كلية الدراسات العليا

برنامج الدكتواره في العلوم الاجتماعية

منظومة التحكم والسيطرة للحكم العسكري الإسرائيلي في المناطق المستعمرة عام 1967 في الفترة ما بين 1967-1981/ البيوسلطة الزراعية كمدخل

Agricultural Biopower as an Entry Point towards Understanding the System of Control and Domination of Israeli Military Rule over the 1967 Occupied Territories, 1967-1981

أشرف عثمان "محمد شفيق" بدر

إشراف: د. عاصم خليل

كلية الدراسات العليا

برنامج الدكتواره في العلوم الاجتماعية

منظومة التحكم والسيطرة للحكم العسكري الإسرائيلي في المناطق المستعمرة عام 1967 في الفترة ما بين 1967-1981/ البيوسلطة الزراعية كمدخل

Agricultural Biopower as an Entry Point towards Understanding the System of Control and Domination of Israeli Military Rule over the 1967 Occupied Territories, 1967-1981

أشرف عثمان "محمد شفيق" بدر

4 تموز 2022

إشراف: د. عاصم خليل

أعضاء لجنة الإشراف

د. أريج خوري-صباغ

د. هالة الشعيبي

د. عمر تسدال

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

منظومة التحكم والسيطرة للحكم العسكري الإسرائيلي في المناطق المستعمرة عام 1967 في الفترة ما بين 1967-1981/ البيوسلطة الزراعية كمدخل

Agricultural Biopower as an Entry Point towards Understanding the System of Control and Domination of Israeli Military Rule over the 1967 Occupied Territories, 1967-1981

أشرف عثمان "محمد شفيق" بدر

1160074

4 تموز 2022

إشراف

د. عاصم خليل

.....

أعضاء اللجنة:

د. أريج خوري-صباغ

.....

د. هالة الشعيبي

.....

د. عمر تسدال

.....

شكر وتقدير

أشكر كل الذين ساهموا في دعمي حتى انجاز هذه الأطروحة. وفي مقدمتهم عائلتي، وكذلك جامعة بيرزيت التي وفرت لي منحة الدكتوراه، وأيضاً مشرفي بالأطروحة (مع حفظ الألقاب للجميع) عاصم خليل الذي بذل معي جهداً كبيراً، وكان لملاحظاته القيمة الأثر الكبير في إنجاز الأطروحة، وكذلك لجنة الإشراف التي كنت محظوظ بتشكيلتها المميزة من متخصصين/ات بارزين في حقول تتعلق بدراستي وهم: أريج صباغ-خوري، عمر تسدال، هالة الشعيبي. ولا أنسى فضل المديرة السابقة لبرنامج الدكتوراه ليزا تراكي وكذلك اساتذتي الذين أثروني معرفياً: جورج جقمان، هلغا باومغرتن، منير فخر الدين، رندة ناصر، إصلاح جاد، روجر هيكوك، سامرة اسمير، علاء العزة، سامية البطمة، ريما حمامي، رنا بركات، بشارة دوماني، عبد الرحيم الشيخ، سليم تماري، خلدون بشارة، نادرة شلهوب- كيفوركيان، خالد فوراني. وكذلك الموظفين الإداريين في العمادة مواكب مساد، لينا الجندي. والشكر موصول للمدقق اللغوي وائل حريز. في مقدمة الأصدقاء الذين قدموا لي مساعدة كبيرة يأتي الصديق العزيز بلال شلش الذي قدم لي الكثير من المساعدة وزودني بمصادر قيمة. عدا عن زملائي في برنامج الدكتوراة. وكذلك ابن العم لبيب بدر الذي ساعدني كثيراً في إجراء المقابلات الشخصية وتوصيلي لعدة مبحوثين. الشكر موصول للزملاء طارق العكش وعلاء ابو غوش على ما بذلوه من جهد في تزويدي بكتب ومصادر من المكتبات الإسرائيلية. وكذلك عرين هواري ومصطفى الريناوي ونسرين مزاوي وطارق بصول وأوري دايفيس، الذين بذلوا جهد كبير في تصوير وثائق مهمة من مكتبات الجامعات الإسرائيلية وتزويدي بها. والشكر لغسان أبو حطب، منسق مشاريع مركز دراسات التنمية (جامعة بيرزيت) في قطاع غزة، الذي ساعدني بإجراء مقابلات مع شخصيات من قطاع غزة. ولا أنسى أسرة مركز مدى الكرمل: نديم روحانا، أريج، عرين، مهند مصطفى. على الورشات القيمة التي سعدت بالمشاركة بها، وخصوصاً ورشة "الاستعمار الاستيطاني". وكذلك على المنحة الجزئية. واخيراً...مؤسسة بارك *PARC* على منحة تمويل جزء من أبحاثي المتعلقة بالدكتوراة، وكذلك الزميل Samuel Michael على تقديم يد العون بتصوير وثائق.

الإهداء

إلى روح والدي، وشقيقي الشهيد أحمد، والشهداء والشهيدات، والأسرى والأسيرات.

الملخص:

تهدف الأطروحة إلى تحليل وتفكيك منظومة التحكم والسيطرة للحكم العسكري الإسرائيلي في المناطق المستعمرة عام 1967 (الضفة الغربية، قطاع غزة، الجولان، سيناء)، نتناول موضوع الأطروحة من خلال البحث في قطاع الزراعة، في الفترة الزمنية ما بين 1967 إلى 1981. وذلك من أجل الإجابة على السؤال المركزي للأطروحة وهو: كيف تنعكس المقاربات والمواقف الإسرائيلية المتغيرة تجاه الزراعة الفلسطينية؛ على الديناميات والمصالح والرغبات والإمكانيات المتغيرة في مشروع إسرائيل الاستعماري. والذي يتفرع عنه عدة أسئلة من أبرزها: ما هي الآليَّات (الميكانيزمات) التي اتبعها الاستعمار الإسرائيلي من أجل بناء منظومة التحكم والسيطرة أو ما يمكن تسميته بالبيوسلطة الاستعمارية؟ وكيف تم توظيف الزراعة لبناء هذه المنظومة؟ ما هي المنظومة القانونية الزراعية الاستعمارية التي نفّذ من خلالها الاستعمار الإسرائيلي استراتيجيته في السيطرة على السكان والأرض. وما هي الأسس والآليات التي اتبعتها المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية لتحويل الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد خدماتي. وفي المقابل ما هي ردة الفعل الفلسطينية على الممارسات والسياسات الإسرائيلية، وما هي أبرز أشكال الفاعلية الفلسطينية في مقاومة البيوسلطة الاستعمارية. تكمن الأهمية النظرية للأطروحة في تناولها بالنقد والتحليل لنموذج الاستعمار الاستيطاني الذي أطّر له باتريك وولف، ومساهمتها في تفكيك منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي معرفياً. تنقسم الأطروحة إلى أربعة فصول وخاتمة/ أولها يتناول الخلفية التاريخية لتعامل منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي مع قطاع الزراعة، لينتقل بعدها إلى الإطار النظري والمفاهيمي المستخدم في الأطروحة، والذي يدور حول مفهوم الاستعمار الاستيطاني، ونظرية فوكو حول السلطة الانضباطية والسلطة الحيوية. فيما اهتم الفصل الثاني بتوصيف وتحليل ما حدث في قطاع الزراعة فيما بين 1967-1981. بينما يتناول الفصل الثالث السردية الفلسطينية حول تعامل الحكم العسكري مع قطاع الزراعة. وأخيرًا في الفصل الرابع يتم تحليل نتائج البحث في الفصلين الثاني والثالث، للإجابة على السؤال المركزي للأطروحة. تتبع الأطروحة منهجية عابرة للتخصصات، بالاستناد على مادة أرشيفية أولية باللغة العبرية، بالإضافة إلى المقابلات وتحليل مضمون الأوامر والقوانين العسكرية المتعلقة بالزراعة. تخلص الأطروحة إلى عدة استنتاجات من أبرزها، أنّ الاستعمار الاستيطاني عبارة عن عملية مستمرة تخضع لتأثير الفاعلين أكثر من كونها بنية ثابتة، وأنّ المنطق الذي تنطلق منه سياسات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، هو منطق السعي للتحكم والضبط والسيطرة، وذلك باستخدام عدة أدوات من بينها المحو، والاستغلال الاقتصادي، وإدارة السكان.

Abstract:

This dissertation aims to analyze the system of Israeli military control of the areas colonized in 1967 (West Bank, Gaza Strip, Golan, Sinai).We address the subject of this study through research in the agricultural sector in the period between 1967 to 1981, seeking to answer the central question of the dissertation: How are the changing Israeli approaches and attitudes towards Palestinian agriculture reflected in the dynamics, interests, desires, changing and possibilities in Israel's colonial project?.This question branches out into several questions, the most prominent of which are: What were the mechanisms followed by Israeli colonialism to build a system of control and domination, or what can be called the colonial biopower?. How was agriculture employed to build this system? What was the colonial agricultural legal system through which the Israeli colonization implemented its strategy of controlling the population and the land?. What foundations and mechanisms were followed by the Israeli colonial system to transform the Palestinian economy from an agriculture-based economy to a service-based economy.On the other hand, what was the Palestinian reaction to Israeli practices and policies and what were the most prominent forms of Palestinian activism in resisting the Israeli colonial biopower?.The theoretical significance of the study is manifested in its criticism and analysis of the settler colonial paradigm framed by Patrick Wolfe, in addition to its contribution to an in-depth analysis of the literature written on the Israeli settler colonial system. The dissertation is divided into four chapters and a conclusion. The first chapter deals with the historical background of the Israeli colonial system's interaction with the agricultural sector. It also discusses the theoretical and conceptual framework used in the dissertation, which revolves around the concept of settler colonialism, and Foucault's theory of disciplinary power and biopower. The second chapter contains the description and analysis of what happened in the agricultural sector between 1967-1981. The third chapter explains the Palestinian narrative about how the Israeli military government dealt with the agriculture sector. Finally, the fourth chapter contains the second and third chapters' research results, which were analyzed to answer the central question of this study. The dissertation follows an interdisciplinary approach; it is based on primary archival material in Hebrew, in addition to a number of interviews and the analysis of the content of military orders and laws relating to agriculture. The study draws several conclusions, the most important of which is that Israeli colonialism is a continuous process that is subject to the influence of an agency of actors rather than a fixed structure. In addition, the logic on which Israeli settler colonial policies

are based is the notion of seeking control and full domination using several tools, including elimination, economic exploitation, and population administration.

Key Words:

Settler colonialism, Israeli occupation, Zionism, Bio-power, Agriculture, Control.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ..... ب
الإهداء ..... ت
الملخص: ..... ث
Abstract: ..... ج
الفصل الأول مدخل تاريخي ونظري 1
1. مقدمة: 1
2. تقسيم الفصول: 5
1.2: الفصل الأول: 5
2.2: الفصل الثاني: 5
3.2: الفصل الثالث: 5
4.2: الفصل الرابع: 5
3.لمحة تاريخية: 6
4. مراجعة الأدبيات: 12
الإطار النظري والمفاهيمي: 19
1.5: مفهوم الاستعمار الاستيطاني: 19
1.1.5: تطور مفهوم الاستعمار الاستيطاني في السياق الفلسطيني: 23
2.1.5: بين وولف وفيراشيني: 26
3.1.5: المواطنة والدعم الخارجي: 29
4.1.5: مغزى السِّجال النظري: 32
5.1.5: نظرة نقدية: 35
2.5: البيوسلطة (السلطة الحيوية): 40
6: المنهجية: 51
1.6: ملاحظات منهجية: 53
1.1.6: حول الفصل الثاني: 53
2.1.6: حول الفصل الثالث: 55
الفصل الثاني: الزراعة كأداة استعمارية 58
1. مقدمة: 58
1.1: تمهيد: 58
2.1: جذور التسميات الإسرائيلية للمناطق المستعمرة عام 1967: 60
2. ثانياً: الاستيعاب 63
1.2: الاستيعاب الإداري: 63
2.2: استيعاب الفائض الزراعي: 65
1.2.2: الاستيعاب في السوق الإسرائيلية: 66
2.2.2: الاستيعاب بواسطة مؤسسات الرعاية الاجتماعية: 66
3.2.2: الاستيعاب بواسطة بيع المنتج الزراعي في "المناطق": 67
4.2.2: الاستيعاب بالتصنيع: 67
5.2.2: الاستيعاب بالتصدير: 68

1.5.2.2: الزيتون: 69
2.5.2.2: البرقوق: 70
3.5.2.2: العنب: 70
4.5.2.2: التمر: 70
5.5.2.2: الحمضيات: 71
6.5.2.2: الحوافز: 74
6.2.2: سياسة الجسور المفتوحة: 75
3.2: استيعاب الاحتياجات الزراعية وتلبيتها: 77
4.استيعاب العمالة: 78
ثالثاً: التخطيط 80
1.3: الإحصاء: 80
1.1.3: التسجيل: 81
2.1.3: المسح: 82
2.3: وضع الخطط: 82
1.2.3: تقييم وأولويات: 83
2.2.3: تحويل المحاصيل الزراعية: 87
3.2.3: التصدير: 87
4.2.3: المياه: 88
5.2.3: الصيد: 90
6.2.3: الأشجار: 92
3.3: الميزانية: 93
رابعاً: المتابعة والتنفيذ 94
1.4: الرعاية: 95
1.1.4: مراقبة ومتابعة الأسعار: 95
2.1.4: التعويض: 98
3.1.4: تسهيلات وقروض ائتمانية: 102
2.4: الصحة: 105
1.2.4: الفحص الطبي: 105
2.2.4: الحجر الصحي: 106
3.2.4: وسم الحيوانات والأشجار: 107
4.2.4: التلقيح: 108
5.2.4: الرشّ: 109
خامسًا: الزراعة كأداة استعمارية 110
1.5: التهجير: 110
2.5: الاستيطان: 112
3.4: فصل القدس: 113
4.5: أماكن دينية: 114
5.5: النهب والاستيلاء على الموارد: 114
6.5: مصادرة الأرض: 116
7.5: التطبيع: 120

8.5: استمالة رجال الأعمال الفلسطينيين: 124
9.5: رأس المال الإسرائيلي: 126
1.9.5: تأمين الاستثمارات: 129
2.9.5: رأس المال الإسرائيلي والاستيطان: 130
3.9.5: استثمارات بعيدة عن "القانون": 130
10.5: الحمائية الاستعمارية: 131
11.5: الحركة: 133
12.5: الرسوم والضريبة: 137
1.12.5: التصدير والاستيراد: 138
2.12.5: الصيد: 138
3.12.5: المياه: 140
4.12.5: العلاجات الزراعية والبيطرية: 140
5.12.5: محلات بيع المنتجات الزراعية: 141
6.12.5: تسجيل الأراضي: 141
7.12.5: المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية (العمومية): 142
الفصل الثالث : الفاعلية والسياسات 148
1. توطئة: 149
2. الزراعة القسرية: 156
1.2: الحمائية الاستعمارية: 163
2.2: احتكارية المعرفة: 166
3.2: الجسور المفتوحة: 168
2.4: السيطرة على المياه: 176
3. زيادة الإنتاج: 179
1.3: التقنيات الزراعية الجديدة: 185
2.3: الأيدي العاملة: 189
3.3: التعويضات: 193
4.3: مصادرة الأراضي والتوجه للمحكمة العليا: 194
4. قسم الزراعة: 204
1.4: المجالس والجمعيات الزراعية: 208
2.4: البلديات: 211
3.4: روابط القرى: 214

الفصل الرابع: البيوسلطة الزراعية ومنطق المحو 220
مدخل: 220
1. الاقتصاد السياسي الزراعي في مناطق 1967: 224
2.1: وولف والاقتصاد السياسي: 231
1.2.1: مرحلة اليشوف (من الاندماج إلى الفصل): 233
2.2.1: ما بعد إقامة دولة إسرائيل (المحو والنهب والتذويب): 236
3.2.1: ما بعد العام 1967 (التبعية): 238

2. العنف الاستعماري: محو وتطهير عرقي أم تحكم وضبط وسيطرة: 240
3. التناقضات داخل منظومة الاستعمار الاستيطاني: 246
1.3: التناقضات والاختلافات حول الاستيطان: 247
1.1.3: خطة ألون: 249
2.1.3: خطة ديان: 250
3.1.3: الخارطة في قلبي: 251
4.1.3: التحول في شكل الاستيطان: 252
5.1.3: خطة شارون: 256
2.3: الأيدي العاملة: 258
3.3: الجسور المفتوحة: 263
الخاتمة 269
المصادر: 274

الفصل الأول

مدخل تاريخي ونظري

1. مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتفكيك منظومة التحكم والسيطرة للحكم العسكري الإسرائيلي في المناطق المستعمرة عام 1967، بحيث يتم مقاربة الموضوع من خلال البحث في كيفية تعامل المستعمِر الإسرائيلي مع قطاع الزراعة، مع التركيز على الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1967 إلى 1981[1]؛ والمتضمنة الحكم العسكري المباشر للمناطق المستعمرة عام 1967. باستعراض الأدبيات المتعلقة بالزراعة في مناطق 1967، نلمس وجود سرديتين: الصهيونية التي تجادل بأنّه في عهد الحكم العسكري الإسرائيلي حصل تطور للزراعة في المناطق الفلسطينية، وزيادة في إنتاجها، وذلك بواسطة الرعاية الإسرائيلية وإدخال تقنيات زراعية جديدة[2]. في المقابل السردية الفلسطينية التي لا تنكر التحسن والزيادة في الإنتاج الزراعي في العقد الأول للحكم العسكري، لكنها تجادل بالتأثير السلبي للسلطة الاستعمارية الإسرائيلية على قطاع الزراعة الفلسطيني؛ على المدى الطويل، من خلال مصادرة الأراضي الصالحة للزراعة وتقليص حصة المياه للفلسطينيين، واللازمة لري المزروعات[3].

---

[1] اختيار هذه الفترة الزمنية مبني على عدة اعتبارات من بينها التحول سنة 1981 من الحكم العسكري المباشر إلى منظومة الإدارة المدنية، وترسيخ الانطباع بأن الاحتلال الإسرائيلي لمناطق 1967 ليس مؤقتًا وإنما طويل الأمد، بالتزامن مع التغير السياسي المؤثر والمتمثل بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، التي اعقبها الانسحاب من سيناء، مما يعني اعتراف مصري ضمني بعدم اعتبار قطاع غزة أرض مصرية، والحال نفسه ينطبق على الجولان على اعتبار أنه أرض سورية، ومن ثم ترسخ اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة كشأن فلسطيني وإلى حد ما أردني، أكثر منه عربي، علاوة على ذلك كان كامب ديفيد مؤشرًا على استعداد حزب الليكود اليميني الذي لطالما عارض الانسحاب من مناطق 1967، التخلي عن أراض محتلة مقابل اتفاقية سلام، مع الإصرار على الاحتفاظ بالضفة وغزة تحت سيطرة إسرائيل، بدون السماح بنشوء كيانية فلسطينية ذات سيادة وإنما حكم ذاتي منقوص السيادة.

[2] ينظر:

Coordinator of Government Operations in the Administered Territories, *Two Years of Military Government, 1967–1969*. Tel-Aviv: Israeli Defense Forces, 1969.

موشيه ليفي، تطور الزراعة في منطقة يهودا والسامرة من سنة 1967-1976، د. ن، د. م، 1977.

Meron Benvensti, The West Bank and Gaza Data Base Project: Interim Report No. 1, Interim Report, Jerusalem: West Bank Data Base Project, 1982.

Meron Benvensti, The West Bank Data Project: asurvey of israel's policies. Washington: American Enterprise Institute for Puplic Policy Research, 1984.

State of Israel, An Eighteen Year Survey (1967-1985), Tel-Aviv: Ministry of Defense Publishing House, 1986.

شلومو جازيت، العصا والجزرة: الحكم الاسرائيلي في يهودا وشمرون، قبرص: مؤسسة بيسان، 1984.

David Kahan, Agriculture and Water Resources in the West Bank and Gaza (1967-1987), Jerusalem: The Jerusalem Post, 1987.

[3] ينظر:

Rami G Khouri, "Israel's Imperial Economics", Journal of Palestine Studies (34) 71-78, 1980.

روز مصلح، "الزراعة في الضفة الغربية: 1967-1979"، مجلة شؤون فلسطينية (107) 11-32، 1980.

جلال داوود، "الزراعة المروية في الضفة الغربية وأثر السياسات المائية الإسرائيلية"، صامد الاقتصادي (21) 30-54، 1980.

علاء البكري وحنان ريان، الأوضاع القانونية لملكية الأراضي في الضفة الغربية. القدس: جمعية الدراسات العربية، 1982.

بناء على ما سبق؛ تبرز إشكالية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية بواسطة نموذج الاستعمار الاستيطاني، وهي: كيف لمنظومة استعمارية يتفق كثير من الباحثين على تصنيفها كاستعمار استيطاني، أن ترعى "مصالح" المزارعين الفلسطينيين، وتسمح بزيادة الإنتاج الزارعي (على الأقل في العقد الأول من استعمار أراضي 1967)، وتسويق هذا الإنتاج بواسطة سياسة الجسور المفتوحة[4]، مما يعني رفع المستوى المعيشي للفلسطينيين، وبالتالي تعزيز صمودهم في أرضهم. ألا يتناقض هذا مع منطق الاستعمار الاستيطاني القائم على المحو/الإزالة (Elimination) من خلال التهجير القسري (والذي نظّر له Patrick Wolfe والعديد من الباحثين)، وخلق ظروف حياتية طاردة للسكان؟ ألم يكن من المنطقي وبحسب مفهوم الاستعمار الاستيطاني التضييق على القطاع الزراعي الفلسطيني، وتقليل إنتاجيته أو منع تصدير منتوجاته، بهدف التضييق على السكان ودفعهم للهجرة القسرية، وتسهيل عملية "المحو/الإزالة". (على سبيل المثال في الاستعمار الاستيطاني الأوروبي لأميركا، كان يتم تجويع السكان الأصلانيين من خلال تدمير حقول الذرة الخاصة بهم، وذلك بهدف ترحيلهم والتخلص منهم) [5]. هذا ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليه من ضمن الأسئلة التي تتناولها.

يجب الإشارة هنا إلى أنّ كلتا السرديتين استندتا على شواهد ودلائل وإحصائيات، إلا أن ما يهمنا في موضوع الزراعة تحت ظل الحكم العسكري الإسرائيلي؛ يتجاوز السجال (على أهميته) حول التأثير السلبي أو الإيجابي للسياسات الإسرائيلية على قطاع الزراعة، ويتعداه إلى محاولة دراسة منظومة التحكم والسيطرة الاستعمارية الإسرائيلية، من خلال التطرق إلى كيفية تعاملها مع موضوع الزراعة، ومحاولة الإجابة على سؤال مركزي وهو: **كيف تنعكس المقاربات والمواقف الإسرائيلية المتغيرة تجاه الزراعة الفلسطينية؛ على الديناميات والمصالح والرغبات والإمكانيات المتغيرة في مشروع إسرائيل الاستعماري.** يتولد عن السؤال المركزي عدة أسئلة فرعية من أبرزها: ما هي الآليات (الميكانيزمات) التي اتبعها الاستعمار الإسرائيلي من أجل بناء منظومة التحكم والسيطرة أو ما يمكن تسميته بالبيوسلطة الاستعمارية؟ وكيف تم توظيف الزراعة

Emile Sahliyeh, West Bank Industrial and Agricultural Development: The Basic Problems, Journal of Palestine Studies, Vol. 11, No. 2 (Winter, 1982), pp. 55-69.

محمود شوكت، "الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي"، صامد الاقتصادي (6)، 52 8-23، 1984.

Hisham Awartani, "Agricultural Development and Policies in the West Bank and Gaza." In The Palestinian economy: studies in development under prolonged occupation, by Abed George T., 139-165. London: Routledg, 1988.

Fawzi Asadi, How Viable Will the Agricultural Economy Be in the New State of Palestine, GeoJournal, Vol. 21, No. 4, Some Geographical Aspects of the Israeli-Palestinian Conflict (August 1990), pp. 375-383.

UNCTAD, The Agriculture Sectore of the West Bank and Gaza Strip. UNITED NATION, 1993.

[4] سياسة قائمة على السماح بتنقل الأفراد والبضائع عبر الجسور الأردنية.

[5] Lawrence Davidson, Cultural Genocide, New Brunswick, New Jersy and London: Rutgers University Press, 2012, p: 24.

لبناء هذه المنظومة؟ ما هي المنظومة القانونية الزراعية الاستعمارية التي نفذ من خلالها الاستعمار الإسرائيلي استراتيجيته في السيطرة على السكان والأرض. وما هي الأسس والآليات التي اتبعتها المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية لتحويل الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد خدماتي. وفي المقابل ما هي ردة الفعل الفلسطينية على الممارسات والسياسات الإسرائيلية، وما هي أبرز أشكال الفاعلية الفلسطينية في مقاومة البيوسلطة الاستعمارية.

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تناولها بالنقد والتحليل لنموذج الاستعمار الاستيطاني الذي أطّر له باتريك وولف Patrick Wolfe. وذلك بالرجوع إلى مقولته الشهيرة بأنّ الاستعمار الاستيطاني عبارة "عن بنية وليس حدث"[6]. يفترض وولف وجود بنية ثابتة للاستعمار الاستيطاني، مغفلًا تأثير فاعلية الواقعين تحت الاستعمار، وأهمية هيكلية الفرص السياسية political opportunities structure، والمقصود بها هنا: الظروف السياسية المحيطة بالمشهد السياسي، سواءً أكانت محلية أو دولية أو إقليمية. أو العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، والمعرضة للتغير بشكل مستمر، مما يخلق "بنية" تؤثر على الفاعلين السياسيين. وهذا ما يمكن أن نلمسه في تناول موضوع الزراعة تحت الحكم الاستعماري الإسرائيلي في العقد الأول من استعمار أراضي العام 1967، والتي لم تسمح هيكلية الفرصة السياسية وقتئذٍ بالمضي قدمًا في تحقيق منطق الاستعمار الاستيطاني القائم على المحو والإلغاء.

قد يعترض البعض بأنّ دراسة مثل هذا الموضوع ليس له أهمية تذكر سوى التوثيق لهذه المرحلة التاريخية، والتأطير النظري لها. في المقابل يمكننا الادعاء بأنّ الكتابة عن مرحلة الحكم العسكري الإسرائيلي المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة (وكذلك الجولان وسيناء)، في الفترة ما بين (1967-1981)، من خلال مقاربة موضوع الزراعة، محكومة بالحاضر أكثر منها بالماضي. فالكتابة عن هذه المرحلة التاريخية تدفعنا إلى استحضار عدة أسئلة تتعلق بما يواجهه الشعب الفلسطيني في الوقت الحاضر. شئنا أم أبينا فإنّ الرجوع لبحث مرحلة تاريخية مُؤسسة كمرحلة ما بعد حرب العام 1967؛ وإن كانت ضمن قالب أكاديمي، إلا إن هذا البحث يصب في إطار النقاش والجدل السياسي غير المتوقف حول القضية الفلسطينية، والصراع مع المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ اختيار العقد الأول من عمر الحكم العسكري الإسرائيلي (1967-1981) كفترة زمنية لهذه الدراسة، لا يعني بأي حال من الأحوال الافتراض بأنّ السياسات الإسرائيلية لم تشهد أي تحول جوهري منذ العام 1967، بل على العكس تماماً، فبالاستناد على عدة دراسات

[6] Patrick Wolfe, "Settler colonialism and the elimination of the native", Journal of Genocide Research, 2006, 8:4, p: 390.

رصينة؛ شهدت السياسات الإسرائيلية تحولات عديدة تجاه مناطق 1967، سواء ما قبل فترة اتفاق أوسلو أو ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية[87]. لكن الافتراض الذي تنطلق منه هذه الدراسة مبني على اعتبار منظومة التحكم والسيطرة؛ التي تم بناؤها بواسطة القوة الاستعمارية الصهيونية في العقد الأول من الحكم العسكري، بقيت معظم ديناميا‌تها قائمة حتى بعد التحولات التي شهدتها السياسة الإسرائيلية تجاه المناطق المستعمرة عام 1967.

تبرز أهمية دراسة مثل هذا الموضوع بالاستناد على ادعاء ميشيل فوكو Michel Foucault بأنّ "السلطة هي حرب، استمرار للحرب بوسائل أخرى...السياسة هي استمرار للحرب بوسائل أخرى"[9]. وبالتالي حتى نستطيع تفكيك الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي علينا معرفة كيفية وآليات بناء سلطته. يضاف إلى ذلك أن من بواعث الاهتمام بدراسة الموضوع، تزايد الدعوات الإسرائيلية مؤخرًا بإعادة السيطرة المباشرة على الضفة الغربية، ووضعها تحت سيطرة منظومة البيروقراطية الاستعمارية الإسرائيلية، وذلك عبر انتهاج سياسة جديدة في الضفة الغربية قائمة على فرض سيادتها على الضفة، واستمرار الاستيطان، وتقوية التجمعات الاستيطانية فيها، ومحاولة تنفيذ خطة الضم التي روج لها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وبالتالي فإنّ الخطوة الأولى للتعامل مع هذا المخطط، هي التسلح بالمعرفة الكافية لآليات إنشاء مثل هذه المنظومة. علاوة على ما سبق؛ يمكن القول: إنّ تناول منظومة التحكم والسيطرة الاستعمارية الإسرائيلية من مدخل الزراعة، يوفر مظلة واسعة للتحليل، فمن خلال دراسة موضوع الزارعة يمكن التطرق لأبعاد متعددة مرتبطة بالاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، كالأرض، والمياه، والعمل، والتصنيع (الزراعي)، والتجارة والتسويق (الزراعي)، والمنظومة القانونية الاستعمارية المتحكمة في الزراعة. مما يوفر لنا فرصة جيدة لدراسة ديناميكيات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، بشكل عملي ومن خلال دراسة الممارسات الاستعمارية بشكل أفضل، وعدم الاكتفاء بدراسة الإطار النظري للاستعمار الاستيطاني.

---

[7] ساري حنفي، عدي أوفير وميخال غيفوني، سلطة الإقصاء: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

[8] Neve Gordon, Israel's Occupation, California: University of California Press, 2008.

[9] Michel Foucault, Security, Territory, Population*:* Lectures at the Collège de France, 1977-78, Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan; République Française, 2007, p: 129.

2. تقسيم الفصول:

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية تم العمل على تقسيم الأطروحة إلى أربعة فصول:

1.2: الفصل الأول:

يتطرق للخلفية التاريخية لتعامل الحركة الصهيونية مع قطاع الزراعة، بالإضافة إلى تقصي أبرز التفاعلات المتعلقة بقطاع الزراعة بعد قيام دولة إسرائيل. ومن ثم الانتقال إلى الأدوات والمفاهيم النظرية التي سيتم استخدامها في الأطروحة، والتي ستتمركز حول مفهوم الاستعمار الاستيطاني، ونظرية فوكو حول السلطة الانضباطية والسلطة الحيوية.

2.2: الفصل الثاني:

يهتم بالإجابة على السؤال الفرعي المتعلق **بمعرفة كيفية تعامل الحكم العسكري الإسرائيلي مع قطاع الزراعة في فترة الحكم العسكري 1967-1981**، وبالتالي سيتم العمل على توصيف وتحليل ما حدث في الفترة الزمنية المذكورة، وذلك من خلال المواد الأرشيفية التي تضم جلسات لجنة المدراء (210 جلسة)، بالإضافة إلى إجراء قراءة تحليلية للأوامر العسكرية الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء.

3.2: الفصل الثالث:

يهدف إلى الإجابة على السؤال الفرعي: ما هي ردة الفعل الفلسطينية على الممارسات والسياسات الإسرائيلية، وما هي أبرز أشكال الفاعلية الفلسطينية في مقاومة البيوسلطة الزراعية؟ وذلك للتعرف على السردية الفلسطينية حول تعامل الحكم العسكري مع قطاع الزراعة، في مقابل السردية الصهيونية. كيف تفاعل الفلسطيني مع منظومة التحكم والسيطرة، وكيف أعاد إنتاج هذه المنظومة. للوصول إلى ذلك سيتم إجراء مقابلات مفتوحة مع مزارعين وخبراء وأكاديميين عاصروا الفترة الزمنية المنوي بحثها في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى الاطلاع على ما نشِر حول الموضوع من أدبيات.

4.2: الفصل الرابع:

يسعى للإجابة على السؤال المركزي للأطروحة وذلك من خلال استخدام استنتاجات الجزء الثاني والمتعلق بدراسة الأوامر العسكرية والأرشيف، وربطها باستنتاجات الجزء الثالث المستنبطة من خلال دراسة فاعلية ومقاومة الفلسطيني في قطاع الزراعة. ومن ثم استخدام الأدوات النظرية المتعلقة بمفهوم الاستعمار الاستيطاني، وربطها بمفهوم البيوسلطة الزراعية، وذلك للتحقق من الفرضية الأولية التي بنيت عليها الأطروحة والتي تحوي نقد لطرح وولف. علاوة على ذلك سيتم الاستعانة بفوكو ومفاهيم السلطة الانضباطية

والسلطة الحيوية لتحليل ودراسة السلوك الاستعماري الإسرائيلي، ولإثبات سعي المستعمر إلى السيطرة وليس المحو في العقد الأول لاستعمار مناطق 1967.

3.لمحة تاريخية:

اهتمت الحركة الصهيونية منذ نشأتها بالزراعة، بل إن اهتمامها يمتد لما قبل الإعلان عن انطلاق الحركة الصهيونية في مؤتمر بال بسويسرا عام 1897. تدرج الاهتمام بالزراعة من استخدامها كأداة لصنع اليهودي الجديد، إلى استخدامها كأداة لتمهيد الأرضية لتحقيق المخطط الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود في أرض فلسطين، من خلال استخدامها كأداة لاستيعاب المستوطنين الجدد. حيث تم التنظير لذلك في مؤلفات موزس هس Moses Hess أحد الآباء المؤسسين للحركة الصهيونية، في كتابيه "روما والقدس" الصادر عام 1862، و"مشروع استعمار الأراضي المقدسة" الصادر عام 1867. الذي يجادل فيهما بأنّ الحل الوحيد للمشكلة اليهودية، يتمثل باستعمار الأراضي الفلسطينية وزراعتها، مع التهيئة والإعداد النفسي والجسدي للمستعمرين الصهاينة كي يتمكنوا من الصمود في مواجهة العرب الذين سيهاجمونهم، ويحاولوا منعهم من إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[10]. أمّا زفي هيرش كاليشرZwi Hirsch Kalischer فقد بيّن عام 1862 بأنّ الاستيطان الزراعي في أرض فلسطين سيوفر الاكتفاء الذاتي لليهود ويغنيهم عن الاعتماد على صدقة (الحلوكاة) إخوانهم من يهود "الشتات"، كما أنّه يعتبر بمثابة تطبيق للوصايا الدينية التي تنص على العمل في تربة الأرض المقدسة[11]. فيما نظّر أهارون غوردون A. D. Gordon لعملية تنشئة الشباب اليهودي المثقف تنشئة صهيونية، من خلال العمل في "أرض الأجداد"، وتحرير اليهود وخلاصهم؛ من خلال العمل المادي والجسدي في الأرض، كي يتحرروا من رواسب العصور التي قضوها في "الشتات"، كطفيليات غير مرتبطة بالأرض[12].

طُبقت أفكار هس وكاليشر بشكل عملي من خلال تأسيس المدرسة الزراعية "مكفيه يسرائيل"[13]، بواسطة منظمة "كل إسرائيل أصدقاء"[14]، بهدف معلن وهو: تحسين الأحوال الاقتصادية لليهود المقيمين في فلسطين. لكن رئيس المنظمة أدولف كرمي Adolf Karmiفي حفل الإعلان عن تأسيس المدرسة عام 1869، صرح بالأهداف الحقيقة من إنشائها، والتي تتلخص بالتالي:

---

[10] خليل أبو رجيلي، الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، بيروت: مركز أبحاث م. ت. ف، 1970، ص: 10.

[11] أنيس الصايغ (إشراف)، الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية، ترجمة: لطفي العابد وموسى عنز، بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1970، ص: 16.

[12] A. D Gordon, On Labor, Studies in Labor Zionism No. 5, 1913.

[13] الاسم مقتبس من كلام النبي آراميا في التوراة.

[14] منظمة يهودية عالمية أقيمت على يد يهود فرنسيين في عام 1860، وتهتم بتحسين أحوال اليهود حول العالم.

"قررنا إنشاء مدرسة لزراعة الأرض ... في الأرض المقدسة، ميراث نسلنا، والأرض المباركة والمثمرة من العصور السالفة، حيث لا يزال أيضًا اليوم يسكن عدد قليل من أحفاد يعقوب، وما زالت ترنوا إليها عيون وقلوب أبناء إسرائيل... إخواننا (اليهود) ما زالوا يرون هذه الأرض كأرض مختارة، ولهذا السبب تشجعنا للمبادرة باختيار محيط يافا كمكان للمدرسة من أجل العمل في الأرض... العمل في الأرض هوعمل شاق، لكنه مثمر ويوفر أجور لعماله ... الأرض المقدسة سوف تلهم إخواننا للعمل بجد، كما أجدادنا، الذين كانوا يزرعون الأرض ويرعون الماشية ...لطالما كانت أرضنا أرض الحقول الخصبة والجبال التي تقطر بالزيت والنبيذ، وهي أرض يتدفق منها الحليب والعسل ...طلاب مدرسة تعلم العمل في الأرض، المليئين بالحب لعملهم، سيعملون بجد، ولن تطول الأيام التي سيأتي إخواننا (اليهود) من أراضي الشتات إلى الأرض الممتدة، ويهاجر الرواد (حلوتسيم) إلى أرض إسرائيل"[15].

يدلل خطاب كرمي على المنطق الصهيوني الكامن خلف الاهتمام بالزراعة، فالزراعة من وجهة النظر الصهيونية وسيلة لإنشاء يهودي جديد قادر على كسب رزقه بالكد والعمل، بحيث يتخلص من الاعتماد على الآخرين والصدقة (الحلوكاة) التي تأتيه من الخارج، ومن ناحية أخرى إعمار الأرض وزراعتها سيمهد الطريق للهجرات الصهيونية، وعودة اليهود "المشتتين" إلى الأرض المقدسة (أرض الميعاد) ميراث نسل يعقوب. وبالتالي فهو بشكل عملي ينظّر للمقولات المؤسسة للفكر الصهيوني، وهي أرض الميعاد "أرض مختارة"، التي بنيت على فكرة الحق التاريخي "ميراث نسلنا".

ساد في العالم العربي ربط الصهيونية بالإمبريالية. في المقابل ادعى بعض الصهاينة بأنهم يحملون الأفكار الاشتراكية، وأنّ الصهيونية جاءت كجزء من الصراع الطبقي الناشئ في أوروبا، وكرَدٍّ على الإمبريالية البريطانية. ووصل الأمر بروبرت مزراحي Robert Misrahi في معرض تبريره للاستعمار الصهيوني للأرض الفلسطينية؛ وادعائه باشتراكية الحركة الصهيونية، إلى الاستناد على روسو وماركس في أنّ الأرض تعود لمن يزرعها. مستندًا على ما حصل في الجزائر عندما استعمرها الفرنسيون، حيث كانت الأراضي الجيدة مزروعة بواسطة الجزائريين، بينما في فلسطين كان العكس، حيث وجد المهاجرون اليهود الأراضي الفلسطينية غير مزروعة؛ ومجرد صحراء. وأن معظم الأراضي التي اشتراها اليهود كانت تعود للإقطاعيين، والتي كانوا يستغلونها بطريقة استعمارية، ومن ثم جاءت الحركة الصهيونية لترفع هذا الاستغلال، ولتقوم بتشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية في جمعيات زراعية، بحيث ارتفع مستوى معيشتهم ليضاهي وضع

[15] يوسف شبيرا، مائة سنة لمكفيه يسرائيل 1870-1970، موديعين: التربية والتعليم، ص: 66. (بالعبرية).

العمال العرب في الدول العربية، الذين يتم استغلالهم، وهذا ينفي عن الصهيونية صفة الاستعمار[16]. فند مكسيم رودنسون Maxime Rodinson هذا الادعاء بالاستناد على تحليل الأيديلوجية الصهيونية، بصفتها حركة استعلائية، مسيانية، تستند على فكرة أرض الأجداد، والتوراه. وبأنّ دولة إسرائيل ما كانت لتقوم لولا مساندة الإمبريالية البريطانية. مستشهدًا برسالة هرتزل للبريطانيين ووعدهم بأنّ إسرائيل ستكون سدًا أمام البربرية[17]. كما أنّ برنامج بازل (المؤتمر الأول) نص على إقامة وطن قومي لليهود تحت سيادة القانون الدولي، وهذا يعني الموافقة الضمنية من القوى الإمبريالية. ناهيك عن أنّ إعلان بلفور، يتضمن الاعتماد على الإمبريالية لتحقيق أهداف الصهيونية، علاوة على ذلك نجد أنّ من المكونات الإمبريالية للحركة الصهيونية عدم اهتمامها بردة فعل السكان العرب الفلسطينيين، وتركيزها على التعامل مع الأتراك، واعتبارها الأرض الفلسطينية خالية من السكان. هنا يجب الملاحظة أنّ رودنسون اهتم في كتابه بتفنيد الادعاء باشتراكية إسرائيل، وإثبات انتمائها للنمط الاستعماري، دون أن يميز بين الاستعمار الاستغلالي والاستعمار الاستيطاني، حيث تم استخدام مفهوم الاستيطان الاستعماري في سياق وصف الحالة الاستعمارية.

اهتمت الحركة الصهيونية منذ بداية تواجدها على أرض فلسطين بتأمين الموارد المائية من أجل ريِّ المزروعات. حيث يتركز 85% من موارد المياه في شمال فلسطين (الانتدابية)، ويوفر حوض جبل حرمون (جبل الشيخ) والذي يقع معظمه في لبنان وسوريا الكثير من المياه العذبة لنهر الأردن، وهذا ما انتبه له القادة الصهاينة الأوائل، فكتب حاييم فايتسمان Chaim Weizmann إلى لويد جورج Lloyd George (رئيس الوزراء البريطاني) في ديسمبر 1919 أنّ: "المستقبل الاقتصادي الكامل لفلسطين يعتمد على إمدادات المياه من أجل الري (الزراعي) والطاقة الكهربائية، ويجب أن يكون مصدر المياه مستمدا بشكل أساسي من منحدرات جبل حرمون، من منابع نهر الأردن ومن نهر الليطاني"[18]. عقب الحرب العالمية الأولى حدّدت بريطانيا وفرنسا الحدود الشمالية لفلسطين على نحو يتيح للحركة الصهيونية إمكانية الوصول لمنابع نهر الأردن، دون السيطرة بشكل مباشر عليها، بما في ذلك نهري الحاصباني وبانياس واليرموك وبحيرة طبريا (طبرية). وتحت الانتداب (الاستعمار) البريطاني أجريت دراسات هيدرولوجية ووضعت خطط لاستغلال

[16] Maxime Rodinson, Israel: A Colonial-Settler State, New York: Monad Press, 1973, p: 32.
[17] Ibid, p: 43.
[18] Joe Stork, "Water and Israel's Occupation Strategy." MERIP Reports, No. 116, Israel's Strategy of Occupation 19-24, 1983, p: 20.

الموارد المائية الرئيسية (نهر الأردن وروافده)، وإن لم يكن بطريقة ترضي الحركة الصهيونية الطامحة إلى تطوير أراضي زراعية جديدة، وذلك لاستيعاب المهاجرين (المستعمرين) اليهود الجدد[19].

انتعشت المطامع الصهيونية في أرض فلسطين مع سريان الانتداب البريطاني عام 1920، فقد ساهم الاستعمار البريطاني في تمكين الصهاينة من الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، من خلال مصادرة الأراضي وسن القوانين والتشريعات التي تتيح لهم ذلك، من قبيل قانون الهجرة عام 1920، وقانون انتقال الأراضي عام 1920، الذي يسمح بتسجيل أعمال البيع والشراء من قبل المنظمات الصهيونية، بالإضافة إلى قانون ضريبة الممتلكات الريفية، والذي ينص على أن الأراضي غير المزروعة لمدة ثلاث سنوات يمكن أن تستولي عليها الدولة، بحيث يتم استخدامها بطريقة أكثر "نجاعة"[20]. استغلت الحركة الصهيونية تواطؤ الاستعمار البريطاني معها لزيادة مساحات الأراضي التي تسيطر عليها، وحتى بعد اندلاع مظاهرات 1929 التي أعقبها قرار من اللجنة الملكية برئاسة السير هوب سمبسون Hope Simpson، بتقليص الهجرة اليهودية، بسبب نقص الأراضي الزراعية التي يمكنها استيعاب المهاجرين. حيث تظهر الإحصائيات أنّ مساحة الأراضي المسيطر عليها من الصهاينة في فلسطين كانت تزداد بمعدل 2000 هكتار سنويًا في الفترة الزمنية ما بين 1900-1927، بينما كان معدل الزيادة السنوية بعد اندلاع مظاهرات 1929 قد بلغ 6000 هكتار في الفترة ما بين 1941-1932[21]. مما يعني أنّ قرار اللجنة بتقليل عدد المهجرين بذريعة محدودية الأراضي الزراعية، قد ساهم فعليًا بتسريع وتيرة استيلاء الصهاينة على الأراضي الفلسطينية.

طالب الصهاينة الانتداب البريطاني بالقيام بواجبه الموكل له من قبل دول العالم، والمتمثل بتهيئة الأرضية لقيام "وطن" لليهود في أرض فلسطين، ودعا فلاديمير جابوتنسكي Vladimir Jabotinsky عام 1937 إلى وضع خطة عمل تهتم بعمل دراسة جيولوجية لضفتي نهر الأردن للتعرف على الأجزاء الصالحة للزراعة، من أجل التمهيد لاستصلاحها بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للوطن الموعود[22]. بحلول عام 1944 زاد عدد المستوطنات الزراعية اليهودية إلى 259 مستوطنة، منها 44 مستوطنة يديرها مزارعون مستقلون، 99 مستوطنة منتسبة للتعاونيات، 111 مستوطنة (كيبوتسات)[23]. فيما اعتبرت الحركة الصهيونية الزراعة

---

[19] Joe Stork, op. cit., p: 20.

[20] Nahla Zu'bi, The Development of Capitalism in Palestine: The Expropriation of the Palestinian Direct Producers, Journal of Palestine Studies, 13, 1, 1981, p: 99.

[21] Ibid, p: 98.

[22] أنيس صايغ، مصدر سابق، ص: 435.

[23] Roger Owen, Settler Colonization in the Middle East and North Africa: Its Economic rational, In Caroline Elkines and Susan “Settler colonialism in the twentieth century : projects, practices, legacies”, 171-182, 2005, p: 176.

وتعمير الأرض أداة مهمة لاستيعاب المستوطنين الجدد، تجلى ذلك في دعوة دافيد بن غوريون David Ben-Gurion رفاقه من المستوطنين اليهود في مقالته "متطلبات الثورة اليهودية" عام 1944؛ إلى تمهيد الطريق للمستوطنين الجدد من خلال زراعة واستثمار الأرض البور بهدف استيعابهم[24].

حذت الحركة الصهيونية عقب الإعلان عن قيام إسرائيل عام 1948 حذو المستعمر البريطاني، من خلال سن القوانين التي تشرعِن مصادرة أراضي الفلسطينيين بذريعة عدم زراعتها، فتم في عام 1950 سن قانون يمكّن وزارة الزراعة الإسرائيلية من مصادرة الأراضي غير المزروعة، التي تعود ملكيتها للمهجّرين الفلسطينيين[25]. وبالتالي لعب الاهتمام بالزراعة دورًا أساسيًا في تحقيق أهداف الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، فمن ناحية يتم السيطرة على الأرض الفلسطينية وتحويل ملكيتها من الفلسطينيين للمستعمرين الصهاينة، وفي الوقت ذاته يتم صناعة " اليهودي الجديد" المرتبط بالأرض، والمستعد للدفاع عنها والمحافظة عليها، بعدما اعتاد في أوروبا على المهن والوظائف الحضرية، وتم فصله عن العمل في الأرض. وذلك من خلال تشجيع المستوطن اليهودي على العمل الزراعي، ومن ثم الدفع باتجاه بنائه من جديد، بحيث يصبح مرتبطًا بالأرض ومتجذرًا بيولوجيًا معها[26].

استندت الصهيونية في تبريرها لاستعمار الأرض الفلسطينية على ادعاءات كاذبة، وفي مقدمتها أنّ فلسطين هي أرض بلا شعب، وحتى يتم تسويق هذه المقولة، ادعى الصهاينة أنّه لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطيني، وإنما هنالك مجموعة من البدو الرحل التي لا تملك أي جذور مع الأرض الفلسطينية، وحتى تكتمل هذه الأكذوبة ادّعى بعض قيادات الصهيونية (شمعون بيريسShimon Peres وليفي أشكولLevi Eshkol)، بأنّ الصهيونية عملت في فلسطين ومن خلال الزراعة على جعل "الصحراء تزهر"[27]. الهدف المستتر لهذا الادعاء هو تبرير استيلاء الصهاينة على الأرض الفلسطينية، فبذريعة أن الفلسطينيين "بدو" لا يتقنون الزراعة، جاء الصهاينة المتحضرون "الحداثيون" ليستولوا على الأرض ويحسنوا استخدامها، فكان التبرير الاستعماري لمصادرة الأراضي الفلسطينية هو العمل على تحسين استخدامها. فنَّدت روزماري صايغ هذا الادعاء من خلال الرجوع إلى الإحصاء البريطاني الذي أجري عام 1921 والذي يظهر أن حوالي 80%

[24] أنيس صايغ، مصدر سابق، ص: 485.

[25] John Quigley, The Case for Palestine, An International Law Perspective, London: Duke University Press, 2005, p: 107.

[26] Stuart Schoenfeld, Types of Environmental Narratives and their Utility for Understanding Israeli and Palestinian Environmentalism, York University: York Centre for International and Security Studies, 2004. p: 6.

[27] Alan George, “Making the Desert Bloom" A Myth Examined, Journal of Palestine Studies 8, no. 2, 1979, p: 88.

من السكان الأصليين اعتمدوا على الزراعة[28]. فيما بيّن آلان جورج Alan George وبالاستناد على وثائق الانتداب البريطاني أن نصف فلسطين فقط لديها مناخ صحراوي حقيقي، وبالتالي لا يصلح الادعاء بأنها صحراء، كما أنّ التوسع في المساحة المزروعة في فلسطين كان بالفعل قبل حدوث الهجرة الصهيونية الجماعية، فبحلول عام 1930 كانت جميع المناطق التي يمكن أن يزرعها السكان العرب الأصليون مزروعة بالفعل، وحتى أنّ المنطقة الواقعة داخل ما أصبح يعرف بإسرائيل وكان يزرعها العرب في عام 1947؛ كانت أكبر من المساحة الطبيعية المزروعة بواسطة الإسرائيليين بعد ثلاثين عامًا تقريبًا من قيام إسرائيل[29].

يمكننا الاستنتاج وبالاستناد على دراسة روجر أوين Roger Owen بأنّ الاستيطان الزراعي لم يكن ناجحًا من ناحية اقتصادية، ولولا الدافع الأيديلوجي لما استمر. فبحسب أوين استمرت الزراعة الاستيطانية الإسرائيلية بعد عام 1948 في الاستفادة من الإعانات والقروض الكبيرة، سواء أكانت ظاهرة أو مخفية. حيث بلغ مجموع الدعم المباشر 21 مليون جنيه إسرائيلي في عام 1956 و31 مليونًا في عام 1957، وهو ما يمثل حوالي 5% من مجموع نفقات الميزانية. حيث شملت الإعانات غير المباشرة، والتي يصعب تحديدها كمياً، الوصول إلى الموارد العامة مثل الأرض والمياه والكهرباء والخدمات العامة ومواد البناء والائتمان بأسعار مخفضة. بالإضافة إلى تسهيل الحصول على العملة الأجنبية (النادرة)، عدا عن استعداد سكان الحضر من الإسرائيليين لدفع أكثر من سعر السوق العالمي للمنتجات الزراعية المحلية، مثل الحليب والبيض والدواجن واللحوم والخضروات[30].

ساهمت محدودية المصادر المائية في فلسطين؛ في دفع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي باتجاه الانخراط في الثورة الخضراء[31]. فقد دفعت الحاجة لتقليل استخدام المياه في قطاع الزراعة إلى ابتكار أسلوب الري "بالتنقيط"، والذي تم تطويره في كيبوتس هاتزريم في منتصف الستينات، بواسطة شركة نيتافيم (Netafim)[32]. لم تقتصر الفائدة في ابتكار هذا النمط من الري على توفير استخدام المياه وزيادة الإنتاج الزراعي، بل تعدت ذلك باتجاه كسر العزلة عن إسرائيل، من خلال دمجها في السوق العالمي، بواسطة تسويق

---

[28] Rosemary Sayigh, The Palestinians: From Peasants to Revolutionaries, London: Zed Books, 1979, p: xxiv.

[29] Alan George, op. cit., p: 100.

[30] Roger Owen, op. cit., p: 178.

[31] هي مصطلح لعملية تغيير وجه الزراعة باستخدام الميكنة والتصنيع والأسمدة الكيماوية والمبيدات، والتحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الصناعية. أدت هذه العملية إلى زيادة كبيرة في غلة المحاصيل. بدأت هذه العملية بين عامي 1940 و1960، نتيجة لبرامج البحوث الزراعية، وبناء البنية التحتية الممولة من مؤسسة روكفلر، إلى جانب مؤسسة فورد والوكالات الرئيسية الأخرى(Farmer 1986) .

[32] netafim legacy, NETAFIM, BLASS SIGN AGREEMENTTO PRODUCE FIRST COMMERCIAL DRIPPER. Accessed May 16, 2019. http://www.netafimlegacy.com/.

هذه التقنية في دول العالم بما فيها الدول التي كانت على قطيعة معها كالهند[33]، بالإضافة إلى العديد من الدول الإفريقية. وقد أشار جورج جبور مبكرًا إلى أنّ الصهيونية كانت تطمح إلى استخدام الزراعة كأداة لاختراق المنطقة العربية وتطبيع وجودها، مستشهدًا برئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير، التي صرحت عام 1969 بأنها مقتنعة بأنه في يوم من الأيام؛ ستعبر الخبرة الإسرائيلية (في الزراعة، الأدوية، والهندسة) الحدود العربية، لتجلب لجيرانها فوائد مهاراتها[34].

ازداد الاهتمام الإسرائيلي بقطاع الزراعة مع بداية الاحتلال عام 1967، حيث استخدمت الزراعة كأداة لإحكام السيطرة على المناطق المستعمرة عام 1967، وذلك بالاستناد على كون القطاع الزراعي يساهم بالنسبة الأعلى من الناتج المحلي، فعلى سبيل المثال: يساهم في الضفة الغربية بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، (وذلك في أواخر الستينات وخلال السبعينات). مع ملاحظة أنّ هذه النسبة تناقصت بشكل تدريجي على مر العقود التي سيطرت فيه المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية[35]. لكن وبالرغم من زيادة الإنتاجية الزراعية في العقد الأول من الحكم العسكري الإسرائيلي، والتي ساهمت بدورها في البحث عن أسواق خارجية، مما دفع بتصدير الفائض الزراعي، إلا أن العاملين بالقطاع الزراعي عانوا من تدني معدل الأجور مقارنة بالعمل في داخل إسرائيل، مما دفعهم لهجرة العمل في الأرض لصالح العمل في داخل الكيان الاستعماري، وهذا ما قاد إلى تحولات اجتماعية واقتصادية في المجتمع الفلسطيني، ستحاول الدراسة التطرق لها.

4. مراجعة الأدبيات:

يوجد سجال بين الباحثين والكتّاب حول السياسات التي اتبعتها منظومة التحكم والسيطرة الصهيونية في الأراضي المستعمرة عام 1967، فبينما يرى البعض بأنّه لا توجد سياسة بعيدة المدى أو واضحة المعالم يجادل آخرون بوجود سياسة قائمة على منطق "العصا والجزرة". وهذه إشكالية ستسعى هذه الأطروحة إلى التصدي لها، في سياق دراسة السياسات التي خطها الاستعمار الصهيوني في التعامل مع القطاع الزراعي. يجادل رولاند راناتا Roland Ranata في أطروحته لنيل الدكتوراة؛ بأنّ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والمنتمية لحزب العمل (حتى العام 1977)؛ افتقرت إلى تبني سياسة طويلة الأجل يمكن وصفها بأنّها متماسكة وشاملة تجاه الأراضي المحتلة عام 1967، حيث اختلفت الممارسات الإسرائيلية باختلاف شخصية رئيس

[33] D. Suresh Kumar and k. Palanisami, Impact of Drip Irrigation on Farming System: Evidence from Southern India, Agricultural Economics Research Review Vol. 23, 2010.

[34] George Jabbour, Settler Colonialism in Southern Africa and the Middle East. Beirut: Palestine Liberation Organization Research Center, 1970, p: 201.

[35] عمر عبد الرازق وعودة الزغموري، الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، القدس: مركز العمل التنموي/ معا، 1992، ص: 20.

الوزراء، وذلك على خلاف الادعاء السائد بين الكتّاب. يشير Ranata إلى أنّه لا يوجد دليل وثائقي يدعم الادعاء بأنّ هنالك سياسة شاملة ومتماسكة للحكومة الإسرائيلية تتعلق بأراضي العام 1967، صحيح أنّ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة اتخذت قرارات تستند فيها على عدة خطط طويلة الأجل، مثل خطة الوزير إيغال ألونYigal Alon[36]، ولكن عندما يتم وضعها في سياقها والنظر إليها ككل، لم تكن هذه القرارات متماسكة ولا شاملة في أي حالة، ولم يتم اعتمادها رسميا من الحكومة[37]. في سياق متصل؛ يدعي يهودا شنهاف Yehuda Shenhav ويائيل بيردا Yael Berda بوجود نموذج للبيروقراطية الكولونيالية، تم تطبيقه في دول عديدة كالهند والجزائر، يتماثل مع النظام الذي اتبعته إسرائيل في إدارتها للجوانب الحياتية للسكان الفلسطينيين، في الأراضي المحتلة عام 1967، بدءًا بالمستشفيات والمدارس والبلديات، ومرورًا بالزراعة والمياه والطاقة[38].

في المقابل؛ يعتبر بعض الباحثين أنّ السياسات الاقتصادية للاحتلال مندرجة ضمن أسلوب العصا والجزرة[39]، هذا المصطلح استخدمه أيضًا شبتاي تيفيث Shabtai Teveth [40]؛ وكذلك شلومو جازيت Shlomo Gazit(الحاكم العسكري في الضفة الغربية 1967-1974)، وذلك لتوصيف الخلفية التي انطلقت منها البيروقراطية الكولونيالية الإسرائيلي في الضفة الغربية، للتعامل مع الاحتجاجات الفلسطينية، بالاستناد على السياسة التي وضعها وزير الحرب موشيه ديانMoshe Dayan ، والقائمة على رفع المستوى المعيشي للفلسطينيين، بحيث يشعر الفلسطينيون بأنّ هنالك ما سيخسرونه في حال ثورتهم ضد الاحتلال[4241]. في المقابل يجادل موشيه إلعاد Moshe Elad (الذي عمل لعدة سنوات في الإدارة المدنية في مناطق الضفة الغربية)، بأنّ ديان قام بوضع سياسات إسرائيل في إدارة الضفة في الفترة ما بين 1967-1973، والتي بنيت على

---

[36] خطة تم وضعها مباشرة بعد حرب 1967، لتُستخدم كأساس للسلام بين "إسرائيل" ومصر والأردن. تقوم الخطة على فكرة التسوية الإقليمية، مع بناء "إسرائيل" للمستوطنات في"المجالات" الهامة من الناحية الأمنية والدينية أو الأيديولوجية، مع التخلي عن التحكم بالأراضي المكتظة بالسكان الفلسطينيين، أو غير الضرورية من الناحية الأمنية. حيث سعى ألون من خلال خطته لفرض واقع جديد على الأرض، بحيث يتم تكثيف الاستيطان في غور الأردن والمناطق المحيطة بالقدس، بالإضافة إلى الأماكن التي لا يوجد فيها كثافة سكانية فلسطينية، ففي حال تم التوصل إلى اتفاق سلام مع الدول العربية يتم التنازل عن بعض الأراضي المحتلة عام 1967 مقابل السلام، دون التفريط في المناطق الحيوية.

[37] Roland Ranata, The Wasted Decade Israel's Policies towards the Occupied Territories 1967-1977, London: University College London, 2009.

[38] Yehouda Shenhav and Yael Berda, "The Colonial Foundations of the State of Exception: Juxtaposing the Israeli Occupation of the Palestinian Territories with Colonial Bureaucratic History", In *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories*, by Adi Ophir, Michal Givoni and Sari Hanafi, 337-376, 2009, Brooklyne: Zone Books.

[39] Geoffrey Aronson, "Israel's Policy of Military Occupation", Journal of Palestine Studies (28),1978, 79-98.

[40] شبتي تيفيث، البركة الملعونة، القدس وتل أبيب: شوكن، 1969. (بالعبرية).

[41] جازيت شلومو، العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في يهودا وشمرون. موديعين: زمورة بيتن، 1986. (بالعبرية).

[42] Shlomo Gazit, Trapped Fools: thirty years of Israeli policy in the Territories .London :Taylor & Francis e-Library, 2005.

تقليل التدخل في الحياة اليومية الفلسطينية، لكن وبمرور الزمن انقلبت هذه السياسة نحو التدخل في جميع مناحي حياة الفلسطينيين[43]. ضمن نفس السياق يجادل أرنون[44] بعد دراسته للبعد الاقتصادي للسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967. بأنه منذ عام 1967، سواء قبل وبعد عملية أوسلو، تم توجيه السياسة الإسرائيلية لمنع حل الدولتين، بل إنّ الهدف كان إنشاء كيان سياسي واقتصادي واحد.

تظهر الأدبيات المهتمة بتحليل المنظومة الاستعمارية الصهيونية في المناطق المستعمرة عام 1967؛ وبشكل خاص في العقد الأول من عمرها، والمنطلقة من مقاربة الاقتصاد السياسي، بأنّ هذه المنظومة قد عملت على استيعاب واستغلال سكان البلاد الأصليين، وتحويلهم إلى عمال مأجورين مجبرين على بيع قوة عملهم للمستعمرين. علاوة على سعيها إلى سلب السكان الأصليين وسيلة الإنتاج الأولى (الأرض)؛ وعزلهم عن المجتمع الاستيطاني. من أول الدراسات التي صدرت في هذا الشأن؛ دراسة تتطرق إلى حالة الجسور المفتوحة، والتي تجادل بأنّ خشية إسرائيل من التأثر السلبي للاقتصاد الإسرائيلي (في حال سمحت بِحُرِّية دخول المنتجات الزراعية الفلسطينية للمناطق المستعمرة عام 1948)، وحرصها على تطبيع الحياة الاقتصادية في المناطق المستعمرة، قد دفعها إلى تمكين الضفة الغربية من تسويق فائض إنتاجها الزراعي للأردن[45]. وفي دراسة مماثلة تبحث في النتائج السياسية والاقتصادية بعد مرور ست سنوات على سياسة الجسور المفتوحة، يجادل الكاتب بأنّ السياسة الإسرائيلية بنيت على ثلاثة أسس: عدم التدخل، عدم الحضور (عدم التواجد)، الجسور المفتوحة[46]. وهذا ما يؤكده ميلسون في دراسته حول سياسة الحكم العسكري في المناطق، مع مجادلته بأنّ فكرة عدم التواجد غير عملية، وقد فندتها الممارسات على الأرض[47] (ميلسون 1987). في هذا السياق نجد كتاب جميل هلال[48]، الذي يجادل بأنّ السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة تستند على عدة ركائز من أهمها: الاستغلال الكولونيالي، الاستيطان والضم التدريجي، التبديد القومي للشعب العربي الفلسطيني. ويدعي بأنّ الاستغلال الكولونيالي قائم على عدة أسس من أهمها: تكييف اقتصاد الضفة وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، وذلك عبر صياغة علاقة جديدة مع الأردن قائمة على اعتماد سياسة

---

[43] موشيه إلعاد، إذا أردتم - هذه الضفة-الحكم الإسرائيلي في الضفة في العشرية الأولى(1967-1976)، حيفا: دار برديس للنشر، 2015. (بالعبرية)..

[44] Arie Arnon, "Israeli Policy towards the Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension, 1967-2007", Middle East Journal, Vol. 61, No. 4, 2007, 573-595.

[45] فؤاد بسيسو، "الآثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة"، شؤون فلسطينية (2)، 1971.

[46] عيسى عبد الحميد، ست سنوات على سياسة الجسور المفتوحة. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1973.

[47] مناحيم ميلسون، سياسة الحكم العسكري في المناطق، القدس: مركز القدس للأبحاث، 1987.

[48] جميل هلال، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948-1974)، بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1975.

الجسور المفتوحة، واستغلال الأيدي العاملة العربية. مما قاد إلى تحول في تركيبة الواردات الفلسطينية بسبب التغيير الذي أدخله الاحتلال على الزراعة، بهدف فك ارتباطها بالسوق العربية وإلحاقها بالسوق الإسرائيلية. يضاف إلى ذلك حرص الاحتلال على إدراج العمالة الفلسطينية في مهن هامشية في قطاعات فرعية كقطاع البناء.

من ناحيتها حاولت سارة روي Sarah Roy [49] دراسة حالة الازدهار الاقتصادي في قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، في الفترة الزمنية ما بين 1967 إلى 1987، بالرغم من عدم وجود تنمية حقيقية. تجادل روي بأنّه من المستحيل تحقيق التنمية الاقتصادية تحت الاحتلال الإسرائيلي، لأنّ الاحتلال عبر السياسات التي ينتهجها في التعامل مع الفلسطينيين يمنع الاقتصاد الفلسطيني من النمو والتوسع، وذلك من خلال مصادرة الأراضي والموارد المائية وربط اقتصاد غزة بالخارج، وبالتالي منعه من الاستفادة من المدخلات الحيوية اللازمة لتعزيز النمو الداخلي، بحيث يتم تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى عامل مساعد للاقتصاد الإسرائيلي. تستنتج روي في دراستها بأنّ الازدهار الاقتصادي في قطاع غزة ناتج عن أجور العمال وليس التنمية، وبأنّه وبدون إجراء تغييرات هيكلية على مستوى الاقتصاد الفلسطيني فلن تحصل تنمية ملموسة، فالسياسات الاقتصادية الإسرائيلية قادت للإفقار التنموي وليس التنمية. وهذا ما يذهب إليه تقرير أممي قام بتحليل وضع القطاع المالي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي. ليصل إلى نتيجة مفادها بأنّ الاقتصاد الفلسطيني تأثر بفعل السياسات والممارسات الإسرائيلية خلال الفترة ما بين 1967-1987، حيث أنّ السياسات الإسرائيلية تعكس مصالح الاحتلال وتضر بالمصالح والوجود الفلسطيني[50]. يؤكد جوردون على هذه الاستنتاجات منطلقًا من اعتبار أن الاحتلال يعمل وفقا لمبدأ الاستعمار، وهذا يعني محاولة إدارة حياة الناس وتطبيع الاستعمار، مع استغلال موارد الإقليم (في هذه الحالة الأرض والمياه والعمل)[51].

يخلص عمر عبد الرازق وعودة الزغموري في دراستهما إلى ما استنتجته روي، ويشيرا إلى أنّ السلطات الاستعمارية الإسرائيلية عمدت إلى جعل اقتصاد المناطق المستعمَرة (وفي مقدمته الاقتصاد الزراعي) تابعًا لاقتصادها، بحيث اعتمد الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل شبه كامل على الاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي تعمقت هذه التبعية سنة بعد سنة، حتى أصبح أداء القطاعات الإنتاجية هامشياً، وموجهًا لخدمة الاقتصاد

[49] Sara Roy, The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development, Journal of Palestine Studies, Vol. 17, No. 1, 1987, 56-88.
[50] UNCTAD, The Agriculture Sectore of the West Bank and Gaza Strip. UNITED NATION, 1993.
[51] Neve Gordon, Israel's Occupation, op. cit., p: 199.

الإسرائيلي بالدرجة الأولى[52]. فيما تناولت ليلى فرسخ الموضوع من زاوية التحولات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة السياسات الإسرائيلية، وذلك طوال 30 عام، وقادت للتحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد خدمات[53]. في سياق متصل يستند يوسف صايغ في دراسته على الافتراض، بأنّ البعد الاقتصادي للصراع الفلسطيني الصهيوني لم يكن في يوم من الأيام، صراعًا ساحته الاقتصاد بمفرده، إذ تضافرت المخططات والسياسات مع الأدوات في عملية الاغتصاب الاقتصادي، وهذا الأمر لا يقتصر على الفترة السابقة لظهور الحركة الصهيونية بل يتعداه إلى ما بعد قيام الدولة اليهودية. ومن هنا، فإن التحليل السليم يتطلب إدراك الترابط والتماسك والتفاعل بين ما هو سياسي أو استراتيجي وعسكري، من أهداف ووسائل، وبين ما هو اقتصادي وتقاني تحديداً. كما يتطلب تناول موضوع البعد الاقتصادي للصراع التعرف إلى العناصر والقوى المكونة للصراع والمتدخلة فيه، في فلسطين والمنطقة العربية كما في مختلف البلاد الأُخرى ذات الوجود اليهودي الفاعل والمؤثر. يجادل صايغ بتواصل مسار الصراع منذ مؤتمر بازل سنة 1897 حتى نهاية الأعوام الخمسين من عمر الدولة، أي مطلع سنة 1998، ومؤكدًا باستمرار التواصل في مسار الصراع كما التماسك والتداخل والتفاعل بين مراحله وجزئياته، وذلك بالاعتماد على عدة مؤشرات من ضمنها الرؤية الاقتصادية الحاكمة، الاستراتيجيا والخطة الاغتصابية، مؤسسات وأدوات الاغتصاب الاقتصادي. حيث انبثق من الخطة الاغتصابية برنامج يقوم على الاستيطان؛ وتنظيم الشعب اليهودي بأسره من أجل تعزيز الشعور بالهوية[54].

تتصف الدراسات السابقة بالعمومية، وإعطاء صورة كلية للتغيرات الاقتصادية الطارئة بسبب الاستعمار، دون التوسع في بحث التغيرات الطارئة على السياسات والاستراتيجيات الاستعمارية الهادفة لإحكام السيطرة على الأرض والسكان، وذلك من خلال التعرض لقطاع الزراعة. علاوة على تناولها موضوع الزراعة دون تأطير نظري. أو حتى التركيز على الاقتصاد الزراعي بشكل خاص (فيما عدا دراسة عبد الرازق والزغموري)، وإنما جاء تناول قطاع الزراعة ضمن سياق تحليل الاقتصاد السياسي للمناطق المستعمرة عام 1967، وخصوصًا في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع إهمال التعرض للجولان أو شمال سيناء. يضاف إلى ذلك؛ إهمال تناول الفاعلية الفلسطينية ودور المزارعين في التعامل مع السياسات والاستراتيجيات الإسرائيلية. بالرغم من أهمية الدراسات السالفة إلا أنّه يؤخذ عليها عدم إعطائها اهتمامًا وافيًا للمزارع الفلسطيني، وتغييب

---

[52] عمر عبد الرازق وعودة الزغموري، مصدر سابق.

[53] Leila Farsakh, The Political Economy of Agrarian Change in West Bank and Gaza Strip, Italy: European University Institiute, 2004.

[54] يوسف صايغ، "البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/ الإسرائيلي-الفلسطيني"، مجلة الدراسات الفلسطينية (36)، 1998، 64-93.

لفاعليته، فلم نجد تحليلًا لدور وفاعلية المزارع الفلسطيني. في نفس السياق نجد اعتمادًا على المصادر باللغة الإنكليزية والعبرية دون الاهتمام بالمصادر والوثائق العربية.

في المقابل؛ سعى بعض الباحثين لتناول التغيرات الطارئة على التركيبة الاجتماعية الفلسطينية، من خلال دراسة القطاع الزراعي تحت الاحتلال. فنجد دراسة سليم تماري[55] المهتمة بالتحولات في التركيبة الاجتماعية التي تأثرت بالعمل داخل اسرائيل، والتحول من الزراعة إلى بناء بيوت الآخرين داخل إسرائيل. وفي دراسة أخرى قام تماري مع ريتا جقمان[56] بأخذ قرية "الزبيدات" في الأغوار كنموذج لدراسة هذه التحولات، التي تمظهرت في أحد أشكالها بالتحول في طريقة البناء في الزبيدات من قوالب الطين، إلى استخدام الباطون، وذلك كنتيجة لتحسن مداخيل المزارعين، بسبب زيادة الانتاجية من جراء اتباع أسلوب "التنقيط" في الري منذ العام 1977. في المقابل تناول مجدي المالكي وخميس الشلبي التحولات الاجتماعية والاقتصادية عقب العام 1967، في ثلاث قرى جبلية (كفر مالك، المزرعة الشرقية، خربثا المصباح) تابعة لرام الله. حيث حدث تحول في النشاطات الاقتصادية غير الزراعية، مما قاد إلى تغيير التركيبة المهنية للقوى العاملة نتيجة تغير مصادر دخل العائلة القروية. لكن ورغم أهمية دراستي تماري والمالكي إلا أنهما اكتفيا بدراسة حالة جزئية (الزبيدات عند تماري والقرى الثلاث عند المالكي)، قد تكون غير ممثلة للقطاع الزارعي الفلسطيني، وغير صالحة لتعميم نتائج الدراسة، ما لم يتم توسيع البحث لكي يشمل مناطق زراعية أوسع. في جانب متصل بنت ليلى فرسخ[57] على الدور الأساسي للعمالة الفلسطينية المهاجرة في ربط الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل. فقد استوعب هذا الاقتصاد أكثر من ثلث القوى العاملة المستخدمة، ورسم شكل التنمية الاقتصادية الفلسطينية وطبيعتها. تجري فرسخ تحليل شامل لازدياد تدفق اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل وانخفاضه، وتلقي الضوء على التبادل الاعتمادي بين مصادرة إسرائيل الأرض الفلسطينية وبين استخدام العمال الفلسطينيين، الأمر الذي يبين كيف أن هجرة العمال نجمت عن تطور ديناميات الاستعمار الإسرائيلي ونمو القوة العاملة الفلسطينية، ومن ثم تحلل نمط توريد اليد العاملة الفلسطينية وخصوصًا في قطاع البناء، ودور سياسات إسرائيل الاقتصادية تجاه الأراضي المحتلة في إخراج العمال الفلسطينيين من الأرض. يحوي الكتاب مجادلة مثيرة للجدل تعتبر بأنّ العمالة الفلسطينية (بغير قصد من العمال) والمقصود بها العمال في المستوطنات سواء عام 1948 أو 1967، ساهمت في ترسيخ الاستيلاء اليهودي على الأراضي الفلسطينية. فبحسب إدعاء الكاتبة

[55] Salim Tamari, "Building Other People's Homes: The Palestinian Peasant's Household and Work in Israel." Journal of Palestine Studies, Vol. 11, No. 1, 1981, p: 31-66.

[56] Salim Tamari and Rita Giacaman, Zbeidat: The Social Impact of Agriculture Technology on the Life of a Peasnt Community in the Jordan Valley. Birzeit: Birzeit University, 1997.

[57] ليلى فرسخ، العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة 1967-2007، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتعاون مع مواطن، 2009.

فإنّ دور الاحتلال في مناطق 1967 هو: تشكيل أنماط النمو الاقتصادي، وربط الأراضي المحتلة بإسرائيل، عبر الموائمة بين الاقتصاد والاستيطان.

حاول بعض الباحثين مقاربة الحكم العسكري من ناحية قانونية، وذلك بواسطة تناول الأوامر العسكرية الإسرائيلية. برز كتاب رجا شحادة "قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية" في هذا المضمار، والذي يهدف إلى دراسة التغيرات القانونية التي أحدثها الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية منذ العام 1967 وحتى انتفاضة العام 1987. يجادل الكاتب بأنّ إسرائيل تذرعت بالصبغة القانونية لتبرير سياساتها وممارساتها، بحيث تظهرها كأنها متفقة مع القانون الدولي. ويستنتج من خلال استعراضه للأوامر العسكرية بأن إسرائيل مصممة على الاستمرار في حكم الضفة الغربية وعدم التخلي عنها[58]. مع أنّ شحادة اهتم في كتابه بتفصيل كيفية استيلاء المحتل على الأرض الفلسطينية، إلا أنّه لم يفرد أي جزء من كتابه لدراسة الأوامر العسكرية المتعلقة بالزراعة. بينما اهتم بذلك عوني بدر وأياد أبو الرب وخالد بطرواي، حيث اهتم بدر بدراسة الأوامر العسكرية في الضفة الغربية (دون قطاع غزة). يجادل بدر بأنّ إسرائيل عملت على تدمير الثروة الزراعية في الضفة الغربية من خلال الأوامر والإجراءات العسكرية، وبواسطة مصادرة مصادر المياه، والحد من التوسع الزراعي، ووضع العراقيل أمام تسويق الانتاج الزراعي[59]. يتفق أبو الرب مع مجادلة بدر؛ حيث يعتبر أن الأوامر العسكرية الإسرائيلية ألحقت أضرار وخسائر في جميع مجالات الحياة الفلسطينية ومن ضمنها القطاع الزراعي، وهذا يبرز في تدميرها للحياة البيئية في فلسطين[60]. كذلك يتماهى البطرواي مع مجادلة بدر في أنّ الأوامر العسكرية حالت دون التقدم الزراعي في المناطق المحتلة عام 1967[61]. وهنا نجد تناقض بين الإدعاء بسعي الحكم العسكري لتدمير الثروة الزراعية، وبين ما يجادل به عدة باحثين فلسطينيين رصينين (كما أسلفنا) من زيادة الانتاج الزراعي الفلسطيني تحت الحكم العسكري الإسرائيلي. مما يدفعنا للبحث في هذه الأطروحة عن تفسير لهذا التناقض.

تعطي الدراسات السابقة لمحات عن التغيرات المتعلقة بالقطاع الزراعي في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي، دون التوسع في الفترة الزمنية المؤسسة للحكم الاستعماري في أراضي العام 1967، والاقتصار على معالجة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة دون سيناء والجولان. يؤخذ على الأدبيات التي تنطلق من

---

[58] رجا شحادة، قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990.

[59] عوني بدر، "الأوامر العسكرية المتعلقة بالتنمية الريفية في الضفة الغربية منذ العام 1967-حزيران 1989"، صامد الاقتصادي، 1990، ص: 221-254.

[60] إياد أبو الرب، الأوامر العسكرية الإسرائيلية وآثارها على الأوضاع البيئية في الأراضي المحتلة، صامد الاقتصادي، 1993، ص: 220-226.

[61] خالد بطراوي، قراءة سريعة لبعض الأوامر العسكرية الخاصة بالزراعة، شؤون تنموية، 1993، ص: 69-92.

مقاربة الاقتصاد السياسي، استنادها على الإحصائيات الإسرائيلية[62]، حيث ينصاع الإحصاء الإسرائيلي فيما ينشره لتوجيهات المستوى السياسي، وذلك بهدف خدمة الأجندة السياسية الصهيونية. وهذا ليس تحليل أو تخمين، وإنما ظهر بشكل واضح في نفس محاضر لجنة المدراء التي كشف عنها مؤخراً، وبالتحديد في الجلسة الخامسة والمنعقدة بتاريخ 1967/6/25، والتي اقترح فيها مندوب وزارة الخارجية فرض رقابة على المواد المنشورة بواسطة الإحصاء الإسرائيلي، وأن يتم التنسيق مع وزارته بخصوص المادة التي ستنشر بخصوص التعداد السكاني المزمع عقده، وقد قُبل اقتراحه من اللجنة وتقرر أن نتائج التعداد لن تنشر بدون موافقة "الجهات المعنية". يضاف إلى ذلك إهمال هذه الأدبيات للجانب الأيدلوجي والمقولات الثيولوجية المؤسسة للاستعمار الصهيوني ك "أرض الميعاد" و "شعب الله المختار"؛ ودورها في تحفيز المستعمرين الإسرائيليين. الملاحظة الأساسية هي افتقار هذه الأدبيات إلى تحليل الفاعلية الفلسطينية، والاستراتيجيات التي ابتكرها الفلسطينيين في مواجهة منظومة التحكم والسيطرة الاستعمارية. علاوة على ما سبق؛ عدم وجود أي دراسة (ضمن الأدبيات الممسوحة) تتعرض لكيفية بناء السلطة العسكرية الإسرائيلية (فيما عدا كتاب شلومو جازيت الذي يتطرق لذلك من وجهة نظر صهيونية استشراقية)[63]، وهذا أمر مبرر؛ يعود إلى عدم وجود مادة أرشيفية متاحة يمكن الاستناد عليها. وهذا ما ستسعى إليه هذه الدراسة جزئياً، بالاستناد على المواد الأرشيفية العبرية والتي تم كشفها للجمهور مؤخراً، وذلك بهدف تحليل السياسات التي وضعتها لجنة المدراء فيما يتعلق بموضوع الزراعة.

الإطار النظري والمفاهيمي:

1.5: مفهوم الاستعمار الاستيطاني[64]:

توجد إشكالية في استخدام "براديم" الاستعمار الاستيطاني كأداة لتحليل ودراسة الحالة الاستعمارية في فلسطين. هنالك جدل حول إمكانية التعامل معه كـ "براديم" أو كمفهوم. فالمفهوم أو الإطار المفاهيمي يعرّف كـ "خريطة الباحثين للمنطقة التي يجري التحقيق فيها، وقد تتطور الأطر المفاهيمية مع تطور البحث. يتكيف مع الغرض (الحدود)، بالمرونة (التطور)، وتماسك البحث (الخطة/ التحليل/ الاستنتاج)" [65]. بينما المقصود بالبراديم؛ النموذج أو المثال أو القِياس، الذي يقرن استخدامه بالفكر، مثل النموذج الفكري أو النموذج

---

[62] وهذا له ما يبرره بسبب عدم وجود مصدر بديل عن جهاز الإحصاء الإسرائيلي في فترة الحكم العسكري.

[63]توجد كتابات لإيليا زريق بالإضافة إلى كتاب قام بتحريره حول مفهوم المراقبة والضبط والاستعمار بالاستناد على فوكو ومفهوم السياسة الحيوية.

[64] تم استلال هذه المادة ونشرها بشكل مشترك مع د. عاصم خليل، تحت عنوان: "الاستعمار الاستيطاني في السياق الفلسطيني: براديغم أم مفهوم؟"، مجلة عمران، مج 9، عدد 35 (شتاء 2021)، ص: 7-30.

[65] Joanne Harmon, Research paradigms and conceptual frameworks, University of South Australia. https://bit.ly/2XS6DJy

الإدراكي أو الإطار النظري. حيث استخدم توماس كون Thomas Kuhn هذا المصطلح للإشارة إلى مجموعة الممارسات التي تحدد أي تخصص علمي خلال فترة معينة من الوقت، فهي طريقة لرؤية العالم، وإطار يمكن من خلاله فهم التجربة البشرية[66]. وبالتالي فإنّ البراديم هي **طريقة محددة** تستخدم لوصف شيء ما، كنتيجة لتواجد مجموعة من المعتقدات النظرية والمنهجية المتكاملة، (بعكس "المفهوم" القائم على المرونة). افترض توماس كون بأن هذه النماذج تتكرر في المجتمعات المختلفة[67]. ومن هنا تبرز الإشكالية؛ فمن ناحية هنالك سجال حول تصنيف الأشكال المختلفة للاستعمار ومن ضمنها الاستعمار الاستيطاني. فكل حالة استعمارية لها خصائصها المميزة. ومن ناحية أخرى هنالك سجال حول العدسة التحليلية الملائمة لدراسة الحالة الاستعمارية في فلسطين، التي تتوزع على استخدام مفاهيم: الأبارتهايد (نظام الفصل العنصري)، الاثنوقراطية (الديمقراطية الاثنية)، التطهير العرقي، الاحتلال، دولة الاستثناء، الدولة العنصرية، الاستعمار الاستيطاني، السياسة الحيوية، جريمة الدولة[68]. وهنا يجب الأخذ بما لفت الانتباه له محمد عابد الجابري من ضرورة "تبيئة المفاهيم"[69]، والتي تُلزم الباحث بعدم الاكتفاء بما أنتجه الآخرون من أفكار كجواب لأسئلة طرحت في بيئتهم، بل **"جعل المفاهيم منسجمةً مع البيئة التي التحقت بها بعد انتقالها من بيئتها الأصل".** وهذا يتطلب الإبحار في تاريخ المفهوم الذي يراد استخدامه، والتفكير في كيفيّة إعادة استنباته[70]. وذلك بسبب وجود طيف واسع من نماذج الاستعمار الاستيطاني حول العالم، تمتد على جغرافيا القارات الخمس، نلمس فيها تباينًا في المواصفات والخصائص. وهذا ما يدفعنا في هذه الورقة إلى الميل باتجاه الاستفادة من هذه النماذج لنتوصل إلى المنطق الجامع لنماذج الاستعمار الاستيطاني حول العالم، والتعامل مع الاستعمار الاستيطاني كمفهوم وليس كبراديم، مع الإدراك بأنّ المنظومة الاستعمارية الاسرائيلية استخدمت هذا المفهوم في عدة قطاعات ووظفته من عدة مداخل، بهدف تحقيق مصلحتها.

هنالك سجال نظري بين الباحثين حول التمييز بين أنواع الاستعمار، برز منها ثلاثة آراء. أولها: ما ذهب إليه هيربرت آدم Heribert Adam من التمييز بين نوعين من الاستعمار: الاستعمار الاستيطاني Settler Colonialism؛ والاستعمار الاستغلالي Exploitation Colonialism. في الاستعمار الاستيطاني

---

[66] Thomas Kuhn, The structure of scientific revolutions, Chicago: University of Chicago Press, 1962.

[67] Douglas Lee Eckberg, Lester Hill and Jr., The Paradigm Concept and Sociology: A Critical Review, American Sociological Review, Vol. 44, No. 6 (Dec., 1979), p: 927-928.

[68] Ronit Lentin, Traces of Racial Exception: Racializing Israeli Settler Colonialism, London: Bloomsbury Publishing Plc, 2018, p: 7.

[69] استخدام هذا المصطلح في هذه الورقة نتج عن حوار حول الاستعمار الاستيطاني في الحالة الفلسطينية مع الزميل الباحث أحمد أسعد.

[70] رشيد الإدريسي، الإصلاح وتبيئة المفاهيم في فكر الجابري، مجلة الآداب، 2016/10/15. https://bit.ly/2PWtLIE

"يهاجر"[71] أعداد من الناس من المركز (المتروبول أو العاصمة الاستعمارية) إلى المستعمرة، بنية البقاء في الأرض وزراعتها، وفيما بعد يقطع المستوطنون علاقتهم مع المركز. أمّا الاستعمار الاستغلالي فينطوي على "هجرة" عدد أقل من الناس بهدف استخراج أكبر كمية من الموارد من المستعمرة ونقلها إلى المركز[72].

يتبنى كل من أيف تاك Eve Tuck وك. وين يانغ K. Wayne Yang تصنيف الاستعمار إلى نوعين: الاستعمار الخارجي (الاستغلالي) External Colonialism، والاستعمار الداخلي Internal Colonialism. في الاستعمار الخارجي يتم استغلال الموارد في البلاد المستعمَرة، والاستيلاء عليها بهدف نقلها إلى الدولة المستعمِرة، التي تصنف نفسها على أنها العالم الأول. ويشمل ذلك من الأمثلة التاريخية: الأفيون، التوابل، الشاي، السكر، التبغ. وفي الوقت المعاصر: الماس، السمك، الماء، البترول، والبشر الذين تحولوا إلى عمال، والمعادن الأساسية كالكاديميوم التي تستخدم للأجهزة عالية التقينة. وهذا يتطلب من القوة الاستعمارية شن الحروب والاحتلال العسكري، للسيطرة على الأراضي والموارد والأشخاص، ليتم إعادة صياغتها على أنّها "موارد طبيعية". أمّا في الاستعمار الداخلي فتكون الإدارة الجيوسياسية وإدارة السياسة الحيوية "البيوسلطة"[73] للناس والأرض والنباتات والحيوانات، داخل الحدود "الداخلية" للأمة الإمبريالية. ويتضمن ذلك استخدام أساليب خاصة للسيطرة ك (السجون، الغيتو، الحكم البوليسي، حكم الأقلية العنصري) وذلك لضمان تسيد النخبة "البيضاء". هذه الأنماط من السيطرة والنقل القسري للبشر وتجريدهم من ممتلاكاتهم، والعمل على إزالتهم تأتي للتأكيد على سيطرة المتروبول. وليستخدم الاستعمار الداخلي عدة استراتيجيات من أبرزها الفصل العنصري ومصادرة الممتلكات والمراقبة والتجريم. ضمن هذا السياق يجادل تاك ويانغ بأنّ

---

[71] يتم استخدام مصطلح الهجرة في أدبيات الاستعمار الاستيطاني، علمًا بأن الحركة الصهيونية تستخدم مصطلح "علياه" لوصف "هجرة" المستوطنين الجدد، والتي تعني حرفيًا الصعود، على اعتبار أن "الهجرة" إلى فلسطين تعني ضمنًا الصعود لمكان أعلى، ولتطلق على المهاجرين مصطلح "عوليم" أي صاعدين. لكنه مصطلح غير دقيق في الحالة الاستعمارية، كون الهجرة تتم بدافع ذاتي كالسعي نحو تحسين الأحوال المعيشية (على سبيل المثال: هجرة العمال)، أو بسبب موضوعي ناتج عن كارثة طبيعية (كالزلازل مثلاً)، لكن في الحالة الاستعمارية الوضع المختلف، لأن الدافع هو الاستيطان والاستغلال. يشير محمود ممداني إلى أنّ المستوطنين"يصنعون عن طريق الغزو، وليس فقط عن طريق الهجرة" (Mahmood Mamdani, When does a settler become a native? Reflections of the colonial roots of citizenship in equatorial and south Africa. Cape Town: University of Cape Town, 1998. https://bit.ly/2CCUFfk). يلفت فيراشيني الانتباه إلى ضرورة التمييز بين المهاجر والمستوطن (المستعمر)، المستوطنون مؤسسون للنظم السياسية ويحملون سيادتهم (هيمنتهم) معهم، على عكس المهاجرين الذين يمكن اعتبارهم كمستأنفين يواجهون نظمًا سياسية قد شكلت بالفعل. يمكن أن يتم اختيار المهاجرين بشكل فردي ضمن الأنظمة السياسية الاستعمارية للمستوطنين، وهم بالفعل في الغالب كذلك. ومع ذلك، فهم لا يتمتعون بحقوق متأصلة ويتسمون بنقص واضح في استحقاق السيادة. من المهم أن يتم التمييز بين هذه الفئات من الناحية التحليلية: يتم تضمين أعباء سيادية مختلفة تمامًا في عمليات النزوح الخاصة بكل منها؛ لا يتحرك المستوطنون والمهاجرون بطرق مختلفة بطبيعتها فحسب، بل ينتقلون أيضًا إلى أماكن مختلفة تمامًا. حيث ينضم المهاجر إلى مجتمع آخر، بينما المستوطن أو المستعمر يعيد تشكيل مجتمعه. المهاجرون بحكم التعريف ينتقلون إلى بلد آخر ويعيشون حياة الشتات، والمستوطنون على العكس يمارسون "العودة" إلى ما يدعون أنها بلادهم.
(Lorenzo Veracini, Settler Colonialism: A Theoretical Overview, London: Palgrave Macmillan UK, 2010, p: 3.)

[72] Heribert Adam, Modernizing Racial Domination, Berkeley: University of California Press, 1972, p: 31.

[73] بحسب ميشيل فوكو فإنّ السياسة الحيوية Biopolitics أو (البيوسلطة)؛ عبارة عن عقلانية سياسية تأخذ إدارة الحياة والسكان كموضوع لها. فهي"قوة تمارس تأثيرًا إيجابيًا على الحياة، وتسعى إلى إدارتها، وتحسينها، ومضاعفتها، وإخضاعها لضوابط دقيقة ولوائح شاملة". المصدر:
(Michel Foucault, The Will to Knowledge: The History of Sexuality Volume 1, New York: Pantheon Books, 1978, p: 137.)

الاستعمار الاستيطاني يدار بواسطة الاستعمار الخارجي والداخلي؛ كونه لا يوجد فصل بين المستعمرة والمتروبول. فعلى سبيل المثال: في الولايات المتحدة التي تجسد الاستعمار الداخلي والخارجي، تم تهجير الشعوب الأصلية قسرًا من أوطانهم إلى محميات، ووضعوا في عهدة الدولة، وأدخل أبناؤهم إلى المدارس الداخلية، التي تعتبر من أساليب البيوسلطة. أمّا الاستعمار الخارجي فيتمثل بتعدين اليورانيوم على أراضي السكان الأصليين في جنوب غرب الولايات المتحدة، واستخراج النفط من أراضي السكان الأصليين في ألاسكا. فالدولة الاستعمارية الاستيطانية تتبنى الاستيلاء الكامل على حياة السكان الأصليين وأراضيهم، بدلًا من المصادرة الانتقائية للأجزاء المنتجة للربح. فالاستعمار الاستيطاني يختلف عن الأشكال الأخرى من الاستعمار؛ في أن المستوطنين يأتون بنية بناء وطن جديد على الأرض، مع الإصرار على سيادة المستوطنين على كل ما يحيط بهم[74].

يعتبر كريستوف ميك Christoph Mick أنّ الاستعمار عبارة عن مجموعة من علاقات القوة غير المتكافئة، بين المركز المهيمن والأطراف التي تضم السكان الأصليين في المستعمرات، وأنّ هذه العلاقة غير المتكافئة يتم "تقنينها" من قبل القوة الاستعمارية، كي تضمن الاستغلال الاقتصادي للأراضي المستعمَرة، والتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر بالمجموعة العرقية أو المجموعات العرقية المختلفة التي تعيش في الأطراف، والذي قد يترافق باستقرار أعضاء من المجموعة العرقية المسيطرة هنالك. ومن ثم يصنف الاستعمار إلى أربعة أنواع: الاستعمار الاستيطاني، الاستعمار الاستغلالي، الاستعمار البديل Surrogate Colonialism، والاستعمار الداخلي. في الاستعمار البديل يشجع المركز الاستعماري هجرة واستيطان المجموعات التي لا تنتمي إلى المجموعة العرقية المهيمنة في المركز[75]، أمّا الاستعمار الداخلي فيشير إلى البنية غير المتكافئة للسلطة والتطور غير المتكافئ للمناطق المختلفة داخل دولة واحدة، مع استغلال المركز للأطراف. بحيث ينطبق مصطلح الاستعمار على علاقات معينة داخل أوروبا نفسها، كالسياسة النازية في

---

[74] Eve Tuck and K. Wayne Yang, "Decolonization is not a metaphor", Decolonization: Indigeneity, Education & Society 2012, Vol.1, No 1, p:4-5.

[75] استخدم Scott Atran هذا المصطلح لوصف الاستعمار الصهيوني في فلسطين، حيث اعتبر الصهيونية الأشكنازية في فلسطين شكل من أشكال "الاستعمار البديل" للإمبراطورية البريطانية، المتمثل بإعلان بلفور، الذي منح الشرعية للاستيطان الصهيوني في فلسطين. (Scott Atran, The Surrogate Colonization of Palestine, 1917-1939, American Ethnologist, American Anthropological Association, 1989, p: 16) . فيما يورد Ran Greenstein الاستيطان الصهيوني في فلسطين واستيطان البيض في جنوب إفريقيا كمثال على الاستعمار البديل، فالمستوطنين لم يأتوا من صفوف القوة الاستعمارية الرئيسية في ذلك الوقت وهي الإمبراطورية البريطانية في حالة فلسطين، أو الإمبراطورية الهولندية وفيما بعد الإمبراطورية البريطانية، في حالة جنوب إفريقيا. (Ran Greenstein, Genealogies of Conflict: Class, Identity and State in Israel/Palestine and in South Africa, Hanover, NH: University Press of New England, 1995.)

أوروبا الشرقية خلال الحرب العالمية الثانية، وعلاقات المركز والأطراف في الإمبراطوريات، وحتى سياسة الدول القومية تجاه المجموعات العرقية الأخرى[76].

1.1.5: تطور مفهوم الاستعمار الاستيطاني في السياق الفلسطيني:

يسود في الأكاديما الفلسطينية تصنيف الاستعمار الصهيوني كاستعمار استيطاني. ينسب البعض إلى فايز الصايغ فضل توظيفه كإطار نظري للمقاومة والتحرير، وذلك في دراسته حول الاستعمار الصهيوني، الصادرة عام 1965، مستندًا في تحليله إلى اعتبار الصهيونية تابعة للامبريالية العالمية، ومجسدة للغزو الاستعماري الصهيوني[77] لفلسطين[78]. يموضع الصايغ الاستعمار الصهيوني ضمن السياق التاريخي للتسابق الاستعماري في ثمانينات القرن التاسع عشر، بالتزامن مع ظهور "القومية اليهودية". كونه أداة لبناء الدولة القومية وليس وليد لقومية قد سلف تحقيقها. ومن ثم يميز صايغ بين الاستعمار الأوروبي في آسيا وأفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر والاستعمار الصهيوني من حيث الدافع، فبحسب إدعائه لم تكن دوافعه اقتصادية أو سياسية إمبريالية (نهب الثروات، أو الضم للحكومات الإمبريالية). وإنما كان "الحصول على وطن خاص بهم، وإقامة دولة يهودية مستقلة عن أي حكومة قائمة"[79]. يجادل الصايغ بأنّ المستعمرين الأوروبيين فرضوا تفوقهم العنصري في إطار "التعايش التدرجي العنصري"، فعلى الرغم من التفرقة وعدم المساواة إلا أنّه وبصفة عامة تعايش المستعمرون الأوروبيون مع "الأهالي" في نفس المستعمرة أو المحمية، مستغلين قوة عمل السكان الأصليين. بعكس الاستعمار الصهيوني في فلسطين، الذي تناقض أساسيًا مع الوجود المستمر للسكان الأصليين في الأرض المنشودة، فسعى إلى عزلهم في البداية تحت شعار "العمل اليهودي"، وصولًا إلى ترحيلهم القسري، وعندما لم يتمكن من إزالتهم بشكل كامل عاد إلى عزلهم من جديد بهدف التضييق عليهم، ودفعهم للهجرة[80].

يبرز خلال تتبعنا للأدبيات المنشورة دراسة جورج جبور، الذي سبق المنظرين الغربيين في تحليله ومقارنته بين ثلاثة حالات للاستعمار الاستيطاني في: جنوب أفريقيا، روديسيا الجنوبية (زيمبابوي)، وفلسطين. يدّعي جبور وجود نمط (نموذج/ موديل) يجمع هذه الحالات، سيساعد في التنبؤ بمستقبل هذه

---

[76] Christoph Mick, "Colonialism in the Polish Eastern Borderlands 1919– 1939", In The Shadow of Colonialism on Europe's Modern Past, by Róisín Healy and Enrico Dal Lago, 126-141, New York: Palgrave Macmillan, 2014, p:126.

[77] من خلال مراجعة النسخة الانكليزية لكتاب الصايغ والمعنون: Zionist Colonialism in Palestine ، لا نجد أي استخدام لمصطلح الاستعمار الاستيطاني settler colonialism، وإنما يتم استخدام مصطلح الاستعمار الصهيونيZionist colonialism أو الدولة الاستيطانيةsettler state . فيما نجد استخدام مصطلح الاستعمار الاستيطاني فقط في تقديم الترجمة العربية للكتاب.

[78] فايز الصايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، القاهرة: مركز أبحاث "م. ت. ف"، 1965.

[79] المصدر نفسه، ص: 11.

[80] المصدر نفسه، ص: 31-33.

المشاريع الاستعمارية. يجادل جبور بوجود اختلاف بين الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الاستغلالي في أنّ المستعمرين في حالة الاستعمار الاستيطاني **يأتون بهدف البقاء**، وبالتالي فإن احتكاكهم مع السكان الأصليين قائم على التمييز. هذا التمييز يكون مؤسساتي، مركّز ووحشي (عنيف) أكثر من الاستعمار الاستغلالي. ومن ثم فإنّ تفكيك الاستعمار الاستيطاني أكثر صعوبة من الاستعمار الاستغلالي. منوهًا إلى أنّ هدف الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي كان الاستيلاء على الأرض وكيفية التخلص من السكان الأصليين[81].

عقد في عام 1973 المؤتمر السادس لجمعية الخريجين العرب في الجامعات الاميركية. وكان عنوان المؤتمر "التحرر الوطني والأنظمة الاستيطانية في أفريقيا والشرق الأوسط". صدر عن المؤتمر كتاب تم الإشارة فيه إلى أن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يتصف باستبعاد الآخرين، الاستغلال، الاضطهاد، العنصرية. مؤكدًا على الأسس الأيدلوجية والمؤسساتية للاستعمار الاستيطاني، منوهًا إلى الأساس التوراتي للاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا وفلسطين. والمتمثل بمقولات "شعب الله المختار"، "الحق التاريخي"، "أرض الميعاد". وبالرجوع للتوراة تشترك جنوب أفريقيا وإسرائيل في طموحهما للتخلص التام من السكان الأصليين عبر استخدام مصطلحات تفيد الإبادة disappear, annihilation, extremination[82] في جانب متصل يؤكد عبد الوهاب المسيري في كتاباته على تمايز الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي عن الاستعمار الأوروبي الاستغلالي، فالنظرية الاستعمارية الصهيونية مبنية على ترحيل السكان الأصليين (population transfer)، وليس استغلال الموارد والأرض، بمعنى أنها مبنية على البقاء في الأرض وعدم الاعتماد على السكان الأصليين وإنما طردهم[83].

برز في العقد الأخير استخدام الباحثين الفلسطينيين الاستعمار الاستيطاني كأداة تحليلية. كثرت المقالات والدراسات التي تؤطر لهذا المفهوم، منها على سبيل المثال لا الحصر؛ مقالة عبد الرحيم الشيخ التي تتناول ما أسماه "متلازمة كولومبوس" في السياق الاستعماري الصهيوني، والذي يعمد إلى محو الأسماء الأصلية في الحيز الجغرافي الفلسطيني، واستبدالها بأسماء "يهودية"، على غرار ما فعله كولومبوس عند غزوه لقارة أميركا[84]. فيما استخدمت هنيدة غانم الاستعمار الاستيطاني في عدة مقالات، مع ربطها بالسياسة

---

[81] George Jabbour, Settler Colonialism in Southern Africa and the Middle East, Beirut: Palestine, 1970.

[82] Hassan Haddad, "The biblical bases of zionist colonialism" In Settler regimes in Africa and the Arab world: The illusion of endurance, by Ibrahim Abu-Lughod and Baha Abu-Laban, 3-19. Wilmette, Illinois: The Median University Press International, 1974, p:14.

[83] Abdelwahab Elmessiri, The land of promise, New Brunswick: North American, Inc., 1977, p: 102.

[84] عبد الرحيم الشيخ، متلازمة كولومبوس وتنقيب فلسطين: جينيالوجيا سياسات التسمية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني، الدراسات الفلسطينية، عدد 83، 2010، 78-109.

الحيوية، ومحاولة تهويد الحيز الفلسطيني، من خلال المحو والإحلال (الإنشاء) الرمزي[85]. أمّا إيليا زريق فعمل على تفنيد الإدعاء بأنّ المشروع الاستيطاني الصهيوني له طابع خاص يميزه عن المشاريع الكولونيالية الأوروبية، مشيرًا إلى خصائص الاستعمار الاستيطاني الصهيوني المتمثلة، بالسيطرة على الأرض، وعزل السكان، مع استخدام نظام للمراقبة، والسعي للسيطرة على السكان بهدف تحقيق التوازن الديموغرافي. مستخدمًا مصطلح "الاستعمار الهجين" الذي يجمع بين الاحتلال العسكري والاستيطان، لتوصيف الحالة الاستعمارية في فلسطين[86]. في هذا السياق تجادل غانم بأنّ احتلال مناطق 67 أعاد تشكيل النظام الإسرائيلي، كنظام هجين متعدد الأدوات، يدمج بين الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري والأبارتهايد[87]. أيضًا برز نديم روحانا من بين الباحثين الفلسطينيين في نشره لعدة أوراق تتناول مفهوم الاستعمار الاستيطاني (سيتم الاستشهاد بها لاحقًا في متن الورقة)، بالإضافة إلى أوراقه المشتركة مع أريج صباغ/خوري، ومن أبرزها التي تناولت ما أطلقا عليه "المواطنة الكولونيالية"[88]. والتي ستناقشها هذه الورقة لاحقًا. بينما أشارت نادرة شلهوب-كيفوركيان في مقالاتها المتعددة إلى أنّ الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي يتم إنفاذه من خلال أشكال مختلفة من العنف، والتي يتم تبريرها من خلال الضرورات الثقافية والتاريخية والدينية والوطنية. وأشارت إلى وجود شكل من أشكال العنف يتصف به الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي؛ أسمته "احتلال الحواس"، والذي يستخدم فيه التقنيات الحسية التي تتحكم في الأجسام واللغة والبصر والزمان والمكان[89]. في سياق متصل يجادل طارق دعنا مع علي الجرباوي؛ بأن النجاح الجزئي للحركة الصهيونية المتمثل بإقامة دولة إسرائيل واستعمار ما تبقى من فلسطين الانتدابية عام 1967، لم يمكن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من الوصول إلى نقطة الحصرية اليهودية في الأرض الفلسطينية، فالصمود الفلسطيني وفشل المستعمر الصهيوني في المحو الكامل للفلسطينيين، يعني أن المشروع الصهيوني سيبقى معطلًا وغير مكتمل، الأمر الذي قد يؤدي إلى زواله في المستقبل[90].

---

[85] هنيدة غانم، السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين، قضايا اسرائيلية، عدد 47، 2012، 94-108.

[86] ايليا زريق، الصهيونية والاستعمار، عمران، عدد 8، ربيع 2014، 7-34.

[87] هنيدة غانم، التأطير المركب لنظام هجين: جدلية الاستعمار الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد، في هنيدة غانم وعازر دكور (محرران) "اسرائيل والأبارتهايد: درسات مقارنة"، رام الله: مدار، 2018.

[88] Nadim N. Rouhana & Areej Sabbagh-Khoury, Settler-colonial citizenship: conceptualizing the relationship between Israel and its Palestinian citizens, Settler Colonial Studies, 5:3, 2014.

[89] Nadera Shalhoub-Kevorkian, "The Occupation of The Senses: The Prosthetic and Aesthetic of State Terror", British Journal of Criminology, 2016, 1-22

[90] Tariq Dana and Ali Jarbawi, A Century of Settler Colonialism in Palestine: Zionism's Entangled Project, The Brown Journal of World Affairs, Fall/Winter 2017, volume xxiv, issue i.

2.1.5: بين وولف وفيراشيني[91]:

بدأ في منتصف التسعينات -على المستوى الأكاديمي والسجال النظري- انتشار استخدام الاستعمار الاستيطاني كإطار تحليلي. برز في هذا الحقل مجموعة من الباحثين وفي مقدمتهم باتريك وولف Wolfe Patrick ولورنزو فيراشينيLorenzo Veracini، وليتِم في عام 2010 تأسيس مجلة دراسات الاستعمار الاستيطاني التي ساهمت في تطوير هذا الإطار التحليلي. ينظّر وولف لنموذج الاستعمار الاستيطاني على أساس أنه بنية، بحيث انتشرت في الأوساط الأكاديمية مقولته: الاستعمار الاستيطاني " بنية وليس حدث"[92]. يميِّز وولف هيكليًا بين التكوينات الاستعمارية والاستعمار الاستيطاني، بالإشارة إلى أنّ الاستعمار الاستيطاني ليس علاقة السيد والعبد؛ فالاستعمار الاستيطاني لا يقوم على علاقة عدم الاستغناء عن الشعب المستعمَر، بل على العكس من ذلك، يتم الاستغناء عن الأصلاني، فالهدف النهائي هو الأرض وليس الحصول على الفائض. يجادل وولف بأنّ المستعمرات في الاستعمار الاستيطاني لم تنشأ بهدف استخراج فائض القيمة من العمال الأصليين، كما هو الحال في الاستعمار الاستغلالي، بل إنها تقوم على نزوح (أو استبدال) السكان الأصليين من على الأرض. ميز وولف بين الاستعمار الاستغلالي والاستعمار الاستيطاني، بالإشارة إلى أنّ الاستعمار الاستيطاني مبني على إزالة/ محو (elimination)[93] مجتمعات السكان المحليين. فالمستعمرين يأتون بنيَّة البقاء[94]. وأنّ الهدف الأساسي من الاستعمار الاستيطاني هو الأرض نفسها، بدلًا من الفائض المستمد من مزج العمالة المحلية معها. على الرغم من أن عمل السكان الأصليين كان لا غنى عنه في الواقع العملي للأوروبيين، إلا أن عملية الاستعمار الاستيطاني هي في الأساس مشروع يأخذ فيه المنتصر كل شئ. يقوم منطق هذا المشروع على الاستبدال وليس الاستغلال. وهو ميل مؤسَّسي مستمر للقضاء (eliminate) على السكان الأصليين، فالغزو هنا هو "بنية وليس حدث"[95].

يجادل وولف بأنّ الاستعمار الاستيطاني مرتبط بالمحو والإلغاء، ولكن ليس بالضرورة مرتبط بالإبادة الجماعية، مع إصراره على أنّ الإبادة الجماعية في الاستعمار الاستيطاني لا تمارس لمرة واحدة بل هي حالة تدمير مستمرة. ويحاج بأنّه يتمحور حول الأرض، بحيث يبرر مصادرة الأراضي من خلال الزارعة، بذريعة

---

[91] يمتاز كلًا من وولف وفيراشيني بأنّهما من أبرز المنظرين الغربيين الذين تناولوا الاستعمار الصهيوني في فلسطين، باستخدام الاستعمار الاستيطاني كإطار تحليلي. طور وولف نموذج منطق الإبادة the logic of elimination paradigm، وقد ساهم وولف بالتعاون مع فيراشيني في إنشاء الاستعمار الاستيطاني كحقل معرفي مستقل، وتأسيسِ مجلةِ "دراسات الاستعمار الاستيطاني" التي نشرت عددها الأول في العام 2011.

[92] Patrick Wolfe, "Settler colonialism and the elimination of the native", op. cit., p: 390.

[93] وهذا يتقاطع مع مخرجات المؤتمر السادس لجمعية الخريجين العرب في الجامعات الاميركية.

[94] Patrick Wolfe, Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology, London and New York: Cassell, 1999, p: 2.

[95] Ibid, p: 163.

السعي لتحقيق "الاكتفاء الذاتي". وذلك على عكس الصناعة التي عادةً تعتمد على المواد المستخرجة من باطن الأرض والتي يصدف تواجدها، بينما نجد أنّ الزراعة مبنية على حسابات تكفل إعادة إنتاج نفسها، وبهذا المنطق يتم تبرير الاستيلاء المتكرر على الأرض. يدعي وولف بأنّ الزراعة وبعلاقتها الوثيقة بالأرض، تعتبر بمثابة رمز فاعل في الهوية الاستعمارية الاستيطانية، بحيث يتم تصوير السكان الأصليين في الخطاب الاستعماري الاستيطاني كمجتمعات غير مستقرة ومرتحلة (بدو)، ولا تملك جذورًا مع المكان، فوصم السكان الأصليين بصفة البداوة (كما في الحالة الفلسطينية) تجعلهم قابلين للاستئصال والمحو[96]. ومن ثم تبرر الأيدلوجية الصهيونية الاستيلاء على الأرض، بذريعة أنّ الصهاينة الحداثيين يستطيعون استخدام الأرض أفضل من العرب (البدو)[97].

يقترح فيراشيني فهم العلاقة الديالكتيكية بين الاستعمار والاستعمار الاستيطاني، فهمًا ليسا منفصلان تمامًا، وليسا جزءًا من نفس المجال المفاهيمي[98]. حيث يتشابكان في أي وضع فعلي "فالتصميم على استغلال "الآخرين" الأصليين دائمًا مختلط بإرادة لإزاحتهم"[99]، وحتى إذا كان ينبغي النظر إلى التشكيلات الاستعمارية والاستعمار الاستيطاني على أنها منفصلة وجوديًا، فلا ينبغي التقليل من تكاملها النهائي داخل الإمبريالية. يميل فيراشيني في توصيفه للحالة الاستعمارية في فلسطين إلى استخدام مصطلح الترحيل (transfer) بدل الإزالة والمحو[100]. (سبقه المسيري إلى استخدام هذا المصطلح)[101]. ويدعي بأنّ هنالك انقطاع في الاستعمار الاستيطاني بين عامي 1948 و1967. مؤكدًا على أن المناطق المستعمرة عام 1948 هي حالة من الاستعمار الاستيطاني، في حين أن الأراضي المحتلة في عام 1967 ينظر إليها على أنها "فشل" للمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. فالاستعمار الاستيطاني فيها انتقل إلى نظام علاقات مختلف عن العام 1948. بحيث تم الانتقال من القضاء على جميع السكان الأصليين، إلى السيطرة على من بقوا. وبالتالي يدّعي فيراشيني بأن النموذج الكلاسيكي للاستعمار الاستيطاني لا ينطبق على أراضي العام 1967[102].

---

[96] Patrick Wolfe, "Settler colonialism and the elimination of the native", op. cit.

[97] Mark LeVine, Overthrowing Geography: Jaffa, Tel Aviv, and the Struggle for Palestine, 1880– 1949, Berkeley, CA: California U.P, 2005, p: 227.

[98] Lorenzo Veracini, “Settler Colonialism”: Career of a Concept, The Journal of Imperial and Commonwealth History, 41:2, 2013, p: 314.

[99] Lorenzo Veracini, The Settler Colonial Present. New York: Palgrave Macmillan, 2015, p:26.

[100] Lorenzo Veracini, op. cit., 2010.

[101] Abdelwahab Elmessiri, op. cit, p: 102.

[102] Lorenzo Veracini, "The Other Shift: Settler Colonialism, Israel and The Occupation", Journal of Palestine Studies, 2013, no. 2.

يجادل فيراشيني بحصول تحول من شكل الاستعمار الاستيطاني إلى شكل الاستعمار الاستغلالي، وذلك بالاستناد على التمييز بين السيطرة بشكل دائم على المستعمرين من المتروبوليان (بريطانيا في الهند) ومحو السكان الأصليين من أجل استبدالهم (كندا وأستراليا). مدعيًا بنجاح الاستعمار في الفصل بين المستعمِر والمستعمَر في أراضي 1967، ونجاح الاستعمار الاستيطاني في مناطق 1948 في "أصلنة" المستعمِر عبر التوقف عن النظر له كمستوطن. وبالتالي فإن احتلال الأراضي الفلسطينية بعد عام 1967، "ينطوي على انتقال من نظام علاقات يمكن فهمه على أنه استعمار استيطاني لنظام علاقات يتميز بشكل حاسم بأشكال استعمارية (أخرى)"[103].

يمايز فيراشيني بين نمطي الاستعمار (الاستغلالي والاستيطاني) من خلال تحليل كيفية تعامله مع السكان الأصليين، هل هو باتجاه الفصل أم التطبيع. من الناحية النظرية، **هناك تمييز حاسم بين الاستعمار والاستعمار الاستيطاني كتكوينين منفصلين؛ هو أن الأول يهدف إلى إدامة نفسه، بينما يهدف الأخير إلى حل نفسه**. الفرق مهم للغاية؛ حيث يكون المجتمع الاستعماري ناجحًا فقط إذا كان هنالك فصل بين المستعمِر والمستعمَر ويتم الاحتفاظ بالمستعمرات. لا ينجح مشروع الاستعمار الاستيطاني في النهاية إلا عندما يخفي نفسه، أي عندما يتوقف المستوطنون عن التعريف على أنفسهم ك"مستوطنين" ويصبحون "مواطنين"، ويصبح وضعهم "طبيعي". **لتحقيق هذا النجاح**، يجب على مشروع المستوطنين أن يحرر نفسه من الرقابة والسيطرة الخارجية (المتروبوليان)، بحيث ينشئ أشكالًا سياسية وثقافية ذات سيادة محلية، وبالتوازي مع ذلك ينهي الاستقلالية الذاتية للشعوب الأصلية، بحيث يتم تطبيع وترويض المنظر الطبيعي الذي كان يُنظر إليه على أنه غريب تمامًا. **بمعنى آخر**، فإن مشروع الاستعمار الاستيطاني سينجح في حال طبّع وجوده. بحيث **ينجح في موازنة العلاقة الغيرية alterity بين الخارج والداخل والأرض**. ويقوم على استبدال جماعي للسكان الأصليين بمجموعات خارجية exogenous collective replaces an indigenous one. بينما نجد في الأراضي المستعمرة عام 1967 تراجع ملموس لقدرة إسرائيل على إعادة إنتاج مشروع استيطاني ناجح للمستوطنين. حيث فشلت إسرائيل في جعل المستوطنين والمستوطنات في الضفة وغزة امتدادًا لمجتمع المستوطنين في ظل عدم الاعتراف الدولي بشرعيتهم[104]. في المقابل؛ يعتبر نديم روحانا بأنّ المشروع الصهيوني مشروع مستمر، لذلك نتيجته غير محددة بعد، ومن المبكر الحكم بهزيمته أو انتصاره (نجاحه الكامل). فما زال المشروع

[103] Lorenzo Veracini, The Other Shift…, op. cit., p: 27.
[104] Ibid, p: 28.

الصهيوني يفتقر للمشروعية ومقاومة السكان الأصليين له، وحتى في مناطق 48 يرفض الفلسطينيون الاعتراف بيهودية الدولة، ويسعون إلى تحويلها لدولة ديمقراطية[105].

3.1.5: المواطنة والدعم الخارجي:

بنى فيراشيني مجادلته على أساسيّ المواطنة والدعم الخارجي. فأحد الفوارق البارزة بين الاستعمار الاستغلالي والاستعمار الاستيطاني يتعلق بمفهوم المواطنة. في الاستعمار الاستغلالي لا يتم منح الأصليين حقوق المواطنة حتى لا يعملوا على إنجاز حقوقهم الوطنية، بينما في الاستعمار الاستيطاني وبسبب التخلص من غالبية السكان الأصليين، ولتجميل شكل الاستعمار أمام العالم، يتم منحهم حقوق المواطنة. يستشهد فيراشيني بما حدث قبل الانتفاضة الأولى عام 1987، حينما كادت الفوارق أن تختفي بين 48 و67، وكادت المستوطنات أن تعتبر "جيرانًا"، لكن بعد الانتفاضة أصبح هنالك فصل بين المستوطنين والأصليين[106]. يستند فيراشيني على مقولة فرانتز فانون "المستوطن هو الذي يجلب الأصلي إلى حيز الوجود"[107]. وبالتالي لا يوجد أي أصلي بدون استعمار استيطاني[108]، ولا يوجد أي استعمار استيطاني بدون أي أصلي. ومن ثم يمكننا فهم لماذا يسعى المستوطنون إلى تحقيق الأصلانية، يريد المستوطنون أرضًا أصلية وكذلك الطرق التي يمتلك بها السكان الأصليون الأرض؛ وفي المقابل سيقدمون ما يملكه المستوطنون. لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بأنّ الأصلانية لا تعتمد على الادعاءات التاريخية. فالمستعمَرين هم السكان الأصليين بغض النظر عن تجربتهم التاريخية[109]. هذا التحليل سيفيدنا في موضوع دراستنا من أجل تحليل التكتيكات التي اعتمدها المستعمر الصهيوني في قطاع الزراعة. وسيدفعنا للفحص من خلال هذه الدراسة: **هل كان هاجس المستعمر الإسرائيلي هو إثبات "أصلانيته" من خلال الزراعة والعودة للأرض، بهدف ترسيخ وجوده كاستعمار استيطاني. أم أنّ المنطق الاستعماري الاستغلالي غلب عليه فاتجه إلى التحديث "وميكنة" الزراعة بهدف استغلال فائض**

---

[105] نديم روحانا، انتصار الصهيونية أو هزيمتها، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2017 العدد 110، 12-24.

[106] Ibid, p: 30.

[107] Frantz Fanon, The Wretched of the Earth, Harmondsworth: Penguin, 1967, p: 36.

[108] يشير وولف إلى هذه العلاقة الثنائية الديالكتيكية في الاستعمار الاستيطاني، معتبرًا بأنّ المستعمِر هو الذي ينشأ الأصلي في علاقة جدلية شبيهه بتنظير هيغل لعلاقة "السيد والعبد" (Patrick Wolfe, Recuperating Binarism: a heretical introduction, Settler Colonial Studies, 2013, 3:3-04, p: 274). بينما يدعي فيراشيني بأن الاستعمار الاستيطاني نظام ثلاثي العلاقات يضم المتروبوليان والمستوطنين والشعوب أصلية (Lorenzo Veracini, Settler Colonialism: A Theoretical Overview, op. cit., p:6). فيما تشير الكينز وبيدرسون إلى انه نظام رباعي يضم: المتروبول، وإدارة محلية مكلفة بالحفاظ على النظام والسلطة، وسكان أصليين، ومجتمع المستوطنين.
(Caroline Elkins and Susan Pedersen, Settler colonialism in the twentieth century: projects, practices, legacies, London & New York: Routledge, 2005, p: 4.)

[109] Lorenzo Veracini, Israel-Palestine Through a Settler-colonial Studies Lens, Interventions, 2019, 21:4, p: 577.

القيمة، أم أنه تم دمج الأسلوبين معًا، إدعاء بالأصلانية من خلال المحاكاة الزراعية، وسعي نحو الاستغلال من خلال "التحديث"؟

يشير روحانا والصباغ إلى "المواطنة الكولونيالية"، حيث أعطت إسرائيل الفلسطينيين في مناطق 48 الحق السياسي في الترشح والتصويت، لكنها في الوقت ذاته أفرغت المواطنة من مضمونها، بالهيمنة الصهيونية الحصرية على الأرض والحيز، وقوننة الدولة كدولة يهودية صهيونية، علاوة على المحو الثقافي واستغلال الموارد الاقتصادية[110]. من ناحية أخرى؛ يتناول محمود ممداني ورائف زريق (كل على حده) المسألة عبر التساؤل: متى يمكن للمستوطن أن يتحول إلى أصلاني؟ يحاج ممداني بأنّه لا يمكن للمستوطن أن يتحول إلى أصلاني، (من وجهة نظر المواطنة العرقية (ethnic citizenship))، طالما أن التمييز بين المستوطن والأصلي موجود في بنية الدولة، يمكن للمستوطن أن يصبح مواطنًا وليس أصلي[111]. فيما يبني زريق على تحليل فيراشيني بـ"النجاح" الجزئي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وليجادل بأنّ المستوطن يتوقف عن كونه مستوطن عندما يتحقق شرط وقف التوسع الاستيطاني، والتخلي عن امتيازاته والتحول للمواطنة[112]. لكن ممداني يعتبر قبول السكان الأصليين بالمواطنة المتساوية بمثابة قبول مقنع بالهزيمة؛ وتحقق للاستعمار الكامل، بحيث يتم مناقشة سؤال العنصرية وتجاهل سؤال الأصلانية[113]. وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار صعوبة تحقق المواطنة ضمن البنية القانونية للحالة الاستعمارية الصهيونية، "فقد سنَّت إسرائيل مجموعة من القوانين ترسخ التمييز العنصري بين سكانها على أساس الدين أحيانًا والقومية أو الإثنية تارة أخرى. يوجد أكثر من 55 قانون في إسرائيل يمنهج التمييز ضد العرب الفلسطينيين القاطنين في أراضي 1948، ويقيد حريتهم بالتعبير والمشاركة السياسية بالإضافة للتمييز ضدهم بتوزيع الموارد والأراضي، فقوانين تملك الأراضي والهجرة والمواطنة بالإضافة إلى رموز الدولة وتقويمها الذي يتضمن العطل الرسمية والأعياد؛ كلها تشير إلى تمييز صارخ بين مواطني دولة إسرائيل، ويشير إلى استراتيجية ممنهجة قامت عليها دولة إسرائيل، رغم أنها في كثير من الأحيان تحاول الظهور بمظهر الدولة التي لا تميز بين مواطنيها، لكن هذه القوانين تبين بشكل واضح أنها دولة تمييز عنصري"[114].

---

[110] Nadim N. Rouhana & Areej Sabbagh-Khoury, op. cit., p:2.

[111] Mahmood Mamdani, When does a settler become a native?, op. cit.

[112] Raef Zreik, 'When Does a Settler Become a Native?', Constellations 23, no. 3 (2016), p: 356.

[113] Mahmood Mamdani, Settler Colonialism: Then and Now, Critical Inquiry, Vol. 41, No. 3 (Spring 2015), p: 607.

[114] أشرف بدر، قانون القومية الإسرائيلي (يهودية الدولة)...الدلالات وردات الفعل، اسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية، 2017، ص: 22. https://bit.ly/30Ynz36

في سياق متصل؛ تقترح رنا بركات اللجوء إلى دراسات الأصلانية كمظلة تحليلية للحالة الاستعمارية في فلسطين، وذلك حتى لا تهيمن الرواية الصهيونية على الرواية الفلسطينية، على اعتبار أن استخدام الاستعمار الاستيطاني كعدسة تحليلية يُغَلب رواية المستعمِر المبادر لمحو الأصلي ويهمل مقاومة الأصلي[115]. في المقابل؛ تحذر سهاد بشارة من الاستخدام القانوني لمفهوم الأصلانية (المجموعات الأصلية) في السياق الفلسطيني، للدفاع عن حقوق البدو الفلسطينيين سواء في المناطق المستعمرة عام 1948 (النقب)، أو المناطق المصنفة "ج" في أراض 1967. كون المفهوم غير مطابق للواقع ويقود إلى شرذمة الهوية السياسية الفلسطينية. فعملية التهجير القسري للبدو ليست "مشكلة بدوية"؛ وإنما هي مشكلة فلسطينية بالدرجة الأولى، تتمثل بالنكبة وهزيمة عام 1967، وما ترافق معهما من سياسات التمييز التي انتهجتها الدولة "اليهودية" المستندة على المبادئ الصهيونية[116]. فيما يجادل كلًا من أحمد أمارة ويارا الهواري بأنّ استخدام مفهوم الأصلانية للدفاع عن حقوق البدو في الحالة الفلسطينية، عبارة عن استبطان للهزيمة أمام المشروع الاستعماري، ورضى ضمني بالهيمنة الاستعمارية من خلال السعي للحصول على حقوق تحت ظل المنظومة الاستعمارية، بدل السعي لتفكيكها. كما أنّ استخدامه يؤكد على الصورة الاستشراقية التي يروج لها الاستعمار الصهيوني؛ بأنّ العرب الفلسطينيين عبارة عن بدو رحل. علاوة على أنّه سيقود إلى نزع البعد القومي للصراع، على اعتبار أنّ البدو "جماعة أصلية" منفصلة[117]. يقود استخدام الإطار الأصلاني كأداة للدفاع عن البدو، سلخهم عن امتدادهم القومي (العربي)، فالادعاء بأنهم سكان "أصلانيين" يعني ضمنًا بأنهم مختلفين عن محيطهم العربي. علاوة على أنّ استخدام إطار "الأصلانية" سيقود إلى نوع من أنواع الجدل البيزنطي، حول تعريف من هو "الأصلاني"، فالاسرائيليون يدّعون بأنّهم هم السكان "الأصلانيين" مستندين على دعوى الحق التاريخي في التوارة. لذلك من الأسلم إبقاء تعريف الصراع ضمن سياق مستعمِر ومستعمَر، واستخدام عدسة الاستعمار الاستيطاني كأداة تحليلية، بدل الانجرار إلى هذا الجدل.

فيما يتعلق بالدعم الخارجي، يجادل فيراشيني باعتماد المشروع الاستعماري على دعم خارجي (قوة متروبوليانية)، فهو جزء من تكون المشروع الاستعماري، لكن الاعتماد على الدعم الخارجي يكون مؤقت في الاستعمار الاستيطاني ويتم الاستغناء عنه. وهذا ما يميز إسرائيل بعد عام 1948 عنها بعد عام 1967. فعلى الرغم من أنّ إسرائيل بعد عام 1967 ما زالت تعتمد على الدعم الخارجي، على الأقل في الجانب الديبلوماسي،

---

[115] Rana Barakat,"Writing/righting Palestine studies: settler colonialism, indigenous sovereignty and resisting the ghost(s) of history", Settler Colonial Studies, 2017, p:11.

[116] سهاد بشارة، كيف يمكن لمفهوم "المجموعات الأصليّة" أن يشرذم الفلسطينيين؟، السفير العربي، 2017/5/15. https://bit.ly/3isG4Co

[117] أحمد امارة ويارا الهواري، توظيف الأصلانية في النضال التحرّري الفلسطيني، شبكة السياسات الفلسطينية، اغسطس 2019. https://bit.ly/3gQfIKf

لكن يوجد فرق بين الاستفادة من الدعم الخارجي والاستناد عليه، وهذا ما دفع فيراشيني للإدعاء بأنّ إسرائيل مرت في عام 1967 بما يمكن تسميته إعادة الاستعمار[118]. **إعادة الاستعمار ليس كأمر واقع ولكن كعملية، يمكن أن يكون مفيدًا في تفسير الظروف الإسرائيلية الحالية، وفقًا للاستعمار الاستيطاني، فإنّ الاستيطان هو الذي يصنع الأمة وليس العكس، (بمعنى أنّ القومية اليهودية لم تكن موجودة على أرض الواقع إلا بعد بدء العملية الاستيطانية على أرض فلسطين)، والفشل في توطين (أصلنة) المستعمرين يخلق ظروفًا لإمكانية إعادة الاستعمار لتصبح عاملة[119].**

قد يحاجُّ البعض (كما فعل وولف) بأنه لا يوجد في الحالة الصهيونية متروبول استعماري ظاهر، وإنما اعتماد على مؤسسات الشتات وليس مركز (متروبول)[120]. بينما يشير فيراشيني إلى أن الاستعمار الاستيطاني يتميز بشكل كبير عن الاستعمار باعتباره وسيلة للهيمنة، على وجه التحديد بسبب القدرة الجماعية للمستوطنين على تحرير أنفسهم من السيطرة الإشرافية من متروبول متعجرف، وإعلان استقلالهم عنه[121]. يجب الملاحظة هنا أن إسرائيل مرت بعدة منحنيات في علاقتها بالمتروبول، فيهود الشتات لم ينجحوا في تحقيق المشروع الاستعماري الصهيوني، وإنما نجح المشروع عقب تبني بريطانيا له[122]. مع الأخذ بعين الاعتبار تعقيد الحالة الاستعمارية في فلسطين، والانتباه إلى عدم الوقوع في فخ السردية الصهيونية من أنّ دولة إسرائيل (المناطق المستعمرة عام 48)، تجسد المتروبول بالنسبة للمستوطنين في مناطق 67، فكلاهما يقعان ضمن نفس منظومة الاستعمار الاستيطاني، ولا يجب التمييز بينهما على أساس متروبول وأطراف، لأن ذلك يعني ضمنًا شرعنة وجود الكيان الاستعماري الإسرائيلي في مناطق 48.

4.1.5: مغزى السِّجال النظري:

يثير تحليل فيراشيني جدلية العلاقة بين الاستعمار والاحتلال، فاحتلال إسرائيل لمناطق 1967 يُعتبر مشروع استعمار استيطاني "فاشل" مقارنة بمناطق العام 1948 التي "نجح" فيها. على هذا النحو، كان الهدف

---

[118] يخالف فيراشيني وولف في تحليله لاحتلال اسرائيل لمناطق 67، فبينما يجادل وولف بأن الاستعمار الصهيوني بنية وليس حدث، وإن ذلك ناتج عن بنية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، يجادل فيراشيني بان ما حدث عبارة عن إعادة استعمار (recolonization). يحاج فيراشيني بأنّ الاستعمار الصهيوني في مرحلة اليشوف (ما قبل 48) اعتمد على بريطانيا والمنظمات الصهيونية حول العالم كالوكالة اليهودية، لكن بعد الاعلان عن إسرائيل ولمدة عقدين تحول من الاعتماد على الدعم الخارجي إلى الاستفادة منه فقط، وهنا الفارق. لكن بعد عام 67 واستعمار ما تبقى من فلسطين الانتدابية؛ عاد من جديد للاعتماد على الولايات المتحدة الاميركية والمنظمات الصهيونية حول العالم، مما جعل إسرائيل تدخل فما أسماه مرحلة إعادة الاستعمار.

[119] Lorenzo Vearcini, The Other Shift, op. cit., p: 34-35.

[120] Patrick Wolfe, Traces of History: Elementary Structures of Race, London: Verso, 2016, p: 247.

[121] Lorenzo Veracini, Israel-Palestine Through a Settler-colonial Studies Lens, op. cit.., p: 570.

[122] يجادل عبد الوهاب المسيري باعتماد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في بداياته على الغرب الاستعماري ثم الاستقلال عنه فيما بعد، وبخلاف انماط الاستعمار الاستيطاني الاخرى فإن المستعمرين الصهاينة ليس لهم "وطن أم" mother country وإنما "وطن زوجة أب" stepmother
(Elmessiri, op. cit, p: 103)

من الاحتلال إعادة إنتاج نفسه (مثل الاستعمار) ليصبح دائمًا. لكن في الوقت نفسه، كان الهدف منه هو أن يكون وسيلة لتحقيق غاية: جعل الاستيطان ممكن وتسهيله. **وهنا نواجه مفارقة:** في حين أن الاحتلال هو الشرط المسبق المطلق لإقامة المستوطنات ووجودها المستمر، فإن نجاحه (مثل نجاح الحكم الاستعماري) يعتمد على قدرته على الحفاظ على الانقسام الحاد بين المستعمِر والمستعمَر، الانقسام ذاته؛ يمنع تحقيق مجتمع استعمار استيطاني ناجح[123]. يخلص فيراشيني إلى أنّ الاحتلال ضروري للمشروع الاستعماري وبدونه لا يكون استعمار استيطاني، فالاحتلال يبني بنية تحتية لصالح إدامة الاستيطان، والاستيطان لا يستطيع الاستمرار بدون الاحتلال. **الاحتلال يعمل على إعادة إنتاج نفسه، بينما الاستعمار الاستيطاني يعمل على الذوبان،** من هنا كان اتفاق أوسلو المبني على "حل الدولتين" والذي قام بتأكيد الكيانية الفلسطينية سببًا في تراجع نموذج الاستعمار الاستيطاني[124].

ربما يحتج البعض على الاستغراق في توصيف الحالة الاستعمارية الصهيونية في مناطق 1967، هل هي استعمار استغلالي أم استعمار استيطاني، فما هي الجدوى من هذا الجدل؟!. يحضرنا هنا مقولة لوي ألتوسير **"المعركة الفلسفية حول الكلمات هي جزءٌ من المعركة السياسية"[125]**، وبالتالي **يكمن** خلف كل صراع نظري صراع سياسي. فتوصيف الحالة الاستعمارية في مناطق 1967 سينعكس على تحليلها ومن ثم استشراف مستقبلها. وبحسب تحليل فيراشيني إذا كان الاحتلال لا رجعة فيه، فمن المحتمل أن يكون الخروج إلى الأمام عبر تشكيل سلطة فلسطينية، وقد ينتهي بها المطاف إلى وراثة هياكل الاحتلال وتشكيل حكمها كسياسات ما بعد الاستعمار. وهنا يجب الانتباه إلى أنه **يتبع الاستعمار محاولات تفكيك الاستعمار، بينما الاستعمار الاستيطاني يسود بحيث يصبح منيع على التغيير[126].** يجادل فيراشيني بأنّ حل الدولتين مبني على العمل على نزع الاستعمار وتجاهل الفلسطينيين المهجرين، واستبعاد صفة الاستعمار الاستيطاني عن الصهيونية. فنموذج حل الدولتين يعالج ظروف دائرة فلسطينية واحدة فقط بين عدة دوائر، وهي دائرة فلسطيني المناطق المستعمرة عام 67، مع إهمال الشتات وفلسطيني مناطق48[127]. و**نظرًا لأن نموذج حل "الدولة الواحدة" القائم على أساس توطين المستوطنين وأصلنتهم (تطبيع وجودهم)؛ هو الحل الاستعماري**

---

[123] Lorenzo Vearcini, The Other Shift, op. cit., p: 29.

[124] Lorenzo Vearcini, The Other Shift, op. cit., p: 32.

[125] لوي ألتوسير، الفلسلفة كسلاح ثوري. 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. https://bit.ly/2VbNP5g

[126] Lorenzo Vearcini, The Other Shift, op. cit., p: 33.

[127] Ibid, p: 27.

الاستيطاني، يجب اعتبار الاحتلال واستمراره بمثابة الحل الاستعماري[128]، وهو النظام الذي من المحتمل أن يؤدي إلى إنشاء نظامين (غير متساويين) في أرض "إسرائيل/ فلسطين الكبرى"[129].

يميز روحانا في معرض تحليله لأداء الحركة الوطنية الفلسطينية بين إطارين نظريين للصراع مع الحركة الصهيونية "إسرائيل"، إطار يستند إلى أنّ الصراع هو بين حركة تحرر وطني فلسطيني ومشروع كولونيالي (استعماري) صهيوني. وإطار مبني على اعتبار الصراع جزء من الصدام بين حركتين قوميتين؛ الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الصهيونية، ويترتب على ذلك الخوض في قضايا تفاوضية بشأن تقسيم وطن تختلف عليه الحركتين، أو بلغة أخرى "حل الدولتين". في المقابل نجد أنّ الصراع الكولونيالي سيقودنا إلى نموذجين؛ إمّا نموذج جنوب إفريقيا، الذي يسعى للمساواة، وبالتالي فإنّ الحل يكمن في الاتفاق بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين على علاقة مبنية على المساواة. أمّا النموذج الثاني فهو النموذج الجزائري أو الفيتنامي القائم على تحرير الوطن وطرد الكولونياليين[130]. تبنت منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) عند انطلاقها النموذج الجزائري، بما يتضمنه من تبني الكفاح المسلح والعنف الثوري. فانتشرت المفاهيم التي نظّر لها فرانز فانون Frantz Fanon، المبنية على فكرة إنهاء الاستعمار وتفكيكه. حيث يجادل فانون في كتابه "معذبو الأرض" بأنّ العنف هو السبيل الأوحد للقضاء على الاستعمار، ويهاجم في كتابه البرجوازية الوطنية، التي فرطت والتي قبلت الجلوس على موائد التفاوض مع المستعمر، ولهذا الغرض يفرد فانون باب كامل للتنظير للعنف كوسيلة للدفاع[131]. لكن (م. ت. ف) بدأت منذ العام 1974 (برنامج النقاط العشر) بشكل تدريجي التخلي عن تبني نموذج الصراع الكولونيالي (الاستعماري)، لتتوج ذلك بالتوقيع على اتفاق أوسلو المبني على فكرة "حل الدولتين"، والذي ينطلق من خلفية اعتبار الصراع مع الحركة الصهيونية، صراع بين قوميتين. فيما بقيت أطراف فلسطينية أخرى معارضة لاتفاق أوسلو، على اعتبار أنّ الصراع قائم على أساس كولونيالي. وبشكل محدد استعمار استيطاني من الصعب التوصل معه إلى "تفاهم"، فالحل يكمن في تفكيك المنظومة الاستعمارية برمتها.

---

[128] يستند فيراشيني في استخلاصه على مجادلته بأنّ الفرق بين الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الكلاسيكي يكمن في سعي الاستعمار الاستيطاني إلى تطبيع وجود المستوطن وأصلنته، بينما يعجز المستوطن في الاستعمار الكلاسيكي عن تطبيع وجوده ونفي صفة الاستيطان عن نفسه.

[129] Lorenzo Vearcini, The Other Shift, op. cit., p: 38.

[130] روحانا، نديم، "المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2014، عدد(97)، ص: 18-36.

[131] Frantz Fanon, op. cit..

5.1.5: نظرة نقدية:

يفترض وولف وجود بنية ثابتة للاستعمار الاستيطاني، مغفلًا تأثير فاعلية (agency) الواقعين تحت الاستعمار، وأهمية هيكلية الفرص السياسية political opportunities structure، والمقصود بها هنا: الظروف السياسية المحيطة بالمشهد السياسي، سواء أكانت محلية أو دولية أو إقليمية. أو العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، والمعرضة للتغير بشكل مستمر، مما يخلق "بنية" تؤثر على الفاعلين السياسيين. وهذا ما يمكن أن نلمسه في العقد الأول من استعمار أراضي العام 1967، والتي لم تسمح هيكلية الفرصة السياسية وقتئذٍ بالمضي قدمًا في تحقيق منطق الاستعمار الاستيطاني القائم على المحو والإلغاء[132].

تعود الإشكالية في تحليل وولف البنيوي إلى إهماله لفاعلية الأفراد وتأثيرهم على الأحداث. هذا هو النقد الأساسي للبنيوية والذي أطّرت له نظريًا شيري اورتنر Sherry B. Ortner في نظرية "الممارسة" Practice theory[133]، والتي تجادل فيها بوجود علاقة جدلية بين البنية الاجتماعية والفاعلية الإنسانية. تسعى اورتنر في نظريتها "إلى توضيح العلاقة (العلاقات) التي تحصل بين الفعل البشري، من جهة، وبعض الكيانات العالمية التي نسميها" النظام" من جهة أخرى. قد تسير الأسئلة المتعلقة بهذه العلاقات إما في اتجاه تأثير النظام على الممارسة وتأثير الممارسة على النظام"[134]. وبالتالي فإنّ "كل استخدام لمصطلح "ممارسة" يفترض مسبقًا مسألة العلاقة بين الممارسة والبنية"[135]. ويفيد هنا بوجود عدة مفاهيم أساسية؛ وهي: البنية، ممارسة بشرية (فاعلية)، علاقة جدلية متغيرة بين الإثنين. بحيث يتم تحديد جدلية البنية والفاعلية الإنسانية ضمن سياق

---

[132] اتضح بعد البحث وجود عدة أوراق بحثية تلتقي مع نقدنا لمفهوم وولف للاستعمار الاستيطاني. على سبيل المثال: Francesca Merlan، التي أخذت على مفهوم وولف بأنّه سيوصلنا لنتيجة مفادها بأنّ الاستعمار الاستيطاني منيع عن التأثر بفاعلية الأفراد أو الأحداث المحيطة Francesca) Merlan, "Replay to Patrick Wolfe", Social Analysis, 41, 1997, p: 16.). أضاف Tim Rowse إلى ذلك؛ إهمال وولف في تحليله وجود تناقضات وتوترات في فاعلية المستوطنين، من خلال الافتراض بأنّ المستوطنين في الاستعمار الاستيطاني عبارة عن كتلة واحدة موحدة لا يوجد بينها تناقض أو صراعات (Tim Rowse, "Indigenous Heterogeneity", Australian Historical Studies, 2014, p: 301.). فيما استنتج عدة باحثين بأن عدم إدراج فاعلية السكان الأصليين، وعدم استخدام نهج علائقي تجاه القوة الاستعمارية للمستوطنين، وعدم إيلاء الاهتمام لظروف الاستعمار الاستيطاني، فإن ذلك يعرض دراسات الاستعمار الاستيطاني للوقوع في مغالطة التشييء reifying (التي تتمثل في الخلط بين النموذج والواقع) Corey (Snelgrove, Rita Kaur Dhamoon, and Jeff Corntassel. "Unsettling settler colonialism: The discourse and politics of settlers, and solidarity with Indigenous nations", Decolonization: Indigeneity, Education & Society, 2014, Vol. 3, No. 2, 1-32.)

[133] تدعي أورتنر بأنّه رمز رئيسي للتوجه النظري، والذي يمكن تسميته "ممارسة" (أو "فعل" action أو "تطبيق" praxis). وأنّ هذه ليست نظرية ولا منهجية في حد ذاتها، بل رمز يتم تطوير مجموعة متنوعة من النظريات والأساليب فيه. (Sherry Ortner, "Theory and Anthropology Since the Sixties", Comparative Studies in Society and History, 1984, 26(1), p: 127)

[134] Ibid, p: 148.

[135] Sherry Ortner, High Religion: A Cultural and Political History of Sherpa Buddhism, Princeton: Princeton University Press, 1989, p: 194.

زمني ومكاني معين يتطلب إدراكًا لقضايا القوة (السلطة). بالاستناد على نظرية "الممارسة" يمكننا سد الثغرة في تحليل وولف البنيوي. ففاعلية الفلسطينيين والمقاومة أثرت على بنية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وكمؤشر واضح على ذلك؛ ما حصل عقب انتفاضة العام 1987 بالسماح بعودة الآلاف لمناطق السلطة الفلسطينية ضمن اتفاق أوسلو. بعكس منطق الاستعمار الاستيطاني كما يؤطر له وولف. وإذا أخذنا بنموذج وولف، كيف نفسر الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000 وقطاع غزة عام 2005، ألا يتناقض ذلك مع منطق الاستعمار الاستيطاني (كما يخطُّه وولف) والقائم على الاستيلاء على الأرض وعدم التفريط بها؟ مرة أخرى؛ تعود الإشكالية في إهمال الفاعلية الاجتماعية، ففاعلية المقاومة الفلسطينية واللبنانية ساهمت في دفع الاستعمار الصهيوني للتخلي عن الأرض، والانسحاب من جنوب لبنان وقطاع غزة.

على صعيد آخر؛ ينفي وولف اعتبار العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر في نموذج الاستعمار الاستيطاني، علاقة السيد بالعبد. ويجادل بأنّ المستعمرات في نموذج الاستعمار الاستيطاني لم تنشأ بهدف استخراج فائض القيمة من العمال الأصليين، كما هو الحال في الاستعمار الاستغلالي. لكن الدراسات التي تعرضت لواقع العمالة الفلسطينية تفند إدعاء وولف. هذا ما نلمسه في كتاب ليلى فرسخ الذي يتناول واقع العمال الفلسطينيين من مناطق الضفة الغربية وقطاع في داخل "إسرائيل"، في الفترة ما بين عامي 1967-2000، والتي تثبت فيه استغلال "إسرائيل" لفائض قيمة العمال[136]. وليصل شير حيفرShir Hever إلى نفس الاستنتاج[137]. فيما يجادل أحمد أسعد في دراسته الإثنوغرافية عن العمال الفلسطينيين بأن العلاقة قائمة على أساس السيد والعبد[138]. ويعتبر أحمد عزم بأنّ أزمة الكورونا قد أثبتت الطابع المزدوج للاستعمار الصهيوني، والذي يجمع بين الإحلال والاستغلال، على اعتبار أنه استعمار خارجي استغلالي يسعى خلف الأسواق والأيدي العاملة[139].

على الطرف الآخر؛ نجد أنّ ادعاء فيراشيني بمرحلية اعتماد الاستعمار الاستيطاني على المتروبول، وأن هدفه النهائي هو الاستقلال عن المتروبول، يفنده وجود نماذج للاستعمار الاستيطاني خارجه عن هذا النمط. كالاستعمار الاستيطاني الألماني لبولندا (مع قصر فترته الزمنية 1939-1945)[140]. والاستعمار

---

[136] ليلى فرسخ، العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2000، بيروت، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009.

[137] Shir Hever, Exploitation of Palestinian Labour in Contemporary Zionist Colonialism, Settler Colonial Studies, 2:1, 2012, 124-132.

[138] أحمد أسعد، "من وحي الحياة اليومية للعامل الفلسطيني"، شؤون فلسطينية، 2019، ص: 161.

[139] أحمد عزم، "الانفكاك والكورونا"..ونهج تنموي جديد، شؤون فلسطينية، العددان 278-279، شتاء 2019-ربيع 2020.

[140] Elizabeth Harvey, "Management and Manipulation: Nazi Settlement Planners and Ethnic German Settlers in Occupied Poland." In Settler colonialism in the twentieth century: projects, practices, legacies, by Caroline Elkins and Susan Pedersen, 95-112, London & New York: Routledge, 2005.

الاستيطاني الياباني لعدة دول من ضمنها كوريا (استمر لمدة 35 سنة "1910-1945")، والذي لم يكن مبنيًا على فكرة الاستقلال عن المتروبول، وإنما العكس تمامًا[141]. فعندما ضمت اليابان كوريا عام 1910، كان عدد المستوطنين اليابانيين حوالي 170 ألف، ومع نهاية الفترة الاستعمارية عام 1945 وصل تعدادهم إلى مليون. كان للهجرة والاستيطان الاستعماريين اليابانيين العديد من أوجه التشابه مع أنماط أوروبا الغربية في إفريقيا الاستعمارية وأماكن أخرى. لكن لم يكن للمستوطنين اليابانيين في كوريا وتايوان أي سلطة ونفوذ مماثلين على الحكومة الاستعمارية. ومن المؤكد أنهم لم يكتسبوا مطلقًا أو طلبوا مثل هذه السيطرة على مؤسسات الدولة الاستعمارية مثل ملء الجزء الأكبر من البيروقراطية الاستعمارية، كما فعل المستوطنون في الجزائر بحلول عشرينيات القرن الماضي، **ناهيك عن عدم سعيهم إلى إعلان الاستقلال عن الدولة المتروبولية، كما فعل المستوطنون في جنوب روديسيا (زيمبابوي) لاحقًا[142].**

الأهم من ذلك؛ أن افتراض فيراشيني لا ينطبق على الحالة الاستعمارية في فلسطين، فلو كان يقصد بالانفصال عن المتروبول، الانفصال عن بريطانيا، فهذا افتراض مغلوط، على اعتبار أن الانفصال يحمل شقَّين، شق سياسي وشق اقتصادي. مع إقرارنا بمساهمة بريطانيا الحاسمة في إقامة البنية التحتية الاقتصادية والإدارية لدولة إسرائيل، والتي بدونها ما كان لها أن تقوم، إلا أنّ هذا الدعم لم يكن بهدف الحصول على الفائض، بمعنى حصول المتربول على عائد اقتصادي، وإنما بهدف الهيمنة والسيطرة الاستعمارية. وليس كما هو الحال مع المستعمرات الأوروبية في أفريقيا، التي تم دعمها بشكل مركزي ومباشر، بهدف الحصول على الفائض[143]. تركز الدعم البريطاني في الجانب السياسي، وتسهيل عملية الاستيطان سواء عبر توفير القروض، أو عبر غض النظر عن الأعداد المتزايدة ل"المهاجرين" من المستوطنين الصهاينة، أو بواسطة سن القوانين التي تخدم الصهيونية[144]، وبالتالي فإن الإدعاء بأن هنالك انفصال عن المتروبول البريطاني يفتقر إلى الأساس الاقتصادي. صحيح أنّ الاستعمار الصهيوني عندما اقتصر دعمه على المتمولين اليهود من أمثال البارون إدموند روتشيلد Edmond James de Rothschild (1934-1945) لم ينجح، وإنما نجح بعد الدعم السياسي البريطاني، إلا أنّه لا يمكن إغفال أننا نتحدث هنا عن علاقة بين المركز والأطراف، وهي علاقة

---

[141] Hyung Gu Lynn, "Malthusian Dreams, Colonial Imaginary: The Oriental Development Company and Japanese Emigration to Korea." In Ibid, 21-40, p: 31.

[142] Jun Uchida, "Brokers of Empire: Japanese and Korean Business Elites in Colonial Korea." In Ibid, 153-170, p: 153.

[143] Caroline Elkins and Susan Pedersen, Settler Colonialism in the Twentieth Century, New York and London: Routledge, 2005, p: 4.

[144] يجب الإشارة هنا إلى أنّ العلاقة بين بريطانيا والصهيونية لم تكن دومًا على خير ما يرام، فقد تذبذبت العلاقة بينهما بين مد وجزر، وأحيانا وصلت الأمور للصدام بينهما، عندما لمست الحركة الصهيونية تصادم مصالحها مع المصلحة البريطانية، برز ذلك بشكل واضح في عملية تفجير مقر الانتداب البريطاني (فندق الملك داوود بالقدس) عام 1946 على يد منظمة أرجون الصهيونية.

قائمة في الأساس على استغلال الفائض في المستعمرة لصالح المركز، وهذا ما لا نلمسه في علاقة الاستعمار الصهيوني ببريطانيا. أمّا إذا كان المقصود بالمتروبول هو يهود "الشتات" (كما يجادل وولف)، فحتى هذه الفرضية لا تصلح، لأنه حتى بعد إعلان دولة إسرائيل، لم تنفصل الحركة الاستعمارية الاستيطانية عن يهود "الشتات"، ولم يتوقف تلقيها للدعم المادي من طرفهم[145].

تنتقد بركات إدعاء فيراشيني بأنّ فلسطينيي مناطق العام 1967 لا يعيشون تحت منظومة استعمار استيطاني "ناجح". مما دفعها للتساؤل: كيف أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967 ليسوا جزءًا من المشروع الاستعماري الاستيطاني؟[146] تستند بركات في محاججتها على إهمال فيراشيني لعنصر أساسي في فهم السياق الاستعماري الاستيطاني، وهو المحو/الإزالة الديموغرافية التدريجية، والذي لا يزال يلعب دورًا كبيرًا في جميع الأجزاء المجزأة من فلسطين. لا يعني ذلك أن المستعمرات الاستيطانية لا توجد في الضفة الغربية أو قطاع غزة، بل الأمر ببساطة أن السياق مختلف، على وجه التحديد بسبب العدد الهائل من الفلسطينيين الذين ما زالوا موجودين. وبالتالي تختلف أساليب الإزالة/المحو تبعًا لذلك، ومع ذلك لا تزال تشكل ما صاغه وولف بوصفه "إبادة بنيوية"[147]. مع التسليم بصحة ما ذهبت إليه بركات من سعي الاستعمار الصهيوني للإزالة الديموغرافية، **كيف يمكننا تفسير فتح باب العودة للفلسطينيين المهجرين عقب حرب 1967، ولمدة شهرين متواصلين بدون فرض أي قيود؟ (وبالفعل عاد منهم الآلاف)[148]. وذلك بعكس السياسة التي انتهجها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في مناطق 1948، من منع العودة وملاحقة "المتسللين". وكيف يمكن تفسير السماح بعودة الآلاف من الفلسطينيين عقب اتفاق أوسلو، سواء المنتمين ل"م. ت. ف" أو من خلال ما يعرف ب"لم الشمل" للعائلات الفلسطينية؟**

صحيح أنّ فيراشيني نفى تصنيف الأراضي المستعمرة عام 1967 كنموذج للاستعمار الاستيطاني "الناجح"، لكنه لم ينفِ تصنيفها ضمن منظومة الاستعمار. وهذا يقودنا للسجال الدائر حول توصيف الاستعمار في مناطق العام 1967، هل هو استعمار استيطاني أم استعمار كلاسيكي استغلالي؟ على هامش هذا السجال، كيف نفسر سعي إسرائيل لدمج الفلسطينيين مع الاقتصاد الإسرائيلي، فالاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي سعى

---

[145] Hanna Nissim, Why Jewish giving to Israel is losing ground, The Conversation, 15\8\2018. https://bit.ly/3czOFSe

[146] Rana Barakat, op. cit., p: 2.

[147] Rana Barakat, op. cit., p: 3.

[148] بحسب وثائق ومقابلات شخصية مع يوسف أبو ميزر(طبيب أسنان وباحث في التاريخ من الخليل)، وعبد الجواد حمايل (رئيس بلدية البيرة عام 1967)، الذي أجريت معه مقابلة شخصية في بيته في البيرة عام 2017، سمحت سلطات الاحتلال بعودة من يرغب من الفلسطينيين المهجرين من الأردن ولمدة شهرين، حتى بدون وثائق ثبوتية، وذلك عن طريق التسجيل بواسطة الصليب الاحمر، وبالفعل رجع الآلاف ممن هاجروا خوفًا من الاحتلال، لكن العدد الأكبر من المهجرين فضلوا المكوث في الأردن حتى تتضح الرؤية وخوفًا من بطش الاحتلال. وتظهر وثيقة منشورة على موقع المتحف الفلسطيني رسالة موجهة من رئيس بلدية طولكرم إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي مؤرخة في 1967/8/3، يتذمر فيها رئيس البلدية من العوائق التي يضعها الاحتلال في وجهة المهجرين العائدين، بحيث لم يرجع سوى 50 عائلة من عمان (الأردن).https://bit.ly/38RSj7h

لجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي[149]. بل إنه استمد جزءًا كبيرًا من قوته من الموارد الاقتصادية المسيطر عليها في مناطق 1967، وبالتالي يصعب تخليه عنها[150]، وهذا ما دفع بعض الباحثين للمجادلة بأنه منذ عام 1967 تم توجيه السياسة الإسرائيلية الاقتصادية، بهدف إنشاء كيان سياسي واقتصادي واحد، بالرغم من إنكار الساسة الإسرائيليين لذلك[151]. وبالتالي ذهب دافيد لويد David Lloyd نحو المجادلة بأنّه في العام 1967 تم الانتقال من منطق الإزالة إلى منطق الإدارة، واستغلال الأيدي العاملة الفلسطينية متدنية الأجر، دون أن يعني ذلك انتهاء منطق الإزالة والمحو[152]. وهذا يناقض ما ينظّر له وولف بأنّ الاستعمار الاستيطاني يسعى لخلق منظومة اقتصادية منفصلة عن السكان الأصليين، وذلك ليسهل استئصالهم فيما بعد[153].

وكيف نفسر ما حدث منذ العام 1967 من استغلال الفائض وتشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية؟ وكيف نفسر الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000 وقطاع غزة عام 2005، ألا يتناقض ذلك مع مفهوم الاستعمار الاستيطاني القائم على الاستيلاء على الأرض وعدم التفريط بها؟[154] إنّ هذه التساؤلات والتناقضات؛ مع نموذج الاستعمار الاستيطاني كما يخطه وولف، يعطي مؤشرًا على ضرورة النظر في الاستعمار الاستيطاني كصيرورة وكمفهوم وليس كإطار نظري تحليلي بنيوي، غير قابل للتغيير أو التطوير. ويدفعنا للمجادلة بانّ هنالك فرقًا بين الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الاستغلالي، قائم على النمط الاقتصادي المنبني على استغلال اليد العاملة والأرض في الضفة وقطاع غزة، والتعامل مع الأصلانيين (دمج أم إزالة). وبالتالي وعلى ضوء صعوبة الإزالة الجماعية في الضفة وغزة، وترسيخ حالة الفصل في الضفة بين المستوطن والأصلاني. فإنّه من الصعوبة بمكان توصيف الحالة الاستعمارية في الضفة وغزة كاستعمار استغلالي أو كاستعمار استيطاني كما يؤطره وولف أو فيراشيني. وربما يكون المخرج باللجوء إلى مفهوم الاستعمار الاستيطاني كما خطه تاك ويانغ، كمفهوم يحوي في داخله نموذجي الاستعمار الاستغلالي والاستعمار الداخلي.

---

[149] ينظر:

Jamil Hilal, "Class Transformation in the West Bank and Gaza", MERIP Reports, No. 53 9-15, 1976.
Leila Farsakh, "The Political Economy of Israeli Occupation: What is Colonial about It?, " Electronic Journal of Middle Eastern Studies, 2008, No.8, 1-14.

[150] Rami G. Khouri, "Israel's Imperial Economics", Journal of Palestine Studies (34), 1980, 71-78.

[151] Arie Arnon, "Israeli Policy towards the Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension, 1967-2007", Middle East Journal, 2007, Vol. 61, No. 4 573-595

[152] David Lloyd, " Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel", Settler Colonial Studies, 2012, 2:1, p: 67.

[153] Patrick Wolfe, "Settler colonialism and the elimination of the native", Ibid, p: 396.

[154] مرة أخرى؛ تعود الإشكالية في إهمال الفاعلية الانسانية، ففاعلية المقاومة الفلسطينية واللبنانية دفعت الاستعمار الصهيوني للتخلي عن الأرض، والانسحاب من جنوب لبنان وقطاع غزة.

بناء على ذلك؛ فإنّ مفهوم الاستعمار الاستيطاني الذي تتبناه هذا الدراسة سيكون مبنيًا على اعتباره حالة من التمفصل بين إدارة السكان واستغلال الموارد من ناحية، والسعي للمحو التدريجي للسكان من ناحية أخرى.

ليست هذه الدراسة الأولى التي تستخدم مفهوم الاستعمار الداخلي لدراسة الحالة الاستعمارية في فلسطين، فقد سبق إلى ذلك إيليا زريق، والذي استند في تحليله للمجتمع الإسرائيلي ووضع الفلسطينيين في داخله، على وجود نموذجين نظريين للتعامل مع المجتمع الإسرائيلي، نموذج التعددية pluralism، ونموذج الاستعمار الداخلي internal colonialism [155]. مع الأخذ بعين الاعتبار المجازفة أكاديميًا باستخدام مفهوم الاستعمار الداخلي، كونه يوحي بتوجه نظام ما لاستخدام ممارسات استعمارية ضد أمته وشعبه، وليس في سياق ممارسات دولة استعمارية ضد الواقعين تحت سيطرتها من المستعمَرين[156]. لكن وكما سبق وأشرنا وبالاستناد على تصنيف تاك ويانغ، المقصود في هذه الدراسة من الاستعمار الداخلي هو السياسة الحيوية "البيوسلطة" للناس والأرض الواقعين تحت سيطرة الاستعمار الاستيطاني. وبالتالي ستسعى هذه الدراسة لاستخدام مفهوم الاستعمار الاستيطاني بما يحويه من استعمار استغلالي واستعمار داخلي.

2.5: البيوسلطة (السلطة الحيوية):

تستند هذه الدراسة على استخدام مفهوم فوكو للبيوسلطة، لتحليل السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالزراعة، فبحسب فوكو فإنّ السياسة الحيوية Biopolitics أو (البيوسلطة)؛ عبارة عن عقلانية سياسية تأخذ إدارة الحياة والسكان كموضوع لها. فهي"قوة تمارس تأثيرًا إيجابيًا على الحياة، وتسعى إلى إدارتها، وتحسينها، ومضاعفتها، وإخضاعها لضوابط دقيقة ولوائح شاملة"[157]. وبالتالي فإن البيوسلطة Biopower تحدد الطريقة التي تسير بها السياسة الحيوية والتي وضِعت للعمل في المجتمع، وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنّ البيوسلطة لم تحل محل وظائف القوة القمعية الحاسمة، ولكنها عملت مع هذه التقنيات لتحقيق السلطة. وتشمل ما يصفه فوكو في العصر الكلاسيكي الغربي بأنه:

"تحول عميق للغاية لآليات السلطة. الحسم (Deduction) لم يعد الشكل الرئيسي للسلطة، بل مجرد عنصر واحد من بين عناصر أخرى، يعمل على تحريض القوى الموجودة تحتها وتعزيزها ومراقبتها وتحسينها

---

[155] Elia Zureik, The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism, London: Routledge & Kegan Paul Ltd, 1979, p: 10.

[156] يستخدم الاستعمار الداخلي (أو التنمية غير المتكافئة) في سياق الإشارة إلى الآثار غير المتساوية للتنمية الاقتصادية على أساس إقليمي، وذلك نتيجة لاستغلال مجموعات الأقليات داخل مجتمع أوسع، ويقود ذلك إلى عدم المساواة السياسية والاقتصادية بين المناطق داخل الدولة. وهذا وضع مماثل للعلاقة بين المتروبول والمستعمرة في الحالة الاستعمارية، حيث تبنى هذه العلاقة على الانفصال بين المتروبول والمستعمرة.

[157] Michel Foucault, The Will to Knowledge: The History of Sexuality Volume 1, New York: Pantheon Books, 1978, p: 137.

وتنظيمها. قوة عازمة على توليد القوى، جعلها تنمو، وترتيبها، بدلًا من واحدة مكرسة لإعاقتها، أو تقديمها أو تدميرها. كان هناك تحولًا موازيًا في حق الموت، أو على الأقل ميل إلى التوفيق مع مقتضيات القوة القائمة على إدارة الحياة وتحديد نفسها وفقًا لذلك. هذا الموت الذي كان قائمًا على حق السيادة، يتجلى الآن على أنه مجرد عكس حق الهيئة الاجتماعية في ضمان أو الحفاظ على أو تطوير حياتها"[158].

من هنا تكمن أهمية استخدام مفهوم البيوسلطة لدراسة وتحليل السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالزراعة. والتي ستصطلح عليه هذه الدراسة بـ "البيوسلطة الزراعية".

تلجأ هذه الدراسة إلى استخدام مصطلح البيوسلطة الزراعية، كامتداد لحقل دراسي اهتم بدمج مفهوم فوكو للسلطة الحيوية مع الزراعة. لكن الدراسات التابعة لهذا الحقل لا تستخدم نفس المصطلح (البيوسلطة الزراعية)، وإنما تستخدم مصطلحات شبيهة، من قبيل السلطة الحيوية البيئية (ecopolitics\ environmental politics)؛ السياسة الخضراء (green politics)، أو سياسة الطبيعة (nature politics)، بالإضافة إلى استخدام مصطلح السياسة الحيوية، بحيث يتم توظيف مفهوم فوكو للسلطة الحيوية لتحليل السياسات المتعلقة بالزراعة، والغذاء، والبيئة[159]. سيتم في هذه الدراسة استخدام مصطلح البيوسلطة الزراعية من أجل توصيف التقنيات الانضباطية المتمفصلة مع التقنيات التنظيمية في قطاع الزراعة، كمدخل لتحليل ودراسة منظومة التحكم والسيطرة للاستعمار الصهيوني في المناطق المستعمرة عام 1967.

يجادل فوكو بوجود ثلاثة أشكال للسلطة: السلطة السيادية "العقابية" (Sovereign power) والسلطة الانضباطية (Disciplinary power) والسلطة الحيوية (Bio-power). مع نهاية القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر، حصل تحول في السلطة السياسية، من سلطة سيادية إلى سلطة انضباطية، سلطة سيادية يملك فيها الملك أو الحاكم حق الموت أو الحياة للرعية وفقًا للقانون، قانون السيف (قانون الإماتة والإحياء) الذي يملك بموجبه الحاكم حق القتل. تمركز التحول وقتئذ في تقنيات وآليات السلطة، المنحصرة بشكل أساسي في التحكم بجسد الفرد، بواسطة نظام متكامل من الرقابة والتراتبية والتفتيش والتسجيل. لكن في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهر اهتمام السلطة بالحياة، وتوجه نحو دولنة البيولوجي. وفق قانون جديد يحول ويعدل القانون القديم (قانون الإماتة والإحياء) ولكن لا يمحوه، قائم على الحق في الإماتة والإحياء. وذلك

[158] Ibid, p: 136.
[159] Richard Hindmarsh, "Green Biopolitics & the Molecular Reordering of Nature", Mapping Biopolitics: Medical-Scientific Transformations and the Rise of New Forms of Governance. Granada, Spain: European Consortium for Political Research Conference. 1-25, 2005, p: 7.

باستخدام تكنولوجيا أخرى للسلطة تهتم بالإنسان الحي وليس الإنسان الجسد كما هو الحال في السلطة الانضباطية[160]. عبّر فوكوعن ذلك بقوله:

"الانضباط يحاول التحكم وإدارة تعدد الناس، باعتبار أنّ هذه التعددية يجب أن تحل في الجسد الفردي المراقب والمروض والمعاقب، أمّا التكنولوجيا الجديدة فتتجه إلى تعدد الناس ولكن ليس بوصفهم أجسادًا بل باعتبارهم يشكلون مجموعة كلية تتأثر بعمليات الولادة والوفاة والإنتاج والمرض...إلخ. إذن، بعد قيام سلطة أولى على الأجساد التي وضعت على شكل تفريد، قامت سلطة ثانية ولكن على شكل جماعي، وموجه ليس إلى الإنسان الجسد وإنما إلى الإنسان النوع"[161] .

يدعي فوكو بأن السلطات (السيادية والانضباطية والحيوية) تتمفصل مع بعضها البعض. بالرغم من أنهم ليسوا من نفس المستوى، بحيث تتمفصل الآليات الانضباطية المطبقة على الجسد، مع الآليات التنظيمية المطبقة على السكان[162]. وبالتالي يلزمنا لدراسة مفهوم السلطة الحيوية التعرف على مفهوم السلطة الانضباطية، وذلك من خلال الغوص في تركيبة السلطة (القوة) وفي الأجزاء التي تتكون منها هذا الماكينة، وكيفية عمل هذه الأجزاء مع بعضها البعض.

يجادل فوكو بأنّ من الأساليب المهمة للضبط والتحكم والسيطرة التي تمارسها السلطة؛ إعادة تشكيل الزمان والمكان. حيث يتم توظيف العلاقة المتشابكة بينهما، من خلال تقسيم الوقت والمكان. في السلطة السيادية (العقابية) لم يكن هنالك ضبط لزمن العقوبة، فقد يسجن المذنب مدى الحياة، وبالتالي فإنّ ضبط الزمان يعتبر خطوة مهمة لتعظيم أثر العقاب، بل هو شكل من أشكال التعذيب، حيث يتم التعامل بحرص شديد مع مشاعره، كي ينتج الحرمان آثار فعالة، وليس عبر التعذيب الشديد لجسده، كما هوالحال في السلطة السيادية (العقابية). مأسست السلطة الانضباطية للزمان الانضباطي، حيث يتم التحكم في الوقت وتقسيمه بهدف تحقيق الفائدة الاقتصادية القصوى، ويتم تكييف أجساد الأفراد مع الجداول والأنشطة الزمنية (في الكنائس والمدارس والمستشفيات والمصانع والجيش)، وبهدف نفاذ تقسيم الزمن إلى أدق تفاصيل الجسد، ولتحقيق الضبط والسيطرة والتحكم. وليتم اخضاع الجسد بهدف الحصول على إنتاجية أعلى، فالأجساد اللينة الخاضعة هي التي تعطي الإنتاج المطلوب، فيتم من خلال ممارسة القوة على الجسد إنتاج أرواح خاضعة طائعة[163]. يحاجج فوكو بأنّ ميكانيزمات السيطرة الانضباطية جعلت ممارسة التحكم والضبط بتكلفة سياسية أقل، وعائد سياسي

[160] Michel Foucault, Society Must Be Defended, New York: Picador, 2003, p: 241.
[161] Ibid, p: 243.
[162] Michel Foucault, Society Must Be Defended, op. cit., p: 250.
[163] Michel Foucault, Discipline and Punish: The Birth of Prison, London: Penguin Books, 1997, p: 138.

واقتصادي أعلى[164]. فكلما تم تقسيم الوقت وتنظيمه وضبطه بشكل أكبر؛ كلما زادت فعالية النشاط الملقى على عاتق الأفراد. وذلك ضمن سلسلة متتابعة من النشاطات يقوم بها الأفراد بحسب رتبتهم وأقدميتهم، فيتم تنظيم الوقت (بتنميط الحركة، تحديد الواجبات، التكرار المنتظم)، بحيث لا تقتصر فائدة هذا التقسيم والترتيب والتسلسل والاستمرار والتراكم على زيادة الفائدة الاقتصادية، وإنما تتعداها إلى زيادة تحكم وسيطرة السلطة في الفترات الزمنية المقسمة، بحيث يتم الدمج بين البعد الزماني وعملية التحكم والسيطرة[165].

ينطبق الأمر ذاته على إعادة تشكيل المكان (الفضاء أو المعمار). فترتيب الفضاء وشكل المعمار يعكس علاقات القوة، ويأتي كاستجابة للاحتياجات السياسية والاقتصادية، وبهدف تحقيق الضبط والتحكم والسيطرة[166]. يستعين فوكو بنموذج البانوبتيكون panopticon[167] كميكانيزم من ميكانيزمات السلطة، فمن خلال البانوبتيكون يتم إعاد ترتيب المكان، وخلق سلطة بصرية تتحكم وتسيطر على الأفراد، الذين سيعيشون الشعور الدائم بكونهم مراقبين[168]. فيتم خلق فضاءات مركّبة بهدف ممارسة السلطة لتكنيكاتها في الضبط والسيطرة. وذلك من خلال **إغلاق الفضاء** (كالمصنع والمدرسة والمستشفى ومعسكر الجيش)، حيث يتم تجميع الأفراد تحت سقف واحد ليتم ضبطهم ومراقبتهم وزيادة التحكم بهم. ولتحقيق ذلك يتم **تقسيم المكان** وترتيبه بحيث يشغل كل فرد مكان يختص به، بحيث يسهل إيصال الأوامر له، وتقييم أدائه، ويضمن عدم إهداره للوقت في غير عملية الإنتاج. ومن ثم يتم تقسيم المكان **بحسب الوضع الوظيفي** لكل فرد. وهذا يتطلب **إنشاء تصنيفات** للأفراد مرتبطة بالزمن، بحيث يتم تدريج أجساد الأفراد ضمن منظومة علاقات القوة[169].

ساهمت زيادة السكان في القرن الثامن عشر في تطوير مفهوم فوكو للسلطة الحيوية، حيث ظهر مفهوم السكان (وليس الأفراد فقط) كموضوع للمراقبة، وبالتالي ظهرت معارف جديدة كالطب الوقائي، الذي اعتبر بمثابة نظام اجتماعي يشمل جميع السكان، والذي بدوره اخترق مناطق متعددة في شرايين السلطة، مما أنشأ الكثير من المصطلحات التي تم إلصاقها بمفهوم السكان، كخصائص أو متغيرات تتيح التحكم والسيطرة. كالسن، والعمر المتوقع، والتدريب المهني، ومستوى الثروة، ومعدل الزواج، ومستوى التعليم. والتي تم

---

[164] Michel Foucault, Society Must Be Defended, op. cit., p: 208.

[165] Michel Foucault, Discipline and Punish, op. cit., p: 149-160.

[166] Michel Foucault, Discipline and Punish, op. cit., p: 161.

[167] تعني مراقبة الكل أو "الرؤية الواسعة"، وهو نموذج للسجون وضعه جيرمي بنثام، يقوم التصميم على فكرة القوة غير المرئية عبر توظيف مراقب واحد لجميع السجناء، من خلال الموقع المشرف الذي يجلس فيه، دون ان يدري السجين إن كان مراقب ام لا.

[168] Michel Foucault, Discipline and Punish, op. cit, p: 201.

[169] Ibid, p: 140-148.

توظيفها في جهاز السلطة بغرض السيطرة على السكان وضمان المنفعة الاقتصادية[170]. كما ساهم ظهور مفهوم السكان في نشوء علوم الشرطة، كمعرفة تهتم بضبط السكان والتحكم بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهم، بحيث يتم تعزيز مكانة الدولة ودرجة تحكمها وسيطرتها على السكان[171].

يشير فوكو إلى أنّ بروز السلطة الحيوية مرتبط بظهور مفهوم السكان، كمشكلة بيولوجية وكمشكلة سلطوية. مفهوم السكان الذي يمكن اعتباره بمثابة جسد مغاير للجسد الاجتماعي الذي تتعامل معه السلطة السيادية والنظرية القانونية، أو الجسد الفرد الذي تهتم بها الممارسات الانضباطية[172]. وبالتالي فإننا سنجد مجالات مختلفة للسياسة الحيوية، تتمظهر بظهور علم الديموغرافيا الذي يهتم بالتدخل في سياسة المواليد، وما يتعلق بها من الأمراض والصحة العامة. بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الإنسان ومحيطه الجغرافي والمناخي **وكذلك بمشاكل المياه**، بالمحيط الذي يصنعه الإنسان وآثاره على السكان[173]. ومن ثم فإن السياسة الحيوية تتضمن الاهتمام بآليات تنظيمية للسكان، شبيهة من حيث المبدأ مع الآليات الانضباطية من حيث توجهها إلى رفع درجة القوة، وإن كانت تمر عبر طرق مختلفة. فلا يقتصر الأمر على ترويض الجسد كي يقوم بالأعمال الموكلة له، كما هو الحال في الآليات الانضباطية، وإنما يتعداه إلى النظر للفرد من خلال آليات عامة، كي نحصل على حالة من التوازن والتنظيم، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار العمليات البيولوجية للإنسان، وكيفية السيطرة عليها بآليات تنظيمية وليس آليات انضباطية[174]. على عكس السلطة السيادية التي تميت وتحيي، تعمل تكنولوجيا السلطة الحيوية على إحياء الإنسان وليس إماتته أو تركه يموت[175]. بحيث تتمفصل في السلطة تقنيتان مركبتان، تقنية انضباطية مركزة على الجسد، ضمن سلسلة الجسد (تنظيم، انضباط، مؤسسة). وتقنية مركزة على الحياة والعمليات البيولوجية للسكان، ضمن سلسلة السكان (عمليات وإجراءات بيولوجية، آليات تنظيمية، الدولة)[176].

بنى فوكو مجادلته حول تكنيكات السلطة في بسط تحكمها وسيطرتها، على تحليل علاقة القوة بالمعرفة، وكيفية توظيف أجساد المحكومين كأجساد خاضعة ومنتجة، وتحويلها كموضوعات للمعرفة. طوّر

---

[170] Michel Foucault, Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, New York: Pantheon Books, 1981, pp: 71-175.
[171] Michel Foucault, Politics, Philosophy, Culture: Interviews and Other Writings, 1977-1984. New York: Routledge, 1988, p: 81.
[172] Michel Foucault, Society Must Be Defended, op. cit., p: 246.
[173] Michel Foucault, Society Must Be Defended, op. cit., p: 245.
[174] Ibid, p: 246.
[175] Ibid, p: 247.
[176] Ibid, p: 249.

فوكو مصطلح "الطبيعة الدقيقة للسلطة" (Micro- physics of Power)، التي تتحرك ما بين أجهزة السلطة والكيان المادي للجسد[177]. والتي تتصل بثلاثة أشكال من السلطة؛ الطبيعة الدقيقة للسلطة البصرية (Micro Optical Power)، الطبيعة الدقيقة للسلطة الميكانيكية (Mechanical Micro-physics of Power)، الطبيعة الدقيقة للسلطة الفسيولوجية (Physiological Micro-physics of Power).

تستند السلطة السيادية (العقابية) على الطبيعة الدقيقة للقوة البصرية، بحيث يتم استخدام صورة الملك (أو الحاكم) كأداة بصرية تمنع التمرد على سلطته. وتتجسد السلطة البصرية بشكل واضح في مشهد الإعدام العلني للمدانين، والذي يتم فيه استخدام علاقات القوة وإظهار الصورة، كأداة للردع. فيما يتم استخدام نموذج البانوبتيكون في السلطة الانضباطية كميكانيزم للسلطة البصرية، التي تمارس التحكم والسيطرة من خلال المراقبة والملاحظة[178].

فيما تتعامل الطبيعة الدقيقة للسلطة الميكانيكية مباشرة مع الجسد بحيث تنتج التأثير السيكولوجي المطلوب[179]، يتجسد الانضباط كأفضل التكنيكات الميكانيكة، وذلك من خلال تنمية مهارات الجسد عبر تدريبه، وجعله أكثر خضوعًا وانضباطًا، بذريعة زيادة مهاراته وإنتاجه، من خلال تعليمات تبدو للوهلة الأولى "بريئة"، لكنها في واقع الأمر تستبطن ممارسة التحكم والسيطرة[180]. حيث يتضمن التحكم الانضباطي إقامة علاقة فعالة بين الجسد والأداة التي يستخدمها (كالقلم في يد التلميذ)، ضمن حركة مفروضة على الجسد تؤدي إلى إنشاء مركب يحوي الجسد مع الأداة، وفي الوقت ذاته تمثل هذه الحركة القانون الذي يتحرك بموجبه الجسد، وبالتالي تضمن السلطة السيطرة والتحكم بحركات الجسد[181].

يربط فوكو بين التكنيكات الفسيولوجية ووضع المعايير، حيث تعمل علاقات القوة على تأسيس معايير ثابتة، يتم بموجبها إقرار أو رفض ما يتوافق أو يتعارض معها، وتتم عملية وضع المعايير عبر التدخلات التقويمية في المؤسسة، والتي تحمل طابع علاجي وعقابي في الوقت نفسه.

"ففي قلب الميكانيزمات والممارسات الانضباطية تبرز ميكانيزمات عقابية بسيطة، لها قوانينها وجرائمها وأحكامها الخاصة، وتسد تلك العقوبات السفلية (infra-penalty) (التي تصدرها المحاكم المصغرة بداخل

---

[177] Michel Foucault, Discipline and Punish, op. cit., p: 26.

[178] Michel Foucault, Discipline and Punish, op. cit., p: 200.

[179] محمد صفار، تفكيك مفهوم القوة عند ميشيل فوكو: إعادة فتح الملف الإيراني، الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية، 2017، ص: 76.

[180] Michel Foucault, Discipline and Punish, op. cit., p: 138.

[181] Ibid, p: 152.

المؤسسات الانضباطية)؛ الثغرات التي خلفتها القوانين والتشريعات وراءها، فهي تقوم بقمع السلوك الذي أفلت من يد النظام القانوني، لاتساع وعمومية النصوص القانونية".[182]

وبالاستناد على هذا التحليل يمكننا تفسير العنف المادي الذي انتهجه الحكم العسكري الإسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين، بهدف التأسيس للسلطة السيادية، بالتزامن مع إقامة المحاكم العسكرية بغرض التأسيس للسلطة الانضباطية (التأديبية). وذلك بهدف إخضاع الفلسطينيين، بواسطة آليات الإدماج والإقصاء (كالسجن)، التي تساهم في ظهور منطق داخلي يناسب العقل التأديبي، مما يُمكن السلطة بحسب نيغري وهاردت من "ممارسة نفوذها، من خلال رسمها لحدود الفكر والممارسة، وعن طريق معاقبة الممارسات الخاطئة وترويج الممارسات الصائبة"[183].

تحوّل السلطة نحو السجن كمؤسسة عقابية جاء كنتيجة لفقدان التعذيب التأثير المرجو منه، وهكذا أصبح يتم إبعاد الخارج على السلطة عن المجتمع وعزله لأنه خرق "العقد الاجتماعي"، فيتم تحقيق سيطرة السلطة من خلال التحكم بالجسد. فالجسد هو الحيز الذي تتمظهر فيه السلطة الانضباطية. وسجن المذنب تجلي لتحكم هذه السلطة بالجسد. وبالتالي أصبح القانون خطاب عن العقوبة. حيث يدعي فوكو أنّ النظام القانوني والحقل القضائي يشكلان الأرضية الدائمة لعلاقات الهيمنة وتقنيات الإخضاع المتعددة الأشكال. إذًا فوكو يرى في القانون وسيلة للهيمنة بأشكالها المختلفة، فالمؤسسات التي تنفذ القانون وتمرره لا تقوم على علاقات سيادة بقدر كونها علاقات هيمنة، التي يمكن ممارستها في المجتمع[184]. بحسب فوكو بني التكنيك الفسيولوجي على وضع المعايير، التي تهتم بالمقارنة والتمييز والترتيب، للوصول إلى حالة الرفض أو الإقرار[185]. ومن ناحيته عمد الجهاز القضائي إلى دعم وضع المعايير وكساه بالصفة القانونية[186]. يدعي فوكو بأنّ الطابع التسييري للدولة governmentality كان بمثابة العامل الحاسم للحداثة الغربية[187]. ومن خلال فهم الطابع التسييري للدولة سنصل إلى معرفة التكنيكات الانضباطية المختلفة للتحكم والسيطرة. يحاجج فوكو بأن ظهور الجهاز القانوني للدولة ناتج عن الصراعات الاجتماعية داخل أوروبا، والتي مالت لصالح الطبقة البرجوازية في القرن

---

[182] محمد صفار، مصدر سابق، ص: 80. ترجمة محمد صفار عن فوكو:
Foucault, Résumé des cours: *1970-1982*, Conférences, essais et leçons du Collège de France, Paris: Julliard, 1989, p:49.

[183] أنطونيو نيغري ومايكل هاردت، "البيوسلطة في مجتمع المراقبة"، إضافات (31-32)، 2015، 222-230.

[184] Michel Foucault, Society Must Be Defended, op, cit., p: 27.

[185] Michel Foucault, Discipline and Punish, op. cit., p: 177.

[186] Ibid, p: 295.

[187] Michel Foucault, "Governmentality" In The Foucault Effect: Studies in Governmentality, by Graham Burchell, 87-105. London: Harvester Wheatsheaf, 1991, p: 103.

الثامن عشر، حيث تمظهر الجهاز القضائي كمعبر عن الإرادة العامة، على اعتبار أنه جهاز محايد، لكنه في حقيقة الأمر عمّق ممارسة السلطة وفرض السيطرة، وأصبح جزءًا من من الميكانيزمات الانضباطية، وذلك بواسطة التأسيس لعلاقة القضاء بالقوة المسلحة القادرة على فرض النظام. وبدل أن يقوم الجهاز القضائي بوضع حد لتقنيات السيطرة الانضباطية، تحول بدوره إلى جزء من ماكينة الضبط، التي تمأسس لعدم التكافؤ بين أطراف علاقات القوة[188]. وهكذا ومن خلال إضفاء الطابع التسييري للدولة يتم تغطية التناقض بين الآليات الانضباطية والواجهة القانونية للدولة، بواسطة توظيف السلطة الرعوية (جهاز الشرطة أو الأمن)، ليشكلوا معًا ما يمكن تسميته عقلانية الدولة الحديثة.

يجب الإشارة هنا إلى أنّ العلاقة في المجتمع التأديبي بين السلطة والفرد تتميز بكونها علاقة سكونية؛ "فالانتشار التأديبي للسلطة يوازن مقاومة الفرد، في المقابل، عندما تصير السلطة بيوسياسية، فمجموع الهيئات الاجتماعية تقبل بطواعية النظام"[189]. لكن ذلك لا يعني انتفاء الفاعلية وانتهاء المقاومة، فبحسب فوكو: "حيثما تكون سلطة تكون مقاومة"[190]. يجادل فوكو بأنّ السلطة (القوة) منتشرة في كل مكان، ليس لكونها تسيطر على كل شيء، ولكن لأنها تأتي من كل مكان وكأنها طاقة خفية، يتم تكثيفها واستيعابها بواسطة التقنيات الانضباطية واستراتيجيات السلطة. وفي المقابل تكون هنالك مقاومة لهذه السلطة من الفاعلين المختلفين، فحيثما توجد علاقات للقوة (السلطة) تكون هنالك مقاومة، فوقوع الأفراد تحت سيطرة السلطة لا يعني بأنه محكوم عليهم بالخضوع التام[191].

يعتبر فوكو أن الاقتصاد السياسي "هو نوع من التفكير العام حول تنظيم وتوزيع وتقييد السلطات في المجتمع"[192]. وأنّه تطور من خلال فن الحكم (Art of government). وينعكس على الممارسات الحكومية ذاتها، من حيث آثارها بدلًا من أصولها. فلا يهم إن كانت هذه الممارسات شرعية أو غير شرعية من ناحية قانونية، وإنما يكون السؤال في حالة رفع الضرائب مثلاً؛ ما الذي سيحدث إذا قمنا برفع ضريبة على فئة معينة من الأشخاص أو فئة معينة من البضائع؟ وهكذا تقوم السلطة الانضباطية بممارسة مجموعة كاملة من الأفعال الاقتصادية، كفرض الضرائب، والرسوم الجمركية، ووضع لوائح التصنيع، وقوائم أسعار الحبوب وغيرها من المواد الغذائية. كممارسات اقتصادية ذات بعد سياسي متقاطعة مع آليات التحكم والسيطرة التي

---

[188] Michel Foucault, Discipline and Punish, op. cit., p: 222-223.

[189] أنطونيو نيغري ومايكل هاردت، مصدر سابق، ص: 223.

[190] Michel Foucault, The Will to Knowledge, op. cit., p: 95.

[191] Michel Foucault, Power/Knowledge, op. cit., p: 141-142.

[192] Michel Foucault, The Birth of Biopolitics, New York: Palgrave Macmillan, 2008, p: 15.

تمارسها السلطة[193]. وهنا يجب أنّ ناخذ بعين الاعتبار أنّه "في مرحلة الانتقال من المجتمع التأديبي إلى مجتمع المراقبة؛ يمكن القول: إن علاقة الاستلزام المتبادل للقوى الاجتماعية التي تبحث عنها الرأسمالية في تطورها، قد تحققت بالكامل"[194]. فقد أشار ماركس إلى ما يشبه ذلك فيما أسماه بالانتقال من المرحلة الأولى. حيث تجد الرأسمالية نفسها في مرحلة أولى ملزمة بأن تخضع تلك الأسس التي لا تناسبها لسيطرتها، دون تغييرها. بحيث أن تلك السيطرة تتم بشكل خارجي. وذلك هو ما يسميه ماركس ب (Subsomption formelle)، وفي مرحلة ثانية وبعد أن تستطيع القضاء على تلك الأسس تصبح الرأسمالية متحكمة في صيرورة الإنتاج من الداخل (Subsomption réelle)[195] (Marx 1982, 645). مما يحيلنا إلى مفهوم "التمفصل" (articulation) الذي يعرّف على أنه: "الربط بين مجتمعين، لا يمثلان نموذجًا للإنتاج في شكله النقي، ولكن يسيطر على كل منهما ديناميكية تنموية مختلفة" (Bruce 1984, 408). وذلك لتحليل علاقات الإنتاج وحالة التبعية وعدم التنمية التي يعيشها الفلسطينيون، تحت ظل الاستعمار الإسرائيلي، وكيفية تكوين ارتباط هرمي للعديد من أنماط الإنتاج في ظل هيمنة الوضع الرأسمالي. وهذا يحيلنا إلى مفهوم "نمط الإنتاج الكولونيالي" الذي نظّر له مهدي عامل (عامل 1978). وهو النمط الذي تميل فيه علاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة إلى الإبقاء على علاقات الإنتاج التقليدية وعدم تفكيكها، بخلاف الآليات الناظمة لنمط الانتاج الرأسمالي والقائمة على تفكيك علاقات الإنتاج قبل الرأسمالية. يميز عامل بين نمط الإنتاج الرأسمالي ونمط الإنتاج الكولونيالي؛ في كون الكولونيالي تابع ومرتبط بشكل بنيوي بالإمبريالية، وناتج عن العنف الاستعماري، الذي أنتج بدوره علاقات إنتاج استعمارية، قائمة على التبعية الرأسمالية، وذلك بشكل مغاير عن الرأسمالية المتولدة من رحم النمط الإقطاعي، والمتبلورة بواسطة العنف الثوري البرجوازي.

تستند هذه الدراسة على مفاهيم فوكو حول السلطة، كأداة تحليلية لدراسة الزراعة تحت الحكم الاستعماري الإسرائيلي، مع إدراكنا التام باختلاف السياق التاريخي، فمفاهيم فوكو حول السلطة جاءت في سياق تحليل ودراسة الحداثة الغربية وتحولاتها. من هنا يبرز التحدي المزدوج أمام هذه الدراسة؛ من ناحية استخدام فوكو لدراسة السلطة الاستعمارية، أو من ناحية استخدامه لدراسة قطاع الزراعة. فبحسب إدعاء روبرت يونغ Robert J. C Young فإنّ فوكو كتب بشكل مكثف عن السلطة، إلا أنه ظل "صامتًا" حول الطرق التي تعمل بها السلطة في الحالة الاستعمارية، بالرغم من أن كثيرًا من كتّاب ما بعد الاستعمار (وفي مقدمتهم إدوارد سعيد في كتابه الاستشراق) استندوا على فوكو فيما يتعلق بتحليل العلاقة بين السلطة والمعرفة،

---

[193] Ibid, p: 18.

[194] أنطونيو نيغري ومايكل هاردت، مصدر سابق، ص: 223.

[195] Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy, London: Penguin Books, 1982, p: 645.

وكيف تستخدم علاقات القوة لخدمة المصالح المهيمنة[196]. تتفق آن ستولر Ann Stoler مع يونغ على "صمت" فوكو فيما يتعلق بالسياق الاستعماري، وتتساءل عن سبب غياب السياق الاستعماري في كتاب فوكو History of Sexuality "تاريخ الجنسانية"[197]. بينما انتقد Michel Walzar نزع فوكو للفوارق بين السجن والمؤسسات الاجتماعية الأخرى كالمدرسة والمصنع والمستشفى، وكأننا نستيقظ صباحًا على صوت المنبه وننخرط في هذه المؤسسات ونخضع لرقابتها وكأننا بالسجن[198]. فيما رفض الماركسي Nicos Poulantzas مفهوم السلطة عند فوكو، واختزال مفهوم الدولة الرأسمالية الحديثة في تقنيات السلطة الانضباطية والحيوية، وتجاهله الأسس الحقيقية للدولة المتمثلة في علاقات الإنتاج والصراع الطبقي. كما انتقد إعطاء فوكو أولوية كبرى للسلطة على حساب المقاومة، بحكم أنها منتشرة وشاملة ومتغلغلة في المجتمع، وبالتالي لا يمكن لفوكو أن يفسر المقاومة خارج السلطة، لكن بولنتزاس يرى أن السلطة محدودة ومحكومة بسياساتها[199]. أمّا هابرماس فقد نقد غموض مفهوم السلطة عند فوكو رغم أنه يعتبر أساس لنقد الحداثة والعقل، فهو محكوم بدراسة الأفعال من الخارج دون تأويل، ودون بحث فيما يفكر به الفاعلون، فبحسب هابرماس، السلطة عند فوكو مرادفة للوظيفية البنيوية الخالصة، وهذا ما منعه من التفكير في البنى المعيارية. (أي لا يوجد عنده معايير، فعلى أي أساس نفاضل بين المقاومة والإخضاع، ولماذا نقاوم الإخضاع؟) [200].

لا نبتدع شيئًا جديدًا باستخدام فوكو لتحليل ودراسة السلطة الاستعمارية، فقد سبقنا إلى ذلك عدة باحثين، وفي مقدمتهم تيموثي ميتشل Timothy Michel في كتابه "استعمار مصر". لكن التحدي الحقيقي الذي يبرز أمامنا في هذه الدراسة هو استخدام فوكو في قطاع الزراعة المفتوح، في الوقت الذي تبلورت فيه نظريات فوكو في سياق مؤسسات المجتمع الصناعي المغلقة. وكيفية الاستعانة بجوهر هذه المفاهيم ومقاصدها، منطلقين من الافتراض بتميز فوكو عن غيره من المفكرين كانطونيو غرامشي ولوي ألتوسير، من ناحية غوصه في التفاصيل المعقدة لجهاز التحكم والسيطرة للسلطة، وعدم الاكتفاء بمفهوم الهيمنة الذي ينظر له غرامشي، والذي يجادل فيه بوجود طبقة مهيمنة تقود الطبقات الأخرى في المجتمع؛ دون الخوض بشكل تفصيلي في ميكانيزمات فرض هذه الطبقة لهيمنتها. فيما يتقاطع ألتوسير مع فكر فوكو عبر توصيفه لأجهزة الدولة القمعية (الحكومة والجيش والشرطة)، والتي تسعى للسيطرة على الفضاء الخارجي للأجساد، فيما

---

[196] Robert J. C Young,"Foucault on race and colonialism", New Formations, 1995, pp: 57-65.

[197] Ann Stoler, Race and the Education of Desire: Foucault's History of Sexuality and the Colonial Order of Things, Duke: Duke University Press, 1995.

[198] ميشيل وولرز، السياسة عند ميشيل فوكو، ترجمة: ممدوح عمران، مجلة الفكر العربي، 1977، ص: 59.

[199] الزواوي بغورة، مدخل إلى فلسفة ميشيل فوكو، بيروت: دار الطليعة، 2013، ص: 160.

[200] المصدر نفسه، ص: 176-177.

تسيطر الأجهزة الأيدلوجية للدولة (المدرسة، الكنيسة، الأسرة) على الفضاء الداخلي للأجساد. دون أن يفسر لنا كيف تنشأ هذه الأيدلوجيات والفضاء الذي تحتله، والطريقة التي تجعل السلطة تعمل، وكيفية تشكل الفضاءات التي يتمظهر فيها تحكم وسيطرة السلطة[201]. بالبناء على ما سبق، قد يكون استخدام فوكو هو الأنسب لدراستنا، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياق التاريخي، مما يعني عدم التقيد الحرفي بنظرياته، وإنما استخدامها بحذر، مع تلمس للفوارق. ولربما نصل في نهاية الدراسة إلى أنّ بعض المفاهيم الفوكوية لا تصلح لدراستنا، أو أن هنالك حاجة لتطوير بعضها كي تصبح ملائمة لواقعنا.

تبرز إشكالية التقيد الحرفي في استخدام فوكو، الذي أسهب في تحليل ميكانيزمات تقسيم المكان في المؤسسات المغلقة (كالمصنع والمدرسة)، مما يضع أمامنا **إشكالية في استخدام تحليله كأداة في دراسة قطاع الزراعة[202]، بالنظر إلى كونه قطاع مفتوح (غير مغلق) وبالتالي يصعب ضبطه. وهذا يدفعنا للتساؤل: هل توجد قواسم مشتركة ما بين المصنع والمزرعة فيما يتعلق بتقسيم المكان وضبطه؟ وهل توجد أداة مراقبة لقطاع الزراعة تشبه البانوبتيكون؟. أم أن الزراعة نفسها تحولت كأداة لمراقبة الفلسطينيين وكيفية تحركهم على أراضيهم؟**. يضاف إلى ذلك أن استخدام السلطة البصرية يثير تساؤلًا حول **كيفية اختيار موقع المستوطنات وفي مقدمتها المستوطنات الزراعية الإسرائيلية في مناطق 1967 لتمارس ما يشبه دور البانوبيتكون؟** هذا ما ستحاول الدراسة فحصه.

ارتباط البيوسلطة مع مفهوم السكان، عزز من استخدام السلطة للمعرفة كأداة للتحكم والسيطرة. وأثر على تطور عدة معارف كعلوم الشرطة، والطب الوقائي. مما يدفعنا للبحث **فيما إذا تم اختراق الزراعة من خلال التدخل الطبي، وهل تم استخدام مصطلحات ومفاهيم جديدة بغرض السيطرة على هذا القطاع؟ وإلى أي مدى تدخل الأمن الإسرائيلي في قطاع الزراعة؟** مع ربطنا ذلك بتكنيكات الانضباط الميكانيكية، وتدريب الجسد بهدف جعله أكثر خضوعًا، فهل **لجأت السلطة الاستعمارية إلى تدريب المزارعين الفلسطينيين كأداة للتحكم والسيطرة، وهل استخدمت هذه السلطة الآلات الزراعية ضمن هذه المنظومة؟**

اهتمام فوكو بالطابع التسييري للدولة؛ واستخدام الواجهة القانونية لوضع المعايير وشرعنة الآليات الانضباطية. يدفعنا للبحث في **طبيعة المعايير التي وضعتها المؤسسة الاستعمارية الإسرائيلية لضمان تسيير**

---

[201] Christopher Bracken, "Coercive Spaces and Spatial Coercions: Althusser and Foucault", Philosophy and Social Criticism 17, No. 3, 1991, p: 238.

[202] لم يتطرق فوكو لميكانيزمات السيطرة في قطاع الزراعة، وإن كان قد تناول في كتاب "الكلمات والأشياء" الزراعة من حيث الإشارة إلى الابستيم والتحولات التاريخية في أوروبا من النهضة إلى الحداثة وتغير النظم الاقتصادية.

حكمها، والتي تتجسد بالأوامر العسكرية، وكذلك البحث في الأحكام القضائية (إن وجدت) والمتعلقة بقطاع الزراعة. وهنا يجب أن نميز بين الحكم بالقانون (rule by law) والحكم من خلال القانون (rule through law)، فالأول يعني أن السلطة تخضع نفسها وإرادتها لقيود القانون، بينما الثاني يعني أنّ السلطة تعمل على إلباس أفعالها رداء القانون[203]. حيث تفترض هذه الدراسة أنّ الأوامر العسكرية الإسرائيلية تندرج تحت مظلة الحكم من خلال القانون وليس الحكم بالقانون.

تفترض هذه الدراسة بأنّ فاعلية الواقعين تحت سيطرة السلطة، قادرة على التأثير على تكتيكات السلطة، التي بدورها ستلجأ لتطوير نفسها وتشريعاتها وتكتيكاتها للتكيف مع المقاومة التي يبديها الواقعين تحت تأثيرها. وبالتالي **ستسعى هذا الدراسة لإفراد فصل كامل لدراسة فاعلية الواقعين تحت سيطرة السلطة الاستعمارية، والمقاومة التي مارسوها في قطاع الزراعة، والتي أثرت بدورها على تكنيكات السلطة الاستعمارية الإسرائيلية.**

سينحصر اهتمام هذه الدراسة في تناولها للبعد الاقتصادي للمنظومة الاستعمارية؛ على تحليل كيفية استخدام المنظومة الاستعمارية للاقتصاد السياسي كوسيلة لتعميق تحكمها وسيطرتها. وذلك من خلال تتبع عدة ممارسات اقتصادية تتعلق بالقطاع الزراعي. **وذلك كمحاولة للتوصل إلى كيفية بناء منظومة التحكم والسيطرة من خلال قطاع الزراعة.**

6: المنهجية:

تنطلق هذه الدراسة من منهجية عابرة للتخصصات. وستعمل على إنتهاج أسلوبي البحث من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى. حيث ستسعى إلى دراسة التغيرات في السياسات الإسرائيلية تجاه الزراعة، في العقد الأول من الحكم العسكري الإسرائيلي للمناطق المستعمرة عام 1967، وذلك كمدخل لدراسة وتحليل كيفية بناء منظومة التحكم والسيطرة الاستعمارية الإسرائيلية في هذه الفترة، وذلك بالاستناد على مادة أرشيفية أولية بالإضافة إلى المقابلات وتحليل مضمون الأوامر والقوانين العسكرية المتعلقة بالزراعة.

[203] Ulrich K Preuss, "The political meaning of constitutionalism" In Constitutionalism, Democracy and Sovereignty: American and European Perspectives, by Richard Bellamy, 11-27. Averbury, 1996, p: 16.

كشفت الوثائق المنشورة والتي رفعت عنها السرية، بمناسبة مرور خمسين عام على حرب 1967، فحوى محاضر جلسات لجنة المدراء[204] في الفترة الزمنية ما بين 1967- 1977، والتي تصل إلى 210 جلسة، وبلغ عدد صفحاتها 1291. تناولت هذه المحاضر السياسات والقرارات التي تم اتخاذها لكيفية إدارة شؤون السكان والأرض في المناطق المستعمرة عام 1967. يضاف إلى ذلك أنّ جدول أعمال جلسات اللجنة قد تركز على كيفية بناء سلطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، قادرة على رفع المستوى الاقتصادي للسكان الفلسطينيين. ما يهمنا في محاضر جلسات المدراء التي ستستند عليها هذه الدراسة، هو احتوائها على معلومات تفصيلية، تتعلق بفحوى القرارات والسياسات التي وجهت دفة الحكم العسكري الإسرائيلي، في المناطق المستعمرة عام 1967 (الضفة الغربية، قطاع غزة، الجولان، سيناء)، وبالتالي يمكننا بالاستناد على هذه الوثائق وعبر الاستعانة ببعض الدراسات والأدبيات المنشورة حول الموضوع، تحليل منظومة التحكم والسيطرة الاستعمارية ومحاولة معرفة ديناميكيات الحكم العسكري الإسرائيلي. وذلك بالرغم من إشكالية الاستناد إلى مثل هذا النوع من الوثائق، التي يتحكم بنشرها والكشف عنها نفس المنظومة الاستعمارية، وما يَعتَوِر ذلك من إخفاء بعض التفاصيل التي تدين الاستعمار الصهيوني وتكشف عن مثالبه. لكن وبالرغم من ذلك، لا يمكن تجاهل المعلومات الثرية المتواجدة في طيات هذه الوثائق، والتي تصلح كنقطة استناد للتحليل التاريخي.

يجب الأخذ بالاعتبار بعض الإشكاليات الأساسية في التعامل مع الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالبيروقراطيات، من قبيل عدم احتوائها على شكل العلاقات الإنسانية، والصراعات بين الفاعلين في هذه البيروقراطية. فالتاريخ كما يجادل ميشيل رولف ترايللو Michel-Rolph Trouillot ليس كل ما نقوم به، وإنما التاريخ هو ثمرة للسلطة (القوة)، لكن في الوقت نفسه هذه السلطة (القوة) لا يمكن أن تكون في أي حال من الأحوال شفافة أو مرئية بحيث يصبح تحليلها سهلًا، وبالتالي فإنّ التحدي الذي يواجه الباحث هو في كيفية الكشف عن جذور هذه السلطة[205]. يضاف إلى ذلك أنّ ما يتم تسجيله في الوثائق لا يحوي كل ما يتم فعله وتنفيذه. ولربما زاد من صعوبة البحث في مثل هذا النوع من الوثائق هو سعي الباحث لرصد العوامل غير "العقلانية" أو العاطفية في صناعة القرار، مما يطرح تحديًا أمام الباحثين للتغلب على هذه الإشكالية، إما بواسطة اللجوء للتاريخ الشفوي، وهو في موضوع هذه الدراسة صعب جدًا، بل يكاد يكون مستحيل، وذلك

[204] اللجنة المسؤولة عن وضع سياسات إدارة المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وتضم وكلاء ومدراء جميع الوزارات الإسرائيلية بالإضافة إلى القيادة العسكرية للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

[205] Michel-Rolph Trouillot, Silencing and the Past, Beacon, 1995, p: xix.

لسبب رئيسي يتعلق بصعوبة إجراء باحث فلسطيني مستعمَر مقابلات شخصية، مع قادة سياسيين أو عسكريين إسرائيليين يمثلون المنظومة الاستعمارية. لكن ذلك لا يعني وجود بدائل يمكن اللجوء إليها من قبيل المقابلات الصحفية المنشورة في الصحف العبرية، والتراجم والسير الذاتية للقادة الإسرائيليين، علاوة على الأدبيات المنشورة والمتعلقة بالموضوع.

تتبع هذه الدراسة منهجية مبنية على الإثنوغرافيا ودراسة الأرشيف، بحيث يتم إجراء مقابلات شخصية مع أفراد وفاعلين فلسطينيين، عايشوا فترة الحكم العسكري الاستعماري في أراضي العام 1967 من بدايته. بالإضافة إلى دراسة أبرز الوثائق الأرشيفية الإسرائيلية التي كُشف عنها مؤخرًا والمتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك إجراء قراءة مسحية تحليلية للأوامر والقوانين العسكرية الصادرة عن الحاكم العسكري الإسرائيلي، والمتعلقة بموضوع الزراعة (المياه، الصيد، الرعي، الأراضي). علاوة على الاطلاع على المقابلات الصحفية مع القادة الإسرائيليين المنشورة في الصحف العبرية، بالإضافة إلى السير الذاتية.

1.6: ملاحظات منهجية:

1.1.6: حول الفصل الثاني:

استند الفصل على مادة أرشيفية تضم جلسات لجنة المدراء وتغطي الفترة الزمنية من سنة 1967 إلى 1977 (1977/7/28-1967/6/15). تم الاستناد في هذه الدراسة على المادة الأرشيفية المنشورة على موقع معهد عكيفوت Akefot[206]، وذلك لأن المادة الأرشيفية على هذا الموقع واضحة ومقروءة بشكل أفضل، كما أنّ الجلسات مرتبة بشكل تسلسلي، والصفحات مرقمة بشكل تصاعدي.

تم الرجوع للمادة الأصلية في أرشيف دولة إسرائيل الرقمي ومقارنة 3 جلسات بشكل عشوائي للتأكد من التطابق مع المادة الموجودة على موقع عكيفوت، فلم نجد أي اختلاف بين الموقعين، الاختلاف الوحيد كما أسلفنا هو في ترتيب الجلسات وترقيم الصفحات، ففي المادة الموجودة على موقع أرشيف دولة إسرائيل، لا نجد الجلسات بشكل متسلسل وإنما موجودة في ملف بشكل متداخل وغير متسلسل، فنجد مثلًا ملحق لإحدى الجلسات في منتصف الجلسات وليس بعدها، كما أنّ المادة الموجودة مختلطة بمواد أرشيفية خارج جلسات لجنة المدراء، على سبيل المثال: نجد في ملف جلسات 1967 رسالة باللغة الإنكليزية مؤرخة ب28 ديسمبر 1967، موقعة باسم إلياس فريج (رئيس بلدية بيت لحم)، يتحدث فيها حول محاضرة بخصوص العلاقات الاقتصادية بين مناطق الضفة الغربية وإسرائيل.

[206] معهد عكيفوت، لجنة المدراء: البروتوكولات 1967-1977، https://bit.ly/2WYBsLL.

يضاف إلى ذلك ترقيم معهد عكيفوت لصفحات الجلسات، ففي الملف الموجود بأرشيف دولة إسرائيل كثير من الجلسات الصفحات فيها غير مرقمة، أو أن كل جلسة مرقمة لوحدها، بمعنى الجلسة المكونة من 15 صفحة تتسلسل فيها أرقام الصفحات من 1 إلى 15، وعندما ننتقل للجلسة التي تليها يبدأ الترقيم مجددًا من 1 إلى نهاية عدد صفحات الجلسة. بينما في المادة الموجودة على موقع عكيفوت تم ترقيم الجلسات حسب تسلسلها إضافة إلى ترقيم الصفحات بشكل تسلسلي.

استُخلصت المادة المتعلقة بالزراعة من جلسات المدراء بعد الاطلاع عليها جميعها. لم تكن جميع المادة المتعلقة بالزراعة مبوبة في الجلسات تحت بند الزراعة، فمعظم المادة المستخلصة جاءت من ثنايا الجلسات. على سبيل المثال: المادة المتعلقة بسياسة الجسور المفتوحة لا نجدها تحت بند الزراعة في الجلسات وإنما نجدها تحت عناوين أخرى، كالاقتصاد، أو التجارة أو المكوس. بعد استخلاص المادة المتعلقة بالزراعة تم ترجمتها للعربية بواسطة الباحث.

فيما يتعلق بالأوامر العسكرية، بناء على التقسيم الإداري للحكم العسكري قسمت المناطق المستعمرة سنة 1967 إلى 4 أقسام، الضفة الغربية، الجولان، قطاع غزة وشمال سيناء، جنوب سيناء. تم البحث عن الأوامر العسكرية لهذه المناطق. فوجدنا الأوامر العسكرية الخاصة بالضفة الغربية على الموقع الإلكتروني للادعاء العام الإسرائيلي بصيغة بي دي إف، وهي مكونة من 50 كراس ويبلغ عدد صفحاتها 3,361 صفحة، باللغة العبرية والعربية (الترجمة من نفس المصدر)، للفترة الزمنية ما بين 1967 إلى 1981. لكن بعض الكراسات غير مترجمة للعربية (كراس 37+ كراس 38+ كراس 44)، تم ترجمتها بواسطة الباحث. كما أن التسلسل الرقمي للجلسات غير منتظم، فمن الكراس رقم 37 يبدأ ترقيم الصفحات من جديد ولا يبني على تسلسل الصفحات الموجود سابقًا. تم استخلاص المادة المتعلقة بالزراعة من الأوامر العسكرية بعد الاطلاع عليها. بالنسبة للأوامر العسكرية المتعلقة بقطاع غزة وشمال سيناء، فقد تم اللجوء إلى مجلدات تحوي الأوامر متوفرة في مكتبة الحقوق بجامعة بيرزيت، بهدف العثور على الأوامر العسكرية المتعلقة بالزراعة في الفترة الزمنية ما بين 1967 إلى 1981.

تتوزع الأوامر العسكرية لقطاع غزة على 62 كراس بواقع 6,685 صفحة، وفيما يتعلق بالأوامر العسكرية الخاصة بالجولان، وجدنا صعوبة في إيجاد المادة المطلوبة، فلم نجدها في موقع أرشيف دولة إسرائيل أو حتى أرشيف وزارة الدفاع، بعد البحث وُجِدت في المكتبة الوطنية الإسرائيلية، تم إحضارها بصعوبة نتيجة عوائق الاحتلال، ليتضح بأنّ المادة تغطي الفترة الزمنية ما بين 1967 إلى 1973 ، وهي تحوي 15 كراس فقط (الكراسات من 1 إلى 16، بينما الكراس رقم 15 غير موجود)، ومكونه من 1249

صفحة، بعد التحري من المكتبة الوطنية كان الجواب بأن المادة المتبقية غير موجودة ومفقودة. تجدد البحث عن المادة لنجدها على موقع مكتبة جامعة حيفا، بعد التواصل مع المكتبة عن طريق إحدى الزميلات تم إبلاغها بأن المادة مفقودة، رغم أنها موجودة على الموقع الإلكتروني، لم تكتفِ الزميلة بإجابة قيِّم المكتبة وذهبت بنفسها ليتضح عدم صحة ادعائه، ولنجد الكراس 15، وكراسات سنتي 1980 و1981.

أمّا المادة المتعلقة بمنطقة جنوب سيناء (منطقة شلومو)، فبعد البحث لم نجدها إلا في مكتبة الحقوق التابعة لجامعة تل أبيب، تم التواصل مع أحد الأساتذة لتصوير المادة، بعد وصوله للمكتبة لم يستطع إخراج المجلدات لأنها تعتبر مراجع، وتم إبلاغه بأن قوانين المكتبة تسمح فقط للمنتسبين للجامعة بتصوير المادة في داخل الجامعة، بمساعدة من أحد الزملاء المنتسبين للجامعة، تم تصوير المادة المطلوب والتي تحوي الأوامر العسكرية للفترة الزمنية ما بين 1967-1975.

2.1.6: حول الفصل الثالث:

تم الاستناد في الفصل على 48 مصدرًا أوليًا (أرشيف، تقارير حكومية، مذكرات وسير)، بالإضافة إلى إجراء 35 مقابلة، عدا عن المصادر الثانوية. بعد البحث الإلكتروني في أرشيف دولة إسرائيل، أرشيف وزارة الدفاع، مكتب الإحصاء المركزي، والمكتبة الوطنية الإسرائيلية، ومكتبات الجامعات الإسرائيلية (العبرية بالقدس، تل أبيب، حيفا)، لم أجد أي مادة تتعلق بتفاصيل وإحصائيات الزراعة في الجولان أو منطقة جنوب سيناء (منطقة شلومو)، فيما عدا ملفين أرشيفيين (أرشيف دولة إسرائيل، عام-الزراعة في شطحيم "1967/10-1972/12"، ملف: גל-43376/11+ أرشيف دولة إسرائيل، إدارة شطحيم، גל-2/8134[207])، والذي يرد فيهما ذكر منطقة الجولان وشلومو بشكل هامشي جدًا. وحتى الإحصاء الإسرائيلي يعتبر "شطحيم" (الضفة الغربية وقطاع غزة وشمال سيناء)، ولا نجد أي إحصائيات زراعية للجولان أو جنوب سيناء، أو حتى تقارير زراعية، ومن المرجح أن السبب يعود إلى عدم وجود قطاع زراعي في جنوب سيناء (ما عدا الأسماك)، وعدد سكانها القليل المقدر بحوالي 5 الآف، حيث تظهر بعض الوثائق الأرشيفية أن منطقة جنوب سيناء "شلومو" مضمومة لمنطقة قطاع غزة وشمال سيناء، كما يظهر في ميزانية قطاع غزة وسيناء. وكذلك الجولان لم يتبقَّ فيه بعد التهجير سوى 7 الآف شخص، والزراعة فيها مسيطر عليها من المستوطنين، وبالتالي تم ضمها بشكل ضمني في التقارير والإحصائيات الصادرة عن الاقتصاد الإسرائيلي[208].

---

[207] أرشيف دولة إسرائيل، إدارة شطحيم، גל-2/8134، مقترح ميزانية قطاع غزة وسيناء 71/1970.

[208] يمكننا ربط ذلك مع ما أشرنا له في الفصل الثاني بعدم إيفاء وزارة المالية بتعهداتها تجاه المناطق المستعمرة، كمؤشر على ذلك احتجاج وزارة الزراعة على ميزانيتها في هضبة الجولان، التي تعتبر قليلة، وكل زيادة أو تغيير فيها يتطلب تدخل ونقاش طويل.

لكن وجدت بعض المصادر باللغة العربية (4 كتب) لكنها تفتقر للإحصائيات والأرقام، التي يحتكرها الإحصاء الإسرائيلي، عدا عن ورقة بحثية باللغة الإنكليزية.

يوجد اختلاف في الأرقام الورادة لنفس السنوات في الكتاب الإحصائي، فعلى سبيل المثال: فيما يتعلق بعدد السكان في الضفة الغربية، وقطاع غزة وشمال سيناء في الفترة ما بين 1967-1981. يرد في الكتاب الإحصائي لسنة 1982 أرقام للسنوات 1972 و1974، مختلفة عن الوارد في كتاب 1975.

أجريت معظم المقابلات بشكل وجاهي، لكن بعضها أجري عبر الهاتف أو وسائل التواصل الاجتماعي، سواء بسبب عدم وجود تواصل جغرافي (كمقابلات لأشخاص من قطاع غزة وجزء من مقابلات مناطق 48)، أو بسبب جائحة الكورونا وظروف الحجر الصحي. ولم أتمكن من إجراء مقابلات مع أي طرف من الجولان (رغم المحاولة) أو جنوب سيناء (لعدم وجود جهة يمكن التواصل معها).

أجريت المقابلات على أساس اختيار عينة مكونة من أشخاص عاصروا الفترة الزمنية للبحث (1967-1981)، وبشكل أساسي الذين عملوا في قسم الزراعة، مما يعني أن أعمار الفئة المبحوثة تتراوح ما بين 70-80، وبالتالي لم يتبقَّ منهم الكثير على قيد الحياة، لذلك كان اختيار العينة البحثية مبنيًا على "اختيار العينة الهادفة"، بمعنى أن المعيار في اختيار المبحوثين تم على أساس الخبرة والمعرفة بموضوع البحث، واختيار "عينة كرة الثلج"، بمعنى كل شخص أجريت معه مقابلة يدل على شخص آخر عاصر الفترة الزمنية المبحوثة وبقي على قيد الحياة.

تم مراعاة التنوع الجغرافي في المقابلات والتي غطت أشخاص من سكان 48، والقدس، وقطاع غزة. أمّا الضفة الغربية فحرصت على أن تشمل المقابلات معظم المناطق الرئيسية (جنين، سلفيت، طوباس، طولكرم، قلقيلية، نابلس، أريحا (الغور)، البيرة، الخليل: "يطا، حلحول")

واجهتنا مشكلة الحصول على المصادر باللغة العبرية، تم التغلب على جزء منها بالحصول على كتب من المكتبة الوطنية الإسرائيلية عبر أحد الأصدقاء، لكن بعض الكتب ورغم أنها موجودة على محرك البحث الإلكتروني في المكتبة لم نجدها عند طلبها.

واجهتنا صعوبة الولوج إلى الموقع الإلكتروني لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، كون الموقع محجوب عن مناطق السلطة الفلسطينية (لحمايته من القرصنة)، وبعد البحث ومساعدة "الخبراء" استطعت الولوج للموقع بعد تنزيل برنامج خاص بذلك.

واجهتنا صعوبة في الحصول على وثائق من أرشيف وزارة الدفاع، ورغم محاولتي شراء بطاقة فيزا إسرائيلية لشراء المواد الأرشيفية كونهم لا يستقبلون سوى الفيزا الإسرائيلية (بالشيكل)، إلا أني لم أنجح، وبقيت لأشهر أحاول إلى أن استطعت وبمساعدة من زميل أميركي عبر مؤسسة بارك الحصول على صورة لبعض الملفات الأرشيفية.

الفصل الثاني

الزراعة كأداة استعمارية

"كل السياسات في المناطق لم تعمل وفق قواعد العدالة المطلقة والقانون. القانون يخضع الجبل (القوي)، لكن الجبل (القوي) أخضع القانون، هل يخدمني أو لا يخدمني، ما الذي يخدمني أكثر" شلومو غازيت[209]

1. مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على الأسس التي أقيمت عليها المنظومة الزراعية في الحكم العسكري الإسرائيلي للمناطق المستعمرة عام 1967، والتي تضم الضفة الغربية، الجولان، قطاع غزة، وسيناء، بحيث يتم الإجابة على السؤال الفرعي المتعلق **بمعرفة كيفية تعامل الحكم العسكري الإسرائيلي مع قطاع الزراعة في فترة الحكم العسكري 1967-1981**. وذلك من خلال توصيف وتحليل ماحدث في الفترة الزمنية المذكورة، وبالاستناد على جلسات لجنة المدراء والأوامر العسكرية الإسرائيلية. وهنا يجب الإشارة إلى بعض الملاحظات المنهجية المتعلقة بالمواد الأولية التي استند عليها هذا الفصل من الدراسة، بعد التطرق لتقسيم الفصل.

قسّم الفصل إلى خمسة محاور رئيسية، يتفرع كل منها إلى عدة عناوين فرعية، وذلك بهدف إعطاء صورة عامة عن كيفية تعامل الحكم العسكري الإسرائيلي مع قطاع الزراعة. يأتي المحور الأول كتمهيد للفصل، لننتقل بعدها إلى المحور الثاني تحت عنوان الاستيعاب الذي يتطرق إلى كيفية استيعاب الحكم العسكري للواقع القائم، فيما يتناول المحور الثالث موضوع التخطيط، أمّا المحور الرابع فيدور حول المتابعة والتنفيذ، ونختم بالمحور الخامس تحت عنوان الزراعة كأداة استعمارية.

1.1: تمهيد:

اندلع صراع خفي على النفوذ بين وزراء الحكومة الإسرائيلية عشية انتهاء حرب 1967، خشي قدماء حزب مباي (العمل) من الشعبية المتصاعدة لوزير الدفاع موشيه ديان، والمنتمي لحزب رافي، (الذي انشق عن حزب مباي عام 1965، ثم عاد وانضم له تحت مظلة حزب العمل عام 1968)[210]. وكمحاولة لتطويق شعبية ديان المتصاعدة والحد من صلاحياته، تم تشكيل لجنة من ستة وزراء لرعاية شؤون المناطق المحتلة سنة 1967، أطلق عليها "لجنة الستة"، وعين وزير المالية بنحاس سافير مسؤولًا عنها بدلًا من ديان، في محاولة من رئيس الوزراء ليفي أشكول ووزراء "مباي" لتقليص صلاحياته، بحيث يتولى كل وزير الجزء

---

[209] أرشيف دولة اسرائيل، مقابلات مع أشخاص، א-5002/13، ص: 6. (بالعبرية).
[210] شبتي تيفث، بيوغرافيا موشيه ديان، تل أبيب والقدس: شوكن، 1971، ص: 350. (بالعبرية).

الذي يخصه في "المناطق". استشعر ديان محاولات تهميشه، فنشب الخلاف بينه وبين أشكول، كحل لذلك الخلاف تم تشكيل لجنة المدراء التي بدورها سترفع تقاريرها لـ (لجنة الستة)، بينما الضباط العسكريون ينفذون الخطط والسياسات التي تقرها.

بعد أسبوع (1967/6/18) من تأسيس لجنة الستة تم حلها لأنها لم تستطع متابعة جميع المشاكل، وعين مكانها ثلاثة لجان وزارية (لجنة الوزراء المالية+ لجنة الشؤون الداخلية والخدمات+ لجنة للتنسيق بينهما)، أمّا التواصل السياسي مع الفلسطينيين فبقي بيد أشكول. كان المقصود فصل إدارة السكان ومشاكلهم عن الجهود الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تحدد مستقبل المناطق المستعمرة عام 1967، والتي أطلق عليها "المناطق". إذًا كان هنالك ثلاثة رؤوس لإدارة المناطق من ناحية سياسية، اقتصادية، أمنية (أشكول، بنحاس، ديان)[211].

قررت الحكومة الإسرائيلية تشكيل لجنة المدراء بتاريخ 1967/6/15، وعينت "يعكوف أرنون" من وزارة المالية رئيسًا لها، وبعضوية المدراء العاميين لوزارات الزراعة، التجارة والصناعة، الداخلية، بالإضافة إلى ممثل وزير الدفاع وممثل هيئة الأركان، وعين الجنرال "يهودا نيتسن" كمركز (سكرتير) للجنة. طالب العديد الانضمام للجنة بسبب أهميتها وصلاحياتها، وفعلا انضم لها مدراء عامون من وزارات العمل، المواصلات، السياحة وممثلا عن وزارة الخارجية وسكرتير بنك إسرائيل[212]. تم الاتفاق على أن تعمل كل وزارة في مجال صلاحياتها، كما ولو أنها تعمل بداخل إسرائيل لكن المسؤولية أمام العالم تكون لوزارة الدفاع[213]. في محاولة للتعمية والتحايل على القانون الدولي، الذي يجرم ضم المناطق المحتلة، فالإعلان عن إدارة المناطق المحتلة بواسطة وزارات الدولة يعني بأنها تابعة لها، وقد تم ضمها فعليًا. بينما إدراتها بواسطة وزارة الدفاع يعني بأنها مناطق محتلة متنازع عليها، يتم فيها إدارة شؤون السكان حتى يتم إيجاد حل سياسي لإنهاء الاحتلال.

بحسب شلومو غازيت[214] قسّم الحكم العسكري المناطق المستعمرة عام 1967 إداريًا إلى أربعة أقسام: 1) الضفة الغربية (بدون القدس التي تم ضمها)، 2) قطاع غزة وشمال سيناء، 3) جنوب سيناء، 4)

---

[211] شبتي تيفث، البركة الملعونة، القدس: شوكن، 1969، ص: 70-72. (بالعبرية).

[212] شلومو جازيت، العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية، قبرص: مؤسسة بيسان، 1984، ص: 115-116.

[213] المصدر نفسه، ص: 62.

[214] يشير غازيت إلى مستويات الهيكل الاداري للحكم العسكري الإسرائيلي، الذي يتوزع على أربعة مستويات. أولها: مستوى الحكومة الذي يضع السياسات، ويتفرع عنها لجان وزارية، كاللجنة الأمنية السياسية، ولجنة المدراء. وثانيها: المستوى الوزاري وهيئة الاركان (المسؤول عن التنفيذ فيما يتعلق بالاقتصاد والأمن). وثالثها: القادة العسكريين للمناطق، المسؤولين عن جميع الفعاليات في مناطقهم، ويوجد لهم ذراعين: أمني عسكري، وإدارة مدنية تقسم الى فرعين: فرع اقتصادي وفرع خدمات. وأخيرًا؛ مستوى مناطق الحكم (المسؤول عن الحياة اليومية بتفاصيلها). ففي كل منطقة يوجد ضباط الذين يمثلون الوزارات المختلفة. يضاف إلى ما سبق المدعي العام العسكري والمحاكم العسكرية. مع ملاحظة أنّ ميزانية المناطق المستعمرة عام 1967

الجولان. يورد غازيت سببين (قانوني وإداري) لهذا الشكل من التقسيم، بالنسبة للسبب القانوني: في الضفة الغربية كان القانون الساري هو أردني، أمّا الجولان فكان سوري، بينما في قطاع غزة وشمال سيناء كان النظام القانوني مختلط، انتداب بريطاني بالإضافة إلى المصري. فيما كان جنوب سيناء يُحكم بقانون خاص يختلف عن القانون المصري. السبب الثاني كان توزيع العبء الإداري. حيث تتقاطع هذه المناطق في بعض أوجه التشابه والاختلاف. في الجولان معظم السكان هجّروا، ولم يتبقَّ سوى 7500 شخص ينتمون للطائفة الدرزية، من وجهة النظر الإسرائيلية تنبع أهمية الاحتفاظ بالجولان من منع الهجمات السورية. أمّا منطقة جنوب سيناء فتتشابه مع الجولان من حيث العدد القليل للسكان، بعد تهجير الأغلبية الساحقة للسكان، لكنها تختلف من حيث عدم تشكيل خطورة "أمنية" من جهتها كالجولان، فلا توجد دولة قريبة منها. وأيضًا لا يوجد بها أراضٍ زراعية ومياه، مما يعني صعوبة إقامة مستوطنات فيها، وإنما يمكن أن تقام فيها منتجعات. وأخيرًا على الرغم من العدد القليل للسكان (8000) إلا أنهم لا يملكون مصادر للدخل، وقد درجت الحكومة المصرية على رعايتهم اجتماعيًا وتزويدهم بالغذاء. فيما يتعلق بمنطقة الضفة الغربية (بحسب الإحصائيات الإسرائيلية) يوجد بها 600 ألف نسمة بدون القدس (70 ألف)، ومعظم السكان يعملون بالزراعة، يوجد في الضفة بعض اللاجئين الذين تم تهجيرهم من مناطق 1948، بعكس منطقة قطاع غزة وشمال سيناء التي يوجد بها عدد كبير من اللاجئين (200 ألف)، وهذا يعني (بحسب غازيت) وجود حالات اجتماعية كثيرة وحاجة للمساعدات أكثر من الضفة، فمعظم اللاجئين كانوا محاصرين وممنوعين من السفر، عدا عن وجود أزمة اقتصادية تسببت بها عدة عوامل وهي: أ) فقد من يعمل في القوات الطوارئ الدولية والجيش المصري مصادر دخلهم. ب) توقف ميناء غزة الذي كان ميناء حر، حيث استخدم لإدخال بضائع وتهريبها لمصر بواسطة بعض ضباط الجيش. ج) الانفصال عن مصر هو انفصال كامل فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد، وليس كما هو الحال بخصوص الأردن والضفة الغربية[215].

2.1: جذور التسميات الإسرائيلية للمناطق المستعمرة عام 1967:

ارتبطت التقسيمات الإدارية باستخدام التسميات الاستعمارية. يمكننا القول: أنّه وفي بداية الحكم العسكري كان هنالك تخبط وارتباك، واستخدمت التسميات الدارجة. ففي الجلسة الثانية للجنة المدراء بتاريخ 1967/6/16، استخدم مصطلح "شطحيم تفوسيم" بمعنى الأراضي المحتلة لوصف المناطق المستعمرة عام 1967، وفيما بعد استخدم مصطلح "هاشطحيم هاموحزكيم" بمعنى الأراضي المستحوذ عليها أو الممسوكة،

تؤخذ من وزارة الدفاع (المصدر: شلومو غازيت، الأراضي المستحوذ عليها: السياسات والأفعال، مجلة معرخوت، عدد 204، يناير1970، ص: 27-28. (بالعبرية).)

[215] شلومو غازيت، الأراضي المستحوذ عليها: السياسات والأفعال، مجلة معرخوت، عدد 204، يناير1970، ص: 26- 27. (بالعبرية).

في دلالة للسيطرة غير الدائمة، وإنما يتم "الاحتفاظ" بها والاستحواذ عليها لفترة زمنية مؤقتة وليس بشكل دائم، وذلك لأغراض المساومة السياسية، والمفاوضات. فيما بعد درج استخدام اختصار "هاشطحيم"، والتي تعني الأراضي. لذلك سيتم استخدام هذ المصطلح بين هلالين للإشارة بأنه ورد هكذا في المصدر[216].

استخدم أيضًا مصطلح الهضبة **السورية** لوصف منطقة هضبة الجولان في الجلسة الثانية، فيما استخدم مصطلح **الضفة الغربية** (بما فيها القدس الشرقية التي لم تكن مضمومة وقتئذ) في الجلسة الأولى للجنة المدراء بتاريخ 1967/6/15[217]. وبقي مصطلح الضفة الغربية مستخدمًا في لجنة المدراء حتى الجلسة رقم (43) بتاريخ 1967/12/21.

اعترض بعض السياسيين الإسرائيليين على استخدام التسميات الدارجة، لما لذلك من مدلول سلبي يوحي لسكان "المناطق" بأن الوجود الإسرائيلي فيها غير دائم، وهذا يقود إلى حالة من عدم اليقين السياسي، وقد يدفع البعض للتمرد. عبّر عن ذلك عضو الكنيست عن حزب حيروت (الليكود) أريه بن أليعازر، بقوله: "يجب أن تحدد الحكومة موقفها من المناطق، لا يعقل أن نعّرفها مرة كـ "الضفة" ومرة بـ "المناطق المدارة" و"الأراضي المحتلة". هذا يدفع العرب للأمل بأن يصحوا ذات يوم وقد انسحبت إسرائيل، هذا سيتسبب بالإرهاب"[218].

دفع اعتراض البعض على استخدام التسميات الدارجة، بالإضافة للنزعة الاستعمارية للحكم العسكري القائمة على المحو والإنشاء، باتجاه استخدام التسميات الاستعمارية. فتحولت لجنة المدراء باتجاه استخدام مصطلح "يهودا وشمرون" لوصف الضفة الغربية (يتم اختصارها باللغة العبرية باستخدام الأحرف الأولى "ي.و.ش")، والتي يترجمها البعض "يهودا والسامرة"، بدءًا من الجلسة (43) بتاريخ 1967/12/21. يعود مصطلح "يهودا والسامرة" إلى أصول تاريخية توراتية، ككثير من المصطلحات التي استخدمها الاستعمار الصهيوني. عدلت لجنة المدراء عن استخدام هذا المصطلح في الجلسة 73 بتاريخ 1968/7/18 لتستخدم مصطلح "يهودا وأفرايم"، ثم استقرت على استخدام مصطلح "يهودا والسامرة" بعد جلستين، أي الجلسة (76) بتاريخ 1968/7/22. كما استخدم مصطلح منطقة "شلومو" لوصف منطقة جنوب سيناء، فبعدما استخدم

---

[216] سنستخدم في دراستنا المصطلح الدارج في الأدبيات المختلفة وهو "الأراضي المحتلة"، لوصف المناطق المستعمرة سنة 1967، مع تحفظنا على استخدام هذا المصطلح كونه يستبطن اعتبار المناطق المستعمرة سنة 1967 مناطق محتلة، بينما المناطق المستعمرة عام 1948 تعرف كـ "إسرائيل"، وهو اعتراف ضمني بشرعية وجودها.

[217] ولم يقتصر الأمر على لجنة المدارء بل استخدم مصطلح الضفة الغربية في مجلس الوزراء الإسرائيلي، من قبل الوزير إلياهو ساسون، في الجلسة التي عقدتها الحكومة لبحث مستقبل المناطق المستعمرة عام 1967، وذلك بتاريخ 1967/6/19 (المصدر: أرشيف دولة إسرائيل، جلسات الحكومة الإسرائيلية: جلسة 1067/6/19، الملف: ISA-PMO-GovernmentMeeting-0002ees، ص: 25. (بالعبرية).)

[218] أرشيف دولة إسرائيل، لجنة الخارجية والأمن، ملف א-8/ 8161، الجلسة 84 بتاريخ 1967/9/26، ص: 13. (بالعبرية).

مصطلح جنوب سيناء في جلسات لجنة المدراء (الجلسة 22 بتاريخ 1967/9/4). تم التحول لاستخدام مصطلح منطقة "شلومو" لوصف منطقة جنوب سيناء بكاملها (الجلسة 34 بتاريخ 1967/11/6)، بعدما كان مقتصرًا في استخدامه على وصف شرم الشيخ (الجلسة 9)[219].

درجت إسرائيل على ازدواجية الخطاب والتكلم بلغتين، لغة خارجية ولغة داخلية. فخارجيًا استخدم مصطلح يتوافق مع القانون الدولي وهو "المناطق المدارة" Adminiatrated Territories، الذي أوصى به مايكل كوماي Michael Comay، المستشار السياسي لوزير الخارجية، ففي البداية استخدم مصطلح الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية Territories Under Israeli Control، وفيما بعد استقر الوضع على استخدام مصطلح "المناطق المدارة" في ظل حكومات حزب العمل[220].

لا يقتصر الأمر على ازدواجية اللغة، تجاه العالم "الغربي" الناطق بالإنكليزية، بل يشمل ذلك الناطقين بالعربية أيضًا. وهذا ما نلمسه في الأوامر العسكرية، ففي بداية الحكم العسكري للضفة الغربية، يتم استخدام مصطلح "الضفة الغربية" في ذيل كل أمر عسكري مكتوب باللغة العبرية أوالعربية، تغير ذلك ابتداءًا من الأمر العسكري رقم 190 الصادر بتاريخ 1967/12/24، ليختم الأمر العسكري المكتوب باللغة العبرية بمنطقة "يهودا والسامرة"، بينما في الترجمة العربية التي ينشرها الحكم العسكري للأوامر العسكرية يستخدم مصطلح "الضفة الغربية". إلى أن تم في الأمر العسكري رقم 807 والصادر بتاريخ 1979/9/30 توحيد استخدام المصطلح ليكتب بالعبرية والعربية "يهودا والسامرة".

خُتم أول منشور للحاكم العسكري في منطقة الجولان والصادر بتاريخ 67/6/10، ب "قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في **المنطقة**"، لكن ذلك تغير في المنشور الثاني بتاريخ 67/6/18، والموقع باسم دافيد العزار، "ألوف قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة هضبة الجولان". أمّا بالنسبة لقطاع غزة فقد ختمت من البداية بقطاع غزة، واستخدم نفس المصطلح في لجنة المدراء، لكن الليكود بعد وصوله للحكم عام 1977 بدأ باستخدام مصطلح "حبل عزة"[221]، ونجده في مستخدم في الأوامر العسكرية منذ سنة 1980[222].

---

[219] عبّرت التسميات المستخدمة لوصف المناطق المستعمرة عام 1967 عن التوجه السياسي للإسرائيليين، ف"اليسار" أطلق عليها "الأراضي المحتلة"، بينما "اليمين" (حيروت والمفدال) استخدم "الأراضي المحررة". لكن المدعي العام العسكري مائير شمغار حسم الجدل باتجاه استخدام مصطلح "هاشتحيم هاموحزكيم"، لتصبح المسمى الرسمي، (والتي يترجمها البعض "المناطق المدارة" تأثرًا بالترجمة الإنكليزية للمصطلح Administered Territories)، في دلالة قانونية مفادها بأن هذه الأراضي استولت عليها إسرائيل في حربها "الدفاعية" عام 1967، وتحتفظ بها وتديرها على هذا الأساس (المصدر: موشيه العاد، إذا أردتم، هذه الضفة الغربية، حيفا: برديس، 2015، ص: 39. (بالعبرية).)

[220] Gershon Shafir, A Half Century of Occupation, Oakland, California: university of california press, 2017, p: 22.

[221] أرشيف الكنيست الإسرائيلي، خطة الحكم الذاتي الخاصة برئيس الحكومة مناحيم بيغن. (بالعبرية). https://bit.ly/3reUxHA

[222] الكراس 42، 1980/12/30.

بمعنى قضاء أو منطقة غزة، والذي يحمل دلالة لغوية وسياسية مفادها أنها جزء من السهل الساحلي "الإسرائيلي".

2. ثانياً: الاستيعاب

انصب اهتمام الحكم العسكري في البداية على استيعاب الوضع القائم في القطاع الزراعي، ومحاولة السيطرة عليه، سواء من خلال استخدام الجهاز البيروقراطي الموروث في كل منطقة، أو حل المشاكل الملحة وعلى رأسها كيفية التصرف بفائض الإنتاج الزراعي، وخصوصًا في الضفة الغربية، سيما وأن بداية الحكم العسكري تزامنت مع ذروة الموسم الزراعي. بالاستناد على المادة الأرشيفية، يمكننا الاستنتاج بوجود أربعة أشكال للاستيعاب، استيعاب إدراي، استيعاب الفائض الزراعي، استيعاب الاحتياجات الزراعية وتلبيتها، استيعاب العمالة.

1.2: الاستيعاب الإداري:

يتجسد الاستيعاب الإدراي بالاستناد على البيروقراطية والتقسيمات الإدراية القائمة. استند الحكم العسكري الإسرائيلي على البيروقراطيات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يستطع اللجوء لذلك في الجولان، بسبب تهجير معظم السكان، أو في جنوب سيناء التي لا يوجد فيها مناطق زراعية. بدأت وزارة الزراعة الإسرائيلية عملها بتعيين لجان استشارية للمواطنين المحليين بخصوص الزراعة، بشرط أن يكون أعضاء هذه اللجان قد تم الموافقة عليهم أمنيًا، وتعيينهم من القادة العسكريين في المناطق المختلفة[223]. تكامل عمل اللجان المذكورة مع بقايا الجهاز البيروقراطي الزراعي في "المناطق"، فجزء منهم قد هجّر بفعل الحرب. وفي زمن قياسي تم استيعاب بقايا الجهاز البيروقراطي، هذا ما نستشفه من إعلان مدير وزارة الزراعة بأنّ عاملي وزارة الزراعة الأردنيين، قد تم تشغيلهم بواسطة وزارته، بحسب السياسات التي حدِّدت، ويشمل ذلك عمال التشجير[224].

ظهر ميل لجنة المدراء إلى الاعتماد على أهل البلاد الأصلانيين مع تأسيسهم واستيعابهم للقطاع الزراعي، سواء بالاستناد على الجهاز البيروقراطي القائم، أو تشكيل اللجان المحلية، أو تفضيل الاعتماد على الإدراة المحلية والبلديات، برز ذلك في عدة مواقف من أبرزها النقاش الذي دار في لجنة المدراء حول سلطة تطوير سيناء والعريش. فقد اتضح (كما أشار مدير الزراعة) بأنّ إدارة السلطة المحلية غير قادرة لوحدها

---

[223] الجلسة 8، بند 2، ص: 41، 1967/6/29.
[224] الجلسة 11، بند 7 فرع ب، ص: 63، 1967/7/10.

على إدارة أعمال السلطة، وضع مدير الزراعة أمام اللجنة خيارين، تشغيل المزارع بإدارة موظفي وزارة الزراعة، أو نقل الإدارة إلى شركات إسرائيلية، مثل "يخين- حكل" أو "رسكو"، مال أعضاء اللجنة باتجاه تفضيل إقامة إدارة محلية[225]، وتوكيل الإدارة العليا لموظفي وزارة الزراعة[226].

قسّمت لجنة المدراء القطاع الزراعي إلى ثلاث مناطق، الضفة الغربية وهضبة الجولان وقطاع غزة مع شمال سيناء. تعمل فيها الوزارات فيها بحسب المناطق، وبالتالي في وزارة الزراعة تم توزيع المسؤولية حسب تقسيم المناطق، كالتالي[227]:

القدس نابلس بيت لحم رام الله أريحا الخليل جنين غزة

برزين يسرائيلي جراتسي برزين تيك جراتسي يسرائيلي

عايشت وزارة الزراعة في بداية احتلال مناطق 1967 نقص في الإمكانيات[228] والتخبط الإداري. عدا عن نقص الإمكانيات كان هنالك نقص في عدد الموظفين، لفت الانتباه لذلك مدير الصناعة التجارة، الذي تحدث عن الحاجة لعدد كبير من الموظفين بجانب القيادات العسكرية، والحاجة لتوفير مواصلات لهولاء الموظفين. يُستنتج من جلسات لجنة المدراء حرص قادة الجيش على السيطرة على مقاليد الأمور، مما أفرز حالة من الارتباك والتخبط في بداية تأسيس الحكم العسكري في "المناطق". نجد ذلك في طلب مدير وزارة الزراعة إعطاء تعليمات لقادة المناطق (العسكريين)، باعتماد التركيبة الحكومية للأجسام والمؤسسات المحلية كما كانت سابقًا، وذلك من أجل تسهيل عمل وحركة هذه الجهات، سجلت لجنة المدراء هذا الطلب، وطالبت بتنظيم وتنسيق الأمور بشكل مباشر مع القيادات، فيما يتعلق بترتيب القوة العاملة ووسائل المواصلات، مع التركيز على أنّ نقل وتحويل المعدات الحكومية للحكومات الأردنية والمصرية والسورية، يتطلب موافقة مسبقة من الجهات المعتمدة في وزارة الدفاع[229].

---

[225] سيتم التطرق في الفصل الثالث لكيفية اعتماد الحكم العسكري على الإدارات المحلية والبلديات.

[226] الجلسة 12، بند 8 فرع ج، ص: 70، 1967/7/17.

[227] الجلسة 4، فرع أ، ص: 25، 1967/6/22.

[228] أشار مدير وزارة الزراعة الى الحاجة لتوفير سيارات بنوعيات وكميات محددة لقسم الزراعة، فاتُخذ قرار بتسريع إعادة المركبات التي كانت بيد الجهات الزراعية في المناطق المحتلة، واستولى عليها الجيش، والطلب من القادة العسكريين العمل بهذا الشأن. وفي حالة نقص السيارات يتم اسئجار سيارات، أمّا شراء سيارة لهذه الاحتياجات فينفذ فقط بتصريح مسبق من قسم الميزانية في المالية (المصدر: الجلسة 12، بند 8 فرع د، ص: 70، 1967/7/17).

[229] الجلسة 5، بند 10، ص: 30، 1967/6/25.

2.2: استيعاب الفائض الزراعي:

تظهر لنا جلسات المدراء (والتي سنفصلها لاحقًا) دوافع الحكم العسكري في استيعاب فائض الإنتاج الزراعي، والتي تتمثل في توفير حالة من الرخاء الاقتصادي للواقعين تحت الحكم العسكري تضمن الهدوء الأمني، ومن ناحية أخرى حماية المزراعين الإسرائيليين خشية من تعرضهم للخسارة المالية، في حال تسرب فائض المنتجات الزراعية في المناطق المستعمرة سنة 1967 للسوق الإسرائيلية[230].

اهتمت لجنة المدراء في جلستها الأولى باستيعاب فائض المنتجات الزراعية للموسم الزراعي الذي يعتبر في ذروته، بواسطة استخدام عدة وسائل، من بينها: تصريفه في السوق الإسرائيلية وبشكل أساسي للتصنيع، أو استهلاكه بواسطة الجيش، وكذلك من خلال بيعه للمؤسسات الخيرية التي تقدم المساعدات، وأخيرًا عبر التصدير للخارج وبشكل رئيسي عبر الأردن، من خلال اعتماد سياسة الجسور المفتوحة. في البداية؛ عملت لجنة المدراء على إجراء مفاوضات مع جهات صناعية إسرائيلية من ناحية، والمنتجين الفلسطينيين من ناحية أخرى، فيما يتعلق بالأسعار وبشكل أساسي البندورة، كان هنالك خلاف حول الأسعار لذلك قررت وزارة الزراعة التدخل، علاوة على ذلك وضعت خطة لحل جزء من المشكلة باستخدام العنب كزبيب أو نبيذ، مع دراسة إمكانية تصديره، أما باقي المنتجات فتوجه للسوق الإسرائيلي، وبعضه يصدر دون التأخر في ذلك[231].

حرص الحكم العسكري على استيعاب فائض الإنتاج الزراعي، حتى لو تسبب ذلك بـ"خسارته" ماليًا، حتى لا يتسرب هذا الفائض للأسواق الإسرائيلية ويضر المزارع الإسرائيلي. فاتخذ قرار في لجنة المدراء بشراء الفائض بأسعار السوق، التي كانت سائدة في "المناطق" قبل السيطرة عليها، غطيت عملية الشراء بواسطة ميزانية حكومية، ويباع الفائض لو دعت الحاجة بأسعار الخسارة، للجهات التالية: المصانع في إسرائيل من أجل التصدير بعد التصنيع، لتجار الجملة في المناطق المحتلة الأخرى (على سبيل المثال: من الضفة الغربية لقطاع غزة)، لمؤسسات المساعدات مثال: الأونروا و"كار"، وكذلك لجهات أخرى لأهداف متنوعة[232].

---

[230] رغم أن المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية تتبنى مبدأ السوق الحر، إلا أنّها تجاوزت هذا المبدأ لحماية المزارع الإسرائيلي، من خلال إنشاء الحواجز الجمركية على الخط الأخضر، بهدف منع تسرب المنتجات الزراعية الفلسطينية.

[231] الجلسة صفر، بند 3، ص: 2، 1967/6/15.

[232] الجلسة 7، البند 1 فرع ج، ص: 37، 1967/6/28.

عقب أسبوع من قرار اللجنة؛ استعرض مدير وزارة الزراعة الوسائل التي اتخذتها وزارته، لاستيعاب فائض الفواكه والخضار في المناطق المحتلة. كان الحل باستخدام الفائض في الصناعة، وبتصديرهم واستثمارهم بواسطة منظمات الرعاية الاجتماعية ووحدات الجيش، وأشار إلى وجود حلول بخصوص البندورة، العنب، والخوخ، في الوقت الذي توجد فيه صعوبات فيما يتعلق بالبطيخ والشمام[233].

1.2.2: الاستيعاب في السوق الإسرائيلية:

برز ذلك بالاهتمام بتصريف فائض الفواكه من هضبة الجولان، حيث قررت لجنة المدراء بأنّ جزءًا منه سيتم شراؤه بواسطة قسم التوريد في وزارة الزراعة، بهدف تزويد وحدات الجيش الموجودة في المنطقة بهذه المنتجات[234]. استمر تزويد الجيش بالفواكه، مع أنّ الكميات غير كافية، بسبب عدم تنفيذ الترتيبات المتفق عليها مع شركة "تنوفا" (المسؤولة عن تزويد الجيش)، وذلك لعوائق تنظيميه خاصة بـ "تنوفا"، والتي عملت وزارة الزراعة على التغلب عليها[235]. بدأت تنوفا باستيعاب فائض الفواكه في الجولان عقب تجاوز العوائق التنظيمية، وذلك من خلال تسويق الناتج الزراعي، بالإضافة إلى تزويد الجيش بالفواكه بشكل ثابت[236].

عقب احتلال جزء من جنوب لبنان عام 1976، أصبح المسؤول العسكري للجولان مسؤول عن المناطق المحتلة في جنوب لبنان، وبالتالي مسؤول عن تسويق الفائض الزراعي، ومن ثم بدأ بتسويق الخضار لمنطقة جنوب لبنان في إسرائيل[237]. أمّا بالنسبة لمنطقة جنوب سيناء الفقيرة في إنتاجها الزراعي، فقد عمل الحكم العسكري على تصريف فائض السمك في شرم الشيخ، حيث قررت لجنة المدراء استيعاب محصول السمك عبر بيعه في إيلات[238].

2.2.2: الاستيعاب بواسطة مؤسسات الرعاية الاجتماعية:

أعلن مدير وزارة الزراعة أن ناتج محصول التمر عام 1967 قد بلغ 5000-7000 طن ومعظمه من نوع "الرطب" الذي لا يجفف، يمكن تسويق 2000-3000 طن والباقي قد يستخدم كغذاء (علف) للحيوانات[239]. تجسد الاستيعاب بواسطة مؤسسات المساعدة الاجتماعية في التعامل مع فائض التمر في قطاع غزة، تقدمت وزارة الزراعة بطلب لشراء التمور من مزارعي قطاع غزة، بحيث تشتري ما يقارب 1000

---

[233] الجلسة 10، البند 8 فرع أ، ص: 57، 1967/7/6.
[234] الجلسة 8، البند 2 فرع ج، ً: 41، 1967/6/29.
[235] الجلسة 20، بند 2 فرع ج رقم 3، ص: 120، 1967/8/22.
[236] الجلسة 21، بند 3 فرع ج رقم 8، ص: 130، 1967/8/28.
[237] الجلسة 210، بند 2 فرع ب، ص: 1254، 1977/7/28.
[238] الجلسة 36، بند 4 فرع ب، ص: 223، 1967/11/20.
[239] الجلسة 18، البند 2 فرع ب، ص: 100، 1967/8/7.

طن تمور من الحصاد المتوقع بأن يكون 6000 طن، **وذلك بهدف أساسي وهو منع مرورها وتسويقها في إسرائيل**. وبالفعل وافقت لجنة المدراء على طلب وزارة الزراعة بشراء التمور، من خلال الميزانية المخصصة للدعم في قطاع غزة، بحيث يتم تصنيعها كغذاء، وتوزيعها ضمن مظلة المنح الغذائية لـ "كار"، والتي اتفقت وزارة الرفاه معها، على أن ترفق مع التمور صنف آخر كالقمح[240].

3.2.2: الاستيعاب بواسطة بيع المنتج الزراعي في "المناطق":

لجأ الحكم العسكري إلى تسويق الفائض الزراعي الخاص بالضفة الغربية في قطاع غزة، وذلك بأسعار رخيصة لتمكين المواطنين الغزاويين من شرائه[241]، بشرط ضبط الحاكم العسكري في قطاع غزة للأمور بحيث يضمن عدم تهريب هذه المنتجات إلى داخل إسرائيل[242]. في المقابل تم اللجوء إلى تسويق فائض التمر المنتج في قطاع غزة وشمال سيناء في الضفة الغربية، حيث تظهر لنا وقائع الجلسة (25) أنّ محصول التمر قد بلغ 28 ألف طن، منهم 14 ألف من نوع الرطب، 7 الآف طن تم تسويقه في الضفة الغربية، أمّا الباقي فاستخدم كعلف للحيوانات[243].

4.2.2: الاستيعاب بالتصنيع:

سعت لجنة المدراء إلى استيعاب ما يقارب 500 طن من العنب الصالح لصناعة الخمور، والذي صَعُب تسويقه بسبب كميته الكبيرة سواء في الأردن أو إسرائيل. اتفقت وزارة الزراعة مع مصانع النبيذ في إسرائيل على شراء هذه الكميات، بشرط أن يتم منحهم تمويل كامل لسعر المنتج لمدة نصف سنة، مقدار التمويل المطلوب كان 3 مليون ليرة إسرائيلية، بالاتفاق مع بنك إسرائيل للتمويل مقابل 13 %[244].

بلغ محصول العنب (الذي أنتج في الضفة الغربية) سنة 1975 حوالي 41 ألف طن مقابل 33,200 طن في السنة 1974، والذي تقسم إلى ستة أقسام، توزعت بحسب الحجم كالتالي: أكبرها لتلبية الاحتياجات المحلية والاستهلاك الذاتي، ثم للأكل في إسرائيل ومن بعدها الصناعة (بشكل أساسي صناعة الخمور)، وكذلك

---

[240] الجلسة 84، البند 4 فرع ب، ص 421، 1968/9/30.

[241] اهتم الحكم العسكري بموائمة الأسعار في قطاع غزة مع باقي المناطق، لوجود فرق بالأسعار بين الضفة الغربية تحت الحكم الأردني، وقطاع غزة التي كانت تحت الحكم المصري (الجلسة 20، البند 3، ص: 121، 1967/8/22).

[242] الجلسة 39، بند 4، ص: 234، 1967/12/7.

[243] الجلسة 25، البند 4 فرع أ، ص: 175، 1967/9/18.

[244] الجلسة 190، البند 6، ص: 962، 1972/10/10.

للصناعة في الضفة الغربية (بشكل أساسي الزبيب)، ومن بعدها لتلبية احتياجات قطاع غزة، وأخيرًا للتصدير للأردن (ينظر الملحق (1))[245].

يسّرت لجنة المدراء استيعاب العنب بالتصنيع من خلال تسهيل منح قروض ائتمانية لمصانع النبيذ الإسرائيلية، بالرغم من انخفاض حاجة مصانع النبيذ للعنب بنسبة 22%، وذلك كنتيجة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة. تم التغلب على ذلك، والعمل على استيعاب المصانع كمية تقدر ب 5 الآف طن عنب، بواسطة ترتيبات ستسمح لمصانع النبيذ بتخزين العنب لمدة سنة حتى يقل المخزون الموجود. ومنحهم ائتمان مصرفي قدّر بحوالي 4 مليون ليرة إسرائيلية لمدة سنة واحدة[246]، وذلك على غرار الائتمان الذي قررته لجنة المدراء عام 1974[247].

علاوة على العنب، لجأت وزارة الزراعة إلى منح مساعدات على شكل قروض لشركة "دوبك" لصناعة السجائر، من أجل استيعاب محصول التبغ، على غرار المساعدات التي قدمت لها لاستيعاب محصول التبغ للمزارعين الإسرائيليين، فحتى سنة 1974 مُوّل نصف الشراء بواسطة قروض من صندوق الزراعة، وفي سنة 1974 مَوّل المكوس الشراء. فعندما لا يتم منح شركة "دوبك" أي ائتمان مصرفي لن تستطيع شراء محصول التبغ، فهي بحاجة للتمويل بمبلغ 2.5 مليون ليرة إسرائيلية لشراء حوالي 200 طن تبغ من سكان الأراضي المحتلة[248]، حسب سعر 12,500 ليرة إسرائيلية للطن[249].

5.2.2: الاستيعاب بالتصدير:

شجع الحكم العسكري على تسويق وتصدير الفائض الزراعي، فعدا عن تصريفه بعيدًا عن الإضرار بالسوق الإسرائيلية والمزارعين الإسرائيليين، حُققت عدة أهداف من بينها كسر حالة المقاطعة العربية ولو بشكل غير مباشر (سيتم التطرق لذلك لاحقًا)، بالإضافة إلى تحسين الوضع الاقتصادي لسكان "المناطق"، مما سيساهم باستتباب الهدوء الأمني. بشكل عام نجح الحكم العسكري باستيعاب الفائض من خلال تسويقه

---

[245] الجلسة 196، البند 3، ص: 1042، 1975/7/24.

[246] قسّم المبلغ بحيث يتم تخصيص مليون ليرة إسرائيلية من ميزانية وزارة الزراعة، 1-2 مليون ليرة إسرائيلية من صناديق المال المرتجع "للمناطق"، وعند الحاجة يتم إكمال المبلغ من احتياطي الميزانية في "المناطق"، مع مخاطبة بنك إسرائيل لتوفير باقي المبلغ (المصدر: الجلسة 200، بند 5 فرع ج، ص: 1101، 1976/2/5).

[247] الجلسة 196، البند 3، فرع ج، ص: 1042، 1975/7/24.

[248] وافقت لجنة مكونة من بنك إسرائيل، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الزراعة ومنسق الأعمال في الأراضي المستحوذ عليها، على تحديد كيفية إعطاء الائتمان المطلوب، والذي سيكون بمبلغ 6150 ليرة إسرائيلية للطن، مجموع مبلغ التمويل كان ل 160 طن، وفترة التمويل هي 12 شهر، عبر صندوق المال الراجع من الأراضي المحتلة (المصدر: الجلسة 202، البند 1، ص: 1132، 1976/5/6).

[249] الجلسة 200، بند 5 فرع د، ص: 1101، 1976/2/5.

والسماح بتصديره بواسطة انتهاج سياسة الجسور المفتوحة، التي لولاها لما نجح في التخلص من الفائض، كما حدث في تعثر تسويق المنتجات الزراعية في هضبة الجولان في بداية استعماره عام 1967[250].

اللافت للانتباه في موضوع التصدير، ما تذكره محاضر جلسات لجنة المدراء من وجود "تواطؤ" أميركي في تصريف الفائض في المناطق المحتلة، من خلال شرائه بواسطة القواعد العسكرية المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط[251]. تجسد التواطؤ الاميركي بزيارة لجنة من أعضاء الكونغرس الأميركي، بهدف فحص الاحتياجات الإسرائيلية فيما يتعلق بتصدير الفائض الزراعي، والتي زودتها بها وزارة الزراعة فيما بعد[252].

1.5.2.2: الزيتون:

عمد الحكم العسكري إلى شراء الفائض الزراعي لبعض المنتجات في الضفة الغربية وتسويقه، حدث ذلك بمحصول الزيتون والزيت في عام 1967، فقد خشيت الحكومة من أن تجري محاولات لتهريب الزيت والزيتون من الضفة الغربية إلى إسرائيل، فأصدرت تعليمات لقيادة الجيش في الضفة الغربية بفحص السيارات، وذلك بهدف منع تهريب الزيت والزيتون من الضفة لإسرائيل[253]، وذلك لحماية المنتج الإسرائيلي.

قررت لجنة المدراء تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الزراعة وشركات إسرائيلية وعضوية ممثل عن منتجي الزيت الفلسطينيين، والتي ستهتم بمتابعة تجميع الزيت وفحص نوعيته، بإشراف ضباط وزارة الزراعة في الضفة، والعمل على تشجيع التصدير المباشر بواسطة مزارعي الضفة بأنفسهم، بمتابعة وزارة الزراعة في الضفة، أمّا الفائض من الزيت والذي لا يستطيع المنتجون في المناطق المحتلة تصديره، تصدره "الشركة الإسرائيلية للتصدير والائتمان"، والتي ستخصص لصالح الموضوع عقود نقل وتأجير، وستحصل مقابل المتابعة على عمولة مماثلة للعمولة من بيع الزيت الإسرائيلي[254]، على أن يتم قطف الزيتون بالضفة بدون تدخل من الإسرائيليين. في هذا السياق ولتسهيل عملية التصدير وافق وزير الدفاع على خروج وفد من المنتجين الفلسطينيين الى الأردن، من أجل العمل على تصدير الزيت[255]، وقد قررت لجنة المدراء أن يستمر تصدير زيت الزيتون بدون مقابل، وبدون حوافز أو بدل مراقبة[256].

---

[250] الجلسة 18، البند 6، ص: 102، 1967/8/6.
[251] الجلسة 11، بند 8 فرع ه، ص: 63، 1967/7/10.
[252] الجلسة 13، البند 9 فرع أ، ص: 78، 1967/7/20.
[253] الجلسة 20، بند 8 فرع ج، ص: 124، 1967/8/22.
[254] ملحق ب للجلسة 25، بند 4، ص: 175، 1967/9/18.
[255] الجلسة 29، البند 3، ص: 195، 1967/10/9.
[256] الجلسة 41، البند 1 فرع ب، ص: 250، 1967/12/12.

2.5.2.2: البرقوق:

استخدم التصدير كوسيلة لتصريف الفائض، وخصوصًا بعد زيادة الإنتاج الزراعي، تمثل ذلك بمحصول البرقوق سنة 1975، والذي قدّرت وزارة الزراعة كمية محصوله في الضفة الغربية ما بين 15-20 ألف طن، بالمقارنة مع المحصول في السنة السابقة الذي وصل الى 8 الآف طن. وبما أنه لن تكون هنالك إمكانية لاستيعاب الثمار في إسرائيل، على ضوء محاصيل البرقوق الوفيرة مقارنة بالموسم الماضي بالإضافة إلى محاصيل جيدة جدًا لثمار أخرى. فكان الحل لفائض البرقوق هو زيادة التصدير للأردن، ولذلك اقترحت وزارة الزراعة زيادة حوافز تصدير البرقوق من 85% الى 100%. وبالتالي، إذا تم تصدير 5 الآف طن للأردن سيكون مطلوبًا مبلغ 414 ألف ليرة للدفع كمحفزات. لم يكن أمام اللجنة سوى الموافقة على مقترح زيادة المحفزات لتصدير البرقوق للضفة الشرقية من 85% الى 100%[257]. وذلك لحماية السوق الإسرائيلية.

3.5.2.2: العنب:

من أجل زيادة تصدير عنب الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن تم مساواة حوافز تصدير العنب، بحافز تصدير الحمضيات، بمعنى 1,85 ليرة إسرائيلية، مع العلم أنّ سعر طن العنب وصل في الضفة الشرقية الى 70 دينار أو أقل. وبالتالي افترضت لجنة المدراء بأنه في حال تم تصدير 5 الآف طن عنب، يباع مقابل مبلغ أقل من 70 دينار للطن، فستكون زيادة الحوافز المطلوبة 382 ألف ليرة إسرائيلية، والتي سيتم توفيرها من ميزانية وزارة المالية[258]. بحسب تقدير لجنة المدراء ساهم رفع الحافز المالي لتصدير العنب للأردن في زيادة التصدير بنسبة الثلث، ففي سنة 1975/1974 صدّر 3500 طن عنب، وفي سنة 1976/1975 ازداد المُصدَّر حتى وصل إلى 4300 طن. من أجل استمرار استيعاب إنتاج "شطحيم" توجد حاجة لزيادة التصدير للأردن، وبالتالي وافقت لجنة المدراء على إعطاء حوافز (سيتم التطرق لذلك لاحقًا) بتصدير أكبر للعنب من "شطحيم" عن طريق جسور الأردن، من ميزانية وزارة المالية[259].

4.5.2.2: التمر:

عملت لجنة المدراء على زيادة قيمة الحوافز لتصدير التمر للأردن. في بداية استعمار مناطق 1967 بلغ محصول التمر 28 ألف طن، منهم 14 ألف من نوع الرطب، 7 الآف طن تم تسويقه في الضفة الغربية،

---

[257] الجلسة 195، البند 16، ص: 1027، 1975/6/12.
[258] الجلسة 196، البند 3 الفرع ج، ص: 1042، 1975/7/24.
[259] الجلسة 203، البند 16، ص: 1162، 1976/7/8.

أمّا الباقي فاستخدم كعلف للحيوانات[260]. لكن مشكلة عدم تصريف فائض إنتاج التمر من قطاع غزة ومنطقة سيناء بقيت قائمة، فكان الحل بوضع حوافز لتصديره، لتصبح الحوافز 30 أغورة للدولار، بالإضافة إلى الحوافز القائمة أصلاً[261]. ساهمت الحوافز المخصصة لصادرات التمر إلى الأردن بزيادتها بشكل واضح، فمن 180 طن في سنة 1970 إلى 440 في سنة 1971 وأكثر من 1000 طن في سنة 1974. أقرت لجنة المدراء زيادة الحوافز لتصدير التمر مقابل كامل _100%_ مع تصدير حسب السعر المقبول في تصدير الحمضيات، بمعنى 1.85 ليرة إسرائيلية للدولار، بافتراض أنّ التصدير سيكون 1200 طن، حيث سعر الطن سيكون 60 دينار، وعليه يكون مجموع إضافة الحوافز 80 ألف ليرة إسرائيلية، زيادة الحوافز ستعطى من ميزانية المالية[262].

5.5.2.2: الحمضيات:

قامت لجنة المدراء بزيادة الحوافز لتصدير الحمضيات للأردن، 100% من كميات التصدير، بزيادة مختلفة عن المواد المصدرة التي تتلقى فقط 70% من كميات التصدير. وذلك بواسطة إضافة حوافز 36 ليرة للطن بعد سجل مسترد للصادرات، وذلك بهدف تشجيع التصدير للأردن. وللتسهيل على "مجلس تسويق الحمضيات" التصدير لغرب أوروبا، قامت لجنة المدراء بزيادة الحوافز بشكل مشابه لزيادة الحوافز في إسرائيل بالتصدير لمنطقة شرق آسيا، بزيادة 50 ليرة للطن بعد سجل مسترد للتصدير[263].

استخدمت عدة طرق للتصدير، فعدا عن التصدير عن طريق جسور الأردن، كان هنالك تصدير عن طريق ميناء أشدود وميناء غزة، وخصوصًا للحمضيات. فقد تقرر تشغيل ميناء غزة بتاريخ 1967/9/4 لأغراض الأونروا وتصدير الحمضيات، كانت التقديرات الإسرائيلية تقول بأن 50% من الحمضيات ستمر من خلال ميناء غزة و50% من خلال ميناء أشدود[264]. لكن عملية التصدير عبر ميناء أشدود لم تمر بسلاسة كما هو متوقع، فشركات النقل الإسرائيلية لم توافق على نقل الحمضيات من القطاع إلى ميناء أشدود، فقررت لجنة المدراء بأنّ عملية نقل الحمضيات ستنفذ بواسطة التجار من قطاع غزة[265].

---

[260] الجلسة 25، البند 4 فرع أ، ص: 175، 1967/9/18.
[261] الجلسة 182، البند 2، ص: 916، 1973/8/2.
[262] الجلسة 197، البند 2، ص: 1053، 1975/9/18.
[263] الجلسة 190، البند 4، ص: 962، 1974/10/10.
[264] الجلسة 22، البند 6، ص: 140، 1967/9/4.
[265] الجلسة 42، البند 4 فرع ب، ص: 253، 1967/12/19.

اتخذت لجنة المدراء قرارًا بتصدير منتجات "المناطق" إلى خارج البلاد عن طريق اليابسة والموانئ الجوية والبحرية، الأسس لتصدير منتجات المناطق المحتلة عن طريق البحر والجو مشابهة للمتَّبع في إسرائيل، مع تغيير مدفوعات التسوية -إعادة الضريبة- والتحفيزات يتم ربطها للمتابعة مقابل التصدير، أمّا الصادرات عن طريق اليابسة فيجب الأخذ بعين الاعتبار بأنّه لا يمكن الفصل بين هذه الصادرات التي مصدرها في إسرائيل، وبين الصادرات التي مصدرها من "المناطق"، في حال كان المُصدّر شخصًا من الضفة الغربية. فيما يتعلق بالصادرات الزراعية بما يتضمنه الفائض الزراعي؛ يستمر بدون طلب رخصة، بدون تحفيز أو بدل مراقبة، كما يسمح للتصدير الصناعي - بشرط ألا تكون سلع مستوردة لإسرائيل- بدون بدل مراقبة أو تحفيزات وبالتالي لا حاجة للتسجيل. في المقابل وزارتي الزراعة والتجارة والصناعة مطلوب منهما وضع قائمة للجمرك تضم السلع الممنوع تصديرها، والتي تصدر فقط بواسطة تصريح خاص لكل حمولة بعد فحص كل حالة. التصدير عن طريق اليابسة للمنتجات من استيراد إسرائيل يسمح به فقط بعد الحصول على تصريح، في ترتيب كترانزيت مقابل عملة أجنبية، شرط التحويل الحر بسعر يتساوى مع سعر الاستيراد، أمّا الترتيبات بخصوص الأقمشة والحمضيات فتحدد بشكل منفرد[266].

نظمت عملية تصدير الحمضيات وغيرها من المنتجات الزراعية من قطاع غزة عن طريق ميناء أشدود، بواسطة مجلس تم تعيينه من الحكم العسكري، يسمى "مجلس تسويق الحمضيات"، يحوي في عضويته مجموعة من تجار ومزارعي قطاع غزة. اضطلع المجلس بحل إشكاليات التصدير وبجباية الرسوم المفروضة على المصدرين، كاتفاقه مع سلطة الموانئ الإسرائيلية (بالتنسيق مع وزارة الزراعة والحكم العسكري)، لتوجيه 2 مليون صندوق فواكه للإسرائيليين من ميناء أشدود إلى ميناء حيفا، ليوضع مكانهم الفواكه من غزة، مع أخذ ضمانات بتغطية فرق الأسعار الناتج من ذلك. في المقابل ومن أجل تغطية الصادرات تم زيادة الضريبة المفروضة على مصدري قطاع غزة المتعلقة بالفواكه المصدرة عبر أشدود، بحيث تهتم قيادة الحكم العسكري لقطاع غزة بجباية الرسوم التي زادت، وترتيب دفعها لمجلس الحمضيات. أمّا بالنسبة لمنطقة جنوب سيناء فالدفع يكون بالتنسيق مع مجلس شرم الشيخ (مجلس شلومو) للبستانيين[267].

وضعت لجنة المدراء ترتيبات تصدير الحمضيات من قطاع غزة للعام 1968\1969، بحيث تضمن السيطرة على عملية التصدير، فقد قررت اللجنة بأنّ كل واحد من مصدري قطاع غزة سيمنح الاختيار إمّا بتسويق منتجه بواسطة مجلس الحمضيات وبشكل حصري، وفي هذه الحالة يطلع على الشروط التي يعطيها

---

[266] ملحق الجلسة 40، البند 3 فرع أ، ص: 245، 1967/12/11.
[267] الجلسة 52، البند 5، ص: 288، 1968/2/12.

المجلس لأعضائه، والثمار تسوق تحت رمز تجاري **"برتقال يافا".** مع ذلك؛ لا يستطيع المصدر الذي اختار هذه الطريقة أن يسوق أي جزء من المنتج بشكل فردي. والخيار الثاني هو التسويق بشكل ذاتي، مع إمكانية حصوله على مساعدة المجلس والاستعانة بترتيباته، في هذه الحالة يلزم المصدر بتسويق منتجه تحت رمز **"ثمار غزاوية"**. ويستطيع التسويق من خلال ميناء غزة أو ميناء أشدود، وبالمدى الذي يمكن أن تستوعبه مصانع التعبئة والتغليف في قطاع غزة، كما يستطيع التواصل والترتيب للتعبئة في المصانع الإسرائيلية، وذلك بحسب الترتيبات المشابهه لتلك المعمول بها في سنة 1968/1967، بشرط الوصول إلى اتفاق مع أصحاب مصانع التعبئة بهذا الموضوع. أمّا التجار الإسرائيليون فيخولون بشراء ثمار القطاع، لكنهم ملزمون بتسويق الثمار التي اشتروها بواسطة مجلس تسويق الحمضيات أو بالتوافق معه. في هذا السياق سيتم إقامة مصنع للتعبئة والتغليف على أرض قطاع غزة بواسطة مستثمر إسرائيلي، ويسجل كشركة غزّية، كما سيهتم المدير المدني في الحكم العسكري بقطاع غزة بطلب رصيف ومخزن في أشدود، ويدفع الرسوم المطلوبة لهذا الأمر لسلطة الموانئ[268].

وافقت لجنة المدراء على تصدير الحمضيات إلى شرق أوروبا عن طريق ميناء غزة، وذلك بهدف تفعيل ميناء غزة ولضمان التشغيل لعمّاله في فصل الشتاء، اعتمد التصدير من ميناء غزة أسلوب "الاتفاقية" بين طرفين، بينما التصدير عن طريق موانئ أشدود وحيفا بأسلوب "الترمب"[269] -شحنة مختلطة-. كان مجموع النقل المتوقع يقارب مليون صندوق عن طريق ميناء غزة، وذلك في الأشهر: نوفمبر، ديسمبر 1975. مارس وإبريل ومايو 1976. وفي أشهر يناير وفبراير 1976. في الحالات التي لا يمكن الاستمرار بشحن الحمضيات في ميناء غزة بسبب وضع البحر، ينفذ النقل عن طريق ميناء أشدود. تشغيل الميناء سيساهم في توفير 7200 يوم عمل بكل موسم، والمصاريف المتوقعة قد تصل إلى 200 ألف ليرة إسرائيلية في الموسم. كلفت لجنة المدراء القائد العسكري لمنطقة قطاع غزة بالالتقاء مع المصدّرين الفلسطينيين، والاتفاق معهم على ملابسات النقل[270] عن طريق ميناء غزة[271].

قام الحكم العسكري بتقنين عملية تصدير الحمضيات من قطاع غزة، بواسطة إصدار الحاكم العسكري أمر "بشأن مراقبة تصدير الأثمار الحمضية" عام 1976، يحوي مواد وأنظمة تحدد فيها الرسوم التي تستوفى

---

[268] الجلسة 68، البند 3، ص: 349، 1968/6/6.

[269] هو استغلال وجود سفينة مسافرة فيها حمولة لمنتجات غير زراعية، فيتم تحميل منتجات زراعية فيها، وبالتالي تكون الشحنة مختلطة.

[270] والتي تتمثل ب: 1) مصاريف التصدير ستكون مشابهه لتلك في ميناء أشدود. 2) يشترك المصدّرين بمصاريف التغيير ب 10 أغورة للصندوق كنتيجة لتوفيرهم في النقل من غزة إلى أشدود. 3) يتحمل المصدرون رسوم مصاريف رسو (تواجد السفينة في الميناء) 1500 الى 2000 دولار للسفينة مقابل اليوم الواحد. 4) سيتكفل المصدرون بالنقل على حسابهم إلى ميناء أشدود، كل كميات الحمضيات التي ترسل من ميناء غزة كنتيجة لتوجه السفينة من ميناء غزة إلى ميناء أشدود. 5) كل مصاريف تأمين الحمضيات في بطن السفينة والمتعلقة بتلف الثمار تنفذ على حساب المصدرين وبواسطتهم.

[271] الجلسة 198، البند 3، ص: 1083، 1975/11/6.

عند فحص الثمار الحمضية، وتعيين فاحصين لغرض مراقبة الثمار المعدة للتصدير[272]. تبع ذلك إصدار أمر عسكري يحوي نظام تصدير الثمار الحمضية، يحتوي النظام على 24 مادة، تتضمن تعليمات تقيد عملية التصدير، بحيث لا يسمح بتصدير الحمضيات التي يقل فيها العصير عن 40%، وإعطاء صلاحيات للمدير المسؤول عن التصدير (المعين بواسطة الحاكم العسكري)، تسمح له بوقف قطف الثمار الحمضية المعدة للتصدير، في حال تكدس الثمار المعبأة والجاهزة للتصدير، أو في حالة عدم صلاحية هذه الثمار للتصدير. اشتمل النظام على طريقة قطف الثمار، بحيث تقطف بواسطة المقاطف وليس يدويًا، حتى لا تتضرر الثمار. حدد النظام شكل ونوع ودرجة لون وحجم الثمار الحمضية بأنواعها المختلفة، علاوة على طرق تعبئة وتخزين الثمار ووسم الأوعية المعدة للتصدير، فقد تم وضع تصنيف للثمار، بحسب قطر مقطعها العرضي وحجمها وتجانسها. إضافة إلى ذلك تطرق النظام إلى وجوب تعقيم الثمار وتشميعها قبل التصدير علاوة على طريقة تعبئتها. وأخيرًا نص النظام على تفاصيل الرسوم التي يجب أن يدفعها المصدر[273].

6.5.2.2: الحوافز:

منح الحكم العسكري حوافز مالية للتصدير وذلك مقابل تحويل ما تم تصديره بعملة صعبة (بشكل خاص بالدينار الأردني) لليرة الإسرائيلية. مستوى التحفيز للمصدر الفلسطيني كان مساويًا للتحفيز الذي يقدم للمصدر الإسرائيلي[274]. أشرف على منح الحوافز لجنة في عضويتها مندوبين من وزارة المالية، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والتجارة (دون مشاركة السكان المحليين)[275]. وقد أقرت لجنة المدراء منح تسهيلات في تمويل التصدير للمصدرين من "شطحيم"، سواء المصدرين من الموانئ البحرية والجوية لإسرائيل أوعبر الجسور الأردنية، تكون التسهيلات في تمويل الصادرات مطابقة للتسهيلات المعمول بها للمصدرين الإسرائيليين، بحيث تمول هذه التسهيلات من "صندوق التصدير" الموجود في إسرائيل[276].

حاولت بعض الجهات الإسرائيلية تقليل الحوافز، فاقترح مدير وزارة التجارة والصناعة تقليل أسعار تحفيز الصادرات لمصدري "شطحيم" الذين يصدرون إنتاجهم إلى الأردن، لكن لجنة المدراء رفضت الاقتراح وقررت الاستمرار بدفع حوافز بالتوافق مع سعر تبادل العملة الرسمي[277]. بل إنّ لجنة المدراء عملت فيما بعد على رفع قيمة الحوافز على تصدير الحمضيات من القطاع للأردن، وذلك عقب التغيرات في سعر الدينار

---

[272] كراس 42، أمر رقم 568 "بشأن مراقبة تصدير الأثمار الحمضية"، ص: 3795، 1976/11/15.
[273] كراس 49، نظام بشأن مراقبة تصدير الأثمار الحمضية لسنة 1977، ص: 5129، 77/12/15.
[274] الجلسة 51، البند 2، ص: 284، 1968/2/1.
[275] الجلسة 73، البند 3، ص: 370، 1968/7/8.
[276] الجلسة 128، البند 4، ص: 593، 1970/2/19.
[277] الجلسة 145، البند 2، ص: 672، 1971/1/2.

من 11.76 ليرة إسرائيلية للدينار الى 12.65 ليرة إسرائيلية للدينار، والتغيرات في زيادة الحوافز في إسرائيل، فقررت اللجنة مساواة قيمة الحوافز لصادرات الحمضيات للأردن لتشابه المعمول به في إسرائيل، بمعنى 3.43 ليرة إسرائيلية حوافز للدينار، وزيادة الحوافز 15 أغورة للدولار[278]. ومن ثم أصبحت قيمة الحوافز (أغورة للدولار) على 70% من كميات التصدير للأردن[279]، (ينظر ملحق (2)).

تصريف الفائض لا يقتصر على السماح بتصديره، وإنما قد يتضمن عدم السمح باستيراد المنتجات التي يوجد منها فائض، كما حصل مع محصول اللوز عام 1967، فقد بلغ محصول اللوز (بقشره) ما يقارب 6500 طن، الجزء الأكبر منه فائض[280]. فأوعزت لجنة المدراء لوزراة التجارة والصناعة باتخاذ كل الخطوات المطلوبه لمنع استيراد اللوز من خارج البلاد، بما يتضمن إدخال تعديلات على اتفاقيات المقاصة[281].

اشتملت الأوامر العسكرية على إعطاء تصريح باستيراد البضائع وتصديرها، بحيث تصدر من المنطقة البضائع التي أنتجت فيها أو استوردت إليها - باستثناء المنتجات الزراعية التي مرت بعملية إعداد، الحيوانات واللحوم ومنتجاتها - وذلك بشرط أن تدفع عنها أو تم التعهد بأن تدفع عنها المكوس والرسوم الجمركية، وجميع أنواع الضرائب المفروضة بموجب التشريع وتشريع الأمن المعمول بهما في المنطقة. بالإضافة إلى السماح بتصدير الطيور والأسماك ومنتجاتها التي أنتجت في المنطقة[282]. لكن ذلك تغير فيما بعد باتجاه تقييد استيراد الطيور وتصديرها، والمقصود بالطيور: الدجاج والفراخ والمسمنات والبط والأوز والحمام والديوك الرومية[283].

6.2.2: سياسة الجسور المفتوحة:

بدأ تصدير المنتجات الزراعية للأردن بشكل غير "رسمي"[284] بواسطة مجموعة شاحنات تعبر منطقة "المخاضة"[285] في نهر الأردن، ليتطور الأمر تدريجيًا ويصبح معدل المركبات التي تعبر النهر يوميًا ما

---

[278] الجلسة 179، البند 1، ص: 902، 1973/4/26.
[279] الجلسة 182، البند 1، ص: 916، 1973/8/2.
[280] الجلسة 25، البند 4 فرع ب، ص: 175، 1967/9/18.
[281] الجلسة 34، البند 5 فرع ج، ص: 214، 1967/11/6.
[282] كراس 50، تصريح باستيراد البضائع وتصديرها لسنة 1978، ص: 5309، 78/12/17.
[283] كراس 55، نظام بشأن منع استيراد الطيور وتصديرها، ص: 6031، 81/2/1.
[284] يوضح تقرير صادر عن وزارة الزراعة بأن تاجر من نابلس يدعى "أبو هاشم" اقترح على ضابط الزراعة إيتان يسرائيلي إرسال شاحنة خضار عبر "المخاضة"، وفي 3 يوليو 1967 عبرت شاحنة للأردن وفي اليوم التالي شاحنتين، وهكذا أصبحت التجارة مع الأردن واقعًا. لتصل في صيف 1968 إلى 200 شاحنة تعبر يوميًا، وحتى افتتاح الجسور بشكل رسمي تقدر المنتجات التي صدرت بحوالي 140 مليون ليرة إسرائيلية (المصدر: يغال دروكر، وزارة الزراعة في يهودا وشومرون يونيو 1967-يونيو 1969، وزارة الزراعة: الفنانين المتحدين، ص 15. "بالعبرية")
[285] منطقة قريبة من جنين، يكون فيها منسوب المياه في فصل الصيف قليل، بحيث يسمح بعبور المشاه والسيارات بدون أن يجذبهم التيار.

يقارب 200 مركبة يوميًا مليئة بمنتجات زراعية وحتى منتجات صناعية[286]. ما لبث الحكم العسكري أنّ قنن عملية التصدير إلى الأردن عبر اتباع سياسة الجسور المفتوحة، فقد وافقت لجنة وزارية على التجارة مع الأردن، وسمح بمرور كل المنتجات الزراعية في الضفة الغربية، وكذلك المنتجات الصناعية، وكذلك كل المنتجات الصناعية الإسرائيلية، وفائض الإنتاج الزراعي الإسرائيلي والذي بخصوصهم أعطي موافقة بواسطة الوزارة المتعلقة بالموضوع، مع عدم السماح بمرور المنتجات المستوردة المميزة مثل الحديد والأشجار، فهذه المواد تحتاج لتصريح من الحاكم العسكري[287]. لم يقتصر السماح بالتصدير للأردن على الضفة الغربية، بل سمح فيما بعد لقطاع غزة، بدأ ذلك في منتصف عام 1968، بالسماح لتجار قطاع غزة بتصدير سلع جلبت قبل الخامس من حزيران[288].

قيّد الحكم العسكري عملية التصدير، فبعدما كان يسمح بمرور المركبات، أعلن الجنرال غازيت بأنه من بداية 3 ديسمبر 1968 يمنع حركة المركبات بين الضفتين، وسيتم تنزيل السلع المصدرة والمستوردة في الأراضي المعدة لذلك في الجسور، ثم تحمل على سيارة أخرى للأردن، أمّا السلع المستوردة من الأردن فتحمل على سيارة من منطقة الضفة الغربية. ومع أنّ لجنة المدراء كانت تخشى أنّ يتسبب قرار جازيت بإعاقة عملية التصدير، إلا أنّ الاعتبار الأمني غلب أي حسابات أخرى[289]. فالدافع لاتخاذ القرار كان لمنع تهريب الأسلحة أو المواد "الضارة" من الأردن للضفة الغربية. تحت المبرر الأمني زادت القيود على الاستيراد، ففرض منع على استيراد السلع التي لا توجد إمكانية لدى المكوس وقوات الأمن فحص محتواها (مثل المعلبات)، مع السماح باستيراد السلع التي لا يمكن عن طريقها تهريب مواد ضارة، أو التي فحصها سهل نسبيًا، (مثال: الحيوانات، العلب الفارغة). أمّا باقي السلع والتي لا تندرج تحت التصنيفات المذكورة، سيجري فحص كل تفصيل لوحده ويمنع الاستيراد إذا لم يوجد ترتيبات رقابة بالجسور[290]. عملية التصدير كانت أسهل نسبيًا من عملية الاستيراد، حتى تطورت الأمور باتجاه إبطال الحاجة للحصول على تصريح مسبق في عملية التصدير ابتداءًا من 1972/12/1[291]. في المحصلة؛ ازدهرت عملية التصدير إلى الأردن، كمؤشر على ذلك مرور 150 شاحنة يوميًا عبر الجسور من الضفة الغربية. بينما بلغت صادرات الحمضيات من قطاع غزة إلى الأردن وإيران (حيث الأسعار عالية نسبيًا)، إلى ما يقارب 27 شاحنة يوميًا[292].

---

[286] الجلسة 20، البند 2 فرع ب، ص: 120، 1967/8/22.
[287] الجلسة 24، البند 2 فرع ب، ص: 158، 1967/9/11.
[288] الجلسة 75، البند 3 فرع ب، ص: 377، 1968/7/22.
[289] الجلسة 92، البند 2، ص: 460، 1968/11/28.
[290] الجلسة 92، البند 3، ص: 460، 1968/11/28.
[291] الجلسة 174، البند 1، ص: 858، 1972/11/23.
[292] الجلسة 193، البند 1، ص: 987، 1975/2/27.

3.2: استيعاب الاحتياجات الزراعية وتلبيتها:

حرص الحكم العسكري مع بداية سيطرته على المناطق المستعمرة عام 1967 على تلبية بعض الاحتياجات حتى يضمن استتباب الهدوء، فعملت وزارة الزراعة على تنظيم التوريد للمناطق المحتلة، بواسطة الاستعانة بنفس المَصدر والمورد المركزي الذي حددته وزارة التجارة والصناعة، من أجل تنظيم الاستثمار في المناطق المحتلة (شركة مشتركة للعمال، اتحاد أصحاب الصناعة ومكاتب التجارة "الغرف التجارية")، بحيث تنظم عملية البيع بواسطة شركة مركزية[293]. علاوة على توريد الاحتياجات من خلال شركة إسرائيلية، سعى الحكم العسكري لتوفير بعض أنواع البذور عبر الاستيراد، كاستيراد بذور بطاطا وجوز الهند من الأردن[294]. بالإضافة إلى البذور عملت وزارة الزراعة على بيع تراكتورات من إنتاج روماني للمزارعين الفلسطينيين[295].

كانت وزارة الزراعة أحيانًا تسمح باستيراد الخراف (من رومانيا) عن طريق الأردن لسد النقص في اللحوم، وحتى لا ترتفع الأسعار، بحيث لا يزيد مستوى الاستيراد عن 5000 رأس، وفي حال كان سعر الخراف من رومانيا أرخص من الذي يتم استيراده عن طريق الجسور، يتم مساواة السعر بوسطة فرض رسوم مناسبة على الاستيراد من رومانيا[296]. على أن يتم فحص الخراف عن طريق قسم البيطرة في وزارة الزراعة[297]. مع الأخذ بعين الاعتبار تلبية الاحتياجات المتزايدة للحوم بالتزامن مع حلول شهر رمضان[298]. فرض الحكم العسكري ضريبة على استيراد الخراف من الأردن، وقد حددت المكوس على استيراد الخراف من الضفة الشرقية ب 17 ليرة إسرائيلية للرأس، والتي تشمل 3 ليرات رسوم و14 ليرة مكوس[299].

عملت لجنة المدراء على تلبية بعض الاحتياجات المتعلقة بالتصنيع الزراعي، فقد سمحت باستيراد معدات لاقامة مصانع التعبئة والتغليف في قطاع غزة[300]. كما وافقت على طلب تقدم به أحد الغزاوين لاستيراد 40 ألف صندوق من تركيا، مخصصة للحمضيات في قطاع غزة، وهي صناديق مطلوبة لتصدير الحمضيات للأردن وشرق أوروبا[301]. وأيضًا وافقت اللجنة على منح رخصة لصاحب مطحنة قمح في نابلس لاستيراد

---

293 الجلسة 4، البند 5، ص: 19، 1967/6/22.
294 الجلسة 26، البند 4، ص: 181، 1967/9/25.
295 الجلسة 35، البند 2، ص: 219، 1967/11/13.
296 الجلسة 73، البند 5، ص: 371، 1968/7/8.
297 الجلسة 87، البند 5، ص: 434، 1968/10/21.
298 الجلسة 89، البند 5، ص: 445، 1968/11/4.
299 الجلسة 137، البند 8، ص: 633، 1970/8/20.
300 ينظر: الجلسة 65، البند 4، ص: 336، 1968/5/13. بالإضافة إلى الجلسة 67، البند 1، ص: 344، 1968/5/27.
301 الجلسة 149، البند 8، ص: 689، 1974/4/1.

معدات لتحديث المعدات القديمة للمطحنة بقيمة 49,585 دولار[302]. يضاف إلى ذلك موافقة لجنة المدراء على استيراد معدات من إيطاليا لإقامة معصرة زيتون في العريش[303]. كما وافقت سنة 1977 على منح رخص استيراد لمعدات خاصة بمعاصر الزيتون في منطقة الضفة الغربية[304]، (ينظر ملحق (3)).

4.استيعاب العمالة:

تظهر جلسات لجنة المدراء حرص الحكم العسكري من بداية وجوده على استيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها، حتى يضمن الاستقرار. (سيتم تفصيل ذلك لاحقًا). تمثل ذلك باتخاذ قرار في الأسابيع الأولى للحكم العسكري، بتكليف عدة شركات إسرائيلية (مثل جراكسكو) بتشغيل البساتين التي هُجّر أصحابها في منطقة أريحا، **وذلك بشرط أن ينفذ العمل بواسطة عمال من الضفة الغربية**، الذين سيتم نقلهم بوسائل نقل يتم توفيرها بواسطة قيادة الجيش في المناطق[305]. عمدت لجنة المدراء إلى تشجيع تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية في بعض المشاريع التي قامت بتشغيلها، برز ذلك في تشغيل محطة المياه في طوباس، وحرصها على تشغيل أيدي عاملة بدل الاستعانة بماكينات[306]. وكذلك الأمر فيما يتعلق بتشغيل المزارع الاستيطانية، كالمزرعة الموجودة في العريش[307]. كما أوصت لجنة المدراء بإعطاء الأولوية في تنفيذ تصريف بحيرة البردويل في العريش، للعمال المحليين بواسطة مقاولين في العريش، والذين اعتادوا تنفيذ العمل في الفترة المصرية، على أن يطلب منهم تجنيد العمال بطريقة منظمة عن طريق مكاتب العمال في المنطقة[308].

وافقت لجنة المدراء على تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية في أعمال التشجير في منطقة عدولم (جنوب بيت شيمش)، والتابعة لـ "كيرن كايميت يسرائيل"، بحيث يتم تشغيل 500 عامل فلسطيني من منطقة الخليل، كان دافع اللجنة للموافقة على طلب التشغيل هو الخشية من فقدان المزروعات، والمساعدة في حل مشكلة البطالة في "شطحيم"[309]. أقرت فيما بعد لجنة الوزراء للشؤون الاقتصادية توجه لجنة المدراء بتشغيل العمال

---

[302] الجلسة 209، البند 9، ص: 1240، 1977/6/9.
[303] الجلسة 204، البند 16، ص: 1176، 1976/9/2.
[304] الجلسة 209، البند 5، ص: 1238، 1977/6/9.
[305] الجلسة 8، البند 2، ص: 41، 1967/6/29.
[306] الجلسة 26، البند 4 فرع ه، ص: 181، 1967/9/25.
[307] الجلسة 31، البند 4، ص: 203، 1967/6/16.
[308] الجلسة 116، البند 6، ص: 553، 1969/7/31.
[309] الجلسة 70، البند 3، ص: 356، 1968/6/20.

العرب في قطاع التشجير[310]. ليصل عدد العمال الفلسطينيين الذين تم استيعابهم بقطاع التشجير في ديسمبر 1968 إلى 1600 عامل، وذلك بأجر عامل مبتدئ[311].

أمّا في قطاع غزة؛ فقد وفر ميناء غزة بعض فرص العمل، فعلى سبيل المثال تفريغ حمولة سفينتين وفر فرص عمل لما يقارب 300 شخص[312]. عمل ميناء غزة بطاقة كاملة سنة 1971 بحيث يفرغ يوميًا 800 طن (وهو رقم غير مسبوق حسب لجنة المدراء)[313]. وقد وافقت لجنة المدراء بشكل مبدأي على إقامة ميناء صيد بغزة، ليشغل 700 صياد، وليزيد من كمية الصيد بـ 500 طن وبما يعادل 20%[314]. من أجل تفعيل ميناء غزة ولضمان التشغيل لعمال الميناء في فصل الشتاء، اقترح قائد منطقة قطاع غزة نقل جزء من الحمضيات والمعدة للتصدير إلى شرق أوروبا عن طريق ميناء غزة، مما سيساهم في توفير 7200 يوم عمل في كل موسم[315]. من ناحية الأشغال، في ذروة موسم الحمضيات تعمل مصانع التعبئة بدوام كامل، مما يتسبب بنقص موسمي في العمال[316].

تضمن تشغيل اليد العاملة أحيانا تشغيل لمشاريع قائمة، كما حدث في العريش التي كان فيها مزرعة من أيام الحكم المصري، فقررت وزارة الزراعة بعد فحص جدوى تشغيلها أنّ يتم تقسيمها بين القرى المحيطة، بحيث يقسم فائض الأرض المشغلة للمزرعة عليهم، وفي حال لم تكن هنالك إمكانية لتقسيم الأرض يتم إهمالها[317].

تظهر الإحصائيات الإسرائيلية الواردة في جلسات لجنة المدراء بأن المسجلين في مكاتب العمل في الأراضي المحتلة، وصل عددهم في يونيو 1974 الى 56400 ويمثلون 50% من العاملين في "شطحيم"، أمّا تقسيم العمال حسب القطاعات فهو كالتالي: 50% بناء، 20% زراعة، 20% صناعة، الباقي 10%، يصل معدل المسجلين في مكاتب العمل إلى 40 ألف في الشهر[318]. وضعت لجنة المدراء نصب عينها هدفًا محددًا فيما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية، وهو المحافظة على وضع التشغيل الكامل، من خلال الأخذ بالحسبان بأن الأردن لن يستوعب المزيد من العمال من "شطحيم"[319]. فنتيجة للتباطؤ الاقتصادي في

---

[310] الجلسة 78، البند 1، ص: 390، 1968/8/15.
[311] الجلسة 95، البند 4، ص: 473، 1968/12/26.
[312] الجلسة 150، البند 2، ص: 621، 1971/5/6.
[313] الجلسة 151، البند 1 فرع ب، ص: 693، 1971/5/20.
[314] الجلسة 175، البند 9، ص: 879، 1974/1/4.
[315] الجلسة 198، البند 3، ص: 1083، 1975/11/6.
[316] الجلسة 192، البند 1 فرع ج، ص: 979، 1975/1/16.
[317] الجلسة 136، البند 4 فرع أ، ص: 233، 1967/11/20.
[318] ملحق الجلسة 191، البند 2 فرع أ، ص: 971، 1974/11/28.
[319] الجلسة 208، البند 12، ص: 1231، 1977/4/14.

إسرائيل، اتجه العمال نحو الخروج للأردن، مما قاد إلى استيعاب الزيادة في القوة العاملة الفلسطينية عام 1976 [320].

ثالثاً: التخطيط

تتطلب عملية التخطيط وجود قاعدة بيانات بين يدي المخطط، من هنا تأتي أهمية إجراء إحصاء زراعي، ومسح للأراضي وتسجيل للموجودات الزراعية. تتضمن عملية التخطيط إجراء تقييم للواقع القائم، وتحديد الأولويات، والجوانب المرغوب تغييرها، علاوة على الاستمرار في الحفاظ على القائم. كما يترافق مع وضع الخطط وضع الميزانيات اللازمة لتنفيذها، وهذا ما سنستعرضه في السطور اللاحقة.

1.3: الإحصاء:

اهتمت لجنة المدراء من الجلسة رقم صفر بالحصول على بيانات تمكنها من التخطيط لأعمالها، فتم تكليف المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي بإجراء إحصاء بأسرع وقت[321]. كلفت لجنة المدراء مكتب الإحصاء بجمع المعطيات الإحصائية في المناطق المستحوذ عليها فيما يتعلق بالمواضيع التالية: 1) خدمات الاستيراد والتصدير. 2) السكان. 3) العمل. 4) الأسعار. 5) **المحاصيل الزراعية والأراضي المستغلة.** 6) البنوك والمعطيات النقدية. بدوره أوصى المكتب المركزي للإحصاء بأسماء ممثلين من طرفه، سيعينون لجمع البيانات المطلوبة في كل قيادة مركزية للمناطق المستحوذ عليها بواسطة الجيش، على أن يعامل الأشخاص المعينون كالضباط المهنيين في المقرات[322].

لبَّى المكتب المركزي للإحصاء طلب وزارة المالية تزويدها بأسعار المنتجات الزراعية، ومدى تغيرها في الفترة الزمنية ما بين 1965-1967، وربطها بأسعار المواد الغذائية. أظهرت الإحصائيات أنّ أسعار الخضار والفواكه بشكل عام لم تتغير، والتقدير الإجمالي يشير إلى ارتفاع بنسبة 8% في أسعار المواد الغذائية، وفي الفترة التي تغيرت فيها أسعار الخضار والفواكه فإنّ التقدير الإجمالي يعكس انخفاض موسمي، ويشير إلى نزول 2% في أسعار المواد الغذائية. كل الأسعار المسجلة في التقرير هي بالفلس الأردني من معلومات تم تحصيلها من المتاجر، وكان سعر الدينار يعادل 10 ليرات إسرائيلية، يضم التقرير قائمة بالمواد

[320] الجلسة 208، البند 5، ص: 1229، 1977/4/14.
[321] الجلسة 0، البند 3، ص: 2، 1967/6/15.
[322] الجلسة 8، البند 4، ص: 42، 1967/6/29.

الغذائية وسعرها بالفلس عام 1965 جمعت من نابلس كبلد ممثل لمدن الضفة، وأربد من الأردن، بينما في عام 1967 جمعت المعلومات من مدن نابلس، رام الله، بيت لحم، الخليل[323]. (ينظر: ملحق (4) + (5))

تعمدت لجنة المدراء إخفاء الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالأراضي المستعمرة عام 1967، فأعطت تعليمات للمكتب المركزي للإحصاء بعدم نشر نتائج الإحصاء الذي تم إجراءه وخصوصًا فيما يتعلق بـ:

أ) الهجرة-حركة الزائرين-لن تنشر أرقام عن حركة الموارد البشرية عن طريق الجسور، مقابل ذلك يمكن نشر أعداد السكان بشكل دوري.

ب) البطالة، لن تنشر في هذه المرحلة.

ج) الحسابات القومية وميزان المدفوعات للأراضي- لن ينشر حتى فحص الموضوع، بعد إنفاذ الميزان الأول والحسابات الوطنية المستنبطة بواسطة المكتب (الإحصاء).

د) التجارة الخارجية. مدى (كمية) الواردات والصادرات عن طريق الجسور تنشر حسب الفروع: الزراعة، الزراعة المصنعة، الصناعة-بدون تفصيل إضافي.

ه) الأسعار- لن تنشر مقاييس اقتصادية وتفاصيلها[324].

1.1.3: التسجيل:

يتبع عملية الإحصاء والمسح عملية التسجيل، وذلك لحصر الشيء الذي يتم تسجيله والتحكم بها، كما حصل عندما قررت لجنة المدراء إلزام المزارعين الفلسطينيين تسجيل التراكتورات، بدون دفع أي رسوم، وقد اتفق في لجنة المدراء على نشر أمر عسكري يلزم بتسجيل التراكتورات[325]. لا يقتصر التسجيل على المعدات الزراعية كالتراكتورات، بل ينطبق على الحيوانات، فقد صدّق الحاكم العسكري لقطاع غزة على نظام (قانون) أمراض الحيوانات، يتضمن تسجيل البقر ووسمه، فلا يجوز لأحد شراء البقر أو بيعه أو نقله إلا إذا تم تسجيله ووسمه بموجب أحكام هذا النظام[326]. الأهم من تسجيل المعدات والحيوانات هو تسجيل

[323] ملحق ج للجلسة 22، ص: 148، 1967/9/4.
[324] الجلسة 90، البند 4، ص: 451، 1968/11/14.
[325] الجلسة 42، البند 5، ص: 253، 1967/12/19.
[326] كراس 49، أمر 95، نظام أمراض الحيوانات، ص: 5059، 1977/6/5.

الأرض، فقد سن الحاكم العسكري قانون لتسجيل الأراضي حمل الرقم 505[327]، وتم تعديله عدة مرات فيما يتعلق برسوم تسجيل الأراضي (الأوامر 623، 625، 693، 760).

2.1.3: المسح:

يترافق مع الإحصاءات إجراء مسوحات تتعلق بقطاعات محددة، كإجراء مسح للأراضي بهدف حصرها (ومعرفة ما يمكن مصادرته منها). أو مسح مائي لوضع خطط الري، أو مسح للثروة الحيوانية أو الثروة السمكية للتخطيط لسد الاحتياجات، وكذلك الأمر فيما يتعلق بإجراء مسح لليد العاملة ووضع التشغيل. أعطت لجنة المدراء موافقتها على عدة مسوحات من بينها مسح لأراضي الجولان[328]، كتمهيد لمصادرة ما يمكن مصادرته. تم تقنين مسح الأراضي بإصدار أمر عسكري من الحاكم العسكري في الضفة الغربية بشأن تحديد الأراضي ومسحها[329]. علاوة على مسح الأرض أجري مسح لوضع المياه في المناطق المستحوذ عليها، يتضمن المشاكل التي يعاني منها القطاع المائي[330]. يضاف إلى ذلك تخصيص مبلغ من وزارة الزراعة لعمل مسح مائي لتطوير الصيد في شواطئ جنوب سيناء[331]. وقبل إعطاء لجنة المدراء موافقتها على استيراد خراف من رومانيا لسد الحاجة للحوم، أجري مسح من قبل ممثلي وزارة الزارعة والتجارة والصناعة بخصوص الموضوع[332].

أجري مسح شامل على وضع التشغيل لسكان "شطحيم"، تضمن المسح معطيات رقمية عن العمال، مشاكل الأجور، المشاكل المرتبطة بنقل العمال، مشكلة الوسطاء. يظهر المسح أنّ عدد المشتغلين في إسرائيل يمكن إجمالهم لشهر ديسمبر 1968 كالآتي: أ) عمال تم تشغيلهم بواسطة مكاتب العمل، يقارب عددهم 2200. ب) عمال التشجير بأجر عامل مبتدئ في "شطحيم" عددهم 1600. ج) عمال غير منتظمين (مسجلين) 6000[333].

2.3: وضع الخطط:

اهتمت لجنة المدراء واللجان المنبثقة عنها بوضع خطط للقطاع الزراعي (وغيره من القطاعات). تضمنت الخطط، جزءًا تقييميًا للوضع القائم مع تحديد الأولويات في القطاع الزراعي، سواء على صعيد

---

[327] كراس 31، 505، أمر بشأن تعديل قانون رسوم تسجيل الاراضي، 1972/12/31.
[328] الجلسة 64، البند 1، ص: 332، 1968/5/9.
[329] كراس 29، أمر 451 "أمر بشأن تحديد الأرض ومسحها"، ص: 1095، 1971/10/6.
[330] الجلسة 70، البند 2، ص: 356، 1968/6/20.
[331] الجلسة 169، البند 13، ص: 831، 1972/6/22.
[332] الجلسة 87، البند 5، ص: 434، 1968/10/21.
[333] الجلسة 95، البند 4، ص: 473، 1968/12/26.

ترتيب وضع المياه، أو الأشجار والحيوانات والصيد، مع توجه لإجراء بعض التحولات في المحاصيل الزراعية، دون إهمال التخطيط للتصدير والتصنيع الزراعي.

1.2.3: تقييم وأولويات:

يمكننا القول بالاستناد على محاضر جلسات لجنة المدراء: بأنّ الجلسة 27 بتاريخ 1967/9/28 هي الجلسة الأولى التي بحث فيها وضع خطة لمدة سنة[334]. فيما سبقها من الجلسات كانت تهدف إلى تسيير الأمور و"إطفاء الحرائق اليومية". انصب الاهتمام في الجلسة (فيما يتعلق بالزراعة) على عدم تشكل فائض في السنة المقبلة، وعبور المنتجات الزراعية للأردن.

يستشف من وقائع الجلسة وجود تخبط إداري وصراع على الصلاحيات (بشكل أساسي بين وزارة المالية والدفاع)، بعكس الانطباع المأخوذ عن البيروقراطيات والمتسمة بالعقلانية، والفعالية في عملية الحكم. كمؤشر على ذلك نجد نائب وزير المالية "تسفي دنيشتاي"ن يصرح: "الوضع اليوم: معظم الوزارات، فيما عدا الزراعة، لا يرون أنفسهم ملزمين بتولي المسؤولية عن العمل الميداني. يجب إقناع الوزارات بتحمل مسؤولياتها لذلك على قسم الموازنة أن يطلب من الوزارات أن تضمن العمل الميداني في ميزانيتها. يجب أن تكلف الوزارات بالتخطيط لأعمالها ومستقبلًا تقديم تقرير عن أعمالها في المناطق"[335]. رد مساعد وزير الدفاع الجنرال "تسفي تسور" على تعليق دنشتاين بقوله: "في هذه المرحلة الحاكم (العسكري) هو المسؤول مسؤولية كاملة عما يحدث على الأرض"[336]. حسم النقاش بين الطرفين باتخاذ قرار ينص على أنّ كل وزارة تعمل كما بـ "الدولة"، ويكون التنسيق بواسطة الحكم العسكري الذي سيكون مسؤول عن كل شيء.

أثّر سلبًا غياب الرؤية السياسية الواضحة لمستقبل المناطق المستعمرة عام 1967؛ على عملية التخطيط (من وجهة نظر لجنة المدراء). عبّر عن ذلك الجنرال مردخاي غور (قائد قوات الجيش في قطاع غزة وشمال سيناء) بقوله: "السؤال: كم نريد تطوير المناطق. هل نريد تطوير المناطق حتى درجة إسرائيل. بحاجة لنقرر هكذا ونعمل بهذا الاتجاه. إذا كنا لا نريد كذلك، كما هو جارٍ في غزة، بالتالي لا حاجة للتخطيط للمستقبل ضمن خطوط التفكير الإسرائيلية وليس الوزارات بإسرائيل. **الرؤية السياسية للأرض المستحوذ عليها هي التي يجب أن توجه وليس الوزارات**"[337].

---

[334] الجلسة 27، ص: 185، 1967/9/28.
[335] المصدر نفسه، ص: 186.
[336] الجلسة 27، مصدر سابق، ص: 186.
[337] المصدر نفسه، ص: 187.

بدأت وزارة الزراعة بوضع خطط موسمية في ظل غياب الخطط طويلة الأمد، عرض ممثل وزارة الزراعة على لجنة المدراء التخطيط الزراعي حتى 1 يونيو 1968 في "المناطق" لفصل (موسم) الربيع[338]. ثم تطورت الأمور فيما بعد نحو وضع خطة متعددة السنوات، والتي تبنتها لجنة المدراء وأوصت بتخصيص الموازنات اللازمة لتنفيذها، بنيت الخطة على السعي لتطوير الزراعة في الضفة الغربية للسنوات (1970-1973)[339].

أثناء وضعها للخطط، أعطت لجنة المدراء الأولوية لتقوية القطاع الزراعي في الضفة الغربية على حساب القطاعات الأخرى. فقررت على ضوء الحاجة إلى تشجيع النشاطات الاقتصادية، وحتى تقوى نشاطات القطاع الزراعي، عدم تقليص مدى التشغيل في المنطقة في شهر إبريل 1968، وإنما ينفذ التقليص في كميات التشغيل المقرة في ميزانية 1968 في شهر مايو على مرحلتين: إقالة نصف العاملين الزائدين في بداية الشهر، والنصف الآخر في منتصف الشهر[340]. كما يظهر إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي باتخاذ عدة قرارات من بينها قرار بتشغيل زراعي أكثر في هضبة الجولان[341].

يمكننا الادعاء بأنّ الجلسة (208) لسنة 1977 تعتبر من أهم الجلسات على المستوى التخطيطي، ففي هذه الجلسة تم عرض تقييم للمرحلة السابقة، مع وضع بعض الحلول للمشاكل القائمة والتخطيط للمستقبل. ولأهمية الجلسة سنستعرضها بشيء من التفصيل في السطور اللاحقة. استعرض مندوب بنك إسرائيل في الجلسة التطورات الاقتصادية في "شطحيم" من ناحية ماكرو اقتصادية، وذلك من خلال تقسيم الفترة السابقة إلى مرحلتين مختلفتين فيما يتعلق بوتيرة النمو الاقتصادي، المرحلة الأولى: تضم السنوات 1968-1973 والتي كان فيها مستوى النمو الاقتصادي عالٍ جداً. والمرحلة الثانية: من عام 1973 وما بعده والتي نزل فيها مستوى النمو[342]. بحسب مندوب البنك تعود أسباب النمو السريع إلى الالتقاء بين اقتصادين أحدهما متقدم والآخر "متخلف"، الذي تبعه اندماج سريع بين الاقتصادين المذكورين والتجارة المتبادلة بينهما، ونقل المعرفة والأساليب من الاقتصاد المتطور إلى الضعيف[343]. فكانت النتيجة القضاء على البطالة الظاهره والخفية سويًا، مع رفع إنتاجية العمل[344]. أمّا أسباب تراجع النمو الاقتصادي فتعود إلى نزول مستوى النمو الاقتصادي من 1973 للأسباب التالية؛ أولاً: القضاء على البطالة، وثانيًا: اقتصاد "شطحيم" تطور ولذلك أساس الحساب

---

[338] الجلسة 34، البند 5، ص: 214، 1967/11/6.
[339] الجلسة 144، البند 3، ص: 668، 1970/12/24.
[340] الجلسة 59، البند 3، ص: 316، 1968/4/4.
[341] الجلسة 95، البند أ فرع 2، ص: 475، 1969/1/9.
[342] الجلسة 208، البند 1، ص: 1299، 1977/4/14.
[343] المصدر نفسه، البند 2.
[344] المصدر نفسه، البند 3.

اختلف واتسع، وأخيرًا؛ حصل تباطؤ في النمو الاقتصادي في إسرائيل[345]. بالرغم من التباطؤ في إسرائيل، إلا أنّه لا توجد بطالة[346] في "شطحيم"[347]، وذلك بسبب استيعاب الأردن الزيادة في القوة العاملة سنة 1976[348]. وبالتالي يتوقع استمرار معدل النمو الحالي، ولا يتوقع مستويات نمو كبيرة كما كان سابقاً[349].

بحسب تقرير مندوب البنك؛ وفيما يتعلق بالصناعة، فهي مقلصة نسبيًا مقارنة بالدول الضعيفة (النامية)، فقط 8-9% من الإنتاج القومي (الوطني) هو إنتاج من الصناعة، بينما النسبة في الدول النامية تصل إلى 20%، وفي إسرائيل 25%، أمّا أوروبا فهي 35-40%. بحسب التقرير تعود الأسباب إلى نقص في رجال الأعمال، **ووجود منافسة إسرائيلية بدون حماية للصناعة المحلية؛** كما هو حاصل في الدول النامية، وكذلك وجود نقص في أصحاب المهن، علاوة على وجود مخاطرة عالية نسبيًا للمستثمرين وبشكل خاص المستثمرين الإسرائيليين، وعدم وجود سوق مالي وجهاز مصرفي ملائم. وبالتالي الاستثمارات في الصناعة هي قليلة جدًا. ومن ثم المطلوب لحصول نمو في الصناعة هو أن تكون حوالي 20% من الإنتاج الوطني، والتي في "شطحيم"[350] قليلة. صحيح أنه اليوم 20% من الإنتاج مستثمر لكن 55% من ذلك في البناء الشخصي، 20% في الصناعة والأبنية العامة، وفقط 25% في الأفرع الباقية من الاقتصاد- بمعنى فقط 5% من الإنتاج. مع الأخذ بعين الاعتبار بأنّ هنالك توفير لسكان "شطحيم" بمستوى مليارات الليرات الإسرائيلية -التقديرات تشير بأنها 2 مليار-، لكنه لا يتم استخدامها في استثمارات "المناطق"، وإنما تخزن في البيوت أو تستثمر في الخارج- في الدول العربية-[351].

أضاف مدير بنك إسرائيل لتقييم المندوب بعض النقاط المهمة، مشيرًا إلى أنّ مستوى النمو في "شطحيم" يعتبر عاليًا مقارنة بالدول العربية، (مصر 2%، سوريا هي الأعلى 6%)، وهذا المستوى لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة أكثر من 5-6% في السنة، وتواجد في زخم القوة العاملة في "شطحيم". أمّا النمو في الزراعة فهو بمستوى لا يوجد له مثيل في دول العالم. وفيما يتعلق بالاستثمارات في "شطحيم" كان هنالك زخم غير مستغل للقوة العاملة، والحقائق تشير إلى أنّ حوالي ثلث القوة العاملة انتقلت للعمل في إسرائيل، مع

---

[345] المصدر نفسه، البند 4.

[346] تظهر بعض المصادر عدم صحة هذه الادعاء، وأن معدل البطالة في الفترة ما بين 1970 إلى 1990 يصل إلى 5% من القوة العاملة. (المصدر: ليلى فرسخ، العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007، ترجمة: سام برنر، رام الله وبيروت: مواطن+مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010، ص: 111).

[347] ترد في المادة الأرشيفية بعبارة "شطحيم" بمعنى الأراضي، دون تحديد المقصود بها، هل المقصود جميع المناطق المستحوذ عليها عام 1967، أم تقتصر على الضفة الغربية (بدون القدس) وقطاع غزة.

[348] الجلسة 208، البند 5، ص: 1299، 1977/4/14.

[349] المصدر نفسه، البند 6.

[350] لا تظهر المادة الأرشيفية المقصود بالأراضي هل هو مقتصر على الضفة القطاع ام يشمل جميع المناطق المستحوذ عليها عام 1967.

[351] الجلسة 208، البند 8، ص: 1299، 1977/4/14.

الإشارة إلى انّه لا توجد عند بنك إسرائيل معطيات عن الاستثمارات في "شطحيم"، لكن ما هو واضح أنّ هذه الاستثمارات قليلة. بالنسبة للعملة الخارجية (الصعبة): النمو العالي حصل بدون نقص في العملة الأجنبية، كون الاقتصاد الإسرائيلي وفَّر العملة الأجنبية-التي تعتبر ضرورية للنمو الاقتصادي- بدون سقف، وذلك بعدما اشترى سكان "شطحيم" احتياجاتهم بالليرة بينما اشترت إسرائيل بالعملة الأجنبية. وفيما يتعلق بإنتاجية العمل، يعتبر دخل العامل في "شطحيم" مرتفع نسبيًا، حسب الأرقام في "شطحيم" فقط 180 ألف يصرفون على 20% (من السكان). مع الأخذ بعين الاعتبار بأنّه لا توجد اليوم "محرقة اقتصادية" في "شطحيم"، ولا يوجد توجه للوصول إلى مستوى كهذا، ومع ذلك لا يوجد توجه لإنتاج ازدهار غير اعتيادي، ومن ثم يجب الذهاب باتجاه إعطاء حوافز للأراضي (المحتلة) للتحول نحو المنتجات التصديرية[352].

أوضح مندوب وزارة العمل في اللجنة الهدف المنشود، وهو **المحافظة على وضع التشغيل الكامل للعمال للمحافظة على الهدوء**[353]. أمّا مندوب وزارة الزراعة فأشار إلى أسباب النمو الاقتصادي وخصوصًا في قطاع الزراعة، والتي تتلخص بنقل "المعرفة" الزراعية الإسرائيلية إلى "شطحيم"، المترافق مع الإرشاد الزراعي. بالإضافة إلى تسويق الإنتاج الزراعي، والمحافظة على تدفقه للأردن بواسطة الجسور المفتوحة. من وجهة نظر مندوب وزارة الزراعة يجب أن تدور الأهداف في الجانب الاقتصادي حول الاستمرار في النمو الاقتصادي في "شطحيم"، مع زيادة مصادر التشغيل فيها، **وتقليص خروج العمال إلى إسرائيل**، والسعي إلى زيادة الاستثمارات المحلية في "شطحيم"، مع زيادة أفرع التصدير وإيجاد بدائل للاستيراد، وكذلك زيادة الشراكة والتعاون الاقتصادي بين إسرائيل والأردن. لتحقيق هذه الأهداف وضع مندوب وزارة الزراعة عدة وسائل كترتيب موضوع السوق المالي، وإقامة بنية تحتية في "شطحيم"، مع سن قانون تشجيع الاستثمار المالي -محلي أو إسرائيلي- في الأراضي، بالترافق مع إقامة بنية مهنية في الأراضي، وبناء جهاز تسويقي ملائم، دون إهمال تخصيص ميزانيات ملائمة - أكبر بكثير من المخصصة اليوم- للأراضي[354].

يلفت مسؤول الفرع الاقتصادي في الضفة الغربية الانتباه إلى أنّ اقتصاد "شطحيم" غير مخطط (مركزي)، ويعمل بشكل فعلي كاقتصاد حر، على الرغم من أنّ الاقتصاد الإسرائيلي مخطط له. ويشير إلى أنّ النمو الاقتصادي سيتوقف، ولا يستطيع أن يكون مؤسس على الزراعة فقط - كونها زراعة فقط-، وذلك بسبب عدم وجود بنية اقتصادية مناسبة. وبالتالي، استمرار هذا الأمر سيؤدي إلى نقص في التشغيل[355].

---

[352] المصدر نفسه، البند 9، ص: 1230.
[353] المصدر نفسه، البند 12، ص: 1231.
[354] الجلسة 208، مصدر سابق، البند 13، ص: 1231.
[355] المصدر نفسه، البند 14، ص: 1232.

أوضح مدير عام وزارة المالية الفلسفة الاقتصادية[356] التي يقوم عليها الحكم العسكري. مشيرًا إلى **تفضيل الحكومة الإسرائيلية إنتاج قوة اقتصادية تربط "شطحيم" مع الأردن، وليس إنتاج قوة اقتصادية بـ "شطحيم"**، ولذلك التوجه هو تفضيل تشغيل العمال من "شطحيم" في الأردن والدول العربية، ومن ثم يفضل استثمار المال المحلي في الأردن وليس في "شطحيم". أيضًا تحتاج الحكومة إلى تطوير "شطحيم"، وذلك من أجل المحافظة على الهدوء النسبي القائم، (يجب المحافظة على استمرار الزيادة في الثروة). **ولهذا الغرض يجب الاستمرار بتطوير الفرع الزراعي وتفضيله على الجانب الصناعي**. فالتطوير الزراعي سيمنع إنتاج مراكز قوة سياسية والتي تنتج حول المصانع الكبيرة التي تشغل عمال كثر، التطوير الزراعي يجب أن يكون مستمر بالنمو وزيادة الثروة لكن على يد استثمارات ليست كبيرة. على ضوء ما تم ذكره يجب عدم تشجيع الاستثمار في الأراضي وحتى استثمار إسرائيليين في الصناعة في "شطحيم" باستثناء المستوطنات[357].

2.2.3: تحويل المحاصيل الزراعية[358]:

وضعت لجنة المدراء خطط للتركيز على إنتاج محاصيل دون أخرى، وتحويل الزراعة نحو بعض المحاصيل بما يخدم سياساتها، فمن أجل تحفيز مزارعي "المناطق" لزراعة السمسم والبقوليات بشكل أكثر توسعًا، اتخذ قرار بتقليص الاستيراد من خارج "البلاد" لهذه المنتجات، وزيادة التجارة الحرة بهذه المنتجات بين "المناطق" وإسرائيل في الاتجاهين، علاوة على تقاضي ضرائب على استيراد السمسم والحمص من الخارج[359]. مما سيؤدي إلى رفع سعر المستورد منها وتقليص منافستها للسوق المحلي. تكررت نفس السياسات فيما يتعلق بتحفيز زراعة التبغ في "شطحيم" والعمل على زيادة مساحتها، وذلك بواسطة تقليص المستورد من خارج البلاد من هذا المنتج، والسماح بتجارة حرة بالتبغ بين "شطحيم" وإسرائيل في كلا الاتجاهين. على أنّ تقوم لجنة ثانوية مكونة من الضرائب كرئيس، ووزارة الزراعة، ووزارة التجارة والصناعة بتحديد الحجم التقريبي للأراضي المعدة لزراعة التبغ الشرقي وتبغ فرجينيا[360].

3.2.3: التصدير:

---

[356] سيتم بحث ذلك في الفصل الثالث، مع التطرق لوضع اليد العاملة.

[357] الجلسة 208، البند 16، ص: 1232، 1977/4/14.

[358] يتقاطع تحويل المنتجات الزراعية مع ظاهرة الزراعة القسرية forced cultivation الواردة في أدبيات الاستعمار، (سيتم التطرق لذلك في الفصل الثالث).

[359] الجلسة 47، البند 5، ص: 270، 1968/1/8.

[360] الجلسة 50، البند 2، ص: 282، 1968/1/29.

اهتمت لجنة المدراء بالتخطيط لتصدير المنتجات الزراعية لأوروبا وفي مقدمتها الحمضيات بدءًا من منتصف العام 1968[361]، بعد انتهاء موسم الحمضيات في قطاع غزة سنة1970، بدأ مزارعو الحمضيات بتنظيم أنفسهم لموسم الحمضيات التالي بطريقة مختلفة، تمكنهم من التواصل مع دول عربية إضافية واتصالات مباشرة مع أوروبا، لتصدير منتوجهم من الحمضيات[362]. في هذا السياق؛ أوصت لجنة "بروم" المشكلة لدراسة بساتين غزة، بالاهتمام بتشجيع زراعة البرتقال من نوعيتي فالنسيا وشموطي بأحجام محددة، وذلك لأغراض التصدير[363].

4.2.3: المياه:

بدأ التخطيط فيما يتعلق بالمياه (كما أسلفنا) بإجراء مسح للمياه في الأراضي المستعمرة عام 1967[364]. أصدر الحاكم العسكري لقطاع غزة وشمال سيناء نظامًا بشأن ري المزروعات وتسميدها، نص فيه على عدم جواز "ري مزروعات بمياه المجاري أو بمياه كان لها اتصال بمياه مجاري أو بغائط إنسان...ولا يجوز تسميدها"[365]. كان التوجه في قطاع غزة نحو توفير المياه الحلوه، فقدم مقترح للجنة المدراء بتوصية من وزارة الزراعة للموافقة على قرض تطوير لـ 5 سنوات بمدى 80% من الاستثمار لكل بستاني، والتي ستوجه إلى تصليح شبكة الري في بستانه[366]. كما أصدر الحاكم العسكري أمرًا يتعلق بالمياه، يشير في المادة (7) إلى حق السلطة بتعيين طرق استعمال المياه، لضمان الاقتصاد في المياه واستعمالها بنجاعة، فلا يجوز لأحد استخراج المياه أو توريدها أو استهلاكها إلا بعد مراعاة التعليمات الواجب مراعاتها بموجب النظام المذكور. كما حظر النظام في المادة (10) تلويث المياه، مع إلزام السلطات المحلية (البلديات) بإنشاء شبكة مجاري (المادة 12)، يجيز النظام للسلطة المختصة أن تصدر تعليمات بشأن مصدر مياه معين أو منطقة معينة، تحظر فيها على أي شخص أو على أية سلطة محلية أو قرية أخرى استخراج المياه أو استهلاكها أو توريدها، إلا بقياسها بواسطة عداد مياه يركب حسب أحكام هذا الأمر (المادة 13). فيما تنوه المادة (20) إلى جواز إصدار السلطة المختصة أمرًا تلغي أو تخفض فيه كميات المياه المخصصة لشخص، والتي تقررت في رخصة الاستخراج، وذلك بسبب شح مصادر المياه، أو تقليصها لأسباب أخرى ترتئيها السلطة المختصة وتذكر في الأمر الذي تصدره. وتؤكد المادة (24) على عدم السماح لأحد بحفر بئر أو إقامة مؤسسة إلا

---

[361] الجلسة 69، البند 1 فرع د، ص: 352، 1968/6/10.
[362] الجلسة 136، البند 1 فرع أ، ص: 628، 1970/7/3.
[363] الجلسة 149، البند 4، ص: 688، 1971/4/1.
[364] الجلسة 70، البند 2، ص: 356، 1968/6/20.
[365] كراس 23، نظام بشأن ري المزروعات وتسميدها (قطاع غزة وشمالي سيناء)، ص: 1911، 1970/11/23.
[366] الجلسة 175، البند 6، ص: 870، 1973/1/4.

بترخيص من السلطة المختصة. وفي حال حفر البئر أو استخراج المياه بدون ترخيص، يجوز للسلطة المختصة ردم البئر (مادة 29). وفي حال المخالفة نصت المادة (40) على المعاقبة بالحبس مدة سنة أو بغرامة مقدارها 10000 ليرة أو بكلتا العقوبتين معًا، وإذا كانت الجريمة مستمرة فيعاقب بغرامة إضافية مقدارها 250 ليرة عن كل يوم تستمر فيه "الجريمة"[367].

خطط الحكم العسكري في قطاع غزة لتقليص استهلاك المياه في الزراعة بذريعة ازدياد ملوحة الماء، بالاستناد على أنّ شفط المياه في المنطقة وصل الى 120 مليون متر مكعب في السنة، وأنّ هذه العملية تسببت بزيادة 40-50 مليون متر مكعب - بالاستناد على التخصيب الطبيعي للمياه الجوفية-، والتي تسببت في نزول 15-30 ملم للسنة لمستوى المياه الجوفيه، وتتسبب بملوحة المياه. هذا الوضع حصل بعد الأعمال التي نفذت في هذا المجال حتى قبل 1967، (أيام الحكم المصري). اقترحت لجنة مختصة حلول لملوحة المياه[368]، حل على المدى الطويل يتمثل في إضافة مياه من مصادر خارج المنطقة أو تقليص الزراعة في المنطقة. وعلى المدى القصير إدخال معدات ري فعالة، والتي تعمل بشكل أساسي على تأجيل موعد انهيار مصادر المياه. التوجه المعتمد من لجنة المدراء كان بتنفيذ الأمر العسكري الخاص بالمياه والتقيد ببنوده من جهة، وتشجيع ومساعدة المزارعين بمستوى يسمح لهم بالإبقاء على طلباتهم من ناحية أخرى. فيما ارتبط تنفيذ أمر المياه بمراقبة لصيقة للأرض على مستوى الشفط وري المزروعات وذلك بالاعتماد على أوامر وأدوات محددة[369].

اتخذ الحكم العسكري عدة إجراءات لمعالجة "المشكلة" من بينها إصدار أمر عسكري متعلق بالمياه مع بداية عام 1975، يمنع فيه حفر الآبار ويشدد الرقابة على الماء. ولمواجهة ما راج بين الفلسطينيين بأن الهدف من الأمر هو تدمير فرع الحمضيات الغزاوي بسبب منافسته الفرع الإسرائيلي، وأن هذه المياه التي سيتم توفيرها ستزود بها المستوطنات، قام الحكم العسكري بحملة علاقات عامة تمظهرت بعقد 16 اجتماع مع المزارعين والشخصيات العامة، بالإضافة إلى بث التقارير التلفزيونية والمقالات في الصحف، ومخاطبة تلاميذ المدارس. علاوة على هذه الخطوات تم تركيب عدادات للمياه، حيث يوجد في القطاع 1850 بئر فعال، ركب 1250 عداد مياه، وتوجد 100 في مرحلة التركيب، وبقيت 500 في مرحلة التزويد وتركيبهم الذي

---

[367] كراس 39، أمر 498 "أمر بشأن المياه"، ص: 3221، 1974/11/4.

[368] بني تخطيط الإسرائيليين فيما يتعلق بمياه قطاع غزة على تقرير ل"خبراء" المياه، يفيد بأن هذه المنطقة يوجد فيها شفط زائد واضح للمياه، والذي سيتسبب بتدمير مصادر المياه، على ضوء القرب من البحر ووجود مياه مالحة من المحيط القريب لمنطقة الشفط، فالشفط في قطاع غزة ما بين 120-110 ملم/ك للسنة، وملوحة المياه في معظم أراضي القطاع يتحرك بين 400 حتى 1,100 ملغم كلور/ليتر، وفي أماكن محددة تصل الى 1,500 ملغم-، تعرّف الملوحة في إسرائيل بأنها أعلى من 250-300، والتي تشكل خطورة على الحمضيات- في مقاطع مختلفة ما زالت ملوحه المياه الجوفية قائمة بحوالي 200 ملغم كلور/ ليتر. ارتفاع الملوحة بكل مناطق الشفط تتحرك بين 5 إلى 25 ملغم/ليتر بالسنة، بسبب الملوحة المتسربة من البحر (المصدر: الجلسة 205، البند 16، ص: 1188، 1976/10/28)

[369] المصدر نفسه، ص: 1187.

سينتهي خلال 3 أشهر. ترافق ذلك بمنع حفر الآبار، ومنع زراعة الحمضيات. مع تحديد لحصص المياه لأصحاب الآبار وللمزارعين[370].

انصبَّ الاهتمام في عملية التخطيط للتعامل مع مشكلة المياه (على المدى القصير) بتغيير أساليب الري، والتحول نحو أساليب الري الموفرة للمياه، والتي يمكن أن توفر حوالي 500 كوب للدونم، حسب التقديرات الإسرائيلية يمكن تغيير أساليب الري بحوالي 50 ألف دونم حمضيات من مجموع 70 ألف دونم، ال 20 ألف دونم المتبقية تسقى بمياه مستوى ملوحته عالٍ، لذلك لا يوجد مفر من تحويل البساتين تلك إلى مزروعات أخرى. إدخال أساليب ري موفرة ل50 ألف دونم حمضيات سيقلص الحاجة للمياه بحوالي 25 مليون متر مكعب، تكلفة تركيب شبكة الري الموفرة تقدر بحوالي 2500 ليرة إسرائيلية للدونم. وسيتم تنفيذ ذلك من خلال منح كل مزارع ينضم للحملة **قرض بدون فوائد** طوال فترة تنفيذ أساليب الري، القروض ستعاد بدفعات على مدى 5 سنوات. سيتلقى المزارع الذي سيستخدم كمية مياه أقل من حصص المياه التي تحدد له جائزة كحافز، بينما سيدفع المزارع الذي سيستخدم كمية مياه أكبر من التي حددت له كحصة غرامة. علاوة على ذلك ستعقد اجتماعات وفعاليات دعاية توضح للمزارعين أهمية الاستخدام الناجع للمياه، إضافة إلى إقامة مجلس للمياه الذي سيمثل المزارعين أمام الحكم العسكري بخصوص موضوع المياه، ويعالج الاختلافات في الرأي بين الاحتياجات وتزويد المياه[371]. فيما بعد؛ بما يتعلق بالقروض عدّلت لجنة المدراء المبلغ من 2500 ليرة إسرائيلية للدونم إلى 800[372]، بذريعة عدم توفر الميزانيات الكافية.

5.2.3: الصيد:

يعتبر صيد الأسماك من القطاعات المهمة التابعة لقسم الزراعة، وبسبب حيوية هذا القطاع في منطقة قطاع غزة وشمال سيناء وكذلك منطقة جنوب سيناء تم الاهتمام به والتخطيط له. تجسد ذلك بالاهتمام ببحيرة البردويل في شمال سيناء، فعقب انسداد فتحات البحيرة برز خطر وقف الصيد فيها، وبعد فحص الموضوع بواسطة خبراء إسرائيليين وأميركان، تم وضع بديلين عمليين وهما فتح فتحتين جديدتين، أو تجفيف البحيرة وفتحها مجددًا بعد ذلك، مع أنّ استمرار الصيد في البحيرة مفضل من ناحية اقتصادية وسياسية بالمقارنة مع تجفيف البحيرة، وذلك بالأخذ بالاعتبار المداخيل والمصاريف المتوقعه في السنوات العشر القادمة وفي الاستثمار وحيازة البحيرة، وأيضًا بصادرات بديلة متعلقة بالرفاه والتشغيل المبادَر لها في العريش في حال

---

[370] المصدر نفسه، ص: 1189

[371] الجلسة 205، البند 16، مصدر سابق، ص: 1189.

[372] الجلسة 207، البند 1 فرع ه، ص: 1211، 1977/3/24.

جفِّفَت البحيرة. أمّا فتح فتحتين فسيسمح بالصيد حسب ما كان قائمًا، بمعنى 2000-3000 طن سمك بالسنة، واستمرار تشغيل حوالي 1400 صياد وعامل إضافي يعتاشون من الصيد، تكلفة الفتحتين حسب التقدير الأدنى 2.5 مليون ليرة إسرائيلية، وحسب التقدير الأعلى 3.6 مليون ليرة إسرائيلية، علاوة على ميزانية حيازة سنوية تعادل 0.6 مليون ليرة إسرائيلية حسب التقدير الأدنى، و 1.1 مليون ليرة حسب التقدير الأعلى، أمّا المصاريف السنوية حسب رأس المال العائد ل 10 سنوات بفائدة 9% يتضمن استثمار أولي (تقديرعالي)، وميزانية حيازة سنوية (تقدير عالي) إجماليًا 1.5 مليون ليرة إسرائيلية، وبالنسبة للمداخيل السنوية فتقدر بحوالي 6 مليون ليرة إسرائيلية، من ذلك مداخيل الصيادين التي تقدر ب 2.5-3 مليون ليرة إسرائيلية وباقي المداخيل من أعمال غير مباشرة، أمّا الاستثمارات المطلوبة لافتتاح أولي للبحيرة كإجمالي في السنتين القريبتين فيقدر ب 1.11-1.8 مليون ليرة إسرائيلية للسنة[373].

تدخل الحكم العسكري في قطاع غزة بتفاصيل صيد الأسماك من خلال إصدار نظام يحوي تعليمات صيد السمك[374]، والذي يقرر في المادة (5) عدم جواز صيد الأسماك في بحيرة البردويل بشبكة يقل مقياس العين فيها عن 50 ملم (25 ملم بين عقدة وأخرى)، كما لا يجوز حيازة شبكة كهذه على أي مركب أو قارب. وعدم السماح بصيد الأسماك في بحيرة البردويل بشبكة الجرف أو شبكة التطويق (جيا نجيولا أو جير - جير)، أو حيازة مثل هذه الشبكة في أي مركب أو قارب، إلا إذا كان مقياس العين في 20% على الأقل من طول الشبكة على ارتفاعها كله، بما في ذلك منطقة الكيس كله، لا يقل عن 50 ملم (25 ملم بين عقدة وأخرى)[375]. وفيما بعد أخذ الحاكم العسكري بتوصية من وزارة الزراعة/قسم الصيد قرارًا بإغلاق بحيرة بردويل أمام الصيد لمدة شهر، ومن أجل نمو السمك، ومن استخدام هذا الشهر لتنظيم وترتيب الصيد[376].

في نفس السياق عمل الحاكم العسكري لمنطقة جنوب سيناء (شلومو) على ضبط عملية صيد الأسماك، فأصدر أمرًا عسكريًا، يوجب فيه حصول الصيادين على رخصة سنوية مقابل رسوم مقدارها 7 ليرات، علاوة على وجوب الحصول على "تذكرة شهرية لتصديقات الخروج والدخول يسجّل فيها قبل خروج القارب إلى البحر وعند عودته إلى المرسى تاريخ وساعة خروجه وعودته وعدد الأشخاص في الزورق لدى خروجه

---

[373] الجلسة 134، البند 1، ص: 619، 1970/6/18.

[374] أصدر هذا الأمر لمواجهة "تحايل" الصيادين على الرسوم المفروضة على السمك الكبير والصغير، كانت الرسوم متباينة بين السمك الكبير 1.5 ليرة إسرائيلية للكيلوغرام، والصغير 0.65 ل.إ للكغم. فتحايل الصيادون على ذلك من خلال توسيع فتحات الشبكة كي يصيدوا الأسماك الكبيرة فقط، للمحافظة على عائد مادي كافٍ، فقام الحكم العسكري بتوحيد الرسوم المفروضة على الأسماك لتصبح 1.5 ل. إ لكل كغم، بدون التمييز بين أحجام السمك. (ملحق جلسة 197، البند 4، ص: 1067، 1975/9/18).

[375] كراس 26، أمر 69 "نظام مصايد الأسماك (تعديل) (قطاع غزة وشمالي سيناء)، ص: 2179، 1970/12/16.

[376] الجلسة 174، البند 1 فرع ب، ص: 858، 1972/11/23.

وعودته"[377]، مع منع استخدام الديناميت أو المواد السامة في الصيد، ووجوب التبليغ عن كمية وأنواع السمك التي اصطادها. كما أعطى الحاكم العسكري للمراقب صلاحية مصادرة الأسماك أو إتلافها إذا اعتقد بأنه ارتكب بشأنها "جرم"[378].

سعت لجنة المدراء أيضًا إلى "تطوير" صيد السمك في جنوب سيناء، قد قامت وزارة الزراعة بعرض نتائج الفحص الأولية بخصوص "تطوير" الصيد في جنوب سيناء، في 5 نقاط على طول الشاطئ- الطور- أوفيره، نبك، دهب، نويبع. بحسب لجنة المدراء تمركزت المشاكل حول أمرين: نقص في المعلومات المهنية للراغبين في الصيد في المنطقة، وضعف إمكانية تخزين وتسويق الصيد[379].

بالنسبة لصيد الحيوانات والطيور، فكان الاهتمام في قطاع غزة وشمال سيناء مبكرًا بإصدار أمر عسكري يمنع أي شخصٍ من المتاجرة أو نقل حيوان بري إلا بترخيص، بينما يجوز للسلطة المختصة الشراء والمتاجرة والمصادرة للحيوانات البرية. وقد عرّف الأمر العسكري الحيوانات البرية بأنّها: "الحيوانات اللبونة أو الطيور التي ليس من طبيعتها أن تعيش بين ظهراني الإنسان"[380]. أمّا في الضفة الغربية فلم تتطرق جلسات المدراء لموضوع الصيد، وإنما نجد في الأوامر العسكرية إشارة إلى موضوع صيد الطيور في قانون حماية الصيد، الذي نص في المادة 3 الفقرة ه "لا يجوز لأي شخص أن يحوز أو أن يتاجر وأن يصطاد بصمغ الصيد، سواء أكان موضوعًا في وعاء أو كان مدهونًا على عصي أو عيدان، أم بأية حالة أخرى"[381].

6.2.3: الأشجار:

التفت الحكم العسكري إلى تنظيم زراعة الأشجار والغرس في المناطق المستعمرة عام 1967، ووجوب صيانة الأشجار، فأصدر قانون في الضفة الغربية يسمح للمراقبين المعينين باعتقال من يخالف قانون صيانة الأشجار[382]. تجسد الاهتمام بغرس نباتات الزينة في إصدار أمر للحاكم العسكري في الضفة الغربية، يتعلق بغرس نباتات الزينة، والذي نص على أنّ: "نباتات الزينة: الأزهار ونباتات الزينة المبينة في الذيل وتشمل مواد تكاثرها وكل بذرة أو شتلة أو غصن أو بصيلة وكل جزء منها طرية كانت أو محنطة أو ملونة أو محفوظة"[383]، حدد الأمر العسكري نطاق الإنتاج والغرس والكميات (مع توزيعها على الجمعيات

---

[377] كراس 5، أمر 41 "بشأن تعليمات صيد الأسماك"، ص 365، 1969/11/5.
[378] كراس 8، أمر 64 "بشأن تعليمات صيد الأسماك"، ص: 517، 1971/9/23.
[379] الجلسة 161، البند 6 فرع أ، ص: 751، 1971/12/9.
[380] كراس 17، أمر 127 "أمر بشأن حماية الحيوانات البرية (قطاع غزة وشمال سيناء)، ص: 465، 1967/11/29.
[381] كراس 17، أمر 304 "أمر بشأن قانون حماية الصيد"، ص: 624، 1969/1/16.
[382] كراس 30، امر 474 "بشأن تعديل قانون صيانة الاشجار والمزروعات "المراقبون")، ص: 1156، 1972/7/26.
[383] كراس 46، أمر 818 "أمر بشأن غرس نباتات الزينة"، ص: 267، 1980/1/2.

التعاونية). ذاكرًا أسماء الأزهار في الذيل وهي: روسكوس، الأقحوان، الفشفاش، القرنفل الصغير، غيبسونيلا. وقد صدر في قطاع غزة أمر شبيه ينص على تحديد نطاق وتوزيع الإنتاج والغرس بواسطة المسؤول، ويشير إلى عدم جواز غرس نباتات الزينة أو شتلها أو زرعها إلا إذا تحددت له كمية شخصية، وعلى نطاق لا يتجاوز تلك الكمية[384]. وقد صدر قرار في سنة 1980 يحدد نطاق غرس نباتات الزينة في قطاع غزة وشمال سيناء (للفترة ما بين 1980/6/15- 1981/6/14) [385]، (الملحق (6)). أمّا في الجولان فقد صدر أمر عسكري رقم 316 لسنة 1976 بشأن تنظيم غرس الفواكه، تم تعديله في سنة 1980 بإعادة تعريف أشجار الفواكه لتشمل أشجار التفاح والموز والكمثرى والبرقوق والزيتون الأوروبي[386].

3.3: الميزانية:

تُتَرجم الميزانية الخطط الموضوعة إلى أرقام وحسابات. في البداية عُيّن شخصان من المحاسبة العامة لإدارة الحسابات، أحدهما مسؤول عن الضفة والثاني عن قطاع غزة، مع السعي لوضع موازنة شهرية (حتى تاريخ 1967/7/31)[387]. يظهر لنا من خلال محاضر الجلسات حالة التخبط في إعداد الموازنة، كمؤشر على ذلك نجد الجلسة (90) سنة 1968 والتي تبحث موضوع حوافز التصدير، فلم يخطط من البداية لحوافز التصدير من "شطحيم"، وعندما تم اتخاذ قرار بذلك كان يتم ارتجال غطاء للميزانية في وقتها، وضع أمام لجنة المدراء اقتراح قسم الموازنة لتضمين إعطاء الحوافز للتصدير من "شطحيم"، بميزانية "شطحيم" في السنة القادمة مقابل تحويل العملات الأجنبية التي تتضمن الدينار[388].

يتضح لنا من تتبع الجلسات الاهتمام بالزراعة، من المؤشرات على ذلك احتجاج لجنة المدراء على مقترح ميزانية الأراضي المستحوذ عليها للعام 1971/1970، والذي يتضمن تقليص حصة الزراعة بالرغم من مطالبة وزارة الزراعة بمليون ليرة إسرائيلية في الميزانية العادية، ومليون لتطوير مصادر المياه[389]. وكمؤشر إضافي مطالبة مدير وزارة الزراعة زيادة حصة الزراعة في مقترح ميزانية الأراضي المستحوذ عليها لسنة 1972/1971. فالميزانية المقترحة لا تتناسب مع خطة التطوير متعددة السنوات التي أعدت بواسطة وزارة الزراعة[390].

---

[384] كراس 42، أمر 618 "أمر بشأن تنظيم غرس نباتات الزينة (منطقة قطاع غزة)"، ص: 3957، 1979/10/15.
[385] كراس 54، قرار "بشأن نطاق غرس نباتات الزينة (منطقة قطاع غزة وشمالي سيناء)"، ص: 5899، 1980/11/9.
[386] كراس سنة 1980، أمر رقم 378 بشأن تنظيم غرس الفواكه (هضبة الجولان) "تعديل"، 1980/8/7.
[387] الجلسة 2، البند 4 فرع ج، ص: 8، 1967/6/16.
[388] الجلسة 90، البند 2، ص: 450، 196/11/4
[389] الجلسة 126، البند 2 فرع ج، ص: 585، 1970/1/14
[390] الجلسة 138، البند 1 فرع ه، ص: 639، ص: 1970/8/27.

اهتمت لجنة المدراء بوضع خطط وميزانيات لتشغيل الأيدي العاملة والقضاء على البطالة[391]، وذلك بهدف تحقيق الهدوء[392] (كما ورد في بعض جلسات لجنة المدراء[393]). كمؤشر على ذلك تخصيص وزارة المالية لصالح منسق الأعمال في "شطحيم" في ميزانية سنة 1975، مبلغ إضافي يبلغ 5 مليون ليرة إسرائيلية، عدا عن الميزانية المتفق عليها، وذلك بهدف إعداد مشاريع يمكن تنفيذها أو تفعيلها بالسرعة الممكنة. بحيث يعين طاقم برئاسة وزارة العمل وبمشاركة ممثلي وزارة التجارة والصناعة، الزراعة، المالية، ومنسق الأعمال في الأراضي، الذي سيحدد ترتيب الأولويات بخصوص المشاريع التي سترسل للتخطيط، ويقرر الطاقم زمن وكيفية تشغيل مبلغ الـ 5 مليون ليرة إسرائيلية[394].

يغيب عن محاضر لجنة المدراء تفاصيل الميزانيات السنوية للأراضي المستعمرة عام 1967، باستثناء حالة وحيدة لميزانية العام 1976، وردت في الجلسة 201، قمنا بالاستلال منها فيما يتعلق بالزراعة. (ملحق (7)). تظهر بعض محاضر الجلسات عدم إيفاء وزارة المالية بتعهداتها تجاه المناطق المستعمرة، كمؤشر على ذلك احتجاج وزارة الزراعة على ميزانيتها في هضبة الجولان، التي تعتبر قليلة، وكل زيادة أو تغيير فيها يتطلب تدخل ونقاش طويل، وعلى سبيل المثال: إقامة مصنع تعبئة وتغليف في مجدل شمس لم يتمتع بدعم كامل من وزارة الزراعة. حيث أن المصنع الذي أقيم بمال "مروم جولان" يملك 10 مليون ليرة إسرائيلية، منح 4 مليون ليرة إسرائيلية بواسطة وزارة الزراعة، و4 مليون ليرة إسرائيلية إضافية بواسطة وزارة الصناعة والتجارة كائتمان، وهكذا لم تعطِ كل الائتمان من الموازنة بوسطة وزارة الزراعة للدروز ولكن تم البحث عن الحل في ميزانية "شطحيم"[395].

رابعاً: المتابعة والتنفيذ

يعقب وضع الخطط تنفيذها، عملية التنفيذ تحتاج إلى متابعة دائمة. من خلال سبر جلسات المدراء يمكننا القول بأنّ هنالك أمرين يندرجان تحت المتابعة والتنفيذ في قطاع الزراعة وهما الرعاية والصحة. والمقصود بالرعاية هو متابعة شؤون المحكومين وتلبية احتياجاتهم، ويتمظهر ذلك في الجانب الزراعي بمراقبة ومتابعة

---

[391] سيتم التعرض لبعض التفاصيل المتعلقة بالأيدي العاملة في الفصل الثالث.

[392] يرتبط الحرص على الهدوء بالمحافظة على الانتعاش الاقتصادي ضمن سياق استمالة السكان المحليين، حتى لا ينضموا لفصائل المقاومة في حال ساءت الأحوال الاقتصادية. (سنتعرض لذلك في الفصل القادم)

[393] على سبيل المثال تظهر الجلسة 20 المنعقد بتاريخ 1967/8/22 اتخاذ لجنة المدراء قرارًا برفع المستوى المعيشي لسكان جنوب سيناء (منطقة شلومو)، من أجل ضمان الهدوء وعدم اندلاع احتجاجات نتيجة عدم قدرتهم على تأمين معيشتهم، فتم اتخاذ قرار بتشغيلهم من خلال خلق فرص عمل لهم، مثل صيانة طريق أبو روديس-شرم الشيخ، تعبيد شارع إيلات-شرم الشيخ، تنظيف الشوارع وسكك الحديد (الجلسة 20، البند 3 فرع ب، ص: 121).

[394] الجلسة 192، البند 10، ص: 983، 1975/1/16.

[395] الجلسة 202، البند 19 فرع ج، ص: 1140، 1976/5/6.

الأسعار، وتعويض من يتعرضون للخسارة، وكذلك تقديم التسهيلات والقروض عند الحاجة. أمّا الصحة فيندرج تحتها الفحص والحجر الطبي، ووسم الحيوانات والأشجار، والتلقيح والرش. وفيما يلي التفاصيل.

1.4: الرعاية:

رعت سلطة الحكم العسكري الإسرائيلي الاستعمارية أحوال الناس، وكغيرها من السلطات حول العالم كانت حريصة على متابعة الاحتياجات الأساسية، وتسيير حياة الناس الواقعين تحت حكمها، حتى تضمن الهدوء والاستقرار. لكن الحكم الاستعماري الصهيوني في مناطق 1967 امتاز عن التجارب الاستعمارية الأخرى[396] بسعيه إلى تأمين الاحتياجات بأسعار مقبولة، وتعويض المزارعين في حال تعرضهم لظروف استثنائية، أو تقديم تسهيلات وقروض ائتمانية لإقامة مشاريع تضمن استمرار عجلة الحياة وتشغيل الأيدي العاملة.

1.1.4: مراقبة ومتابعة الأسعار:

[396] تظهر بعض أدبيات الاستعمار وجود ظاهرة رعاية الاستعمار للواقعين تحت حكمه باستخدام مصطلح "الأبوية" (الباتريمونيالية) لتوصيف هذه الظاهرة، نجد ذلك في دراسة اهتمت بشكل النظام السياسي الاستعماري، الذي اندمجت فيه السلطات العسكرية والإدارية والتشريعية دون مشاركة ديمقراطية من السكان الأصلانيين على عكس الدولة الغربية الحديثة، فعلى عكس الدولة "الأم" في بريطانيا، كانت مستعمرة كينيا عبارة عن صفحة سياسية يمكن للإدارة الاستعمارية الكتابة عليها بحرية كبيرة، وما كتب هناك احتوى على القليل جدًا من سمات الدولة الحديثة. (المصدر: Murphy, J. F. Legitimation and Paternalism: The Colonial State in Kenya. African Studies Review, 1986, 29(3)). يتم استخدام مصطلح الباتريمونيالية "الأبوية" لوصف الحالة الاستعمارية البرتغالية في غينيا بيساو، لكن "كان الافتقار إلى الالتزام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واضحًا من إهمال الاستعمار البرتغالي شبه الكامل للبنية التحتية - شبكات الطرق الفقيرة، ونظام النقل غير الملائم، وعدم وجود ائتمان زراعي أو خدمة إرشادية، والبحث والتطوير الزراعي الذي لا يُذكر" (المصدر: Peter Karibe Mendy, Portugal's Civilizing Mission in Colonial Guinea-Bissau: Rhetoric and Reality, The International Journal of African Historical Studies, Vol. 36, No. 1, Special Issue: Colonial Encounters between Africa and Portugal (2003), p: 49). وهذا الوصف يخالف ممارسات الاستعمار الصهيوني الذي وفر ائتمان زراعي وخدمات إرشادية للمزارعين. تتقاطع دراسة لمجموعة من الباحثين مع الظاهرة التي ندرسها، لكنها لا تتوافق معها بشكل كامل، حيث تجادل بأن الأبوية Paternalism كانت في معظم الفترة منذ عام 1914، التأثير الأكثر ديمومة على إدارة العمل في الزراعة واسعة النطاق في إفريقيا وجنوب شرق آسيا. فالموضوع الموحد للأوراق التي تستعرضها الدراسة هو الأبوية كأسلوب لإدارة العمل، فتاريخيًا كانت أنظمة إدارة العمل المهيمنة في الزراعة واسعة النطاق أبوية، بحيث تم تنظيم هجرة اليد العاملة بطرق أعادت إنتاج الأبوية، وتم تنظيم المجتمعات بشكل كلاسيكي لتوفير مزيج أبوي كلاسيكي من العنف والحماية والوعظ الأخلاقي. الأبوية في هذه الدراسة عبارة عن وسيلة لتأمين قوة عمل منضبطة، تمتزج فيها الرعاية مع الإكراه، فتم وضع بعض ممارسات الرعاية، فقط لضمان التكاثر البدني لقوة العمل. كان من المعتاد بالنسبة للمزارعين البيض أن يخلطوا ما شيتهم بماشية المستأجرين للأراضي من السود، ويدفعوا ضرائبهم ويبيعوا منتجاتهم. كما قدم بعض المزارعين المستوطنين هدايا للمستأجرين، خاصة في حالات الولادة والأعراس والجنازات. (المصدر: Gibbon, P., Daviron, B., & Barral, S., Lineages of Paternalism: An Introduction. Journal of Agrarian Change,2014, 14(2), 165–189). نجد دراسة أخرى تستخدم مصطلح الأبوية، في تحليل تقديم العرائض والالتماسات للحكم الاستعماري، على اعتبار أنها شكل من أشكال "الأبوية" (المصدر: Julia Stephens, A Bureaucracy of Rejection: Petitioning and the impoverished paternalism of the British-Indian Raj. Modern Asian Studies, 2019, 53(01), 177–202). وهذا يشبه تقدم الفلسطينين بعرائض والتماسات للمحكمة العليا الإسرائيلية. بحسب James C. Scott تميزت الفترة الاستعمارية في جنوب شرق آسيا، وفي أماكن أخرى بهذا الشأن، بغياب شبه كامل لأي بند للحفاظ على الحد الأدنى من الدخل، بينما في الوقت نفسه، كان تسويق الاقتصاد الزراعي يزيل بشكل مطرد معظم الاقتصاد الزراعي. (James C. Scott, The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia, Yale university: Yale University Press, 1976, p: 10).

اهتمت لجنة المدراء منذ بداية تأسيسها بمتابعة ومراقبة الأسعار، فمنذ الجلسة صفر (التأسيسية) تباحثت في أسعار الفائض الزراعي، واتخذت قرار بتدخل وزارة الزراعة في تحديد سعر البندورة[397]. وأعطت تعليماتها للشركة الإسرائيلية الموردة للاحتياجات الأساسية للمناطق المحتلة بأنّ تبيع بأسعار مناسبة[398]. أيضًا في عملية شراء الفائض كان الحرص على الشراء بأسعار السوق السائدة قبل استعمار "المناطق"[399]. ينبع اهتمام لجنة المدراء بضبط الأسعار من الهدف الذي اختطته لنفسها وهو المحافظة على الهدوء والاستقرار، فمن وجهة نظر أعضاء اللجنة يساهم ارتفاع الأسعار بزعزعة "الهدوء"، وزيادة سخط السكان[400].

تغلّب الاعتبار السياسي والأمني على الاعتبارات الاقتصادية في عملية تسعير المواد الأساسية. تجسد ذلك في اعتراض الحكم العسكري بقطاع غزة على أسعار الاحتياجات الحيوية (على سبيل المثال: الأرز، السكر، المبيدات الحشرية) التي يقوم "مشبير" بئر السبع بتزويدها لقطاع غزة، وطالب بتعليمات واضحة بخصوص مستوى الأسعار في المستقبل[401]. ثار نقاش بين رئيس لجنة المدراء (من وزارة المالية) وممثلي القيادات العسكرية حول الأسعار، رئيس اللجنة يرى أنّ القمح، الوقود، الأرز، السكر يجب أن يباعوا بنفس الأسعار في إسرائيل، لكن ممثلي القيادات العسكرية للمناطق احتجوا على ذلك، وقدموا توصيات مخالفة لذلك، فمن وجهة نظرهم يجب مراعاة الظرف في "المناطق"[402]. من الواضح أنّ الصراع بين الطرفين ناشئ عن اختلاف المصالح، فمن مصلحة وزارة المالية المحافظة على نفس الأسعار حتى تضمن عدم تهريب هذه المنتجات فيما بعد لإسرائيل، وبالتالي الإضرار بالسوق الإسرائيلية، بينما من مصلحة القيادات العسكرية التي تضطلع بتفاصيل الحياة اليومية الحفاظ على مستوى أسعار ملائم، وأرخص نسبيًا من أسعار إسرائيل، وذلك لضمان الهدوء.

تغلب موقف القادة العسكريين على موقف وزارة المالية، كمؤشر على ذلك منح 5 ليرات إسرائيلية لكل طن قمح يطحن في "المناطق"، وذلك بهدف تقليص الفجوة بين أسعار القمح في إسرائيل و"شطحيم"[403].

---

[397] الجلسة صفر، البند 3، ص: 2، 1967/6/15.

[398] الجلسة 2، البند 4، ص: 8، 1967/6/16.

[399] الجلسة 8، البند 1 فرع د، ص: 41، 1967/6/29.

[400] يظهر في الجلسة 191 تقرير لمركز اللجنة (رفائيل فاردي) يشير فيه إلى تزايد السخط والتذمر بين السكان نتيجة رفع الأسعار، وأهمية اتخاذ إجراءات لتحسين وضعهم الاقتصادي (الجلسة 191، البند 1، ص: 966، 1974/11/28). وفي جلسة أخرى أشار إلى أن ارتفاع الأسعار أدى إلى زعزعة الهدوء (الجلسة 210، البند 1، ص: 1254، 1977/7/28).

[401] هذه من الأمثلة على تغليب الجانب السياسي والأمني على الجانب الاقتصادي، والتي وجدناها في المادة الأرشيفية، وقد يحتاج الأمر إلى دراسة وبحث مستقل في مصادر أرشيفية أخرى.

[402] الجلسة 9، البند 10، ص: 51، 1967/7/3.

[403] الجلسة 35، البند 2 فرع ب، ص: 219، 1967/11/13.

أمّا في الضفة الغربية فقررت لجنة المدراء عام 1968 وعلى إثر ارتفاع أسعار المواد الأساسية، مساعدة أصحاب الدخل المحدود في الضفة الغربية، من خلال تزويد منطقة أريحا بأرز مدعوم بسعر 90 أغورة للكيلو بدل 110 أغورة، والسماح باستيراد البقوليات بدون فرض رسوم جمركية عليها، علاوة على توفير لحوم مجمدة بسعر ليرة واحدة للصندوق بدل سعر 1.3 ل.إ، وكذلك وبمناسبة قدوم شهر رمضان السماح باستيراد لبن (الجميد) وفواكه مجففة بدون رسوم جمركية، لكن وبالرغم مما سبق، اتخذت اللجنة قرار بعدم تغيير سعر القهوة والشاي، وتم تبرير ذلك بصعوبة منع تهريبها لإسرائيل[404]. (مما يدفعنا للاستنتاج بأن الأولوية كانت لحماية السوق الإسرائيلية). تكرر الأمر سنة 1973 عندما اتخذ قرار بإدخال لحم خراف مجمدة ثمنها ليرة إسرائيلية ولمدة 3 شهور، وذلك كنتيجة لنقص لحم الخراف الطازج في "شطحيم" وسعره الغالي[405]. علاوة على ما سبق قررت لجنة المدراء سنة 1975 زيادة كميات القمح المدعوم للمخابز في منطقة الضفة الغربية[406].

يضاف إلى ذلك وبعد ارتفاع الأسعار في قطاع غزة بمعدل 50% فيما يتعلق بالمواد الغذائية (الرز، القمح، اللحم)، اقترحت لجنة ثانوية منبثقة على لجنة المدراء توفير غذاء رخيص سواء عبر الاستيراد (اللحم من أستراليا والأردن أو مجمد عن طريق الحكومة)، أو التأثير إيجابًا على تنزيل الأسعار، أو بزيادة الدخل، كما أوصت اللجنة وزارة الزراعة باستغلال فائض الإنتاج للخضار والفواكه، وإمكانية تسويقه بسعر رخيص في أماكن "الضعفاء"[407] وبالتنسيق مع قائد المنطقة[408].

برز اهتمام لجنة المدراء بموضوع الأسعار من خلال إعطاء تعليمات للإحصاء الإسرائيلي بجمع معطيات حول الأسعار في المناطق المحتلة[409]. بنيت عملية التسعير على أسس علمية وإحصائية، هذا ما نلمسه في طلب وزارة المالية من المكتب المركزي للإحصاء تزويدها بأسعار المنتجات الزراعية، ومدى تغيرها في الفترة الزمنية ما بين 1965-1967، وربطها بأسعار المواد الغذائية (كما أسلفنا سابقًا)[410]. مع الأخذ بعين الاعتبار تعمد لجنة المدراء إخفاء نتائج الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالأسعار في الأراضي

---

[404] ملحق الجلسة 91، البند 4، ص: 458، 1968/11/18.
[405] الجلسة 181، البند 1 فرع أ، ص: 911، 1973/7/5.
[406] الجلسة 198، البند 4، ص: 1083، 1975/11/6.
[407] ورد في المادة الأرشيف مصطلح "حلشيم" والذي يعني الضعفاء، والمقصود بها الضعفاء ماديًا، لكن لم يُحدد المعيار الذي بموجبه يمكن تمييز الضعيف ماديًا من غير الضعيف، وبالتالي فإن تحديد "الضعيف" خاضع لمزاج المسؤول.
[408] ملحق الجلسة 81، البند 5 فرع أ، ص: 410، 1968/9/2
[409] الجلسة 8، البند 4، ص: 42، 1967/6/29.
[410] ملحق ج للجلسة 22، ص: 148، 1967/9/4.

المستعمرة عام 1967، فأعطت تعليمات للمكتب المركزي للإحصاء بعدم نشر نتائج الإحصاء الذي تم إجراؤه فيما يتعلق ببعض الجوانب ومن ضمنها الأسعار[411].

تغير الأسعار وارتفاعها دفع لجنة المدراء باتجاه بحث رفع الأجور بنسبة 10%، وقد حولت الموضوع للجنة ثانوية متخصصة بالأجور لتقديم توصياتها[412]. حيث تظهر إحصائية في إحدى ملاحق جلسات المدراء ارتفاع معظم المواد الأساسية (ما عدا القمح المدعوم)، وذلك بعد سنة فقط من استعمار الضفة الغربية[413]، (ملحق (8)).

تحكمت لجنة المدراء بأسعار التصدير والاستيراد للمنتجات الزراعية، تمظهر ذلك بعدة أمثلة كالتحكم بأسعار تصدير واستيراد بذور الخروع، بواسطة ممثل عن المالية/ النقد الأجنبي، وممثل وزارة التجارة والصناعة[414]. بقيت لجنة المدراء متحكمة بتحديد الأسعار؛ حتى عندما تولت الشركة الإسرائيلية للتصدير والائتمان تشغيل مصنع زيت الخروع بالعريش، وهي شركة من القطاع الخاص الإسرائيلي. فقد نصت الاتفاقية الموقعة مع الشركة على أنّ أسعار البذور ستحدد بواسطة قسم الأسعار في وزارة التجارة والصناعة، بتنسيق مع وزارة الزراعة كما هو متبع تجاه بذور زيوت أخرى[415].

تعددت مهام لجنة المدراء فيما يتعلق بموضوع الأسعار، ولم تقتصر على محاولة توفير أسعار ملائمة، بل اتخذت قرارات تم بموجبها رفع أسعار بعض المنتجات الزراعية كالتبغ. فقد اقترحت وزارة الزراعة رفع أسعار التبغ في الضفة الغربية، على ضوء المقترح قررت لجنة المدراء تعيين لجنة ثانوية لفحص الحاجة للرفع المقترح وتبعات مثل هذا الرفع على أسعار السجائر والبلو (الضريبة)[416]. قررت لجنة المدراء اعتماد توصيات اللجنة الثانوية برفع أسعار التبغ في الضفة الغربية كالتالي: أ) نوعية جيدة (أ+ب) من 2.60 ليرة إسرائيلية/كغم إلى 2.85 ليرة إسرائيلية/كغم. ب) نوعة أقل جودة (ج) من 1.95 ليرة إسرائيلية/كغم إلى 2.15 ليرة إسرائيلية/ كغم. رفع سعر التبغ سيتسبب برفع أسعار السجائر في مصنع العيزرية[417].

2.1.4: التعويض:

[411] الجلسة 90، البند 4، ص: 451، 1968/11/14.
[412] الجلسة 59، البند 3 فرع ج، ص: 316، 1968/4/4.
[413] ملحق الجلسة 91، البند 4، ص: 458، 1968/11/18.
[414] الجلسة 34، البند 6 فرع أ، ص: 215، 1967/11/6.
[415] ملحق جلسة 45، البند 1 فرع ب تفرع 2 أ، ص: 264، 1967/12/25.
[416] الجلسة 69، البند 6، ص: 354، 1968/6/10.
[417] الجلسة 71، البند 5، ص: 360، 1968/6/24.

قامت لجنة المدراء في بعض الأحيان بتعويض المزارعين المتضررين نتيجة الأحوال المناخية. فقد أقرت عام 1968 منح تعويضات للمزراعين المتضررين، عقب الجفاف الذي ضرب الضفة الغربية وبشكل أساسي في الخليل، بصورة مماثلة للتي كان يقوم بها الحكم الأردني سابقًا، وذلك بواسطة المساعدة في البذور ومواد أخرى، وفي هذه الحالة كانت الميزانية المطلوبه للتعويض قد قدرت بـ 700 ألف ليرة إسرائيلية[418].

توجهت جمعيات تمثل البستانيين في قطاع غزة للحكم العسكري من أجل المطالبة بتعويضهم، عقب تضرر الحمضيات نتيجة الصقيع[419]. لمعالجة مثل هذه الطلبات قدم اقتراح للجنة المدراء لإقامة صندوق لمتضرري الطبيعة بالزراعة، مشابه للموجود في إسرائيل، بدورها أقرت اللجنة إقامة صندوق لتأمين أضرار الطبيعة في "شطحيم"، مشابه للموجود في إسرائيل. بحيث يكون التأمين في الصندوق على أساس تطوعي، ومؤسس على تنظيم مناطقي، وبشكل خاص لفرع الحمضيات والنباتات المزروعة لأغراض التصدير، في هذه الحالة يكون التعويض ملزم على كل المزروعات. يتم جباية قسط بشكل مشترك، وتكون رسوم الأقساط مشابهه لتلك القائمة في إسرائيل. بينما تكون التعويضات في حالة الاحتياج، والتي ستنفذ بواسطة المنظمات الزراعية وصندوق أضرار الطبيعة في إسرائيل[420].

قررت لجنة المدراء في المرحلة الأولى إعطاء التعويضات كمنحة وفيما بعد إنشاء الصندوق، فقررت اللجنة تعويض مزارعي الضفة الغربية الذين تضرروا من الجفاف، بمبلغ يقدر بـ 2 مليون ليرة إسرائيلية، وذلك بحساب أصحاب المواشي التي يملكها المزارعون[421]. كما دفعت التعويضات على الصقيع كمنحة بواسطة سلطة الحكم العسكري، بقيمة 50% من المدفوع، سيدفعه صندوق أضرار الطبيعة بالتوافق مع المنتج[422]، وستسجل مبالغ التعويضات كقروض لصندوق أضرار الطبيعة، من ميزانية "شطحيم"[423]. سيفعّل الصندوق في المرحلة الأولى كتأمين ملزم بخصوص الحمضيات في قطاع غزة، الخضار للتصدير، ومحاصيل الفول السوداني (المكسرات) في كل "شطحيم"، كتأمين ذو علاقة بفعل الصندوق، وفيما يتعلق ببقية المحاصيل المؤمنة في إسرائيل، الحمضيات في الضفة الغربية، الخضار للتسويق المحلي، والفواكه بكل "شطحيم"[424].

---

[418] الجلسة 76، البند 3، ص: 382، 1968/8/1.
[419] الجلسة 178، البند 1، ص: 894، 1973/3/22.
[420] الجلسة 180، البند 4، ص: 906، 1973/6/7.
[421] الجلسة 183، البند 2، ص: 920، 1973/8/21.
[422] الجلسة 181، البند 1 فرع ب، ص: 911، 1973/7/5.
[423] الجلسة 183، البند 4، ص: 920، 1973/8/21.
[424] الجلسة 183، البند 3، ص: 920، 1973/8/21.

أقرت لجنة المدراء إقامة صندوق تأمين لمواجهة أضرار الطبيعة في الزراعة في الأراضي المحتلة، كشركة تابعة لصندوق أضرار الطبيعة في الزراعة، وهي شركة محدودة عاملة في إسرائيل، كل التوظيف في الشركة يكون بيد الحكومة، وزير الزراعة سيكون المسؤول وهو يعين أعضاء مجلس إدارة الشركة، الذي يتكون من منسق أعمال وزارة الزراعة في "شطحيم"، ضابط الزراعة في الضفة الغربية، ضابط الزراعة في قطاع غزة، ممثل وزارة الدفاع، ممثل وزارة المالية، ممثل صندوق تأمين أضرار الطبيعة في الزراعة "شركة محدودة"، ممثلي المزارعين في "شطحيم". سيغطي التأمين في المرحلة الأولى مخاطر الصقيع للحمضيات، وكل المخاطر المغطاة في إسرائيل للخضار، والمكسرات (الفول السوداني)، على أن تكون قيمة الأقساط ومبالغ التأمين مشابهه لتلك المحددة في سنة التأمين في إسرائيل، وبحيث تودع أقساط التأمين بواسطة الصندوق في حساب منفصل عند المحاسب العام، وتغطي الحكومة حتى 50% من المبلغ الإضافي الذي يطلب تغطيته. نصفه على شكل منحة حكومية والنصف الآخر على شكل قروض والتي تنظمها وزارة المالية[425].

يكون التأمين إلزامي فيما يتعلق بالخضار التي تصدرها شركة "إجركسكو"، وتأمين طوعي على باقي الخضار، أقساط التأمين سيتم خصمها من تسديدات التصدير أو تدفع في لحظة تعبئة استبانة الصندوق، على أن يرسل الضباط الزراعيون في كل شهر للصندوق في إسرائيل الاستبانات والمبالغ المحصلة. وفيما يتعلق بإعلانات التضرر فترسل لموظفي مكاتب الضباط الزراعيين الذين سيدربون على تقدير قيمة الأضرار، ويقدمون تقرير عن ذلك لصالح الصندوق في إسرائيل بموجب نماذج محددة، وعلى أساس هذه التقديرات يرسل الصندوق لمكاتب الضباط الزراعيين حسابات التعويض والمبالغ. تكون الإجراءات نفسها فيما يتعلق بتعويض المكسرات على أن يتم إشراك "مجلس المكسرات" في عملية إدارة التعويضات. الأمر ذاته ينطبق على الحمضيات التي يشرك بها "مجلس تسويق الحمضيات" في عملية التعويض[426].

قدمت لجنة المدراء دعمًا لأصحاب قطعان الماشية في مركز سيناء سنة 1968، الذين مروا بضائقة نتيجة نقص المراعي، كان الدعم على شكل منحه تعطى لمرة واحدة بسقف 10 ليرات إسرائيلية للرأس الواحد، وتكون على شكل غذاء (علف) للجمال، مع ربط إعطاء المنحة بتنفيذ وسم القطعان. خصص لهذا الهدف مبلغ يصل إلى 125 ألف ليرة إسرائيلية من الميزانية الاحتياطية لقطاع غزة[427]. لكن اتضح على أرض الواقع بأنّ الميزانية لهذا الغرض قد وصلت إلى 600 ألف ليرة إسرائيلية، بحيث تغطي فقط فترة

---

[425] ملحق الجلسة 183، البند 3، ً: 924، 1973/9/21.
[426] المصدر نفسه.
[427] الجلسة 84، البند 4 فرع أ، ص: 421، 1968/9/30.

شهرين[428]. في وضع مشابه؛ حصل جفاف في الضفة الغربية عام 1975، أثر على أراضي الرعي، مما تسبب في تضرر أصحاب قطعان الأغنام، وبشكل أساسي قبائل البدو. وقد خصصت لجنة المدراء مبلغ 1.3 مليون ليرة إسرائيلية من احتياطي ميزانية "شطحيم" لمساعدة متضرري الجفاف، قسمت إلى 4 أقسام على القبائل في جنوب شرق جبل الخليل، حيث يوجد توجه لتثبيتهم في أرضهم ومنع تنقلهم[429]، فقد تردى وضعهم الاقتصادي كثيرًا، ستعطى هذه القبائل مساعدة على شكل شعير يستخدم لأكل القطعان بمبلغ 720 ألف ليرة إسرائيلية، أمّا باقي القبائل البدوية التي تضررت، لكن وضعها أقل ترديًا، ستعطى مساعدات شعير لأكل القطيع بمبلغ 540 ألف ليرة إسرائيلية[430].

تكرر الجفاف في السنة التالية فتكرر تعويض متضرري الجفاف، وأقرت لجنة المدراء تعويض البدو في الضفة الغربية، بواسطة توزيع أعلاف لشهرين، حسب المعايير التي تحدد بواسطة وزارة الزراعة ومنسق الأعمال في "شطحيم"، حيث أن الميزانية المخصصة لذلك لن تزيد عن 1.25 مليون ليرة إسرائيلية بشرط أن يكون المصدر التمويلي لذلك من ميزانية الأراضي. وبعد إعطاء المساعدة لمدة شهرين يفحص من جديد إعطاء مساعدة بمستواها إذا كان هنالك حاجة لذلك[431]. بعد انقضاء الشهرين طالبت قيادة المنطقة وعلى ضوء قلة الأمطار الاستمرار في توزيع الشعير لمدة شهرين إضافيين، لكن لجنة المدراء أقرت توزيع لشهر واحد فقط، بتخصيص مبلغ نصف مليون ليرة إسرائيلية، 250 ألف من خلال المتبقي من الميزانية التي أقرت سابقًا، و250 ألف الباقية سيتم توفيرها من خلال مصادر تمويلية لقائد منطقة الضفة الغربية، ويتم إقرارها بواسطة قسم الموازنة في المالية ومنسق الأعمال في "شطحيم"[432].

منحت لجنة المدراء للضابط الزراعي في منطقة قطاع غزة وشمال سيناء صلاحية إعفاء المزراعين، من رسوم مكافحة (رش) ذبابة الزيتون، في حال كانت الأراضي المصابة محصولها ضعيف[433]. يشير ملحق الجلسة 197 لسنة 1975 إلى أنّ ضابط الزراعة في الضفة الغربية سيكون مخول بإلغاء الدفع (الرسوم)، للخدمات البيطرية بالتوافق مع تعليمات حاكم المنطقة. وأن الإلغاء يجب أن يكون نابعًا من أسباب محددة أو طبيعية- على سبيل المثال الجفاف- على أن يتم تضمين ذلك في الأوامر العسكرية[434]. نجد في الأوامر

---

[428] الجلسة 116، البند 5، ص: 552، 1969/7/31.

[429] سعى الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لتغيير نمط حياة البدو، من الارتحال إلى الاستقرار، وذلك بهدف السيطرة على الأرض واستخدامها لأغراض استيطانية، فطالما بقي البدو متنقلين سيبقون مستغلين لمساحات واسعة من الأرض، لذلك كان التوجه لتثبيتهم من أجل حصر حركتهم على الأرض.

[430] الجلسة 196، البند 5، ص: 1045، 1975/7/24.

[431] الجلسة 204، البند 13، ص: 1175، 1976/9/2.

[432] الجلسة 206، البند 5، ص: 1195، 1977/1/13.

[433] الجلسة 180، البند 9، ص: 908، 1973/6/7.

[434] ملحق الجلسة 197، البند 4، 1067، 1975/8/21.

العسكرية إشارة لمنح التعويضات في ثنايا نظام تلقيح الحيوانات ووسمها وفرض الحجر الصحي عليها وإبادتها (حمى المنخفض الأفريقي)، في منطقة قطاع غزة لسنة 1978. والذي أشار إلى صرف تعويض لأصحاب الحيوانات التي يتم إبادتها بأمر من الطبيب البيطري، وذلك بحسب المادة 10 التي نصت على: "يقدر مأمور البيطرة قيمة الحيوانات المحلية المصابة التي أبيدت ويكون قراره بصدد قيمتها نهائيًا لغرض دفع التعويض لأصحابه"[435].

3.1.4: تسهيلات وقروض ائتمانية:

شكلت لجنة المدراء لجنة ثانوية لدراسة الاستمرار بنهج الحكومة الأردنية[436] فيما يتعلق بتقديم المساعدات والتسهيلات للمزراعين في الضفة الغربية. اشتملت المساعدات التي تقدمها الحكومة الأردنية على تقديم خدمات إرشاد مجانية، بيع شتلات زيتون بنصف السعر، توزيع مجاني للبذور، منحة مقدارها 10 دنانير لدونم البساتين، دعم لزراعة الشعير، خدمات بيطرية مجانية لمالكي الحيوانات، ائتمان للمزراعين بفائدة 5% لـ 10 سنين[437].

توجهت لجنة المدراء نحو إجراء الترتيبات مع البنوك بخصوص منح ائتمان للزراعة والصناعة والتجارة والبناء، مع توفير ضمانات لهم ضد المخاطر المختلفة، مستوى الفائدة سيكون 9% في المرحلة (أ)، ويعطى ائتمان حتى 10 مليون ليرة إسرائيلية[438]. بالرغم من القرارات المتخذة، خشيت البنوك من التبعات السياسية والاقتصادية لإعطاء قروض للمزارعين في المناطق المستعمرة عام 1967، وامتنعت في قطاع غزة عن إعطاء قروض للمزارعين، بناء على ذلك طلبت لجنة المدراء من نائب وزير المالية "معالجة" الموضوع[439]. لتبديد مخاوف البنوك، وتقنين عملية الإقراض، أقرت لجنة التمويل في الكنيست منح ضمانات للبنوك، بحيث تحدد كل وزارة طرق إعطاء القروض ومقدارها في مجال عملها، مع مراعاة للترتيبات القائمة في دولة إسرائيل للأعمال المتنوعة، وفي هضبة الجولان تعطى القروض بواسطة البنوك الإسرائيلية العاملة في كريات شمونة، الفوائد وموعد السداد كما هو جارٍ في إسرائيل في قروض الصناديق الحكومية[440].

---

[435] كراس 50، نظام تلقيح الحيوانات ووسمها وفرض الحجر الصحي عليها وإبادتها (حمى المنخفض الأفريقي) (منطقة قطاع غزة)، ص: 5313، 1978/12/27.

[436] هذا مؤشر على لجوء الاستعمار الإسرائيلي لاستخدام نفس السياسات والهيكليات الإدارية للنظام السابق، من أجل إحكام السيطرة.

[437] الجلسة 11، البند 8 فرع د، ص: 63، 1967/7/10.

[438] الجلسة 19، البند 5، ص: 115، 1967/8/14.

[439] الجلسة 20، البند 8 فرع أ، ص: 124، 1967/8/22.

[440] الجلسة 22، البند 5 فرع أ، ص: 139، 1967/9/4.

اتفقت لجنة المدراء مع نائب وزير المالية على تفاصيل إعطاء قروض في المناطق المحتلة بما فيها القدس الشرقية، تضمن الاتفاق صياغة كتاب الضمانات الذي تم إقراره بواسطة لجنة التمويل في الكنيست، والذي سيتضمن أيضًا ضمانات لائتمان سيعطى لفروع مختلفة، بواسطة جهات أخرى لهؤلاء الذين ذكروا في كتاب الضمانات في المناطق المحتلة وفي القدس الشرقية[441]. ستقسم القروض بين **الزراعة التي ستمنح 5 مليون ليرة إسرائيلية**، وستمنح الصناعة والتجارة والمهن 3 مليون، منها 2.5 مليون في الضفة والجولان ونصف مليون لقطاع غزة. بالنسبة للسلطات المحلية تعطى 80% من مجموع المبلغ في الضفة وهضبة الجولان، و20% في القطاع[442]. أمّا القدس الشرقية فيخصص لها مليون ليرة إسرائيلية[443].

امتزج (في بعض الحالات) إعطاء القروض بعملية تصدير الحمضيات من قطاع غزة، فبعدما طلب البستانيون في غزة تلقي 75% من مقابل الصافي الخاص بهم مع تحميل الحمضيات على السفينة، بدل 50% كما هو متبع بـ "البلاد"، اتُخِذ قرار لتحقيق ذلك الهدف بمنح قرض لـ 3-4 أشهر بمبلغ مليون ليرة إسرائيلية[444]. وقد أقرت لجنة المدراء منح مُصدري "شطحيم"، الذين يستخدمون الموانئ البحرية والجوية لإسرائيل تسهيلات في تمويل الصادرات، كما هو معمول به في إسرائيل، على أن تمول هذه التسهيلات من "صندوق التصدير" الموجود في إسرائيل، أيضًا تشمل هذه التسهيلات التصدير عن طريق الجسور، مقابل الدنانير[445]. وقد وافقت لجنة المدراء على طلب مزراعي قطاع غزة بتلقي ائتمان مالي مرتجع لزراعة الخضار المعدة للتصدير، بحيث يعاملون كمعاملة المزارعين الإسرائيليين بواسطة شركة "إجركسكو"، أقرت اللجنة بأن شركة "إجركسكو" تخصص مبلغ مناسب "حوالي 500 ألف ليرة إسرائيلية"، من خلال صندوق مخصص لصالح الزراعة في إسرائيل، هذا الصندوق سيدخل تحت مظلة ميزانية الزراعة لقطاع غزة، وتشكل مصدر لقروض المزارعين. ستعطى القروض للمزارعين أيضًا في الموسم الحالي وبنفس الشروط[446] التي تعطى للمزارعين

---

[441] مع الحاجة لتوسيع السقف الأعلى إلى 10 مليون ليرة إسرائيلية، الضمانات العالمية للمخاطر التجارية للقروض تكون بنسبة 68%، لكل مجموع القروض التي تعطى بواسطة البنوك التي سقفها 10 مليون ليرة إسرائيلية، والتي أقرت بواسطة لجنة التمويل في الكنيست. تعطى القروض للسلطات المحلية في المناطق المستحوذ عليها بواسطة الحكم العسكري مباشرة. يقلص مبلغ القروض والضمانات الأخرى التي يعطيها البنك في المناطق المذكورة، وحتى الضمانات الحكومية تنطبق عليهم، إلى 9 مليون ليرة إسرائيلية فقط، يتضمن مليون ليرة إسرائيلية للقدس الشرقية.

[442] يرتبط إعطاء قروض للشركات بترتيب تسجيلها في المناطق المحتلة، على أن تعطي البنوك تقرير للمحاسبين كل ربع سنة تقويمية على الفائض بحسب الفروع، مضاف لها الخلل في التحصيل. سيتم إدارة إعطاء القروض كالتالي: أ) الحكومة ستصدر نموذج موحد بالعبرية لاستخدام البنوك، ب) النموذج يحتوي 4 أجزاء: 1. تفاصيل عن صاحب الطلب. 2. تفاصيل عن الضمانات. 3. توصيات البنك عن المبلغ، والفترة الزمنية ومواعيد السداد. 4. توصية الحكم العسكري بفروعه المختلفة، ج) النموذج سيمرر بواسطة البنوك للحكم العسكري بواسطة "أبو العافية" في الضفة و"تسيمرمن" في القطاع. النموذج سيعاد للبنك مع موافقة الحكم العسكري، وبذلك يوافق على إعطاء ضمانات الدولة، د) يتم تعبئة النموذج بالعبرية والعربية، ه) الفترة الزمنية للموافقة تحدد لفترة محددة بحسب الحاجة.

[443] ملحق ج للجلسة 25، البند 5 فرع ب، ص: 178، 1967/9/18.

[444] الجلسة 42، البند 4، ص: 253، 1967/12/19.

[445] الجلسة 128، البند 4، ص: 593، 1970/2/19.

[446] لا يعني وضع نفس الشروط وجود مساواة بين المزارع الإسرائيلي والفلسطيني، على ضوء التمييز البنيوي الذي تمارسه إسرائيل، على سبيل المثال بالحمائية للمزارع الإسرائيلي دون المزارع الفلسطيني، علاوة على التعقيدات والقيود التي تواجه المزارعين الفلسطينيين، حيث يظهر أحد الملاحق آلية

في إسرائيل حسب قرار لجنة القروض المشتركة للمنطقة، وشركة "إجركسكو"[447]. في المقابل وافقت لجنة المدراء على منح ائتمان للخضار المعدة للتصدير في منطقة الضفة الغربية، بمستوى ائتمان يقدر بـ 600 ألف ليرة إسرائيلية وبما أنّ الضفة الغربية لا توجد فيها جمعية (منظمة) زراعية، ستستخدم شركة "تنوفا" كجسم يعطي ضمانات لإعادة القروض تجاه "إجركسكو" وضابط المالية، على أن يفعّل ترتيب في الضفة الغربية مشابه للقائم في قطاع غزة[448].

أقرت لجنة المدراء إعطاء قروض لمزارعي القطاع، بهدف تركيب ساعات (عدادات) المياه. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ ضمانات "الدولة" تسري على قروض الزراعة حتى مبلغ 1500 ليرة إسرائيلية، مع تلقي توصية مختومة بواسطة حاكم المنطقة وضابط الزراعة الموظف عنده[449]. على أن تمنح القروض بواسطة صندوق مخصص لذلك، تحت مظلة ميزانية الزراعة في القطاع[450]. علاوة على ما سبق؛ وافقت لجنة المدراء على منح مزارعي الحمضيات في قطاع غزة قروض[451] بهدف تطوير شبكة ري للمياه[452]. على نفس المنوال؛ وافقت لجنة المدراء على قروض لتطوير شبكة المياه في الضفة الغربية، التي تديرها سلطتي مياه، وكلتيهما سلطة قانونية وتزود بعض المدن بالمياه، سلطة رام الله، وسلطة بيت لحم. سلطة مياه رام الله، البيرة ودير دبوان طلبت زيادة كميات المياه التي يتم تزوديهم بها على يديها وذلك باستثمار مقداره 2.5 مليون ليرة إسرائيلية، وقد وافقت لجنة المدراء على منحهم قرض بقيمة 50% من المشروع، لفترة 6 سنوات وبفائدة 8%[453].

أوصت لجنة المدراء لجنة التمويل في الكنيست بمنح ضمانات سياسية للقروض، والتي تعطى بواسطة "مجلس تسويق الحمضيات"، أو بواسطة مقاولين لشركة "حمضيات غزة شركة محدودة"، وذلك لأهداف شراء الثمار والتزويد بمواد التعبئة والتغليف. وقد قررت لجنة المدراء بأنّ كل القروض يحول عليها هذه الضمانات، بحيث لا يزيد سقف المبلغ عن مليون ونصف ليرة إسرائيلية[454]. فيما يتعلق بمنح ضمانات سياسية لشركات التسويق الإسرائيلية، قررت لجنة المدراء بخصوص الائتمان حتى سقف 30 ألف ليرة إسرائيلية،

إعطاء القروض، التي لا يوافق على منحها إلا بتوصية وموافقة الحكم العسكري (الملحق ج للجلسة 25، البند 5 فرع ب، ص: 178، 1967/9/18). مما يعني ضمنا "رضى" قيادة الحكم العسكري عن مقدم طلب القرض، وحرمان من لا يرضى عنه الحكم العسكري.

[447] الجلسة 184، البند 2، ص: 928، 1974/1/24.

[448] الجلسة 190، البند 5، ص: 962، 1974/10/10.

[449] الجلسة 57، البند 2 فرع ج، ص: 305، 1968/3/18.

[450] الجلسة 62، البند 2، ص: 326، 1968/4/22.

[451] على أن تعطى من ميزانية التطوير، بمقدار 80% من الاستثمارات لمدة 5 سنوات بقيمة فائدة مشابهه للموجود في إسرائيل وهي 9%.

[452] الجلسة 189، البند 4، ص: 956، 1974/9/5.

[453] الجلسة 209، البند 6، ص: 1239، 1977/6/9.

[454] الجلسة 80، البند 3، ص: 402، 1968/8/29.

توجد مسؤولية في إعطاء ضمانات بواسطة ضابط الزراعة في المنطقة، بخصوص الائتمان أعلى من مبلغ 30 ألف ليرة إسرائيلية، تعطى الضمانات بواسطة ضابط الزراعة في المنطقة فقط بعد تلقيه موافقة من المحاسب العام. وبشكل عام يجب تشجيع الائتمان المعطى بواسطة البنوك لزبون من "شطحيم"[455].

بحثت لجنة المدراء في اقتراح ممثل وزارة الزراعة بالمساواة في الفترات الزمنية وشروط الفوائد، للقروض الزراعية في قطاع غزة؛ بتلك التي اتخذ قرار بشأنها في لجنة المدراء في الضفة الغربية. تقرر تشكيل لجنة ثانوية لبحث إمكانية المساواة في شروط القروض للمنطقتين[456]. بعد اجتماع اللجنة الثانوية وتقديم تقريرها أقرت لجنة المدراء التوصيات التي قدمت، وتنص على إعطاء قروض لتمويل المال الراجع للزراعة لفترة لا تزيد عن 18 شهر، تحت مظلة المعايير المحددة والتي ستحدد بواسطة وزارة الزراعة بخصوص أفرع الزرع (الاستنبات) المختلفة، بحيث لا يزيد المبلغ عن 10 الآف ليرة إسرائيلية كما في الضفة الغربية، وتعطى قروض بمبلغ 1500 ليرة إسرائيلية بموافقة ضابط الزراعة، وأي مبلغ أعلى من ذلك يتم بموافقة ضابط الزراعة والمالية، وذلك حسب توصيات ضابط الزراعة والمساعد الاقتصادي. أمّا إجراءات الموافقة على القروض الموجودة في منطقة الضفة الغربية ستبقى دون تغيير[457].

2.4: الصحة:

بالاستناد على جلسات المدراء والأوامر العسكرية، نلمس توظيف الحكم العسكري للجانب الصحي كأداة للتحكم والسيطرة (سنستعرض ذلك بالسطور اللاحقة). يندرج تحت الرعاية الصحية؛ الفحص والحجر الصحي، وسم الحيوانات والأشجار، التلقيح ورش الأشجار، وفيما يلي التفاصيل.

1.2.4: الفحص الطبي:

اتخذ الحكم العسكري قرارات وأصدر أوامر عسكرية لـ "ضبط" الصحة، تمظهر ذلك في بداية استعمار مناطق 1967 بإصدار تعليمات تحذيرية من وزارة الصحة الإسرائيلية، فيما يتعلق بالفواكه والخضار التي تعود في منشأها إلى المناطق المحتلة[458]. علاوة على ذلك أصدر الحاكم العسكري لقطاع غزة سنة 1972 نظام الصحة العامة، الذي ينص على وجوب فحص الأسماك. وينص في المادة 2 على عدم جواز تفريغ الأسماك المستوردة من الباخرة إلا بموجب إجازة خطية صادرة عن طبيب بيطري حكومي، ويسري

---

[455] الجلسة 96، البند 5 فرع ج، ص: 480، 1969/1/13.
[456] الجلسة 98، البند 2، ص: 488، 1969/1/27.
[457] الجلسة 99، البند 3، ص: 491، 1969/2/10.
[458] الجلسة 10، البند 7 فرع ج، ص: 57، 1967/7/6.

هذا الحكم على الأسماك التي اصطيدت بواسطة سفينة صيد أسماك في المنطقة، إذا كانت الأسماك موجودة في السفينة بشروط تبريد يراها الطبيب البيطري الحكومي مناسبة، ولمدة لا تزيد على خمسة أيام. كما نص النظام في المادة (39) والمادة (5) على عدم جواز بيع الأسماك أو نقلها؛ إلا بعد فحصها من قبل الطبيب البيطري، ومصادقته خطيًا على أنها صالحة لاستهلاك الإنسان .بحسب المادة (8) إذا تبين للطبيب البيطري من الفحص أن الأسماك غير صالحة لاستهلاك الإنسان فيجوز له أن يقرر عدم صلاحيتها، ويأمر بإتلافها أو بإجازة استعمالها لأي غرض آخر، بالشروط التي يحددها[459].

يشمل الفحص الطبي أيضًا فحص المياه وصلاحيتها للشرب، فقد أصدر الحاكم العسكري لمنطقة قطاع غزة وشمالي سيناء سنة 1981، نظام الصحة العامة، الذي يحوي النوعية الصحية لمياه الشرب، فبحسب النظام لا يجوز لموردي المياه توريد مياه الشرب من مصدر للمياه إلا إذا اعتمدته السلطة الصحية، بعد فحصه ميكروبيًا، بحيث يقدم طلب اعتماد مصدر مياه الشرب إلى السلطة الصحية من قبل مورّد المياه بعد مروره بالفحص الميكروبي، على أن يقوم المورّد بإجراء الفحوص الميكروبية لمصدر مياه الشرب مرة كل نصف سنة، إلا إذا أمرت السلطة الصحية بخلاف ذلك[460].

2.2.4: الحجر الصحي:

اهتم الحكم العسكري بمحاصرة أمراض الحيوانات حتى لا تنتشر وتصل إسرائيل، وذلك بفرض الحجر الصحي. فكان من أوائل الأوامر العسكرية في الضفة الغربية، فرض حظر حجر صحي تمثل بحظر نقل الشجر أو الحيوانات، "لا يجوز نقل أي نبات أو حيوان، من أي نوع كان، **من منطقة الضفة الغربية** إلى خارجها"، ومن يخالف هذا الأمر تكون عقوبته الحبس 3 سنوات"[461]. كذلك الحال في الجولان الذي فرض حاكمه العسكري حجر صحي على مساحة هضبة الجولان كلها، ومنع إخراج أي حيوان أو نبات من منطقة هضبة الجولان الى خارجها[462].

صادق الحاكم العسكري في قطاع غزة وشمال سيناء على أمر يسري بموجبه قانون أمراض الحيوانات، رقم (39) لسنة 1954 الصادر عن الأردن[463]. وفيما بعد (وإن كان متأخر نسبيًا) أصدر أمرًا ينص على نظام يقيد حركة البهائم، والمقصود بها: البقر والغنم والجمال والخنازير، ويشمل جثث أو جيف

---

[459] كراس 33، نظام الصحة العامة (فحص الأسماك) (قطاع غزة) لسنة 1972، ص: 2665، 72/6/18.
[460] كراس 56، "نظام الصحة العامة (النوعية الصحية لمياه الشرب) (منطقة قطاع غزة وشمالي سيناء) لسنة1981"، ص: 6199، بدون تاريخ.
[461] كراس 1، أمر 2 "أمر بشأن الحجر الصحي"، ص: 25، 1967/6/7:
[462] كراس 1، أمر 4 "أمر بشأن الحجر الصحي"، ص: 43، 1967/6/18.
[463] كراس 4 أمر 95 "أمر بشأن أمراض الحيوانات (قطاع غزة وشمالي سيناء)"، ص: 283، 1967/9/21.

الحيوانات المذكورة. نص النظام في المادة (2) "لا يجوز لأحد أن ينقل أو يسمح بنقل البهائم و/ أو صوف الخراف من حدود منطقة قطاع غزة إلى خارجها أو من خارج منطقة قطاع غزة إليها إلا بترخيص خطي من الطبيب البيطري الحكومي ووفقًا لشروط الترخيص"[464]. كما أقيم في قطاع غزة محاجر صحية للحيوانات، وذلك بالاستناد على قانون أمراض الحيوانات حيث يتم نقل الحيوانات إلى المحجر الصحي بإيعاز من الطبيب البيطري. ولمدير المحجر صلاحية أن يأمر بإبادة الحيوانات، أو أن يأمر بذبحها خلال مدة الحجر، إذا تبين أنها مصابة بمرض، أو اشتبه بأنها مصابة بمرض، يرى أنه يعرض صحة الإنسان أو صحة الحيوانات للخطر[465]. أيضًا وبالاستناد على القانون أصدر الحاكم العسكري في قطاع غزة نظام أمراض الحيوانات، وبشكل خاص فيما يتعلق بمرض النيوكاسل، نص على وجوب الإبلاغ عن المرض، وعدم جواز نقل الجيف أو الطيور المصابة، ووجوب إبلاغ المأمور البيطري عن الأماكن الموبوءة بالمرض، وعدم جواز إخراج الطيور أو البيض أو الأكياس أو الزبل أو فراش الطيور من ذلك المكان إلا بموافقة المأمور البيطري. وأيضًا لا يجوز إخراج التجهيزات أو المركبات أو العربات من المكان إلا بعد تعقيمه حسب تعليمات المأمور البيطري[466].

3.2.4: وسم الحيوانات والأشجار:

لجأ الحكم العسكري إلى وسم الحيوانات والأشجار كوسيلة لضبطها والتحكم بها، خصوصًا في حالة المرض، فأصدر الحاكم العسكري للجولان أمرًا يجيز بموجبه للطبيب البيطري أن يأمر صاحب البقر والغنم بوسمها، ويمنع أي أحد من حيازة بقر وغنم من سن الستة أشهر فما فوق ما لم يوسم، كما لا يجوز لأحد شراء أو بيع البقر والغنم إلا إذا كان موسومًا بموجب هذا الأمر[467]. وفي أمر مشابه؛ أصدر الحاكم العسكري لقطاع غزة وشمال سيناء نظامًا يوجب وسم الأغنام، وذلك بهدف تمييزها بقصد منع تفشي الأمراض المعدية، نص النظام على عدم جواز حيازة أغنام من سن الثلاثة أشهر فما فوق، ولا أن تنقل من منطقة إلى أخرى، ولا أن تباع أو تشترى، إلا إذا كانت الأغنام موسومة بمقتضى هذا النظام، وكل رأس غير موسوم يصادر[468]. الأمر ذاته ينطبق على الجمال، التي أصدر الحاكم العسكري فيما بعد نظام خاص بها مطابق لنظام وسم الأغنام[469]. وكذلك فيما يتعلق بتسجيل البقر ووسمه، أصدر نظام بحيث لا يجوز لأحد حيازة بقر عمره ستة أشهر فأكثر

---

[464] كراس 48، أمر 95 "نظام أمراض الحيوانات (تقييد حركة البهائم) لسنة 5736-"1976، ص: 4927، 6/23/ 1976.
[465] كراس 51، "نظام بشأن احتجاز الحيوانات في المحاجر الصحية (منطقة قطاع غزة)"، ص: 5451، 1979/9/7.
[466] كراس 55، "نظام أمراض الحيوانات (مرض النيوكاسل) (منطقة غزة وشمالي سيناء)"، ص: 6201، 1981/2/1.
[467] كراس 6، أمر 117 "أمر بشأن أمراض الحيوانات (وسم البقر والغنم)"، ص: 403، 1968/3/12.
[468] كراس 9، أمر 95 "نظام أمراض الحيوانات (وسم الغنم) (قطاع غزة وشمالي سيناء)"، ص: 665، 1968/2/7.
[469] كراس 13، أمر 95 "نظام أمراض الحيوانات (وسم الجمال) (قطاع غزة وشمالي سيناء)"، ص: 969، 1968/10/15.

إلا إذا تم تسجيله ووسمه بموجب هذا النظام، كما لا يجوز لأحد نقل ملكية البقر (شراء، بيع ونقل) من كافة الأعمار، إلا إذا تم تسجيله ووسمه بموجب هذا النظام[470].

لا يقتصر الوسم على الحيوانات بل يشمل أيضًا المشاتل والأشجار، فقد أصدر الحاكم العسكري أمرًا ينص على وجوب ترخيص المشاتل سنويًا، واضعًا لذلك عدة شروط من أبرزها مساحة وإعدادات الأرض، وطرق الوصول لها، وما يحيط بها، وفي حال وجد المراقب شتلات مصابة بأحد الأمراض أو الآفات التي يرى إمكانية مكافحتها او إبادتها، فيجب عليه أن يبلغ الشاتل بذلك، ويأمره خطيًا بتنفيذ الأعمال اللازمة لإبادة الآفة ويحدد له المواد والطريقة والمدة، وفي هذه الفترة لا يجوز لأحد بيع شتلة من مشتل أمر المراقب بإبادة الآفات فيه، حيث يقوم المراقب بوسم شتائل الحمضيات المطعمة بناءً على طلب الشاتل، وكل من يخالف أحكام هذا الأمر يعاقب بالحبس لمدة سنة أو بغرامة مقدارها 5000 ليرة أو بكلتا العقوبتين معًا، كما يجوز للمحكمة بعد إدانة الشخص بهذه "الجريمة" أن تأمر بمصادرة الشتلات التي ارتكبت الجريمة بشأنها[471].

4.2.4: التلقيح:

ترافق وسم الحيوانات والأشجار في بعض الحالات مع تطعيمها، وذلك كما أسلفنا فيما يتعلق بشتلات الحمضيات المصابة بالأمراض. وكذلك الحال في تلقيح الكلاب ضد داء الكلب، فبحسب النظام الذي صدر بخصوصها يجب على حائز الكلب تطعيمه، فقد حُظر حيازة كلب غير ملقح، على أن تربط شارة في عنق الكلب الملقح[472]. وقد أصدر الحاكم العسكري نظامًا لتلقيح الحيوانات ضد الأمراض المختلفة، نص فيه على منح صلاحية للطبيب البيطري الحكومي في أن ينشر إعلانًا في منطقة سلطة محلية، يعين فيه مكان وزمان تلقيح الحيوانات الموجودة في تلك المنطقة ضد الأمراض المبينة، ووجوب جلب الحيوان للتلقيح بواسطة مالكه[473]. وفيما بعد أصدر الحاكم العسكري لقطاع غزة أمرًا يحوي نظام تلقيح الحيوانات ووسمها، وفرض الحجر الصحي عليها، وإبادتها بسبب حمى المنخفض الأفريقي، حيث تصدر السلطة المختصة إعلانًا عن أماكن ومواعيد تلقيح الحيوانات ووسمها ضد حمى المنخفض الإفريقي، فإذا وجد مأمور البيطرة ما يحمله على الاشتباه بأن الحيوانات غير محلية، وجب حجرها في الأماكن والأوقات التي تحددها السلطة المختصة، وإذا تبين لمأمور البيطرة أن الحيوانات غير المحلية الموجودة في الحجر ليست مصابة بمرض، فتصادر

---

[470] كراس 49، أمر 95 "نظام أمراض الحيوانات (تسجيل البقر ووسمه ونقله) (قطاع غزة)"، ص: 5059، 1977/6/5.
[471] كراس 32، أمر 427 "أمر بشأن مشاتل الحمضيات (قطاع غزة)"، ص: 2579، 1972/6/1.
[472] كراس 49، أمر 95 "نظام داء الكلب (التلقيح) (قطاع غزة)"، ص: 5073، 1977/6/5.
[473] كراس 51، أمر 95 "نظام أمراض الحيوانات (التلقيح ضد أمراض مختلفة) (قطاع غزة)"، ص: 5057، 1977/5/19.

لمصلحة قيادة المنطقة، أمّا إذا تبين لمأمور البيطرة أن الحيوانات الموجودة في الحجر مصابة بمرض فعليه إبادتها[474].

5.2.4: الرشّ:

يدخل تحت الرعاية الصحية رش المبيدات الحشرية. وقد اهتم الحكم العسكري في الضفة الغربية بالعلاجات الزراعية فأصدر قانون تنظيم تجارة العلاجات الزراعية سنة 1968، بهدف تنظيم تجارة العلاجات الزراعية[475]. وفي سنة 1973 أصدر حاكم الضفة أمر بشأن رش أشجار الزيتون لمكافحة ذبابة الزيت، بحيث تكون البلدية[476] هي المسؤولة عن تنفيذ عملية الرش، وتكون عقوبة المخالف 3 أشهر أو ألف ليرة إسرائيلية أو كليهما[477]. فيما بحثت لجنة المدراء في رش ومكافحة آفات الزيتون والحمضيات في قطاع غزة ومنطقة سيناء، وأقرت بأّن المكافحة ستكون بواسطة وزارة الزراعة، وستكون إلزامية على المزارعين مقابل دفع رسوم[478]. وقد أصدر الحاكم العسكري لمنطقة قطاع غزة أمر بشأن إبادة ذباب الزيتون، يتحمل فيه صاحب أشجار الزيتون نفقات تنفيذ الإبادة التي تجرى فيما يقع تحت حيازته من أشجار الزيتون، وكل من يخالف أحكام هذا الأمر أو أعاق الشخص الذي فوضه المسؤول عن تنفيذ عمليات الإبادة، أو منعه عن تأدية مهمته بموجب أحكام هذا الأمر، يعاقب بالحبس مدة ثلاثة أشهر أو بغرامة مقدارها 1000 ليرة أو بكلتا العقوبتين معاً[479].

أصدر الحاكم العسكري لمنطقة قطاع غزة أمر بشأن إبادة العفن البني في الأشجار الحمضية، يحدد فيه واجب الإبادة على صاحب الأشجار بواسطة عمال الرش المختصين، في حال إصدار المسؤول إعلان بذلك، على أن يحصل صاحب الأشجار على شهادة بتنفيذه الإبادة، يبرزها عندما يريد تسويق الأثمار الحمضية أو تصديرها[480]. وأيضًا أصدر أمر بشأن إبادة ذباب البحر الأبيض المتوسط في الأشجار الحمضية، يحمّل فيه مسوق الحمضيات نفقات الإبادة عن الأثمار التي يسوقها، مقابل ذلك يعطيه المسؤول شهادة بذلك، تخوله الحصول على رخصة تسويق، فلا يجوز لأحد تسويق الأثمار الحمضية إلا إذا كانت لديه الشهادة المذكورة،

---

[474] كراس 50، "نظام تلقيح الحيوانات ووسمها وفرض الحجر الصحي عليها وإبادتها (حمى المنخفض الأفريقي) (منطقة قطاع غزة)"، ص: 5313، 1978/12/27.

[475] كراس 16، رقم 8 (قانون تنظيم تجارة العلاجات الزراعية)، ص: 600، 1968/12/25.

[476] حول دور البلديات في الزراعة، سيتم التطرق لذلك في الفصل القادم.

[477] كراس 38، أمر 645 "أمر بشأن رش أشجار الزيتون بخصوص ذبابة الزيت"، ص: 136، 1973/3/31.

[478] الجلسة 180، البند 8، ص: 908، 1973/6/7.

[479] كراس 38، أمر 478 "أمر بشأن إبادة ذباب الزيتون في أشجار الزيتون (قطاع غزة)"، ص: 3177، 1973/12/26.

[480] كراس 39، أمر 497 "أمر بشأن إبادة العفن البني في الأشجار الحمضية (قطاع غزة)"، ص: 3217، 1974/9/29

وكل من يخالف أحكام هذا الأمر أو أعاق المسؤول عن تنفيذ عمليات الإبادة أو منعه عن أداء مهمته بموجب أحكام هذا الأمر، يعاقب بالحبس مدة ثلاثة أشهر أو بغرامة مقدارها 1000 ليرة، أو بكلتا العقوبتين معًا[481]

خامسًا: الزراعة كأداة استعمارية

يمكننا الإدعاء بأن الحكم العسكري قد استخدم الزراعة كأداة استعمارية. يندرج تحت ذلك استخدام الزراعة للتهجير، والاستيطان، وفصل القدس عن باقي الأراضي المستعمرة عام 1967، وكذلك لبسط السيطرة على الأماكن الدينية، علاوة على النهب والاستيلاء على الموارد، ومصادرة الأرض، ويضاف إلى ذلك استخدام الزراعة كأداة لتطبيع وجود الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، واستمالة رجال الأعمال الفلسطينيين، وفي المقابل حماية الأسواق الإسرائيلية، والتحالف مع رأس المال الإسرائيلي، وكذلك التحكم بحركة المنتوجات الزراعية، وفرض الرسوم والضرائب، وفيما يلي أمثلة على ذلك بالاستناد على المادة الأرشيفية المتضمنة جلسات المدراء والأوامر العسكرية.

1.5: التهجير:

استُخدمت الزراعة كأداة للتهجير، والهندسة الديموغرافية للسكان الفلسطينيين. يظهر ذلك جليًا في الجلسة 27 والمنعقدة بتاريخ 1967/9/28، والتي يرد فيها ذلك تحت عنوان "نقل السكان من غزة للضفة"، ولأهمية الجلسة ولكونها تشكل وثيقة تاريخية تثبت تخطيط لجنة المدراء لعملية التهجير، فسوف نستعرض نقاش اللجنة للموضوع. حيث اعتبر الجنرال "تسفي تسور" (مساعد وزير الدفاع) أن عملية التهجير يمكن أن تتم بواسطة إقامة مشاريع تجذب أهل غزة (بشكل أساسي مهجري سنة 1948) للانتقال للضفة، عبّر عن ذلك بقوله: "الحل الأساسي هو بإعداد خطة للتنفيذ في الضفة لتستوعب لاجئي القطاع، تعمل على هذا الموضوع لجنة لفحص كل المصادر التقنية للاستيعاب، بالرغم من ذلك علينا أن نستمر باتخاذ خطوات لنقل السكان من غزة الى الضفة، يجب عمل مشاريع للتشغيل وبشكل أساسي في غور الأردن. مشروعين: 1) زراعي، غور أريحا. 2) من خلال موازنة التشغيل، مشروع كل من يعمل به غزيين. على قائد الضفة تكثيف الخطة الزراعية والتشغيلية وخصوصًا في غور الأردن"[482].

أشار "مردخاي غور" قائد الجيش في قطاع غزة وشمال سيناء إلى وجوب خلق ظروف ضاغطة كالتجويع، تجبر أهل غزة على الرحيل؛ بقوله: "حسب تقديري يجب خلق ظروف بحيث يرغب السكان

[481] كراس 39، أمر 509 "أمر بشأن إبادة ذباب البحر الأبيض المتوسط في الأشجار الحمضية (قطاع غزة)"، ص: 3289، 1975/3/20.
[482] الجلسة 27، ص: 188، 1967/9/28.

بالخروج من القطاع، يجب التحكم بالضغط بحيث لا يقود إلى تمرد، ولكن يدفعهم للخروج. هذه الظروف يجب خلقها بين اللاجئين وبين السكان. بحيث يشعرون بأنه لا يوجد لهم أمل في القطاع من ناحية زراعية، لن يكون لها دفع أو تنشيط عندما يتفق على السياسات بخصوص القطاع، العلاج يكون بالترك. عندما ترسل القيادة ما يتم صرفه إلى "الأونروا" **يرسل لها وجبات أقل للاجئين. وبالتالي ستصعب ظروف الغذاء.** بخصوص "كار" (منظمة مساعدة إنسانية) يجب الطلب والضغط باتجاه الغذاء مقابل العمل. ردود الفعل الأمنية ستكون شديدة. ظروف كهذه ستصعب الحياة هنالك. اقترح تجميد خطط التطوير هناك"[483].

يوضح الجنرال شلومو غازيت ممثل مكتب وزير الدفاع، بأنّ الهدف من "نقل" السكان من غزة للضفة هو تسهيل انتقالهم للأردن[484]؛ بقوله: "هذه العملية يجب أن تكون على كل السكان وبشكل تدريجي- هذا في القطاع-، بخصوص الضفة الخبرة بالعرب في الماضي لا تظهر بأن الانتقال للغور سيعقبه الانتقال شرقاً. **يجب خلق ظروف لانتقال السكان"[485].** عقب على ذلك نائب وزير المالية "تسفي دنيشتاين" بقوله: "سنحرك السكان من القطاع لأماكن أخرى والتي سيجدون فيها عمل. السؤال الأساسي: هل توجد إمكانية لتحريك السكان علنًا"[486]. فيجيبه غور "المشكلة في خلق الاستعداد عند اللاجئين للرحيل"[487].

يوضح سكرتير لجنة المدراء وقتئذ "دان حيرم" طرق تهجير أهل غزة بقوله: "يوجد طريقتين لنقلهم: 1) طريقة إدارية. 2) عن طريق.....**(تم طمس الجملة من قبل الرقابة الإسرائيلية[488])**. نحن غيرمستعدين للطريقة الأولى لذلك علينا العمل بالطريقة الثانية. يجب خلق فجوة اقتصادية بين القطاع والضفة، وخلق ظروف بالضفة تجذب السكان"[489]. يضيف "أ. شلوش" من وزارة الخارجية وجهة نظره لكيفية عرض المسألة أمام الرأي العام العالمي بقوله: " علينا أن نعرض أمام العالم مشكلة اللاجئين (كالتالي). 1) فيما يتعلق بالسكان فإن القطاع غير مهيأ لتشغيلهم ولخلق شروط العمل. 2) التأهيل المهني في كل مكان ممكن. 3) الذهاب للبلدان المستوعبة للهجرة وإقناعهم للعمل معا لصالح تحسين وضع اللاجئين"[490]. عقب على ذلك تسور بقوله: " 1) بخصوص الضغوط الاقتصادية توجد حاجة لإعداد خطة والتي ستظهر في عين العالم كبناءة (بشكل إيجابي).

---

[483] الجلسة 27، ص: 188، 1967/9/28.

[484] تندرج هذه السياسة تحت مظلة محاولات الحكم العسكري بخلق "وطن بديل" للاجئين الفلسطينيين، كون الفئة المستهدف بشكل أساسي هم اللاجئين القاطنين في قطاع غزة.

[485] المصدر نفسه.

[486] المصدر نفسه.

[487] المصدر نفسه، ص: 189.

[488] رغم وجود قانون إسرائيلي بنشر المواد الأرشيفية بعد مرور 50 سنة، إلا أنه وبعد نشر المواد الأرشيفية تمارس الرقابة العسكرية دورًا في طمس بعض العبارات والصفحات الموجودة في الأرشيف، والتي قد تتسبب بضرر أمني أو سياسي أو قانوني للإسرائيليين. (المصدر: موقع عرب 48، إسرائيل تتستر على مواد أرشيفية تحوي جرائم حرب، 2018/1/17. https://bit.ly/3acH8cu)

[489] المصدر نفسه، ص: 189.

[490] المصدر نفسه، ص: 189

2) لن يكون هنالك حل لربع مليون ساكن في غزة. جزء في الضفة وجزء من غور الأردن. لذلك لا يوجد خطأ في نقل أشخاص من غزة للضفة"[491]. يلخص دنيشتاين المطلوب بقوله: "على (قيادة) الضفة إعداد مشاريع و(قيادة) القطاع إعداد طرق الإخلاء"[492].

وضعت لجنة المدراء خطوات عملية لتنفيذ مخطط التهجير، ورد ذلك في الجلسة (30) بتاريخ 1967/10/12، تحت بند "تشجيع" انتقال السكان من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، حيث أقر البدء بتنفيذ مشروع طريق عين جدي-الفشخة، (كمشروع لتشغيل اليد العاملة الغزاوية لاقناع الغزيين على الانتقال)، بحيث تنهي وزارة الزراعة وقيادة الضفة وضع خطة لتشغيل 500 شخص إضافيين في الزراعة. سيُمنح اللاجئون الذين ينتقلون مع عائلاتهم رعاية اجتماعية على شكل وجبات تساوي قيمتها وجبات "الأونروا"، كما سيمنحون مبلغ مالي لمرة واحدة لترتيب أولي مقداره 35 ليرة إسرائيلية. ولذلك سيعقد نقاش للجنة بتاريخ 1967/10/17 في مكتب "يعقوب أرنون" (وزارة المالية)، يقرر فيه طريقة تقليص عدد الوجبات الغذائية الممنوحة للاجئين في القطاع والضفة بواسطة "الأونروا"، وعلى ضوء التقدير الخاص بالقادة العسكريين عن مسار ووتيرة "النقل"، سيقرر في المباحثات القادمة بخصوص الحاجة لتشجيع الانتقال شرقًا (الأردن)[493].

2.5: الاستيطان:

استخدمت الزراعة كمدخل للاستيطان في المناطق المستعمرة عام 1967، وكأداة لتقنين المستوطنات. بدأ ذلك مبكرًا بواسطة توكيل قسم الاستيطان (وليس وزارة الزراعة، مما يعني استخدام الزراعة كأداة استيطانية) بتشغيل البساتين المزروعة التي هُجّر أصحابها[494]. تبع ذلك السماح للمستوطنين الساكنين في المستوطنات القريبة من هضبة الجولان بحصاد وحرث أراضي الهضبة، التي تم تهجير أصحابها[495]. ومن ثم اقتراح لجنة المدراء إقامة معسكرات "عمل" لليهود بجانب معسكرات الجيش في داخل ثكنات "الناحال"[496]. لتقرر الحكومة بعد ذلك الموافقة على تشغيل الأراضي والعقارات في هضبة الجولان، على أن يحدد وزيري الدفاع والزراعة طريقة التنفيذ، علاوة على اتخاذ قرار بتشغيل المزارع التجريبية في العريش، وإقامة معسكري "عمل" في هضبة الجولان[497]. وبالفعل تم تنفيذ "إعداد" الأرض لأغراض الزراعة في هضبة

---

[491] الجلسة 27، مصدر سابق، ص: 189.
[492] المصدر نفسه، ص: 189.
[493] الجلسة 30، البند 1، ص: 200، 1967/10/12.
[494] الجلسة 4، البند 5 فرع ج، ص: 19، 1967/6/22.
[495] الجلسة 11، البند 8 فرع ج، ص: 63، 1967/7/10.
[496] الجلسة 20، البند 2 فرع ج، ص: 121، 1967/8/22.
[497] الجلسة 22، البند 1 فرع ب، ص: 137، 1967/9/4.

الجولان، بحيث قسمت الأرض بين مستوطنات وادي الأردن والجليل، وتشغل بواسطة معسكرات الـ "عمل" التي أقيمت والتي ستقام في المستقبل[498]. أمّا في منطقة الأغوار فقد اتخذ قرار بتنفيذ حفر للبحث عن المياه في منطقة فصايل، من أجل تهيئتها للاستيطان الزراعي، المخطط له في منطقة الأغوار[499]. وقد تابعت لجنة المدراء عملية الاستيطان من خلال تقارير قادة المناطق، ومن بينها إقامة مستوطنتين تابعتين لفرقة "الناحل" في الجيش الإسرائيلي (أداة تنفيذ الاستيطان الزراعي) وذلك في منطقة عقربا، حيث سيخصص للمستوطنتين حوالي 2800 دونم في غور الأردن[500].

3.4: فصل القدس:

استخدمت الزراعة أيضًا كأداة لفصل القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية، في محاولة للتأكيد على السيادة الإسرائيلية عليها بعد اتخاذ قرار بضمها. تجسد ذلك بالتحكم في حركة المنتجات الزراعية، مع بداية استعمار القدس تم تكليف وزارة الزراعة بفحص كميات المنتجات الزراعية، التي تم تزويدها في الماضي من مصادر في الضفة الغربية للقدس الشرقية، وإمكانية أن يتم توفيرها في المستقبل لإسرائيل وفي المقدمة القدس، وقد تطوع عضو اللجنة الجنرال تسفي تسور (قيادة الجيش) لفحص الناحية الأمنية، وتخصيص معبر حر أو مقيد للقدس الشرقية في المستقبل والإعلان عن هذه الترتيبات بأسرع وقت[501]. فالإنتاج الزراعي الذي تم نقله سابقًا من مناطق الضفة الغربية للقدس، سينتج أيضًا في المستقبل، وعندما تغلق "الحدود" تعطى تصاريح للمركبات بدخول القدس[502].

حذر مدير وزارة الزراعة وعلى ضوء فتح "معابر" القدس، من مرور بضائع تتضمن منتجات زراعية وبضائع أخرى مثل التلفزيونات والأجهزة الكهربائية وغيرها، بدون تصريح أو رقابة ضريبية. بناء على ذلك تقرر تكليف قائد قوات الجيش في الضفة الغربية بفحص الموضوع، وإيجاد ترتيب بموجبه تنتقل المركبات والبضائع في المعبار من جزء لجزء في الضفة عن طريق القدس، بحيث يحصل على تصريح وعلامة مميزة (وسم) في نقطة العبور، ويتم إصدار تعليمات لقوات الشرطة لمتابعة الموضوع. أعلم الجنرال رفائيل فاردي" الحاضرين أنه يتم التخطيط لشارع يلتف على القدس، بحيث تكون الحركة في المستقبل من جزءًا لآخر في الضفة من خلاله، لكنه أشار أن موضوع تنفيذ الطريق يحتاج من أسبوعين إلى ثلاثة[503].

---

[498] الجلسة 25، البند 2 فرع ج، ص: 173، 1967/9/18.
[499] الجلسة 85، البند 2 فرع أ، ص: 425، 1968/10/3.
[500] الجلسة 174، البند 1 فرع د، ص: 858، 1972/11/23.
[501] الجلسة 6، البند 3، ص: 33، 1967/6/26.
[502] الجلسة 8، البند 2 فرع ب، ص: 41، 1967/6/29.
[503] الجلسة 9، البند 7، ص: 50، 1967/7/3.

نبهت لجنة المدراء قيادة الجيش إلى ضرورة إعطاء الأولوية لبناء الشارع الالتفافي[504].(كمؤشر على تخطيط مبكر لفصلها عن الضفة الغربية).

وضعت خطتان للطريق الالتفافي بواسطة قائد منطقة "المركز"، والتي يجب اعتماد واحدة منهما، مع الأخذ بعين الاعتبار وعلى ضوء السماح للمصلين بالدخول للقدس، لم يمنع هذا الشارع دخول سكان الضفة إلى المناطق الإسرائيلية[505]، وإنما سيمنع دخول البضائع والمنتجات بما فيها المنتجات الزراعية، من جزء لآخر في الضفة الغربية[506]. نفذ المقطع الشمالي من الشارع الالتفافي، وشكلت لجنة لبحث كيفية إنشاء بقية الشارع[507]. وبالفعل أعلن رئيس الأركان موافقته على أسس تنفيذ الطريق، الذي يجب أن يصمم ليستوعب شاحنات 10-15 طن ولوصل أجزاء الضفة، بتكلفة تصل إلى 2.5 مليون ليرة إسرائيلية[508].

4.5: أماكن دينية:

استخدمت الزراعة (البستنة) أيضًا كأداة لتعزيز السيطرة على الأماكن الدينية، والتأكيد على هيمنة الحكم العسكري عليها. تمظهر ذلك بالحديقة الملاصقة للمسجد الإبراهيمي (مغارة مكفيليا) في الخليل، (والذي يفترض أن تديرها دائرة الأوقاف التابعة للحكومة الأردنية)، حيث قررت لجنة المدراء تنفيذ خطة بستنة، بميزانية مقدارها 340 ألف ليرة إسرائيلية، بحيث يمول نصف المبلغ بواسطة بلدية الخليل والنصف الثاني يمول بواسطة ميزانية إسرائيلية، يكون توزيعها كالتالي: 40 ألف ليرة إسرائيلية من خلال ميزانية المنطقة لسنة 1968/1967، 40 ألف من سلطة الحدائق الإسرائيلية، 20 ألف من وزارة الأديان، 70 ألف من خلال موازنة تشغيل منطقة الضفة الغربية لسنة 1969/1968[509]. فيما بعد تقرر تمويل المشروع كله من مصادر إسرائيلية، وأن ينفذ العمل على مرحلتين، بحيث يبدأ تنفيذ المشروع في السنة المالية 1969/1968[510].

5.5: النهب والاستيلاء على الموارد:

---

[504] الجلسة 11، البند 4، ص: 62، 1967/7/10.

[505] يبدو أن إصرار الحكم العسكري على إزالة الحواجز بين شطري المدينة، والجدار الذي كان مبنيًا بين القدس "الشرقية" و "الغربية"، للتأكيد على القدس "الموحدة"، قد ساهم بتسهيل دخول الفلسطينيين المناطق الإسرائيلية.

[506] الجلسة 12، البند 2 فرع ب، ص: 69، 1967/7/17.

[507] الجلسة 13، البند 7 فرع أ، ص: 77، 1967/7/20.

[508] الجلسة 20، البند 5، ص: 123، 1967/8/22.

[509] الجلسة 80، البند 5، ص: 403، 1968/8/29.

[510] الجلسة 85، البند 3، ص: 425، 1968/10/3.

تعددت أشكال النهب الاستعماري من المنتوجات الزراعية إلى نهب الأرض ومحتوياتها من مياه ومعادن ومصادر طبيعية. كما أسلفنا؛ تظهر لنا جلسات المدراء استيلاء الحكم العسكري على المنتوج الزراعي الذي هُجّر أصحابه، سواء في منطقة هضبة الجولان أو الأغوار. والتي اعتبرتها لجنة المدراء بمثابة "غنائم" حرب، كما ورد حرفيا في الجلسة 15، عندما تم تكليف وزارة الدفاع بتولي "شؤون الغنائم كما هو متفق"[511]. وقد تم نهب موارد المياه أيضًا فقد أوعزت لجنة المدراء بحفر الآبار في المناطق المستعمرة عام 1967 وذلك لتزويد المستوطنات بالمياه، كما هو الحال في منطقة فصايل بأريحا[512]. كما ضُمّنت أعمال البحث عن المياه في ميزانية المناطق المستعمرة[513]. فيما أصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية أمرًا يتعلق بتسوية الأراضي وتنظيم المياه[514].

بحثت لجنة المدراء في وضع المياه في قطاع غزة، والملوحة المتزايدة للمياه، وأوعزت بتشديد الرقابة بواسطة تركيب عدادات للمياه، علاوة على الرقابة على حفر آبار جديدة، مع الاستمرار في البحث عن مصادر جديدة للمياه[515]. تبع ذلك إصدار الحاكم العسكري في القطاع أمر المياه الذي نص على إلزام صاحب البئر بتركيب مقاييس ماء، و"في حال الإعلان عن منطقة كمشروع مياه عمومي: لا يجوز حفر أي بئر أو تغيير شكل القائم إلا برخصة"[516]. يتكرر الأمر أيضًا في الجولان، بالأمر العسكري المتعلق بشأن مصادر المياه[517]، وما تبعه من أمر خاص بالقيم الطبيعية، واللذين ينصان على وجوب الحصول على ترخيص في أي عمل من أعمال المياه، كالحفر، أو تحويل مجرى المياه، أو النقل، أو التصريف، أو حفر القنوات[518]. تم تفصيل كيفية التقدم بطلبات لتنفيذ أعمال المياه في الأمر العسكري الخاص بمصادر المياه، وآلية تقديم الطلب، ما يحتويه نموذج[519] تقديم الطلب[520].

يضاف إلى سرقة المياه سعي الحكم العسكري لسرقة المصادر الطبيعية كالنفط وحجارة البناء. فقد وافقت لجنة المدراء في بداية سنة 1969 على طلب شركة "لبيدوت" الإسرائيلية، بالتنقيب عن النفط في

---

[511] الجلسة 15، البند 8 فرع أ، ص: 87.
[512] الجلسة 85، البند 2، ص: 425، 1968/10/3.
[513] الجلسة 88، البند 2 فرع ج، ص: 442، 1968/10/31.
[514] كراس 16، أمر 291 "أمر بشأن تسوية الأراضي وتنظيم المياه"، ص: 592، 1968/12/19.
[515] الجلسة 139، البند 2، ص: 642، 1970/9/10.
[516] كراس 23، أمر 360 "أمر بتعديل قانون وقاية مشاريع المياه"، 1970/11/1.
[517] كراس 6، أمر 120 "أمر بشأن مصادر المياه"، ص: 409، 1968/3/24.
[518] كراس 7، أمر 145 "أمر بشأن القيم الطبيعية المحفوظة"، ص: 487، 1968/8/18.
[519] اسم مقدم الطلب، عنوان مقدم الطلب، ماهية عمل المياه المطلوب، الغاية من العمل، المنطقة والمكان اللذان يجري تنفيذ العمل فيهما، نطاق التوظيفات المقدرة، مصادر التمويل، الوقت المقدر لتنفيذ العمل، تفاصيل العمل المطلوب "تنقيب، استخراج مياه.
[520] كراس 9، أمر 120 "أمر بشأن مصادر المياه. نظام بشأن تقديم طلبات لتنفيذ اعمال المياه (رقم 1)"، ص: 637، 1968/11/7.

منطقة وادي الفارعة، حيث ستوظف الشركة لذلك استثمار بمقدار 45 ألف ليرة إسرائيلية[521]. تم تقنين ذلك بإصدار الحاكم العسكري أمرًا يتعلق باستثمار الثروات الطبيعية، يستند فيه على القانون المؤقت لتنظيم شؤون المصادر الطبيعية، رقم 37 لسنة 1966 والصادر في زمن الحكم الأردني، و"أحكام التعدين"، بحيث يتم إنشاء مجلس إدارة سلطة المصادر الطبيعية، وإحالة الصلاحيات لها[522]. وقد تم استغلال هذا الأمر العسكري لتلزيم شركتين إسرائيليتين بالتعدين في الضفة الغربية (بدون إعلان بالصحف)، في أجزاء من صحراء (نهر وادي الشامي)، بحيث يتم تأجير الأرض للتعدين، كما هو معمول به في إسرائيل، لشركتي "ردي مكس" و"سولل يونه"، حيث تحدد توزيع مناطق التعدين بين الشركتين[523]. فيما بعد صدر أمر عسكري تم بموجبه تعيين "رون هنريك" كسلطة مختصة بخصوص استثمار الموارد الطبيعية، بإعطاء حقوق التنقيب، والحفر، واستثمار النفط والغاز الطبيعي ومراقبة حق التفتيش والحفر والاستثمار[524].

أصدر الحاكم العسكري في قطاع غزة وشمال سيناء أمرًا يتعلق بشأن التعيينات بموجب قانون التعدين[525]. كما أصدر نظامًا يتعلق بمنح رخص المقالع بموجب قانون التعدين، والذي يحوي كيفية تقديم طلب الرخصة، والذي يتضمن اسم صاحب الطلب وعنوانه، واسم صاحب الأرض المطلوبة وعنوانه، وكذلك مساحة الأرض وأصناف الحجارة التي يراد قلعها والغايات التي تستعمل من أجلها[526]. وبالنسبة لهضبة الجولان نجد في ثنايا أمر يتعلق بالأموال الحكومية، تخويل ل "اهرون نحشون" و "ايلي زوهر". وكل شخص يعمل باسمهم أو بوكالة عنهم. بكل إجراء يلزم لأغراض البحوث العلمية والتنقيب عن أي نوع من المعادن عدا البترول، مما هو غير مستخرج في المنطقة حتى الآن. بينما خول شخص باسم "شلومو" بالتنقيب عن البترول في هضبة الجولان[527].

6.5: مصادرة الأرض:

استخدم الحكم العسكري ذريعة "حماية" الطبيعة والقيم والمناطق الطبيعية والحدائق العمومية؛ لتبرير الاستيلاء على الأرض ومصادرتها والتحكم بها. بالترافق مع ذلك صدر أمر عسكري في الضفة الغربية في شهر سبتمبر 1967 يقنن مصادرة الأرض واستملاكها، وقد نص الأمر على عقوبة بحق كل من يعيق وضع

---

[521] الجلسة 95، البن أ الفرع 3، ص: 475، 1969/1/9.
[522] كراس 23، أمر 389 "أمر بشأن استثمار الثروات الطبيعية"، ص: 810، 1970/6/5.
[523] الجلسة 180، البند 1، ص: 906، 1973/6/7.
[524] كراس 46، تعيين 109 "أمر بشأن استثمار الثروات الطبيعية (يهودا والسامرة)، ص: 371، 1979/10/28.
[525] كراس 16، أمر 294 "أمر بشأن تعيينات بموجب قانون التعدين (قطاع غزة وشمالي سيناء)"، ص: 1145، 1969/6/30
[526] كراس 17، نظام 1 "نظام بشأن رخص المقالع (قطاع غزة وشمالي سيناء)"، ص: 1197، 1969/7/3
[527] كراس 7، أمر 21 "الأمر بشأن الأموال الحكومية"، 505، 1968/1/1.

اليد على الأرض بالحبس 5 سنوات، أو غرامة 5 الآف ليرة أو كليهما[528]. وقد قررت لجنة المدراء سنة 1976 تشكيل لجنة وزارية مكونة من ممثلي وزارات المالية، الزراعة، العدل، الدفاع، لتحديد التعويضات مقابل حيازة ومصادرة عقارات في الأراضي المستحوذ عليها، تكون اللجنة الوزارية مخولة بالبحث أيضًا في حيازة عسكرية والتي ليست استيطانًا، على سبيل المثال: التحصن، أو إقامة منشآت عسكرية[529].

أصدر حاكم الضفة أمرًا بشأن حماية المناطق الطبيعية المحفوظة، يحظر التلويث أو المساس بالمناطق الطبيعية بما يشمل الهدم، الكسر، الأذى، القطف، القلع، الأخذ، تغيير الشكل أو الوضع الطبيعي لأي حيوان، أونبات أو جماد، وكذلك القيام بأعمال البناء. وحدد هذه المناطق بوادي القلط وعين فشخا[530]. وقد أوكلت لجنة المدراء متابعة الأمر إلى "سلطة حماية الطبيعة"[531]. أعقب ذلك صدور أمر عسكري يحظر المساس بالقيم الطبيعة المصونة، والمقصود بها "كل شيء أو نوع من الأشياء في الطبيعة سواء أكان حيًا أو جمادًا أم نباتًا"[532]، بحيث يعاقب كل من يخالف بالحبس 6 أشهر أو غرامة ألفا ليرة أو كليهما.

تطور الأمر باتجاه اعتبار المناطق المحمية كوجهات سياحية يجب تطويرها، وطالب مدير وزارة السياحة ومدير سلطة حماية الطبيعة ومدير سلطة الحدائق لجنة المدراء بوضع ميزانيات، وذلك لتمويل مشاريع سياحية في المناطق المحمية، وإجراء مسح للمواقع في الجولان، مع تطوير لموقعي هوروديون (الضفة الغربية)، وبرك شلومو (شرم الشيخ)[533]. أضيف لذلك فيما بعد اقتراح بتطوير عين الفشخة كمحمية تابعة لسلطة حماية الطبيعة[534]. والتي بدورها وضعت أمام لجنة المدراء خطة لتطوير شاطئ عين الفشخة، وتوفير خدمات للزائرين، باستثمار مبلغ 410 ألف ليرة، والذي سيتم سداده بحسب تقديرات السلطة خلال سنتين. وافقت لجنة المدراء على الخطة التي ستنفذ على مراحل، والتي ستمول بواسطة قرض من صندوق القروض في "شطحيم" بفائدة 9%[535].

أضيف بأمر عسكري للمناطق الطبيعية المحمية، نهر بيدان، وعين العوجا، وعين التربة[536]. بينما اعتبرت هيروديون كحديقة عمومية[537]. وليصدر بعدها أمر عسكري يفرض بموجبه رسوم على دخول

---

[528] كراس 7، أمر 108 "أمر بشأن تعديل قانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة"، ص: 247، 1967/9/22.
[529] الجلسة 204، البند 1 فرع ز، ص: 1169، 1971/9/2.
[530] كراس 9، أمر 166 "أمر بشأن حماية المناطق الطبيعية المحفوظة"، ص: 341، 1967/11/10
[531] الجلسة 36، البند 7، ص: 226، 1967/11/20.
[532] كراس 12، أمر 239 "أمر بشأن حظر المساس بالقيم الطبيعة المصونة"، ص: 484، 27 /1968/3
[533] الجلسة 64، البند 1 فرع أ، 1968/5/9.
[534] الجلسة 73، البند 1 فرع ه، ص: 369، 1968/7/8.
[535] الجلسة 80، البند 4، ص: 403، 1968/8/29.
[536] كراس 18، أمر 308 "أمربشان المناطق الطبيعية المحفوظة"، ص: 631، 1969/2/11.
[537] كراس 19، أمر 325 " أمر بشأن الحدائق العمومية"، ص: 659، 1969/5/14.

المناطق الطبيعية المحمية[538]. ولتحديد حدود المناطق الطبيعية "الحدائق العمومية" صدر أمر عسكري يتضمن خارطة توضح هذه الحدود، وتسجيلها على هذا الأساس في سجلات الأراضي[539]. وقد أضيف في سنة 1978 كل من "عين صوكيم" و"أم الريحان" كمحميات طبيعية[540].

أصدر الحاكم العسكري لقطاع غزة وشمال سيناء أمرًا بشأن المناطق الطبيعية المحمية، مطابق للأمر الصادر عن حاكم الضفة، من حيث حظر المساس بالمناطق الطبيعية أو تلويثها، لكن حاكم القطاع في هذا الأمر لم يحدد مناطق بعينها[541]. فيما بعد أصدر حاكم القطاع أمر يسمح فيه بقطف الزهورأو المساس بالمناطق الطبيعية المحمية، وذلك لأغراض البحث العلمي. مع فرض عقوبة على من يخالف بالحبس مدة 6 أشهر أو ألف ليرة أو كليهما[542].

عمل حاكم القطاع على "تقنين" مصادرة الأراضي في قطاع غزة وشمال سيناء، بإصداره أمرًا يسمح باستملاك الأراضي للمنفعة العامة[543]. عدّل هذا الأمر فيما بعد وأضاف إليه بند ينص على أن استملاك الأرض ووضع اليد عليها غير مشروطين باستصدار أمر من المحكمة[544]. حدد الحاكم العسكري حدود منطقة طبيعية محمية ونشرها، مرفقة بحظر المساس، وأعمال البناء إلا بترخيص، مع حظر إخراج الحيوان والنبات والجماد، فيما يسمح الاتجار بترخيص من السلطة العسكرية، وبطبيعة الحال يحظر تلويث المكان. عُدّل في الأمر عقوبة من يمس بالمناطق الطبيعية المحمية (إلا من يفعل ذلك بتصريح لمقتضيات البحث العلمي) بالحبس لمدة 6 أشهر أو بغرامة 2000 ليرة (بدل 1000) أو بكلتا العقوبتين[545].

أصدر الحاكم العسكري قواعد التعامل مع المناطق الطبيعية المحفوظة سنة 1971، يحظر فيها المساس بالحيوانات أو النباتات أو الجمادات، ويشمل المساس "الإبادة، الهدم، الكسر، الإيذاء، القطع، القطف، الحيازة، الأخذ أو تغيير الشكل أو الوضع الطبيعي للحيوان أو النبات أو الجماد أو إعاقة تكاثرها وسير نموها الطبيعي إعاقة اصطناعية، الصيد، صيد الأسماك، السحب والانتشال، إقلاق راحة الحيوانات البرية أو المساس بسلامتها، أو حريتها، تغيير طبيعة سطح الأرض، إقامة مبنى أو جزء من مبنى، إقامة جدار أو سد ترابي أو سياج وما أشبه وتحويل خط مياه أو خط كهرباء أو خط تليفون، كما يشمل إتيان كل فعل بقصد المساس كما

---

[538] كراس 20، أمر 342 "أمر بشأن المناطق الطبيعية المحفوظة"، ص: 688، 1969/10/8.
[539] كراس 22، أمر 373 "أمر بشأن الحدائق العمومية"، ص: 781، 1970/2/8.
[540] كراس 42، أمر 751 "أمر بشأن حماية الطبيعة"، ص: 423، 1978/2/13.
[541] كراس 5، أمر 119 "أمر بشأن المناطق الطبيعية المحفوظة، ص: 377، 1967/11/9.
[542] كراس 13، أمر 246"أمر حظر المساس بالقيم الطبيعية المصونة"، ص: 939، 1968/10/23.
[543] كراس 20، أمر 335 "أمر بشأن تعديل قانون الأراضي (استملاكها للغايات العامة)"، ص: 1405، 1970/1/27.
[544] كراس 21، أمر 346 "أمر بشأن تعديل قانون الأراضي (استملاكها للغايات العامة)"، ص: 1479، 1970/5/27.
[545] كراس 20، أمر 355 "أمر بشأن حماية الطبيعة"، ص: 1493، 1970/9/2.

ذكر"[546]. ولا يجوز إدخال المواد الغريبة او الخطرة (مصائد+ سموم) وأية مواد من شأنها أن تتكاثر، وكذلك إدخال المركبات، أو إخراج الحيوانات أو النباتات أو الجمادات، أو تلويث المكان. لكن يجوز للسلطة المختصة أن تسمح بترخيص خطي خاص بتنفيذ كل عمل محظور بمقتضى هذه القواعد إذا لزم الأمر، من أجل انتظام بقاء وتطور الحيوانات أو النباتات أو الحفاظ على حالة الأرض في المنطقة المحفوظة[547]. وقد تم تعديل هذا الأمر فيما بعد ليسمح للمراقب المعين من سلطة حماية الطبيعة مصادرة الحيوانات البرية، أو القيم الطبيعية المصونة، أو إطلاقها أو إعادتها إلى مكانها، إذا وجد سببًا يدعوه إلى الاعتقاد بأنه قد ارتكب جرمًا بموجب هذا الأمر[548]".

كما هو الحال في الضفة الغربية قامت سلطة حماية الطبيعة في قطاع غزة وشمال سيناء بمحاولة تطوير المناطق المحمية، من أجل التحول لوجهه سياحية، فتقدمت بطلب الموافقة على قرض إلى لجنة المدراء، وذلك بهدف تطوير منطقة مرجان للسياحة، فقد انشأت سلطة حماية الطبيعة أماكن وصول المرجان، باستثمار يقارب 100 ألف ليرة إسرائيلية، وهي تطلب قرض تطوير لفترة 6-7 سنوات بمبلغ 75 ألف ليرة، بحيث يتم سداد القرض من خلال عوائد المتنزهين. بدورها وافقت لجنة المدراء على إعطاء القرض، من خلال موازنة القروض لتطوير منطقة قطاع غزة وشمال سيناء[549].

تكرر في الجولان ما حصل في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وشمال سيناء. فقد أصدر الحاكم العسكري للجولان أمرًا بشأن المناطق الطبيعية المحفوظة، يحظر فيه المساس بالحيوان أو النبات أو الجماد بما في ذلك الأرض في منطقة طبيعية محفوظة، كما يحظر إخراج النبات والحيوانات، وحتى الجمادات إلا بتصريح، كما يحظر إدخال مركبات، إلا في الطرق الموسومة، بالإضافة إلى حظر التلويث[550]. حدد الحاكم العسكري القيم الطبيعية المصونة التي يحظر المساس بها[551]. نص الأمر العسكري على أنّ كل من يمس بها أو يحرزها يعاقب بالحبس لمدة ستة أشهر، أو بغرامة مقدارها ألف ليرة أو بكلتا العقوبتين[552]. عدّل الحاكم العسكري الأمر فيما بعد ليضيف له حظر أعمال البناء في منطقة طبيعية محفوظة، مع تخويل لقائد المنطقة

---

[546] كراس 26، أمر 355 "قواعد المناطق الطبيعية المحفوظة" (أصول النظام والسلوك)"، ص: 2185، 1971/1/31.
[547] كراس 26، أمر 355 "قواعد المناطق الطبيعية المحفوظة" (أصول النظام والسلوك)"، ص: 2185، 1971/1/31.
[548] كراس 27، أمر 389 "أمر بشأن حماية الطبيعة"، ص: 2218، 1971/5/11.
[549] الجلسة 152، البند 2، ص: 698، 1971/6/3.
[550] كراس 3، أمر 70 "أمر بشأن المناطق الطبيعية المحفوظة"، ص: 193، 1967/11/10.
[551] شمل الأمر العسكري الأزهار التالية: شقائق النعمان، الحوذان، ترمس الجبل، بخور مريم، بخور مريم يونانية، دم الغزال، القنطريون الأزرق، البروق الأصفر، قدح لبنان، الخزامى، الزعفران، النرجس، السوسن (كافة الانواع)، زهرة الرمح (غلاديولا برية)، الفصيلة السلحبية (كافة الأنواع)، اللوزة.
[552] كراس 7، أمر 132 "أمر بشأن حظر المساس بالقيم الطبيعية المصونة"، ص: 465، 1968/6/2.

بهدم البناء المخالف[553]. وفيما بعد أصدر الحاكم إعلان حدد فيه الحيوانات التي تعتبر من القيم الطبيعية المصونة[554] والتي لا يجوز المساس بها[555].

يضاف إلى ما سبق تحديد الحاكم العسكري لمنطقة جنوب سيناء (شلومو) نويبع ودهب وراس محمد كمناطق طبيعية محفوظة[556]. وقد أصدر أمرًا يعتبر فيه بعض الموجودات في المياه الساحلية والقطاع الساحلي للمنطقة كقيم طبيعة مصونة، وتشمل المرجان والمحار، كذلك الحيوانات اللبونة باستثناء الجمال، الخيل، الحمير، الماعز، البقر الضأن، الكالب والقطط. علاوة على الطيور والزواحف[557]. تم تعديل الأمر فيما بعد ليشمل المحار والسراطين والحلزونات[558]. كما أضيف لها شعبة اللاحشويات (الجوفمعويات)، والرخويات، القشريات، الشوكجلديات، علاوة على الأنواع التالية من النباتات: الدوم المصري، الشورة الطبية، العرعر الأحمر، عوشر البر، لوز البر، البان، البطم الأطلسي، بطم خنجك، الهمط، الخردل الفارسي (الأراك)[559].

7.5: التطبيع:

استخدم الحكم العسكري الزراعة كأداة لتطبيع وجوده، حيث تظهر جلسات المدراء السعي لإقامة مشاريع مشتركة بين إسرائيليين والواقعين تحت الحكم العسكري، أو عبر إقامة معارض زراعية تهدف لمد جسور "التعاون" بين المزراعين الفلسطينيين ونظرائهم الإسرائيليين أوالشركات الإسرائيلية، علاوة على انتهاج سياسة الجسور المفتوحة.

تجسد السعي للتطبيع بمحاولة إقامة مشاريع مشتركة بين المستعمِرين والمستعمَرين، لترسيخ علاقة اقتصادية بين الطرفين مبنية على "التفاهم" و "التعايش" بقصد تحقيق المنفعة، وكأنها علاقة بين طرفين لا يوجد بينهما اختلاف أو صراع، بعيدًا عن علاقة المستعمِر والمستعمَر التي يفترض أن تقوم على الصراع والتضاد.

تلاقت مصلحة رجال الأعمال من الطرفين في هذا النوع من الشراكة، فالمستعمَر سيضمن الحصول على تسهيلات وقروض بشروط مخففة والتي ستعطى لشريكه الإسرائيلي (اشترطت اللجنة امتلاك الإسرائيلي على الأقل 26%[560] من رأس مال المشروع للحصول على هذه الامتيازات، والتي تتضمن قروض بشروط

---

[553] كراس 7، أمر 145 "أمر بشأن القيم الطبيعية المحفوظة (تعديل رقم 1)"، ص: 487، 1968/8/18.
[554] وهي: اللبائن والطيور، ما عدا اللبائن البيتية، البرمائية، الزواحف، الأسماك.
[555] كراس 12، اعلان رقم 2 "أمر حظر المساس بالقيم الطبيعية المصونة"، ص: 925، 1969/8/28.
[556] كراس 1، أمر 13 "بشأن المناطق الطبيعية المحفوظة"، ص 71، 1967/11/10.
[557] كراس 3، أمر 30 "بشأن حظر المساس بالقيم الطبيعية المصونة"، ص: 328، 1968/10/8.
[558] كراس 3، أمر 30 "بشأن حظر المساس بالقيم الطبيعية المصونة"، ص: 401، 1969/10/5.
[559] كراس 8، أمر 55 "بشأن القيم الطبيعة المصونة"، ص 557، 1971/4/5.
[560] كانت النسبة 20% (ملحق الجلسة 194، البند 2 فرع أ، ص: 1007، 1975/4/24).

مخففة، وتوفير أرض أو مباني تحت سيطرة حارس ألاك الغائبين)[561] ، بينما المستعمِر سيتحايل على لجنة المدراء التي تفضل المستثمر المحلي على المستثمر الإسرائيلي، كونها لن تلتزم بإعطاء أي ضمانات سياسية[562] في حال كان المستثمر محلي، بعكس الإسرائيلي الذي سيطالب بإعطاءه ضمانات، تجسد ذلك في مشروع مطحنة قمح في قطاع غزة، والذي تقدمت ثلاثة جهات بمقترح لإقامته، مقترحين لمستثمرين إسرائيليين بدون مشاركة محليين، ومقترح لمستثمر محلي، فقررت لجنة المدراء تفضيل المستثمر المحلي على المستثمرين الإسرائيليين، مبررة ذلك بتجنب إعطاء ضمانات سياسية[563].

بدأت محاولات التطبيع بإقامة معرض زراعي في العروب (جنوب الضفة الغربية)، بعد ثلاثة أشهر من السيطرة على مناطق 1967. خططت لجنة المدراء لإقامة المعرض بتاريخ 1967/9/4[564]. وقد أقيم بواسطة وزارة الزراعة وبمشاركة من قيادة الجيش الإسرائيلي، تخلله عرض منتجات زراعية، بالإضافة إلى معدات وأجهزة زراعية، وكذلك مبيدات حشرية. حضر المعرض حوالي 1000 مزارع من كل أجزاء الضفة. تظهر وقائع جلسة المدراء التي تطرقت لتقييم المعرض، وجود مقاومة فلسطينية لإقامته، وحث للمزراعين على عدم المشاركة، أو بحسب التعبير في الجلسة "عمليات التحريض الهادفة لمنع التعاون المشترك"[565]. بالرغم من ذلك اعتبرت لجنة المدراء حضور حوالي 1000 شخص للمعرض بمثابة نجاح كبير، وربما هذا ما دفعها لتكرار التجربة. فقد أقامت في سنة 1970 معرض زراعي آخر في البيرة، قدّرت لجنة المدراء عدد المشاركين فيه بحوالي 15 ألف شخص[566].

استخدم الحكم العسكري سياسة الجسور المفتوحه كأداة للتطبيع وكسر المقاطعة العربية الاقتصادية المعلنة. فعدا عن السماح بمرور كل المنتجات الزراعية والصناعية للضفة الغربية عبر الجسور الأردنية، ومنها إلى بقية الدول العربية والإسلامية (كإيران). سمح أيضًا بمرور كل المنتجات الصناعية الإسرائيلية، وكذلك فائض الإنتاج الزراعي الإسرائيلي، وذلك بعد الحصول على موافقة من الوزارة المتعلقة بالموضوع، مع عدم السماح بمرور المنتجات المستوردة المميزة مثل الحديد والأشجار[567]. ولكي تضمن اللجنة استمرار تدفق البضائع الإسرائيلية شرقًا، والتحايل على المقاطعة العربية، قررت تعيين لجنة ثابتة[568] تكون وظيفتها

---

[561] ملحق جلسة 195، فرع د، ص: 1034، 1975/6/12.
[562] ضمانات في حال الانسحاب من الأراضي المحتلة أو التعرض لخسارة نتيجة المقاطعة الاقتصادية.
[563] الجلسة 114، البند 1، ص: 545، 1969/7/3.
[564] الجلسة 21، البند 6 فرع ه، ص: 133، 1967/8/28.
[565] الجلسة 22، البند 1 فرع ج، ً: 137، 1967/9/4.
[566] الجلسة 141، البند 1 فرع أ، ص: 651، 1970/10/29.
[567] الجلسة 24، البند 2 فرع ب، ص: 158، 1967/9/11.
[568] مكونة من ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة، وزارة الزراعة، وزارة الدفاع، المالية.

منع تصدير السلع الإسرائيلية، والتي قد يسبب عبورها للضفة الشرقية التشويش على استمرار تصدير السلع الإسرائيلية[569].

لجأ الحكم العسكري إلى تشجيع إقامة مصانع عربية إسرائيلية مشتركة، لخلق حالة من التطبيع، فأقيمت مشاريع صناعية مشتركة بين الطرفين، سنستعرض هنا فقط المشاريع المشتركة التي لها علاقة بالجانب الزراعي، والتي وردت في جلسات لجنة المدراء. كانت البداية في منتصف سنة 1968، عندما بحثت لجنة المدراء الموضوع بعد تلقيها توصيات وزارية بتشجيع إقامة مصانع في الضفة الغربية وقطاع غزة بملكية إسرائيلية، وشراكة بين رجال أعمال إسرائيليين و"محليين"، وبشكل أساسي مصانع مطلوبة من ناحية الاقتصاد الإسرائيلي، بحيث تفحص كل حالة على حده بواسطة اللجنة بالاعتماد على خلاصات سابقة حول الموضوع[570].

وافقت لجنة المدراء على طلب إقامة مصنع مشترك لتمليح سمك العريش، فقد تقدمت قيادة قطاع غزة بطلب الحصول على موافقة اللجنة على اقتراح مستثمر إسرائيلي بالشراكة مع ساكن محلي بالعريش، لإقامة مصنع لتمليح السمك، باستثمار يبلغ مقداره حوالي 35 ألف ليرة إسرائيلية، بحيث يشغل المصنع حوالي 150 عامل على مدى 6 شهور بالسنة، والذي سيعمل بشكل أساسي للتصدير. وافقت لجنة المدراء على الطلب مع إبداء استعدادها لإعطاء قروض للمستثمرين، بحيث تعطى القروض للمستثمر المحلي عن طريق أحد فروع البنوك في القطاع[571].

سمحت لجنة المدراء بشراكة الإسرائيليين مع الفلسطينيين لزراعة الخضار في قطاع غزة بهدف التصدير، على أن تكون إقامة الشراكات مرتبطة بتحقيق عدة شروط من ضمنها؛ قبول توصيات وزارة الزراعة لإقامة شراكة، وأن تكون الزراعة بهدف التصدير، وعدم ارتباط الشراكة بضمانات أو قروض من جهة لجنة المدراء، على أن يعطى الترخيص بواسطة الحاكم العسكري بالتوافق مع القوانين القائمة في القطاع، فيما يتعلق بالسماح بالتشغيل بواسطة الإسرائيليين[572]. أيضًا؛ وافقت لجنة المدراء على طلب إقامة متجر

[569] الجلسة 43، البند 2، ص: 257، 1967/12/21.
[570] الجلسة 66، البند 2، ص: 341، 1968/5/23.
[571] الجلسة 67، البند 1، ص: 344، 1968/5/27.
[572] الجلسة 75، البند 5، ص: 377، 1968/7/22.

للمستلزمات الزراعية في غزة، بواسطة مستثمر إسرائيلي بشراكة مع شخص "محلي"[573]. كما وافقت اللجنة على طلب إقامة طاحونة قمح في قطاع غزة بشراكة بين مستثمر إسرائيلي ومستثمرين محليين[574].

لا تقتصر حالة التطبيع على الشراكة مع الإسرائيليين، وإنما قد تدفع الحاجة أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينيين للاستعانة بخبرات إسرائيلية. كما حدث مع "ابراهيم موسى مغربي" من قطاع غزة، الذي وافقت له لجنة المدراء على إقامة ثلاجة للخضار، الفواكه، اللحوم والأسماك في قطاع غزة، أرض مساحتها 350 متر، باستثمار مبلغ 200 ألف ليرة إسرائيلية، بحيث تقام المنشأة بإشراف مهندسين إسرائيليين[575]. في المقابل؛ وافقت اللجنة على إقامة منشأة لحفظ الفواكه والخضار في قرية شوفة بجانب طولكرم، كمشروع مشترك بين إسرائيلي (السيد مكنس) ومستثمرين محليين، باستثمار مقدر ب 2.8 مليون ليرة إسرائيلية، وقد أوضحت اللجنة في موافقتها بأنّ مستوى القروض لاستثمار ثابت، يكون كما هو مقبول للمصانع المحلية في الأراضي المستحوذ عليها، بمعنى 50% من الاستثمار المحدد، وقد وافقت اللجنة على التوصية لأصحاب المصنع بالحصول على قرض يتفق على مقداره بين وزارة التجارة والصناعة والحكم العسكري والمستثمر، على أن تكون الفائدة بحسب علاقة تقسيم الملكية في المصنع، بحيث تكون الفائدة 6% للجزء من القرض للشريك المحلي، و9% للجزء من القرض للشريك الإسرائيلي[576].

بحسب محاضر جلسات المدراء لم تقتصر "الشراكة" على رجال الأعمال من الطرفين، وإنما شملت الشراكة بين شركات وجمعيات فلسطينية. فقد أقيمت في قطاع غزة سنة 1975، مصنع مشترك لتقشير اللوز، بين شركة جدعون يلوبسكي (شركة يلو اكسبورت) والجمعية التعاونية "النجاح" لإنتاج وتسويق اللوز في قطاع غزة، حيث يوجد في قطاع غزة 28 ألف دونم لوز مثمر، ويقدر محصول اللوز في الفترة ما بين 1969-1970 بحوالي 3200 طن بقيمة 4 مليون ليرة إسرائيلية، وفي الفترة ما بين 1971-1972 بحوالي 4300 طن بقيمة 7,740 مليون ل.إ، وفي الفترة ما بين 1972-1973 بحوالي 3600 طن بقيمة 10,800 مليون ل.إ [577]. بحيث يكون مجموع الثمار بقشور في قطاع غزة يقدر ما بين 800-1000 طن. فيما يقدر اللوز المصدر من قطاع غزة بحوالي 70% من صادرات "شطحيم" من اللوز، ففي سنة 1973 كانت الكمية 1400 طن بقيمة 3,685 مليون دولار، وفي سنة 1974 كانت 800 طن بقيمة 2,231 مليون دولار[578].

---

[573] الجلسة 93، البند 4، ص: 464، 1968/12/12.
[574] الجلسة 110، البند 2، ص: 529، 1969/5/29.
[575] الجلسة 117، البند 6، ص: 556، 1969/8/14.
[576] الجلسة 134، البند 3، ص: 620، 1970/6/18.
[577] الجلسة 194، البند 12، ص: 1002، 1975/4/24.
[578] المصدر نفسه.

يبلغ مجموع الاستثمارات 1,115,000 ليرة إسرائيلية[579]، من ضمنها 82,800 دولار استيراد، والباقي (620,500) ل. إ[580]. سيشغل المصنع في المرحلة (أ) 30 عامل وفي المرحلة (ب) 30 عامل إضافي، وسيقام على أرض سيتم استئجارها في منطقة مزارع رفح تبلغ مساحتها 25 دونم ستمنح بواسطة لجنة المدراء، على أن يسوق إنتاج المصنع عبر التصدير[581]. عملت لجنة المدراء على تشجيع هذا النمط من الشراكات من خلال تصنيفها كـ "كمصنع مصرح به" مما يمنح الشريك الإسرائيلي بعض الامتيازات، كون الاستثمارفي المصنع على الأقل 50 % منه لرجل الأعمال الإسرائيلي وأساس الإنتاج معد تصدير[582].

8.5: استمالة رجال الأعمال الفلسطينيين:

ارتبط التصنيع الزراعي (في بعض الحالات) بالحصول على قروض من الحكم العسكري الإسرائيلي. سعى الحكم العسكري إلى "استمالة" بعض رؤوس الأموال الفلسطينية من خلال منحهم قروض لإقامة المشاريع، فمن ناحية يكسب جانبهم ومن ناحية أخرى يوفر فرص عمل وتشغيل للأيدي العاملة مما يساهم في تحقيق "الهدوء". كان هنالك تفضيل للمستثمرين المحليين على حساب المستثمرين الإسرائيليين، كون المستثمر الإسرائيلي بحاجة للحصول على ضمانات مالية وسياسية، لأنه يستثمر في منطقة مصنفة حسب القانون الدولي كمنطقة محتلة، وقد يحصل انسحاب منها فيخسر جميع استثماراته، لذلك هو بحاجة لضمانات. تجسد ذلك في الجلسة 114 للجنة المدراء والتي تناولت إقامة مطحنة قمح في قطاع غزة، بعد تلقي اللجنة ثلاثة مقترحات لإقامة مطحنة قمح بالقطاع، مقترحين لمستثمرين إسرائيليين، ومقترح لمستثمر محلي، يقوم مقترح المستثمرين الإسرائيليين على عدم مشاركة محليين، ولذلك يطلبون ضمانات سياسية، فقررت اللجنة تفضيل المستثمر المحلي على المستثمرين الإسرائيليين، حتى تتجنب إعطاء ضمانات سياسية[583].

وافقت لجنة المدراء سنة 1967 على منح قروض لمؤسسي مصنعين في قطاع غزة، مصنع صناديق خشبية، ومصنع تعبئة وتغليف للحمضيات، بحيث تكون القروض بشروط بنكية عادية كالمتبعة في "البلاد"[584]. وافقت لجنة المدراء على منح قروض لإقامة مصنع تعبئة وتغليف في قطاع غزة للمستثمرين "رشاد الشوا" و"السيد مرتجى"، يبلغ مقدارها 700 ألف ليرة إسرائيلية لكل واحد. هذه القروض لـ 10 سنوات بفائدة 6.5%

---

[579] موزعة على ثلاثة مراحل، في المرحلة (أ) يكون الاستثمار 625 ألف ل.إ، منهم 42,600 دولار و319,500 ل.إ، وفي المرحلة (ب) يكون الاستثمار بـ 270 ألف ل.إ منهم 16,800 دولار و126 ألف ل.إ، وفي المرحلة (ج) يكون الاستثمار ب 220 ألف ل.إ منهم 23,400 بالدولار و175 ألف ل.إ (المصدر نفسه).

[580] المصدر نفسه.

[581] الجلسة 194، البند 12، ص: 1002، 1975/4/24.

[582] الجلسة 199، البند 3، ص: 1089، 1975/12/18.

[583] الجلسة 114، البند 1، ص: 545، 1969/7/3.

[584] الجلسة 45، البند 1 فرع ج، ص: 262، 1967/12/25.

وتعطى عن طريق بنك الزراعة، مع إعطاء وزارة المالية الضمانات المطلوبة للبنك[585]. وقد كانت وزارة الزراعة تتوسط لدى البنوك لتسيير القروض للمستثمرين الفلسطينيين، على سبيل المثال: توصلت إلى اتفاق مع بنك ليئومي، يتم بموجبه إعطاء التمويل المطلوب لمصنع التعبئة الذي سيقام بواسطة "السيد الشوا"، على أن تعيد وزارة الزراعة المال للبنك على مدى 3 سنوات، بينما الشوا يعيده على 10 سنوات[586]. وقد قررت لجنة المدراء إعطاء القرض من خلال صندوق الموازنة المعد للقروض في ميزانية 1969-1970 وذلك بنفس الشروط، على ألا يستخدم هذا القرض كسابقة بخصوص مستوى الفائدة[587].

قدم "رشاد الشوا" و"المغربي" فيما بعد طلب لقرض إضافي بهدف استكمال مصنع التعبئة، بقيمة 344 ألف ليرة إسرائيلية، لكن قيادة القطاع أوصت بإعطاء 250 ألف وقد صادقت لجنة المدراء على ذلك، من خلال ميزانية القروض للاستثمار في الأراضي بفائدة مقدارها 9%[588]. فيما بعد؛ وافقت لجنة المدراء على طلب إضافي لقرض بهدف تطوير مصنع "الشوا" للتعبئة في قطاع غزة، الذي طالب صاحبه بمبلغ 623 ألف ليرة إسرائيلية بفائدة مقدارها 9%، لكن لجنة المدراء وافقت على قرض تطوير بمقدار 300 ألف ليرة إسرائيلية فقط، بفائدة مقدارها 9%[589].

بحثت لجنة المدراء في منح قرض لصيانة مصنع "أبو الخير" للتعبئة في قطاع غزة، بعدما تقدم قائد المنطقة بهذا الطلب، على ضوء حريق وقع في مصنعه، وأوكلت فحص الموضوع لوزارة الزراعة مع قائد المنطقة، على أن يضعا توصياتهما أمام اللجنة لاقرارها[590]. بعد الفحص أوصيا بالموافقة على مبلغ 1.5 مليون ليرة إسرائيلية كقرض تطوير، منهم 600 ألف ليرة إسرائيلية كقرض تطوير لصيانة مصنع التعبئة، و900 ألف ليرة إسرائيلية كقرض تطوير لتغطية التزامات بسبب الحريق، كضمانات لإعادة القروض قام "أبو الخير" بتقديم مصنع التعبئة وأرض مساحتها 250 دونم بساتين، فوافقت لجنة المدراء على إعطاء القرض، على أن يمول من ميزانية المنطقة[591].

وافقت لجنة المدراء على منح قروض تطوير لأجهزة زراعية في فرع الحمضيات في قطاع غزة، وذلك على ضوء وجود نقص في الأيدي العاملة والسعي لإدخال أساليب تشغيل متقدمة، حيث اقترحت وزارة

---

[585] الجلسة 76، البند 5، ص: 383، 1968/8/1.
[586] الجلسة 82، البند 4، ص: 413، 1968/9/12.
[587] الجلسة 108، البند 6، ص: 524، 1969/5/1.
[588] الجلسة 110، البند 1، ص: 529، 1969/5/29.
[589] الجلسة 181، البند 5، ص: 912، 1973/7/5.
[590] الجلسة 166، البند 12، ص: 803، 1972/3/23.
[591] الجلسة 167، البند 7، ص: 807، 1972/4/13.

الزراعة وقيادة المنطقة زيادة قيمة القروض والتطوير إلى 80% من قيمة الاستثمار، وافقت اللجنة على إعطاء القرض بفائدة 9% بقيمة 80% من الاستثمار لـ 5 سنين، على أن يفعل هذا النظام لمدة سنة واحدة[592].

أقرَّت لجنة المدراء طلب إقامة مصنع تقشير الأرز لـ "هاشم وأمين عطا الشوا"، مع منحه قرض للتطوير، طلب رجلا الأعمال إقامة مصنع لتقشير الأرز في قطاع غزة باستثمار مقداره 3.45 مليون ليرة إسرائيلية، وقد أوصت وزارة التجارة والصناعة وقيادة المنطقة بالموافقة لهما على قرض تطوير بمبلغ 1.725 مليون ليرة إسرائيلية[593]. كما وافقت لجنة المدراء على منح ائتمان لفيكتور هندل، صاحب مصنع لمنتجات شجر الزيتون في بيت لحم وذلك لتوسيع المصنع، طالب هندل بمنحه ائتمان تطوير بمبلغ 106,500 ليرة إسرائيلية، وذلك لتمويل الاستثمار بتوسيع المصنع بمجموع 213,000 ليرة إسرائيلية، حيث يصدر المصنع منتجاته (التحف) لخارج البلاد ويشغل 85 من العمال، وافقت لجنة المدراء للمصنع على ائتمان يبلغ مقداره 330 ألف[594].

9.5: رأس المال الإسرائيلي:

ارتبط رأس المال الإسرائيلي مع الاستعمار الصهيوني في مناطق 1967، في عملية منظمة لاستغلال موارد المناطق المستعمرة، واليد العاملة متدنية الأجر مقارنة بأجور العمال داخل إسرائيل، حيث تم "تقنين" ذلك بقرار لجنة المدراء بأن تكون أجور العمال حسب التسعيرة القائمة في "المناطق"، وليس حسب التسعيرة القائمة في إسرائيل[595]. شجعت القيادة السياسية الإسرائيلية "استثمار" رؤوس الأموال الإسرائيليين في "المناطق"، تجسد ذلك في رد رئيس الوزراء على سؤال لجنة المدراء عن كيفية التعامل مع طلبات إقامة مشاريع لرجال أعمال إسرائيليين في "شطحيم"، بحثهم على تشجيع الاستثمار، مقسمًا الأدوار بين عدة جهات، فالاستثمارات حتى مبلغ 10 الآف ليرة إسرائيلية يتم إعطاء الموافقة عليها من لجنة المدراء، بينما التي تتجاوز الـ 10 الآلف، أو ذات صفة "مميزة" يقرر فيها رئيس الوزراء، بينما تتولى لجنة الوزراء لشؤون المناطق المستحوذ عليها التعامل مع طلبات "المستثمرين" الذين يطلبون مساعدة مالية حكومية[596].

وضعت لجنة المدراء عدة معايير لمنحها موافقة على المشاريع الاستثمارية الإسرائيلية، من أهمها: أن يساهم المشروع في تحسين الاقتصاد، مع قدرة مقدم المشروع على الإيفاء بتسديد القروض التي تمنح له،

---

[592] الجلسة 182، البند 3، ص: 912، 1973/8/2.
[593] الجلسة 183، البند 10، ص: 922، 1973/8/21.
[594] الجلسة 203، البند 18، ص: 1162، 1976/7/8.
[595] الجلسة 192، البند 10، ص: 983، 1975/1/16.
[596] الجلسة 95، البند 1، ص: 472، 1968/12/26.

بتفضيل للمشاريع التي توفر فرص عمل لتشغيل النساء، على أن يكون المشروع متوافق مع المصالح الاقتصادية الإسرائيلية[597]، ويفضل المشروع الذي يستوعب عدد أكبر من الأيدي العاملة[598]. كما منحت لجنة المدراء عدة تسهيلات للمستثمرين الإسرائيليين من بينها، إمكانية الحصول على قرض يغطي 50% من قيمة الاستثمار، على أن يسدد خلال 5 سنوات بفائدة قيمتها 9%[599]، وكذلك إمكانية منحهم أراضٍ ومباني (يديرها حارس أملاك الغائبين) لإقامة مشاريعهم[600].

سنقتصر في هذه الدراسة على المشاريع المتعلقة بالزراعة وبشكل أساسي التصنيع الزراعي، حيث تم تدشين العلاقة بين رأس المال والاستعمار الصهيوني بشكل مبكر نسبيًا، وتحديدًا في ديسمبر 1967، عندما اجتمعت لجنة ثانوية منبثقة عن لجنة المدراء مع مندوبين عن شركة "عتس زيت"، من أجل تشغيل مصنع لإنتاج الزيت من بذور الخروع، والمتواجد بالعريش[601]. ويبدو أن تنافس الشركات الإسرائيلية فيما بينها أفشل التوصل لاتفاق، حيث تشير وقائع جلسات المدراء إلى عدم التوصل إلى اتفاق مع الشركة بتنسيب من اللجنة القانونية، وذلك بعد تقدم "الشركة الإسرائيلية للتصدير والائتمان" بطلب لإدارة المصنع، فلجأت لجنة المدراء لإقامة مزاد، بهدف إعطاء فرصة متساوية لمصانع الزيوت الإسرائيلية، بحيث يتم الإعلان عن المزاد بواسطة "حارس أملاك الغائبين"[602]. بالاستناد على قانون أملاك الغائبين[603]. رسى المزاد على "الشركة الإسرائيلية للتصدير والائتمان"، والتي فرضت عليها لجنة المدراء جملة من الشروط لإدارة المصنع[604]. بعد حوالي نصف سنة وافقت لجنة المدراء على إدخال شركة "كيتر" كشريك في إدارة المصنع[605].

---

[597] ملحق الجلسة 194، البند 2 فرع أ، ص: 1005، 1975/4/24.
[598] ملحق جلسة 195، فرع د، ص: 1034، 1975/6/12
[599] ملحق الجلسة 194، البند 2 فرع أ، ص: 1006، 1975/4/24.
[600] المصدر نفسه، ص: 1007.
[601] الجلسة 38، البند 5، ص: 234، 1967/12/4.
[602] الجلسة 45، البند 1، ص: 262، 1967/12/25.
[603] صدر القانون في سنة 1950، "القانون يعرّف من هُجّر أو نزح أو ترك حدود دولة إسرائيل حتى تشرين ثاني 1947، خاصةً على أثر الحرب، على أنّه غائب. وتعتبر كل أملاكه (يشمل الأراضي، البيوت وحسابات البنوك وغيرها) بمثابة "أملاك غائبين" تنقل ملكيّتها لدولة إسرائيل، ويديرها وصيّ من قبل الدولة. قانون أملاك الغائبين هذا هو الأداة الأساسية لدى إسرائيل للسيطرة على أملاك اللاجئين الفلسطينيين وكذلك أملاك الوقف الإسلامي في الدولة". (مركز عدالة، قانون املاك الغائبين، https://bit.ly/3s54bfw)
[604] تضمنت الشروط: توقيع الشركة الاتفاق مع حارس أملاك الغائبين، تكفل الشركة بالترميمات والتشغيل، تكون الشركة مسؤولة عن تشغيل المصنع في الجانب التقني، المهني، الإداري. أسعار البذور ستحدد بواسطة قسم الأسعار في وزارة التجارة والصناعة، بتنسيق مع وزارة الزراعة كما هو متبع تجاه بذور زيوت أخرى. يُضمن للشركة كميات الحد الأدنى للبذور سنويًا. قبل توزيع الأرباح سيتم إرجاع الاستثمارات والترميمات للشركة. قبل توزيع الأرباح سيتم خصم استخدام المصنع على أساس استرداد 8-10 سنوات، وأرباح سنوية تدفع لأمين الصندوق (أملاك الغائبين) من خلال أرباح المصنع. الشركة ستدير حساب منفرد للمصنع، يتضمن مبالغ الاستثمار والأرباح المذكورة، مخصصات الأموال للمصنع يحددون بواسطة محاسب بواسطة الشركة بالتنسيق مع أمين الصندوق. حارس أملاك الغائبين مسؤول أمام الشركة فيما يتعلق بالمخاطرة السياسية. مدة العقد تكون لسنة مع إمكانية لتمديدها لسنة إضافية. (ملحق الجلسة 45، البند 1 فرع ب، ص: 264، 1967/12/25)
[605] الجلسة 72، البند 2، ص: 366، 1968/7/4.

أسست موافقة لجنة المدراء على إنشاء المصانع الإسرائيلية في المناطق المستعمرة سنة 1967، لإقامة ما عرف لاحقًا بالمناطق الصناعية، بدأ ذلك في قطاع غزة، مع الموافقة على طلب إنشاء أول مصنع لتعبئة وتغليف ثمار الحمضيات، والذي تقدم به رجل الأعمال الإسرائيلي "كارني" (أطلق على معبار "القنطار" اسم معبر كارني)، قدم الحكم العسكري لـ "كارني" قرض ب 3 مليون ليرة لإقامة المصنع، الذي شغّل 300 عامل فلسطيني، ثار جدل في داخل اللجنة الوزارية المسؤولة عن منح الترخيص للمصنع، دار الجدل حول موقع الأرض المخصصة للمصنع، هل ستكون في داخل القطاع أو بجانب حدود القطاع في "أرض اسرائيل". حسب رأي اللجنة: إذا أقيم المصنع في داخل القطاع، فيجب إقرار الموافقة على تأجير الأرض للمستثمر الاسرائيلي بحسب شروط التمويل التي يتم تلقيها لمناطق التطوير في "البلاد"، مع توفير الضمانات السياسية المطلوبة، أمّا إذا أقيم المصنع بجانب حدود قطاع غزة داخل الخط الأخضر؛ فهذا الأمر يلزمه موافقة بتشغيل عمال من غزة خارج حدود القطاع، أبرزت لجنة المدراء أهمية اقامة مصنع التعبئة لاقتصاد القطاع، ووجوب العمل بشكل عاجل من أجل ضمان إنهاء الإعدادات حتى بداية موسم الحمضيات القادم[606]. مما دفع نحوالموافقة على إقامة المصنع في داخل القطاع بتاريخ 1968/4/8[607].

هدفت استثمارت رجال الأعمال الإسرائيليين إلى تسهيل عملية تصدير المنتجات الزراعية، هذا من نلمسه من مجموع المشاريع التي وافقت عليها لجنة المدراء. فعلى سبيل المثال تم الموافقة على طلب لـ "تسفي وشلومو شارون" لإقامة مشروع لفرز وتعبئة المنتجات الزراعية المعدة للتصدير من منطقة غور الأردن وأريحا، باستثمار معدات تقدر ب 50 ألف ليرة إسرائيلية[608]. (ينظر ملحق 9)

يلاحظ تمركز استثمارات الإسرائيليين في سيناء حول الأسماك (ينظر ملحق 9). كما يلاحظ حرص لجنة المدراء على حماية المستثمرين الإسرائيليين وضمان تحقيقهم للأرباح، من خلال حمايتهم من المنافسة حتى لو كان مصدرها مستثمرون إسرائيليون، تجسد ذلك برفض اللجنة طلب تقدم به كل من شركة "ف. تسرفتي وأبناؤه" من يافا، وشركة "إيله" من القدس، من أجل السماح لهم بتصدير السمك من بحيرة البردويل إلى السوق الإيطالية، استندت اللجنة في رفضها للطلبات المقدمة، إلى منحها حق تصدير السمك إلى السوق الإيطالية لرجلي الأعمال "شجف" و "ركح" اللذان ينسقان مع بعضهما البعض ويتقاسمان السوق، وفيما لو سمحت اللجنة بمزيد من المصدرين فإن ذلك قد يؤدي إلى نزول أسعار السمك، وبالتالي تضرر العائد من العملات الصعبة، ومن ثم قد تنتهي عملية التصدير لإيطاليا بفعل المنافسة، مما قد يتسبب بإغلاق المشاريع

---

[606] الجلسة 59، البند 4، ص: 316، 1968/4/4.
[607] الجلسة 60، البند 1، ص: 319، 1968/4/8.
[608] الجلسة 116، البند 3ن ص: 552، 1969/7/31.

القائمة لـ "شجف و"ركح"، وفقدان العاملين لمصدر رزقهم[609]. وحتى عندما سمحت لجنة المدراء لشركة "تنوفا" بتصدير السمك من بحيرة البردويل، اشترطت عدم تضرر رجال الأعمال المحتكرين للسوق الإيطالية[610].

1.9.5: تأمين الاستثمارات:

قررت لجنة المدراء تأمين الاستثمارات الإسرائيلية بواسطة شركة "يناي" بقسط رمزي لا يتجاوز 0.2% في السنة[611]. وفرت الحكومة الإسرائيلية شبكة أمان اقتصادية للمستثمرين الإسرائيليين في المناطق المستعمرة سنة 1967، مما ساهم في تشجيع الاستيطان، والاستغلال الاقتصادي لهذه الأراضي. بحسب الأرشيف الإسرائيلي أنشأ الحكم العسكري في أوائل السبعينات شركة حكومية للتأمين أطلق عليها "يناي" Yanai، كي توفر شبكة أمان اقتصادي للكيانات التجارية والاستيطانية التي بدأت العمل خارج الخط الأخضر، وذلك بهدف توفير "ضمانات سياسية"، وتأمين المستثمرين في الأراضي المحتلة من خسارة استثماراتهم نتيجة إخلاء الأرض، أو تغيير سياسات الحكم العسكري، أو التضرر نتيجة المقاطعة اقتصادية، أو مهاجمة استثماراتهم بواسطة المقاومين. مثل أي شركة يتم تمويلها وإدارتها من قبل الحكومة، قامت "يناي" في بداية نشاطها بتأمين الاستثمارات فقط، ولاحقًا بإصدار بوالص تأمين للقروض الممنوحة لأغراض التنمية خارج الخط الأخضر. خلال نفس العقد قامت الشركة بتأمين عدة مئات من الاستثمارات والقروض، بمئات الملايين، في عشرات المستوطنات والمناطق الصناعية في الأراضي الفلسطينية[612].

جاء تأسيس شركة "يناي" كامتداد لموافقة "اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية" بتاريخ 1967/8/14 على التأمين ضد المخاطر السياسية للإسرائيليين الذين يزرعون الأراضي في الجولان، بعدما طالبت المصارف الإسرائيلية الحكومة بتوفير ضمانات سياسية وتجارية للمستوطنين الأوائل في الجولان. ثم تطور الأمر باتجاه إعطاء ضمانات من حارس أملاك الغائبين للشركة التي أدارت مصنع زيت الخروع بالعريش. عقب ذلك مُنحت لجنة المدراء صلاحية إعطاء ضمانات للمستثمرين الإسرائيليين والأجانب بسقف مالي لا يتجاوز 10 مليون ل.إ، وفي حزيران 1969 قررت "اللجنة الوزارية لشؤون المناطق" بأن الشركات الإسرائيلية التي تستثمر في "المناطق" ستتلقى ضمانات بنسبة 100%. أقرت لجنة المدراء في 1969/7/3 الموافقة على مقترح المستشار القانوني للحكومة بإقامة شركة تأمين. وتم الموافقة عليها من قبل الحكومة في

---

[609] الجلسة 183، البند 11، ص: 922، 1973/8/21.
[610] الجلسة 190، البند 7، ص: 963، 1974/10/10.
[611] ملحق الجلسة 194، البند 2 فرع أ، ص: 1007، 1975/4/24.
[612] عكيفوت، التأمين ضد المخاطر السياسية: شركة التسويات والتأمين الحكومية يناي. (بالعبرية). https://bit.ly/2NhPuXu

1970/3/22، على أن يتم تمويلها من وزارة المالية بحيث تتولى بشكل حصري تأمين الاستثمارات في المناطق المستحوذ عليها، بعد ثمان سنوات من إقامتها باعت "يناي" أكثر من 600 بوليصة تأمين. توقفت أنشطة "يناي" بعد اتخاذ الحكومة الإسرائيلية قرار تعويض جميع الإسرائيليين الذين تم إجلاؤهم من سيناء، إثر اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومصر، بغض النظر عما إذا كانوا قد اشتروا تأمين أم لا. وقد حولت هذه السابقة الضمان السياسي إلى التزام أولي من قبل الحكومة تجاه جميع الاستثمارات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. نتيجة لذلك، لم يعد المستثمرون والمستوطنون يجدون أي فائدة في شراء تأمين خاص، هذا الوضع دفع مجلس إدارة الشركة إلى التساؤل في عام 1981 "ما إذا كان هناك أي مبرر لوجود التأمين على الممتلكات في المناطق". مع دخول قانون الجولان (1981/12/14) حيز التنفيذ، توقف استخدام التأمين السياسي في هذه المنطقة، وتقلص نشاط "يناي" أكثر[613].

2.9.5: رأس المال الإسرائيلي والاستيطان:

ساهم رأس المال الإسرائيلي في تعزيز الاستيطان، ومع أن معظم المستوطنات التي أقيمت في العقد الأول من استعمار مناطق 1967 كانت تعتمد على الزراعة، إلا أن هنالك بعض المستوطنات التي اعتمدت على الصناعة، كمستوطنة "كريات أربع" في مدينة الخليل، ولكثرة المشاريع سنقتصر هنا على استعراض المشاريع الاقتصادية التي لها علاقة بالزراعة.

تقدمت شركة العنب "يعكوف" للأخوين "حاييم" من القدس لإقامة مصنع في مستوطنة كريات أربع، باستثمار يناهز مليون ليرة إسرائيلية، على أن يشغل المصنع 20-30 عامل[614]. وقد وافقت لجنة المدراء على الطلب المقدم بعد أخذ رأي وزارة الزراعة، وتأمين المصنع على اعتبار أنه استثمار يواجه خطر خاص مرتبط بإقامة مصنع في "شطحيم"[615]. أيضًا وافقت لجنة المدراء على طلب إنشاء مصنع إنتاج مزارع دواجن ومباني وحدات زراعية، المقدم من شركتي "دواجن الخليل" لاصحابها الأخوين "رييخ"، والزراعة الحقلية "إيلاف"، اللذين طلبا إقامة مصنع لإنتاج مباني وحدات زراعية، وسيستثمر فيه 3 مليون ليرة إسرائيلية ويشغل 25 عامل[616].

3.9.5: استثمارات بعيدة عن "القانون":

---

[613] المصدر نفسه.
[614] الجلسة 155، البند 3، ص: 710، 1971/8/12.
[615] الجلسة 158، البند 5، ص: 723، 1971/9/16.
[616] الجلسة 182، البند 9، ص: 918، 1973/8/2.

لجأ رأس المال الإسرائيلي للاستفادة من المناطق المستعمرة سنة 1967، على اعتبارها خارج منظومة "القانون" السائد في داخل إسرائيل. تجسد ذلك بالموافقة على إقامة سلخانة للأرانب في طولكرم، لشركة "ربيتكو" بالإضافة إلى منشأة صناعية مرافقة، وذلك في المنطقة الصناعية في طولكرم، وقد أقرت اللجنة تأجير مساحة 27 دونم من أراضي "الدولة" لإقامة المسلخ[617]. لا تستطيع الشركة الإسرائيلية إقامة هذا المسلخ في داخل "إسرائيل" وذلك لأن لحوم الأرانب محرمة في الشريعة اليهودية[618]، لذلك لجأت لإقامة هذا المسلخ في منطقة واقعة تحت الحكم العسكري في الضفة الغربية.

يتكرر نفس السلوك في الطلب الذي تقدمت به شركة إسرائيلية بشراكة مع أطراف أجنبية، إلى لجنة المدراء من أجل إقامة "كازينو" للقمار[619] في منطقة رام الله[620]، (يجرم القانون الإسرائيلي المقامرة لذلك لا توجد كازينوهات مرخصة في إسرائيل)، اختلف أعضاء اللجنة فيما بينهم حول التعاطي مع الطلب، فمنهم من دعا إلى الموافقة عليه، لأنه سيجذب سياح من خارج "البلاد"، ويعتبر بمثابة مؤشر على حالة "التطبيع" التي تعيشها المناطق، علاوة على المردود الاقتصادي الذي سيجلبه، أما الأطراف المعارضة في اللجنة فاحتجت بأن إقامة "الكازينو" هو فعل غير "أخلاقي" وسيتحول الكازينو إلى مركز لممارسة "الرذيلة"، ولا يجوز الموافقة على أمر أصلًا ممنوع في داخل إسرائيل لأن ذلك سيثير ردة فعل عند المسلمين في "المناطق" والعالم الإسلامي[621]. في النهاية حسم الأمر بواسطة قائد منطقة "يهودا والسامرة" الذي رفض الموافقة على المشروع[622].

10.5: الحمائية الاستعمارية:

اهتمت لجنة المدراء بألا يتأثر السوق الإسرائيلي سلبًا نتيجة للمنافسة الفلسطينية، بسبب التفاوت في أسعار المنتجات الزراعية. فبعد إزالة حواجز الشرطة العسكرية على الخط الأخضر في منطقة الضفة الغربية لفترة تجريبية تمتد لشهر، والذي بدأ في 3 مايو 1968، ومن أجل استمرار المراقبة على عبور الإنتاج الزراعي من الضفة لإسرائيل، تقرر إضافة 4 دوريات مراقبة تابعة لوزارة الزراعة، بالإضافة إلى الإثنتين

---

[617] الجلسة 170، البند 6، ص: 840، 1972/7/27.

[618] موقع كيباه، إسأل الراف: اكل لحم الجمل والأرنب، 2012/5/22. (بالعبرية). https://bit.ly/2MXEKNI.

[619] يظهر ملحق الجلسة بان المبادرة جاءت من شركة "ت.ا.ف" بالشراكة مع رؤوس أموال فلسطينيين من منطقة رام الله يمثلهم المحامي عزيز شحادة، وشركتين تملكان كازينوهات في انجلترا ومالطا، بهدف إقامة فندق يحوي كازينو للقمار ومطعم ونادي ليلي، على أن يقدم الشركاء الفلسطينيون الأرض التي سيقام عليها الكازينو، ويقدم الباقين رأس مال يتراوح ما بين 5-6 مليون دولار (ملحق الجلسة 97، البند 3 فرع أ، ص: 486، 1969/1/23).

[620] رغم أن موضوع الكازينو خارج موضوع الزراعة إلا أننا نستشهد به هنا لتدعيم مجادلتنا.

[621] الجلسة 97، البند 3، ص: 483، 1969/1/23.

[622] الجلسة 100، البند 1 فرع ب، ص: 495، 1969/2/19.

الموجودتين أصلاً[623]. وذلك لمنع تهريب بعض المنتجات الزراعية. في بعض الأحيان؛ كانت وزارة الزراعة الإسرائيلية تلجأ لشراء جزء من محصول فائض الإنتاج الزراعي، وذلك بهدف منع وصول هذا الفائض للسوق الإسرائيلية وتأثيره سلبًا عليه بسبب التفاوت بالأسعار، كما حدث في سنة 1968 عندما توجهت وزارة الزراعة لشراء 1000 طن من التمور من مزارعي القطاع، من الحصاد المتوقع بأن يكون 6000 طن، وذلك لمنع مرورها وتسويقها في إسرائيل[624].

تظهر التوجهات الإسرائيلية بحماية السوق الإسرائيلية في عدة قضايا متصلة بالزراعة، من بينها الصناعات المرتبطة بالزراعة. كما هو الحال عندما رفضت وزارة الصناعة والتجارة الموافقة على طلب شركة "الأخوين شنطي" لإقامة مصنع لإنتاج كرتون مقوى، باستثمار مقداره 7.567 مليون ليرة إسرائيلية، ويتم فيه تشغيل ما يقارب 100 عامل، فقد رفضت الوزارة طلب الشركة بالموافقة على استيراد معدات للمصنع بما يقارب قيمته 831 ألف دولار، طرح موضوع شركة "الأخوين الشنطي" أمام لجنة المدراء، فكان تبرير الوزارة لرفض الطلب بسبب وجود فائض انتاج كرتون تعبئة في إسرائيل. بمعنى سعت الوزارة لحماية المنتج الإسرائيلي. لكن لجنة المدراء بعد بحثها للموضوع وافقت على الطلب، لأن هذا المصنع سيوفر تشغيل أيدي عاملة فلسطينية، وهذا يحقق هدف تسعى له لجنة المدراء وهو القضاء على البطالة من أجل المحافظة على الهدوء[625].

يتضح لنا الحرص على حماية السوق الإسرائيلية من عدة شواهد، من بينها النقاش الذي جرى في لجنة المدراء للرد على طلب "عز الدين عدوان" بإقامة محلبة حديثة في رام الله، عبر استثمار مبلغ يقارب 9 مليون ليرة إسرائيلية، جميعها تمويل ذاتي بدون قروض، بحيث تنتج حوالي 50 ألف لتر حليب طازج في الشهر، وحوالي 30 طن بودرة حليب في الشهر، مما يعني أنّ مجموع الإنتاج السنوي سيتراوح ما بين 700-800 طن منتجات حليب. بالرغم من مستوى الإنتاج في إسرائيل، من غير المتوقع بأن مستوى الإنتاج المذكور يشكل منافسة للاقتصاد في إسرائيل. هذا ما بنت عليه اللجنة لبحث طلب صاحب المحلبة بتلقي دعم لبودرة الحليب، كما هو حاصل في إسرائيل، والذي يقدر سنويًا بما يعادل 252 ألف ليرة إسرائيلية، على غرار ما أعطي سابقًا من دعم مشابه لمحلبة في قطاع غزة. وافقت لجنة المدراء على الطلب بعد وضع شرطين، أولهما: إعطاء المحلبة تقرير شهري عن استخدام البودرة، بواسطة نموذج موجود في إسرائيل.

---

[623] الجلسة 63، البند 2، ص: 330، 1968/4/25.
[624] الجلسة 84، البند 4، ص: 421، 1968/9/30.
[625] الجلسة 193، البند 6، ص: 993، 1975/2/27.

وثانيهما: أن تكون أسعار المنتجات مشابهه لأسعار ما يقابلها من المنتجات في إسرائيل[626]. وهكذا نرى حرص اللجنة على حماية المصالح الإسرائيلية بالمحافظة على أسعار المنتج الإسرائيلي.

حرص لجنة المدراء على حماية المستثمرين الإسرائيليين في "المناطق"، تعدى حمايتهم من المنافسة الفلسطينية إلى حمايتهم حتى من المنافس الإسرائيلي. هذا ما نلمسه في النقاش الذي دار في لجنة المدراء لبحث طلب إقامة مصنع تعبئة للخضار، بواسطة "موشاف عين حتسبه" في المنطقة الصناعية "إيرز" بقطاع غزة، والذي سينافس مصنع تعبئة "كارني" الإسرائيلي. سعى "موشاف عين حتسبه" لإقامة مصنع التعبئة في "ايرز" لعدة أسباب من بينها، إمكانية تخزين الثمار لفترات طويلة بسبب المناخ السائد في هذه المنطقة، بالإضافة إلى وجود يد عاملة "رخيصة"، علاوة على قرب المنطقة الصناعية "إيرز" من ميناء أشدود، مما يعني تكاليف أقل في النقل. سيشغل المصنع 125 عامل وسيستثمر فيه 3,800,000 ليرة إسرائيلية، من المتوقع أن يصل مجموع الانتاج الذي سيعبأ بحوالي 9,000 طن، والمردود المالي السنوي حوالي 24 مليون ليرة من ضمنهم 17 مليون ليرة ناتجة عن التصدير. لكن الموافقة على هذا المصنع سيضر مصنع كارني للتعبئة الذي يعاني في الفترة الأخيرة من ركود الأعمال. بناء على ذلك حاولت وزارة الزراعة التوفيق بين الموشاف والسيد كارني لكن بدون فائدة، فما كان من لجنة المدراء إلا أن طلبت من وزارة الزارعة إقناع الموشاف بتعبأة إنتاجه في مصنع كارني، وفي حال لم تنجح المحاولة ستقر اللجنة إقامة مصنع تابع للموشاف[627].

11.5: الحركة[628]:

حاز التحكم بحركة المنتجات الزراعية على اهتمام الحكم العسكري، تجسد ذلك بعدد كبير نسبيًا من الأوامر العسكرية التي تنظم الحركة وتضبطها. فعدا عن الأوامر العسكرية بمنع التجول[629] والتي تحرم المزارعين من مباشرة عملهم في الحقول، أصدرت أوامر عسكرية عديدة تتعلق بتحديد مساحات مغلقة والتي

---

[626] الجلسة 196، البند 16، ص: 1049، 1975/7/24.

[627] الجلسة 209، البند 16، ص: 1242، 1977/6/9.

[628] يتناول John Reynolds بالتحليل نماذج قوانين الطوارئ (التي تتعلق بالحركة والاعتقال والعقوبات وغيرها) والتي تبنتها إسرائيل في تعاملها مع الفلسطينيين، حيث قامت بتفعيل قانون الطوارئ البريطاني الصادر سنة1945 على السكان العرب في مناطق 1948، ثم عملت على تقنينها من خلال تشريعات وقوانين سنت بواسطة الكنيست. أمّا في مناطق 1967 فقد قامت بتفعيل قانون الطوارئ البريطاني ومن ثم عملت على استدماجه في الأوامر العسكرية الصادرة عن الحكم العسكري، بحيث يصبح الاستثناء هو القاعدة (المصدر:

John Reynolds, Empire, Emergency and International Law, Cambridge: Cambridge University Press, 2017, p: 221-236.)

[629] يوجد عدد كبير من الأوامر العسكرية لفرض حظر التجوال، يتم التعديل عليها بين الحين والآخر، على سبيل المثال لا الحصر في سنة 1967: في الضفة الغربية: كراس 5، أمر 69، ص: 179. في قطاع غزة الكراس 2، أمر 24، ص: 89. الجولان: الكراس 1، أمر 13، ص: 57.

يمنع على الأهالي دخولها أو رعي الأغنام فيها[630]. وحتى يتم ردع رعاة المواشي من الدخول للمناطق المغلقة، أصدر الحكم العسكري في الجولان أمر يتم بموجبه احتجاز الحيوانات التي تدخل هذه المناطق في محاجر، ولا تعاد لأصحابها إلا بعد دفع رسوم مقابل أيام الاحتجاز، وفي حال رفض مالك الحيوانات الدفع يتم بيع هذه الحيوانات، وخصم رسوم الاحتجاز، ويوضع بقية المبلغ في صندوق تابع للقيادة العسكرية للمنطقة[631]. يضاف إلى إغلاق المناطق كان يتم إغلاق بعض الطرق كما هو الحال في جنوب سيناء (منطقة شلومو)، حيث تم إغلاق الطرق المؤدية إلى مناجم وثروات طبيعية[632].

من أوائل الأوامر العسكري التي أصدرها الحاكم العسكري للضفة الغربية كان أمر يفرض فيه الحجر الصحي على كل الضفة، ينص على أنّه "لا يجوز نقل أي نبات أو حيوان، من أي نوع كان، من منطقة الضفة الغربية إلى خارجها"، وكل من يخالف هذا الأمر تكون عقوبته الحبس 3 سنوات[633]. كذلك الحال في الجولان؛ حيث حظر الحاكم إخراج النباتات والحيوانات وحتى الجمادات إلا بتصريح[634]. كما أصدر حاكم الجولان أمر بشأن نقل المنتجات الزراعية يمنع فيه إخراجها من المنطقة إلا بترخيص، تحدد فيه السلطة المختصة الطريق التي تنقل فيه والمكان الذي تنقل إليه، ومن يخالف شروط الترخيص يعاقب بالحبس لمدة 3 سنوات، أو بغرامة مقدارها 3 الآف ليرة، أو بكلتا العقوبتين[635]. لكن حاكم الجولان بعد حوالي شهر أصدر أمر يصرح فيه بإدخال المنتوجات الزراعية أو إخراجها إلى إسرائيل من قرى مجدل شمس، بقعاته، مسعدة، عين قنيا، سحيطة، دونما الحاجة الى رخصة شخصية[636]. موضحًا في أمر لاحق أنّ هذا التصريح لا يعطي الحق بنقل مكان السكن من المنطقة إلى إسرائيل[637]. تكرر الأمر في قطاع غزة فقد صدر نظام أمراض الحيوانات الذي يقيد حركتها، ف"لا يجوز لأحد أن ينقل أو يسمح بنقل البهائم و/ أو صوف الخراف من حدود منطقة قطاع غزة إلى خارجها، أو من خارج منطقة قطاع غزة إليها، إلا بترخيص خطي من الطبيب البيطري الحكومي ووفقًا لشروط الترخيص"[638].

---

[630] على سبيل المثال لا الحصر في سنة 1967، الضفة الغربية: الكراس 1، أمر 5، ص: 26. قطاع غزة: الكراس 1، أمر 1، ص: 39. الجولان: الكراس 1، أمر 1، ص: 39.

[631] كراس سنة 1980، أمر رقم 370 بشأن تعليمات الأمن (تعليمات بشأن ضبط الحيوانات لدى ارتكاب جرائم في هضبة الجولان)، ص: 3، 1980/6/1.

[632] تم إغلاق طريق مناجم المنغنيز في أم بجمة، ومنشآت المنغنيز في أبي زنيمة، ومعسكر البترول في امتداد خليج السويس، علاوة على دير القديسة كاترينة. (المصدر: كراس 1، أمر 10 "بشأن العاق طرق واماكن"، ص 61، 1967/9/23).

[633] كراس 1، أمر 2 "أمر بشأن الحجر الصحي"، ص: 25، 1967/6/7.

[634] كراس 3، أمر 70 "أمر بشأن المناطق الطبيعية المحفوظة"، ص: 193، 1967/11/10.

[635] كراس 5، أمر 82 "أمر بشأن نقل المنتجات الزراعية"، ص: 329، 1967/12/5.

[636] كراس 4، أمر 82 "أمر لشأن نقل المنتجات الزراعية"، ص: 279، 1968/1/18.

[637] كراس 7، أمر 6 "أمر بشأن نقل المنتجات الزراعية"، ص: 501، 1968/8/27.

[638] كراس 48، أمر 95 "نظام أمراض الحيوانات (تقييد حركة البهائم)"، ص: 4927، 1976/6/23.

بعد إلغاء الحجر الصحي في الضفة عرّف الحكم العسكري المنتوج الزراعي في الأمر 47 بأنّه "أي منتوج مصدره النبات أو الحيوان"[639]، والذي نص على: "لا يجوز اخراج اي منتوج زراعي من المنطقة ولا إدخاله إلا بترخيص من السلطة المختصة"، ومن يخالف تكون عقوبته 3 سنوات من الحبس أو غرامة 3 الآف دينار، أو بكلتا العقوبتين[640]. علاوة على ذلك حُظِرَ نقل البضائع (بما فيها المنتوجات الزراعية) للمساحات المغلقة بدون ترخيص، ومن يخالف يعاقب بالحبس أو 3 الآف دينار أو كليهما[641]. كما حظر نقل أو حمل بضاعة (بما فيها المنتوجات الزراعية) إلا بموجب ترخيص، سواء في مركبة مرخصة أو غير مرخصة أو دابة، ومن يخالف ذلك تكون عقوبته 3 سنوات حبس أو 3 آلاف ليرة، أوكلا العقوبتين، كما ويحق للمسؤول الاستيلاء على البضاعة ومصادرتها[642]. علاوة على منح التصاريح للحركة؛ تدخل الحكم العسكري في تحديد الطرق التي يجب أن تسلكها المنتجات الزراعية بموجب الأمر 155 والذي نص على "يجوز للسلطة المختصة أن تعين في ترخيص تصدره بموجب هذا الأمر الطريق التي ينقل عبرها المنتوج الزراعي والمكان الذي ينقل إليه"[643]، كما ينص الأمر على تعيين مفتشين من صلاحياتهم إيقاف كل وسيلة نقل وإجراء تفتيش فيه، لضبط المنتوج الزراعي.

عمل الحكم العسكري على فصل القدس عن باقي الضفة الغربية من خلال شارع التفافي تنقل من خلاله المنتجات الزراعية، وعبر الحصول على تصريح مسبق[644]. لم يقتصر التحكم بحركة المنتوجات الزراعية بين الضفة الغربية والقدس، بل تعداه للتحكم في نقلها داخل المناطق المستحوذ عليها، فلا تنقل إلا بعد الحصول على تصريح بذلك[645]. بعد تنسيب لجنة المدراء باستمرار نصب حواجز ضريبية على الطرق للتحقق من التصاريح[646].

ألغي بتاريخ 1967/9/13 تصاريح نقل البضائع من الضفة لإسرائيل ومن الضفة إلى قطاع غزة، للسلع المنتجة في المناطق المذكورة. أمّا المنتجات الغذائية من إنتاج محلي ومستوردة من الضفة وقطاع غزة فيجب أن تحصل على "تصاريح نقل بضائع" لإسرائيل، وذلك بعد تلقي رأي إيجابي من وزارة الصحة و/أو

---

[639] تم تعديل هذا التعريف في الأمر العسكري رقم 305 ليصبح " النبات أو جزء من النبات، بما في ذلك ثماره وما عدا الثمار المجففة، وكل حيوان حيًا أو ميتا، وكل شيء مصدره النبات أو الحيوان لم يمر بمرحلة إعداد؛ "إعداد"- يشمل التجفيف، الكبس، التجميد، البسترة، التعقيم، التذويب، التدخين، الغليان، التمليح او التعليب بأي طريقة كانت" (المصدر: كراس 17، أمر 305 "أمر بشان نقل المنتوج الزراعي"/ تعديل 2، ص: 625، 1969/1/16).

[640] كراس 3، أمر 47 "أمر بشأن نقل المنتوج الزراعي"، ص: 93، 1967/7/9.

[641] كراس 3، أمر 49 "أمر بشأن المساحات المغلقة (حظر نقل البضائع)"، ص: 94، 1967/7/14.

[642] كراس 6، أمر 96 "أمر بشأن منطقة جمركية"، ص: 220، 1967/8/15.

[643] كراس 8، أمر 155 "أمر بتعديل الأمر بشأن نقل المنتوج الزراعي"، ص: 320، 1967/10/24.

[644] الجلسة 9، البند 7، ص: 50، 1967/7/3.

[645] الجلسة 11، البند 8، ص: 63، 1967/7/10.

[646] الجلسة 22، البند 5 فرع ج، ص: 139، 1967/9/4.

قسم الغذاء والكيميائيات في وزارة التجارة والصناعة. التقييدات هذه غير سارية على الخمور والسجائر والتي بخصوصها لا توجد حاجة لـ "تصاريح نقل بضائع"، أمّا نقل السلع المستوردة التي ليست من إنتاج الضفة من جزء من الضفة لجزء آخر، فمطلوب "تصريح نقل البضائع" بدون أخذ ضرائب[647]. كل السلع المنتجة في "المناطق" يسري عليها رسوم كاملة لضريبة المشتريات الإسرائيلية، لكن ذلك لا ينطبق على الإنتاج الزراعي[648]. فيما بعد وبالبناء على تقديرات وزارة التجارة والصناعة وإدارة الجمرك، بأنّه لا يوجد في منطقة الضفة الغربية منتجات صناعية جوهرية تلزم بدفع الجمارك، قررت لجنة المدراء إبطال عمل حواجز الجمرك القائمة بين إسرائيل و"المناطق"، بينما عبور المنتجات الزراعية بكميات تجارية من "شطحيم" إلى إسرائيل ما زالت بحاجة لتصريح، في حين تنفذ الرقابة بمساعدة الحواجز الخاصة بالجيش والشرطة الإسرائيلية ودوريات مراقبة متحركة[649].

استخدم الحكم العسكري التحكم بالحركة كأداة عقابية علاوة عن كونها أداة للتحكم والسيطرة، يتمظهر ذلك في الأمر العسكري الذي أصدره الحاكم في الضفة، عقب تنفيذ مدينة نابلس إضراب احتجاجي على ممارسات الاحتلال وسياساته. فبذريعة صيانة "النظام العام" أصدر الحاكم أمرًا ينص على عدم إدخال أو إخراج أي بضائع (بما فيها المنتوجات الزراعية) لحدود بلدية نابلس إلا بتصريح، ومن يخالف هذا الأمر يعاقب بالحبس 5 سنوات أو بغرامة 5 الآف ليرة أو كليهما[650]. تم إلغاء هذا الأمر بعد انتهاء الإضراب، بإصدار أمرٍ عسكريٍّ يحمل الرقم 137[651].

لم تقتصر الأوامر العسكرية على ضبط حركة المنتوجات الزراعية بل تعداه إلى ضبط حركة الآلات الزراعية. فقد أصدر الحاكم العسكري في الضفة أمرًا يمنع فيه أي شخص من أن يدخل جرارًا أو آلات زراعية أخرى من إسرائيل إلى الضفة الغربية، ولا أن يشغل فيها جرارًا أو آلة زراعية من إسرائيل، إلا بموجب ترخيص من قبل المسؤول، ومن يخالف هذا الأمر تكون عقوبته السجن 3 أشهر أو ألف ليرة أو كليهما[652].

---

[647] ملحق الجلسة 25، البند 2 فرع أ، ص: 176، 1967/9/18.
[648] الجلسة 28، البند 3 فرع ج، ص: 192، 1967/10/1.
[649] الجلسة 51، البند 1 فرع أ، ص: 284،
[650] كراس 7، أمر 124 "أمر بشأن تقييد نقل البضائع-نابلس"، ص: 264، 1967/9/21.
[651] كراس 8، أمر 137 "أمر بشأن تقييد نقل بضائع-نابلس (إلغاء)"، ص: 299، 11/ 10/ 1967.
[652] كراس 7، أمر 134 "أمر بشأن حظر الجرارات والآلات الزراعية من اسرائيل"، ص: 287، 1967/9/29.

حدد الحاكم العسكري في الضفة المساحات التي يستطيع فيها رعاة المواشي التحرك. فقد صدر أمر سنة 1974 بشأن المراعي، يحدد فيه المساحة التي يمكن الرعي فيها[653]، بناءً على خارطة تضم أقضية أريحا، جنين، نابلس، رام الله (حسب تقسيمات أمر رقم 376)، فحظر الرعي في المساحة المحددة إلا بتصريح من القائد العسكري لقضاء أريحا، وفي حال المخالفة سيتم اتهام صاحب الحيوانات أو راعيها بجريمة مخالفة الأمر بشأن تعليمات الأمن[654]. وقد تم تعديل الخارطة أكثر من مرة لاحقًا[655].

حاول الحكم العسكري في الضفة الغربية ضبط عملية صيد الحيوانات فأصدر أمرًا يمنع بموجبه أي شخص من الصيد إلا بموجب رخصة[656]. كما عمل الحكم العسكري على التحكم بحركة صيادي السمك في قطاع غزة، حيث سمح بالصيد فيما عدا بالليل[657]. وقد أصدر الحاكم العسكري لقطاع غزة وشمال سيناء أمرًا يتضمن تعليمات صيد الأسماك، يتضمن وجوب حمل رخصة، يتم التصديق عليها شهريًا للدخول والخروج، وكذلك وجوب الإبلاغ عن الصيد وكميته، مع الالتزام بالرسوِّ في الأماكن التي تحددها السلطة، ووجوب إضاءة قوارب الصيد ليلا للذي يتعدى 500 متر من الشاطئ[658]. وفي حال التعرض للمحاكمة نتيجة المخالفة يعتبر كل مستند من ضابط الجيش يحدد موقع القارب معتمد من المحكمة[659]. وقد أصدر الحكم العسكري نظامًا بشأن ترخيص وسائط الملاحة، ينص على سريان مفعول رخصة الملاحة لمدة سنة أو لمدة أقصر تحدد في الرخصة[660]. بقي أن نشير إلى أن وافق على تصدير السمك بشرط الحصول على تصريح، كما هو الحال مع الشركة الإسرائيلية "إيروفسكه" التي تصدر السمك من بحيرة البردويل في سيناء[661].

12.5: الرسوم والضريبة:

جبى الحكم العسكري الضرائب والرسوم من السكان، فعدا عن الغرامات التي فرضها على من يخالف الأوامر العسكرية (والتي أشرنا لها سابقًا)، فرض رسوم على تصدير واستيراد المنتجات الزراعية، وكذلك صيد الأسماك، علاوة على فرض رسوم على المياه المستخرجة، والعلاجات الزراعية والبيطرة، ناهيك عن

---

[653] هذا ينسجم مع ما أشرنا له سابقًا من محاولة الحد من ترحال البدو والسعي لتغيير نمط حياتهم.

[654] كراس 33، أمر 544 "أمر بشأن المراعي (غور الأردن)"، ص: 1325، 1974/4/30.

[655] عدّلت الخارطة فيما بعد، بحيث أضيف لمساحات الرعي المعدلة قضاء بيت لحم، ومنح القائد العسكري لقضاء غور الأردن صلاحية إصدار تصاريح الرعي. (المصدر: كراس 35، أمر 588 "امر بشأن المرعى (غور الاردن). تعديل"، ص: 1463، 1975/4/11). وقد تم تعديل الخارطة مرة أخرى عام 1976، بإصدار أمر عسكري يحمل الرقم 634 (المصدر: كراس 37، أمر 634 "أمر بشأن المرعى (غور الأردن). تعديل رقم 3"، ص: 72، 1976/2/11).

[656] كراس 30، أمر 486 "أمر بشأن تعديل قانون وقاية الصيد"، ص: 1188، 1972/9/24.

[657] الجلسة 13، البند 7، ص: 77، 1967/7/20.

[658] كراس 10، أمر 208 "أمر بشأن تعليمات صيد الأسماك (قطاع غزة وشمالي سيناء) (تعديل رقم 1)"، ص: 759، 1968/5/28.

[659] كراس 38، أمر 485 "أمر بشأن تعليمات صيد الأسماك (قطاع غزة) (تعديل)"، ص: 3187، 1974/2/24.

[660] كراس 48، أمر 495 "نظام بشأن ترخيص وسائط الملاحة"، ص: 4885، 1975/6/1.

[661] الجلسة 164، البند 7، ص: 794، 1972/2/3.

فرض رسوم على المعدات الزراعية والمحلات التي تبيع المنتجات الزراعية، ولم تستثنَ المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية من فرض الرسوم، علاوة على فرض رسوم على تسجيل الأراضي.

1.12.5: التصدير والاستيراد:

فرض الحكم العسكري في قطاع غزة رسومًا على تصدير الحمضيات والفواكه عبر ميناء أشدود، وكانت الرسوم ترفع من حين لآخر، والتي يتم جبايتها بواسطة القيادة العسكرية للقطاع بالتنسيق مع "مجلس الحمضيات"، أمّا بالنسبة لجباية رسوم الصادرات من شرم الشيخ فتتم عن طريق مجلس "شلومو" [662]. علاوة على ذلك فرض الحكم العسكري وبموجب نظام مراقبة تصدير الحمضيات لسنة 1977، رسوم لخدمات يجب أن يدفعها المصدر (الفلسطيني)، وفقًا للمادة 24 والتي تنص على"8 أغورات عن كل وعاء عادي تعبأ فيه الأثمار الحمضية حسب سلم الأحجام كما ذكر في هذا النظام. وعن الأثمار السائبة -حاصل ضرب 8 أغورات بعدد الأوعية العادية الموجودة في ذلك الوعاء السائب"[663]. يضاف إلى ما سبق ذكره؛ فرض رسوم وضريبة على استيراد الخراف من الأردن بمقدار 17 ليرة إسرائيلية على الرأس[664].

2.12.5: الصيد:

أصدر الحاكم العسكري لقطاع غزة وشمال سيناء عدة أوامر عسكرية للتحكم بعملية صيد الأسماك، فرض بموجبها رسومًا للحصول على رخصة الصيد، فبعد شهرين ونصف من استعمار قطاع غزة أصدر أمرًا يوجب فيه الحصول على رخصة سنوية لصيد الأسماك، رسومها 3 ليرات، و5 ليرات لصيد شبكة الجرف. وكل من يخالف ذلك تكون عقوبته سنتين حبس أو 5 الآف ليرة أو كليهما[665]. ثم أصدر أمرًا آخر تم فيه رفع رسوم الرخصة السنوية إلى 7 ليرات إسرائيلية، وليرة بدل فاقد رخصة[666].

اقترحت قيادة الحكم العسكري في قطاع غزة وشمال سيناء على لجنة المدراء فرض رسوم على صيد السمك في بحيرة البروديل، فشكلت لجنة ثانوية للبحث في الاقتراح ورفع توصياتها[667]. أقرت لجنة المدراء توصيات اللجنة الثانوية، والتي تضمنت الاستمرار في جباية رسوم شهرية من تاريخ 1970/4/1 بحسب نوع المركب، حيث يفرض على القارب بمحرك 80 ليرة إسرائيلية في الشهر، والقارب الشراعي 50 ليرة

---

[662] الجلسة 52، البند 5، ص: 288، 1968/2/12.
[663] كراس 49، نظام بشأن مراقبة تصدير الأثمار الحمضية، ص: 5129، 1977/12/15.
[664] الجلسة 137، البند 8، ص: 633، 1970/8/20.
[665] كراس 3، أمر 69 "أمر بشأن تعليمات صيد الأسماك (قطاع غزة وشمالي سيناء)"، ص: 211، 1967/8/27.
[666] كراس 10، أمر 208 "أمر بشأن تعليمات صيد الأسماك (قطاع غزة وشمالي سيناء) (تعديل رقم 1)"، ص: 759، 1968/5/28.
[667] الجلسة 127، البند 6، ص: 591، 1970/1/29.

إسرائيلية في الشهر. يضاف إلى ذلك فرض 10 ليرات إسرائيلية على جميع أنواع الصيد. وقد قدرت اللجنة الثانوية الدخل السنوي الناتج عن فرض هذه الرسوم بما يقارب 200 ألف ليرة إسرائيلية[668]. لكن المجموع الكلي للمداخيل السنوية للبحيرة بعد العناية بها وتطويرها تقدر بحوالي 6 مليون ليرة إسرائيلية، وتتضمن مداخيل الصيادين التي تقدر ب2.5-3 مليون ليرة إسرائيلية وباقي المداخيل من أعمال غير مباشرة، وبحسب رأي وزارة الزراعة يمكن فرض رسوم على الصيد، بأسعار 0.5 ليرة إسرائيلية حتى 0.65 ليرة إسرائيلية على الكيلوغرام. رسوم بسعر كهذا يمكن أن تدخل 1.5 مليون ليرة إسرائيلية بالسنة، لذلك أقرت لجنة المدراء مقترح وزارة الزراعة[669]. وفي السنة التي تلتها رفعت الرسوم إلى 90 أغورة للكغم، من ضمنهم 10 أغورات للبلدية[670].

عدّلت لجنة المدراء الرسوم في بحيرة البردويل ورفعتها سنة 1972، بحيث أصبحت لكل كغم سمك كبير من 1 ليرة إسرائيلية إلى 1.25، ولكل كغم سمك صغير من 0.45 ليرة إسرائيلية إلى 0.50 ليرة، ولكل سفينة بقيت 20 ليرة إسرائيلية سنويًا؛ دون رفع[671]. رفعت لجنة المدراء الرسوم مرة أخرى سنة 1975 في بحيرة البردويل، ليصبح المبلغ المتوقع جبايته كرسوم 3,481,000 ليرة إسرائيلية[672]، (ملحق (10)).

لم تستطع سلطة الاستعمار تنفيذ مخططاتها على أرض الواقع في كل الأحوال، فقد تحايل صيادو السمك على الأمر العسكري الذي يميز بالرسوم بين الأسماك الصغيرة والكبيرة، فقاموا بتوسيع فتحات شبكاتهم حتى لا يقع فيها سوى السمك الكبير، وبالتالي يكون ربحهم أكبر. قادت الفاعلية الفلسطينية ورفض ممارسات الاستعمار إلى التغيير في سياساته، فقد أصدرت لجنة المدراء قرارًا بفرض رسم 1.5 ليرة لكل كيلو غرام من السمك بصرف النظر عن حجمه (سواء أكان كبير أم صغير)[673]. الرسوم كانت كالتالي: السمك الكبير 1.5 ليرة للكغم، والصغير 0.65 ليرة للكغم. أمّا في جنوب سيناء (ما يسمى منطقة شلومو بالعبرية) فقد رفعت الرسوم عام 1976 من 7 ليرات إسرائيلية إلى 15 ليرة مقابل رخصة الصيد، وليرة إسرائيلية مقابل نسخة عن رخصة الصيد[674].

---

[668] الجلسة 130، البند 7، ص: 605، 1970/3/19.
[669] الجلسة 134، البند 1، ص: 619، 1970/6/18.
[670] الجلسة 160، البند 3، ص: 729، 1971/11/11.
[671] الجلسة 173، البند 3، ص: 852، 1972/10/26.
[672] ملحق الجلسة 192، البند 6، ص: 985، 1975/1/16.
[673] الجلسة 197، البند 9، ص: 1067، 1975/9/18.
[674] الجلسة 202، البند 20، ص: 1141، 1976/5/6.

رفعت لجنة المدراء سنة 1976 الرسوم في بحيرة البردويل بذريعة موازنة مصاريف البحيرة[675]، (ملحق (11)+ (12))، كما أقرت سنة 1977 رفع رسوم رخص الصيد في البحر الأبيض المتوسط، في منطقة قطاع غزة وسيناء، بحيث زادت رسوم رخص الصيادين في البحر من 15 ل.إ إلى 25 ل.إ كما هو الوضع في إسرائيل، والنسخة عن رخصة الصيد من ليرة إلى 10 ليرات كما هو الحال في إسرائيل[676].

3.12.5: المياه:

قدم قائد منطقة سيناء تقريرًا للجنة المدراء عن رفع رسوم المياه والكهرباء، والذي تم بموافقة بلدية العريش[677]. قررت لجنة المدراء سنة 1975 رفع سعر المياه في منطقة سيناء من 15 أغورة لكل متر مكعب، إلى 25 أغورة. بينما فرضت 40 أغورة لكل متر مكعب على الآبار الشخصية[678]. وقد رفعت أسعار المياه في سنة 1977 إلى 60 أغورة للمتر المكعب، بذريعة ارتفاع تكلفة تشغيل الآبار بسبب ارتفاع سعر الوقود[679].

4.12.5: العلاجات الزراعية والبيطرية:

أقرت لجنة المدراء جباية رسوم تبلغ 50 أغوره على رش كل شجرة زيتون مثمرة، لمكافحة ذبابة الزيتون[680]. وقد رفعت الرسوم في السنة التي تليها من 50 أغورة إلى ليرة إسرائيلية للشجرة، مقابل 8-12 رشة[681]. وقد أصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية أمر يشير فيه إلى مسؤولية البلدية عن تنفيذ الرش، وأنّ المسؤول العسكري يحدد رسوم الرش ومواعيده وشروطه، بحيث تكون عقوبة المخالف 3 أشهر سجن أو ألف ليرة إسرائيلية أو كليهما[682].

فرض الحاكم العسكري لقطاع غزة وشمال سيناء رسوم على فحص الأسماك بواسطة الطبيب البيطري، الأسماك المالحة المعبأة في براميل والمسماة باسم "الرنكة" 40 أغورة لكل برميل يزن 100

---

[675] ملحق الجلسة 202، البند 22، ص: 1142، 1976/5/6.
[676] الجلسة 209، البند 4، ص: 1238، 1977/6/9.
[677] الجلسة 169، البند 1، ص: 829، 1972/6/22.
[678] الجلسة 197، البند 9، ص: 1067، 1975/9/18.
[679] الجلسة 209، البند 10، ص: 1240، 1977/6/9.
[680] الجلسة 169، البند 11، ص: 831، 1972/6/22.
[681] الجلسة 180، البند 9، ص: 908، 1973/6/7.
[682] كراس 38، أمر 645 "أمر بشأن رش أشجار الزيتون بخصوص ذبابة الزيت"، ص: 136، 1976/3/31.

كيلوغرام، فيما يفرض أغورة واحدة لكل كيلوغرام من أنواع السمك الأخرى[683]. وقد أصدرت لجنة المدراء لائحة طويلة تحدد رسوم الخدمات البيطرية في الضفة الغربية، فيها أسعار أكثر من 54 خدمة، وتضم أسعار ورسوم التطعيمات والتركيبات العلاجية للحيوانات، ورسوم وسم الحيوانات، وكذلك رسوم إجراء الفحوصات المختلفة. تقوم لائحة الأسعار على فكرة مساواة رسوم الخدمات البيطرية في الضفة الغربية بمثيلتها في إسرائيل[684]. أقرت لجنة المدراء سنة 1977 رفع رسوم البيطرة في الضفة الغربية، وقطاع غزة وشمال سيناء[685]، ونشرت جدول يضم العشرات من الخدمات البيطرية بأسعارها في الملحق ب من الجلسة (202)[686]. علاوة على ذلك أصدر الحاكم العسكري لقطاع غزة أمر يحدد فيه رسوم وسم الحيوانات وتسجيلهم كما اتفق عليها في الجلسة، وهي 1.5 ليرة للحصول على شهادة التسجيل، و3 ليرات رسوم الوسم[687].

5.12.5: محلات بيع المنتجات الزراعية:

فرضت لجنة المدراء رسومًا على المحلات والمتاجر، ووضعت قائمة للرسوم تضم عشرات التصنيفات، قمنا باستلال رسوم المحلات التي تبيع المنتجات الزراعية والحيوانية، كما هو موضح في الجدول الموجود بالملاحق (ملحق 13).

6.12.5: تسجيل الأراضي:

فرض الحاكم العسكري في الضفة الغربية عبر سلسلة من الأوامر العسكرية؛ رسومًا على تسجيل الأراضي. في البداية تم تعديل جدول الرسوم في قانون رسوم تسجيل الأراضي رقم 26 لسنة 1958، في جدول الرسوم، في المادة 20، البند (ج) بدلًا من 250 فلسًا يحل 4 ليرات إسرائيلية، ورسوم استنساخ ضوئي لخارطة بمقياس 50×30 ليرة إسرائيلية ونصف، واستنساخ ضوئي لخارطة بمقياس 70×60 ليرتان إسرائيليتان، واستنساخ ضوئي لخارطة بمقياس يتخلف عن المقياسين المبينين سلفًا 5 ليرات إسرائيلية[688]. تم تعديل الرسوم فيما بعد لتصبح 5 ليرات إسرائيلية عن صورة ضوئية لخطة حاجات التسجيل ومجموعة بلدي، ومجموعة تسجيل. وكذلك 5 ليرات عن صورة ضوئية لخارطة طبوغرافية، بحث، منطقة، حتى 0.5 متر. و6 ليرات عن صورة ضوئية لخرائط كتب (تقليص مجموعات)، وكذلك صورة ضوئية لخطة أرض مخلاة.

---

[683] كراس 33، نظام الصحة العامة (فحص الأسماك) (قطاع غزة)، ص: 2665، 1972/6/18.
[684] ملحق الجلسة 197، البند 4، ص: 1070-1073، 1975/9/18.
[685] الجلسة 207، البند 17، ص: 1217، 1977/3/24.
[686] الجلسة 207، البند 17، ص: 1224، 1977/3/24.
[687] كراس 49، نظام أمراض الحيوانات (تسجيل البقر ووسمه ونقله) (قطاع غزة)، ص: 5059، 1977/6/5.
[688] كراس 31، أمر 505 "أمر بشأن تعديل قانون رسوم تسجيل الأراضي"، ص: 1226، 1972/12/31.

بينما الصورة الضوئية لخرائط بحجم أكبر من 0.5 متر فرسومها 9 ليرات إسرائيلية[689]. بعد سنة ونصف عدّلت الأسعار مرة أخرى لتصبح الرسوم 8 ليرات عن تصميم حوض تسجيل، وعن تصميم تسجيل-في مساحة بلدية، وعن خارطة مساحة البناء لقرية، وعن خارطة مالية، وكذلك عن خارطة أحواض مصغرة حسب الأقضية. بينما تدفع 10 ليرات عن تصميم-لطالب الشغل، وعن تحضير مخطط في الدائرة، وكذلك بحجم يزيد عن المتر الواحد، عن كل متر اضافي. فيما فرض 15 ليرة على تصميم تسجيل للآخرين. أمّا تصميم تسجيل-على ورق سميك فرسومه 20 ليرة إسرائيلية[690]. بعد حوالي سنة تم تعديل الرسوم مرة أخرى لتصبح 20 ليرة إسرائيلية عن تصميم حوض تسجيل، أو عن تصميم حوض تسجيل-لطالب الشغل، أو عن تصميم تسجيل-للآخرين، وكذلك عن تصميم تسجيل-على ورقة سميك، أو عن تصميم تسجيل-في مساحة بلدية، أو عن خارطة مساحة البناء لقرية، وعن خارطة مالية، أو عن خارطة أحواض مصغرة حسب الأقضية، كذلك عن تحضير مخطط في الدائرة، أمّا النسخة الضوئية بحجم يزيد على المتر، عن كل متر إضافي تدفع رسوم مقدارها 40 ليرة إسرائيلية[691].

7.12.5: المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية (العمومية):

قام الحاكم العسكري في الضفة الغربية بتحديد عدة مناطق كحدائق عمومية إضافة إلى المحميات الطبيعية، وذلك كأداة للسيطرة على الأرض. كما فرض رسوم على دخول هذه الحدائق والمحميات، كانت تتغير بشكل شبه سنوي.

حدد الحكم العسكري سنة 1967 (قصر قمران، وسبسطية، وقصر هشام) كحدائق عمومية، وفرض رسوم على دخولها مع إعفاء الجنود[692] الإسرائيليين من هذه الرسوم[693]، وفيما بعد أضاف لها هروديون وتل أريحا (ملحق 14). حددت حدود الحدائق العمومية سنة 1970 وتم نشرها في خارطة، وتدوين ذلك في سجلات الأراضي، في الأمر العسكري 373، المتضمن رسوم دخولها[694]، فيما تكرر رفع الرسوم على مدار السنوات (ينظر الملحق 14).

---

[689] كراس 37، أمر 623 "أمر بشأن تعديل قانون رسوم تسجيل الأراضي. تعديل"، ص: 48، 1975/10/30.
[690] كراس 40، أمر 693 "أمر بشأن تعديل رسوم تسجيل الأراضي. تعديل رقم3"، ص: 59، 1977/2/31.
[691] كراس 42، أمر 760 "أمر بشأن تعديل رسوم تسجيل الأراضي. تعديل رقم4"، ص: 455، 1978/5/25.
[692] هذا مؤشر على تمييز الجنود عن "المواطنين" الإسرائيليين الملزمين بدفع رسوم دخول، ومؤشر على طبيعة المجتمع الإسرائيلي القائم على الرفع من شأن الجيش، وإعطاء أفراده "امتيازات"، بصرف النظر عن قيمتها المادية. في هذا السياق نجد تمييز للجنود في منطقة جنوب سيناء، حيث تم تخصيص منطقة للاستحمام في القطاع الساحلي بطول 350 متر في الخليج المعروف باسم شرم الموية، بحيث تكون خاصة بمن يخدمون في الجيش الإسرائيلي دون غيرهم (المصدر: كراس 8، أمر 66 "بشأن تنظيم أماكن الاستحمام في البحر"، ص: 551، 1971/6/1).
[693] كراس 6 أمر 89 "أمر بشأن الحدائق العمومية"، ص: 209، 1967/5/16.
[694] كراس 22، أمر 373 "أمر بشأن الحدائق العمومية"، ص: 783، 1970/2/8.

أقرت لجنة المدراء في سبتمبر 1975 رسوم دخولية الحدائق العمومية (قصر قمران، سبسطية، قصر هشام، هروديون)، بحيث تصبح: حتى سن 18 أو جنود من 0.75 ليرة إلى ليرة، والفرد الواحد 2.5 ليرة إلى 4 ليرات، أمّا المجموعات المكونة من 40 تلميذ فرسومها من 22 إلى 30 ليرة، بينما المجموعات الأخرى التي عددها 40 من 75 ليرة إلى 120 ليرة. كما أقرت رسوم المناطق المحمية (عين نوكيم) لتصبح: لمن هم تحت 18 سنة من 0.75 ليرة إلى ليرة، وللفرد الواحد 2.5 ليرة إلى 4 ليرات، بينما المجموعة المكونة من 40 شخص فرسومها 120 ليرة إسرائيلية، بينما المجموعة المكونة من 40 شخص ممن هم دون 18 سنة فرسومها 30 ليرة إسرائيلية[695]. فيما بعد صدر أمر عسكري يتضمن ما أقرته لجنة المدراء، ولتعدل الرسوم كالتالي: حدث-1 ل.إ. فرد ليس حدث-4 ل.إ. مجموعة مكونة من 40 حدث-30 ل.إ. مجموعة أخرى تضم 40 شخص-120 ل.إ. بينما الجنود، الشرطة، عاملي الحكم في فترة خدمتهم، عاملي السلطة والأولاد-الدخول مجاني [696]. (ملحق 14).

أمّا بالنسبة للمناطق الطبيعية المحفوظة فقد تم تعديل الأمر العسكري سنة 1969، بحيث يعفى من دفع الرسوم تلاميذ المدراس في نزهات جماعية وللجنود، وأضيفت المادة 6 أ التي تنص على "حيثما تقرر رسم دخول الى منطقة طبيعية محفوظة يترتب على الملزم بالرسم أن يدفعه لدى دخوله المنطقة الطبيعية المحفوظة لمن فوضته سلطة المناطق الطبيعية المحفوظه بقبضه"[697]. بحيث تم تحديد وادي القلط، وادي بيدان، عين العوجه، عين التربه كمناطق طبيعية محفوظة، وكذلك عين الفشخة التي فرض على دخولها رسوم، مقدارها نصف ليرة عن الأفراد من سن 6 سنوات ولغاية 18 سنة، وليرة عن الأفراد البالغين، بينما الحافلات التي تضم 35 شخص فأكثر ففرض عليها 35 ليرة، مع إعفاء تلاميذ المدارس في الرحلات والجنود من هذه الرسوم [698]. وقد تم سنة 1971 استبدال الذيل في الأمر العسكري حول "مناطق طبيعية محفوظة" ومقادير الرسوم العامة (المادتان 2 و5أ)[699]، مع إعفاءات لتلامذة المدارس في نزهات منظمة وللأولاد لغاية سن 6 سنوات وللجنود، الدخول مجانا. كما يدفع المشتركون في جماعات منظمة لدخول عين الفشخة 0.5 ل.إ عن كل فرد. وقد عدّل هذا الأمر فيما بعد ليتم إضافة (عين فشخة؛ رسوم اي فرد آخر)، واستبدال 1 ل.إ بمبلغ 1.5 ل.إ[700]. وقد استبدل مرة أخرى ذيل الأمر العسكري الخاص بالمناطق الطبيعية المحفوظة في آذار

---

[695] ملحق جلسة 197، البند 4، ص: 1066، 1975/9/18.
[696] كراس 37، أمر 621 "أمر بشأن الحدائق. تعديل رقم 6"، ص: 44، 1975/11/18.
[697] كراس 20، أمر 342 "أمر بشأن المناطق الطبيعية المحفوظة"- تعديل رقم 3، ص: 688، 1969/10/8.
[698] كراس 22، أمر 363 "أمر بشأن حماية المناطق الطبيعية"، ص: 769، 1969/12/22.
[699] كراس 27 أمر 426 "أمر بشأن حماية المناطق الطبيعية"، تعديل3، ص: 1011، 1971/5/14.
[700] كراس 29، أمر 458 "امر بشأن حماية المناطق الطبيعية، تعديل 4"، ص: 1119، 3/16/ 1972.

1974، بحيث ألحق بالجدول إعفاءات للجنود؛ وأفراد الشرطة؛ ولموظفي ومستخدمي الحاكمية حين قيامهم بمهامهم؛ ولموظفي ومستخدمي السلطة المختصة؛ وللأولاد لغاية سن 6 سنوات. وفرضت رسوم على تلامذة المدارس في نزهات منظمة في أيام الدراسة المنتظمة، بمقدار رسم الدخول الى عين فشخة عن كل تلميذ 1.5 ل.إ. ولتلامذة المدارس في نزهات منظمة ليس في أيام الدراسة المنتظمة مقدار رسم عن كل تلميذ 0.75 ل.إ[701].

يتكرر الأمر في الجولان بتحديد رسوم لدخول المناطق الطبيعية المحفوظة (ياعر يهوديت "منطقة جملة"، بانياس)، فتم سنة 1981 فرض رسوم على الزوار من سن 5-18 مقدارها 4.5 شيكل، والشخص البالغ الذي تجاوز 18 سنة 9 شيكل، أمّا الأعضاء في جمعية حماية الطبيعة فيدفعون 6.3 شيكل، بينما المجموعات التي تضم 40 شخص دون الـ 18 فيدفعون 135 شيكل، بينما المجموعة المكونة من 40 شخص يتجاوز عمرهم 18 سنة يدفعوا 189 شيكل، ويعفى من الرسوم الجنود ببزتهم العسكرية وموظفي الحكم العسكري[702].

الخلاصة والاستنتاجات:

بالاستناد على ما استعرضناه في هذا الفصل من جلسات المدراء والأوامر العسكرية، يمكننا القول بصحة الفرضية التي بنينا عليها هذه الدراسة وهي: أنّ الأوامر العسكرية الإسرائيلية تندرج تحت مظلة الحكم من خلال القانون وليس الحكم بالقانون. فالأوامر العسكرية (في جزء منها) كانت تصدر بهدف "قوننة" القرارات والسياسات التي اختطتها لجنة المدراء، فيتم تكييف القانون لخدمة هذه السياسات وتبريرها، بحيث تظهر وكأنها متفقة مع القانون الدولي. والأمر ذاته ينطبق على القرارات التي اتخذتها لجنة المدراء؛ فعلى سبيل المثال: القانون الدولي يجرم الاستيطان في المناطق المستعمرة سنة 1967، لكنه لا يجرم إقامة معسكرات للجيش، فتم التحايل عليه من خلال إنشاء معسكرات "العمل" من وحدة "الناحل" بالجيش، والتي تعمل بالزراعة، لتظهر هذه المستوطنات كمعسكرات للجيش. ما يعزز صحة فرضيتنا ما ورد على لسان واضعي السياسات وهو شلومو غازيت والذي صدّرنا الفصل بمقولته، بأنّ كل السياسات في "المناطق" لم تعمل وفق قواعد العدالة المطلقة والقانون، وبأنّ الحكم العسكري أخضع القانون لرغباته وليخدم مخططاته. فالمنظومة القانونية المتمثلة بالأوامر العسكرية عبارة عن جزء من منظومة استعمارية في جوهرها تهدف

[701] كراس 33، أمر 542 "أمر بشأن حماية المناطق الطبيعية. تعديل رقم 6"، ص: 1320، 1974/3/14.
[702] كراس سنة 1981، أمر رقم 267 نظام بشأن حماية الطبيعة (تحديد الرسوم) هضبة الجولان، ص: 3، 1981/8/10.

للتحكم والسيطرة، والمتولدة عن تضافر توجيهات لجنة المدراء مع الأوامر العسكرية، ليشكلا معًا العقلية الناظمة للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في المناطق المستعمرة عام 1967.

يمكننا الادعاء بالاستناد على استقراء جلسات المدراء بوجود ما يمكن أن نطلق عليه "الأبوية" الاستعمارية (الباتريمونيالية)[703] (وهذا يتقاطع مع تجارب استعمارية أشرنا لها تحت عنوان الرعاية). والتي تشكل إضافة نظرية جديدة لمفهوم الاستعمار الاستيطاني في فلسطين. فقد أسهبت الدراسات السابقة في تحليل منظومة الاستغلال التي يديرها الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، وحرص الاستعمار الصهيوني على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي[704]، بحيث يتجه لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي. وهذا بالفعل ما لمسناه في هذه الدراسة من وقائع جلسات لجنة المدراء، التي كانت تضع نصب عينيها في سياساتها الاقتصادية المتعلقة بالزراعة، هدف خدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وكيف يمكن وضع سياسات تساهم في خدمة هذا الاقتصاد ولا تضر به، كسياسة الزراعة للتصدير، أو تحويل المحاصيل.

يمكننا الإدعاء بأنّ الشيء الجديد الذي يمكن استقراؤه من جلسات المدراء هو حرصها على رعاية جزء من الأهالي، من خلال دعم المواد الغذائية الأساسية، وتعويض الخسائر التي يتعرض لها المزارعين نتيجة الأحوال الجوية، وتوفير قروض لهم، وإعفاء غير الميسورين ماديًا من رسوم الرش والبيطرة، وكذلك تصريف الفائض الزراعي من خلال شرائه حتى ولو بخسارة. وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار؛ لا يعني وجود "أبوية استعمارية" انتفاء صفة الاستغلال عن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، أو أنّ الاحتلال الصهيوني هو "احتلال متنور" كما يدعي. فالأبوية الاستعمارية في المحصلة تخدم منظومة الاستغلال الاستعماري، فالرش والتطعيم المجاني يخدم الزراعة الإسرائيلية في النهاية، وإلا ستنتشر الأمراض وتصل للزراعة الإسرائيلية وتتسبب بخسائر مادية، علاوة على أن عدم تعويض المزارعين عن خسائرهم التي قد يتكبدوها نتيجة الظروف المناخية، قد يحول المزراعين إلى جيش البطالة، ومن ثم تزداد نقمتهم على الاستعمار

---

[703] يعتبر Max Weber أنّ الباتريمونيالية تعني ضمنًا بأنّ الراعي (الحاكم أو الرئيس (patron)) في نظام سياسي واجتماعي معين، يمنح العطايا من الموارد على التابعين، من أجل تعزيز الحصول على ولائهم، بحيث يحصل التابعين على مزايا مادية وحماية مقابل حصول الحاكم على دعمهم، وبالتالي يمارس الحاكم هيمنته من خلال النظام الإداري (البيروقراطي)، بحيث يتمظهر المنطق الأبوي (البطريركي) في الإدارة على نطاق أوسع من علاقات القرابة. (المصدر:

Christian von Soest, What Neopatrimonialism Is – Six Questions to the Concept, Background Paper for GIGA- GIGA German Institute of Global and Area Studies Hamburg, 23 August 2010, p: 4)

يختلف تعريف الباتريمونيالية (الأبوية) عن الظاهرة التي ندرسها، فليس هدف (الحاكم) المستعمِر من توزيع الموارد الحصول على الولاء، بقدر الحصول على الفائدة السياسية والاقتصادية والأمنية.

[704] سبق وأشرنا في الفصل الأول إلى عدة دراسات تتناول الاقتصاد السياسي للاستعمار الإسرائيلي تخلص إلى حرصه على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

الإسرائيلي، كونه لا يقدم لهم أي رعاية، ومن ثم قد يتوجهون نحو التطلع للتخلص منه والانضمام للثوار الذين يسعون لإقامة دولة وطنية توفر الرعاية لمواطنيها.

يعطي الاستعمار الاستيطاني تعويضًا للمزراعين باليد اليمنى لكنه يقبض المقابل باليد اليسرى، على شكل اقتصادي من خلال حماية زراعته، وأمني من خلال عدم توسيع دائرة المعادين له، وسياسي من خلال الظهور بمظهر "الاحتلال المتنور". ومن ناحية أخرى ما تقوم به منظومة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين من صرف للأموال على الجانب الرعائي، يعود مردوده الاقتصادي عليها، فحالة الرخاء الاقتصادي التي قد يعيشها الواقع تحت حكمها نتيجة "الرعاية" التي توفرها، ستعود عليها من ناحية اقتصادية في ظل حالة التبعية الاقتصادية، فمعظم السلع الاستهلاكية مصدرها من إسرائيل، وبالتالي الرخاء الاقتصادي للواقعين تحت حكمها يعني شراء المزيد من السلع الاستهلاكية من السوق الإسرائيلية؛ هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى تحصد هدوءًا أمنيًا تطمح له، فحالة الرخاء الاقتصادي تقلل من دافع الثورة على الاستعمار ومقاومته، وأخيرًا تحصد بالمقابل سياسيًا بتجميل وجه الاستعمار الاستيطاني[705]، والظهور بمظهر الراعي لغير الميسورين ماديًا أمام المجتمع الدولي، وليس كمستعمر ينهش موارد الشعوب.

يتضح لنا من جلسات لجنة المدراء بأن الهدف المحرك لسياسات الرعاية، وكذلك التشغيل لليد العاملة والسعي للقضاء على البطالة، بالإضافة إلى السعي لـ "تطوير" المناطق المستعمرة، هو المحافظة على الهدوء والاستقرار. فالافتراض الذي بنى عليه الاستعمار الصهيوني سياساته هو أنّ حالة الرخاء الاقتصادي ستساهم بنزع فتيل أي ثورة شعبية ضد المستعمر الصهيوني[706].

فضلت منظومة الاستعمار الاستيطاني "تطوير" القطاع الزراعي على الجانب الصناعي، نجد ذلك في الميزانيات المخصصة لقطاع الزراعة، والتي تزيد بشكل ملحوظ عن القطاعات الأخرى. وقد عبرت اللجنة عن هذا التوجه بشكل مبكر عندما اتخذت قرار بتشجيع المشاريع الاقتصادية في المناطق، مع تفضيل الاستثمار في القطاع الزراعي، لأنه يستوعب عدد أكبر من الأيدي العاملة[707]. وقد كشفت جلسات لجنة المدراء عن الدافع لهذا التفضيل، والذي عبّر عنه مدير عام وزارة المالية في الجلسة (208) بقوله: "التطوير

---

[705] شكلت لجنة المدراء لجنة ثانوية تنسق مع أقسام الدعاية في الوزارات المختلفة، بهدف إظهار الأعمال "الإيجابية" التي يقومون بها أمام الرأي العام العالمي. (الجلسة 117، البند 2، ص: 555، 1969/8/14).

[706] يتناول أعضاء لجنة المدراء في عدة جلسات أهمية المحافظة على الهدوء من خلال رفع المستوى المعيشي، من بينها الجلسة 20 عبر الاهتمام بتوفير فرص عمل تضمن مستوى دخل مناسب للسكان يحول دون اندلاع احتجاجات، وكذلك الجلسة 208 من خلال المحافظة على الرخاء الاقتصادي، وفي جلسة 210 من خلال تناول التراجع عن زيادة أسعار المواد الأساسية في قطاع غزة لان رفع الأسعار "أدى إلى زعزعة الهدوء"، مما يدفعنا للاستنتاج بوقوع احتجاجات على رفع الأسعار.

[707] الجلسة 59، البند 3، ص: 316، 1968/4/8.

الزراعي سيمنع إنتاج مراكز قوة سياسية والتي تنتج حول المصانع الكبيرة التي تشغل عمّال كثر". من الواضح وبالاستناد على هذا التصريح؛ أن المنظومة الاستعمارية كانت تخشى من تشكل طبقة عمالية ذات وعي ثوري، تهدد حالة الهدوء المنشودة. لذلك أعطت الأولوية لدعم الجانب الزراعي على حساب الصناعي، لكن دون أن يتطور هذا "الدعم" بشكل كبير لينتج قوة اقتصادية مستقلة للواقعين تحت حكمها.

يمكننا الاستنتاج بأن فشل منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في ترحيل السكان أثناء حرب العام 1967 وما بعدها، دفعها لتبني منطق الإدارة بدل المحو والإزالة، فالمنطق الناظم لسياسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بعد عام 1967 كان السعي للتحكم والسيطرة، باستخدام عدة أدوات من بينها الاستغلال الاقتصادي، وتشجيع رحيل السكان من خلال خلق "ظروف" تساعد على ذلك، كما هو الحال في المخطط الذي وضعته لجنة المدراء لترحيل اللاجئين من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، من خلال اتباع سياسة التجويع. لكن فشل المخطط في دفع اللاجئين للرحيل؛ دفع منظومة الاستعمار الاستيطاني لتبني منطق الإدارة والتحكم والسيطرة، بدل تبني منطق المحو والإزالة. وإن كان ذلك لا ينفي التطلع الدائم لمنظومة الاستعمار الاستيطاني للترحيل القسري للواقعين تحت حكمها، عندما تسمح "الظروف" بذلك، وكذلك الترحيل التدريجي للسكان بخلق ظروف ضاغطة.

وظّف الاستعمار الاستيطاني المعرفة كأداة لتحقيق التحكم والسيطرة، تجسد ذلك في استخدام الإحصاء وإجراء الدراسات والمسوحات قبل وضع السياسات والخطط. كم نجد ذلك في الفحص المخبري للمنتجات الزراعية، والحرص على الجانب الصحي (البيطرة)، بتطعيم الحيوانات والأشجار، ومكافحة الأمراض والآفات. الذي من خلاله يمكن ضرب عصفورين بحجر واحد، فمن ناحية يتم المحافظة على مصدر دخل الواقعين تحت حكم منظومة الاستعمار الاستيطاني، وبالتالي استمرار العائد الاقتصادي الذي يضمن حالة الرخاء التي ستجلب الهدوء الأمني. ومن ناحية أخرى يتم ضمان عدم انتشار الأمراض والآفات كي لا تصل لإسرائيل وتضر المزارع الإسرائيلي. وذلك بسبب التداخل القسري لحياة المستعمِرين مع المستعمَرين.

يمكننا الادعاء بأن الزراعة وما يرتبط بها من ممارسات كالتصدير والتصنيع الزراعي وغيرها، كانت بمثابة وسيلة تخفي من تحتها منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني أهدافها، والمتمثلة بإحكام سيطرتها وفرض إرادتها. تمظهر ذلك باستخدام الزراعة كأداة لتهجير السكان الأصلانيين، ولـ "تقنين" الاستيطان، وفصل القدس عن باقي الضفة الغربية، ومحاولة الهيمنة على الأماكن الدينية، علاوة على النهب والاستيلاء على الموارد بالتحالف مع رأس المال الإسرائيلي، ومصادرة الأراضي، والتحكم بالحركة، وفرض

الرسوم والضرائب، ناهيك عن استخدام الزراعة وما يرتبط بها لتطبيع الوجود الاستعماري، و"استمالة" رجال الأعمال من السكان المحليين.

الفصل الثالث

الفاعلية والسياسات

"وزارة الزراعة تعمل أكثر من المطلوب منها مقارنة بأي وزارة أخرى، أيضًا في شطحيم، ليس فقط من ناحية حكومية وإنما كوزارة هي أب للمزارعين"[708].

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على السردية الفلسطينية في مقابل السردية الإسرائيلية فيما يتعلق بقطاع الزراعة، والإجابة على السؤال الفرعي: ما هي ردة الفعل الفلسطينية على الممارسات والسياسات الإسرائيلية، وما هي أبرز أشكال الفاعلية الفلسطينية "Agency" في مقاومة البيوسلطة الزراعية؟ وذلك من خلال الاستعانة بمصادر أولية كالمقابلات الشخصية، وكذلك بعض اليوميات والمذكرات، بهدف التعرف على السردية والفاعلية الفلسطينية التي أثرت على الحكم العسكري ودفعته أحيانا لإعادة إنتاج سياساته، بالإضافة إلى التعرف على أبرز أشكال "المقاومة بالحيلة"[709] في القطاع الزراعي. في المقابل؛ وبهدف التعرف على الرواية الإسرائيلية. يتم اللجوء إلى أرشيفي دولة إسرائيل والكنيست، ومنشورات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، علاوة على تقارير صادرة عن الحكم العسكري وعن قسم الزراعة، واليوميات والمذكرات لبعض المسؤولين الإسرائيليين.

يبدأ الفصل بتوطئة نظرية ومفاهيميه من خلال تناول مفهومي **الحكم غير المباشر**، و**الأبوية الاستعمارية**، يتم استعراض بعض الأدبيات المتعلقة بالمفهومين مع الربط ببعض التجارب الاستعمارية حول العالم، مع الإشارة لسياستي عدم التدخل وعدم التواجد، وكذلك ما يمكن أن نصطلح عليه ب"الزراعة القسرية" و"الحمائية الاستعمارية"، ومن ثم يتم التوسع بمفهوم الأبوية الاستعمارية، الذي ينضوي تحت مظلته سعي الحكم العسكري لرفع المستوى المعيشي للسكان وتحقيق "الرخاء المادي"، واتباع عدة سياسات تندرج تحت هذا المفهوم من بينها سياسة العصا والجزرة.

---

[708] أرشيف دولة إسرائيل، عام-الزراعة في شطحيم "1967/10-1972/12"، ملف: גל-11/43376، تصريحات الوزير موشيه ديان، 1971/12/30. (بالعبرية).

[709] مفهوم صكه جيمس سكوت، يشير إلى كيفية تحايل المحكومين على السلطة.

يتناول الفصل فاعلية المزارعين وكيفية تفاعلهم مع المستجدات الناتجة عن الاحتلال، كيف تعاملوا مع الفرص والتحديات التي فرضها وجود الاحتلال. ما هي المزروعات التي زاد الاهتمام بها (على سبيل المثال: الزيتون) وفي المقابل ما هي المزروعات التي أهملت (مثال: البطيخ)، ولماذا؟ وكيف عمل المزارعون على تسويق منتجاتهم مع ظهور أسواق جديدة في المناطق المستعمرة سنة 1948 والتصدير لأوروبا، عدا عن التصدير للأردن. كيف تعاطوا مع محاولات "التحديث" الإسرائيلية وإدخال تقنيات زراعية جديدة.

ينقسم الفصل بعد التوطئة النظرية المفاهيمية إلى ثلاثة أقسام، تبدأ بكيفية تعامل المزارعين مع المسارات الإجبارية للزراعة (الزراعة القسرية) التي فرضها الاحتلال عليهم، وما يرتبط بها من حمائية استعمارية واحتكارية للمعرفة، علاوة على تصريف المنتجات الزراعية بواسطة التصدير (الجسور المفتوحه والتصدير لأوروبا)، والسيطرة على المياه.

يتطرق الفصل لكيفية تعامل المزراع الفلسطيني مع سعي الاحتلال لتوفير الهدوء من خلال رفع المستوى المعيشي، والذي تجسد بزيادة الإنتاج الزراعي المترافق مع إدخال تقنيات زراعية جديدة، وانعكاس ذلك على هجرة الأيدي العاملة، وكيف تعاطى مع فرص العمل الجديدة داخل مناطق 48، ومدى انعكاس هجرة الأيدي العاملة على الزراعة؛ بعد فحص حجم هذه الظاهرة وتأثيرها. في نفس السياق سيتم تناول كيفية تعاطي المزارعين مع توجهات الاحتلال بخلق حالة من الزبائنية لدى المزارعين، من خلال منح التعويضات أو فتح المجال للتوجه للمحاكم الإسرائيلية، بحيث يتم استعراض كيفية التصدي لمحاولة الاحتلال تقليص مساحة الأراضي التي يستطيع المزارعون الاستفادة منها، (بواسطة مصادرة الأراضي بهدف إقامة المستعمرات، وكذلك غلق بعض المناطق وتحويلها لمناطق عسكرية)، وكيف حدث تحول في الموقف من التوجه للمحاكم الإسرائيلية، وما هي أسباب هذا التحول ودوافعه. مع التعرض لبعض السياسات التي انتهجها الاحتلال للوصول إلى حالة من الضبط والتحكم والسيطرة.

يختم الفصل بتناول المؤسسات التي استند عليها الحكم العسكري لتطبيق مفهوم الحكم غير المباشر، من قسم الزراعة، والمجالس والجمعيات الزراعية، إلى البلديات، مع الاهتمام بالفاعلية الفلسطينية المتجسدة في إفشال محاولة خلق قيادة بديلة تمثلت بمشروع "روابط القرى".

1. توطئة:

يستند هذا الفصل على مفهوم الحكم غير المباشر (Indirect rule) الاستعماري[710]، الذي تبناه الحكم العسكري الإسرائيلي، حيث تأثر وزير الدفاع الإسرائيلي موشي ديان بهذا المفهوم وسعى إلى تطبيقه في مناطق 1967. تطور هذا المفهوم على يد الاستعمار البريطاني في الهند وماليزيا والاستعمار الهولندي في أندونيسيا[711]. فقد اندلع تمرد في وجه الاستعمار البريطاني الذي حاول فرض الحكم المباشر، تمثل هذا التمرد بانتفاضة الهند (1857)، وتمرد خليج مورانت في جامايكا (1865)، والمهدية (1881-1898) في السودان، أجبرت ديمومة هذه المقاومة القادة البريطانيين على إعادة التفكير في مبادئ الحكم الاستعماري، فكان الحل هو حكم غير مباشر، وتنحي منطق "المهمة الحضارية" حتى يتمكن البريطانيون من الحفاظ على سيطرتهم. أيضًا تبنى الفرنسيون الحكم غير المباشر، لتحل سياسة "الاستيعاب" محل سياسة "الارتباط". تبع الفرنسيون البريطانيين في السنغال والمغرب، من خلال بناء تحالف دائم مع النخب المحلية التي ظلت مكانتها الأخلاقية والأيديولوجية على حالها، حتى لو كانت قوتها السياسية تتضاءل[712].

شهدت الحقبة الاستعمارية المتأخرة إعادة هيكلة واسعة النطاق للحكومة الاستعمارية، ظهر الحكم غير المباشر كرد فعل لأزمة الإمبراطورية، وكمحاولة لاحتواء حركات التمرد، وكنتيجة لزيادة عدم قدرة القوى الاستعمارية على الحفاظ على المشروع الاستعماري من خلال الحكم المباشر التقليدي. تستند الفكرة الأساسية لنظام الحكم غير المباشر على استخدام مراكز القوة والمؤسسات المحلية كأدوات لتمكين استمرارية واستقرار الحكم الاستعماري، وبالتالي تداخل فيه السلطة السياسية المحلية والحكم الاستعماري في إدارة الحياة اليومية للرعايا المستعمَرين[713].

اكتسب الحكم الاستعماري غير المباشر سمات مميزة جعلته متفوقًا استراتيجيًا وأكثر فائدة اقتصاديًا للقوة الاستعمارية من الحكم المباشر التقليدي، من حيث اعتماده النظري على موافقة المستعمَر على المشاركة في ترتيبات الحكم الاستعماري، سواء بموافقة رسمية أو غير رسمية، وهذا يقود بالضرورة إلى منح الاستعمار تفويض بالحكم للهياكل الإدارية الأصلانية التي يديرها أصحاب السلطة المحليون، مثل زعماء القبائل والنخب الوراثية والموظفين ونظام العدالة للسكان الأصلانيين والمؤسسات السياسية المحلية. بني نظام الحكم غير

---

[710] ينظر: أشرف بدر، تقليص الصراع والتحول من "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف" في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية، بيروت: مركز الزيتونة، 2021.

[711] Mahmood Mamdani, Define and Rule Native as Political Identity, Cambridge: Harvard University Press, 2012, p: 9.

[712] Mahmood Mamdani, Neither settler nor native : the making and unmaking of permanent minorities, Cambridge, Massachusetts : The Belknap Press of Harvard University Press, 2020, p:11-12.

[713] Tariq Dana, Israeli conception of ‘peace’as indirect colonial rule, The Condition of Democracy and the Fate of Citizenship. Volume 3: Postcolonial and Settler Colonial Contexts, 2021, p: 73.

المباشر على استراتيجية حساب التكلفة والعائد، وكان القصد منه المساعدة في إحكام السيطرة الاستعمارية على المستعمرات دون الحاجة إلى نشر بيروقراطيات وجيوش واسعة، وقد أصبح هذا النظام ممكنًا من خلال قبول النخبة الحاكمة المحلية للتوسط بين القوة الاستعمارية والمجتمعات المستعمَرة، من خلال المؤسسات المحلية، وعلى الرغم من الاستقلالية الواضحة للقادة المحليين في ممارسة السلطة، إلا أنّ الضباط الاستعماريين شكلوا فعليًا أعلى سلطة، وأصدروا الأوامر، وصاغوا السياسات، وأملوا القرارات السياسية للقادة المحليين[714]. وقد عملت القوى الاستعمارية على اختراع سلطة محلية وقيادة مرتبطة بالاستعمار، تقوم بتوجيهها، وحتى يُكسبها الاستعمار "الشرعية" دُعِم نظام المحسوبية (الزبائنية) من خلالها[715].

تبلورت سياسات الحكم العسكري الإسرائيلي في مناطق 1967 على يد ديان، فبحسب التقسيمات الإدارية داخل الحكومة الإسرائيلية، أصبحت إدارة شؤون السكان الواقعين تحت الحكم العسكري من صلاحيات وزارة الدفاع، تحكَّم ديان بهذه السياسات ووضع أسسها بصفته الخبير شبه الوحيد الذي يجمع بين الخبرة في الحكم العسكري في قطاع غزة سنة 1956 أثناء توليه قيادة الجيش، وتجربته في الحكم العسكري في مناطق 48 أثناء توليه وزارة الزراعة (1959-1964)، وزيارته الشخصية لفيتنام عام 1966 (كمندوب لصحيفة معاريف) للاستفادة من تجربة الفرنسيين والأميركان في الحكم العسكري الاستعماري لفيتنام[716].

انطلق ديان في وضع سياسات الحكم العسكري من خلال تجربته الشخصية، والتي بدأت أيام الانتداب أثناء خدمته في وحدة عسكرية تابعة للجيش البريطاني، فقد تفتح وعيه على علاقة ملتبسه مع العرب المحيطين بمستعمرة "نهلال" التي يستوطنها، (قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل)، والتي تجمع ما بين الصراع مع الأولاد العرب وعلاقات "الجيرة"، لكن الدرس الأهم اكتسبه عقب انضمامه للهاغاناة في وحدة عسكرية تابعة للجيش البريطاني كانت مهمتها حراسة أنابيب النفط من هجمات الثوار العرب، يتلخص الدرس في أنّ للقوة حدود، فرغم قوة الحكم الاستعماري البريطاني إلا أنه كان بحاجة لإبرام "تفاهمات" مع السكان المحليين حتى يستطيع المحافظة على مصالحه، التي من بينها استمرار تدفق البترول في الأنابيب دون التعرض لأي هجوم[717].

---

[714] Tariq Dana, op. cit., p: 74.

[715] Ibid, p: 75.

[716] موشيه ديان، يوميات فيتنام، تل أبيب: دفير، 1977، ص: 15. (بالعبرية)..

[717] Eitan Shamir, From Retaliation to Open Bridges: Moshe Dayan's Evolving Approach toward the Population in Counter Insurgency, Civil Wars, 2012, 14:1, p: 66.

سعى الحكم العسكري (بالاستناد على التقارير الصادرة عنه) إلى رفع المستوى المعيشي لـ "شطحيم"، حتى لا تندلع اضطرابات اجتماعية. ومن اليوم الأول كان هنالك سعي لجعل الحياة "طبيعية"، والرجوع لنمط الحياة لما قبل الحرب، تمظهر التعبير عن هذه السياسة في ثلاثة مجالات: عدم التواجد، عدم التدخل، الجسور المفتوحة[718].

تبلورت الخطوط الأساسية للحكم العسكري على شكل وثيقة رسمية في اكتوبر 1967، والتي تضمنت الاحتفاظ بالمناطق المحتلة كورقة مساومة لحل سياسي جذري للصراع العربي الإسرائيلي، مع تشجيع الهجرة، والعمل على الدمج الكامل للسكان، وأخيرًا، فصل الضفة عن الأردن[719]، (وقد طرأ تغيير على هذه الخطوط بعد فترة)[720].

أقر المجلس الوزاري المصغر سياسة الحكم العسكري الإسرائيلي "غير المرئي" في اجتماعه بتاريخ 1967/11/15. أوضح ديان تفاصيل سياسته بالقول: "علينا التأكد بأن نقط الاحتكاك بين الشعبين قليلة، ومن أجل تحقيق ذلك، علينا أن نحدد هدفًا لنا وهو عدم تدخل الحكم العسكري في حياة العربي المحلي طالما لم يخرق القانون، ومن دون الحاجة إلى الحديث مع أي مندوب إسرائيل يمثل سلطة الاحتلال"[721]. وبحسب ديان يتمثل عدم الظهور في تقليص الإشارات الدالة على الوجود الإسرائيلي، كاليافطات، ودوريات الجيش، ورفع الأعلام الإسرائيلية. أمّا المظهر الثاني لسياسة الحكم العسكري فيتمثل بعدم التدخل في إدارة السكان المحليين لشؤونهم الحياتية، فيما عدا المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على إسرائيل كالصحة والمشاكل الاقتصادية. وفيما يتعلق بسياسة الجسور المفتوحه (مع الأردن) فهي تعبير عن تطبيع للحياة تحت إدارة الحكم العسكري، وإزالة الحواجز النفسية بين اليهود والعرب[722].

تأثر الحكم العسكري في مناطق 67 بخبرات وتجارب الحكم الاستعماري البريطاني، من حيث السعي إلى تحقيق الرخاء المادي[723]، فقد دأب البريطانيون في بعض المناطق المستعمَرة على تحقيق الرخاء المادي

---

[718] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري: معطيات عن النشاطات المدنية في يهودا وشمرون وقطاع غزة وشمال سيناء، 1967-1970، وزارة الدفاع، يونيو 1970، ص: 11. (بالعبرية).

[719] شلومو جازيت، العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية، قبرص: مؤسسة بيسان، 1984، ص: 229.

[720] تعطينا هذه الخطوط تصور عن التخبط والتناقض في إدارة الحكم العسكري، إذ كيف يمكن تبني سياسة التهجير واستخدام المناطق كورقة مساومة بالتزامن مع العمل على الدمج الكامل للسكان، علاوة على التراجع عن فصل الضفه عن الأردن عبر تبني سياسة الجسور المفتوحة. قد يكون أحد التفسيرات لهذا التناقض هو عدم اليقين السياسي، ووجود افتراض لدى قيادات الحكم العسكري عبّر عنه غازيت بقوله: "لن نبقى في الضفة الغربية أكثر من ثلاثة أشهر" (المصدر: أرشيف دولة اسرائيل، مقابلات مع أشخاص، א-13/5002، 1985/4/26، ص: 22. (بالعبرية).)

[721] شلومو غازيت، الطعم في المصيدة (السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-1997)، ترجمة: عليان الهندي، رام الله: مؤسسة باب الواد للإعلام والصحافة، 2001، ص: 62.

[722] المصدر نفسه، ص: 62.

[723] طبقت إسرائيل هذه السياسة في تعاملها مع الفلسطينيين في مناطق 1948 إبان الحكم العسكري، انطلاقًا من أن شعورهم بالاضطهاد وضغط الأحوال الاقتصادية سيدفعهم للثوره وسيشكلون خطرًا أمنيًا على إسرائيل، عبّر أشكول عن هذه السياسة في خطاب له سنة 1965، بقوله: "سياسات الحكومة

(النسبي) للمستعمَرين، من أجل مواجهة مشاعر الثورة، كنموذج لذلك يمكننا الاستشهاد بسلوك الاستعمار البريطاني في مصر[724]. وكذلك قيامه بإدخال أساليب وتقنيات زراعية حديثة في بعض المناطق المستعمرة، بهدف زيادة الإنتاج، لتحقيق الفائدة (الاستغلال) وضمان "الاستقرار" السياسي[725].

عمل الحكم العسكري الإسرائيلي على تحقيق الرخاء الاقتصادي "النسبي"[726] في مناطق 1967، بهدف مجابهة المقاومة والتمرد المسلح[727]. أشار غازيت لذلك بقوله: "الحرب الأكثر نجاعة ضد الأعمال التخريبية يمكن إنجازها عندما يرى العربي الفرد نفسه يخسر أكثر مما يستفيد، إذا لم يتصرف بشكل ملائم وإذا لم يسد الهدوء في المنطقة"[728]. لخص ديان فلسفة السعي للرخاء الاقتصادي في نقاشه مع أحد الضباط الإسرائيليين، بقوله: "سيكون من مصلحتنا إذا تعاملنا مع أحد الأغنياء بدلًا من الجار الفقير المتخلف. ألا ترى؟ ...هذه فلسفة"[729]، فالجار "المتخلف" الفقير من وجهة نظر ديان سيسعى للثورة والمقاومة لأن ليس لديه ما يخسره.

يشير ديان في ملاحظاته حول فيتنام بأنّه كان على الأميركيين توفير مستوى معيشة جيد للفيتناميين، حتى يستطيعوا "كسب القلوب والعقول"[730]. (Winning hearts and minds)، في إشارة إلى ضرورة انتهاج مثل هذه السياسة. التي يعود استخدامها كمفهوم إلى الجنرال الاستعماري الفرنسي Lyautey، كجزء من استراتيجيته لمواجهة التمرد في فيتنام سنة 1895، والتي استنبطها من السياسة الاستعمارية البريطانية

موجهة نحو دمج المواطنين العرب والدروز في حياة المجتمع والاقتصاد في إسرائيل، من خلال المحافظة على تقاليدهم (موروثهم) الدينية وثقافتهم واحترامها، الدمج سيمكن تحقيقه بعد التغيرات والتحسينات في طريقة الحياة ومستواها وبدرجة الثقافة" (المصدر: يائير بويميل، في ظل أزرق أبيض: سياسات المؤسسة الإسرائيلية وفعالياته في قطاع المواطنين العرب، سنوات التشكل: 1958-1968، حيفا: برديس للنشر، 2007، ص:114. (بالعبرية).). بالتزامن مع ذلك تم تطبيق نفس السياسة أثناء حكم قطاع غزة سنة 1956، فمن بدايته كانت الأولوية للتفكير في تسيير عجلة الحياة الاقتصادية حتى لا يثور الناس، إلى درجة تفكير ديان في تجديد خط سكة حديد يصل قطاع غزة بتل أبيب تم تفكيك بعض أجزاءه عند حدود القطاع، وذلك لاستئناف تصدير الحمضيات من قطاع غزة (التي كانت تقدر ب 300 ألف صندوق حمضيات وقتئذ) إلى أوروبا عبر ميناء حيفا (المصدر: Moshe Dayan, Diary of the sinai campaign, New York: Harper Row, 1966, p: 170.)

[724] روجر أوين، اللورد كرومر: الإمبريالي والحاكم الاستعماري، ترجمة: رؤوف عباس، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص: 338.

[725] ينظر:

David Arnold, Agriculture and 'Improvement' in Early Colonial India: A Pre-History of Development, Journal of Agrarian Change, Vol. 5 No. 4, October 2005, pp. 505–525

[726] يجب الأخذ بعين الاعتبار بأنّ "الرخاء" الاقتصادي تحت منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي هو أمر نسبي، بالمقارنة مع الوضع الاقتصادي السابق تحت الحكم الأردني في الضفة الغربية والحكم المصري في قطاع غزة. فرغم التحسن النسبي في الأحوال الاقتصادية تحت الحكم الإسرائيلي إلا أنّ حالة التمييز كانت ممأسسة سواء من حيث الفارق في أجور العمال الفلسطينيين مقارنة بالعمال الإسرائيليين، أو البنية التحتية في المناطق المستعمرة سنة 1967 مقارنة بالمناطق المستعمرة سنة 1948، التي تواجد فيها اغلبية يهودية بعد تهجير اغلب الفلسطينيين. علاوة على ترسيخ حال التبعية الاقتصادية طوال سنوات الحكم الإسرائيلي، ناهيك عن نهب الموارد الفلسطينية من مياه وثروات طبيعية.

[727] شلومو غازيت، الأراضي المستحوذ عليها: السياسات والأفعال، مجلة معرخوت، عدد 204، يناير1970، ص: 30. (بالعبرية).

[728] شلومو جازيت، العصا...، مصدر سابق، 232.

[729] شبتي تيفيث، البركة الملعونة، القدس وتل أبيب: شوكن، 1969، ص: 173. (بالعبرية).

[730] موشيه ديان، يوميات فيتنام، تل أبيب: دفير، 1977، ص: 145. (بالعبرية)..

في الهند، وقام بتطبيقها أيضًا في المغرب، وتقوم على الافتراض بأنّ الواقعين تحت الاستعمار سيعملون من أجل مصالحهم، والتي سيتم تعريفها من قبل المستعمِرين[731].

يدعي الحكم العسكري الإسرائيلي عدم تدخله في الشؤون الحياتيه للسكان، لخص هذه الفلسفة ديان في خطابه الموجه للضباط الإسرائيليين والذين لم يكونوا مقتنعين بهذا التوجه؛ بقوله: "دعوهم يحكمون أنفسهم بنفسهم، فقط اهتموا بالأمن"[732]. "لا نريد السيطرة عليهم، ولا نريد التدخل في حياتهم ولا نريد أن نكون مفوضين لهم أو أن نكون بيروقراطية انتدابية. نريدهم أن يعيشوا حياتهم في مدنهم الخاصة، والإشراف على مدارسهم الخاصة، ويوجهوا مزارعيهم"[733]. لكن الوقائع على الأرض تشير إلى عكس ما دعى له ديان، فالسياسات الإسرائيلية وفي مقدمتها ما اصطلحنا عليه بالزراعة القسرية والحمائية الاستعمارية تفند إدعاء ديان بعدم التدخل. (وهذا ما سنتعرض له لاحقًا).

يُمَفهِم Jan Breman "الزراعة القسرية"Forced Cultivation [734] ضمن دراسته للاستعمار الهولندي في جاوه بأندونيسيا، وأداته المتمثلة بـ "شركة الهند الشرقية الهولندية" (Dutch East India Company)، التي فرضت على المزارعين زراعة البن (القهوة) في بداية القرن الثامن عشر، بهدف تحقيق أعلى فائض في نظام الاستغلال الاستعماري. يتمثل الإكراه الاستعماري في احتكار المستعمر وتحكمه في الأسعار، وصولًا إلى إصدار أمر من الحاكم بزراعة أشجار البن بدل الرز، مما ساهم في انخفاض التنوع في الاقتصاد الزراعي لجاوه. لم تكن الشركة الهولندية على اتصال مباشر مع الفلاحين، وإنما قامت بتوظيف الرؤوساء المحليين كمقاولين يشرفون على زراعة البن بهدف تصديره تحت مظلة النمط الاستعماري للإنتاج[735]. يتشابه ما سبق ذكره مع سلوك الاستعمار البرتغالي لغينيا بيساو بعد نهاية الحرب العالمية الثانيه[736].

---

[731] Douglas Porch, "Bugeaud, Gallieni, Lyautey: The Development of French Colonial Warfare", in Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age, ed. Peter Paret, USA: Princeton University Press, 1986, p: 393.

[732] شبتي تيفيث، البركة...، مصدر سابق، ص:103.

[733] Moshe Elad, The birth of the core issues: the West Bank and East Jerusalem under Israeli administration 1967–76 (part 1), Israel Affairs, 18:4, 2012, p: 578.

[734] إجبار السكان الأصلانيين على زراعة أراضيهم بمحاصيل معينة، تفيد المستعمر، ويتم تصديرها للمتروبوليان.

[735] Jan Breman, Mobilizing Labour for the Global Coffee Market: Profits From an Unfree Work Regime in Colonial Java (Social Histories of Work in Asia), Amsterdam: Amsterdam University Press, 2015, p: 57-94.

[736] Peter Karibe Mendy, Portugal's Civilizing Mission in Colonial Guinea-Bissau: Rhetoric and Reality, The International Journal of African Historical Studies, Vol. 36, No. 1, Special Issue: Colonial Encounters between Africa and Portugal (2003), p: 49.

يمكننا الإدعاء بأن الحكم العسكري الإسرائيلي في مناطق 1967 قد مارس ما يمكن أن نصطلح عليه بـ "الزراعة القسرية"، يتجسد ذلك في تحويل الزراعة نحو بعض المحاصيل بهدف تصديرها، وبواسطة شركة اجرسكو الحكومية[737]. لا يعني هنا الإكراه الإجبار بالقوة، وإنما الإكراه يكون من خلال فتح المجال أمام تصدير بعض الأصناف دون غيرها مما يجعله المسار المفضل للمزارع. (سنتعرض لذلك لاحقًا بإيراد أمثلة من بينها محصول البطيخ).

استظلت الزراعة القسرية بمنظومة التحكم والسيطرة الإسرائيلية التي ضبطت تصريف المنتجات الزراعية، بالاستناد على ما يمكننا تسميته بالحمائية (Protectionist) الاستعمارية الزراعية. بينما غلب على التجارب الاستعمارية الأخرى السعي للحمائية الصناعية، بمعنى حماية المنتجات الصناعية الاستعمارية من خلال نظام التعرفة الجمركية، من منافسة الصناعات المحلية (إن وجدت)[738].

تدخل نظام الحكم غير المباشر الإسرائيلي في الحياة اليومية من خلال ما اصطلحنا عليه في الفصل الثاني من مفهوم الأبوية الاستعمارية، والتي تمثلت بحرص الحكم العسكري على رعاية جزء من الأهالي، من خلال دعم المواد الغذائية الأساسية، وتعويض الخسائر التي يتعرض لها بعض المزارعين نتيجة الأحوال الجوية، وتوفير قروض لهم، وإعفاء غير الميسورين ماديًا من رسوم الرش والبيطرة، وكذلك تصريف الفائض الزراعي من خلال شرائه حتى ولو بخسارة. لكن بمقارنة مفهوم الأبوية الاستعمارية في حالة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في مناطق 67 مع بعض التجارب الاستعمارية، يتضح لنا وجود أوجه للتشابه والتمايز.

تتقاطع دراسات لمجموعة من الباحثين مع الظاهرة التي رصدناها في السياق الفلسطيني، لكنها لا تتوافق معها بشكل كامل، تجادل إحدى الدراسات بأن الأبوية الاستعمارية كان لها تأثير على إدارة العمل في الزراعة، فقد تم تنظيم هجرة اليد العاملة بطرق أعادت إنتاج الأبوية، وتم تنظيم المجتمعات بشكل كلاسيكي لتوفير مزيج أبوي كلاسيكي من العنف والحماية والوعظ الأخلاقي. كانت الأبوية عبارة عن وسيلة لتأمين قوة عمل منضبطة، تمتزج فيها الرعاية مع الإكراه. تستخدم دراسة أخرى مصطلح الأبوية الاستعمارية، في تحليل تقديم العرائض والالتماسات للحكم الاستعماري، على اعتبار أنها شكل من أشكال "الأبوية". وبالتالي سنعمل

---

[737] مع زيادة الإنتاج الزراعي (تقريبا سنة 1956) تم إنشاء شركة "اجرسكو" التابعة لجمعية الإنتاج والحكومة. وذلك بهدف تصدير الإنتاج الزراعي (المصدر: حاييم جباتي، قصة حياتي، الكيبوتس الموحد، 1985، ص:181. (بالعبرية).).

[738] ينظر:

C. W. Newbury, The Protectionist Revival in French Colonial Trade: The Case of Senegal, The Economic History Review, New Series, Vol. 21, No. 2 (Aug., 1968), pp. 337-348

Benjamin O. Fordham, Protectionist Empire: Trade, Tariffs, and United States Foreign Policy,1890-1914, Studies in American Political Development, 2017, pp. 1-23.

في هذا المبحث على دراسة الأبوية الاستعمارية فيما يتعلق بمزج الرعاية مع الإكراه، والتي يمكننا الإدعاء بأنها تتجسد في القطاع الزراعي بما اصطلح عليه بسياسة "العصا والجزرة"، ومن بعد ذلك نتعرض لتقديم عرائض التماسات للحكم العسكري والتوجه للمحكمة العليا الإسرائيلية.

2. الزراعة القسرية:

سعى الحكم العسكري الإسرائيلي للتحكم بأنواع المحاصيل المزروعة، لتحقيق مصلحته الاقتصادية وتعزيز منظومة التحكم والضبط والسيطرة، مستخدمًا هيمنته على المياه وممارسة الحمائية الاستعمارية عبر احتكارية المعرفة وسياسة الجسور المفتوحه، كأدوات لتسويق الفائض الزراعي. نجح في بعض المحاصيل كالبطيخ لكنه فشل في أخرى (كزيتون المخللات).

تجسدت الفاعلية الفلسطينية في إفشال السعي الإسرائيلي للتحول نحو زيتون المخللات بدلًا من الزيتون الذي يزرع بهدف إنتاج الزيت. فقد حاول الحكم العسكري التدخل في زراعة الزيتون، وتحويل زراعته بهدف الحصول على أصناف تستخدم للمخللات. بحسب عمر عبد الرازق حاولت إسرائيل إدخال زيتون المخللات بهدف تصنيعه (معلبات) وتصديره لكنها فشلت، بسبب رفض المزارعين التعاطي مع هذا التوجه[739]. ويشير فارس الجابي إلى أن إسرائيل أدخلت أصناف من تطويرها إلى محطة عسكر الزراعيه المتخصصه بالزيتون بهدف دراسة سلوكها في المنطقه، ومن هذه الأصناف كان جزء منها للتخليل مثل K7 وK12، وهذه الأصناف المعدة للمخلل لم تنتشر، بسبب عزوف المزارعين عنها[740].

يعتبر الزيتون الفرع الأهم بين الأفرع الزراعية في الضفة الغربية، والتي تصل فيها أرض الزيتون إلى نصف مليون دونم (بحسب إحصائية سنة 1970)، وما يقارب 7 مليون شجرة، معظم الزيتون مستغل للزيت وقليل منها للمخلل[741]. يتأثر انتاج الزيتون المتقلب بكمية الأمطار والعوامل المناخية، وكذلك دورة إنتاج الزيتون حيث تحدث الغلات المرتفعة بشكل عام كل سنتين فقط[742]. وبالتالي يخضع إنتاج الزيتون والذي

---

[739] مقابلة شخصية مع عمر عبد الرازق في نابلس بتاريخ 2020/9/2.

[740] مقابلة هاتفية مع فارس الجابي بتاريخ 2021/3/27.

[741] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة في يهودا وشمرون، وزارة الزراعة، إبريل 1970، ص: 36. (بالعبرية).

[742] Sarah Graham-Brwon, Agriculture and Labour Transformation in Palestine, In Kathy and Pendeli Glavanis (edi.), Peasent Live and Mode of Production, London and New Jersy: Birzeit University and Zed Books Ltd, 1990, p:58.

يشكل 30% من الأراضي المزروعة إلى تفاوت كبير في المحاصيل، بسبب الاختلاف في كمية وتوقيت هطول الأمطار من سنة إلى أخرى[743].

يعتبر عمر عبد الرازق أنّ أحد أسباب الفشل الإسرائيلي في التحول نحو المخللات، يعود إلى رفض الفلسطيني التعاطي مع المغروسات الإسرائيلية المنتجة لحب زيتون كبير، بينما إنتاجه من الزيت قليل، فإنتاج أكبر كمية من الزيت هو أداة للتفاخر بين المزارعين الفلسطينيين[744].

يمكننا القول بتوزع أسباب فشل التوجيه الإسرائيلي نحو المخللات، ما بين الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فشجرة الزيتون ارتبطت بالوعي الجمعي الفلسطيني كرمز للهوية، علاوة على الارتباط العاطفي مع هذه الشجرة، التي يمتد عمرها في بعض الأحيان إلى عشرات السنين وقد تكون مزروعة على يد الآباء أو الأجداد، فهي جزء من الموروث العائلي، كما ارتبط الزيتون في ذهن الفلسطيني بذكريات تجمعه مع الأهل والأقارب، وباللحمة الاجتماعية المتجسدة في العمل الجماعي خلال مواسم قطف الزيتون.

يدخل الزيت في الثقافة الغذائية للفلسطيني (وبالتالي يزداد استهلاكه والحاجة له)، فأشهر الأكلات الشعبية "المسخن" وكذلك "الزيت والزعتر" تحتاج لكميات كبيرة من الزيت، بينما مخلل الزيتون يعتبر صنفًا مكملًا في المائدة الفلسطينية، علاوة على ذلك يتم استخدام زيت الزيتون في قلي الطعام. وبالتالي يتداخل عامل الثقافة الغذائية مع العامل الاقتصادي في التوجه نحو زيت الزيتون، فجزءٌ كبيرٌ من إنتاج الزيت يذهب للاستهلاك المحلي.

تتعدد استخدامات زيت الزيتون وبالتالي تزداد "فائدته" الاقتصادية، ليصبح مفضل على زيتون المخللات. فعدا عن استخدامه بالطعام، توجد صناعة كاملة تعتمد على زيت الزيتون، من المعاصر إلى مصانع الصابون ومؤسسات تسويق الزيت عبر التصدير. علاوة على ذلك؛ يتم استخدام بقايا الزيتون بعد العصر "الجفت" كوقود، وكذلك يتم استخدام البقايا كعلف للحيوانات. ناهيك عن استخدام زيت الزيتون في الطب الشعبي (يستخدم كمرطب للجلد، ولزيادة نعومة الشعر، وفي بعض المستحضرات لعلاج مشاكل الأمعاء)، حيث ارتبط العلاج بالزيت بالمعتقد الديني الشائع لدى الفلسطينيين بأنّ زيت الزيتون مبارك.

---

[743] 96th Congress 2d Session, Foreign Affairs and national defense division congressional research service library of congress, Report prepared for the subcomittee on Europe and the Middle East, The West Bank-Gaza Economy: Problems and Prospects, Washington: U.S, government printing office, 1980, p:24-25

[744] مقابلة عمر عبد الرازق، مصدر سابق.

في الجانب السياسي استخدم الفلسطينيون الزيتون كأداة للمحافظة على الأرض من المصادرة، حتى لو لم يكن الأمر مجدي اقتصاديًا، وذلك كما فعل عبد الجواد حمايل لمواجهة المخطط استيطاني في منطقة "شعاب كساب" مقابل بيت إيل، حيث كان هنالك تحركات من المستوطنين للاستيلاء عليها، فما كان من حمايل إلا أن طلب من الناس زراعة الجبل حتى يحول دون قيام مستوطنة، فمن وجهة نظره زراعة الأرض ستخلق دافع عند الناس للدفاع عنها، وبالفعل قام حمايل بزراعتها (مع طلاب المدارس) بأشجار الزيتون[745].

يروي نعيم السعيد مؤشرًا إضافي على التوجه نحو حماية الأرض من خلال زراعتها بالزيتون، (في فترة السبعينات)، وبمساعدة مؤسسات (مثل: المونونيت وكير)، كانوا يوزعون غراس زيتون مجانية، وقد وصل عددها في إحدى السنوات إلى 100 ألف شتلة زيتون في "يطا" لوحدها، "ونحن نعلم أنها غير مجدية كثيرًا من ناحية اقتصادية، فالزيت الناتج سيكون 16%، مقارنة بزيتون شمال الضفة 25-30%، لكن زرعناها بهدف المحافظة على الأرض"[746].

يشير جمال العملة إلى مشكلة واجهت الفلسطينيين الذين يستصلحون الأرض من خلال زراعتها بالزيتون، تتمثل في أنّ الزيتون يحتاج إلى 10 سنين حتى يعطي ثمر، فكان الإبداع الفلسطيني في سنة 1979-1980 بغراس الزيتون المحسن (النبالي)، الذي تتم زراعته في المشاتل عبر تقنية "العقد" لمدة سنه، ويثمر بعد سنة إلى سنتين من غرسه، فالهدف كان تخضير الأرض للمحافظة عليها (لكن هذه الأشتال من ناحيه أخرى أثرت سلبًا على قطاع الزيتون، بسبب انتشار ذبابة الزيتون فيها وضرب الأشجار الجيده، فتأثر إنتاج الزيتون[747] والزيت سلبًا) [748].

لا يقتصر الفشل الإسرائيلي على التحول نحو المخللات، وإنما يتعداه إلى فشله في إدخال بعض التقنيات لقطف الزيتون، فبحسب الجابي حاول الإسرائيليون إدخال طريقة القطف الكيماوي باستخدام الهرمونات، إلا أنها لم تنتشر، وذلك لعدة أسباب من بينها أن القطف الكيماوي غير محبذ في الزراعة العضوية المفضلة لدى الكثيرين. يضاف إلى ذلك أن تكاليف القطف الكيماوي مساويه للقطف التقليدي، وبالتالي لا يوجد له أفضلية اقتصادية، علاوة على وجود عائق تقني يتمثل بحاجة هذا النوع من القطف إلى نشرة جوية أطول من أربعة أيام، وهذا غير متوفر في المناطق الفلسطينية. لكن تم بمبادرة من القطاع الخاص (وليس الحكم

---

[745] مقابلة شخصية مع عبد الجواد حمايل في البيرة بتاريخ 2020/4/11.

[746] مقابلة شخصية مع المهندس الزراعي نعيم السعيد، مرشد إنتاج حيواني، في الخليل بتاريخ 2020/7/18.

[747] بحسب خبير الزيتون الجابي فإنّ جميع أصناف الزيتون عندما تنتج أشتالها من عقل مجذره تثمر مبكرًا، ولكن ليس إثمارًا تجاريًا بعكس الأشتال المنتجة من بذور مطعمة تستغرق عملية إثمارها أكثر من خمسة سنوات، علاوة على أنّ سرعة النمو الخضري لها بطيئة جدًا بعكس الأشتال من العقل المجذره، حشرة الزيتون تصيب الزيتون النبالي المحسن بشده لأنّ ثماره كبيره ومرغوبه للذبابة.

[748] مقابلة شخصية مع جمال العملة في حلحول بتاريخ 2020/6/30.

العسكري كما يدعي[749]) إدخال أسلوب القطف بالمشط بعدما كان الأسلوب المنتشر هو القطف بالعصا، وقد حاول الحكم العسكري إدخال ماكينات قطف كبيرة ولكن لم تنجح بسبب غلائها ووعورة بساتين الزيتون[750].

في مقابل نجاح الفلسطيني بإفشال السعي الإسرائيلي للتحول نحو المخللات، كان هنالك مجاراة للواقع المتشكل بعد الاحتلال في زراعة البطيخ، بالتحول عن زراعته نحو أصناف أخرى. مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف البطيخ عن الزيتون في أهميته الاقتصادية والثقافية. فالبطيخ يعتبر صنف تكميلي في المائدة الفلسطينية وليس أساسيًا، عدا عن عدم تعدد استخداماته كما هو الحال في زيت الزيتون، وبالتالي محدودية "الفائدة" الاقتصادية من زراعته، لذلك كان من السهل على المزارع التحول عنه، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود شريحة من المزارعين استمرت بالتمسك بزراعته، ورفضت التحول عنه، بدليل استمرارهم بزراعته، لكن العامل المؤثر في قرار المزراعين كان هو قانون العرض والطلب (The law of supply and demand)[751]، ومدى الاستفادة ماديًا من زراعته، وهذا يفسر عودة زراعته بكثافة بعد زيادة الطلب عليه عقب احتلال جنوب لبنان، (سنوضح ذلك لاحقًا).

وضع مركز التخطيط بوزارة الزراعة الإسرائيلي كهدف له (في خطته الزراعية لسنة 1968) تقليص مساحات زراعة البطيخ في الضفة الغربية، واستبدالها بمحاصيل أخرى كثيفة العمالة، وذلك بهدف تقليص استخدام المياه، وتشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة، (كما أسلفنا في الفصل الثاني كان الهدف الإسرائيلي تشغيل أكبر عدد من العمال داخل مناطق 67)، بحيث يتم استبدال 55 ألف دونم بطيخ وشمام بمحاصيل الصيف[752]، تساوق المزارعون مع الخطة الإسرائيلية، كون زراعة البطيخ تعتمد على التصدير المُتَحكم به بشكل كامل بواسطة الإسرائيليين، مما تسبب في حصول نقص في البطيخ في السنة التالية تم تغطيته من الإنتاج الإسرائيلي، ففي سنة 1967 عبر الى الأردن 25 ألف طن بطيخ، لكن في سنة 1968 عبر فقط 3500 طن، فيما زادت المحاصيل الأخرى[753] لأن أرباحها كانت أكبر من البطيخ[754].

---

[749] يدعي الحكم العسكري أنه كان وراء إدخال هذه التقنية (قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص:38.)

[750] مقابلة فارس الجابي، مصدر سابق.

[751]نظرية تفسر التفاعل بين العرض من المورد والطلب عليه. فانخفاض العرض وارتفاع الطلب يقود إلى زيادة الأسعار. وفي المقابل، كلما زاد العرض وانخفض الطلب، فإن السعر يميل إلى الانخفاض.

[752] سمسم (25 ألف دونم)، قمح (10 الآف دونم)، تبلغ 8 (الآف دونم)، ذرة (5 الآف دونم)، قطن (ألفي دونم)، محاصيل متنوعة (5 الآف دونم).

[753] بحسب التقرير تم إدخال بعض المحاصيل كتجربة من أجل التصدير إلى أوروبا، من ضمنها: الفاصولياء الخضراء، الفلفل الأخضر، البصل المصري، الخيار، الباذنجان، الكوسا.

[754] يغال دروكر، وزارة الزراعة في يهودا وشومرون يونيو 1967-يونيو 1969، وزارة الزراعة، الفنانين المتحدين، 1969، ص: 18. (بالعبرية).

نجح الحكم العسكري في تقليص زراعه البطيخ من 75 ألف دونم إلى 35 ألف في السنوات الأولى، وفي المقابل تم زيادة مساحات الزراعة البعلية مثل البقوليات، السمسم، الخضار، التبغ. بناء على هذا النجاح تم التخطيط للسنوات الخمسة التالية. تضمنت الخطة خمسة أهداف أساسية: **أولها:** فك ارتباط التسويق بالأردن. **وثانيها**: زيادة انتاج الأصناف التي لها أفضلية في: جوانب التصدير الطازج أو المصنع لأوروبا، زراعة تستبدل المنتجات المستوردة في الضفة الغربية، زراعة للتسويق في إسرائيل كمكمل أو مستبدل للمستورد. **وثالثها:** تطوير الزراعات التي تحتاج لأيام عمل كثيرة، من أجل زيادة التشغيل. **ورابعها:** أن تضمن المزروعات دخل جيد للمزارع. **وخامسها:** الزراعات لن تنافس الموجود في السوق الإسرائيلي وتكون بسعر مقبول[755].

يمكننا الإدعاء بأنّ الحكم العسكري في سعيه نحو التحول إلى زراعة البطيخ اتَّبع سياسة "كسب القلوب والعقول"، فقد كان من أهداف الحكم العسكري الانفكاك عن الاعتماد على تصدير الفائض الزراعي عبر الجسور الأردنية، وتشجيع زراعة أصناف تكمل الزراعة في إسرائيل، وبالتالي حاول مسؤول الزراعة في الحكم العسكري إيتان يسرائيلي "إقناع"[756] موظفي قسم الزراعة في الضفة الغربية والمزارعين، بالتحول عن زراعة البطيخ، فبحسب "تنظيره" للموضوع لا توجد ضمانة لاستمرار التصدير للأردن الذي يستوعب الجزء الأكبر من محصول البطيخ، وبالتالي ستظل الزراعة تعاني من حالة عدم اليقين، وقد تتعرض للخسائر، ومن ثم يجب التحول نحو زراعة أصناف قادرة على الصمود بعد نضوجها، تحسبًا لإغلاق المعابر. وهكذا التقت مصلحة المزارع مع المخطط الإسرائيلي (غير المعلن) فيما يتعلق بالبطيخ، واستجاب المزارعين بالتحول نحو زراعة السمسم والبقوليات على حساب البطيخ والخضار، والتي يسهل تسويقها في إسرائيل، (وأصلًا تستوردها من الخارج)، في هذا السياق ينقل شبتاي تيفيث عن مسؤول فلسطيني في قسم الزراعة قوله "بغض النظر عن السياسة، المهم مصلحة المزارع"[757].

نلاحظ في جدول الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية للسنوات 1967-1981، (ينظر ملحق 15)، الارتفاع والتضاعف في الإنتاج الزراعي للضفة الغربية لكل الفروع ما عدا البطيخ والشمام، الذي كان 36 ألف طن في سنة 68/1967، ووصل إلى أدنى مستوى له سنة 73/1972 بواقع 3.3 ألف طن، والسبب في ذلك سياسة الزراعه القسريه التي اتبعها الحكم العسكري. لكن البطيخ وغيره من الخضروات عاد للارتفاع

---

[755] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 54.

[756] يبدو كأنه إقناع لكنه في جوهره إجبار وإكراه، فعندما يصل المزارع إلى قناعة بأنّه إذا أراد تحقيق الربح والاستمرار في زراعته، فعليه زراعة بعض الأصناف دون غيرها، فوقتئذ يعتبر ذلك إكراه وليس إقناع.

[757] شبتي تيفيث، البركة...، مصدر سابق، ص: 142.

بعد سنة 1978. يفسر ذلك معاوية المصري بفعل الطلب المتزايد للمنتجات الزراعية من المناطق المحتلة في جنوب لبنان، حيث قامت الضفة الغربية وبشكل أساسي منطقة الأغوار بتزويد جنوب لبنان المحتل بمعظم احتياجاته من الخضار، حيث شهدت تلك الفترة (1978-1982) انتعاش للزراعة الفلسطينية، بفعل فتح سوق جديدة أمامها[758].

أدرك جزء من الفلسطينيين أهداف المخطط الزراعي الإسرائيلي، فبحسب محمد عبد الكريم (رئيس قسم الزراعة في طولكرم)، "الأهداف المعلنة (للإسرائيليين) في الخطة تطوير الزراعة، (لكن) كان هنالك هدف اقتصادي بتحقيق الربح، وسياسي بتحقيق الهدوء"[759]. رغم هذا الإدراك إلا أنّ قسوة الواقع أجبر الفلسطينيين على التساوق مع ما تم فرضه عليهم عبر الزراعة القسرية. يروي معاوية المصري كيف كان المزارعون في الأغوار محكومون بالعرض والطلب، فقد تعامل بعضهم مع شركة اجرسكو التي تصدر المنتجات لأوروبا، والتي بدورها كانت تتحكم بطبيعة المحاصيل، ففي بداية السنة الزراعية كان يتم الاتفاق على الكميات، تبيعهم الشركة البذور وتأخذ الناتج، مع توجيه المزارعين للتركيز على زراعة الباذنجان والكوسا، والذي تم تغليفه وتعبئته للتصدير باتجاه أوروبا[760].

لا تقتصر الزراعة القسرية على التحول نحو التركيز على بعض المحاصيل دون غيرها، وإنما تعدتها لفرض محاصيل جديدة بهدف التصدير. يذكر نعيم السعيد أنّ الاحتلال أدخل أصنافًا لم يكن المزارعين يتعاملون معها، كزراعة البصل من أجل البذور، قائلًا: " قمنا في العروب بزراعة بصل من أجل البذور بمساحة 3 الآف دونم، عندما طلبوا منا ذلك، وكانت تشتريه شركات إسرائيلية وتصدره إلى أوروبا"[761]. في جانب متصل؛ يجب أن نشير وكما استعرضنا في الفصل الثاني كيف تم رفع الضرائب على استيراد السمسم والبقوليات في خطة ممنهجة تقود إلى زيادة سعرها، مما يغري المزارع بالاستثمار في زراعتها دون باقي الأصناف، وهذا يندرج أيضًا تحت الزراعة القسرية.

حاول الحكم العسكري أيضًا في قطاع غزة فرض الزراعة القسرية، فعلى صعيد زراعة الحمضيات اتبع سياسة كسب القلوب والعقول، بمحاولة "إقناع" المزارعين في قطاع غزة بالتخلي عن زراعة الحمضيات لأنها تتسبب في زيادة ملوحة المياه[762]، استعرضنا ذلك في الفصل الثاني وتحديدًا في الجلسة 205 لسنة

---

[758] مقابلة شخصية مع معاوية المصري، في نابلس، بتاريخ 2020/9/2.

[759] مقابلة شخصية المهندس الزراعي محمد عبد الكريم، في نابلس بتاريخ 2020/9/2.

[760] مقابلة معاوية المصري، مصدر سابق.

[761] مقابلة شخصية مع المهندس الزراعي نعيم السعيد، مرشد إنتاج حيواني، في الخليل بتاريخ 2020/7/18.

[762] بحسب "أ. ز" من قطاع غزة "الذي عمله اليهود علميًا صحيح من حيث وقف زراعة الحمضيات لأنها فعلًا تسبب زيادة الملوحه، فالحمضيات تستهلك ماء كثير، الشجرة الواحده تحتاج 60-70 كوب مياه يوميًا (المصدر: مقابلة هاتفية مع "أ. ز" من قطاع غزة بتاريخ 2020/9/22).

1976، حيث قام الحكم العسكري بحملة علاقات عامة تضمنت عقد 16 اجتماع مع المزارعين والشخصيات العامة، بهدف إقناعهم بذلك، علاوة على بث التقارير التلفزيونية والمقالات في الصحف، ومخاطبة تلاميذ المدارس.

فشل الاحتلال في "إقناع" الفلسطينيين بالتحول الكامل عن زراعة الحمضيات، على ضوء الاعتقاد السائد بين المزارعين أن السبب في ذلك ليس ملوحة المياه، وإنما حماية منتجي الحمضيات الإسرائيليين من المنافسة الفلسطينية. لكن مجددًا تدخلت "الزراعة القسرية" المتحكمة بالتصدير لتحدث تحولًا جزئيًا في قطاع غزة وشمال سيناء من الحمضيات إلى زراعة الخضار، والتوت الأرضي (الفراولة) والأزهار، وتم إدخال مزروعات أخرى[763] للتصدير[764]. مع العلم وبحسب "ح.ع" أثّر إدخال محاصيل مثل الفراولة والقرنفل (الورود) على منسوب المياه العذبة لأنها تستهلك مياه كثيرة، (أكثر من ألف متر مكعب للدونم)، وتحتاج إلى أيدي عاملة كثيره[765].

قاوم الفلسطينيون في قطاع غزة المخطط الإسرائيلي بتحويل المحاصيل، يذكر نبهان عمر بأنّه كان في البداية مقاومًا لزراعة الفراولة، وقامت التنظيمات الوطنية بتدمير مضخات المياه للمزارع التي تنتج فراولة، وذلك للمحافظه على شجر البرتقال، كون البيارات تعتبر بمثابة أماكن احتماء للفدائيين[766]، وفي الوقت ذاته تلقى أصحاب البيارات الدعم من "م. ت. ف"، يضاف إلى ذلك وكوسيلة للتحايل على منع الحكم العسكري زراعة الحمضيات والسماح بالمياه لزراعة الفراولة، قام المزارعون بتقسيم الأرض، فبحسب عمر "من عنده 20 دونم زرع 10 فراولة و10 حمضيات"[767]، بحيث يتم استخدام المياه المسموح بها لري الفراولة من أجل الحمضيات.

يمكننا القول بأنّ الاحتلال في بداياته لم ينجح بشكل كامل في دفع الفلسطينيين للتحول عن زراعة الحمضيات، لكن الظروف الموضوعية أجبرت الفلسطينيين على هذا التحول وخصوصًا في نهاية السبعينات، فقد تسببت الحرب العراقية الإيرانية بخسران أهم سوق للحمضيات الغزاوية وهو إيران، علاوة على خسارة

---

[763] من أبرزها: الباذنجان، والتي محصولها زاد من 300 طن سنة 1968 إلى 1800 طن سنة 1969، أما المزروعات التي تم تغطيتها بالبلاستيك فزادت من 150 طن في 1968 إلى 800 طن في سنة 1969، وكذلك التوت الأرضي الذي زاد محصوله من 2 طن سنة 1968 إلى 120 طن سنة 1969.

[764] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري: معطيات عن النشاطات المدنية في يهودا وشمرون وقطاع غزة وشمال سيناء، 1967-1970، وزارة الدفاع، يونيو 1970، ص: 99. (بالعبرية).

[765] مقابلة عبرالهاتف مع "ح. ع." من قطاع غزة، بتاريخ 2020/9/22.

[766] في فترة السبعينات ومع اشتداد العمل الفدائي في قطاع غزة قام أرئيل شارون بالدخول إلى جميع الأحياء السكنية وتفتيشها بشكل متسلسل من أجل البحث عن المقاومين، مما دفعهم للانسحاب نحو بساتين الحمضيات والاختباء تحت الأرض.

[767] مقابلة هاتفية مع نبهان عمر، من قطاع غزة، بتاريخ 2020/9/24.

سوق أوروبا، فبحسب "أ.ز" خسر المزارعون سوق أوروبا بعد دخول إسبانيا على خط إنتاج الحمضيات وتصديرها إلى باقي أوروبا، حيث تمتاز الصادرات الإسبانيه بقربها من أوروبا وبسبب وجود خطوط سكك الحديد تصل المنتجات في نفس اليوم، بينما من قطاع غزة تحتاج إلى 15 يوم، عدا عن أن الحمضيات الغزاوية (بعكس الإسبانية) تحتاج إلى تشميع ووضع كيماويات عليها حتى لا تتعفن، وهذا ما لا يرغب به المستهلك الأوروبي، الذي يميل للمنتجات العضوية. يضاف إلى ذلك اليد العاملة الرخيصة في إسبانيا بسبب المهاجرين من أفريقيا، وبالتالي يكون سعر الحمضيات بإسبانيا أقل، فأصبحت الحمضيات الغزاوية خارج دائرة المنافسة، وتراجعت زراعة الحمضيات في قطاع غزة[768].

مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ إسرائيل منعت بعد 1967 تصدير الحمضيات إلى الأسواق الغربية (لكن أبقته باتجاه أوروبا الشرقية)، حتى لا يؤثر على منتجاتها[769]. بحسب "أ. ز": "منعت إسرائيل تصدير الجريبفروت لألمانيا الغربيه لأنهم يريدون الاستئثار بهذا السوق، وسمحت بالتصدير لأوروبا الشرقية...بناء عليه حصل تغير باتجاه زراعة برتقال الفالنسيا التي تتحمل الظروف الصحراوية...بدأ تصدير الشموطي إلى إيران في السبعينات، فانتعشت زراعة الحمضيات حتى الحرب الإيرانية العراقية، ثم تحول التصدير نحو أوروبا الشرقية (يوغسلافيا)،...، إلى أن توقف التصدير، فأصبحت الحمضيات غير مجدية، فبدأ التحول نحو أصناف تستهلك محليًا مثل الليمون"[770].

1.2: الحمائية الاستعمارية:

تدخل الحكم العسكري في تصريف الفائض الزراعي من مناطق 1967، وذلك حتى يحافظ على "الاستقرار"، لكن زيادة الإنتاج الزراعي (الذي سنتطرق له لاحقًا) وضعه أمام معضلة المحافظة على الزراعة والمزارع الإسرائيلي، في مقابل السعي لتوفير "الهدوء" من خلال تصريف الفائض الزراعي. كان الحل بـ "سياسة الجسور المفتوحة" (التي سنتطرق لها لاحقًا)، لكن وجود حدود مفتوحة على جانبي الخط الأخضر أبقى احتمالية تضرر الزراعة الإسرائيلية قائمًا، فلجأ الحكم العسكري إلى عدة أساليب لحماية الإنتاج الزراعي الإسرائيلي من المنافسة، من بينها منع حركة المنتجات الزراعية باتجاه مناطق 48، واتباع سياسة "الإغراق"، واحتكار بعض الأصناف بالإضافة إلى احتكار استيراد المواد المدخلة، علاوة على إعادة هيكلة النشاط الزراعي. تجسد ذلك بالخطة الخمسية التي وضعتها وزارة الزراعة والتي تتضمن زراعة أصناف يمكن

---

[768] مقابلة "أ. ز"، مصدر سابق.

[769] سارة روي، قطاع غزة: السياسات الاقتصادية للافقار التنموي، ترجمة: محمد طربية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018، ص: 299.

[770] مقابلة "أ. ز"، مصدر سابق.

تسويقها في إسرائيل كمكمل أو مستبدل للمستورد، وبحيث يتم توجيه الزراعة كي لا تنافس الأصناف الموجودة في السوق الإسرائيلي[771].

هدفت السياسة الزراعية الإسرائيلية إلى إعادة هيكلة النشاط الزراعي في المناطق المحتلة بما يتناسب مع القطاع الزراعي الإسرائيلي. كان الغرض من إعادة هيكلة القطاع الزراعي في المناطق المحتلة هو زيادة فائدته والاعتماد عليه للاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام والصناعة الإسرائيلية على وجه الخصوص. وقد أنشأت سلطات الحكم العسكري سبع لجان زراعية للإشراف على جودة وكمية المنتجات الزراعية وتنظيمها، من أجل منع المنافسة مع المنتجات الإسرائيلية والاستجابة في نفس الوقت لمطالب القطاع الصناعي الإسرائيلي[772].

كسر بعض الفلسطينيين المنع الذي فرض عليهم بتصريف المنتجات الزراعية في داخل مناطق 48، وكما أسلفنا في الفصل الثاني، قام البعض بـ "تهريب" المنتجات الزراعية للداخل عن طريق القدس، مما دفع الحكم العسكري للتفكير بإنشاء طريق "التفافي" للحد من تهريب المنتوجات الزراعية، كما لجأ الحكم العسكري إلى مجموعة من الإجراءات لحماية المنتج الإسرائيلي، في مقدمتها إلزام المزارعين العرب بالحصول على تصريح من أجل تصدير المنتجات الزراعية إلى إسرائيل.

لكن وعلى الجانب الآخر من المعادلة تسبب فتح الأسواق المحلية أمام الإنتاج الإسرائيلي دون قيد أو شرط، وخضوع تدفق البضائع العربية إلى إسرائيل لقيود، بتعميق الخضوع الاستعماري للاقتصاد إسرائيل، فقد أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة ثاني أهم سوق تصدير منفرد لإسرائيل؛ بعد الولايات المتحدة. وقد تسببت النسبة الكبيرة من الواردات الزراعية من إسرائيل إلى إزاحة السلع المنتجة محليًا، تجسد ذلك في منتجات الألبان والبيض والدواجن واللحوم (لحم البقر) والحبوب، حيث تتراوح حصة إسرائيل في السوق المحلية ما بين 50 -80%. يتمتع المنتجون الإسرائيليون بمزايا هائلة مقارنة بنظرائهم الفلسطينيين تتراوح من اقتصاديات الإنتاج الكبير إلى الدعم المباشر. وقد أدت هذه المواجهة غير المتوازنة إلى انهيار بعض الفروع في الأراضي المحتلة، مثل مزارع الألبان، والتقزم الشديد لمعظم الأصناف الأخرى، مثل إنتاج الدواجن والحمضيات والخضروات[773]. حيث يتسبب ارتفاع تكلفة المدخلات المستخدمة في الزراعة في مزيد

---

[771] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 54.

[772] Abdul-Ilah Abu-Ayyash, Israeli Regional Planning Policy in the Occupied Territories, Journal of Palestine Studies, Vol. 5, No. 3/4 (Spring - Summer, 1976), p: 96.

[773] Hisham Awartani, "Agricultural Development and Policies in the West Bank and Gaza." In The Palestinian economy: studies in development under prolonged occupation, by Abed George T., 139-165. London: Routledg, 1988, p: 146.

من الصعوبات للمزارعين في الأراضي المحتلة، بينما في إسرائيل والأردن يتم دعم بعض بنود التكلفة الرئيسية[774].

حاول بعض الفلسطينيين كسر الاحتكارية الإسرائيلية لبعض الأصناف، يضرب عمر عبد الرازق (وكذلك لبيب بدر) مثال على محاولة بعض المزارعين الاكتفاء ذاتيًا في مجال إنتاج الصيصان، كمشروع الفقاسات في مدينة بيت جالا بنهاية السبعينات، الذي واجهه رأس المال الإسرائيلي من خلال إغراق السوق الفلسطينية بالصيصان الإسرائيلية رخيصة الثمن[775].لم يكتفِ رأسمال الإسرائيلي بالحمائية الاستعمارية التي وفرها له الحكم العسكري، بل انتهج سياسة الإغراق "dumping" لمواجهة المنافسة الفلسطينية، فقد مكن الدعم الحكومي للمنتوجات الإسرائيلية من إغراق الأسواق الفلسطينية. علاوة على ذلك؛ كان الحكم العسكري يمنع إقامة مصانع للعصير، وتعليب الأغذية النباتية في قطاع غزة، وبالتالي كان الفائض الزراعي للحمضيات يصدر لمصانع العصير الإسرائيلية[776].

لا تقتصر الحمائية الاستعمارية على المنتجات الزراعية بل وصلت إلى المدخلات الزراعية، ومن بينها المعدات، يروي جبريل شاور حدثًا عايشه بنفسه، له دلالة ملفتة، ففي السنوات الأولى للاحتلال تم عمل مزاد للمزارعين على أدوات زراعية مستعملة، اتفق المزارعون فيما بينهم على المزايدة بسعر منخفض، لكن الضابط الزراعي الإسرائيلي رفض بيعهم بسعر منخفض، بعد فشل المزاد قام بتجميع الأدوات وحرقها، عندما سأله شاور عن السبب، أجابه: "لن أسمح بضرب سعر هذه المعدات، سيضطرون لشرائها فيما بعد بالسعر المطلوب"[777].

يضاف إلى أشكال الحمائية؛ منع استيراد السماد والمبيدات والبذور، برزت الفاعلية الفلسطينية في هذا الأمر من خلال تحايل بعض المزارعين على المنع الإسرائيلي للحصول على بعض أنواع البذور، (حتى لا تتسبب زراعتها في تضرر الزراعة الإسرائيلية)، بالعمل على تهريب البذور عن طريق العمال في قطاع الزراعة في داخل مناطق 48، فما كان من الحكم العسكري إلا أن عمل على تفتيش العمال في المزارع الإسرائيلية حتى لا ينقلوا البذور والشتلات، لكن وبالرغم من ذلك وحسب ما يروي سلطان " كنا نهربها، كنا أيضًا نهرب بذور من الأردن عبر وضعها في جيوبنا، لأن التفتيش إلكتروني لا يكشف البذور"[778]. يؤكد

---

[774] Hisham Awartani, op. cit., p: 149.

[775] مقابلة عمر عبد الرازق، مصدر سابق. (أكد على هذه المعلومة الطبيب البيطري لبيب بدر، عل هامش مقابلة شخصية في الخليل بتاريخ 2020/10/5).

[776] سارة روي، قطاع غزة: السياسات الاقتصادية للإفقار التنموي، ترجمة: محمد طربية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018، ص: 299.

[777] مقابلة شخصية مع المهندس الزراعي جبريل شاور، في الخليل بتاريخ 2020/7/1.

[778] مقابلة شخصية مع سفيان سلطان في الخليل بتاريخ 2020/6/30.

جلال قزمار وجود أصناف هي "حكر على اليهود،...، وقد قام العمال بتهريب بذور بعض الأصناف المحتكرة، في المقابل قام اليهود بصناعة بذور مهجنه تصلح لمرة واحدة فقط، وبعدها لا يمكن الاستفاده من بذور النبتة التي تنمو"[779].

2.2: احتكارية المعرفة:

تتضافر الزراعة القسرية مع الاحتكارية الاستعمارية سواء في التسويق أو المعرفة. فقد احتكرت إسرائيل المعرفة والإرشاد الزراعي، من خلال إلغاء التعليم الزراعي في المدارس الحكومية بشكل شبه كامل، فحتى عام 1986 لم تسمح السلطات الإسرائيلية لأي جامعة محلية ببدء برنامج زراعي، على الرغم من التوسع الملحوظ في جميع مجالات التعليم العالي الأخرى[780]. إلا أن الفلسطينيين استطاعوا التحايل على ذلك، يروي سفيان سلطان كيف تم إنشاء كلية الزراعة في جامعة النجاح سنة 1981، بقوله: "بعدما كان ممنوع من الحكم العسكري فتح كلية زراعة، تم التحايل على ذلك من خلال إنشاء قسم العلوم الزراعية التابع لكلية العلوم (التي سمح بترخيصها)، وفي حقيقة الأمر هو برنامج بكالوريوس زراعة"[781].

يروي الجابي (كمؤشر إضافي على احتكار المعرفة) كيف سنحت الفرصة للمهندسين الزراعيين في قسم الزراعة، زيادة حصيلتهم المعرفية عبرالتخصص في الجامعات الغربية بواسطة منحة مقدمة من UNDP، لكن الحكم العسكري استطاع "إقناع" المانحين بأن تكون المنحة في الجامعة العبرية، دون الحاجة للسفر للغرب[782]. فيما يذكر المهندس الزراعي من قطاع غزة "ح. ع" بأنه "كانت هنالك جولات إرشادية كثيره داخل 48 واكتسبنا خبرة من التدريب والدورات. لكن حصل تعطل في البحث العلمي عندنا لأننا اعتمدنا على الاحتلال..لم يشجع الاحتلال البحث العلمي...فقط كنا متلقين لنتائج أبحاثهم، أوقفوا بحثنا وجعلونا كالآلات"[783].

يجب الأخذ بعين الاعتبار أن معظم النشاط الإرشادي كان بإشراف الشركات الخاصة الإسرائيلية، كنوع من أنواع الترويج لمنتجاتها، وبحسب حاتم الشرباتي: "كل شركة زراعية إسرائيلية كانت توظف عرب من مناطق 48 بهدف التواصل مع سكان 67، وإرشادهم زراعيًا من أجل شراء المستلزمات منها"[784]. يجادل جبريل شاور بأنّ الشركات الإسرائيلية كانت مهتمة بتسويق بضاعتها (أسمدة، وسائل ري، الآت زراعية)

---

[779] مقابلة هاتفية مع جلال قزمار من عزبة سلمان/قلقيلية، بتاريخ 2021/3/17.

[780] Hisham Awartani, op. cit., p: 156.

[781] مقابلة سفيان سلطان، مصدر سابق.

[782] مقابلة فارس الجابي، مصدر سابق.

[783] مقابلة "ح. ع."، مصدر سابق.

[784] مقابلة شخصية مع حاتم الشرباتي، تاجر مواد ومعدات زراعية، في الخليل بتاريخ 12/15/ 2019.

عن طريق عمل مشاهدات تجارب في الضفة الغربية، أمام المزارعين، وكانت تعطي دورات إرشادية للمزارعين والمرشدين الزراعيين، كما كانوا يعطون المزارعين بذور وأشتال مجانية (أو برسوم رمزية)، من أجل تجربتها، وفي الوقت ذاته يوجهوا المزارعين للزراعة بما يفيد السوق الإسرائيلي والتصدير. علاوة على عمل رحلات إلى داخل الخط الأخضر لمشاهدة التطبيق العملي لبعض التقنيات، وعلى سبيل المثال أحضروا 50 مزارع لرؤية نظام الري بالتنقيط وأعطوهم النظام مجانًا لمدة سنة، وبعد نجاح التجربة كان البيع بثمن[785].

استخدمت الزراعه الإسرائيلية مناطق 67 كساحة للتجارب[786]، حيث التقت أهدافها بإجراء تجارب زراعية مع مصلحة المزارعين الذين كان يتم توفير البذور المجانيه لهم وتصريف المحصول. فقد وضعت وزارة الزراعة الإسرائيلية ضمن أهدافها رفع مستوى الزراعة من خلال الإرشاد الزراعي عبر الأيام الزراعية[787]. طبقت التجارب الزراعية على أرض المزارعين، مقابل تلقيهم مساعدة على شكل بذور أو مبيدات[788]. فعلى سبيل المثال زرع في سنة 1969 ألفي قطعة أرض بمساحة 30 ألف دونم عند 1800 مزارع. مقابل موافقة المزارع على تجريب زراعة اصناف في أرضه تتكفل وزارة الزراعة بجميع المصاريف، من بذور ومبيدات وسماد، أما العمل والمياه فتكون على حسابه[789].

يشارك في الأبحاث اسرائيليين من معهد فولكاني، بحيث تعمل الحقول في الفارعة وأريحا والغور بشكل أساسي في التصدير لاوروبا، وقد أدخل بهذه المناطق أصناف جديدة وأساليب ري حديثة مثل التنقيط، والري بأنابيب طويلة، والتغطية بالبلاستيك للمحاصيل الحساسة. كما خصصت حقول "بيت قاد" للبحث في المزروعات البعلية، وأدخل فيها محاصيل تحتاج لقوة عاملة (أيام عمل) مثل البابونج، القطن، التبغ، البنجر، السمسم والبقوليات. بينما محطة قباطية لأشجار الزيتون والخضار. فيما تكرست محطة العروب للبساتين والمزروعات الجبلية، مثل التبغ الشرقي والبابونج، كما أجريت بها تجارب خاصة بالخضار المروية. وكذلك أشجار الفستق الحلبي، الخروب، العنب وغيرها[790].

---

[785] مقابلة جبريل شاور، مصدر سابق.

[786] في بعض الأحيان كان يتم زراعة بعض الأصناف فقط من اجل فحص إمكانية نجاحها، على سبيل المثال: تجربة زراعة جوز الهند في جنوب سيناء (شلومو). (المصدر: أرشيف دولة إسرائيل، إدارة شطحيم، גל-8134/2، مراكز البحث والإرشاد للبدو في سيناء، 1969/7/20. بالعبرية)

[787] يغال دروكر، مصدر سابق، ص:22.

[788] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري، مصدر سابق، ص: 26.

[789] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 12.

[790] المصدر نفسه، ص: 14.

استغل الفلسطينيون الفرصة المتاحة لتنمية معرفتهم الزراعية من خلال الانخراط في البرامج الإرشادية والدورات التدريبية. فعلى سبيل المثال يذكر كمال تدريب الإطباء من قسم البيطرة في إسرائيل[791]. يدرك كمال بأنّ أحد أهداف التدريب في داخل مناطق 48 كان خلق حالة من "التعايش"، ويشير إلى تعليم العبرية لموظفي وزارة الزراعة العرب في معهد "الأولبان عكيفا" بالقرب من نتانيا، كأداة لخلق حالة من التعايش، من خلال تعليم العبرية للعرب، والعربية للإسرائيليين، وينوه كمال كيف تم (عند مشاركته بدورة لمدة أربعة اسابيع سنة 1978) وضعه في غرفة مشتركة، للمبيت مع مهندس اسرائيلي من بئر السبع، بهدف ترسيخ حالة "التعايش"[792]. في هذا السياق يذكر فارس الجابي بأنّ المهندسين الزراعيين المعينين حديثًا يتم تدريبهم لمدة شهر في كلية خضوري، على يد محاضرين من داخل إسرائيل، وأنّه شخصيًا تدرب مدة 3 شهور في الناصرة[793].

جدير بالملاحظة حصول تحول في موقف القوى الوطنيه تجاه الأيام الحقلية (الإرشادية) والمعارض الزراعية، فمع أول معرض زراعي تم إقامته (العروب) صدرت بيانات من القوى الوطنية تدعوا إلى مقاطعة المعرض. لكن هذا الموقف تغير باتجاه السكوت عن المشاركه في هذه النشاطات. بحسب المقابلات التي أجريناها فإن السبب في هذا التحول، هو إدراك القوى الوطنية بأن المشاركة في هذه المعارض والنشاطات، وإن كان يحمل في طياته سلبية "التطبيع"، إلا أنه من ناحية أخرى يحمل إيجابية دعم صمود السكان، ويزيد من ارتباطهم مع الأرض، فهذه المعارض والنشاطات حوت الوسائل والأدوات الزراعيه المتقدمة، التي يفتقر لها المزارعين في زمن الحكم الأردني، وبالتالي انعكست هذه المشاركه إيجابيًا على مستوى الزراعه وناتج المحاصيل، وهذا بدوره ساهم في زيادة الارتباط بالأرض، وهو المطلوب لتثبيت الناس.

توجد علاقة بين الزراعة القسرية والحمائية الاستعمارية واحتكارية المعرفة من جهة والجسور المفتوحة من ناحية أخرى، وهذا ما سنبحثه تاليًا.

3.2: الجسور المفتوحة:

تجلت الفاعلية الفلسطينية في محاولة تصريف الفائض الزراعي عقب الاحتلال من خلال "تهريب" المنتجات الزراعية إلى مناطق 48 (عبر القدس كما أسلفنا)، وكذلك إلى الأردن. بحسب صالح سليمان صالح

---

[791] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها 1972/1971: معطيات عن النشاطات المدنية في يهودا وشمرون وقطاع غزة وشمال سيناء، وزارة الدفاع: منشورات النور، سبتمبر 1973، ص: 53. (بالعبرية).

[792] حاتم كمال، تذكرات د. حاتم كمال/ نابلس، إشراف وتقديم: صالح عبد الجواد، بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1995، ص: 161-162.

[793] مقابلة فارس الجابي، مصدر سابق.

الذي عاصر الحدث؛ استخدم والده (أبو هاشم) "المخاضة" (أطلق عليها الإسرائيليون "معبر أم سوس") في منطقة الشريعة لنقل المنتوجات الزراعية للأردن، كونه يملك 50 ألف دونم ويحتاج إلى تصريف منتجاته الزراعية، وفي الوقت ذاته استطاع (مع آخرين) من خلال "المخاضة" إعادة المئات من الأشخاص الذين هُجّروا بسبب حرب 1967، أو تقطعت بهم السبل بسبب تواجدهم خارج الضفة الغربية أثناء الحرب، فعادوا عن طريق "المخاضة"، التي تمتد جغرافيًا من مثلث دامية إلى عين البيضا، وهي ليست معبرًا واحدًا وإنما عدة معابر تمر بمناطق ضحلة في نهر الأردن، يكون فيها عرض النهر 10-12 متر، فالاحتلال في بداياته لم يعرف الطرق ولم يضبط الحدود كما هو الحال بعد ذلك، عندما وضع الأسيجة وقام بتلغيم الحدود. ليستمر نقل المنتوجات الزراعية وإعادة الناس عبر "المخاضه" لشهور طويلة، وحتى في الشتاء عندما يرتفع منسوب المياه، لم يتوقف النقل عبر المخاضة، وكان يتم ربط سيارات النقل بالجرارات وجرها[794].

تشير الرواية الإسرائيلية إلى أن ضابط الزراعة يسرائيلي وفي اجتماع له مع المزارعين، استمع إلى اقتراح من أحد ملاكي الأراضي الكبار في منطقة طوباس وهو سليمان صالح (أبو هاشم)، بحل مشكلة الفائض الزراعي في ظل هدم الجسور مع الأردن من خلال "تصديره" عن طريق معبر أم سوس[795]، فقد كان "أبو هاشم" وقبل اندلاع حرب 67 يقوم بذلك واستمر بإرسال منتوجاته الزراعية للأردن بهذه الطريقة[796].

تتداول بعض المصادر الإسرائيلية[797] سردية تنص على أنّ سياسة الجسور المفتوحة كانت وكأنها عبارة عن "ابتكار" لديان، وفي حقيقة الأمر وفيما انتهى إليه بحثنا، فإنّ فكرة الجسور المفتوحة في أصلها عبارة عن ابتكار فلسطيني، وشكل من أشكال المقاومة بالحيلة، التقطها بعض المسؤوليين الإسرائيليين وتبنوها لأنها تحل مشكلة الفائض الزراعي، وفرضوها كأمر واقع، وفيما بعد تبناها ديان، ودافع عنها لأنها تخدم سياسته[798]. فعدم تصريف الفائض الزراعي سيتسبب بمشاكل عدة لمنظومة التحكم والسيطرة الإسرائيلية، حيث أنّ تكدس المنتجات الزراعية وعدم تصريفها، قد يقود إلى تهريبها إلى داخل مناطق 48، وهذا سيضر المزارع الإسرائيلي، أو أنّها ستبقى في داخل مناطق 67، مما سيقود إلى زيادة العرض على الطلب وبالتالي

---

[794] مقابلة عبر الهاتف مع صالح سليمان بتاريخ 2021/3/15.

[795] يطلق الإسرائيليون عليه معبر أم سوس، بالعربي أطلق عليه معبر دير أم سوس واشتهر بين الفلسطينيين بـ "المخاضة" (المصدر: مقابلة صالح سليمان، مصدر سابق)

[796] شبتي تيفيث، البركة...، مصدر سابق، ص: 124.

[797] موقع الكنيست الإسرائيلي، أعضاء الكنيست: موشيه ديان، 2021. https://bit.ly/3xzcId0

[798] مع الأخذ بعين الاعتبار بأنّ سياسة الجسور المفتوحة حسب مفهوم ديان يندرج تحتها تصريف الفائض الزراعي والسماح بسفر الفلسطينيين إلى الأردن، وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي وتصريف الفائض، طمح الحكم العسكري إلى تقليص الاعتماد على الجسور لتفادي الوقوع تحت السيطرة الأردنية، ولكن حتى سنة 1981 لم ينجح الحكم العسكري في تحقيق هذا الهدف بشكل كامل.

نزول أسعارها، ومن ثم خسارة المزارع اقتصاديا وتراجع مستوى معيشته، وهذا ما لايرغب به الحكم العسكري، لأن ذلك قد يتسبب في اضطرابات وثورات.

حصل سجال بين الفلسطينيين حول كيفية التعاطي مع سياسة الجسور المفتوحة، وانقسموا إلى فريقين. فمن ناحية قد تكون مدخلًا للتطبيع وكسر المقاطعة الاقتصادية نتيجة تهريب المنتجات الإسرائيلية للدول العربية، ومن ناحية أخرى ستوفر أداة مهمة لدعم صمود المزارعين والمصانع التي تعتمد على التصدير للأردن، وبالفعل هذا ما استقر عليه رأي أغلبية رؤوساء البلديات أثناء اجتماعهم مع ديان لبحث الموضوع، والذي على إثره ذهب وفد منهم للتنسيق مع الأردن، بخصوص هذا الأمر[799].

سعى الفلسطينيون إلى "تقنين" نقل المنتجات الزراعية إلى الأردن، بدل أن يكون عن طريق التهريب عبر "المخاضة"، وذلك حتى يضمنوا استمرارية تصريف الفائض الزراعي، على ضوء احتمالية منع النقل عن طريق "المخاضة"، أو تعطل النقل بسبب العوامل الطبيعية، وخصوصًا في فصل الشتاء نتيجة ارتفاع منسوب المياه في النهر. من أجل ذلك؛ بادر حمدي كنعان (رئيس بلدية نابلس) في تاريخ 1967/10/11 بطرح الموضوع في اجتماع له مع ديان، الذي وافق بدوره على سفر مهندس البلدية إلى عمان كي يتم إعادة بناء جسر "اللنبي"، كون الشتاء قد اقترب ولن يصلح حينها معبر "المخاضة"[800].

التقت مصلحة النظام الأردني (في إبقاء سيطرة له على الضفة) مع مصلحة المزارعين (تصريف الفائض) من ناحية ومصلحة الحكم العسكري من ناحية أخرى، وتدريجيًا أصبح ناقلو الخضار عبارة عن مراسلي بريد للحكومة الأردنية، التي أعربت عن طموحها باستعادة السيطرة على الضفة، من خلال التحريض على الحكم العسكري، وإرسال الأموال للموظفين والميزانيات للبلديات حتى لا تعتمد على أموال الحكم العسكري، فقد مكنت سياسة الجسور المفتوحة الأردن من إدخال الأموال بشكل رسمي من خلال بيع خضار الضفة، فتحولت الجسور المفتوحة وسيلة لنشر "التمرد" وليس لنشر التطبيع كما كان يأمل ديان، فالأردن على سبيل المثال حرض على إضراب تجاري بتاريخ 1967/8/7 كردٍّ على ضم القدس[801].

استفادت الفصائل الوطنية و"م. ت. ف" من سياسة الجسور المفتوحة، فمن ناحية عملت على تصريف الفائض، ومن ناحية أخرى دعمت صمود المزارعين. أوجدت سياسة "الجسور المفتوحة" قناة للتحويلات المالية من الفلسطينيين في الخارج إلى عائلاتهم في الضفة الغربية، وكذلك من اللجنة الفلسطينية الأردنية

---

[799] مقابلة عبد الجواد حمايل، مصدر سابق.
[800] شبتي تيفيث، البركة...، مصدر سابق، ص: 191.
[801] المصدر نفسه، ص: 153.

المشتركة ودول عربية أخرى[802]. في هذا الشأن صرح ياسر عرفات: "إننا مسؤولون عن التعليم العالي برمته في المناطق المحتلة، ونقوم بتمويل ميزانيات البلديات وبمسؤولية تسويق برتقال غزة، كما نمارس تصدير زيت الزيتون والعنب"[803]. في المقابل وعندما سأل ديان عن ذلك عام 1977 أجاب: "ليس المهم من أين يأتي المال بل إلى أين يذهب، بالعكس فإذا كان يقتطع من ميزانية م. ت. ف بعض المال بهذه الطريقة فهذا أفضل"[804]. بحسب غازيت؛ وافق ديان على السماح بمرور الأموال عبر الجسور لسببين: أولها: لأن ذلك سيقود للتهدئة بـ "شطحيم"، وثانيهما: لن تحتاج وزارة الدفاع أن تقتطع من ميزانيتها لصالح ميزانية "شطحيم". حتى لو كان في ذلك زيادة لسيطرة المنظمة أو الملك حسين، فمن وجهة نظر ديان لا مشكلة بجلب الأموال "فنحن نسيطر على طريقة صرفه"[805].

استفاد الحكم العسكري من سياسة الجسور المفتوحة بالحصول على العملة الصعبة، فقد تم إعطاء حوافز بنسبة 10% للمصدرين الفلسطينيين مقابل وضع عملة الدينار التي يبيعون بها منتجاتهم في البنك، واستبدالها بالعملة الإسرائيلية (الليرة ثم الشيكل فيما بعد)[806]. تجادل Serena Merrino بأنّ سياسة العملة في حالات الاستعمار الإستيطاني تستخدم كأداة قمعية وللحفاظ على هيمنة المستوطنين على السكان الأصلانيين، فما يسمى بالعملات الرئيسية والتي يفرض استخدامها من قبل دولة أجنبية، تحتكر فعليًا القوة على الأنظمة السياسية الأخرى، بما في ذلك الكيانات ذات السيادة. ومن أمثلة العملات الرئيسية -أو المستعمرة- الفرنك في وسط أفريقيا الناطقة بالفرنسية، والجنيه الإسترليني في المستعمرات البريطانية في شرق وجنوب إفريقيا. وبالتالي؛ فإن أساس العملات الرئيسية هو أمر استعماري، حيث تفرض الدولة المهيمنة استخدام العملة التي تختارها من خلال فرض التزامات مالية على الدولة التابعة كالضرائب أو شراء المنتجات، أمّا في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعبر سياسة "الجسور المفتوحة"، التي كان يعتقد ديان بأنّ تداعياتها الاقتصادية الإيجابية ستحل محل رغبة الفلسطينيين في الحصول على حقوق سياسية، ومن ثم فقد تصور خطة لدمج الأراضي المحتلة حديثًا كسوق أسير بما يناسب إسرائيل، قلص نظام الجسور المفتوحة التدفقات التجارية مع بقية العالم وعزز التبادلات الثنائية مع إسرائيل، على الرغم من القيود المفروضة على السلع شديدة المنافسة،

---

[802] Adel Samara, The political economy of the West Bank 1967-1987: from peripheralisation to development, Libcom.org, 9\6\2014. https://bit.ly/3k2Pcln

[803] زئيف شيف وإيهود يعاري، ترجمة: دافيد سيخيف، انتفاضة، 1990، القدس: دار شوكن، ص: 215.

[804] زئيف شيف وإيهود يعاري، مصدر سابق، ص: 215.

[805] أرشيف دولة إسرائيل، مقابلات مع أشخاص، مصدر سابق، ص: 23.

[806] يعكوف ليفشيتس، التطورات الاقتصادية في الأراضي المستحوذ عليها، 1967-1969، وزارة الدفاع؛ وحدة تنسيق الأعمال في الأراضي المستحوذ عليها: منشورات النور، 1970، ص: 93. (بالعبرية).

مثل المنتجات الزراعية. باختصار أوجد نظام الجسور المفتوحة مجالًا لتدفق دائري للأموال، حيث تم إنفاق الأجور التي يكسبها الفلسطينيون في إسرائيل لشراء المنتجات الإسرائيلية أو تصفية فواتير الضرائب[807] .

لم يقتصر استغلال الفلسطينيين سياسة الجسور المفتوحة لإدخال الأموال، بل قامت بعض المنظمات الفدائية باستغلالها لتهريب الأموال والسلاح والمتفجرات، وذلك رغم التشديدات والإجراءات الأمنية المعقدة الإسرائيلية. يروي السائق خليل أبو خلف هذه الإجراءات بقوله: "عند العودة (من الأردن) نرجع في اليوم الثاني...التصريح كان ليوم واحد فقط، في البداية كان التفتيش في نفس اليوم، ثم أصبحنا نبيت السيارة في الجسر، ونرجع لها بعد يوم....صار تشديد علينا بسبب تهريب السلاح والمتفجرات والأموال...في البداية كان صندوق الشحن من الخشب فتم حفره، ثم فرض على السائقين أن يكون الصندوق حديد، وأن يكون مفتوح....وأصبح كل شيء لا يؤثر على حركة السيارة يزال، حتى المقاعد حديدية...وتم ختم محتويات السيارة حتى لا تفتح. خلع بطانة الأبواب وفتح التابلو...وغيرها... التفتيش كان على السلاح وكان هنالك تساهل في موضوع الأموال"[808].

بحسب روي ساهم فتح المعابر في تصريف الفائض، ومنعت من تشكيله عبئًا على الاقتصاد الاسرائيلي، وقد أحدثت سياسة الجسور المفتوحة ما هو أكثر من تمكين السيطرة على أسواق التصدير الفلسطينية إلى ترويج المنتجات الإسرائيلية[809]. كمؤشر على ذلك يدعي موشية إلعاد بأنّ فتح الجسور ساهم بدخول بضاعة شركة تنوفا من الخضار والمزروعات إلى الدول العربية[810].

في المقابل؛ وللحد من تهريب المنتجات الإسرائيلية، اشترطت الأردن لاستقبالها بعض المواد المصنعة في الضفة وقطاع غزة أن تكون ناتجة عن مواد خام مستوردة من الأردن وليس إسرائيل، وأن تكون منتجة في مصانع مقامة قبل حرب حزيران 1967[811]. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ 64% من جميع الصادرات للأردن كانت ذات منشأ زراعي[812].

---

[807] Serena Merrino, Currency and settler colonialism: the Palestinian case, Review of International Political Economy, 2020, p: 8.

[808] مقابلة شخصية مع خليل أبو خلف (سائق شحن) في الخليل بتاريخ 2020/4/27.

[809] سارة روي، مصدر سابق، ص: 188.

[810] موشيه إلعاد، إذا أردتم، هذه الضفة الغربية، حيفا: برديس، 2015، ص:182. (بالعبرية).

[811] منسق العمليات الحكومية في يهودا والسامرة ومنطقة غزة، تقرير الستة عشر عاما (1967-1983)، وزارة الدفاع، ص:53.

[812] Hisham Awartani, op. cit., p: 147.

التزمت الأردن بالسياسات التي وضعها مكتب المقاطعة التابع لجامعة الدول العربية، للحد من تهريب المنتجات الإسرائيلية[813]. وقد عمل الأردن على "ضبط" المواد المصدرة له عبر الجسور، من خلال تنسيق التصدير الزراعي والصناعي إليه عبر شهادات المنشأ الصادرة عن الغرف التجارية، وبالتنسيق مع قسم الزراعة[814]. يضاف إلى ذلك وبحسب يوسف العيسة تم تشكيل جمعيات تسويقية للأردن من خلال معتمدين زراعيين لضمان أنه منتوج فلسطيني[815]. بالرغم من ذلك؛ كان هنالك من يتحايل على هذه الإجراءات لتصدير المنتجات الإسرائيلية بهدف تحقيق الربح، من خلال تزوير شهادات المنشأ. كما حدث في القصة التي يرويها كمال والمتعلقة بتصدير البيض للأردن، حيث كان تصدير البيض مسموح به بموجب شهادة منشأ موقعة منه، لكن بعض التجار حاولوا تصدير حوالي 150 ألف بيضة دون أن يكون لديهم مزارع، وذلك بالتحايل من خلال الحصول على شهادة منشأ من الغرفة التجارية التي كانت تتساهل في ذلك. انتبه كمال لذلك ورفض التوقيع على شهادة المنشأ، وعندما تم مراجعته من ضابط الزراعة الإسرائيلي الذي هدده بالإبعاد كعقاب له على ذلك، تذرع بأنه فعل ذلك حتى لا ينتشر مرض النيوكاسل. عمد كمال إلى إخبار رئيس البلدية كنعان بما حدث معه، وعدم تنبه الغرف التجارية لما يحدث، فعالج كنعان الموضوع مع الأردن، وصدر بعد ثلاثة أيام بيان عبر الإذاعة الأردنية يحظر دخول الدواجن وبيضها من الضفة الغربية[816].

استخدم الحكم العسكري الجسور كأداة للضبط والتحكم والسيطرة، فبحسب غازيت؛ تبنى الحكم العسكري في مناطق 1967 سياسة العصا والجزرة. وهي سياسة استعمارية قائمة على تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، ويمكننا الإدعاء بأن المنطق الذي تقوم عليه هذه السياسة هو منطق أبوي[817]. تجسدت سياسة العصا والجزرة في القطاع الزراعي باستخدام تسويق المنتجات الزراعية كأداة للثواب والعقاب. فكرد على إضراب (التعليم) الذي حدث بنابلس في سبتمبر 1967، وعدا عن إغلاق المدينة، تم إغلاق جسر دامية أمام المزارعين، مما يعني نقل المنتوجات الزراعية عبر الجسر الجنوبي (طريقه بعيدة وشاقة وأكثر تكلفة). وقد

---

[813] انعكس ذلك في الإرشادات التي اعلنت عنها وهي: (أ) لا يسمح باستيراد أي منتج من قطاع غزة باستثناء الحمضيات والجوافة. (ب) يُبذل كل جهد لتجنب السماح بدخول المنتجات التي يكون منشؤها إسرائيل. (ج) يُسمح بالمنتجات الزراعية في الضفة الغربية بنسبة أقصاها 50% من الغلال المقدرة، على افتراض استهلاك باقي الكمية محليًا، (بحسب عورتاني يتجاهل هذا الافتراض أن إسرائيل تفرغ فوائضها الزراعية في الأراضي المحتلة، التي غالبًا ما تكون أقل من أسعار السوق). (د) تقديرات الإنتاجية هي سارية المفعول من قبل المسؤولين في عمان، ومعظمها بمعدلات تتراوح من نصف إلى ثلثي العوائد الفعلية. لذلك من خلال السماح بحد أقصى 50% فقط من العائد المقدر، تكون النسبة الفعلية من المخرجات المسموح بها في الواقع أقل بكثير. (هـ) يقتصر عدد الشاحنات المرخص لها بالعمل بين الضفة الغربية والأردن على الشاحنات الموجودة فيها
Hisham Awartani, op. cit., P: 147-148.

[814] سارة روي، مصدر سابق، ص: 384.

[815] مقابلة شخصية مع المهندس الزراعي يوسف العيسة في الخليل بتاريخ 2020/6/7، مدير عام الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل في السلطة الفلسطينية.

[816] حاتم كمال، مصدر سابق، ص: 166-170

[817] أحمد سعدي، الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين، ترجمة: الحارث محمد النبهان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص: 91.

أدت العقوبات الجماعية بحق أهل نابلس وإغلاقها إلى نقص المنتوجات الزراعية وارتفاع الأسعار[818]. كما قام الحكم العسكري باتخاذ قرار يتضمن إغلاق الجسور عقب العمليات الفدائية، أو معاقبة المنطقة التي جرت فيها العملية كما حدث في الخليل سنة 1969، حيث منع الحكم العسكري أبناء الخليل من تصدير منتجاتهم الزراعية[819]. وذلك كعقاب جماعي للسكان، ولتنفيرهم من المقاومة المسلحة.

أيضاً؛ استخدم الحكم العسكري تسويق المنتجات الزراعية عبر الجسور كأداة للضغط السياسي، تمثل ذلك في محاولة إقناع السكان بإجراء الانتخابات البلدية سنة 1972، التي رفضتها الأردن وفصائل "م. ت. ف" كونها تطبع وجود الاحتلال. في المقابل هددت إسرائيل بتعيين ضباط إسرائيليين كرؤوساء للبلديات، وكذلك إغلاق الجسور[820] مع الأردن[821].

فضّل الحكم العسكري تصدير فائض المنتجات الزراعية إلى أوروبا بدلًا من الأردن، وذلك حتى لا يقع تحت سيطرة التحكم الأردني، فقد عقد مدير وزارة الزراعة الإسرائيلي بتاريخ 1967/6/16 اجتماعًا لبحث مشكلة الفائض، اقترح فيها التصدير لقبرص، لكن اتضح وقتئذ عدم القدرة على تنفيذ هذا المقترح، فاضطر بتاريخ 1967/6/23 إلى عقد اجتماع آخر لتفعيل فتح المعابر مع الأردن، وإجراء اتصالات مع التجار وقوات الأمن لتفعيل ذلك[822]. تم إنشاء شركة خاصة من أجل تطوير التصدير والتعبئة عبر الميناء إلى أوروبا، تشكلت الشركة من إسرائيليين يملكون خبرة كبيرة في التسويق الزراعي والتصدير بالشراكة مع شخص محلي عنده خبرة في تسويق الخضار، استطاعت الشركة التواصل مع المزارعين والتوقيع على 65 عقد معهم عن طريق وزارة الزراعة، في البداية رفض المزارعون التوقيع على العقود، لكن الأرباح الكثيرة دفعتهم للموافقة على التوقيع عن طريق الشركة[823]. بالتزامن مع ذلك؛ سعى الحكم العسكري إلى تصدير خضار الأغوار المزروعة في الشتاء إلى أوروبا، حيث اتضح أن الأغوار كالدفيئة الصناعية (البيوت

---

[818] بالعودة إلى تجربة الحكم العسكري في مناطق 48، سنجد أن هذه السياسة قد تم تطبيقها، أشار إلى ذلك شموئيل طوليدانو (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) بتاريخ 1968/6/20 أمام أعضاء الكنيست من المعراخ، عند استعراضه لمبادئ السياسة الإسرائيلية تجاه العرب، والتي تتضمن تطبيق مبدأ "العقاب والثواب" أو سياسة العصا والجزرة، بحيث يتم منح بعض القرى والجماعات الدينية معاملة تفضيلية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنح مزايا جانبية للمتعاونين مع حجبها عن العناصر السلبية (المصدر: شلومو جازيت، العصا...، مصدر سابق، ص: 390).

[819] Mordechi Nisan, Israel and the Territories: A Study in Control 1967-1977, Ramat Gan: Turtledove Publishing, 1978. P: 90.

[820] يضاف إلى ما سبق؛ استخدام الحكم العسكري أسلوب "الإغلاق الانتقائي" الذي يستهدف القيادات الوطنية، فبهدف توصيل رسالة لهم بعدم اتخاذ مواقف وطنية "متشددة"، كان يتم إغلاق مشاريعهم والمس بمصالحهم التجارية، وبحجة البحث عن "مخربين" يتم إغلاق بياراتهم في فترة الري أو القطف (الحصاد)، أو كما حدث في الخليل عقب إحدى المواجهات حيث تم وضع حواجز وإجراء تفتيشات في أوج الموسم الزراعي تمنع المزارعين من تسويق محصولهم من العنب، والطريقة نفسها طبقت على نابلس في سبتمبر 1967 لكسر إضرابهم، وفي المقابل يتم منح التسهيلات للمناطق "الهادئة" (المصدر: شلومو جازيت، العصا...، مصدر سابق، ص: 340.).

[821] Mordechi Nisan, op. cit., p: 84.

[822] يغال دروكر، مصدر سابق، ص: 14.

[823] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص:34.

البلاستيكية)، وبالفعل تم ذلك عن طريق شركة "اجرسكو"[824]. فكان إنتاج الخضار يأتي إلى محطة التسويق في أريحا ومنه إلى المطار للتصدير إلى أوروبا[825]. لكن وفي المقابل، دفع إخضاع التصدير لأوروبا المرور عبر شركة اجرسكو جزءًا من الفلسطينيين في الضفة الغربية لمقاطعة التصدير لأوروبا[826].

يمكننا القول بالاستناد على جدولي (الضفة الغربية وقطاع غزة للفواكه والخضار والبطيخ حسب المصدر والوجهة للسنوات 1969-81، (ملحق 16+17)؛ بأنّ معظم الإنتاج الزراعي المحلي في السنوات الأولى للاحتلال كان يذهب للاستهلاك المحلي. نلاحظ بالاستناد على الجدول (ملحق16) زيادة التصدير الزراعي من الضفة الغربية للأردن من 61.6 طن في سنة 70/1969 إلى 103.3 طن في سنة 81/1980، وكذلك ازدياد التصدير لأوروبا عبر إسرائيل من 7.3 طن سنة 70/1969 إلى 99.3 طن في سنة 81/1980، وهذا يعني أن نسبة الانتاج الإجمالي إلى المصدر لأوروبا ارتفعت من 8 إلى 1 في سنة 70/1969، لتصبح النسبة 1 إلى 1 سنة 81/1980. وهذا مؤشر على النجاح (الجزئي) للحكم العسكري في تحقيق أحد أهدافه بالانفكاك التدريجي عن التصدير للأردن، والتوجه نحو أوروبا. نلاحظ أيضًا نزول كمية التصدير للأردن لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 74/1973 (الأرجح بسبب حرب أكتوبر)، ثم عادت للارتفاع تدريجيًا لتصل إلى أعلى كمية في سنة 81/1980[827].

واجه تصدير المنتجات الزراعية للأردن مشكلة منذ سنة 1979، وذلك بسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى إغلاق مفاجئ للسوق الإيراني أمام الحمضيات الفلسطينية، حيث كانت إيران تستهلك ما يقارب نصف جميع صادرات الحمضيات. تبع ذلك انخفاضًا مفاجئًا في الصادرات إلى سوريا والعراق، وإن كان لكل منهما أسباب مختلفة، كان الإنتاج المحلي من الفاكهة والخضروات في الدول العربية أقل بكثير من الاستهلاك المحلي، مما أتاح فرصًا كبيرة لكل من المنتجين الفلسطينيين وغير العرب. علاوة على ذلك، كانت الإنتاجية في الأراضي المحتلة، خاصة في أنماط الزراعة المكثفة، أعلى بكثير منها في الأردن، لكن

---

[824] يغال دروكر، مصدر سابق، ص: 19.

[825] مقابلة جبريل شاور، مصدر سابق.

[826] عمر عبد الرازق وعودة شحادة الزغموري، الاقتصاد الزراعي الفلسطيني 1967-1990، القدس: مركز العمل التنموي "معا"، 1992، ص: 121.

[827] يلاحظ في الإحصائيات الصادرة عن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء في سنتي 70/1969 و71/1970 والتي بني عليها الجدول الخاص بقطاع غزة (ملحق17)، بأنّها لم تفصل بين المنتج الزراعي المصدر للضفة والمصدر عبر الضفة للأردن، ففي السنوات الأولى من الاحتلال كان تصدير المنتجات الزراعية من قطاع غزة يتم عبر شاحنات الضفة، وليس بشكل مباشر فكانت المنتجات تذهب للضفة ومن هناك تصدر على أساس أنها منتوجات الضفة، إلى أن سمحت السلطات الأردنية لبعض الشاحنات من قطاع غزة بالتصدير للأردن (المصدر: مقابلة خليل أبو خلف، مصدر سابق). وذلك بالتزامن مع طرح مشروع المملكة المتحدة، ولاستمالة أهل القطاع. لذلك نجد في الإحصائيات التي تجمع بين الضفة والأردن كوجهة للانتاج الزراعي من قطاع غزة وشمال سيناء، كمية 62.9 طن في سنة 70/1969، و58.1 طن في سنة 71/1970. وفي السنوات ذاتها فصلت الإحصائيات بين المنتجات الذاهبة لإسرائيل والمنتجات المصدرة لأوروبا عبر إسرائيل، لنجدها في سنة 70/1969 بكمية 75.2 طن ولترتفع بشكل واضح سنة 71/1970 لتصل إلى 105.2 طن. لكن بعد سنة 72/1971 بدأت الإحصائيات بالفصل بين المنتجات الذاهبة للضفة والمصدرة للأردن، وفي الوقت ذاته عدم ذكر الكمية الذاهبة لاسرائيل والاكتفاء بذكر الكمية المصدرة لأوروبا بواسطة إسرائيل.

منذ أواخر السبعينيات، تحول الوضع إلى "إجحاف" بحق المنتجين في الأراضي المحتلة، أدت هذه السياسة في نهاية المطاف إلى تقويض الميزة النسبية لمنتجات المناطق المحتلة في أسواق التصدير التقليدية[828].

يشير الجدول (ملحق17) إلى ارتفاع كمية التصدير من قطاع غزة وشمال سيناء لأوروبا من 75.2 ألف طن سنة 70/1969 إلى 130.9 ألف طن سنة 81/1980، حيث بلغ التصدير لأوروبا ذروته في سنة 73/1972 بكمية مقدارها 156.1 ألف طن، وأدناها سنة 80/1979 بكيمة مقدارها 62.7 ألف طن، لكنه ارتفع بشكل ملحوظ في السنة التالية. أمّا فيما يتعلق بالتصدير للأردن فقد كانت ارتفعت الكمية من 38.2 ألف طن في سنة 72/1971 لتصل إلى ذروتها سنة 77/1976 بكمية مقدارها 160.1 ألف طن، ثم بدأت بالتراجع لتصل إلى حدها الأدنى سنة 81/1980 بواقع 48.5 ألف طن.

2.4: السيطرة على المياه:

يمكننا الإدعاء بوجود علاقة بين سيطرة الحكم العسكري على المياه مع ترسيخ الزراعة القسرية، من حيث توجيه المزارعين نحو زراعة بعض الأصناف دون غيرها، بالاستناد على "شح" المياه، والحاجة إلى زراعة أصناف لا تستهلك الكثير من المياه. تدخل الحكم العسكري في كيفية التصرف بالمخزون المائي، فقام بالسيطرة على جميع مصادر المياه في مناطق 1967، والتحكم بكيفية التصرف بها، من خلال منع حفر الآبار، أو بوضع العدادات التي تحدد كميه المياه المستهلكه المسموح بها. ووصل الأمر في بداية الاحتلال إلى الاستيلاء على حصة "الغائبين" من المياه، فبحسب إسماعيل دعيق كانت المياه مقسمة في العوجا على شكل حصص للمزارعين أيام الحكم الأردني، وقد استولى الحكم العسكري على حصص من تم تهجيره بذريعة أنها أملاك غائبين[829].

تعتبر محدودية المياه من المشاكل الرئيسية التي تواجه المزارعين الفلسطينيين في وادي الأردن، هذه ليست مشكلة طبيعية أو حتى اقتصادية بشكل خاص ولكنها في الأساس مشكلة سياسية، رفضت السلطات العسكرية الإسرائيلية باستمرار منح تراخيص حفر الآبار للمزارعين الفلسطينيين. لم يتم حفر آبار جديدة في القطاع الفلسطيني منذ عام 1967، والآبار الفلسطينية لا يزيد عمقها عن 100 متر، بينما الآبار في

[828] Hisham Awartani, op. cit., p: 147-148.

[829] مقابلة شخصية مع إسماعيل الدعيق، خبير زراعي في مجال التمور، وزير زراعة سابق، في أريحا بتاريخ 2020/6/23.

المستوطنات يتراوح عمقها من 100 إلى 600 متر. أدت هذه الآبار الإسرائيلية العميقة إلى خفض منسوب المياه الجوفية وأثرت على جودة المياه المتاحة للمزارعين الفلسطينيين، من حيث زيادة المحتوى الملحي للمياه[830]. وقد أثر ذلك بشكل سلبي على بعض المناطق كما حدث في العوجا، عندما تحولت تدريجيا إلى صحراء، بعد أن جفت آبار الفلسطينيين، نتيجة الشفط الإسرائيلي[831].

فرضت إسرائيل سقفًا على استخدام العرب للمياه، وخاصة من الآبار العميقة، مع تعظيم استحواذها على احتياطيات المياه في الضفة الغربية، فقد قامت شركة "ميكوروت" منذ سنة 1968 بحفر حوالي 34 بئرًا بسعة تصريف سنوية تتراوح بين 30-45 مليون متر مكعب، أي ما يزيد عن ثلثي الحجم المأخوذ من جميع الآبار العربية البالغ عددها 310، بحسب هشام عورتاني تتحكم إسرائيل في استخدام المياه من قبل العرب عبر سلسلة من السياسات والأوامر العسكرية، التي تشمل: الحظر شبه الكامل على تصاريح الآبار الجديدة، وفرض سقف منخفض على التصريف المسموح به للمياه، وعرقلة الجهود المبذولة لزيادة كفاءة تجميع المياه السطحية، (علاوة على تدمير 140 مضخة مياه في وادي نهر الأردن بعد سنة 1967، والتي دعمت ري المزارع العربية[832]). وهذا بدوره قاد إلى تقييد مزيد من التوسع في مساحة الأراضي المروية، وقد أدت الهيمنة اللاحقة لأنماط الزراعة البعلية إلى جعل الزراعة مهنة شديدة الخطورة من ناحية ضمان الربحية، ومع ذلك قام المزارعون الفلسطينيون بتكييف عملياتهم الإنتاجية إلى مستوى لا يحتاجون فيه إلى موارد مائية تزيد عن تلك المتاحة. من الأسباب المهمة لهذا التعديل، كان الاستخدام الواسع لأنماط الزراعة المكثفة (Intensive agriculture) وتقنيات الري الموفرة للمياه[833].

لجأ الفلسطينيون للمقاومة بالحيلة لتجاوز القيود الإسرائيلية على استخدام المياه، فعلى سبيل المثال أصدر حمايل بصفته رئيس البلدية قرار بعدم منح ترخيص لأي بناية متعددة الطوابق إلا بحفر بئر تابع لها[834]. فيما يشير كمال الدويك إلى أنّ المياه في بعض المناطق كنت تذهب هدرًا، كمياه "الشريعة" في أريحا، "فقمنا كمهندسين زراعيين بتفعيل البرك الترابية، والتي لا تحتاج ميزانية كبيرة"[835]. إنشاء البرك الزراعية بدأ يتوسع في سنة 1970 وتصاعد في 78/1977، حيث تستخدم البرك الترابية كخزانات لتزويد شبكة الري

---

[830] Alex Pollock, Sharecropping in the North Jordan Valley: Social Relations of Production and Reproduction, In Kathy and Pendeli Glavanis (edi.), Peasent Live and Mode of Production, London and New Jersy: Birzeit University and Zed Books Ltd, 1990, p:101.

[831] مقابلة إسماعيل الدعيق، مصدر سابق.

[832] Emile Sahliyeh, West Bank Industrial and Agricultural Development: The Basic Problems, Journal of Palestine Studies, Vol. 11, No. 2 (Winter, 1982), p:66.

[833] Hisham Awartani, op. cit., p: 143.

[834] مقابلة عبد الجواد حمايل، مصدر سابق.

[835] مقابلة شخصية مع المهندس الزراعي كمال الدويك، في الخليل بتاريخ 2020/6/15.

بالمياه المضغوطة[836]، فقد دخلت أساليب الري الحديثة (التنقيط) للأغوار قبل غيرها في بداية السبعينات، والري بالتنقيط يحتاج إلى خزانات مياه، فأنشأت البرك الترابية في محطة أريحا عام 1970 والتي تصل شبكة صغيرة في البركة بنظام الري بالتنقيط، استخدم المزارعون نوعين آخرين من البرك ولكن بشكل محدود نسبيًا، وهي البرك الإسمنتية والحواجز الترابية[837].

يمكننا القول بأنّ المقاومة بالحيلة والتمرد على قرارات المحتل قد تجسد في سعي المزارعين للحصول على المياه، فبحسب أنور عزات كان يتم حفر الآبار في الليل، وذلك لتجنب الأعين ورصد الطيران الإسرائيلي[838]، أو يتم حفر البئر في داخل أحد البيوت البلاستيكية، أو أثناء الحفر لأساس أحد البيوت، مع استغلال يومي الجمعة والسبت اللذان يصادفان عطلة الإسرائيليين، وليتم بعد الحفر وضع أحجار قديمة فوق البئر ليظهر وكأنه محفور أيام الأردنيين، أو من خلال الاستيلاء على خطوط المياه التي تغذي المستعمرات عبر مد أنابيب بلاستيكية منها وحفظ المياه في برك مياه[839].

احتج السكان في نابلس نتيجة نقص مياه الشرب، فحاول الحكم العسكري احتواء غضبهم، من خلال الموافقة على بيع حفار لبلدية نابلس، حيث بدأ الاحتلال الحفر في الباذان للتنقيب عن المياه بواسطة هذا الحفار (حسب جلسات المدراء بمبلغ 750 ألف ليرة)[840]. وفي قطاع غزة كانت طريق الاحتجاج على سيطرة الإسرائيليين مختلفة، فقد عملت مجموعات من التنظيمات الوطنية على إتلاف وتكسير عدادات المياه حتى لا يتم تحديد كمية المياه الممنوحة للمزراعين[841].

لم يكتف الحكم العسكري بوضع العدادات، وإنما حدد إنتاجية البئر والعمق المحفور، ليتم تحديد الكمية المسموح للمزراعين بسحبها من البئر، وذلك بعد قياس مستوى الماء[842]. حاول بعض المزارعين التحايل من خلال زيادة عمق الآبار المحفورة منذ زمن الأردن وذلك للتغلب على منع الحفر، في هذا الشأن يروي عورتاني كيف هدد الحاكم العسكري أحد المزارعين في عنبتا بالسجن بعدما اكتشف زيادة عمق بئره[843].

---

[836] عمر عبد الرازق وماهر أبو صالح، البرك الزراعية في منطقة الأغوار، نابلس: مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، 1991، ص: 2.
[837] المصدر نفسه، ص:8.
[838] مقابلة عبر الهاتف مع أنور عزات، برقين/ جنين، بتاريخ 2020/9/21.
[839] مقابلة نعيم السعيد، مصدر سابق.
[840] مقابلة شخصية مع عبد الرحيم الحنبلي، في نابلس، بتاريخ 2020/9/2.
[841] مقابلة نبهان عمر، مصدر سابق.
[842] مقابلة أنور عزات، مصدر سابق.
[843] مقابلة عبر الهاتف مع هشام عورتاني، عنبتا، باحث في الاقتصاد الزراعي، بتاريخ 2021/3/28.

من قصص النجاح والإرادة للتمسك بالأرض التي يرويها الحنبلي هي قصة مزارعي قلقيلية الذين حفروا الأرض بأيديهم (بدون حفارات)، لاستخراج المياه، وقاموا بزراعة الحمضيات لأول مرة في شمال الضفة الغربية[844]. ويروي جلال قزمار (عزبة سلمان/ قلقيلية) كيف تحايل المزارعين على الحكم العسكري عندما حاول تحديد كميات المياه للمزارعين في السبعينات، من خلال القياس على كمية السحب من الآبار بواسطة العدادات، فاجتمع مدراء الآبار في قلقيلية واتخذوا قرارًا بالسحب الدائم للمياه من الآبارعلى مدار النهار والليل، حتى لو اضطروا لعدم استخدام المياه وسكبها على الأرض، حتى يتم تسجيل أعلى معدل سحب للمياه ويقاس عليها سنويًا، وبالفعل نجحوا بهذه الطريقة في التحايل على الحكم العسكري[845].

3. زيادة الإنتاج:

ارتبط زيادة الإنتاج بالتوجه الإسرائيلي لتوفير حالة من "الرخاء الاقتصادي" بهدف تحقيق "الهدوء"، مستخدمة إدخال تقنيات زراعية جديدة كأداة لتحقيق ذلك، مما أثر على توجهات الأيدي العاملة. في نفس سياق السعي لتوفير حالة من "الرخاء" سنتعرض للتعويضات الإسرائيلية للمزارعين، والربط بين زيادة الإنتاج وتقليص مساحات الأرض المزروعة من خلال مصادرة الاراضي، وفاعلية المزراعين في التعامل مع ذلك من خلال اللجوء للمحاكم الإسرائيلية.

يمكننا الإدعاء بأنّ زيادة الانتاج الزراعي في مناطق 67 قد تأثر باستجابة المزراعين لتحدي وجود الاحتلال بواسطة إثبات ذواتهم. اغتنم المزراعون الفرصة المتاحة لهم لزيادة إنتاجهم الزراعي، في ظل التوجه الإسرائيلي لرفع المستوى المعيشي بتقديم تسهيلات للقطاع الزراعي، التي لم يتردد المزارعون في استغلالها. منطلقين من السعي لتحقيق الربح، لكن وفي الوقت ذاته وبحسب "ي.ع" كان هنالك دافع آخر لزيادة الإنتاج، يتمثل في محاولة إثبات الذات أمام الاحتلال، وأن المزارع العربي قادر على التفوق على المزارع الإسرائيلي لو توفرت له نفس الإمكانيات. حيث يعود زيادة الإنتاج الزراعي في مناطق 1967 إلى عدة

[844] مقابلة عبد الرحيم الحنبلي، مصدر سابق.
[845] مقابلة جلال قزمار، مصدر سابق.

عوامل من أهمها إدخال أساليب وتقنيات زراعية جديدة، بالإضافة إلى وسائل الري الحديثة، واستخدام السماد الكيماوي، والمبيدات الحشريه[846].

زادت المحاصيل بنسبة 50-100% نتيجة تطوير الري، وبشكل أساسي في قطاع الخضار. تم (كما أسلفنا) إدخال زراعة محاصيل التي تحتاج إلى أيام طويلة من العمل والأيدي العاملة مثل التبغ والبابونج والسمسم، ومحاصيل للصناعة مثل القطن والبنجر، وأصناف قمح جديدة. كما رفع المستوى الصحي للحيوانات وخصوصًا فيما يتعلق بسل البقر، الحمى القلاعية، والنيوكاسل في الدجاج[847].

أقدم المزارعون على استصلاح المزيد من الأراضي وزراعتها (كما يروي "ي.ع")، كنتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الزراعية بسبب تسويقها خارجيًا سواء في الأردن أو أوروبا، ما ترتب على ذلك من رفع المستوى المعيشي للمزارع، مما دفعه إلى "تطوير" نفسه بشراء المعدات الحديثة وزراعة المزيد من الأراضي[848]. حدث ذلك بشكل واضح في العقد الأول من الاحتلال وقبل استفحال عمليات مصادرة الأراضي على نطاق واسع، والتي إزدادت بشكل ملحوظ بعد سنة 1978 (سيتم التطرق لذلك لاحقًا).

تشير الإحصائيات الإسرائيلية إلى أنّ مجموع نسبة الزيادة في الأرض المزروعة قد بلغ 20%، في الفترة الزمنيه ما بين 68/1967 وسنة 82/1981. وقد استخدم الحكم العسكري هذه الإحصائيات للإدعاء بأنّه لم يسلب أراضي السكان المحليين[849]. وهذا إدعاء مفند من أساسه، لأنّ زيادة الأرض المزروعة لا يعني بالضروره عدم مصادرة أراضي السكان المحليين، فمصادرة الأراضي واقع معاش لا يمكن طمسه (سيتم التطرق لذلك لاحقاً)، عدم تأثير المصادرة على مساحة الأرض المزروعة يعود إلى أنّ معظم المصادرات كانت في رؤوس الجبال أو الأراضي غير المزروعة. علاوة على ذلك؛ لم تتأثر كثيرًا الأراضي التي تتبع ملكيتها للأفراد بالمصادرة (وخصوصًا في العقد الأول)، وذلك لأن أغلب المصادرات كانت في الأراضي المصنفه أملاك غائبين أو أملاك دولة.

يوضح جدولي الإنتاج الزراعي في الضفة وقطاع غزة (ينظر ملحق 15+18) الزيادة في الإنتاج الزراعي، لكن يجب أن ننتبه هنا إلى ما حذر منه يعكوف ليفشيتس من خداع الأرقام وأحيانًا المبالغة في التقديرات، الموجود في الإحصائيات الإسرائيلية، باستنادها على سنة 1967 كسنة مرجعية، رغم ظروف

---

[846] مقابلة شخصية مع "ي. ع"، مزارع، في يطا/ الخليل بتاريخ 18/ 2019/12.
[847] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 7.
[848] مقابلة "ي. ع"، مصدر سابق.
[849] منسق العمليات الحكومية في يهودا والسامرة ومنطقة غزة، تقرير الستة عشر...، مصدر سابق، ص: 43.

الحرب وتناقص الإنتاج فيها، فالتحسن الذي طرأ على الإنتاج الزراعي بعد الحرب مباشرة، هو في حقيقته رجوع لنفس مستوى الإنتاج لما قبل سنة 1967[850].

تمركز زيادة الإنتاج في المحاصيل الحقلية والخضار والفواكه وبشكل رئيسي الزيتون. فقد تضاعف إنتاج الزيتون سنة 69/1968 مقارنة بالسنة التي سبقتها، وذلك لأن الأمطار كانت أفضل من سنة 68/1967. وبالتالي كان الإنتاج أفضل[851]. يشير الجدول (ملحق 15) إلى زيادة كمية المنتجات الحيوانية من لحوم وحليب وبيض، ولا يعني ذلك بالضرورة زيادة الثروة الحيوانية أو الماشية. فهجرة اليد العاملة لإسرائيل كانت من بين الأسباب لتصفية قطعان الماشية[852]. يضاف إلى ذلك؛ تقليص مساحات الرعي بسبب مصادرة الأراضي والمناطق العسكرية المغلقة[853].

تناقص أعداد العاملين في الزراعة لم يؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي، فرغم هجرة اليد العاملة زاد الإنتاج بسبب الميكنة والتقنيات الحديثة. يجب الانتباه هنا إلى الوضع الاستثنائي لقطاع الثروة الحيوانية، يعود السبب في زيادة كمية اللحم المنتجة إلى تسمين المواشي، فبحسب كمال كان المربين يذبحون الحملان والجديان وهي صغيرة السن ووزنها حوالي 10-15 كغم، حتى يتم توفير ثمن الأعلاف، فاتبع قسم الزراعة خطة للتسمين بحيث لا تذبح قبل أن يصل وزنها إلى 45 للحملان، و30 للجديان. تم التشجيع من خلال دفع دينار أردني عن كل رأس يسمن، وثلاثة جوائز مالية لأحسن 3 مسمني أغنام في كل لواء، نتيجة لذلك زادت كمية اللحوم الحمراء وتم الاستغناء عن استيراد اللحوم، بالإضافة الى ذلك كان هنالك زيادة في إنتاج اللحوم البيضاء من دجاج وسمك[854]. وبحسب السعيد أشرف قسم الزراعة على مشروع تسمين الخراف، فكان يعطى المزارع العلف مجانًا بشرط عدم بيع الخاروف ليصل إلى وزن 50 كغم، في البداية كان العلف مجاني، وبعدها استفاد الإسرائيليون اقتصاديًا من بيع العلف، بعدما اقتنع المزارعون بجدوى التسمين. أمّا تربية الدجاج فكان يتم إعطاء العلف و"الصوص" للمزارع عن طريق الشركات الخاصة، وبعد البيع يسدد ثمنها[855].

نلاحظ الزيادة في المنتجات الزراعية في قطاع غزة وشمال سيناء للسنوات 1967-1981 (ينظر ملحق18)، معظم الزيادة كانت في فرع الحمضيات، الذي يعتبر الفرع الأكبر في قطاع غزة. بحسب التفسير

---

[850] يعكوف ليفشيتس، مصدر سابق، ص: 18.
[851] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 24.
[852] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها 1972/1971...، مصدر سابق، ص:4.
[853] مقابلة نعيم السعيد، مصدر سابق.
[854] حاتم كمال، مصدر سابق، ص: 188.
[855] مقابلة نعيم السعيد، مصدر سابق.

الإسرائيلي تعود الزيادة إلى ما حصل في سنة 1969 من زراعة 5 الآف دونم بساتين جديدة[856]. يفند تقرير صادر عن الكونغرس الأميركي هذا الإدعاء، بإثباته أنّ الزيادة في إنتاج الحمضيات تعود إلى زراعة أعداد كبيرة منها قبل عام 1967، فمن أصل 17500 فدان (يعادل الفدان 4.2 دونم) من الحمضيات في عام 1967، كان هنالك أكثر من 10000 فدان من الأشجار الصغيرة التي لم تكن لتطرح ثمارها قبل خمس سنوات، وستصل فقط إلى الحد الأمثل للانتاج بعد 8 إلى 10 سنوات. وبالتالي يرجع زيادة إنتاج الحمضيات خلال فترة التسع سنوات (1968-1977) بشكل أساسي إلى عملية النضج هذه. لكن إنتاج الحمضيات تراجع منذ العام 1975 بسبب الاستخدام المفرط للمياه، مما تسبب في ملوحتها. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ مجموع الأراضي المزروعة في قطاع غزة لسنة 1980 يبلغ 50 ألف فدان فقط، نصفها مروية. ومن أصل 25000 فدان مروي، تم تخصيص 17500 فدان بالحمضيات وحوالي 5000 فدان لزراعة محاصيل الخضار. ومع تحسن طرق الزراعة والوصول الجديد إلى أسواق التصدير، زاد إنتاج محاصيل الخضروات[857]. حصل انتقال في السبعينات من الحمضيات الى الخضروات، وذلك بسبب نقص المياه ومجموعة القيود التي فرضتها إسرائيل[858]. وهنا يجب الإشارة إلى أن المناطق المزروعة بالفواكه توسعت بينما المزروعة بالليمون تقلصت، لأن الزراعة في قطاع غزة أصبحت تعتمد أكثر على الأمطار السنوية[859].

اللافت للانتباه أنّ وجود زيادة في الإنتاج في بعض السنوات دون غيرها نتج عن ازدياد الطلب على المنتجات الزراعية العربية لدى قطاع المتدينيين اليهود، فبحسب الشريعة التوراتية يوجد في التقويم العبري كل 7 سنوات ما يطلق عليه سنة "شميتا" (سنة تبوير الأرض)، يمتنع فيها المتدينيون (الحريديم) عن حراثة الأرض وزراعتها، حيث يحظر عليهم أكل الخضروات والفواكه من محاصيل الحقول التابعة لليهود داخل "الديار المقدسة"، ولكن يمكنهم الأكل من محاصيل حقول اليهود خارج "الديار المقدسة"، أو من محاصيل الحقول التابعة لغير اليهود أينما كانت[860]. وبحسب بعض المقابلات التي أجريناها، يشير المزارعون إلى انتعاش بيع المنتجات الزراعية في سنة "شميتا" لليهود، حيث ترسل الحاخامية اليهودية مندوبين عنها لمتابعة الأمر والتأكد من أن المنتجات قد زرعت على يد مزارعين غير يهود.

إزداد أيضًا إنتاج الأسماك بنسبة كبيرة، وذلك نتيجة لدخول مساحات جديدة للصيد بعد سنة 1967. يشير إلى ذلك عبد الناصر ماضي بقوله: "كانت مساحة الصيد لا تتعدى حدود قطاع غزة فقط ولعمق 6 ميل

---

[856] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري...، مصدر سابق، ص: 98.

[857] 96th Congress 2d Session, op. cit., p:20-22.

[858] سارة روي، مصدر سابق، ص: 289.

[859] منسق العمليات الحكومية في يهودا والسامرة ومنطقة غزة، تقرير الستة عشر...، مصدر سابق، ص: 42.

[860] كيرن كييمت ليسرائيل، ما هي سنة شميتا وما هو مغزاها، 2021. (بالعبرية). https://bit.ly/3BNUbMb

فقط، وبعد سنة ونصف من الاحتلال سمح للصيادين بالعمل في بحيرة البردويل جنوبًا، إلى منطقة هربيا شمالًا داخل فلسطين المحتلة (مناطق 48)، وتقدر المسافة بحوالي 180 كم ولعمق 12 ميل بحري"[861]. فيما يعود النقص في إنتاج السمك في سنوات 69/1968 إلى ملوحة بحيرة البردويل[862]. لكنه عاد للإرتفاع سنة 1972 نتيجة تطوير بحيرة البردويل[863]. نلاحظ النزول الحاد في إنتاج السمك بعد سنة 1978، وذلك بسبب توقيع اتفاقية كامب ديفيد والانسحاب من سيناء، مما قاد إلى تقلص مساحة الصيد[864].

يلفت انتباهنا من خلال المقارنة بين جدولي الإنتاج الزراعي (ملحق15+18)، عدم وجود تناسب بين مساحة الأرض المزروعة والإنتاج الزراعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. نجد لذلك تفسيرًا في تقرير الكونغرس الأميركي الصادر سنة 1980، والذي يشير إلى أنّ هناك 500 ألف فدان مزروعة في الضفة الغربية مقابل 50 ألف فدان في قطاع غزة. ومع ذلك، فإن الإنتاج الزراعي في الضفة لا يزيد عن ضعف إنتاج قطاع غزة، يكمن التفسير لذلك في نسبة الأراضي المروية إلى غير المروية وانخفاض إنتاجية الأخيرة، ففي قطاع غزة 50٪ من الأراضي المزروعة مروية، بينما في الضفة الغربية ينطبق ذلك على 5٪ فقط من مساحة الأرض المزروعة، وبالتالي تخضع الزراعة في الضفة الغربية إلى تفاوت كبير في المحاصيل بسبب الاختلاف في كمية وتوقيت هطول الأمطار من سنة إلى أخرى[865].

يرتبط التوسع في الإنتاج الزراعي بزيادة إنتاج الخضروات والحمضيات في الفترة ما بين 71/1970 إلى 76/1975 ب 15% سنويًا، أمّا في حالة المحاصيل الحقلية (القمح والشعير والبقول) كانت هناك تقلبات واسعة مع اتجاه تنازلي في الإنتاج منذ عام 1970، والذي يمكن ربطه بانخفاض كبير في الأراضي المزروعة بهذه المحاصيل. في عام 1969/1968، كان 268 ألف فدان أو أكثر من 50% من الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية. بحلول عام 75/1974 تم تخفيضها إلى 135 ألف فدان. وقد نتج هذا الانخفاض بشكل جزئي عن خروج القوى العاملة في الضفة الغربية من الزراعة الهامشية. كان العامل الديناميكي الكامن وراء نمو الزراعة في الضفة الغربية منذ عام 1970 هو زيادة إنتاجية حوالي 25 ألف فدان من الزراعة المروية بالخضار والحمضيات والفواكه الأخرى[866].

---

[861] مقابلة عبد الناصر ماضي من قطاع غزة، بتاريخ 2020/9/25.

[862] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها 1972/1971...، مصدر سابق، ص: 172.

[863] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها، 1973/1972: معطيات عن النشاطات المدنية في يهودا وشمرون. قطاع غزة وشمال سيناء، وزارة الدفاع: منشورات النور، أغسطس 1974، ص:7. (بالعبرية).

[864] منسق العمليات الحكومية في يهودا والسامرة ومنطقة غزة، تقرير الستة عشر...، مصدر سابق، ص: 45.

[865] 96th Congress 2d Session, op, cit., p:24-25.

[866] Ibid, p: 26-29.

تجادل روي بأنّ القطاع الزراعي منذ 1967 قد مرّ بتغيير عميق أكثر من أي من القطاعات الأخرى، مع استمرار اعتباره العامود الفقري في الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب تلبيته الاحتياجات الاستهلاكية الملحة والتشغيل في الريف. وكان مصدرًا مهمًا للعملات الأجنبية ومورِدًا للمواد الخام اللازمة للصناعة المحلية، وخلال العقد الأول من الحكم الإسرائيلي، شهد نموًا ثابتًا تبعه تدهور ثابت مساو خلال العقد الثاني بسبب عوائق ومشكلات عديدة، وعلى الرغم من أن هذه المشكلات كانت بدرجات متفاوتة خارجة عن سيطرة الحكومة الإسرائيلية، فإنها قد وجدت ضمن هيكلية السياسة الحكومية التي لم تقم بأي محاولة لتمكين الاقتصاد في معالجة هذه المشكلات، فهدف الحكومة الإسرائيلية كان رفع الإنتاج لتلبية الطلب المحلي، مع ذلك كان الهدف البعيد منع حدوث تحول عقلاني في الوضع البنيوي القائم في أثناء ربط الإنتاجية والدخل والنمو بقوة خارجية (إسرائيل) [867]. فلم تحاول الاستراتيجيا الإسرائيلية إصلاح البنية التحتية المؤسساتية والاقتصادية، بل سعت إلى تطوير الزراعة ضمن الموارد الموجودة بدل من الإصلاح البنيوي، وبدل من ذلك منعت أحيانا استثمارات رأسمالية كبيرة في البنية التحتية المادية، واستصلاح الأراضي ومصادر المياه وتطوير أنظمة التسوق والائتمان وتحسين التبادل التجارية مع دول أخرى غير إسرائيل[868].

تأثر زيادة الإنتاج الزراعي إيجابيًا باستخدام التقنيات الزراعية الحديثة، بالترافق مع تقليل أيام العمل في المحاصيل، وكذلك الأيدي العاملة، مما ساهم في زيادة الأرباح[869]. فعلي سبيل المثال؛ استثمر في الزراعة في سنة 1971، 7.4 مليون يوم عمل، مقابل 8.6 مليون عمل في سنة 1970 و8 مليون يوم عمل في 1968[870]. بناء على ذلك يمكننا الادعاء بأنّه لا توجد علاقة بين هجرة الأيدي العاملة ومستوى الإنتاج الزراعي، وهذا ما سيتم بحثه لاحقًا.

قد يظن البعض بأن زيادة الإنتاج بواسطة إدخال التقنيات الزراعية الحديثة يحمل إيجابيات دون السلبيات، لكن الخبير الزراعي والباحث في التنوع البيئي سامر جرار ينبه إلى التأثير السلبي بقوله: "كانوا يدفعون باتجاه زراعة وإنتاج مزروعات لا تفيدنا مثل البصل من أجل البذور، وإنما تفيدهم. أصنافك الحيوية التي حافظت عليها على مدى سنين، هذا شيء متكيف مع البيئة الخاصة بك، وهذه تختزل المعرفة الزراعية للمزارع (نباتات وحيوانات)، وقام بانتخابه من بين الأصناف والمحاصيل...وكل مزارع عنده خبرته....مئات الأصناف (خضار وأشجار)، حصيلة التراث الزراعي والمعرفي في هذه الأصناف فقدناها، أصناف القمح

---

[867] سارة روي، مصدر سابق ص: 282.
[868] المصدر نفسه، ص: 283.
[869] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 27.
[870] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها 1972/1971...، مصدر سابق، ص: 52.

المتكيفة والتي لا تحتاج لمبيدات وغيرها...لم يبقَ من هذه الأصناف إلا نسبة قليلة، وحل محلها أصناف مطورة تخدمهم، حاليًا الخيار بهدف المخلل، أما الخيار البلدي تقريبًا اختفى، وهذه من أكبر الخسارات، الأصناف والسلالات الحيوانية... استفادوا بصنع المدخلات (السماد، وسائل الري، المبيدات)، وتم السيطرة عليك...أصنافنا لا تكلف لأنها مقاومة للأمراض ومتكيفه بيئيًا، فربطك معه اقتصاديا، لأنك ملزم بأخذ كل شيء منه"[871].

1.3: التقنيات الزراعية الجديدة:

سعى المزارعون لاستغلال الفرصة المتاحة لزيادة إنتاجهم، من خلال الاستعانة بالتقنيات الزراعية الجديدة التي توفرت لهم بعد الاحتلال، من وسائل ري، وتسميد ومبيدات حشرية، عدا عن المعدات الحديثة. كانت القناعة المتشكلة لدى المزارعين بأنّ استخدام مثل هذه التقنيات سيقود إلى زيادة الإنتاج، وهذا بدوره سيزيد من دخل المزارع، وبالتالي سيعزز مستواه المعيشي ويمده بأسباب الصمود على الأرض والتمسك بها.

تحكم الحكم العسكري في الزراعة من خلال السماح بإدخال أساليب وتقنيات زراعية تساهم في تحقيق أهدافه، بزيادة الانتاج والتصدير الزراعي، مما يساهم في نشوء حالة من الرخاء الاقتصادي الذي استفادت منه إسرائيل على وجهين، الوجه الأول يتمثل بمساهمته في "الاستقرار" السياسي وعدم اندلاع ثورة شعبيه ضدها، والوجه الثاني يتجسد بالاستغلال الاقتصادي للمناطق المحتلة، فجميع مستلزمات الزراعة كانت تأتي بشكل حصري عن طريق الإسرائيليين، مما زاد في مبيعاتهم للمواد والمعدات الزراعية[872]. مع الملاحظة باستفادة إسرائيل سياسيًا من ذلك عبر ربط الفلسطينيين اقتصاديًا بها.

اعتمدت الزراعة العربية قبل الاحتلال على استخدام طرق الري التقليدية، حيث يتم نقل المياه من الآبار والينابيع إلى المزارع عن طريق القنوات المفتوحة بدلًا من الأنابيب المغلقة (أو القنوات الإسمنتية)، فكان أكثر من 50% من المياه المنقولة تميل إلى الفقد بسبب التبخر وعمليات التحويل الأخرى، أمّا بعد الاحتلال[873] فقد تم استخدام وسائل الري الحديثة (التنقيط والرشاشات) التي ساعدت على الاستفادة من كميات

---

[871] مقابلة هاتفية مع سامر جراربتاريخ 2021/3/23.

[872] هذا شبيه بالآليات التي تعامل بها الحكم العسكري في مناطق 1948، حيث تولى الهستدروت تسويق المنتجات الزراعية العربية في المناطق اليهودية، في مقابل تلقى الدعم من الحكومة العسكرية من أجل أن يقيم في القرى العربية متاجر تبيع المنتجات الإسرائيلية، وذلك بهدف "تدوير" المال الذي يكسبه الفلسطينيون لكي يعود إلى الاقتصاد الإسرائيلي (المصدر: أحمد سعدي، مصدر سابق، ص: 113.)

[873] هذا السلوك الإسرائيلي في الحث على استخدام وسائل الري الناجعة ليس استثنائي، فقد عمد الاستعمار البريطاني بمصر إلى إدخال إصلاحات اقتصادية عبر الاهتمام بالري؛ بهدف إنتاج القطن، وتحقيق الاستغلال الاقتصادي (المصدر: روجر أوين، مصدر سابق، ص: 18.)

المياه المحدودة[874]. تطوير تقنيات الري وتحديثها زاد المحاصيل بنسبة 50%- 100%[875]. فقد قل هدر المياه من خلال استخدام وسائل الري الحديثة (كالتنقيط والرش بالمظلة[876])، وبالتالي تقلصت كميات المياه المستهلكة، على سبيل المثال يستهلك دونم الأرض من الحمضيات في غور الأردن 4 الآف متر مكعب، في المقابل يستهلك الدونم عند الإسرائيليين 1,200 متر مكعب باستخدام التقنيات الحديثه[877]. أيضًا؛ ارتفع في قطاع غزة عدد الدونمات المروية بأساليب تكنولوجية حديثة من 3000 الى 57000 دونم في فترة 1972-1988 [878].

يروي المزارع صالح سليمان، (في مثال يجسد الفاعلية الفلسطينية) كيف استطاع الفلسطينيون محاكاة أنظمة الري الحديثة، ففي المرة الأولى استعان بالتاجر أحمد أبو خديجة من قلنسوة، لتركيب نظام ري بالتنقيط، وبعد مشاهدة طريقة عمله، قاموا يدويًا بتصنيع نظام ري شبيه يحاكي نفس الأسلوب، دون الحاجة لشراء النظام مجددًا[879].

أدخل الحكم العسكري أسلوب التغطيه بالبلاستيك عبر الإرشاد الزراعي، والذي استفاد منه المزارعون بحماية مزروعاتهم من الصقيع، الذي تسبب بأضرار جدية للمحاصيل، مما ساهم بتوجه المزارعين للزراعة باستخدام البلاستيك (وخصوصًا في قطاع الخضار)[880]. على سبيل المثال وبفعل التغطية بالبلاستيك تضاعف محصول التبغ ثلاثة مرات في الضفة الغربية سنة 1968[881]. بشكل عام وبحسب الإحصائيات الإسرائيلية إدخال التقنيات والأساليب الزراعية الحديثة زاد الإنتاج بنسبة تصل إلى ثلاثة أضعاف[882].

سمح الحكم العسكري للمزراعين بإدخال بعض الأصناف المطورة، بهدف زيادة الإنتاج، كبعض أصناف القمح المطورة، وأصناف محسنه من البصل، حيث كان متوسط إنتاج البصل في الضفة الغربية هو طن لكل دونم، بينما الأصناف المحسنه كانت تنتج 3 طن للدونم[883]. كما تم إدخال زراعة الفول السوداني، وكذلك الخيار المتأخر[884]. بالإضافة إلى حوالي 5 مليون شتلة باذنجان، ونصف مليون شتلة فلفل حار لـ 200

---

[874] 96th Congress 2d Session, op. cit., p:30-31.

[875] المصدر نفسه، ص: 7.

[876] أسلوب من أساليب الري يتم فيها توزيع المياه باستخدام رشاشات تدور بشكل دائري، يتم تركيب رشاش المياه فوق أنبوب مرتفع عن سطح الأرض، بحيث يدور المرش بشكل دائري ليشكل ما يشبه المظلة، يستخدم هذا الأسلوب لري المساحات الواسعة والنباتات التي تتطلب ترطيب كامل.

[877] يعكوف ليفشيتس، مصدر سابق، ص: 116.

[878] سارة روي، مصدر سابق، ص: 284.

[879] مقابلة صالح سليمان، مصدر سابق.

[880] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها، 1973/1972...، مصدر سابق، ص:57.

[881] يغال دروكر، مصدر سابق، ص: 22.

[882] يعكوف ليفشيتس، مصدر سابق، ص: 127.

[883] يغال دروكر، مصدر سابق، ص: 22.

[884] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص:32.

دونم، وأكثر من مليون شتلة بندورة من نوع "موني ميكر" بحوالي 500 دونم، و 600 ألف شتلة بندورة "الصفصاف" ل 250 دونم، الشتلات وزعت على مناطق أريحا، الجفتلك وشمال الغور، كان الهدف من إدخال هذه المنتجات المعدة للتصدير، الحصول على ثقة المزارعين، واستخدام أساليب حديثة للزراعة لزيادة المحصول[885].

يضاف إلى الأصناف؛ تم إدخال أساليب زراعية جديدة، كأسلوب زراعة البندورة بـ "التعليق" الذي لم يكن معروفة للمزارعين في الضفة الغربية سابقاً، مما زاد في الانتاج دون الحاجة إلى المزيد من مساحة الأرض، زيادة الإنتاج دفعت المزارعين لتطبيق تقنية "التعليق". عدا عن إدخال أساليب جديدة في التشغيل، والتسميد والحراثة[886].

استغل رأس المال الإسرائيلي الفرصة المتاحه له بفتح أسواق مناطق 1967 لمراكمة المزيد من الأرباح. كان مصدر شراء المعدات والمواد الزراعية قبل سنة 1967 هو الأردن (بالنسبة للضفة الغربية)، أما بعد ذلك فجميعها تشترى عن طريق إسرائيل التي تستوردها، فبعد رفع مستوى الزراعة زاد استخدام المعدات والمواد الزراعية. من ناحية اقتصادية المنتج الأساسي الذي يتم شرائه من إسرائيل هو العلف وغذاء الحيوانات[887]. حيث يشكل العلف 46% من نمو المشتريات، وكذلك لوازم الدجاج[888]. ساهم الحكم العسكري في توسعة تقنية تسمين الخراف والعجول، علاوة على إدخال تقنيه التلقيح الصناعي[889]. ترافق ذلك مع إدخال تربية الصيصان ومعدات مزارع الدجاج[890]. فعلى سبيل المثال تم توزيع صيصان في جنوب سيناء (منطقة شلومو) حتى يحصل اكتفاء ذاتي بالبيض[891]. أمّا المنتج الثاني من حيث الاستخدام فهو السماد الكيماوي (يضاف له المبيدات الحشرية)، في بداية الاحتلال تم السماح باستيراد مواد من أوروبا على يد مزارعي الضفة (800 طن سماد يوريا من ألمانيا)، تم ذلك بالتنسيق مع وزارة الزراعة وعن طريق مزارعين إسرائيليين[892]. فقد ارتفع استخدام الأسمدة من 2.3 كيلو غرام للدونم في عام 69/1968 إلى 9.5 كغم للدونم في عام 80/1979[893].

---

[885] المصدر نفسه، ص:33.

[886] يغال دروكر، مصدر سابق، ص: 23.

[887] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 51.

[888] يعكوف ليفشيتس، مصدر سابق، ص: 123-124.

[889] يعكوف ليفشيتس، مصدر سابق، ص:57.

[890] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 52.

[891] أرشيف دولة إسرائيل، عام-الزراعة في شطحيم "1967/10-1972/12"، ملف: גל-11/43376، توجهات وزارة الزراعة في شطحيم لسنة 1973، 1972/12/19، ص: 7.

[892] يعكوف ليفشيتس، مصدر سابق، ص: 52.

[893] Sarah Graham-Brwon, op. cit., p: 60.

لكن تم منع ذلك فيما بعد بذريعه أنه قد تستخدم للمتفجرات، كما روى حمايل الذي استورد من اليابان سماد، سمح له الحكم العسكري بذلك لمرة واحدة ثم منعوه[894]. يجادل حاتم الشرباتي بأنّ الاحتلال منع توسع الزراعة الفلسطينية من خلاله سيطرته المطلقة على المدخلات (معدات، سماد، مبيدات، بذور، وسائل ري)، ولم يكتفِ بذلك وإنما "منعنا من التفكير الصحيح (فيما يتعلق بالزراعة)، من خلال منع حرية الحركة فمنع التطوير"[895]. والمقصود هنا التقييدات التي وضعها الحكم العسكري على عملية استيراد المدخلات الزراعية، واحتكارية الشركات الإسرائيلية لهذا المجال.

استفاد رأس المال الإسرائيلي بشكل كبير من فتح أسواق مناطق 1967، فبحسب مكتب الإحصاء الإسرائيلي ازداد حجم المشتريات للمواد الزراعية من إسرائيل من الملايين إلى المليارات، ففي الضفة الغربية ازدادت من 12.3 مليون شيكل سنة 1968 إلى 3,218 مليون شيكل سنة 1981، وأمّا في قطاع غزة وشمال سيناء فقد ازدادت من 4.7 مليون شيكل سنة 1968، إلى 1,026.8 مليون شيكل سنة 1981[896].

زادت الميكنة واستخدام الآلات الزراعيه عقب الاحتلال، فبعدما كان الاعتماد بشكل أساسي على الحيوانات (سنة 1967 كان هنالك 50 ألف حيوان زراعي)، تطورت الميكنة والاستثمار في معدات تتراوح من الأدوات الصغيرة إلى الجرارات الثقيلة والحصادات، فعلى سبيل المثال وصل عدد التراكتورات إلى 3,400 في سنة 1982 يقابلها 460 تراكتور في سنة 1968، وهذا بدوره خفف الطلب على العمال وسبب نقص نسبي في عدد العاملين في الزراعة، لكنه في الوقت ذاته زاد الدخل من الزراعة، فعلى سبيل المثال سنة 1980 زاد دخل المزارعين العاملين بأنفسهم في مزارعهم بنسبة 20% في الضفة الغربية، و15% في منطقة قطاع غزة[897].

تشير التقارير الإسرائيلية إلى استفادة المزارعين العرب من البذور المحسنة والتقنيات التي جلبها الاحتلال، لكنها تتجاهل الإشارة إلى استفادة الزراعة الإسرائيلية من البذور والأصناف والتقنيات التي كانت موجودة في مناطق 1967، فعلى سبيل المثال لم يخفي الخبراء الزراعيين الإسرائيليين أعجابهم باكتشافهم مجموعة متنوعة من الكوسا في الضفة الغربية لم تكن موجودة في إسرائيل. كان كوسا صغير، يشبه أنبوبًا مقطوعًا في كلا الطرفين وكان جذابًا بشكل خاص لربة المنزل التي تطهو الكوسا المحشو. ليطلب الإسرائيليون

---

[894] مقابلة عبد الجواد حمايل، مصدر سابق.
[895] مقابلة حاتم الشرباتي، مصدر سابق.
[896] مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 1982، ص: 739. (بالعبرية).
[897] منسق العمليات الحكومية في يهودا والسامرة ومنطقة غزة، تقرير الستة عشر...، مصدر سابق، ص: 40.

على الفور محصولًا للبذور من مزارعي الضفة الغربية[898]. وفي سياق الاستفادة من التقينات، وبحسب سلطان، أبدى الخبراء الزراعيون الإسرائيليون إعجابهم الشديد بتقنية زراعة العنب في الخليل، فرغم أنه يتم الاعتماد في زراعتها على مياه الأمطار، إلا أن محصولها وفير، بعد البحث اكتشفوا أن السبب في ذلك يعود إلى أنّ المزراعين في الخليل يحرثون الأرض 5-7 مرات سنويًا، وأن كل مرة تحرث فيها الأرض كأنها تساوي ري جديد لهذه المزروعات[899].

لم يقتصر الأمر على البذور والتقنيات بل تعداه إلى الخراف والأبقار. يشير كمال إلى أن مستثمرين إسرائيليين في أوائل سنوات الاحتلال قاموا بشراء الأبقار البلدية[900]. يؤكد السعيد على ذلك، ويسرد كيف تم في بداية الاحتلال استبدال الأبقار البلدية بالبقر الهولندي، فالأبقار وقتئذ كانت تربى من أجل الحليب، اللحم، الحرث، لكن بالمجمل كان إنتاجها للحم قليلًا، فاستبدلوها بالهولندي ذو اللحم الكثيف (مع العلم أن البلدية مناعتها للأمراض أقوى)، فقام الإسرائيليون بأخذ كل الأبقار البلدية خلال 10 سنين من بدء الاحتلال، ووضعوها في مراعٍ خاصة بهم، حتى لم يتبقَ عند الفلسطينيين أي أبقار بلدية، وفي مؤشر إضافي لسعي المحتل لسرقة الأصالة وانتحالها، يذكر السعيد أنّ الخروف البلدي المعروف باسم (العواسي)، تم الاستيلاء عليه من الإسرائيليين، مع العلم أنّه بالعادة تنتج الخراف من الأنواع الأخرى 90-120 لتر حليب في السنة، بينما العواسي 500 لتر سنوي[901].

2.3: الأيدي العاملة:

تدعي بعض الدراسات بأنّ الحكم العسكري تدخل في تحويل الأيدي العاملة من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى. يشير هشام عورتاني إلى انخفاض عدد العاملين في الزراعة، وينوه إلى أنّ هذا الانخفاض أمر مألوف في الدول النامية بسبب ميكنة الزراعة، لكنه يجادل بأنّ الوضع مختلف في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنّ سبب الانخفاض يعود إلى الانخفاض الحاد في الربحية، بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المدخلات الرئيسية (أجور اليد العاملة وأسعار المواد الزراعية)، مما قاد المزارعين إلى اتخاذ قرار عقلاني بالتخلي عن الزراعة[902]. يحاج عورتاني بحصول تحول سياسي في إسرائيل منتصف السبعينات باتجاه ضم مناطق 1967، مما دفع إلى إهمال تطوير الزراعة، وهذا بدوره سهل حركة العمالة من المجتمعات الريفيه إلى

---

[898] شبتي تيفيث، البركة...، مصدر سابق، ص:167 .
[899] مقابلة سفيان سلطان، مصدر سابق.
[900] حاتم كمال، مصدر سابق، ص: 149.
[901] مقابلة نعيم السعيد، مصدر سابق.

[902] Hisham Awartani, op. cit., p: 143.

إسرائيل[903]. فيما يدّعي جوردون (Neve Gordon) بأنّ الأهداف "الوطنية" لإسرائيل تغيرت بعد سنة 1967، من ناحية وضع أولوية لدمج العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي[904].

تؤكد ليلى فرسخ على أنّ انخفاض اليد العاملة الزراعية في صيرورة التغير البنيوي عبارة عن ظاهرة شائعة في الدول النامية، "لكن خصوصية التغيير الزراعي الفلسطيني تكمن في كونه لم يرتبط بسياسة تطور ونهج تنموي صناعي أو بفعل اندماج في السوق العالمية، بل إن التغيير الزراعي الفلسطيني وتسريح اليد العاملة من قطاع الزراعة، كانا مرتبطين بخصوصية السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تجاه القطاع الزراعي عامة، وتجاه مسألة السيطرة على الأرض خاصة"[905]. وتجادل فرسخ بأنّ إسرائيل اتخذت قرارًا استراتيجيًا بعد 1967، بدمج الأرض والقوة العاملة في اقتصادها، مع استثناء الفلسطينيين وعدم منحهم المواطنة[906].

رغم صحة إدعاء عورتاني بأنّ انخفاض ربحية المزارعين دفع جزءًا منهم للتخلي عن الزراعة (وخصوصًا في الفترة ما بعد سنة 1982)، إلا أنّ هذا الإدعاء لا يصلح لتفسير انخفاض عدد العاملين في الزراعة بعد 1967، فهذا الانخفاض حصل في ذروة انتعاش القطاع الزراعي وارتفاع مدخولات المزارعين. أمّا إدعاء جوردون وفرسخ بوجود أولوية وقرار استراتيجي لدى صانع القرار الإسرائيلي بدمج اليد العاملة في الاقتصاد الإسرائيلي، فيعوزه الدليل، وهذا ما لم توفره دراستهما، فلا يكفي استقراء الواقع للخروج بنتيجة مفادها وجود قرار، فقد يكون هذا الواقع ناتجًا عن صيرورات خارجة عن تخطيط صانع القرار، وهذا ما سنتناوله في الفصل القادم.

تقودنا معطيات الإحصاء الإسرائيلي للاستنتاج بأنّ زيادة عدد العاملين في إسرائيل قد جاءت كنتيجة للنمو السكاني واستيعاب الاقتصاد الإسرائيلي لهذه الزيادة، وليس من هجر الزراعة، مما يضعف الفرضية السائدة بوجود "مخطط" إسرائيلي لتحويل اليد العاملة وهجرة الزراعة. فقد بلغ عدد العاملين سنة 1968 في الضفة الغربية وقطاع غزة 110.2 ألف (69.9 ألف في الضفة، 40.3 ألف قطاع غزة)، وقد ازداد عدد العاملين في سنة 1969 ليبلغ 128.8 ألف (82.4 ألف في الضفة، 46.4 ألف في قطاع غزة)[907]. يشير جدول الأيدي العاملة (ملحق19) إلى انخفاضٍ في عدد العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة من 152.7 ألف سنة 1970 إلى 140.1 ألف سنة 1981، والذي ترافق مع انخفاض نسبة العاملين بالقطاع الرئيسي

---

[903] Hisham Awartani, op. cit., p:154.

[904] Neve Gordon, Israel's Occupation, Berkeley, Los Angeles, London: University of California Press, 2008, p: 76.

[905] ليلى فرسخ، العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007، ترجمة: سام برنر، رام الله وبيروت: مواطن+مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010، ص: 138.

[906] المصدر السابق، ص: 14.

[907] مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، الكتاب السنوي الإسرائيلي 1970، العدد 21، ص: 633. (بالعبرية).

للتشغيل وهو الزراعة من 38.7% من مجموع العاملين سنة 1970 إلى 26.3% سنة 1981. في المقابل نلمس ارتفاعًا في عدد العاملين في إسرائيل من 20.6 ألف سنة 1970 إلى 75.8 ألف سنة 1981. كما أسلفنا لا توجد علاقة بين انخفاض عدد العاملين في الزراعة وكمية الإنتاج الزراعي، فرغم انخفاض نسبة العاملين في الزراعة إلا أنّ ذلك لم يؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي. لكن يلفت انتباهنا أنّ الانخفاض في عدد العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ما بين 1970-1981 قد بلغ 12.6 ألف، بينما الزيادة في عدد العاملين في إسرائيل لنفس الفترة قد بلغت 55.2 ألف.

يجب الانتباه هنا إلى أمرين مهمين، أولها: أنّ هجرة الأيدي العاملة من قطاع الزراعة لم تبدأ مع الاحتلال سنة 1967، وإنما كانت في زمن الحكم الأردني واستمرت بعد ذلك. وثانيهما: ليس كل من ينتقل للعمل في إسرائيل يتخلى عن أرضه بالكامل، فالبعض ترك أرضه في رعاية أفراد آخرين من الأسرة، كالنساء والرجال الأكبر سنًا، مع مساعدة من الأطفال أيضًا[908]. وهذا ما يمكننا اعتباره شكلًا من أشكال الفاعلية الفلسطينية، فرغم أن هذه الفئات كانت تشارك في الزراعة، إلا أنّه تم تكثيف مشاركتها، للمحافظة على الأرض.

حسب الإحصاء الأردني لسنة 1961 (آخر إحصاء أجري في الضفة الغربية قبل الاحتلال) فإنّ 40% من القوة العاملة تعمل في الزراعة، و7% في الصناعة، كانت البطالة عالية في الضفة الغربية وهنالك هجرة لليد العاملة إلى الأردن ودول الخليج، فقد مارست الحكومة الأردنية سياسات اقتصادية تمييزية باتجاه الفلسطينيين ولصالح سكان شرقي الأردن، ورغم أن سكان الضفة يشكلون نصف عدد سكان المملكة إلا أن الصناعة فيها 22% من المملكة، 16% من المواصلات، مما ساهم بهجرة اليد العاملة إلى شرق الأردن[909]. بحسب عادل سمارة بقيت المسألة الزراعية دون حل خلال الحكم الأردني، فالهيكل الاقتصادي المشوه للضفة الغربية لم يستوعب القوى العاملة الفائضة للفلاحين في الصناعة، لذلك وجهت الدولة الأردنية العمالة الفائضة نحو الهجرة إلى دول الخليج، وذلك لتفادي مهام حل القضية الزراعية وبدء التصنيع في الضفة الغربية[910]. وبالتالي وفي ظل التبعية الاقتصادية لمناطق 1967 لم يكن هنالك مجال أمام اليد العاملة سوى العمل في إسرائيل، أو الهجرة خارج فلسطين، وكان الخيار المفضل العمل في إسرائيل والذي يضمن أجر عالي مع البقاء في الأرض وعدم الهجرة. ساهم بذلك الفرق في الأجور بين مناطق 1967 وإسرائيل، فقد كان متوسط

[908] Sarah Graham-Brwon, op. cit., p: 64.
[909] M.K. Budeiri, Changes in the Economic Structure of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation, Labour, Capital and Society / Travail, capital et société, Vol. 15, No. 1 (April 1982 /avril 1982), p: 48.
[910] Adel Samara, op. cit.

الأجور اليومية سنة 1967 في مناطق 67 يعادل 0.8 شيكل إسرائيلي (وقتئذ كانت العملة ليرة) مقابل 1.2 شيكل في داخل إسرائيل، بينما كان في سنة 1981 متوسطها 102.5 شيكل في مناطق 1967، مقابل 108.2 شيكل في إسرائيل[911].

يمكننا الإدعاء بالاستناد على المادة الأرشيفية والتقارير وبعض الأدبيات الصادرة، بأن التوجه الرسمي للحكومة الإسرائيلية في السنوات الأولى للاحتلال تجسد بمحاولة القضاء على البطالة[912]، وذلك بهدف تحقيق الهدوء. ومن ناحية أخرى تشغيل الأيدي العاملة في داخل مناطق 1967، ومنعها من الوصول إلى داخل إسرائيل، لكن الظروف والديناميكيات على الأرض فرضت واقعًا مغايرًا لما خططت له المؤسسة الإسرائيلية. (هذا ما سنتناوله في الفصل القادم). فيما يتعلق بقطاع الزراعة وضع الحكم العسكري ضمن خطته الخمسية "تطوير الزراعات التي تحتاج لأيام عمل كثيرة، من أجل زيادة التشغيل"[913]. فوضعت الخطط لزيادة الإنتاج وأيام العمل في الضفة الغربية (وكذلك قطاع غزة)، وتضمنت الخطة الخمسية الوصول إلى 11.2 مليون يوم عمل، وهذا يعني إضافة 700 ألف يوم عمل، التي بدورها ستضيف 3 الآف مشتغل إضافي من الزراعة، وبالتالي ستقلل من البطالة والضغط على سوق العمل في الضفة وإسرائيل[914]. (بالرغم من ذلك قل عدد العاملين بالزراعة بسبب الاتجاه للميكنة). في يوليو 1969 قررت لجنة الوزراء لشؤون "شطحيم"، تحسين وضع العمل، باتخاذ خطوات لتوسعة التشغيل في نفس المناطق، وفتح أماكن عمل في فروع الاقتصاد، وبشكل أساسي فرع الزراعة، وتقرر إقامة مركز صناعي في شمال قطاع غزة[915].

يجب أن ننوه هنا إلى ما ورد في بحث تم إجرائه بتكليف من لجنة المدراء[916]، حيث تشير إحدى خلاصات البحث بأنّ الزراعة بحاجة لعمال كثر، لذلك تطوير فروع الزراعة التي تحتاج أيدي عاملة كثيرة في المناطق المحتلة ستؤدي إلى تقليص حركة العمال باتجاه إسرائيل[917]. بالربط مع الزراعة القسرية يمكننا

---

[911] مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، الكتاب السنوي الإسرائيلي 1982، العدد 33، ص: 755+ 758. (بالعبرية).

[912] (وهذا شيء مشابه لما حدث في بداية الحكم العسكري في مناطق 1948 (المصدر: سارة أوزيتسكي/لازار، عائده المشكوك فيه يأتي بخسارة مؤكده: الجدل حول ضرورة الإدارة العسكرية 1955-1959 وقرار استمرارها، ص: 303-334، في كتاب القرارات المفصلية والقضايا المفتاحيه، تحرير: ديبوره كوهين وموشيه ليسك، سديه هبوكر: جامعة بن غوريون بالنقب، 2010، ص: 306. (بالعبرية).)

[913] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 54.

[914] المصدر نفسه، ص: 55.

[915] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري...، مصدر سابق، ص:89.

[916] طالب أعضاء لجنة المدراء في الجلسة 146 بتاريخ 1971/2/4، الاطلاع على قائمة بالأبحاث التي تم إجراؤها بخصوص "شطحيم"، والتي تم تخصيص موازنة لها ضمن خطة الأبحاث في سنة 72/1971. وبالفعل تم ذلك في الجلسة 150 بتاريخ 5/6/ 1971. بحسب مجريات الجلسة أجرى "البرفيسور موندليك" بحث شامل عن أثر التجارة الحرة بين الضفة الغربية وإسرائيل على الزراعة في إسرائيل، وتم تداول خلاصاته في اللجنة، ومن ثم تبادل الآراء حول ذلك بواسطة أعضاء اللجنة. بعد التقصي وجدنا البحث قد نشر على شكل كتاب صدر بالعبرية في اكتوبر 1972.

[917] يائير موندليك وجرشون آفني، تأثير التجارة الحرة مع الأراضي المستحوذ عليها على الزراعة الإسرائيلية، رحوفوت: مركز أبحاث الاقتصاد الزراعي، 1972، ص:21. (بالعبرية)..

تفسير إدخال زراعة محاصيل تحتاج إلى أيام طويلة من العمل والأيدي العاملة مثل التبغ والبابونج والسمسم[918]. وكذلك الفراولة والزهور في قطاع غزة.

حاول بعض الفلسطينيين توفير بديل لليد العاملة عن الذهاب للعمل في داخل إسرائيل، كما فعل حمايل في بداية الاحتلال، فعندما طلب الإسرائيليون منه (بصفته رئيس البلدية) ترشيح موظفين لمكتب العمل، فقام بترشيح شباب ذوي توجه وطني، واتفق معهم على أن يحولوا له طلاب العمل، ليقوم بتشغيلهم في فتح الطرق (على سبيل المثال قام بفتح طريق "أم الشرايط" بالفأس بدل المعدات حتى يشغل أكبر عدد من العمال[919]). وفي جانب متصل حثت الفصائل الوطنية العمال على عدم الاشتغال في مناطق 1948، من خلال الإذاعات التابعة لها (كصوت العاصفة الذي يبث من درعا)، وفي سنتي 1969-70 نشطت مجموعات تابعة للفصائل الفلسطينية من أجل التحريض على عدم العمل في داخل إسرائيل، من خلال توزيع البيانات والكتابة على الحافلات التي تنقل العمال، وإطلاق الرصاص عليها ليلًا، والكتابة على الحائط وتوزيع تهديدات لسائقي الحافلات والعمال[920]. لكن حاجة الناس وعدم توفير بديل لليد العاملة، علاوة على الإغراء المتمثل في ارتفاع أجور العمل في داخل إسرائيل ساهم في ترسيخ واقع العمالة في داخل إسرائيل.

3.3: التعويضات:

حاول الحكم العسكري المحافظة على المستوى المعيشي للمزراعين، وتحقيق حالة من الزبائنية، من خلال تقديم التعويضات لهم في حال تعرضهم لخسائر نتيجة الأحوال الجوية. انقسم المزارعون إلى فريقين في كيفية التعامل مع التعويضات والقروض التي قام الحكم العسكري بتوفيرها. (أشرنا في الفصل الثاني إلى التعويضات والقروض). رفض بعض المزارعين تلقي التعويضات أو أخذ القروض من الحكم العسكري، حتى لا يمنحوا شرعية للاحتلال، وحتى لا يتهموا بـ "التعاون" معه. فيما ذهب آخرون إلى الاستفادة من هذه التعويضات والقروض، لأن هذا واجب على دولة الاحتلال (بحسب القانون الدولي). عبر عن ذلك الجابي بقوله أن التعويضات: "تتم في حالة الكوراث الزراعية كما هو متعارف عليه في الدول"[921]. فيما يصف صالح سليمان تعويضات الحكم العسكري للمزارعين كمن "يعطي من الجمل دانه (أذنه)"[922]، فالتعويض يكون

---

[918] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 7.

[919] مقابلة عبد الجواد حمايل، مصدر سابق.

[920] عوني فارس، الكف في مواجهة المخرز.. المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية بلدة سلواد ومجموعاتها الفدائية نموذجًا (1967-1977)، (قيد النشر).

[921] مقابلة فارس الجابي، مصدر سابق.

[922] مقابلة صالح سليمان، مصدر سابق.

رمزيًا ولا يغطي خسائر المزارعين، ويكون عادة على شكل سماد أو بلاستيك يستخدم للبيوت البلاستيكيه، وذلك بعد أن تأتي لجنة مكونة من مرشدين زراعيين وتقدر الضرر.

يتفاخر الحكم العسكري بتوفير الرعاية وتقديم التعويضات، لكنه يتعمد عدم الإشارة إلى أن المبالغ التي يمنحها أقل من المبالغ التي كان يستقطعها من أجور العمال في إسرائيل، بعد البحث وجدنا أنّ القانون الإسرائيلي يُلزم باستقطاع مبالغ من عمال مناطق 1967، وتوضع في صندوق يفترض أن يغطي الجوانب الاجتماعية، ولتوضيح الصورة بالأرقام، في سنة 71/1970 تم استقطاع 10 مليون ل.إ، فقط خصص منها 6.2 مليون لنشاطات اجتماعية[923] في الضفة الغربية[924]. أمّا في قطاع غزة وشمال سيناء فكان الدخل السنوي للصندوق سنة 71/1970 يقارب 10 مليون ل.إ، خصص منها فقط 3.8 مليون لنشاطات[925] اجتماعية[926]. ولو خصمنا ما تم تعويض المزارعين به من الأموال المستقطعة لبقي أيضًا فائض.

علاوة على صندوق المستقطعات، يجب الانتباه إلى أن ميزانية الحكم العسكري في مجملها مبنية على استغلال إسرائيل البترول الموجود في سيناء، (وهذا يفسر سبب توقف التعويضات بعد 1973)، ورغم أنها لم تعلن بشكل رسمي عن الأرقام، إلا أنها قبل 1967 كانت تنتج حوالي 6% مما تستهلكه من البترول، بمعدل 3 مليون طن من النفط سنويًا، بينما في سنة 1970 سجل استخراج 4.5 مليون طن في السنة من سيناء وارتفع إلى 5-6 مليون طن خلال 1971-1972، وبالتالي إسرائيل كانت تستخرج على الأقل 50% مما تستهلكه من سيناء. ومن ثم يستنتج Mordechi Nisan بأن ميزانية الأراضي المحتلة السنوية التي تقدر ب 30 مليون دولار كانت تغطى من البترول المستخرج من سيناء لوحدها[927].

4.3: مصادرة الأراضي والتوجه للمحكمة العليا:

فندنا سابقًا الادعاء الإسرائيلي بعدم مصادرة الأراضي بالاستناد على زيادة الإنتاج، وسنتناول في هذا المبحث مصادرة الأراضي والفاعلية الفلسطينية في التعامل مع ذلك، مع سعي الحكم العسكري لممارسة الأبوية الاستعمارية من خلال فسح المجال للفلسطينيين باللجوء لمحاكمها. في السياق يمكننا الادعاء بحدوث تحول في موقف المزارعين من الرفض التام للتعامل مع المحاكم الإسرائيلية، إلى استخدام المحاكم كأداة

---

[923] تم توزيعها كالتالي: للتدريب المهني 1.7 مليون ل.إ، بناء مدارس 1.5 مليون، الصحة 0.5 مليون، الشؤون الاجتماعية 0.4 مليون، تطوير شبكة الكهرباء 2 مليون.

[924] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري...، مصدر سابق، ص: 78.

[925] وزعت كالتالي: تدريب مهني مليون، الصحة 0.6 مليون، مدارس 0.4 مليون، تطوير شبكة الكهرباء 1.8 مليون

[926] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري...، مصدر سابق، ص: 130.

[927] Mordechi Nisan, op. cit., p: 41.

لتثبيت حقوقهم، وكشكل من أشكال المقاومة بالحيلة. (وهذا ما سنتناوله في السطور اللاحقة بعد استعراض كيفية تطور الأمور).

حاول ديان (في بداية الاحتلال) إقناع بعض القيادات الفلسطينية التوجه للقضاء الإسرائيلي والمحكمة العليا، وذلك على هامش اجتماعه بوجهاء نابلس في سبتمبر 1968، الذين احتجوا على سياسة العقاب الجماعي وتفجير البيوت والإبعاد للأردن، محاولة ديان كان هدفها مزدوج، فمن ناحية سيكسر قرار المحامين بالإضراب عن الترافع في المحاكم الإسرائيلية لأنهم لا يعترفون بشرعيتها، ومن ناحية أخرى كان على استعداد للمخاطرة بحكم سلبي من المحكمة العليا، فقط من أجل الاقتراب من الاعتراف بالنظام القانوني الإسرائيلي. لكن الوجهاء تنبهوا لهذه المقاصد ورفضوا اقتراح ديان مباشرة[928].

لكن وبالرغم من الموقف المبدأي الرافض للجوء للقضاء الإسرائيلي، فرض الواقع نفسه واضطر البعض لذلك من أجل تحصيل حقوقهم، بعدما سدت في وجوههم الأبواب ولم يبق أمامهم سوى هذا الباب، كما حدث مع بعض المزارعين الذي اشتكوا لضابط الزراعة يسرائيلي تعرضهم للخداع على يد تجار إسرائيليين، باعوهم صيصان كلهم ذكور، وبالتالي لا يصلحون للتكاثر. بعد البحث في الموضوع اتضح أنّ التجار اليهود لديهم تقنية لمعرفة جنس الصوص في الأيام الأولى، وجه يسرائيلي المزارعين إلى تقديم شكوى للقضاء العسكري، وبالفعل رفع المزارعون شكوى في المحكمة العسكرية في طولكرم والخليل ضد التجار، على إثرها حصلوا على تعويض مقداره 60 ألف ل.إ، مقابل العلف الذي صرفوه على الصيصان، وتم أخذ قرار بأن الصيصان ستباع في الضفة بواسطة جهات رسمية من وزارة الزراعة[929].

بحسب المحامي إبراهيم شعبان؛ جُردت المحكمة العليا من كل قيمة قانونية بعد أن أعطت جل اختصاصاتها للجان الاعتراض العسكرية التي أنشئت بموجب الأمر العسكري 173[930]. فالالتجاء للمحكمة العليا لا بد أن يسبقه اللجوء للجان الاعتراض العسكري وموافقة النائب العام العسكري، وأحيانا يتم الموافقة لتحقيق هدف سياسي متمثل بفرض السيادة القانونية الإسرائيلية[931]. وفيما بعد لإضفاء الشرعية على نهب الأراضي وممارسات الاحتلال[932].

---

[928] شبتي تيفيث، البركة...، مصدر سابق، ص: 280.

[929] المصدر نفسه، ص: 258.

[930] إبراهيم شعبان، محكمة العدل العليا في ظل الأوامر العسكرية، القدس: نقابة المحامين النظاميين، 1984، ص: 1.

[931] إبراهيم شعبان، مصدر سابق، ص: 13.

[932] Ilan Pappe, The Biggest Prison on Earth: A History of the Occupied Territories, North America, Great Britain and Australia: Oneworld Publications, 2017, p:142.

أفشل المزارعون بعض الألاعيب الإسرائيلية القانونية، في تجسيد للفاعلية الفلسطينية. حيث يروي إسماعيل دعيق، كيف اكتشفوا في إحدى القضايا، تلاعب الحكم العسكري بتغيير رقم الحوض والقطعة في الإعلان عن الاستيلاء على الأرض، حتى لا يتم الاعتراض على المصادرة من مالكيها، لكن أصحاب الأرض انتبهوا لذلك وتقدموا باعتراض [933].

حصل تحول في آليات مصادرة الأراضي عقب الالتماس المقدم للعليا ضد مستوطنة ألون موريه. فعليًا أرشدت المحكمة بطريقة مباشرة الحكم العسكري إلى كيفية تقنين عملية مصادرة الأراضي، برفضها بناء مستعمرات على أراضٍ خاصة. فما كان من الحكم العسكري إلا أن تبنى طريقة جديدة للاستيلاء على الأرض، تتساوق مع القانون، من خلال اللجوء إلى قانون الأراضي العثماني من عام 1858، (أرض الموات) الذي يتضمن تحويل الأراضي الفلسطينية الخاصة إلى أراضي دولة، إذا فشل مالك الأرض في زراعة أرضه لمدة ثلاث سنوات متتالية، لأسباب غير تلك التي يعترف بها القانون (على سبيل المثال: تجنيد مالك الأرض في الجيش العثماني). بناء على ذلك قام الحكم العسكري باستخدام صور المراقبة الجوية، من أجل تحديد جميع الأراضي التي لم يتم زراعتها لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل، والأراضي التي تم زراعتها منذ أقل من عشر سنوات (فترة التقادم)، ومن ثم تم تحديد 2.15 مليون دونم من أراضي الضفة الغربية التي يمكن الاستيلاء عليها باستخدام هذا القانون[934].

التف الحكم العسكري على رفض العليا مصادرة أراضي الملكية الخاصة، بعد أخذه بتوصية من أحد المستشرقين لتنفيذ قانون الأرض الموات العثماني[935]، وبمساعدة الخبراء القانونيين للحكم العسكري في الأراضي المحتلة، تمت إعادة تعريف ملكية الأراضي هناك بطريقة سمحت لإسرائيل بأن تدعي أن جزءًا كبيرًا من الأرض كان، أو سيصبح أملاك للدولة[936].

---

[933] مقابلة إسماعيل الدعيق، مصدر سابق.

[934] Neve Gordon, op. cit., p:128-130.

[935] يتقاطع ذلك مع ما حدث في مناطق 48، فبحسب محمد ميعاري في سنة 1952 تم سن قانون مرور الزمن (هسدار كركعوت)، بحيث يشترط على العربي أن يبرهن على مرور 15 سنة على استخدامه الأرض حتى يدعي ملكيتها، تم تفعيل قانون استخدام الأرض (مرور الزمن) حتى سنة 1958، فكان السؤال في المحاكم والذي يوجه للعربي المعترض على مصادرة أرضه: هل تم استخدامها لمدة 15 سنة، حتى سنة 1958، وقد استندوا على تصوير جوي التقط سنة 1945 للادعاء بأنّ الأرض غير مستعملة، وقتئذ كان المحامون العرب كميعاري يحاولون كسب القضايا بالادعاء أنّ الأرض مزروعة سمسم أو تبغ، ولا تظهر في التصوير الجوي، بناء على ذلك كانوا يكسبون بعض القضايا البسيطة (المصدر: مقابلة شخصية مع محمد ميعاري، بواسطة الزووم، بتاريخ 2020/8/2) . أيضًا؛ قانون الموات يتطابق مع السياسة التي انتهجها المحامي البريطاني John Winthrop المسؤول عن المستعمرات البريطانية في ماساتشوستس بأميركا الشمالية، والتي أطلق عليها المؤرخ Alfred Cave مصطلح (vacuum domicilium)، أو الأرض الخالية، والتي تنص على السماح للمستعمِر بالاستيلاء على الأرض غير المزروعة أو الفارغة. (المصدر:
Alfred A. Cave, The Pequot War, Amherst: University of Massachusetts Press, 1996, p: 36.)

[936] Ilan Pappe, op. cit., p: 163.

استغل الاحتلال قانون الأرض العثماني، الذي (بحسب جمال العملة) لم يستخدمه العثمانيون إلا لتشجيع الناس على زراعة الأرض بعكس الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي، يجادل العملة بأن أول محاولة مصادرة حقيقية على أساس أنها أراضي دولة كانت في سنة 1978، بالاعتماد على التصوير الجوي، ما سبق من مصادرات كانت على أساس معسكرات جيش تحولت لمستوطنات، والأرض التي كانت مستصلحه ومزروعة لم يصادروها، بينما الجبال غير المزروعة كانت تتم مصادرتها، فبعد سنة 1978 تم اعتماد قانون الأراضي الحكومية الأميرية (أراضي الدولة)[937].

يشرح العملة الفلسفة الكامنة في التوجه للمحكمة العليا، ففي الوقت الذي كان المزارعون يعرفون بأن المحكمه غير حياديه، كان هنالك وعي (لدى لجان الدفاع عن الأراضي) "بأن الهدف من رفع القضايا تثبيت الحق، في حال شكلت مستقبلًا لجان دوليه للبحث في ملكية الأراضي، فهذا إثبات بإدعاء الفلسطينيين بملكية الأرض، لكن المحكمه لم تنصفهم، بينما إذا لم اعترض فهو إقرار ضمني بأن الأرض ليست لي"[938].

يمكننا الادعاء بأنّ التوجه إلى المحكمة العليا يعتبر شكلًا من أشكال المقاومة بالحيلة، الهدف منه كسب الوقت لفرض وقائع على الأرض تفشل المخططات الإسرائيلية. يوضح العملة ذلك بقوله: "يسبق التوجه للعليا التقدم باعتراض إلى لجنة الاعتراضات العسكرية (المكونه من ضباط عسكريين متقاعدين بالأغلب لم يدرسوا القانون)، والتي بدورها تعطي توصية للحاكم العسكري والذي بالعادة يكون سلبي، بعد قرار لجنة الاعتراضات يحق للمعترض التوجه إلى العليا، حالات النجاح في المحاكم قليلة، لكن الاعتراض كان يؤجل المشاريع الاستيطانية لأن المحاكم تأخذ وقت قد يمتد من 7-9 سنوات، فتصبح هنالك حقائق على الأرض من خلال البناء أو استصلاح الأراضي....يصبح هنالك أمر واقع، حماية الأرض كانت تتم بزراعتها أو البناء عليها، معظم البناء غير مرخص من سلطات الاحتلال (لأنها لن ترخصه)، لم يستطع الإسرائيليون هدم جميع البنايات، كانوا يهدمون، لكن البناء كان أكثر من الهدم....هذا يفسر عشوائية البناء في الضفة، لأن الهدف كان الانتشار الأفقي لحماية الأرض"[939].

واجه البعض المخطط الإسرائيلي بمصادرة الأراضي على أساس أنها أرض خالية، بواسطة أمرين، الزراعة والبناء الأفقي؛ (والذي كان له أثر سلبي على المدى الطويل من حيث تآكل مساحة الأرض الصالحة للزراعة). سعى الفلسطينيون للمحافظة على الأرض من المصادرة بواسطة زراعتها حتى لو كان الأمر غير

---

[937] مقابلة جمال العملة، مصدر سابق.
[938] المصدر نفسه.
[939] مقابلة جمال العملة، مصدر سابق.

مجدي اقتصاديًا، وذلك كما فعل حمايل لمواجهة مخطط استيطاني في جبل الطويل في بداية السبعينات عندما طلب من الناس أن يبنوا فيه[940]. وقد سبق وأشرنا في مبحث "الزراعة القسرية" كيف تم استخدام زراعة الزيتون لأغراض الدفاع عن الأرض. عمل الفلسطينيون على زرع أكبر قدر ممكن من أراضيهم حتى يحافظوا عليها من المصادرة، وحتى أنّ جزءًا من المهجّرين الذين صنفت أراضيهم كأملاك غائبين، وحتى لا تصادر أراضيهم، قاموا بالاتفاق مع بعض المزارعين على تشغيل أراضيهم ضمن نظام "المزارعة"[941]. والتي تقوم على إعطاء المزارع نصف الإنتاج الزراعي مقابل جهده، وفي المقابل مالك الأرض يوفر الأرض[942].

أنشأ الفلسطينيون عدة مؤسسات للعمل بشكل منظم لمقاومة مصادرة الأراضي على أساس أنها أراضي دولة، مثل الإغاثة الزراعية، وجمعية الدراسات العربية، وكذلك نشطت منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، علاوة على لجان الدفاع عن الأراضي. انتعشت في نهاية السبعينات (1978) هذه المنظمات، والتي تم دعمها بواسطة وزارة شؤون الأراضي المحتلة التابعة للحكومة الأردنية، وصندوق دعم الأرض المحتلة الذي شكلته "م. ت. ف". كما تم تشكيل لجان الدفاع عن الأراضي في القرى، كون معظم المصادرة في القرى (بعيدًا عن التجمعات السكانيه الكبيره)، بهدف متابعة القضايا ورفعها، كان يتم تجميع رسوم المحاكم وتكاليف رفع القضية من الناس، وكانت لجنة الدفاع عن الأرض تدير رفع القضيه، بأخذ تقرير من خبير زراعي أنها مستصلحه (وأن فيها أشجار مثل الزعرور أو الخروب) وتجميع الوثائق أحيانًا عبر السفر إلى الطابو التركي[943].

استخدم البعض المقاومة بالحيلة في توجههم للعليا، فكانوا يضعون أكوامًا من القش في الأرض المهددة بالمصادرة، حتى إذا تم تصويرها من الجو أو جاءت لجنة منتدبة من المحكمة لفحصها يظهر أن هذا القش من حصاد الأرض، يضاف إلى ذلك نقل مجموعة من الأشجار القديمة (بجذورها) وزرعها في الأرض المهددة بالمصادرة، فحسب التعليمات الإسرائيلية، كل دونم يجب أن يكون فيه 6 أو7 أشجار حتى تعتبر أرضًا مزروعة، عدا عن ذلك ومنذ منتصف السبعينات تم تنظيم اللجان الزراعية والحملات التطوعية، فالأرض التي يراد حمايتها يعلن فيها عن أيام عمل تطوعية لاستصلاحها، وشق الطرق، وهذا التكتيك صادف في عدة مرات نجاحات في إفشال الاستيطان، كما حدث في منطقة ما بين كفر نعمة وبيتونيا في أواخر السبعينات،

---

[940] مقابلة عبد الجواد حمايل، مصدر سابق.
[941] مقابلة اسماعيل الدعيق، مصدر سابق.
[942] مقابلة صالح سليمان، مصدر سابق.
[943] مقابلة جمال العملة، مصدر سابق.

عندما كان توجه لبناء مستوطنه هنالك، وكذلك الأمر في سنجل وسلفيت، وعدة قرى، نجحت المقاومة الزراعية في إفشال بناء المستوطنات، عدا عن إغلاق الطرق في وجه المستوطنين ومواجهتهم بالحجارة[944].

تذرع الحكم العسكري بعدة أسباب لمصادرة الأراضي من بينها: اعتبارها محمية طبيعية، أو منطقة عسكرية مغلقة[945]، أو أرض غير مزروعة تابعة لأملاك الدولة. علاوة على ذلك، كانت هنالك خشية حقيقة لدى السكان في بداية الاحتلال من مصادرة الأراضي الوقفية، فتداعت مجموعة من الشخصيات البارزة في القدس إلى تشكيل الهيئة الإسلامية العليا، خشية من تطبيق القانون الإسرائيلي كما حدث في مناطق 48 من قبل، والذي يهدد وجود المؤسسات الإسلامية (أوقاف، مدارس، محاكم شرعية، مساجد)، والأراضي الوقفية[946]. تضمن بيان تشكيل الهيئة، اعتبار "القدس العربية جزءًا لا يتجزأ من الأردن، ولأن إسرائيل ممنوعة بموجب أحكام الفقرة (4) من المادة (2) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، من الاعتداء على سلامة الأراضي الأردنية واستقلالها السياسي، وتبعًا لذلك فإنها ممنوعة من ضم أي جزء من الأراضي الأردنية لإسرائيل"[947].

تحايل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لمصادرة الأرض في القدس عبر ما يسمى "الحزام الأخضر"، وذلك بهدف تهيئة الأرض المصادرة للاستيطان فيما بعد، ومنع التمدد العمراني العربي من ناحية أخرى. استخدمت إسرائيل المناطق "الطبيعية المحمية" وتحديد "مناطق خضراء" كوسيلة لمنع التوسع المعماري العربي، وذلك بحسب ما صرح به رئيس بلدية القدس تيدي كوليك[948]. وفي الوقت ذاته استخدمته كأداة لمصادرة الأرض والتمهيد للاستيطان، يتجلى ذلك في تحديد منطقة خضراء في القدس سنة 1970، تم تحويلها فيما بعد لمستعمرة (رمات شلومو)[949]، التي تم إنشاؤها لأول مرة كمنطقة خضراء على مساحة ألف دونم تمت مصادرتها في عام 1970[950]. وقد تم مصادرة 2240 دونم من أراضي صورباهر سنة 1970

---

[944] مقابلة إسماعيل الدعيق، مصدر سابق.

[945] مارس الحكم العسكري في مناطق 48 مصادرة الأراضي، حيث اعتبر جميع القرى والبلدات العربية الفلسطينية في إسرائيل، سواء أكانت مأهولة أم لا، مناطق مغلقة منفصلة. أغلق الجيش مساحات شاسعة من الأرض، وطرد سكانها أو منع أصحابها الوصول إليها، والأرض بدورها صادرتها الدولة. كما مُنع الفلسطينيون من مغادرة قريتهم أو بلدتهم دون تصريح من السلطات العسكرية الإسرائيلية، حتى لأغراض زراعة وحصاد أراضيهم، أو السفر إلى مدن السوق لبيع منتجاتهم. وقام وزير الزراعة بتصنيف الأراضي الفلسطينية المغلقة على أنها "غير مزروعة" ليتم السيطرة عليها ومصادرتها فيما بعد (المصدر:
John Reynolds, Empire, Emergency and International Law, Cambridge: Cambridge University Press, 2017, p: 226.)

[946] أنور الخطيب التميمي، مع صلاح الدين في القدس: تأملات وذكريات، القدس: دار الطباعة العربية، 1989، ص: 180.

[947] سعد الدين العلمي، وثائق الهيئة الاسلامية العليا "القدس" 24 تموز 1967-31 كانون اول 1984، القدس: درا الطباعة العربية، 1984، ص: 12.

[948] إيال وايزمن، أرض جوفاء "الهندسة المعمارية للاحتلال الاسرائيلي، ترجمة: باسل وطفة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017، ص:85.

[949] تم في سنة 1990 تجريف الأشجار التي زرعها الصندوق القومي اليهودي (JNF) في عام 1970 لإفساح المجال للمستعمرة التي تضم 2000 منزل.

[950] Ilan Pappe, op. cit., p: 85.

لإقامة مستعمرة تل بيوت، حيث أدخلت صورباهر ضمن حدود بلدية القدس بعد 67 ولم تكن كذلك في عهد الأردن، وقد وضعت خطة لتشجير المنطقة ضمن خطة الحزام الأخضر، حيث تم مصادرة الأرض بالاستناد على قانون الانتداب البريطاني الصادر عام 1943 الذي يسمح بمصادرة الأراضي للمنفعة العامة، مقابل تعويض مالي أو توفير أرض بديلة، وكانت الخطة في صورباهر هي التشجير لفصلها عن تل بيوت (منطقة عازلة) [951].

وضع شلومو أرونسون خطة الحزام الأخضر للقدس، والتي بحسبها سيكون حول الحدود البلدية للقدس حوالي 35 ألف دونم تبدأ بزرع 4 آلاف دونم ب 11 مليون شجرة، يتم تنفيذها بواسطة الصندوق القومي اليهودي JNF. بدأ التنفيذ الفعلي لهذا التوجه في مناطق القدس "الشرقية" قبل عام 1967، واستمر بعده، ومنذ سنة 1980 كانت السيطرة والمصادرة تتم من خلال التشجير والزراعة والغابات على اعتبار أنها أراضي دولة غير مستخدمة، وفي الفترة ما بين 1969-1970، تم تشجير ما يقارب 400 دونم في منطقة عناتا، في أراضي تابعة للأوقاف الإسلامية وذلك بواسطة الصندوق القومي، كما وضعت وزارة الزراعة الإسرائيلية خطة لتشجير الأراضي غير المستخدمة لمنع "غزو" رعاة المواشي من الفلسطينيين[952].

استخدم الحكم العسكري فكرة المحمية الطبيعية لمصادرة المياه، علاوة على مصادرة الأرض، كما حدث في الجولان، فقد منع السكان من استغلال مياه بركة مسعدة بتحويلها إلى "محمية طبيعية"، والتي تبلغ مساحتها 1100 دونم، مع منح شركة "ميكروت" الإسرائيلية امتياز سحب المياه من البركة، يضاف إلى ذلك استغلال المياه الجوفية في البعفوري والمشيرفة[953]. كما أعلن جبل الشيخ (70 ألف دونم) كمحمية طبيعية، وأصبح منتجع سياحي، أقيم فوقها مستوطنة "نفيه"[954]. وقد تم نهب الأراضي بحجة التطوير، فعلى سبيل المثال نهبت 1500 دونم من أراضي مجدل شمس خربت بحجة شق طرق، وأعلن عن 263 دونم لحماية الطبيعة، بينما 500 دونم من أراضي مسعدة المغروسة خربت لمد مواسير ضخ المياه إلى المستوطنات[955].

تم إعلان الجولان كمنطقة عسكرية مغلقة للحيلولة دون عودة المدنيين لبيوتهم، كذلك صدر الأمر العسكري (9+ 15) الذي يعلن عن "القرى المهجورة" أماكن مغلقة، كما تم الاستيلاء على الأرض بإعلانها أملاك حكومية، كانت الحكومة الإسرائيلية تصادر الأراضي لأغراض عسكرية، لكن بعد نظر العليا

---

[951] Shaul Ephraim Cohen, The politics of planting: Israeli - Palestinian competition for control of land in the Jerusalem periphery, Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1993, p:129-138.

[952] Ibid, p: 109-120.

[953] نظير مجلي، الجولان...ملحمة صمود، عكا: منشورات عرابسك، 1982، ص: 43.

[954] المصدر نفسه، ص: 44.

[955] المصدر نفسه، ص: 40.

الإسرائيلية في الالتماس المقدم بشأن مستوطنه ألون موريه في الضفة الغربية (سنتعرض لذلك لاحقًا)، تبنت الحكومة أسلوب الاستيلاء على الأرض باعتبارها أرضًا حكومية، ووظفت القانون الدولي الذي يجيز إدارة الأملاك والأراضي الحكومية والانتفاع بها، ولتصدر أمرًا عسكريًا بذلك يحمل الرقم (21)[956]. فـ "طبقًا لأحكام اتفاقيات لاهاي بإمكان دولة الاحتلال التدخل في الحياة الاقتصادية للإقليم الذي تتحكم به (كمصادرة الممتلكات الخصوصية، الاستيلاء على الممتلكات المنقولة، أو استعمال الممتلكات غير المنقولة التابعة للدولة) فقط للأغراض التالية: أ) للإيفاء باحتياجاتها الأمنية والعسكرية. ب) لتغطية نفقاتها نتيجة الاحتلال الحربي. ج) حماية وتوفير مصالح ورفاهية السكان المدنيين في الإقليم المحتل،...، يمنع بشكل قاطع على دولة الاحتلال تحقيق مكاسب لصالحها أو لصالح مواطنيها أو لاقتصادها الوطني"[957]. وهكذا نلمس كيف تم توظيف القانون الدولي بشكل انتقائي.

أثرت مصادرة الأراضي على مساحة الأرض المزروعة، وتسببت بإضعاف الزراعة على المدى الطويل، فقد تسببت محدودية الأراضي بالترافق مع التزايد السكاني والامتداد العمراني في تآكل الأراضي الزراعية. كشف تقرير نشر في أكتوبر 1979 أنه من بين 3.2 مليون دونم من الأراضي المملوكة للقطاع الخاص في الضفة الغربية، صادرت إسرائيل 61 ألف دونم بذريعة الضرورة العسكرية، وكذلك 421 ألف دونم للمنفعة العامة، كما تم إغلاق 970 ألف دونم للتدريب والمناورات العسكرية، وشراء 80 ألف دونم. عندما يتم جمع كل هذه الأرقام معًا بالإضافة إلى 696 ألف دونم من أراضي الدولة التي تعتبرها إسرائيل ملكًا لها، يكون المجموع 2.1 مليون دونم، أي ما يعادل 38% من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وإذا اعتبرت إسرائيل أيضًا الأراضي المقدرة بـ 30 ألف دونم التي يُزعم أنها كانت مملوكة لليهود قبل عام 1948، و1.5 مليون دونم من الأراضي غير المسجلة (أرض ليس لها سند واضح)، فإن إسرائيل ستمتلك 3.6 مليون دونم من الأراضي، أي ما يعادل 64.2% من منطقة الضفة الغربية بأكملها. وتشير بعض التقديرات إلى أن المستوطنات الإسرائيلية مبنية على 170 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية، 94% منها مملوكة ملكية خاصة، و6% فقط منها أراضي دولة، لذلك؛ سيكون من المحتم أن تتقلص الأراضي المتاحة للزراعة في الضفة الغربية مع مرور الوقت وستكون في النهاية للاستخدام الحصري للإسرائيليين[958]. من

---

[956] نزار أيوب وسلمان فخر الدين، الجولان المحتل بين الأعوام 1967-1971: الاحتلال وتوطيد السلطة، الجولان: الجولان لتنمية القرى الريفية، 2001، ص: 62.

[957] Emma Playfair (edit,), International law and the administration of occupied territories, Oxford: Clarendon, 1992, p:422.

[958] Emile Sahliyeh, op. cit., p: 64-65.

الواضح أن مساحة الأراضي المزروعة التي تم الاستيلاء عليها أكبر بكثير مما يدعي الإسرائيليون، وقد تأثرت بشكل خاص بساتين الفاكهة وبساتين الزيتون، فضلًا عن أراضي الرعي للحيوانات[959].

منعت إسرائيل السكان من استعمال أراضيهم في بعض المناطق، وخصوصًا تلك الواقعة حول معسكرات الجيش الإسرائيلي (ولا سيما في غور الأردن والمنحدرات الغربية)، وطرق العبور الإسرائيلية، وحول المستعمرات، كما قامت بمصادرة الأراضي ونزع ملكيتها تحت ستار أنها "مناطق مغلقة"، لا توجد معلومات دقيقة عن حجم هذه المصادرات ولكن يمكن تقديرها بنحو 280 ألف دونم في الفترة ما بين 1967-1985 في الضفة الغربية (أي ما يعادل 5% من مساحة الضفة)[960].

يروي إسماعيل دعيق ما فعله الاحتلال في بداياته بمنطقة "الزور" الملاصقة لنهر الأردن والتي كان يزرعها فلاحو الأغوار، فقد قاموا بإخلاء المزارعين منها بذريعة وجود عمل فدائي، وتم ترحيل عائلات من الزور إلى العوجا، تهجير السكان تم بشكل تدريجي، ففي البداية سمحوا لهم بالعمل في المنطقة نهارًا، على أن يبيتوا ليلًا في العوجا، حتى صدر أمر عسكري بعدم التواجد، في أول سنة منحوهم تصاريح للذهاب للزراعة، لكن في السنة الثالثة منعوهم بشكل قطعي[961]. في هذا السياق يعتبر السعيد أنّ أكثر جهة تضررت من المناطق المغلقة ومصادرة الأراضي هي قطاع مربي المواشي نتيجة لتقلص مناطق الرعي، فما كان من المربين سوى التحول نحو استخدام الأعلاف، لتستفيد من ذلك الشركات الإسرائيلية التي تحتكر تجارة الأعلاف[962].

تمرد بعض الفلسطينيين على الأوامر العسكرية التي تمنع الزراعة في المناطق المغلقة، فعلى سبيل المثال يروي "ي. ع" عن منطقة لمسافر يطا، بأنّهم زرعوا هذه المناطق ورغم عدم وجود طرق ممهدة وكانوا "يحمّلون القمح والشعير على الجمال ونحضرها ليطا التي تبعد 15 كم مرتين في اليوم ولمدة 13 يوم،....، وقد كان الاحتلال يفجر الآبار في لمسافر، ويمنع الزراعة، ويغلق الطرق، ويطرد السكان، ويصادر الحيوانات، رغم ذلك كنا نزرع الأرض هناك"[963]. كما عمل الحكم العسكري على رش الحقول الزراعية في الأراضي المستهدفة بالمصادرة، حدث ذلك في قرية عقربة قرب نابلس، بغية الاستيلاء على جزء من أراضيها تمهيدًا لبناء مستوطنة أطلق عليها "غيتيت"، أغلق الجيش الإسرائيلي المنطقة إغلاقًا تامًا، وبينما واصل

[959] Sarah Graham-Brwon, op. cit., p: 57.

[960] ليلى فرسخ، مصدر سابق، ص: 81.
[961] مقابلة إسماعيل الدعيق، مصدر سابق.
[962] مقابلة نعيم السعيد، مصدر سابق.
[963] مقابلة "ي. ع"، مصدر سابق.

الفلاحون زراعة أراضيهم، جرى رش محاصيلهم من الجو وإبادتها تمامًا قبل موعد الحصاد وجمع المحاصيل بأسابيع[964]، وذلك بدعوى استخدامهم أراضي أملاك الغائبين. وتكرر الأمر في منطقة لمسافر يطا حسب "ي.ع"، وكذلك منطقة حلحول حسب ما روى إسماعيل دعيق، ناهيك عن خلع المزروعات وحرق المستوطنين للأشجار[965].

في سياق متصل؛ وفي مؤشر على السعي للسيطرة على الأرض، كشفت ميزانية الحكم العسكري لسنة 1973/1972 عن نوايا الحكم العسكري تجاه البدو، من حيث السعي ل"تثبيتهم" في سيناء 73/1972، وحرمانهم من التنقل[966]، وقد صرف من هذه الميزانيه على هذا البند 98,983,80 ليرة إسرائيلية[967]. أمّا البدو في محور رفح فقد صدر بخصوصهم أمر عسكري سنة 1972، وقد طردت بالفعل 9 قبائل، عددهم يتراوح ما بين 4,950 و20 ألف، في مساحة أرض تقدر ب 47 كيلومتر مربع. وقد قام الجنود الإسرائيليين وقتئذ بسد الآبار لتهجير السكان، وذلك لإقامة مستوطنات في المكان[968]. فيما ادعى الحكم العسكري بأن إخلاء البدو كان بهدف منع تدفق السلاح لقطاع غزة، وأنّ البدو مشاركون بالعمليات الفدائية، وفي حقيقة الأمر كان الدافع الرئيسي هو الاستيطان بهدف صنع حاجز أمام مصر[969].

لجأ البدو في مناطق 67 إلى المقاومة بالحيلة، فقد استفادوا من وضع الاحتلال موضوع الأمن كأولوية، وبسبب تنقلهم وسكنهم في مناطق حدودية طمح الاحتلال إلى "شراء" الأمن في مناطق البدو، من خلال عدم استعدائهم، وإغماضه العين عن حفرهم للآبار، وزراعتهم لبعض المناطق، بل إن الاحتلال كان يعطيهم أحيانا بذور مجانية، ويعوضهم عن خسائرهم في حالة الجفاف[970]، ومقابل حماية الأنابيب يتم التغاضي عن استعمالهم

---

[964] غادي الغازي، قضية اللاجئين بين نكبة 1948 وحرب 1967، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 113، شتاء 2018، ص: 102.

[965] مقابلة اسماعيل الدعيق، مصدر سابق.

[966] هذا التوجه بخصوص البدو شبيه بسعي الحكم العسكري في مناطق 1948 لجعل بدو النقب سكانًا مستقرين، وتغيير مصدر عيشهم من الزراعة إلى العمل بأجر، عبر التخلص التدريجي من ماشيتهم، وهذا ما لم ينجح الحكم العسكري في تحقيقه، ولا في إنقاص عدد الماشية عند البدو، بل إن عددها ازداد (المصدر: أحمد سعدي، مصدر سابق، ص:93)، ففي سنة 1960 وضع ديان خطة لتوطين البدو، وسنة 1962 وضع خطة أخرى لتركيزهم ضمن عدد صغير من البلدات تقوم كلا الخطتين على الحصر المكاني للبدو (المصدر نفسه، ص: 119.). قامت خطة ديان على إسكان البدو في الرملة والمدن "المختلطة"، فهو لا يستطيع توفير أرض زراعية ومياه لهم، فاقترح عليهم ترك تربية المواشي والعمل في المرافق الإسرائيلية، لم تنفذ خطة ديان لعدم تعاون الجهات التنفيذية، فاقترح ألون تجميع البدو في "عراد"، الفرق بينهما؛ أن ديان أراد إبعادهم عن النقب وتوزيعهم على المدن كأيدي عاملة رخيصة، بينما ألون أراد تجميعهم في النقب، كان هدف الحكومة هو تركيز البدو والاستيلاء على أراضيهم وتحويلهم من العمل بالزراعة للعمل في قطاع الخدمات (يائير بويميل، في ظل أزرق أبيض...، مصدر سابق، ص: 192-203.).

[967] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها، 1973/1972...، مصدر سابق، ص:53.

[968] دافيد كريتسمر وجرشوم جونبرج، مصدر سابق، ص: 20. دافيد كريتسمر وجرشوم جونبرج، سياسة قانون والمسار القضائي: حالة البجاتس في شطحيم، جامعة حيفا: مجلة القانون والحكومة، المجلد 17، 2006، ص:20. (بالعبرية).

[969] المصدر نفسه، ص: 45.

[970] مقابلة جبريل شاور، مصدر سابق.

الأرض والسماح بالزراعه[971]. فعليًا استغل البدو هذا التوجه لتحصيل بعض الإنجازات التي تساهم في تثبيت وجودهم.

لم تقتصر مقاومة الفلسطينيين لمصادرة الأراضي بالتوجه نحو زراعتها والبناء فيها أو اللجوء للمحكمة العليا، وإنما نزلوا إلى الشوارع وتظاهروا احتجاجًا على المصادرات. من بينها الإضرابات والمظاهرات من نوفمبر 1975 إلى إبريل 1976، وذلك بسبب التوجه الاستيطاني لغوش ايمونيم في سبسطية وكفر قدوم[972]، أشرفت فصائل "م. ت. ف" والجبهة الوطنية على قيادة الاحتجاجات ضد مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات[973]. بدأت الاضرابات والمظاهرات في رام الله ونابلس في منتصف نوفمبر 1975 وفي بداية 1976، وترافق ذلك بتقديم رؤوساء البلديات استقالاتهم في 7 و 8 مارس كاحتجاج على القمع الإسرائيلي[974]. وكانت الجبهة الوطنية (التي تشكلت من رؤوساء البلديات) قد دعت في1976/5/1 إلى انتفاضة شعبية كرد على مسيرة غوش ايمونيم وتغيير الوضع في المسجد[975]، كما قامت مظاهرات ضد مصادرة أراضي جبل الطويل والجبعون في سنة 1976[976].

دفعت الاحتجاجات الحكم العسكري أحيانًا لامتصاص غضب الشارع بالتحايل، كما حدث سنة 1969 عندما اتخذ قرار بتوسيع مستعمرة غوش عتصيون، فقد دفعت الاحتجاجات الوزير ألون للاجتماع مع رئيس بلدية الخليل ووجهائها لتهدئتهم، وإبلاغهم بأن السيطرة على أرض غوش عتصيون هي لأسباب أمنية استراتيجية، وأنه سيتم إخلاء الساكنين عليها من اليهود عندما يتم توفير بديل لهم، ولتطمين السكان المحليين (والتحايل على المحتجين) تم السماح للفلاحين بجمع المحاصيل الناضجة من هذه الأراضي[977].

4. قسم الزراعة:

استند الحكم العسكري على قسم الزراعة، والبلديات، والمجالس والجمعيات الزراعية المحلية، لتنفيذ سياساته، مطبقًا من خلال هذه المؤسسات أسلوب الحكم غير المباشر الاستعماري. لجأ الحكم العسكري

---

[971] مقابلة جمال العملة، مصدر سابق.

[972] وكذلك السماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى منذ سنة 1976، والإجراءات العسكرية القاسية ضد الفلسطينيين، والفيتو الذي اتخذته الولايات المتحدة في يناير 1976 ضد قرار اتخذ لصالح الفلسطينيين.

[973] موشي ماعوز، القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية: أسرار، تحركات ومواقف، د.م: د. ن، 1986، ص: 12-15.

[974] المصدر نفسه، ص: 23.

[975] المصدر نفسه، ص:71.

[976] المصدر نفسه، ص:74.

[977] يحيئيل ادموني، عشرية من التفكير في الاستيطان ما بعد الخط الأخضر 1967-1977، مركز يسرائيل جليلي لبحث قوة الدفاع- يد تبنكين: الكيبوتس الموحد، 1992، ص:60. (بالعبرية).

الإسرائيلي إلى من تبقى من موظفي الجهاز البيروقراطي في مناطق 1967 (بعدما هُجّر جزء منهم)[978]، في تجسيد لمفهوم الحكم غير المباشر. كان الهدف في بداية الاحتلال هو تهيئة الظروف التي يمكن من خلالها للمواطن العربي المحلي إدارة شؤونه اليومية دون الحاجة إلى مقابلة أي مسؤول إسرائيلي، شدد ديان على الأهمية السياسية لمثل هذه الخطوة بقوله: "نحن بحاجة إلى بديل، نحتاج إلى خيار مناورة، حتى لا يكون لدينا الملك حسين فقط للتفاوض معه. هذا التمثيل الفلسطيني ضروري لقدرتنا على المناورة، من يدري ربما سيخرج منه شيئًا حقيقيًا على شكل كيان فلسطيني"[979].

اهتم الحكم العسكري بتوظيف السكان المحليين في وزارة الزراعة، فقد وظف في الضفة الغربية 35 مهندس زراعي (في فترة الحكم الأردني عمل مهندس زراعي واحد)، معظمهم أنهى دراسته في مصر وعاد عبر تصاريح "لم الشمل"، وذلك خلال الفترة ما بين 1967-1970، يضاف إلى ذلك توظيف 3 أطباء بيطريين، و25 مرشد زراعي[980].

يفاخر الحكم العسكري بتنصيب طبيب بيطري فلسطيني (حاتم كمال) على رأس قسم البيطرة بعدما كان يرأسه طبيب اسرائيلي[981]، في إشارة على حرص الحكم العسكري على عدم التواجد[982]. يذكر كمال رفضه تولي المنصب عندما تم إبلاغه بأنّه سيتم تعيينه مدير للخدمات البيطرية في الضفة الغربية، لأنه معين من الأردن كمسؤول لنابلس فقط، لكنه عاد عن رفضه بعد موافقة المسؤولين في الأردن ونصيحتهم له بالقبول، فقبل المنصب بشرط إدارة الأمور من مكتبه في نابلس، وألا يعين له مستشار إسرائيلي، وحرية التصرف ماليًا وإداريًا وفنيًا، وبالفعل تم الموافقه له على شروطه[983].

تشكل الجهاز الإداري للحكم العسكري في غالبيته من موظفين محليين، ففي الفترة ما بين 1970-1972 عمل 72% منهم في قطاع التعليم، فيما تركز الموظفون الإسرائيلون في قطاع الشرطة والسجون بنسبة 60%. وبشكل عام لم تتجاوز نسبة الموظفين الإسرائيلين نسبة 9.4%[984]. في سنة 72/1971 قامت وزارة

---

[978] تكرار لتجربة قطاع غزة سنة 1956 عندما تم الاستعانة بالموظفين الذين كانوا يعملون تحت الإدارة المصرية (3000 موظف) (Moshe Dayan, op. cit., p: 172).

[979] Shlomo Gazit, Early Attempts at Establishing West Bank Autonomy (The 1968 Case Study), 3 HARV. J. L. & PUB. POL'Y 129, 1980, p: 140-142.

[980] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 11.

[981] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 14-15.

[982] تعيين عربي كمسؤول يعيدنا إلى تجربة الحكم العسكري في مناطق 1948، فعندما تولى ديان وزارة الزراعة عيّن المهندس الزراعي بكر أبو كشك كمسؤول عن القرى العربية ومتابعة مجلس الزيتون والتبغ، بعكس التوجه السابق بالامتناع عن تعيين عربي كمسؤول، مع أنّ العرب هم أكثر المستفيدين من قطاع التبغ والزيتون (المصدر: شبتي تيفيث، البركة...، مصدر سابق، ص: 65.)

[983] حاتم كمال، مصدر سابق، ص: 175.

[984] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها 1972/1971، مصدر سابق، ص: 158.

الزراعة في مناطق 1967 (بما فيها قسم المياه) بتشغيل 356 موظف، من ضمنهم 29 موظف إسرائيلي[985]. وفي سنة 72/1971 تم تشغيل 138 موظف محلي و13 موظف إسرائيلي في مكتب الزراعة قطاع غزة وشمال سيناء[986]. ليزيد العدد في سنة 73/1972 ويصبح 484 موظف محلي و30 موظف إسرائيلي[987]. وفي منطقة سيناء، يوجد 3 موظفين إسرائيليين و24 موظف محلي[988].

يجب الانتباه إلى أن القسم الوحيد الذي يوجد فيه أغلبية من الموظفين الإسرائيليين هو قسم الضريبة والجمرك، الذي عمل به (حتى تاريخ 1970/3/31) 174 موظف منهم 132 إسرائيلي و42 موظف محلي[989]. يوجد عزوف من السكان المحليين عن العمل في هذا القسم، كونه يضطلع بجباية الضرائب من السكان لصالح دولة الاحتلال، ولا توجد مصلحة مباشرة للسكان من خلال العمل فيه، وهذا مؤشر على أن السكان المحليين كانوا يعملون في الأقسام التي تخدم السكان وتسير حياتهم اليومية.

امتنع بعض الموظفين عن الالتحاق بعملهم، رفضًا للاحتلال الإسرائيلي، لكنهم عادوا للعمل بعدما أبلغتهم الحكومة الأردنية بأنه لا يجوز للعاملين في الدوائر الخدماتية الاستنكاف عن العمل. وذلك بعد عقد اجتماع بين وفد من قسم الزراعة يترأسه حاتم كمال مع رئيس الوزراء الأردني سعد جمعة، (بعد شهر ونصف من الاحتلال) وذلك للاستفسار حول الاستمرار بالعمل من عدمه، فكان الجواب "بلغ جميع مدراء الدوائر على لساني أن على جميع الدوائر التي تؤدي خدمات، تأدية خدماتها للمواطنين[990]، وتابع قائلًا: إن كل من يستنكف عن الاستمرار يعد مسؤولًا أمامي...أما الدوائر التي لا تؤدي خدمات فاني أمنعها من مزاولة العمل"[991].

يمكننا القول بالتقاء مصلحة النظام الأردني ومصلحة الفلسطينيين في تثبيت الناس على الأرض من خلال تسيير حياتهم اليومية؛ مع مصلحة الاحتلال في تحقيق حالة من الـ "تطبيع" للحياة تحت الاحتلال، والتخلص من عبء إدارة السكان بشكل مباشر. عبّر عن ذلك عبد الرحيم الحنبلي الذي رافق كمال في الوفد بقوله: "أصبح هنالك مصلحه مشتركه، الناس تريد الاستمرار بالحياه واليهود يريدون الاستقرار...وكان قرارًا

---

[985] المصدر نفسه، ص: 48.

[986] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها 1972/1971، مصدر سابق، ص: 183.

[987] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها، 1973/1972...، مصدر سابق، ص: 55.

[988] المصدر نفسه، ص: 68.

[989] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري، مصدر سابق، ص: 80.

[990] يؤكد مدير سلطة المياه طاهر ناصر الدين على التوجيهات الأردنية بقوله: "رفضنا في بداية الاحتلال العمل مع الإسرائيليين...بعد شهرين من الاحتلال جائني كتاب من الأردن من المهندس عمر عبد الله بأن هذه دائرة خدماتيه وليست دائرة سياسية، حاولوا تتفاهموا مع الإسرائيليين من أجل خدمة الصالح العام...فأعدنا فتح المكتب،...، لكن لم تقبل إسرائيل مسمى سلطة المياه، لأن السلطة تابعة لرئاسة الوزراء الأردنية، وحولته إلى دائرة المياه في الضفة الغربية" (المصدر: مقابلة عبر الهاتف مع طاهر ناصر الدين، بتاريخ 2020/9/1.)

[991] حاتم كمال، مصدر سابق، ص: 134.

صائبًا لأنه حافظ على قطاع الزراعة...فالفكرة الأساسية للموظفين كانت تعزيز الصمود وتثبيت الناس على أرضهم"[992].

يصعب الحكم على صوابية القرار من عدمه، فالتفكير بالأمر بعيدًا عن ضغوطات الواقع واحتياجات الناس وقتئذ؛ قد يدفعنا لاعتباره قرارًا خاطئ، فلربما كان العصيان المدني ومقاطعة الحكم العسكري، أكثر فاعلية في التعامل مع الاحتلال، لكن عند تحليلنا لهذا القرار يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الملابسات المحيطة به، وعدم تجاهل الشعور السائد لدى الجمهور الفلسطيني بأنّ الهدف الإسرائيلي الأساسي هو تهجير المتبقين على أرض الضفة الغربية، من خلال خلق ظروف طاردة للسكان، وترافق ذلك مع حالة الصدمة والشعور العام بالهزيمة بعد خسارة حرب 1967، علاوة على ضعف الأطر التنظيمية والحزبية بسبب الإضعاف الممنهج لها من قبل النظام الأردني، التي قد تكون حاملة لمشروع العصيان المدني، مما يحول دون ظهور مقاومة شعبية منظمة[993]، وبالتالي يصبح هدف الثبات على الأرض وعدم إعطاء الاحتلال "مبررات" لتهجير ما تبقى من الفلسطينيين، هو المشروع الأكثر "عقلانية" أو واقعية، ومن ثم فإن قرار الانخراط بالجهاز البيروقراطي، الذي يساهم في تعزيز صمود الناس، قد يكون قرارًا صائب. لكن يبقى السؤال مفتوحًا، فالأمر بحاجة إلى بحث معمق في جدوى الخيارين (انخراط أم عصيان مدني) في دراسة مستقلة.

تجلت فاعلية الموظفين الفلسطينيين برفض التوقيع على نموذج الموافقة على الاستمرار بالعمل لأنه مروس بـ "دولة اسرائيل"، في إشارة لنية مبيتة بضم مناطق 1967 إلى إسرائيل، كما حدث مع القدس "الشرقية". عبّر عن ذلك كمال في نقاشه مع ضابط الزراعة الإسرائيلي (ايتان يسرائيلي)، معتبرًا نفسه موظفًا أردني سيعمل تحت الاحتلال الإسرائيلي، والنموذج مخالف للقانون الدولي. مما اضطر يسرائيلي للتراجع بعد أيام وتعديل النموذج، متذرعًا بأنه كان مخصصًا لموظفي القدس[994].

حرص الموظفون على تحصيل حقوقهم كامله (في مؤشر على فاعليتهم)، فقد كانت الحكومة الأردنية قد قررت صرف علاوة فنية للموظفين (70% من الراتب الأساسي). وعندما تولى بنيامين بن اليعازر قيادة الحكم العسكري بالضفة، قرر تخفيض العلاوة الى 40% للمهندسين الزراعيين، و50% للأطباء البيطرين. فاجتمع الأطباء وقدموا استقالاتهم مكتوبة، فما كان من إدارة الحكم العسكري إلا أن تراجعت عن قرارها، ونجح الموظفون في استعادة العلاوة. وفي مؤشر إضافي حدث صراع على العلاوة الكيلومترية الخاصة

---

[992] مقابلة عبد الرحيم الحنبلي، مصدر سابق.

[993] مع الأخذ بعين الاعتبار انطلاق تحركات شعبية تندرج تحت العصيان المدني عقب الاحتلال مباشرة كإضراب المعلمين وكذلك المحامين ومقاطعتهم المحاكم، علاوة على إضراب نابلس، لكن هذه الحالة لم تتطور ولم يتم مأسستها.

[994] حاتم كمال، مصدر سابق، ص: 132.

بالسيارات، أسوة بالموظفين الإسرائيليين العاملين في الضفة، (نتيجة غلاء البنزين)، حيث تم استثناء الموظفين العرب من هذه العلاوة، تم الاحتجاج أمام الضابط الإسرائيلي المسؤول الذي احتد بدوره وقام بتهديدهم. فما كان من مدراء الزراعة إلا مغادرة الاجتماع احتجاجا، وتوقيع عريضة احتجاجية يعلمون فيها السلطات الإسرائيلية بوقف استخدامهم لسياراتهم الخاصة في العمل، حتى يتم وضع حد لسياسة التمييز العنصري، وتزويدهم بسيارات حكومية مع وقودها. تراجعت الضابط عن موقفه، وانتصر الموظفون في المواجهة[995].

قرر الحكم العسكري بعد منتصف حزيران 1967 إنشاء لجنة استشارية للمزارعين، بالتزامن مع توسيع صلاحيات المكاتب الزراعية في المناطق، وذلك بهدف التنسيق بين المزارعين وأقسام الزراعة، بالإضافة إلى اللجنة الاستشارية تم تشكيل مجالس للمنتجات الزراعية المختلفة[996] كما هو الحال في إسرائيل، تشكلت المجالس من الوجهاء وأصحاب الأراضي[997].

توقعت قيادة الحكم العسكري مع بداية السيطرة على مناطق 1967 حدوث أزمة، لكن بوجود اللجان وتفاعل موظفي وزارة الزراعة العرب تم التغلب على الوضع القائم، في البداية كان العمل على حل المشاكل بشكل سريع مع إعطاء الموظفين صلاحيات كاملة، واكتفاء ضابط الزراعة بتوجيه الأمور، وبعد حل المشاكل بدأ السعي لـ "التطوير" الذي تمظهر بالأيام الزراعية، في محاولة لإدخال المعرفة الزراعية الإسرائيلية، وتمتين العلاقات مع المزارعين بواسطة اللجان الزراعية، حيث اكتفت وزارة الزراعة الإسرائيلية بالتوجيه والاعتماد على الموظفين من المحليين[998].

1.4: المجالس والجمعيات الزراعية:

استغل المزارعون الهامش المسكوت عنه من الاحتلال، بتشكيل مجالس زراعية وجمعيات تعاونية تهدف إلى تعزيز القطاع الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية، لينعكس ذلك إيجابيًا على قطاع الزراعة وتعزيز صمود المزارعين. فقد أقيم في مناطق 67 مجالس زراعية، مناطقية وقروية، مكونة من الوجهاء وكبار المزارعين، (فكرة المجالس الزراعية كانت مطبقة قبل 1967)، اشترك تحت مظلتها 3 الآف مزارع. تهتم المجالس بالإرشاد الزراعي والبحث وتوجهات الإنتاج والتسويق بالتنسيق مع الحكم العسكري، اشتغلت

---

[995] المصدر نفسه، ص: 142.

[996] تم تشكيل المجالس الزراعية على أساس مناطقي، وضمت تحت مظلتها 3 آلاف مزارع لهم اتصال جيد مع جمهور المزارعين. أقيم 7 مجالس زراعية عليا لها فروع في المناطق، بدون تدخل إسرائيلي مباشر، وذلك للأصناف المختلفة: للحمضيات، الزيتون، العنب وأشجار الفاكهة، التبغ، الخضار والمحاصيل الحقلية، الدواجن والحيوانات. وتكون اللجنة الزراعية مسؤولة عن عدة أمور، من ضمنها التنسيق مع الحكم العسكري بخصوص التصاريح لحركة المنتجات الزراعية إلى الأردن (المصدر: قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 11).

[997] يغال دروكر، مصدر سابق، ص: 9.

[998] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص:56.

في منطقة الضفة الغربية 7 مجالس عليا في الفروع المختلفة: الحمضيات، الزيت، العنب وأشجار الفواكه، التبغ، الخضار والمزروعات الحقلية، الدجاج والحيوانات[999].

وفي قطاع غزة وشمال سيناء كان هنالك مجالس زراعية على رأسها مجلس الحمضيات، وكانت عملية رش المزروعات تتم عن طريق المجلس الزراعي الذي يزود المزارعين بالمبيدات والمعدات[1000]. وبعد ازدياد الإنتاج السمكي "أنشئت في بداية السبعينيات جمعيتان للصيادين هما: جمعية التوفيق التعاونية لصيادي الأسماك بتاريخ 1973/7/15، وجمعية الإخلاص لصيادي الأسماك، وقد كان من أهداف هاتين الجمعيتين مساعدة الصيادين على تسويق الصيد الوفير في ذلك الوقت، وقد استمرت جمعية التوفيق التعاونية لصيادي الأسماك بالعمل في ذلك الوقت تبيع إنتاج أعضائها من السردين إلى 5 مصانع للتعليب في إسرائيل، أما جمعية الإخلاص فقد توقفت عن العمل بعد عدة سنين من إنشائها"[1001].

تزايد عدد الجمعيات تحت الاحتلال، إذا تحولت الجمعيات إلى أداة لتعزيز القطاع الزراعي من ناحية، وكإطار تمثيلي للفلسطينيين من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال زاد عدد الجمعيات في الضفة الغربية من 351 سنة 1972، إلى 370 جمعية سنة 1973. تعمل هذه الجمعيات في تسويق المنتجات الزراعية، علاوة على تلقي ائتمان موسمي وتهيئة الأرض، يضاف إلى ذلك وجود جمعيات إنتاجية، وجمعيات للإسكان، المواصلات، وكذلك جمعيات استهلاكية. بلغ أعضاء الجمعيات 24,453 (سنة 1973)، نصف منتسبيها عبارة عن تلاميذ أعضاء بجمعيات للتوفير في المدارس. عمل في سنة 1973 ثلاثة جمعيات للتسويق الزراعي في الضفة الغربية: الخليل، قلقيلية، وأريحا[1002]. وفي قطاع معاصر الزيتون يوجد 5 جمعيات وجدت قبل 1967، وينتسب لها 1,576 عضو، تهتم بإنتاج زيت الزيتون وتسويقه عبر الجسور، ليتم استخدام الأرباح في تطوير المعدات[1003]. أمّا في قطاع غزة وشمال سيناء فعمل فيها حتى سنة 1970؛ 29 جمعية تعاونية زراعية وإسكانية[1004].

يشير حمايل إلى أنّه من الأشهر الأولى للاحتلال عمل على تشكيل لجان عمل تطوعي، لكن الاحتلال قام بتهديد أعضاء اللجان ومحاصرة هذا التوجه، في هذا السياق قام حمايل بتشجيع العمل التعاوني من خلال إنشاء جمعية تعاونية في قرية الجيب (قضاء القدس)، وذلك بهدف شراء تراكتور، وبالفعل تم شرائه من أحد

---

[999] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري...، مصدر سابق، ص: 25.
[1000] المصدر نفسه، ص: 97.
[1001] مقابلة عبد الناصر ماضي، مصدر سابق.
[1002] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها، 1973/1972...، مصدر سابق، ص:93.
[1003] المصدر نفسه، ص:94.
[1004] وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري...، مصدر سابق، ص: 93.

التجار بالتقسيط، وبسعر التكلفة، تشكلت الجمعية من هيئة عامة وهيئة إدارية، يدفع كل منتسب مبلغ 10 دنانير بدل إشتراك، ليستفيد منها مزارعي الجيب الذين قاموا بزراعة الأرض[1005].

حصل جمود في عمل الجمعيات التعاونية من سنة 1967 إلى 1976 (بحسب يوسف العيسة)، لكن مع تشكيل اللجنة المشتركة تم توفير دعم لعشرات الجمعيات، لذلك تعتبر الانطلاقة الحقيقة للعمل التعاوني في فترة الاحتلال هي بعد سنة 1978[1006]. يجادل عورتاني بأنّ دور الجمعيات التعاونية كان ضعيف، ويعود ذلك لأسباب ذاتيه تتمثل في الارتجالية وعدم التخطيط في إدارة الجمعيات التعاونيه، وأحيانا سوء إدارة للموارد. وأسباب موضوعيه تتمثل بقلة الدعم. علاوة على أنّ الجمعيات التعاونيه أخذت منحىً سياسيًا (كمحاولة لتمثيل السكان سياسيًا) أكثر منه خدماتي[1007]. فعليًا؛ بلغ عدد التعاونيات الزراعية العاملة حوالي 30، حوالي نصفها جمعيات معاصر الزيتون. يكمن العمود الفقري للحركة التعاونية فيما يوصف رسميًا بأنه تعاونيات تسويق إقليمية، كل منها يخدم منطقة أو منطقة فرعية واحدة، لكن تدريجيًا تحولت العديد من التعاونيات إلى مراكز قوة تخدم طموحات القادة السياسيين المحليين. بالإضافة إلى انتهاك الأيديولوجية التعاونية الأساسية، فإن تسييس التعاونيات قوَّض إلى حد كبير أهدافها الاقتصادية المعلنة، لا سيما في مجالات التسويق والتمويل، فعلى الجانب التسويقي، الذي يُفترض أنه مجالها الرئيسي، تم تقليص دور تعاونيات التسويق الإقليمية إلى إصدار الوثائق اللازمة لتوجيه المنتجات إلى الأردن[1008].

امتنع الحكم العسكري عن اتخاذ أي قرار بتفعيل التعاونيات أو تصفيتها، لكن الوضع تغير بشكل ملحوظ منذ سنة 1976، وعلى الجانبين الأردني والفلسطيني أصبح من الواضح أنه بسبب الاحتلال المطول وما يترتب على ذلك من غياب سلطة وطنية، يمكن للجمعيات التعاونية أن تلعب دورًا رئيسيًا كأدوات أو قنوات للتنمية. وهذا ما تم المصادقة عليه رسميًا بعد إنشاء اللجنة المشتركة، التي قامت منذ ذلك الحين بتوجيه معظم تمويلها للزراعة من خلال التعاونيات، كان للحكم العسكري موقف متناقض تجاه إحياء التعاونيات، ففي مرحلة ما كان يأمل في أن يتم استدراج التعاونيات إلى دور سياسي من شأنه أن يزيل النفوذ المتزايد لـ "م. ت. ف" في الأراضي المحتلة. من ناحية أخرى، كان يخشى أن تصبح التعاونيات مراكز للمقاومة السياسية المنظمة أو أن تعرض المصالح الاقتصادية الإسرائيلية للخطر[1009].

[1005] مقابلة عبد الجواد حمايل، مصدر سابق.
[1006] مقابلة يوسف العيسة، مصدر سابق.
[1007] مقابلة هشام عورتاني، مصدر سابق.

[1008] Hisham Awartani, op. cit., p:156.
[1009] Ibid, p: 159.

2.4: البلديات[1010]:

تطرقنا في الفصل الثاني إلى بعض المهام التي تكفلت بها البلديات والمتعلقة بالزراعة، كالرش للمبيدات الحشرية، ومتابعة صيد الأسماك وجني الرسوم مقابل استخدام المياه (بلدية العريش). وسنعمل في هذا المبحث على تناول الفاعلية الفلسطينية في إفشال المخطط الإسرائيلي باستخدام البلديات والمجالس الزراعية لخلق قيادة "متعاونة" بديلة عن القيادة الوطنية المتمثلة في فصائل "م. ت. ف". ليتجه الحكم العسكري بعد فشله إلى تشكيل روابط القرى، كمشروع لقيادة بديلة، مانحًا لها ميزانيات وصلاحيات موسعة، وخصوصًا في مجال الزراعة، بهدف خلق حالة من الزبائنية.

كان للبلديات دورٌ أساسيٌ في إدارة الحياة اليومية للسكان في مناطق 1967، علاوة على التمثيل السياسي للسكان، وقد مارس رؤوساء البلديات دورًا وطنيًا مميزًا في تثبيت الناس على أرضهم من خلال توفير الخدمات اللازمة للمعيشة، يمكننا القول بأنّ البلديات مرت بمحطتين تاريخيتين بارزتين وهما انتخابات 1972 وانتخابات 1976.

بحسب جوردون لا تعتبر إسرائيل الدولة الأولى التي تجري انتخابات في سياق الاحتلال، لكنها الأولى التي تقوم بذلك في عصر ما بعد الاستعمار، وذلك بهدف نقل قدر محدود من السلطة إلى الشعب الفلسطيني وبالتالي إضفاء الشرعية على الاحتلال مع الاستمرار في السيطرة على الموارد، وللمفارقة؛ دعا الأردن و"م. ت. ف" سكان الضفة الغربية إلى مقاطعة انتخابات 1972[1011]. التي جاءت على خلفية خطة (المملكة المتحدة) التي طرحها الملك الحسين لإقامة فيدرالية مع الضفة الغربية، وذلك عقب صدام النظام الأردني مع الفدائيين[1012]. فيما اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني الانتخابات مؤامرة أردنية إسرائيلية، ولذلك رفضتها منظمة التحرير[1013].

سعت إسرائيل (بحسب غازيت) إلى تحقيق مجموعة من المكاسب من خلال إجراء الانتخابات. فقد كان من المهم لها إجراء انتخابات في الضفة الغربية لثلاثة أسباب: أولها: أنها تعبير عن حالة التطبيع والعودة الناجحة إلى الحياة الروتينية في الضفة الغربية، وثانيها: تعتبر بمثابة تحدٍ للأردن و "م. ت. ف"، وثالثهما:

[1010] تم نشر الجزء المتعلق بالبلديات وروابط القرى ضمن دراسة "تقليص الصراع والتحول من الضم الزاحف إلى الانفصال الزاحف في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية، بواسطة مركز الزيتونة، 2021.

[1011] Neve Gordon, op. cit., p: 100.

[1012] Mordechi Nisan, op. cit., p: 122.

[1013] موشي ماعوز، مصدر سابق، ص:5.

يمكن لهذه الانتخابات أن تمنح الشرعية للقيادات المنتخبة، وبالتالي السماح لهم بالتعاون مع الحكم العسكري بشكل أوثق[1014].

برزت الفاعلية الفلسطينية في انتخابات 1972، بانتخاب أصحاب التوجهات الوطنية. توجه معظم الناخبين إلى صناديق الاقتراع، فقد شارك فيها حوالي 85% من الذين لديهم الحق في التصويت[1015]. لم يستجب أصحاب حق الاقتراع في الضفة الغربية لنداء "م. ت. ف" والأردن بالعزوف عن الانتخابات، دفعهم إلى ذلك الحرص على تحقيق المصلحة وتقادير الربح والخسارة، بحسب حمايل في بداية الاحتلال كان رؤوساء البلديات يؤيدون الأردن، وكانت إسرائيل تحرض ضدها، لكن بعد أحداث السبعينات وصدام النظام الأردني مع الفدائيين، حصل تحول نحو تأييد المنظمة، ليفوز باكتساح في انتخابات 1972 على الكتلة المدعومة من الحكم العسكري بقيادة "م. ز"[1016]. أجرت إسرائيل الانتخابات بهدف إنتاج قيادة بديلة، وقد فازت النخبة التقليدية بأغلبية الأصوات، وهذا ما اعتبرته إسرائيل بمثابة نصر لها[1017]. لكن من ناحية أخرى؛ تجلت الفاعلية الفلسطينية في هذه الانتخابات، وبدل أن تنتج قيادة تابعة للحكم العسكري، ولدت الجبهة الوطنية الفلسطينية والتي ترأسها رئيس بلدية رام الله وقتئذ كريم خلف، وتشكلت من الحزب الشيوعي وحزب البعث والقوميين العرب وفصائل من منظمة التحرير، وذلك بهدف تمثيل الفلسطينيين بدل النظام الأردني[1018]. بحسب حمايل (أحد قيادات الجبهة) لم تتلقَ الجبهة الوطنية الدعم الكافي من قيادة المنظمة، نتيجة خوفها من ظهور قيادات بديلة[1019].

يشير جوردون (فيما يتعلق بانتخابات العام 1976) إلى أن إسرائيل كانت تأمل في استخدامها كوسيلة لتقويض "م. ت. ف"، التي كانت قد اكتسبت مكانة كبيرة في الأراضي المحتلة خلال فترة السبعينات. ورغم أن المخابرات الإسرائيلية كانت تدرك أن الانتخابات الجديدة قد تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، قرر وزير الدفاع شمعون بيريس إجراء الانتخابات، فالتقى بالأعيان ورؤساء البلديات من أجل دفع "خطة الإدارة الذاتية" التي من شأنها توسيع سلطة المجالس المحلية، وإعطائها مزيدًا من المسؤولية لإدارة الحياة اليومية في الضفة الغربية. أعرب بيريس عن أمله في أن تتمكن النخبة التقليدية من المحافظة على مكانتها، والتي يمكن استخدامها كقوة مضادة لـ "م. ت. ف"[1020]. حدد موعدًا لانتخابات البلدية في إبريل 1976، بالتزامن مع ذلك لعبت

[1014] شلومو غازيت، الطعم...، مصدر سابق، ص: 203.
[1015] المصدر نفسه، ص: 203.
[1016] مقابلة عبد الجواد حمايل، مصدر سابق.
[1017] شلومو غازيت، الطعم...، مصدر سابق، ص:203.
[1018] موشي ماعوز، مصدر سابق، ص:8.
[1019] مقابلة عبد الجواد حمايل، مصدر سابق.
[1020] Neve Gordon, op. cit., pp: 101-106.

الجامعات دورًا مهمًا على الأرض، فمنذ 1976 أصبحت الجامعات مركزًا مهمًا لإبراز الرؤية الوطنية والدعوة للعصيان المدني، وكذلك النقابات، وقد استغلت الفصائل الوطنية الانتخابات في سنة 1976 للسيطرة على البلديات[1021].

أرادت إسرائيل من الموافقة على إجراء انتخابات في 76 التمهيد لظهور قيادة حكم ذاتي والإيحاء للعالم بليبرالية الاحتلال، وقتئذ قدّر بيرس ومستشاروه بأن أنصار المنظمة سيفوزوا فقط بثلث البلديات وأن البلديات الكبيرة في نابلس والخليل ستبقى بيد "المحافظين"[1022]. وفي مؤشر على التدخل في الانتخابات؛ ضغط الحكم العسكري على "المحافظين" من أمثال الشيخ الجعبري ومعزوز المصري لإعادة الترشح للانتخابات، وفي الوقت ذاته قامت بإبعاد حمزة النتشة من الخليل وعبد العزيز الحاج من البيرة لتعزيز فرص فوز "التقليديين"[1023]، لكن هذه الخطوة انقلبت ضدهم وساهمت بفوز الكتلة الوطنية.

توقع قادة الحكم العسكري فوز الخط الوطني في الانتخابات لكن ذلك لم يمنع من إجرائها، ففلسفة الحكم العسكري وقتئذ كانت قائمة على عدم دفع الناس إلى العمل السري، وإبقائهم تحت العين بحيث يمكن ضبطهم والسيطرة عليهم، عبر عن ذلك مستشار الشؤون العربية في وزارة الدفاع بقوله: "السؤال الكبير الذي علينا أن نسأله لأنفسنا ليس رغبتنا الاستماع إلى صوت (متطرف ووطني جديد) بل أين نفضل سماعه، فهل نفضل الاستماع إليه في مجالس بلدية منتخبة في ظل سيطرتنا، أو أننا نفضل رؤية زعماء وطنيين في الشوارع، يوزعون المنشورات ويدعمون أعمال الإرهاب؟. ولا يعني أن انتخاب هؤلاء الأشخاص أنهم لن يشاركوا في مثل هذه الأعمال. في هذه الحالة نستطيع دائمًا استخدام وسائل قانونية ضدهم"[1024].

شارك أنصار المنظمة بقوة في الانتخابات رغم دعوة جبهة الرفض المحسوبة على المنظمة لعدم الانخراط بها، كانت شعارات المرشحين الوطنيين سياسية وليس خدماتية، تمثلت بالدعوة لإقامة دولة فلسطينية، ورفض الحكم الذاتي ومشروع المملكة المتحدة وتأييد م. ت. ف، فكانت النتيجة أن 75% من المنتخبين من الوجوه الجديدة، بالتحديد 153 من بين 205[1025].

تأسس على إثر انتخابات البلديات وبالتحديد في سنة 1978 ما عرف بـ "لجنة التوجيه الوطني"، والمكونة من رؤوساء البلديات الكبيرة (بما فيها بلدية غزة برئاسة رشاد الشوا)، وتمثل المنظمات الاجتماعية،

[1021] موشي ماعوز، مصدر سابق، ص:32-34.
[1022] موشي ماعوز، مصدر سابق، ص: 36.
[1023] المصدر نفسه، ص: 37.
[1024] شلومو غازيت، الطعم.....، مصدر سابق، ص:203.
[1025] موشي ماعوز، مصدر سابق، ص:41.

وأصحاب المهن والعمال. أمّا في قطاع غزة فكان الحال مختلف عن الضفة الغربية، فقد طبقت إسرائيل سياسة التعيينات بدلًا من الانتخابات في البلديات الأربع بالقطاع: مدينة غزة ورفح ودير البلح وخان يونس، وقد أديرت المدن الرئيسية من قبل ضباط عسكريين وذلك على عكس الضفة الغربية، حيث كان يدير البلديات قادة فلسطينيون محليون منتخبون[1026].

3.4: روابط القرى:

تجسدت فاعلية رؤوساء البلديات برفضهم مشروع الحكم الذاتي المقترح في المفاوضات المصرية الإسرائيلية سنة 1978، وذلك على هامش اجتماعهم مع مبعوثين أميركيين في جلسات استمزاج آرائهم، وقد أشار معظم رؤوساء البلديات إلى ضرورة التحدث مع منظمة التحرير حول أي مقترح سياسي[1027]. هذا الرفض دفع وزير الدفاع الإسرائيلي عايزر فايتسمان للتخلي عن منهجية ديان، والتحول نحو فكرة "روابط القرى"، كان من الأسس التي وضعها ديان عدم الميل للتعامل مع "المتعاونين"، والاستناد على الحكم غير المباشر من خلال أشخاص خارج دائرة "العملاء" حتى لو كانت خلفيتهم وطنية. وبحسب غازيت فإنّ ديان لم يستخدم "المتعاونين" لأن هذا الحل غير واقعي ولن يخدم لفترة طويلة، فهو لا يهتم بالآراء السياسية لرؤوساء البلديات، ما داموا لا يشاركون بنشاطات "تخريبية"[1028].

قام مناحم ميلسون[1029] بهندسة مشروع روابط القرى، عمل ميلسون كأستاذ جامعي، بعدما وصل إلى رتبة عقيد بالجيش سنة 1976، ومستشار للشؤون العربيه في الحكم العسكري[1030]. أسفرت الاتصالات والاجتماعات بين مصطفى دودين (الوزير السابق في الحكومة الأردنية) ويغئال كرمون (الحاكم العسكري للخليل) ووزير الدفاع، بالإعلان عن تشكيل "رابطة قرى الخليل"، بتاريخ 1978/7/20[1031]. اتخذت روابط

[1026] Neve Gordon, op. cit., pp: 99-100.

[1027] جيفري أرونسون، سياسة الأمر الواقع في الضفه الغربيه: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضه، ترجمه: حسني زينه، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيهن 1990، ص: 198.

[1028] أرشيف دولة اسرائيل، مقابلات مع أشخاص، مصدر سابق، ص: 4-5.

[1029] عمل كأول مسؤول للإدارة المدنية بعد تأسيسها بتاريخ 1981/11/1 بموجب الأمر العسكري رقم 947 (المصدر: عطا الله كتاب ورجا شحاده، الإداره المدنيه في الضفه الغربيه المحتله، رام الله: منشورات عمر ناشونال، ص: 2).

[1030] دايفيد هيرست، البندقيه وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط، ترجمة: عبد الرحمن إياس، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2003، ص: 569.

[1031] مختار البعباع، حول أزمة البلديات في الأرض المحتله ولأثرها على عملية الصمود، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 49، 1984، ص: 124.

القرى من الزراعة مدخل لعملها، تمثل ذلك بالأهداف التي وضعتها في نظامها الأساسي، ومن أبرزها: تطوير أساليب الزراعة وتحديثها وتشجيع التعاونيات بهدف تحسين أحوال المزارعين[1032].

تلقت روابط القرى الدعم المالي من الحكم العسكري، كمؤشر على ذلك؛ تم صرف مبلغ 3 الآف دولار فقط على 75 قرية في محافظة الخليل سنة 1978، ليتم بعد تأسيس روابط القرى رفع المبلغ إلى 2 مليون دولار من أجل دعم موقف دودين[1033]. كما حصلت روابط القرى على عقود تسويقيه للمنتجات الزراعية الفلسطينية في الأسواق الإسرائيلية[1034]. في نفس السياق، عمل الحكم العسكري وبسبب التوجهات الوطنية للبلديات في الضفة على تقليص المساهمات في الميزانيات السنوية الممنوحة لها، وذلك بعدما أفرزت انتخابات 1976 التيار الوطني، لتتناقص المساهمه من 31% سنة 1973-1974 إلى 18.5% في سنة 1975-1976، وإلى 17% سنة 1976-1977، وإلى 7% سنة 1979-1980[1035].

حصلت روابط القرى خلال الفترة ما بين 1979-1981 على دعم مالي يقدر بحوالي 17 مليون دولار، على شكل مشاريع من ضمنها شق طرق زراعية في الضفه الغربية، ومعدات زراعية، وعقود تسويقية للمنتجات الزراعية في السوق الإسرائيليه[1036]. كما باعوا الأسمدة (التي حصلوا عليها من الحكم العسكري) بسعر أقل من أسعار السوق. في بعض الأحيان، تمكن زعماء روابط القرى من إلغاء أوامر هدم المنازل وقدموا تصاريح بناء للسكان المحليين، في الوقت ذاته أوقف الحكم العسكري تدريجيًا مشاريع تنمية القرى التي رفضت طلب المساعدة من روابط القرى[1037]. وتم اعتقال وإبعاد العديد من رؤوساء البلديات المعارضين للحكم العسكري، علاوة على الإقامه الجبرية والملاحقة المستمرة والمضايقات من قبيل المنع من السفر[1038]. وكجزء من سياسة "فرق تسد"، تم استغلال الروابط في التحريض على العنف الفلسطيني الداخلي بين الموالين ل "م. ت. ف" وروابط القرى، وعلى نطاق أوسع لتأجيج التوترات بين سكان الحضر والريف، فقد سمح الحكم العسكري لروابط القرى بإنشاء ميليشيات محلية مسلحة والحصول على سيارات وأسلحة. على الرغم من الاستثمار الإسرائيلي المكثف في روابط القرى، إلا أنّ الفلسطينيين رفضوا بشدة التعاون معها وقاوموا محاولة فرضها كسلطة[1039].

[1032] رجا شحاده، قانون المحتل: إسرائيل والضفه الغربيه، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيه، 1990، ص: 112.

[1033] دايفيد هيرست، مصدر سابق، ص: 571.

[1034] ماهر الكرد، تفكيك بلديات المدن بناء روابط القرى، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 39، بيروت: مؤسسة صامد، 1982، ص: 64.

[1035] موشي ماعوز، مصدر سابق، ص:49.

[1036] عمر بشير، إسرائيل وروابط القرى: من نشأتها إلى حلها، رسالة ماجستير بجامعة القدس، 2014، ص: 66.

[1037] Neve Gordon, op. cit., pp: 110-113.

[1038] عمر بشير، مصدر سابق، 78.

[1039] Tariq Dana, op. cit., p: 80.

أفشل الفلسطينيون مشروع روابط القرى من خلال عدم التعاون معه، وتطور الأمر إلى استخدام العنف الثوري لإفشال هذا المشروع، تمثل ذلك بقتل اتباع المنظمة لرئيس رابطة القرى في رام الله يوسف الخطيب بتاريخ 17 /1980/11[1040]. مما شكل حالة ردع عند باقي رؤوساء الروابط وساهم في تفكيك هذا المشروع، الذي سعت إسرائيل من خلاله إلى ربط أكبر شريحة ممكنة من السكان بالنظام الزبائني لهذه الروابط، فامتلاك قاعدة اجتماعية كبيرة من شأنه أن يمنح روابط القرى الشرعية اللازمة للتفاوض نيابة عن الفلسطينيين[1041].

الخلاصة والاستنتاجات:

نجح الحكم العسكري جزئيًا في تطبيق سياسة عدم الظهور، تمثل هذا النجاح الجزئي في الجهاز الإداري، لكن هذا النجاح يعود بالدرجة الأولى إلى فاعلية الفلسطينيين، بعد التقاء مصلحتهم في تسيير الحياة اليومية وتلبية الاحتياجات المعيشية لتثبيت الناس على أرضهم، مع مصلحة الحكم العسكري في عدم الظهور في الجهاز الإداري. وعندما تراجعت هذه المصلحة نجد عدم الاستعداد للانخراط في الجهاز الإداري كما حدث في قسم الضريبة.

انتهج الاحتلال مفهوم الحكم غير المباشر للتحكم بقطاع الزراعة، مستخدمًا أسلوب الزراعة القسرية المبني على التحكم بتصريف الفائض الزراعي عبر تصديره، فالحكم العسكري لم يتدخل بشكل مباشر في تحديد نوعية المزروعات، لكنه تحكم في سلوك المزارع من خلال خلق مسارات (المواد المدخلة وتسويق المنتج) أجبرت المزراع على السير ضمن المخطط الإسرائيلي. في المقابل تكيف المزارع مع الظروف التي خلقها الاحتلال، مغتنمًا الفرص المتوفرة من فتح أسواق جديدة (أوروبا)، مستخدمًا للتقنيات والأدوات الحديثة التي تم إدخالها.

تدخل الحكم العسكري في الحياة اليومية للسكان بشكل غير مباشر، وبشكل خاص في قطاع الزراعة سواء من خلال التخطيط أو إعادة هيكلة الزراعة من خلال الزراعة القسرية، وإدخال أساليب وتقنيات زراعية حديثة، وما نتج عن ذلك من زيادة الانتاج الزراعي، وما رافقه من حمائية استعمارية، ومحاولة السيطرة والتحكم بالأيدي العاملة، وتزامن كل ذلك مع أبرز مظهر من مظاهر الاستعمار الاستيطاني والمتمثل بمصادرة

[1040] موشي ماعوز، مصدر سابق، ص: 140.

[1041] Tariq Dana, op. cit., p: 80.

الأراضي والسيطرة على المياه، كل ذلك تم باللجوء إلى الأبوية الاستعمارية، ومحاولة ضبط الإيقاع بواسطة مفهوم الحكم غير المباشر باستخدام البلديات والمجالس الزراعية.

استرشد الحكم العسكري بمفهوم الحكم غير المباشر الاستعماري، الذي كان يطمح من خلاله إلى حصر اهتمام الواقعين تحت حكمه في تسيير حياتهم اليومية، ونزع الطموح الوطني بالاستقلال، لكن فاعلية الفلسطينيين وسعيهم نحو تشكيل كيانية فلسطينية أفشلت هذا التوجه، (بواسطة انتخاب القوائم الوطنية في انتخابات البلديات)، مما دفع الحكم العسكري نحو تغيير تكتيكاته من الحكم غير المباشر باستخدام هياكل ومؤسسات وطنية، نحو استخدام مؤسسات وهياكل قام بهندستها (روابط القرى)، والتي تستخدم الزراعة كأداة لها، لخلق حالة من الزبائنية تجعلها مقبولة لدى الجمهور، لكن مرة أخرى أفشلت الفاعلية الفلسطينية هذا المشروع عبر رفضه والتصدي له[1042].

ما سبق ذكره يدفعنا للاستنتاج بأن "الخطاب الزراعي" للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في مناطق 1967، قد استند على إكراه غير مباشر، بخلقه مسارات إجبارية للمزارع تجسد البيوسلطة الزراعية الاستعمارية، بحيث يبدو المزارع وكأنه حر في اختياراته الفردية، (ماذا يزرع أو لا يزرع)، لكنه في حقيقة الأمر ومنذ البداية كان مسير بطريقة غير مباشرة بواسطة تحكم الاستعمار الاستيطاني بخياراته، التي تم ضبطها بواسطة التحكم بالمدخلات الزراعية (المياه، الأرض، المعرفة، البذور، الأسمدة، المبيدات، المعدات الزراعية)، وكذلك في كيفية تصريف المنتجات الزراعية (داخل مناطق 48، أو عبر التصدير للأردن و/أو أوروبا).

هيمن على كلا العمليتين (التحكم بالمدخلات وتصريف المنتجات) السعي للاستغلال الاقتصادي لمناطق 1967، فالمدخلات سيطر عليها واستفاد منها رأس المال الإسرائيلي، فيما "صُمم" تصريف المنتجات الزراعية بحيث لا تضر الزراعة الإسرائيلية، وبحيث تتحقق الفائدة (الاستغلال) الاقتصادية الإسرائيلية منها بتوجيهها نحو تكميل احتياجات السوق الإسرائيلية، علاوة على تحول السوق الفلسطينية إلى مكان لتصريف فائض المنتجات الزراعية الإسرائيلية. نتج عن ذلك تعزيز حالة التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وربط مناطق 1967 اقتصاديًا بها، مما ساهم بشكل فعلي في خلق وقائع على الأرض حددت المستقبل السياسي للمناطق المحتلة سنة 1967، وعززت من فرص ضمها لإسرائيل.

[1042] للمزيد حول إفشال مشروع روابط القرى، ينظر: عمر بشير، إسرائيل وروابط القرى: من نشأتها إلى حلها، رسالة ماجستير بجامعة القدس، 2014.

بطبيعة الحال لم يكن المزارع مطلع على الخطط الإسرائيلية الهادفة لضبطه والسيطرة عليه، لكن مصلحته في تحسين أحواله الاقتصادية (وما يترتب على ذلك من تعزيز صموده على أرضه)، التقت مع مصلحة الاحتلال الذي هدف من خلال تحسين الأحوال الاقتصادية إلى تحقيق "الهدوء" و"الاستقرار". فاغتنم المزارع الفرص المتاحة أمامه بصرف النظر عن الجوانب السياسية (مثال: حضور معرض العروب الزراعي).

برزت فاعلية المزارعين في عدم تسليمهم بالأمر الواقع، من خلال المقاومة بالحيلة أو التمرد على الأوامر العسكرية الإسرائيلية (مثال: زراعة الأراضي المغلقة). وقد تجسدت الفاعلية في اجتراح سياسة الجسور المفتوحة التي اضطر الاحتلال لتبنيها فيما بعد، بعد أن أعاد انتاجها. في حالة فريدة معاكسة للمتعارف عليه في الأدبيات، فقد جرت العادة على وضع الحكام للسياسات وتلقف المحكومين إياها، لكن في الجسور المفتوحه حصل العكس.

تدفعنا نشأة سياسة الجسور المفتوحة وكيفية تشكلها للاستنتاج بأنّ صناعة سياسات إدارة السكان (المحكومة بعلاقات القوة) غير مقتصرة على الحاكم، فقد تكون إحدى السياسات من وضع المحكومين، وعندما يجد الحاكم بأنّها تحقق مصلحته، يعمل على استدخالها بعد إعادة تشكيلها وصياغتها بما يضمن له التحكم بها والسيطرة عليها من ناحية، والاستفادة منها اقتصاديًا وسياسيًا من ناحية ثانية. اهتم منظرو الدولة والسلطة بتحليل ميكانيزمات التحكم والسيطرة، وكيفية صناعة السياسات، وبعض المفكرين كفوكو أشار إلى تأثير فاعلية المحكومين على إعادة إنتاج السلطة لسياساتها، فيما انتهى له بحثنا لم نجد من يتعرض لصناعة المحكومين لسياسات (كما هو الحال بسياسة الجسور المفتوحه)، وإعادة السلطة إنتاج هذه السياسات.

أفشل المزراعون بعض المخططات الإسرائيلية (مثال: زراعة الزيتون للمخللات). لكن؛ وفي المقابل تعاطى معظمهم مع "التسهيلات" و "الحوافز" الإسرائيلية، التي خلقت نوعًا من أنواع الزبائنية الناتجة عن الأبوية الاستعمارية الهادفة لرفع المستوى المعيشي، والمتجسدة في عدة مجالات كالزراعة القسرية، وصرف التعويضات، وتشغيل الأيدي العاملة، والمحكمة العليا. مما يدفعنا للاستنتاج بأن منظومة الضبط والتحكم والسيطرة في المناطق المحتلة سنة 1967، هي عبارة عن شكل من أشكال الحكم غير المباشر المتمفصل مع الأبوية الاستعمارية.

انتهاج الحكم غير المباشر والأبوية الاستعمارية، يدفعنا للاستنتاج بأنّ المنطق المهيمن على سلوك الحكم العسكري، هو السعي للتحكم والسيطرة، وليس المحو. فمن يريد المحو لا ينتهج الأبوية الاستعمارية

التي تهدف إلى "استيعاب" السكان وعدم تثويرهم بتحسين وضعهم الاقتصادي، ومن ينتهج الحكم غير المباشر يحكمه منطق السعي للاستغلال الاقتصادي لا المحو (كما يدعي وولف). من يسعى للمحو لا يعمل على ربط من يريد "محوهم" به اقتصاديًا، فأولى خطوات المحو هو الفصل الاقتصادي، بينما الربط الاقتصادي من خلال الزراعة القسرية والحمائية الاستعمارية، وما نتج عنها من استتباع الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، خلق حالة من الاعتمادية والفائدة الاقتصادية المتبادلة بين المستعمِر والمستعمَر (مع تفاوت درجة الاعتمادية والفائدة بينهما)، مما سيشكل عائق جدي أمام ممارسة المحو. يمكننا الإدعاء من خلال تتبع الأحداث والسياسات الإسرائيلية المتبعة بأنّ فشل الحكم العسكري في تحقيق المحو عبر التهجير القسري أو التهجير الهادئ، دفعه إلى التحول نحو إدارة السكان والتحكم بهم واستغلالهم مع السعي للسيطرة على الأرض، بمعنى التحول من الإزالة (المحو) إلى الإدارة والاستغلال مع بقاء أداة المحو والتهجير قائمة (إن سنحت الفرصة لذلك).

الفصل الرابع

البيوسلطة الزراعية ومنطق المحو

مدخل:

يهدف الفصل إلى الاشتباك نظريًا مع وولف وفوكو، عبر الإجابة على السؤال الرئيسي في الأطروحة وهو: كيف تنعكس المقاربات والمواقف الإسرائيلية المتغيرة تجاه الزراعة الفلسطينية؛ على الديناميات والمصالح والرغبات والإمكانيات المتغيرة في مشروع إسرائيل الاستعماري. وذلك من خلال الاستناد على ما تم تناوله في الفصل الثاني والثالث وإجراء حوار نظري مع مجادلة وولف حول الاستعمار الاستيطاني، والنظرية السياسية لفوكو.

يكمن التحدي النظري بالجمع بين وولف وفوكو[1043]. اهتم وولف بدراسة منطق الاستعمار الاستيطاني لكنه لم يتوسع في الخوض بمكانيزمات وآليات السلطة الاستعمارية، فيما بحث فوكو في ميكانيزمات السلطة لكنه تعامي عن تحليل السلطة الاستعمارية. انطلق وولف من الافتراض بأنّ الاستعمار الاستيطاني بنية يحكمها منطق جامع وهو المحو/الإزالة، وغفل عن دور وتأثير الفاعلين الخارجين (دول، مؤسسات دولية) والداخليين (مستوطنين، وأصلانيين)، واحتمالية وجود تناقضات وصراعات بين أطراف المنظومة الاستعمارية، مستبطنًا فرضية تجانس منظومة الاستعمار الاستيطاني. وفي المقابل أشار فوكو للصراعات والتناقضات داخل منظومة

[1043] عمل بعض الباحثين على الجمع بين وولف وفوكو (وكذلك جورجيو أغامبين)، على سبيل المثال: Scott Lauria Morgensen الذي يزعم أن العمليات التاريخية العميقة تعمل في نهاية المطاف على تفعيل السلطة الحيوية كنشاط مستمر لدول المستوطنين، التي لم يتم إنهاء استعمارها وللأنظمة العالمية التي تمد سلطتها وتضفي عليها طابعًا طبيعيًا. (المصدر: Scott Lauria Morgensen, The Biopolitics of Settler Colonialism: Right Here, Right Now, Settler Colonial Studies, 1(1), 2011, p: 53.)..... لكن Morgensen في تنظيره بقي أسيرًا لمقولة وولف ببنيوية الاستعمار الاستيطاني واحتكامه لمنطق المحو.

الحكم (في كتاب "المراقبة والمعاقبة")، لكنه لم يتوسع في دراسة تأثيرها على فن الحكم، ومنظومة التحكم والضبط والسيطرة[1044]. بحث فوكو في ميكانيزمات السلطة، لكنه "صمت" عن البحث في السلطة الاستعمارية، بانيًا نظريته السياسية على قراءة تاريخية لتطور فنون الحكم، والتحول من سلطة سيادية متأثرة بالبعد الديني، إلى سلطة انضباطية تتحكم بالأجساد، ومن ثم التحول نحو البيوسلطة التي تهدف إلى إدارة السكان والمحافظة على النوع، بالاستناد على العقلانية ونبذ تأثير الأيدلوجيا الدينية على فن الحكم.

يعرّف فوكو السلطة بقوله: "لا أعني "السلطة" أي مجموعة المؤسسات والأجهزة التي تضمن خضوع المواطنين في إطار دولة ما. كذلك، لا أعني بكلمة سلطة نمطًا من الإخضاع، الذي هو على العكس من العنف، إنما يتخذ شكل قاعدة. وأخيرًا لا أعني بكلمة سلطة نظامًا عامًا من جهة الهيمنة، يمارسه عنصر أو مجموعة على عنصر آخر أو مجموعة أخرى، تخترق مفاعيله الجسم الاجتماعي كله عبر انحرافات متتالية: فالتحليل من منظور السلطة، لا ينفي أن نفترض أن سيادة الدولة أو شكل القانون أو الوحدة الكلية لهيمنة ما، هي معطيات أولية. إنما هي بالأحرى أشكال السلطة النهائية. بكلمة سلطة، يبدو لي أنه يجب أن يفهم قبل كل شيء تعدد موازين القوة المحايثة للمجال الذي تمارس فيه، والمكونة لتنظيمها؛ واللعبة التي تحول هذه الموازين وتعززها وتقلبها عن طريق مجابهات ونزاعات متواصلة؛ وكلمة سلطة تعني أيضًا الدعم الذي تلقاه موازين القوى هذه في بعضها بعضًا، بحيث تشكل سلسلة أو نظامًا أو، بالعكس، التفاوتات أو التناقضات التي تعزل بعضها عن البعض الآخر؛ أخيرًا، تعني كلمة سلطة الاستراتيجيات التي بواسطتها تفعل موازين القوى فعلها، والتي تتجسد خطتها العامة أو تبلورها المؤسسي في أجهزة الدولة، وصياغة القانون، والهيمنات الاجتماعية".[1045]

يكمن الاختلاف بين وولف وفوكو، في اعتبار وولف سلطة الاستعمار الاستيطاني مساوية للعنف (المحو)، بينما فوكو لا يعتبر السلطة كذلك، كونه لا يعتبر أن الدور الوحيد للسلطة هو احتكار العنف وممارسته، وإنما لها دور إيجابي في إنتاج الواقع و"الحقيقة"، في مجال المعرفة والفرد والمجتمع[1046]. قائمة

[1044] يهمل وولف دور الفاعلين وصراع القوى داخل السلطة، بينما يهتم فوكو بدور الفاعلين فحيثما توجد سلطة توجد مقاومة، ف"ميكروفيزياء" السلطة منتشرة، وبالتالي المقاومة منتشرة. يجادل فوكو بأنّ السلطة تعبر عن قوتها بسن القوانين (نلمس ذلك في الحالة الفلسطيينة بقوانين الأراضي، والأوامر العسكرية)، فالقوانين المسنونة عبارة عن تجسيد لعلاقات القوة. ففي المحصلة فن الحكم (الحكمانية) (governmentality) هو طرق قيادة سلوك الآخرين والتحكم بهم. (المصدر: ميشيل فوكو، مولد السياسة الحيوية: دروس ألقيت في الكوليج دي فرانس 1978-1979، ترجمة: الزواوي بغورة، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2018).

[1045] ميشيل فوكو، تاريخ الجنسانية "إرادة المعرفة"، ترجمة: مطاع صفدي وجورج أبي صالح، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990، ص: 101.

[1046] بحسب الزوواي بغورة يرى فوكو بأنّ السلطة تتميز بالقمع والإنتاج معًا. (المصدر: الزوواي بغورة، مدخل إلى فلسفة ميشيل فوكو، بيروت: دار الطليعة، 2013، ص 96.)

على المحافظة على النوع (البيوسلطة)، دون إسقاط العنف كأداة للوصول إلى حالة من التحكم والضبط والسيطرة، فالسياسة عند فوكو عبارة عن استمرار للحرب بوسائل أخرى.

بني الفصل على مجادلة رئيسية مفادها أنّ الاستعمار الاستيطاني عبارة عن عملية وصيرورة وليس بنية (كما يدعي وولف)[1047]، يتأثر بالفاعلين الداخليين والخارجيين، وكذلك التناقضات الداخلية بين أطراف المشروع الاستعماري، وبأن المنطق الجامع للاستعمار الاستيطاني هو السعي للتحكم بالسكان وضبط سلوكهم مع السيطرة على الأرض. وأن البيوسلطة الاستعمارية في الحالة الصهيونية محكومة بتحقيق الفائدة والمصلحة لمنظومة الاستعمار الاستيطاني، بواسطة استغلال الأصلانيين، بالاستناد على العقلانية التي تتأثر بعض قرارتها بالأيدلوجيا الدينية (والتي يسقط فوكو تأثيرها في مفهمته للبيوسلطة).

يتناول الفصل التناقضات داخل منظومة الاستعمار الاستيطاني فيما يتعلق بالزراعة، وذلك للإجابة على السؤال الرئيسي للأطروحة وهو: "كيف تنعكس المقاربات والمواقف الإسرائيلية المتغيرة تجاه الزراعة الفلسطينية؛ على الديناميات والمصالح والرغبات والإمكانيات المتغيرة في مشروع إسرائيل الاستعماري". وبهدف تفنيد الافتراض بتجانس سلطة الاستعمار الاستيطاني. حيث يتم تناول ثلاثة مواضيع انعكست فيها المقاربات والمواقف الإسرائيلية المتغيرة؛ على الديناميات والإمكانيات المتغيرة في مشروع إسرائيل الاستعماري، وهي الاستيطان، اليد العاملة، والجسور المفتوحة.

يتكون الفصل من ثلاثة محاور. يتطرق أولها إلى مفهوم الاقتصاد السياسي وعلاقته بتحقيق الأمن بحسب تنظير فوكو، وكيفية تقاطعه مع إدارة السكان في الدولة البوليسية (الشرطية). وذلك من خلال الاستعانة بمفهوم الندرة وعلاقته بالثورة، وكيفية تدخل الدولة في العملية الاقتصادية. ليتم الربط بين تحليل فوكو للاقتصاد السياسي وما حصل في قطاع الزراعة بمناطق 1967، والاختلافات بين تنظير فوكو (الذي يسقط من تحليله الدور الأبوي السلطوي للدولة الاستعمارية) والحالة الاستعمارية في مناطق 1967. بالإضافة إلى تناول

[1047] تجادل أريج صباغ- خوري بأنّ الاستعمار الاستيطاني في فلسطين عبارة عن "عملية (سيرورة) وليس حدث". وذلك لأن استعمال المصطلح "سيرورة" بدل "البنية" يُمكن من تحليلَ النّكبة على أنها سيرورة مستمرة في تهجير الشّعب الفلسطيني الأصلاني، وتعارضُ منهجيّة اعتماد سنة 1948 كنقطة الصفر الميثودولوجية في تحليل الصراع بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين الصهيونية، كما وتتدعي أيضًا أن استخدام المصطلح سيرورة يتيح التعامل مع مقاومة الشّعب الأصلاني ووكالته في تبلور المشروع الصهيوني (المصدر:

Areej Sabbagh Khoury, Tracing Settler Colonialism: A Genealogy of a Paradigm in the Sociology of Knowledge Production in Israel, Politics & Society 1-40, 2021, p: 17-18)

فيما يشير نديم روحانا بأنّ المحو وبحسب وولف عبارة عن مبدأ أساسي لتنظيم مجتمع الاستعمار الاستيطاني وليس حدثًا لمرة واحدة "، لكن تحليل وولف (وبحسب روحانا) "يفتقر إلى فاعلية السكان الأصلانيين، وكيف أن استراتيجيات المستوطنين تتجلى من خلال صيرورة Process في مقدورها أن تغير تلك الاستراتيجيات من خلال تفاعل المستوطنين مع مقاومة المستعمَرين (وعوامل أخرى مثل القوى العالمية والإقليمية وتأكيدات حقوق الإنسان الدولية)". المصدر: نديم روحانا، الصهيونية ومعضلة شرعية الاستعمار الاستيطاني: الرد بالدين على المقاومة الفلسطينية، مجلة عمران العدد 38، المجلد 10، خريف 2021، ص: 69.

تحليل وولف للاقتصاد السياسي لمنظومة الاستعمار الاستيطاني، ونقد مقولته ببنيوية الاستعمار الاستيطاني واحتكامه لمنطق المحو، من خلال استعراض التطورات التاريخية للاستعمار الاستيطاني على ثلاث مراحل، وهي: مرحلة اليشوف، مرحلة ما بعد إقامة الدولة، ومرحلة ما بعد العام 1967.

نستمر في المحور الثاني بتفنيد مقولة وولف والتي يؤكد فيها على أنّ الاستعمار الاستيطاني محكوم بمنطق المحو، وذلك من خلال البحث في العنف الاستعماري الصهيوني، بهدف إثبات المجادلة الرئيسية والتي تشير إلى أنّ المنطق المهيمن للاستعمار الاستيطاني الصهيوني هو السعي للتحكم والضبط والسيطرة، ويتم فيه استخدام المحو كأداة أساسية لتحقيق ذلك وليس كمنطق حاكم. وبالتالي تفنيد إدعاء وولف بأنّ سلطة الاستعمار الاستيطاني مساوية للعنف (المحو)، بالاستناد على مقولة فوكو بأنّ السياسة استمرار للحرب بوسائل أخرى، وأنّ السلطة (الاستعمارية) لها دور في المحافظة على "النوع"[1048]، دون إسقاط العنف كأداة للوصول إلى حالة من التحكم والضبط والسيطرة.

يتناول المحور الثالث التناقضات في داخل المنظومة الاستعمارية، بهدف تفنيد مقولة وولف بنيوية الاستعمار الاستيطاني، بإثبات وجود تناقضات وصراعات داخل منظومة الاستعمار الاستيطاني، تؤثر على سياساته وتدفعه لإعادة إنتاج نفسه. يتوزع المحور الثالث على ثلاثة عناوين فرعية أولها يتعلق بالاستيطان في مناطق 1967، والثاني يتناول التناقض في التعامل مع الأيدي العاملة، والثالث يتناول التناقض فيما يتعلق بسياسة الجسور المفتوحه.

تناول التناقضات المتعلقة بالاستيطان يعني ضمنًا البحث في موضوع الأرض (العنصر الأساسي للزراعة)، وذلك من خلال البحث في السجال الداخلي الصهيوني ووجهات النظر المتباينة داخل المشروع الصهيوني، من خلال استعراض الخلاف بين وزير العمل يغال ألون ووزير الدفاع موشيه ديان حول الاستيطان والموقف الرسمي للحكومة. وكيف أثر البعد الديني على قرارات الحكومة، وتغيير سلوكها الاستيطاني، (علاوة على ما أشرنا له في الفصل الثالث من تأثير الدول الخارجية "الفاعلين الخارجيين سواء على مستوى إقليمي أو دولي"، والمقصود هنا اتفاقية كامب ديفيد مع مصر وأثرها في إخلاء مستوطنات سيناء)، ومن ثم يتم التعرض للاستيطان في عهد حكومة الليكود من خلال تناول خطة شارون. يتبع ذلك تناول مؤشر آخر على التناقضات الداخلية في المنظومة الاستعمارية الصهيونية؛ وهو ما يتعلق بتشغيل الأيدي العاملة (المرتبط بشكل عضوي بالاقتصاد السياسي للزراعة)، والاختلاف في وجهات النظر بين وزيري

[1048] المقصود هنا التمييز على أساس عنصري من خلال تصنيف البشر إلى أنواع (أبيض/ أسود، مستوطن/ أصلاني)، بحيث تهتم السلطة الاستعمارية بالمحافظة على حياة أنواع وأصناف من البشر دون غيرهم.

المالية والدفاع. وكيفية تأثر قرار الحكومة بمصالح رأسمال الإسرائيلي، وفاعلية الفلسطينيين. فيما نبحث أخيرًا بالتناقض الداخلي فيما يتعلق بسياسة الجسور المفتوحة، والخلافات التي نشأت داخل منظومة الاستعمار الاستيطاني في التعامل مع هذه السياسة. ويختم الفصل بخلاصات تتعلق بالمجادلة الرئيسية، علاوة على الإشارة إلى المساهمات النظرية للأطروحة، فيما يتعلق بمفهومي الاستعمار الاستيطاني، ومنظومة التحكم والسيطرة.

1. الاقتصاد السياسي الزراعي في مناطق 1967:

يمكننا الربط بين تحليل فوكو المتعلق بالاقتصاد السياسي في نموذج الدولة البوليسية (الشرطية) والحكم العسكري الإسرائيلي. بحسب فوكو يهدف الحكم البوليسي إلى تحقيق الأمن من خلال منع التمرد بواسطة إنتاج رفاهية الأفراد، ومن أجل تحقيق الرفاهية يسعى إلى منع الندرة (scarcity) وتوفير المواد الغذائية والحبوب (المنتجات الزراعية)، تساهم الندرة في رفع الأسعار، وكلما ارتفعت الأسعار كلما زاد ميل من يمتلكون الأشياء النادرة إلى اكتنازها واحتكارها حتى ترتفع الأسعار أكثر. لتجنب الندرة تُقَدم السلطة التسهيلات اللازمة لضمان الحياة وتحقيق الوفرة، بزيادة مساحة الأراضي المزروعة، وتوفير الطرق والجسور التي تضمن تدفق وتداول (circulation) السلع والمنتجات الزراعية، والحرص على الجانب الصحي بمنع وقوع العدوى، علاوة على متابعة الأسعار بواسطة الإحصاء، وضبطها من أجل ضمان عدم ارتفاعها بشكل فاحش، خشية من ثورة السكان. تساهم زيادة مساحة الأراضي المزروعة بتحقيق الوفرة وزيادة المحصول المعد للتصدير، مما يدفع باتجاه فتح أسواق جديدة، والسماح بالتجارة الحرة بين الدول وإرسال أكبر قدر ممكن من السلع إلى بلدان أخرى وذلك لاستخراج أكبر قدر ممكن من الذهب. ففي حال لم تفتح أسواق جديدة سيحصل فائض وتنهار الأسعار، وهنا يكمن التحدي في ضبط الأسعار التي سترتفع بسبب التصدير، لكن في المقابل سيحصل ارتفاع في مستوى المعيشة، وزيادة في أجور العمال، مما يسهل تقبل السكان لارتفاع الأسعار[1049].

[1049] Michel Foucault, Security, Territory, Population, Lectures At College De France 1977-1978, Edited by Michel Senellart, Translated by Graham Burchell, New York: Palgrave Macmillan, 2009, pp: 324-358.

بحسب فوكو يقوم المذهب التجاري "المركنتالي" mercantilism (الذي ساد في أوروبا من بداية القرن السابع عشر وحتى بداية القرن الثامن عشر) في مواجهة الندرة (الحبوب)؛ على مبدأ سياسي يتضمن تنفيذ سلسلة من الضوابط على الأسعار والتخزين والتصدير والزراعة، حيث يتم التحكم في الأسعار من خلال التحكم في الحق بالتخزين بحظر الاكتناز والذي يترتب عليه ضرورة البيع الفوري، يضاف إلى ذلك القيود المفروضة على التصدير بحظر إرسال الحبوب إلى الخارج، مع تقييد بسيط على مساحة الأرض المزروعة، لأنه إذا كانت زراعة الحبوب واسعة جدًا، فإن الفائض من هذه الوفرة سيؤدي إلى انهيار الأسعار. والهدف من كل هذه التقييدات هو بيع الحبوب بأقل سعر ممكن حتى يتمكن المزارعين من تحقيق أقل ربح ممكن، وبالتالي يمكن إطعام سكان المدينة بأقل تكلفة ممكنة، ومن ثم يتم دفع الحد الأدنى من الأجور. لكن وكنتيجة لاتباع المذهب التجاري يتجنب المزارعون في العام التالي زراعة الحبوب لأنها لا توفر لهم ربح كافي، ومن ثم سيحصل نقص في الحبوب. وهذا بدوره ساهم في نشوء مذهب جديد في الاقتصاد في القرن الثامن عشر وهو **المذهب الفيزيوقراطي (Physiocracy)**، الذي يقول بحرية الصناعة والتجارة (والتداول الحر للحبوب)، فيتم ضبط الأسعار من خلال آليتين، أولهما: حرية التصدير في فترات الوفرة والحصاد الجيد، وهنا يجب على الحكومة دعم أسعار القمح، والحبوب بشكل عام، التي كانت معرضة لخطر الانهيار بسبب هذه الوفرة. مما يعني المحافظة على أسعار مناسبة للمزارعين تضمن لهم الربح، وهذا سيشجعهم على زراعة الحبوب في السنة التالية. وثانيهما: ولتجنب الإفراط في استيراد القمح تم وضع ضرائب الاستيراد، وبالتالي فائض الوفرة القادم من المنتجات المستوردة لم يتسبب في انخفاض الأسعار[1050].

يشير فوكو إلى الفكرة المركزية في اللعبة الاقتصادية كما تحددها الرأسمالية الليبرالية (التي جاءت بعد الفيزيوقراطية)؛ وهي: "ثراء جاري يهمني من أجل ثرائي"[1051]، بمعنى يجب أن يكون جاري غنيًا، أو أن أعمل لكي يصبح غنيًا، لأنّ ذلك سينعكس عليّ إيجابيًا في تجارتي المتبادلة معه، ومن خلال تطبيقه لمبدأ الليبرالي "دعه يعمل دعه يمر"، يتجسد هذا الفهم في البيوسلطة التي تهدف إلى المحافظة على النوع ورفع المستوى المعيشي[1052]. قد يجادل البعض بأنّ الليبرالية الاقتصادية ستفقد السيطرة على هذا المسار من خلال نشوء الاحتكار، لكن فوكو يوضح التصورات الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية المتعلقة بموضوع الاحتكار، التي تعتبر الاحتكار نتيجة شبه طبيعية وشبه ضرورية للتنافس في النظام الرأسمالي، بمعنى أنه لا يمكن أن

[1050] Michel Foucault, Security, Territory, Population, op. cit, pp: 30-34.

[1051] ميشيل فوكو، مولد السياسة الحيوية، مصدر سابق، ص: 78.

[1052] يجادل فوكو بتحول السلطة الحيوية من سياسة لحفظ النوع إلى سياسة لإفناء النوع في حالة الاستعمار، وذلك نتيجة لتغلغل العنصرية المبنية على حرب الأعراق، حيث تحولت السلطة الحيوية إلى السلطة السيادية. (المصدر: ميشيل فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، ترجمة: الزواوي بغورة، بيروت: دار الطليعة، 2003، ص: 245-246).

نطور المنافسة بدون ظهور آثار للاحتكار، بحيث تلغي المنافسة نفسها بنفسها، فإذا أردنا أن ننقذ المنافسة يجب أن نتدخل من خلال الآليات الاقتصادية، وهذه مفارقة لأن الاحتكار جزء من منطق المنافسة، لكن تطبيق مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" سيحد من الاحتكار بشكل كبير[1053].

توجد حجج تاريخية تقول بأن الاحتكار ناشئ عن ظاهرة قديمة بتدخل السلطات العمومية في الاقتصاد، من خلال تقديم امتيازات مقابل الضرائب المقنعة، لكن وبحسب فوكو ما يجعل الاحتكار يحدث خللًا هو تحكمه بالأسعار (أي يؤثر على الآلية المنظمة للسوق)، لكنه في المقابل يعمل ضمن السعر التنافسي حتى يحافظ على نفسه من المنافسة، فالسوق كفيل بضبط الأسعار من خلال "اليد الخفية" التي تسيره[1054]. عارض هذا المنطق الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) التي انتشرت عالميًا في خمسينات القرن العشرين، تجادل النيوليبرالية بأنّ المنافسة ستضبط الاحتكار، ولا داعي للتدخل (تدخل الدولة)، وبالتالي في النيوليبرالية هنالك مؤسسات لمنع العمليات الخارجية من أن تتدخل وتحدث ظاهرة الاحتكار[1055].

يوجد أوجه للتشابه والتباين بين تحليل فوكو وما جرى في الواقع الاستعماري عقب الاحتلال الإسرائيلي لمناطق 1967. فقد سارع الحكم العسكري في بداية حكمه إلى الإحاطة بأسعار المنتجات الزراعية والمواد الغذائية وكمياتها من خلال الإحصاء، والبدء فورًا باستيعاب الفائض الزراعي، خشية من انهيار أسعار المنتجات الزراعية، وما قد يتبع ذلك من انتفاض السكان. عمد الحكم العسكري في بداياته إلى توفير المواد الغذائية الأساسية (قمح، سكر، أرز) وكذلك الوقود بأسعار مناسبة (مدعومة) لسكان مناطق 1967، أرخص من المتداولة في السوق الإسرائيلية، ورغم وجود مخاطرة في تسرب هذه المواد "المدعومة" للسوق الإسرائيلية عبر التهريب، إلا أن الحكم العسكري فضل عدم المجازفة بتثوير السكان في بداية حكمه بطرح مواد غذائية بأسعار عالية، حتى لو تسبب ذلك في تضرر السوق الإسرائيلي مرحليًا. وفيما يتعلق باستيعاب الفائض الزراعي تمثل الحل السريع بشراء هذه المنتجات وتوزيعها على الجيش والمؤسسات الخيرية، لكن الحل طويل الأمد تمثل في تصدير هذه المنتجات، فإبقاء هذه المنتجات دون تصدير سيؤدي إلى تسربها للسوق الإسرائيلية، ومن ثم تضرر المزارع الإسرائيلي الذي سيعاني بدوره من الفائض الذي سيقود لانهيار الأسعار في داخل السوق الإسرائيلي.

[1053] المصدر نفسه، ص: 150.
[1054] ميشيل فوكو، مولد السياسة الحيوية، مصدر سابق، ص: 153.
[1055] ميشيل فوكو، مولد السياسة الحيوية، مصدر سابق، ص: 154.

عمل الحكم العسكري على فتح أسواق جديدة وتصدير المنتجات الزراعية من مناطق 1967[1056]، مفضلًا التوجه إلى الأسواق الأوروبية وفك الارتباط بالسوق الأردنية، فالإبقاء على التصدير نحو الأردن يمنح النظام الأردني السلطة والقدرة على التحكم، التي لا يرغب الحكم العسكري الإسرائيلي بأن يكون رهين لها. لكن تعقيدات الواقع المتمثلة بشروط التصدير لأوروبا، فرضت نفسها وأجبرت الحكم العسكري على المضي قدمًا نحو التصدير السهل للأردن (الخالي من التعقيدات والشروط والمنافسة) وتبني سياسة الجسور المفتوحة، حتى يضمن عدم تسرب الفائض الزراعي للأسواق الإسرائيلية، وفي هذا السياق عمل على تشجيع التصدير من خلال توفير حوافز مالية، وهكذا ومن خلال سياسة الجسور المفتوحة والتخلص من الفائض في سوق خارجية تم ضرب عصفورين بحجر واحد، المحافظة على أسعار عالية للمنتجات وبالتالي ضمان تحقيق رفاهية سكان مناطق 1967 والحد من عوامل التثوير، وفي الوقت ذاته المحافظة على السوق الإسرائيلية وحماية المزارع الإسرائيلي من المنافسة. (تعرضنا لذلك سابقًا تحت عنوان الحمائية الاستعمارية).

سعى الحكم العسكري إلى عدم المجازفة في عملية ضبط الأسعار، من خلال ترك الأمور لآليات السوق، فقام بالتدخل في العملية الاقتصادية والتحكم بالصادرات والواردات، ومخالفة المبدأ الليبرالي "دعه يعمل دعه يمر" الذي كان يدعي تطبيقه في مناطق 1967، فبهدف ضبط الأسعار كان يتم منع استيراد المنتجات التي يوجد منها فائض (كما حصل بمحصول اللوز)، أو تقليص الكمية المسموح باستيرادها (التبغ كمثال)، أو برفع الضرائب على بعض المواد المستوردة (كما حصل بالسمسم والحمص) حتى ترتفع أسعارها وتصبح غير منافسة للمنتج المحلي، وفي المقابل السماح باستيراد المواد التي يوجد فيها نقص (على سبيل المثال استيراد الخراف من رومانيا) وذلك لمنع ارتفاع أسعارها نتيجة الندرة.

امتد تدخل الحكم العسكري في العملية الاقتصادية إلى تحديد أنواع المحاصيل واتباع سياسة الزراعة القسرية، التي من خلالها تجسد الاستغلال الاستعماري الزراعي لمناطق 1967، علاوة على تقنين الاحتكارالاستعماري لبعض الأصناف دون غيرها، ويضاف له احتكار المدخلات الزراعية (سماد، مبيدات، بذور، ميكنة زراعية، علف)، وذلك بما يخالف المبدأ الليبرالي (الذي ادعى الاحتلال تطبيقه في مناطق 67) الرافض لمأسسة الاحتكار (وأيضًا يخالف تحليل فوكو لليبرالية الاقتصادية).

صبّت سياسة الزراعة القسرية في صالح الاقتصاد الإسرائيلي، من حيث إنتاج محاصيل مكملة لاحتياجات السوق الإسرائيلية، وبشكل ضمني تعزيز التبعية الاقتصادية، التي تتضمن اعتمادية متبادلة بين

[1056] ساهم ذلك في استخراج أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، بما يشبه استخراج الذهب في الدولة الشرطية.

الطرفين مع التفاوت الكبير في مستوى الاعتماد. من ناحية سياسية ساهم ذلك في تعزيز التوجه نحو الضم المستقبلي لمناطق 1967، فالتكامل الاقتصادي والمشاريع الاقتصادية المشتركة (التي أشير لها في الفصل الثاني) ستساهم في عملية الاندماج، وستضعف من توجهات الانفصال عن مناطق 1967، هذا بدوره سيعزز التوجه نحو الاستغلال الاقتصادي لهذه المناطق والتبعية الاقتصادية، وسيضعف توجهات الإزالة والمحو (كما يدعي وولف)، فكلما زادت التبعية الاقتصادية زادت إمكانيات الدمج وتراجعت احتمالات المحو، فالمحو يسبقه الفصل الاقتصادي (كما يشير وولف)، في حين تزيد التبعية الاقتصادية من صعوبة المحو لأن ذلك سيتسبب بضرر اقتصادي للمنظومة الاستعمارية.

يبرز التدخل في العملية الاقتصادية فيما اصطلحنا عليه بالأبوية الاستعمارية، التي عملت على ضبط الأوضاع والأسعار من خلال دعم المواد الأساسية، وتعويض الخسائر التي يتعرض لها المزارعين نتيجة الأحوال الجوية، وتوفير قروض لهم، وإعفاء غير الميسورين ماديًا من رسوم الرش والبيطرة (بهدف منع انتقال العدوى للزراعة الإسرائيلية، بالإضافة إلى ضمان عدم حدوث ندرة)، وكذلك تصريف الفائض الزراعي من خلال شرائه حتى ولو بخسارة.

يهدف تدخل الحكم العسكري في العملية الاقتصادية إلى ضمان ارتفاع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية (النسبية)، وبالتالي تطبيق مبدأ "غنى جاري غنى لي"، ولئن كان التدخل والأبوية الاستعمارية يهدفان إلى تحقيق الرخاء وإظهار الحكم العسكري ك"احتلال ليبرالي متنور"، إلا أنّه يحقق فائدة اقتصادية للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي من خلال عملية التدوير الاقتصادي، فارتفاع المستوى المعيشي المترافق مع انتعاش الحالة الاقتصادية وارتفاع الأسعار في مناطق 1967 سينعكس إيجابيًا على الاقتصاد الإسرائيلي، بشراء المدخلات الزراعية من المحتكر الإسرائيلي بالأسعار التي يحددها، إضافة إلى المواد الاستهلاكية اليومية وما يتبعها من الكماليات. علاوة على ذلك؛ ستساهم سياسة إغناء "الجار" في التحكم به والسيطرة عليه وضبطه، فعدا عن تحقيق الاستغلال الاستعماري عبر اتباع سياسة التدوير، سيكون هنالك ما يخشى فقدانه (الرفاهية) إذا ما ثار على المستعمر.

ساهم فتح أسواق جديدة (أوروبا والمناطق المحتلة عام 48) وتسهيل عملية التصدير عبر الأردن؛ في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وزيادة فائدة المزارعين، مما شجعهم على زيادة مساحة الأراضي المزروعة، وبالتالي استهلاك المزيد من المياه. مما أنتج معضلة أمام منظومة الاستعمار الاستيطاني، التي تسعى للاستيلاء على الأرض ونهب المياه، وفي الوقت ذاته إلى رفع المستوى المعيشي للسكان. ساهمت هذه المعضلة في توجه منظومة الاستعمار الاستيطاني نحو تسهيل نقل التقنيات الزراعية المتطورة للزراعة في

مناطق 1967، (كالزراعة العامودية) ووسائل الري (كالتنقيط)، وذلك من أجل تقليص استخدام المياه ومساحات الأرض المزروعة (دون التأثير على كمية الإنتاج من خلال إدخال الأسمدة والمبيدات). علاوة على ذلك وكمحاولة لحل هذا المعضلة تم سن القوانين المتعلقة بالري وملكية الأراضي، وفرض مناطق عسكرية مغلقة ومحميات لضمان تحقيق السيطرة على الأرض وعدم تمدد الزراعة.

ساعد ارتفاع المستوى المعيشي (نتيجة التصدير الزراعي بأسعار مربحة) على رفع أجور العاملين في القطاع الزراعي، لكن ارتفاع الأرباح لم يكن السبب المباشر في رفع الأجور وإنما يعود ذلك إلى النقص في الأيدي العاملة (الناتج عن هجرتها نحو السوق الإسرائيلية)، فحتى يتم المنافسة وجذب هذه الأيدي لقطاع الزراعة تم رفع الأجور بحيث يتم تقليص الفجوة بين أجر العمل في مناطق 1948 ومناطق 1967، وهذا بدوره ساهم في ارتفاع المستوى المعيشي للأيدي العاملة بالقطاع الزراعي، وفي المحصلة زيادة استهلاكهم وشرائهم من السوق الإسرائيلية. (سيتم تناول موضوع الأيدي العاملة في المحور الثالث من الفصل تحت عنوان التناقضات داخل منظومة الاستعمار الاستيطاني). وهنا يجب الإشارة إلى أنّ الفائدة من هذا الانتعاش الاقتصادي لا تقتصر على العمال بل تمتد إلى كل من له علاقة اقتصادية بالقطاع الزراعي، من تجار التجزئة وسماسرة بيع المنتجات الزراعية، وسائقي الشاحنات، وكذلك تجار المواد الزراعية، والعاملين في الصناعات الزراعية كمعاصر الزيتون ومصانع الصابون.

أضعف الحكم العسكري التنمية في مناطق 1967 من خلال الاحتكارية الإسرائيلية (المدعومة من منظومة الحكم الاستعماري) وانعدام الحماية للمستثمر المحلي، مما ساهم في تعزيز التبعية الاقتصادية لإسرائيل. قامت الخطط الإسرائيلية على تثبيط نشوء قوة اقتصادية مستقلة في مناطق 1967، مع السعي الدائم إلى تطوير الزراعة وتفضيلها على الجانب الصناعي، خشية من منافسة الصناعة الإسرائيلية، وبهدف منع انتاج مراكز قوة سياسية والتي قد تنتج حول المصانع الكبيرة التي تشغل عمال كثر، ومن ثم ستنتج طبقة عمالية يخشى أن يكون لها دور في تثوير السكان (كما ورد في محضر الجلسة 208 للجنة المدراء). علاوة على أنّ تطوير الجانب الزراعي كان سيضمن تشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة مما سيساهم في تقليص البطالة (التي قد تتسبب بانتفاضة)، ناهيك عن أنّ الاستثمار في الزراعة لا يحتاج إلى رأسمال كبير كما هو الحال في الصناعة، على ضوء عزوف المستثمرين من رؤوس الأموال الكبيرة عن الاستثمار في مناطق 1967 بسبب غياب اليقين حول المستقبل السياسي لهذه المناطق.

استخدم الحكم العسكري حالة الرخاء المعيشي كأداة للضبط والتحكم والسيطرة، بواسطة إنتاج وضع من الرفاهية سيحرص فيه السكان على استمراره ويخشون فقدانه. فالمناطق التي يحصل فيها انتفاضة على

المحتل (كما سبق وأشرنا في الفصول السابق حول الخليل ونابلس)؛ كان يتم منعها من تصدير منتجاتها الزراعية عبر الجسور، وبالتالي الإضرار بها اقتصاديًا بهدف الضبط والتحكم والسيطرة. أمّا على صعيد الأفراد فكان يتم منع سائقي الشاحنات الذين لديهم ملف أمني من الحصول على تصريح يسمح لهم بنقل المنتجات الزراعية عبر الجسور، والأمر ذاته ينطبق على مستوردي وتجار المواد الزراعية الذين حرموا من الحصول على تصريح بالاستيراد في حال اعتقال أحدهم بتهمة مقاومة الاحتلال. علاوة على ذلك، كان يتم حرمان المزارعين من أصحاب الملف الأمني من الحصول على التعويضات، أو التقدم بطلب للحصول على قرض. وعلى نفس المنوال لم يسمح لأصحاب الملفات الأمنية باستيراد معدات للصناعات الزراعية (على سبيل المثال معاصر زيتون حديثة).

يعتبر فوكو أن هدف البيوسلطة الحفاظ على النوع، حيث تهتم بالتوقعات والتقديرات الإحصائية والقياسات العامة وتعديل الظواهر العامة (وليس الفردية) بواسطة آليات منظمة، وذلك بواسطة إقامة نوع من الانضباطية الذاتية، كي يستطيع الفرد أن يعيش ويحسن ويطور حياته، والتي تختلف هنا عن الآليات الانضباطية (السلطة الانضباطية) التي تهدف إلى السيطرة على الجسد وإخضاعه وتطويعه، فالسلطة الحيوية تحوي آليات تنظيمية وليس آليات انضباطية. فيما تعمل السلطة السيادية على الإماتة والإحياء، بينما السلطة الحيوية يسميها فوكو سلطة منظمة تقتضي إحياء الإنسان لا إماتته أو تركه يموت، فـ "السلطة لها الحق في التدخل في الحياة، وطريقة الحياة ومستوى الحياة ورفع مستوى الحياة"[1057]. بحيث تتمفصل الآليات الانضباطية للسلطة المطبقة على الجسد، والآليات المنظمة (السلطة الحيوية) المطبقة على السكان مع بعضهما البعض[1058]. مع إقرارنا بتمفصل السلطة الانضباطية مع السلطة الحيوية إلا أنه يمكننا الادعاء (بناء على ما سبق) بأن البيوسلطة تهدف أيضًا إلى التطويع والإخضاع ولا تقتصر على التنظيم فقط، وذلك من خلال إنتاج حالة يحرص فيها المحكومون على المحافظة على مستواهم المعيشي المرتفع، وبالتالي عدم التمرد وتجنب أي شيء قد "يغضب" السلطة الحاكمة ويؤدي إلى حرمانهم من ميزة الرخاء المعيشي.

يصب ما سبق في مجادلتنا بأنّ الاستعمار الاستيطاني في مناطق 67 قد وضع ضمن أولوياته الاستغلال الاقتصادي، وإدارة السكان، وهذا ما لم يتوسع به وولف في تحليله الاقتصادي، والذي سنتعرض له في السطور اللاحقه.

[1057] ميشيل فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، مصدر سابق، ص: 239.
[1058] المصدر نفسه، ص: 242.

2.1: وولف والاقتصاد السياسي[1059]:

لا يعتبر وولف أنّ العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر قائمة على معادلة "السيد والعبد"، وإنما تقوم على الاستغناء عن الشعب المستعمَر، فالهدف النهائي هو الأرض وليس الحصول على الفائض من العمال الأصلانيين، كما هو الحال في نموذج الاستعمار الاستغلالي (الكلاسيكي)[1060]. على الرغم من أن عمل السكان الأصلانيين كان لا غنى عنه في الواقع العملي للأوروبيين، إلا أن عملية الاستعمار الاستيطاني هي في الأساس مشروع يستحوذ فيه المنتصر على كل شئ. يقوم منطق هذا المشروع على الاستبدال وليس الاستغلال. وهو ميل مؤسسي مستمر لمحو السكان الأصلانيين[1061]. ومن ثم يجادل وولف بأنّ الاستعمار الاستيطاني يسعى لخلق منظومة اقتصادية منفصلة عن السكان الأصليين، وذلك ليسهل استئصالهم فيما بعد[1062].

إدعاء وولف بأنّ العلاقة غير قائمة على "معادلة السيد والعبد" يتناقض مع تصريحات وزير المالية الإسرائيلي بنحاس سافير، على هامش مؤتمر لسكرتارية حزب العمل عقد سنة 1972، والذي يشير فيه إلى تحول العمال العرب إلى "حطّابين وسقاة مياه"، بمعنى اضطلاعهم بالمهن الشاقة في قطاع الخدمات، مقابل أجر زهيد، مصرحًا بأنّه ربما يحتج البعض على توصيف "العبد والسيد"، لكن العمالة العربية وظروفها السيئة تذكره بحال السود في الولايات المتحدة الأميركية[1063]. يضاف إلى ذلك ما أشار له عدة كتّاب ك (Michael Meron, Colin Smith, Sarah Graham-Brwon) من وجود ظاهرة أسواق العبيد (slave markets)، (أحدها في القدس، بالقرب من باب العامود) حيث يقوم أرباب العمل الإسرائيليون باختيار عمال باليومية، وهم المجموعة الأسوأ أجرًا من الكل (باستثناء نسبة قليلة من العاملات)[1064].

يتناقض مفهوم وولف للاستعباد مع منظور فوكو، الذي لا يعتبر استخدام العنف شرطًا له، وإنما قد يكون استغلال ناعم (كما في الحالة الفلسطينية). يوضح فوكو مقصده من خلال تحليل كيفية تحكم السلطة بالجسد، الذي يغطس ضمن حقل السلطة، فعلاقات السلطة تعمل فيه عملًا مباشرًا، فهي توظفه، وتتحكم به،

[1059] تم نشر هذا المبحث بالإضافة إلى مبحث العنف الاستعماري ضمن ورقة في مجلة عمران، العدد 39 المجلد 10 لسنة 2022، تحت عنوان: الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بين البنية والصيرورة: محو وإزالة أم تحكم وسيطرة؟

[1060] Patrick Wolfe, Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology, London and New York: Cassell, 1999, p: 2.

[1061] Patrick Wolfe, Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology, op. cit., p: 163.

[1062] Patrick Wolfe, "Settler colonialism and the elimination of the native", Journal of Genocide Research, 2006, 8:4, p: 396.

[1063] أرشيف دولة إسرائيل، عام-الزراعة في شطحيم "1967/10-1972/12"، ملف: גל-11/43376، تصريحات وزير المالية بنحاس سابير في النقاش حول مستقبل شطحيم بسكرتارية حزب العمل، 72/11/9، ص:5-7.

[1064] Sarah Graham-Brwon, Agriculture and Labour Transformation in Palestine, In Kathy and Pendeli Glavanis (edi.), Peasent Live and Mode of Production, London and New Jersy: Birzeit University and Zed Books Ltd, 1990, p: 64

هذا التوظيف (الاستثمار) السياسي مرتبط بعلاقات معقدة ومتبادلة، وباستخدامه كقوة إنتاج، يزود بعلاقات سلطوية وبسيطرة، لكن في المقابل وحتى يتكون كقوة عمل لا بد من وجود نظام استعبادي، ليصبح جسدًا منتجًا وجسدًا مسترقًا في آن واحد. فالاسترقاق لا يشترط أن يكون بالعنف أو الأيدلوجيا، قد يكون مباشرًا يستند على استخدام القوة، وقد يكون ناعمًا لا يستخدم العنف، وإنما يسيطر على الجسد ويتحكم به من خلال المعرفة، فيما يمكن تسميته التكنولوجيا السياسية للجسد[1065].

يحاج وولف بأنّ المستوطنين يصادرون الأراضي، ومن أجل تجنب الاعتماد على عمالة الأصلانيين يقومون باستيراد العمالة من الخارج، كما في حالات الأفارقة المستعبدين في الأمريكيتين، أو المدانين البيض في أستراليا، أو الهنود المستعبدين في "فيجي"، أو "اليهود الشرقيين" (السفراديم) في إسرائيل. بينما في حالة أمريكا الشمالية البريطانية، اعتمد المستوطنون في البداية على استعباد السكان الأصلانيين بالإضافة إلى استيراد الخدم والمدانين البيض المتعاقد معهم من العبيد الأفارقة، لكنهم فضلوا بشكل متزايد قوة عاملة مستعبدة تتكون حصريًا من السود، فكانت النتيجة علاقة ثلاثية عابرة للقارات اختلط فيها عمل العبيد الأفارقة بأرض الأمريكيين المحرومين من ممتلكاتهم لإنتاج ممتلكات أوروبية[1066]، ليخلص بعدها إلى أنه "في حين أن العلاقة التأسيسية التي استلزم الأوروبيون الأفارقة فيها كانت علاقة استغلال exploitation، فإن العلاقة التي اختاروا فيها الهنود (السكان الأصلانيين في أميركا) كانت علاقة محو elimination"[1067].

ينوه وولف إلى أن الاستعمار البريطاني في الهند مختلف عن نموذج الاستعمار الاستيطاني، فهو يعتمد على استغلال العمالة المحلية، فالهند البريطانية عبارة عن استعمار بدون استيطان، لكن هذا لا يعني أن البريطانيين الأفراد لا يمكن أن ينتهي بهم الأمر إلى الاستيطان هناك، فالعديد من المزارعين وغيرهم فعلوا ذلك، ولا يعني كذلك أن "الراج البريطاني" لم يقضِ على رعاياه من المستعمَرين، ففي كثير من الحالات فعل، لكن الاستيطان والقضاء على السكان الأصلانيين كانا عرضيين وليس محوريين في المشروع الاستعماري البريطاني في الهند، بعكس نموذج الاستعمار الاستيطاني[1068].

يستدرك وولف في مقارنته الاستعمار الاستيطاني في فلسطين مع الجزائر وجنوب إفريقيا، الذين لم يذهبا إلى استبدال السكان الأصلانيين، وإنما اعتمدا على اليد العاملة للسكان الأصلانيين، وهذا يختلف عن

[1065] ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ترجمة: علي مقلد، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990، ص: 64.

[1066] Patrick Wolfe, Race and the Trace of History: For Henry Reynolds, In Fiona Bateman, Lionel Pilkington, Studies in settler colonialism: politics, identity and culture, U K: Palgrave Macmillan, 2011, p: 273.

[1067] Ibid, p: 276.

[1068] Ibid, p: 286.

الاستعمار الاستيطاني بالرغم من وجود استيطان، ويمكن أن يطلق عليه (بحسب وولف) مستوطنات فيها مستوطنين "colonies with settler in them". مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ العمالة في الحالة الفلسطينية تم استغلالها بشكل كبير من الإسرائيليين في ظل غياب الشرقيين (المزراحيم) والروس كبدائل، لكن كانت الحركة الصهيونية حريصة بشكل كبير على ألا تصبح معتمدة على عمالة الفلسطينيين، فمهمتهم الأساسية بحسب الحركة الصهيونية ليست العمل وإنما الاختفاء، فهي لم تكن تنوي استيعاب السكان الأصلانيين[1069]. يتناقض تحليل وولف الاقتصادي المستند على تحليل وضع الأيدي العاملة مع الوقائع على الأرض في الحالة الاستعمارية بمناطق 1967، وهذا ما سنتناوله لاحقًا.

استدخلت بعض الدراسات مقولة وولف بأنّ الاستعمار الاستيطاني "بنية وليس حدث"[1070]، والتي توحي بأنّ الاستعمار الاستيطاني في فلسطين أقرب ما يكون إلى النموذج الذي يحمل صفات ثابته، فإذا حدث تغير، فهو من ضمن البنية ولم يخرج عنها، وبالتالي يصعب حصول أي تغير جوهري في الاستعمار الاستيطاني. هذه المقولة بحاجة للفحص من خلال التعرض للمراحل التاريخية المختلفة للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، والتي يمكن تبويبها إلى ثلاثة مراحل أساسية يتفرع عن بعضها مراحل ثانوية. هي مرحلة اليشوف، مرحلة ما بعد إقامة الدولة، ومرحلة ما بعد 1967. والتي سنستعرضها في السطور القادمة. وذلك بهدف الإشارة إلى وجود تحولات بنيوية في عملية الاستعمار الاستيطاني تنفي عنه صفة الثبات، كما توحي كتابات وولف، كان أحد أهداف الاستعمار الاسيتطاني الصهيوني استغلال السكان الأصلانيين وعدم الاقتصار على هدف المحو.

1.2.1: مرحلة اليشوف (من الاندماج إلى الفصل):

يستعرض Gershon Shafir طبيعة "الهجرة" الأولى والثانية للحركة الصهيونية، ففي الموجة الأولى للمستعمرين الصهاينة كان هدف المستعمرين الجدد الأساسي هو تحسين وضعهم الشخصي، بينما في الموجة الثانية كان الهدف بناء مجتمع صهيوني، في الموجة الأولى التي بدأت عام 1882 كانت محاولة تأسيس مستعمرة استيطان طاهر (نقي) لمزارعين يهود، وذلك عبر محاكاة أسلوب الزراعة الفلسطيني السائد وهو الزراعة البعلية الحقلية، مع إضافة بعض التقنيات الأوروبية، بالإضافة إلى الاستعانة بالمساعدات المالية من الملياردير اليهودي أدموند روتشيلد، تم الاعتماد في هذه المستوطنات على العمال الفلسطينيين ذوي الأجور

[1069] American University of Beirut, CASAR Lectur- Comparing Colonial and Racial Regimes, 17\6\2013 https://bit.ly/37V6z0u

[1070] Patrick Wolfe, "Settler colonialism and the elimination of the native", op. cit., p: 390.

المنخفضة. لكن في الموجة الثانية بدأ العمل على استراتيجية "غزو العمل" (العمل العبري)[1071] من خلال محاولة سيطرة العمال اليهود ذوي الأجور المرتفعة، ومن هنا بدأت القومية اليهودية بالظهور بشكل واضح.

باءت هذه الاستراتيجية بالفشل بسبب تفاوت الأجور، مما دفع المستعمرين الصهاينة للبحث عن استراتيجية بديلة بعد فشل استراتيجية غزو العمل؛ وهي اللجوء للمستعمرين من أصول يمنية، كونهم يرضون بأجور أقل من المستعمرين من أصول أوروبية، وهكذا أصبح في المستعمرات الصهيونية ثلاثة مستويات من الأجور، أقلها تذهب للعمال الفلسطينيين من السكان الأصلانيين، وأوسطها يتقاضاه المستعمرين من أصول يمنية بينما يتقاضى المستعمرون من أصول أوروبية أعلى الأجور. يستنتج الكاتب في هذا السياق أن الشرخ الإثني في المجتمع الصهيوني بين الشرقيين "السفارديم" والغربيين "الأشكناز" قد نبع من هذا التفاوت، فاليمنيون طالبوا بمساواة أجورهم بالأوروبيين ومنحهم حصص من الأرض أسوة بهم؛ لكن المستعمرين الأوروبيين رفضوا ذلك. وهكذا فشلت استراتيجية استبدال العمال الفلسطينيين بعمال يمنيين؛ لأن اليمنيين رفضوا بأنّ يعملوا بأجور رخيصة وأن يكونوا عبيد لإخوانهم من المستعمرين اليهود الأوروبيين[1072].

يستنتج شافير[1073] بأنّ تشكيل دولة إسرائيل و"الأمة" اليهودية بدأ بعد موجة "الهجرة" الثانية، ويعتبر أن الاستيطان اليهودي في فلسطين مرّ بستة مراحل؛ المرحلة الأولى بدأت في عام 1882 بمحاولة إنشاء مستعمرة استيطان نقي، في الفترة ما بين 1882-1900 كانت المرحلة الثانية (تحت ظل سيطرة الإدارة الروتشيلدية) بتحول اليشوف اليهودي إلى مستعمرة مزارع إثنية، أمّا المرحلة الثالثة فقد بدأت في العام 1900 مع توقف روتشيلد عن تقديم دعمه للمزارع وطلبه تحويلها إلى مرافق ربحية، وبالتالي عانت الحركة الصهيونية من هجرة عكسية للمستعمرين اليهود نتيجة تخفيض أجور العمال، لكن ومع انطلاق الموجة الثانية من المستعمرين في عام 1904، بدأت المرحلة الرابعة بإعادة محاولة سيطرة الصهيونية على الأرض الفلسطينية من خلال تبني مستوى معيشة العامل العربي، لكن ومع بداية المرحلة الخامسة قرر العمال اليهود

[1071] من أبرز التحولات في مرحلة اليشوف، التحول نحو "العمل العبري". والذي قام بتحليله شافير من خلال الاستعانة بنموذج سوق العمل المجزأ، الذي طرحته عالمة الاجتماع الإسرائيلية عيدنا بوناتشيتش (Bonacich)، وتقول فيه بأنّ طابع قوة العمل التي تشتغل في الأرض التي يمتلكها المستعمرون هو الذي يحدد طبيعة النموذج الاستعماري، يوضح هذا النموذج كيف أنّ العمال أصحاب الأجور العالية من المستعمرين؛ يردون على منافسة الأيدي العاملة من السكان الأصليين ذوي الأجور المنخفضة، من خلال اتباع استراتيجية الانغلاق أو الإقصاء وهما الاستراتيجيتين الشائعتين لدى المستعمرين، أو من خلال العمل التضامني بين فرق العمال من أجل الوصول إلى مساواة بالأجور، وهذه الاستراتيجية لا تعتبر شائعة لأنها ستؤدي إلى هروب رأس المال نحو أيدي عاملة منخفضة الأجور (المصدر:

Gershon Shafir, Land, Labor, …, op. cit, p: 16.

[1072] Gershon Shafir, Land, labor and the origins of the Israeli-Palestinian conflict, 1882-1914, Berkeley: University of California Press, 1996, pp: 45-90.

[1073] يؤخذ على شافير في كتابه عدم إعطائه اهتمامًا وافيًا للعامل الفلسطيني، فلم نجد تحليلًا لدوره، في نفس السياق نجد اعتمادًا على المصادر باللغة الإنكليزية والعبرية دون الاهتمام بالمصادر والوثائق العربية. فيما يعزو إقصاء الفلسطينيين للصراع على العمل بينما يغفل عن طبيعة الاستعمار الساعي لإلغاء الآخر، ومحو وجوده المادي والثقافي وانتهاج سياسة التطهير العرقي، بصرف النظر عن وجود صراع مادي من عدمه، كما يهمل الجانب الأيدلوجي والمقولات الثيولوجية "أرض الميعاد" و "شعب الله المختار"؛ ودورها في تحفيز المستعمرين الأوائل.

تغيير استراتيجيتهم من القبول بأجور مشابهة لأجور العمال العرب؛ نحو انتهاج استراتيجية الإقصاء تحت مسمى "غزو العمل". في المرحلة السادسة ومع انطلاق النشاط الاستيطاني للهستدروت الصهيوني عام 1909؛ تم اعتماد نموذج المستعمرات التعاونية، وهكذا ونتيجة لتفاقم مشكلة الأجور تم الانتقال نحو أسلوب المرزعة التعاونية؛ بهدف تأسيس مستعمرات استيطان نقي توفر أجور مقبولة للعمال من المستعمرين الأوروبيين[1074].

يشير باروخ كيمبرلج إلى أنّ تركيبة المستوطنين في الهجرة الأولى "العلياة"[1075] سنة 1882، تختلف عن الموجات الاستيطانية اللاحقة، ففيها كان معظم المستوطنين متدينين (دوافعهم دينية)، غالبيتهم من الحاخامات والمهندسين الزراعيين، كمؤشر على ذلك أقاموا كنيس قبل تشييد منازلهم، وقد عملوا على الاختلاط مع المسيحيين والمسلمين، (بمعنى لم يسعوا للفصل)، وكانوا على استعداد لمشاركة الآخرين، والقبول بالعيش تحت حكم الدولة العثمانية طالما لديهم الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية. بخلاف الهجرة الثانية التي بدأت سنة 1904 وبلغت ذروتها في الفترة 1919-1923، حيث تحرك المستوطنون بدوافع سياسية أكثر منها دينية، وذلك بهدف تحقيق "الهوية القومية"، كان معظمهم من صغار السن، ومتأثرين بالأيدلوجيا العلمانية القومية الاشتراكية، والتي تتناقض مع اليهودية الدينية. ولذلك نجد أنّ المؤسسات التي أقيمت عليها دولة إسرائيل (كالهستدروت) قد أقيمت على يد الهجرة الثانية، علاوة على ترسيخ مبدأ "العمل العبري" والانفصال عن السكان الأصلانيين[1076].

حصل تطور اقتصادي مزدوج منذ وصول الصهيونية إلى فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، تجسد بوجود اقتصادين يتنافسان مع بعضهما البعض: اقتصاد يهودي صناعي حديث ومتطور ورأسمالي، واقتصاد فلسطيني يتطور ويتحدث بشكل بطيء، اعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية. تعامل معظم الصهاينة مع الاقتصاد الفلسطيني كاقتصاد منافس، لا ينبغي اعتباره شريكًا للتنمية المشتركة، لكنه من ناحية أخرى يجب أن يشكل سوقًا لمنتجات الاقتصاد اليهودي، مما أبرز الاختلاف بين طبيعة المجتمع الفلسطيني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني؛ الذي كان يهدف خلال فترة الانتداب إلى إقامة اقتصاد يهودي متطور وحديث ومتنوع ومستقل (منفصل)، بحيث يصبح الدعامة الأساسية للدولة اليهودية التي سيتم إنشاؤها[1077].

[1074] المصدر نفسه، ص: 187-220.

[1075] مصطلح يستخدمه الصهاينة لتوصيف الهجرة الاستيطانية لفلسطين، يعود في جذوره إلى أسس دينية، تفيد بالحج إلى الأراضي المقدسة.

[1076] Baruch Kimmerling, The Invention and Decline of Israeliness: State, Society and the Military, Berkeley: University of California Press, 2001, p: 193.

[1077] يائير بويميل، ربط الاقتصاد العربي بالقطاع اليهودي في إسرائيل 1967-1988، موقع ترابط، 2011/2/6. (بالعبرية). https://bit.ly/2Isre2M

2.2.1: ما بعد إقامة دولة إسرائيل (المحو والنهب والتذويب):

سعى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني إلى القضاء على قدرة الفلسطينيين في المناطق المستعمرة عام 1948 على التطور كقطاع اقتصادي مستقل، ونقل جميع وسائل إنتاجه إلى القطاع اليهودي، بالتزامن مع خلق اعتماد كامل في سبل العيش العربية على الاقتصاد اليهودي. وبالفعل بحلول نهاية ستينيات القرن العشرين، حققت دولة إسرائيل هذا الهدف من خلال سلسلة من الإجراءات والبرامج التي تم تنفيذها بالتوازي والتكامل. **كان الإجراء الأول هو مصادرة الأراضي ونهبها،** في وقت مبكر من عام 1948، ف 60% من الأراضي التي أجبر على تركها السكان الأصلانيين من الفلسطينيين نتيجة التهجير القسري، والتي كانت مستخدمة و / أو مملوكة لهم، تم مصادرتها ليستولي عليها اليهود. **الإجراء الثاني كان مصادرة وسائل الإنتاج الزراعي متمثلة بالماء،** ونقل معظمها لاستخدام الزراعة اليهودية. **العملية الثالثة كانت تنفيذ خطة إنشاء منظمة** أدت إلى القضاء على 72٪ من المزارع العربية. أدت هذه الإجراءات الثلاثة إلى بطالة عالية جدًا في القطاع العربي الفلسطيني، على عكس الازدهار الاقتصادي الهائل في الاقتصاد اليهودي. وهكذا، تم خلق قدر كبير من العطش للأيدي العاملة، والتي تتواجد بكثرة لدى السكان الأصلانيين. **الإجراء الرابع كان تنظيم كمية وشخصية وتوقيت تغلغل العاطلين العرب في أكثر الوظائف احتقارًا في سوق العمل الإسرائيلي (بشكل أساسي في قطاع الخدمات). وكان الإجراء الخامس هو برنامج تحسين البنية التحتية في القطاع العربي،** الذي زاد من قدرة المستهلك وشراء المنتجات الإسرائيلية، التي تم شراؤها من المراكز التجارية اليهودية، وبالتالي أعيدت أجور العمال العرب إلى الاقتصاد اليهودي. **الإجراء السادس كان منع التصنيع في القطاع العربي،** من أجل خلق اعتماد اقتصادي كامل للعرب على الاقتصاد اليهودي وإحباط إمكانية التنافس[1078].

عقب الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل تم فرض الحكم العسكري على السكان الفلسطينيين في المناطق المستعمرة عام 1948. اضطلعت عدة جهات بوضع السياسات وفي مقدمتها لجنة سرية يطلق عليها "اللجنة المركزية للأمن"، (بالإضافة إلى "لجنة الشؤون العربية"[1079] في حزب مباي[1080]). في البداية تركزت الأهداف حول السعي لتقليل حجم السكان الفلسطينيين، مع إعادة توزيعهم جغرافيًا، ووضعهم تحت نظام مراقبة شديد[1081].

[1078] يائير بويميل، ربط الاقتصاد العربي بالقطاع اليهودي في إسرائيل 1967-1988، مصدر سابق.

[1079] يائير بويميل، أسس سياسات التمييز تجاه العرب في إسرائيل 1948-1968، نظرة في قيام اسرائيل، المجلد 16، 2006، ص: 393. (بالعبرية).

[1080] حزب عمال إسرائيل، وهو الحزب الحاكم في تلك الفترة.

[1081] Tom Segev, 1949: The First Israelies, New York: An Owel Book, 1998, p: 52.

بحسب أحمد سعدي بنت الحكومة الإسرائيلية سياساتها على اعتبار أنّ العرب المتبقين خطر أمني (طابور خامس)، وبقي ترحيلهم (بشكل مباشر) قائمًا حتى سنة 1959. بدأ التحول في الموقف الإسرائيلي عندما نادى وزير الخارجية موشيه شاريت (في جلسة مغلقة لمباي سنة 1952) إلى "التهجير الهادئ" للعرب، مع تبني سياسة "الدمج" التدريجي للمتبقين. لكن وعلى ضوء الفشل في ترحيلهم اقترح يتسحاق بن تسفي (الرئيس الثاني للدولة) التعامل مع الفلسطينيين من خلال "الاستيعاب الثقافي"[1082]، دون إسقاط فكرة الطرد[1083].

حدث تحول بنيوي في السياسات الإسرائيلية تجاه فلسطينيي 48 في بداية 1957 ونهاية 1958[1084]. وذلك عقب تشكيل "لجنة الشؤون العربية"، والتي تم اعتماد رؤيتها فيما بعد كسياسة رسمية للحكومة الإسرائيلية[1085]. نشأ التحول على أثر حدثين بارزين وهما الحرب على سيناء (1956) وما رافقها من احتلال قطاع غزة، بالتزامن مع مجزرة كفر قاسم (التي ارتقى فيها 49 شهيد). كلا الحدثين ولّدا قناعة عند الإسرائيليين بأنّ العرب لن يرحلوا من تلقاء أنفسهم، إن لم يجبروا على ذلك، وتحدث لهم نكبة جديدة. فبالرغم من وقوع مجزرة كفر قاسم وحرب سيناء، إلا أنهم بقوا صامدين على أرضهم، وبالتالي يجب التخطيط على أساس استمرار وجود ما تبقى من الفلسطينيين[1086]. وهكذا نلمس أثر صمود الفلسطينيين (الفاعلية الفلسطينية) على إعادة إنتاج وتشكيل السياسات الإسرائيلية. وتحولها من فكرة الإزالة الكاملة إلى الإدارة، مع بقاء منطق الإزالة قائم في حال توفرت ظروف "مواتية".

تدرج الموقف الإسرائيلي في التعامل مع من تبقى من فلسطينيي 48 بعدما هُجّر معظمهم، من السعي للتهجير القسري والمحو الفيزيائي، بالترافق مع النهب المنظم للموارد ووسائل الإنتاج ممثلة بالأرض والمياه، إلى التحول نحو محاولة "استيعابهم" وتذويبهم داخل الدولة[1087]، عندما فشلت محاولات تهجيرهم العنيفة والهادئة[1088]. تمظهر هذا التحول في عام 1957 بتعويض المهجرين الداخليين، والاعتراف بالدروز كأقلية،

[1082] دعا رئيس الوزراء دافيد بن غوريون سنة 1952 إلى تبني سياسة تحويل الفلسطينيين المسلمين إلى اليهودية، أو تقريبهم لليهودية من خلال التلاقح الثقافي. لكن دعوته لم تجد لها صدى. (المصدر: أحمد سعدي، الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين، ترجمة: الحارث محمد النبهان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص: 51.)

[1083] المصدر نفسه، ص: 50-59.

[1084] يائير بويميل، في ظل أزرق أبيض: سياسات المؤسسة الإسرائيلية وفعالياته في قطاع المواطنين العرب، سنوات التشكل: 1958-1968، حيفا: بردیس للنشر، 2007، ص: 11. (بالعبرية).

[1085] Yair Bauml, MAPAI Committee for Arab Affairs — The Steering Committee for Construction of Establishment Policy towards Israeli Arabs, 1958—68, Middle Eastern Studies, Vol. 47, No. 2 (March 2011), p: 413.

[1086] Ibid, p: 414.

[1087] للتوسع في سياسة إسرائيل تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وتحديدًا خلال حقبة الحكم العسكري في صياغة ماهية المواطنة الفلسطينية انظروا (Rouhana and Sabbagh-khoury, 2014)

[1088] التوسع في تحليل الوضع الاقتصادي لفلسطينيي مناطق 48 يخرج عن موضوع الأطروحة، لذلك نكتفي بهذه الخلاصة. للاستزادة يمكن الإطلاع على عدة مصادر من بينها:

وكذلك فتح "الهستدروت" للعرب في عام 1959، والتحديث في وسائل الزراعة العربية، وفتح قسم لتعليم العرب في وزارة التعليم، بالإضافة إلى ضم السلطات المحلية العربية لمركز السلطة المحلية[1089].

3.2.1: ما بعد العام 1967 (التبعية):

أوصت "لجنة الأساتذة" (المكلفة من الحكومة في سبتمبر 1967 من أجل إيجاد حل لمشكلة اللاجئين)، بدمج المنظومة الاقتصادية لقطاع غزة مع إسرائيل[1090]. نادى ديان (الذي كانت له اليد الطولى في تحديد سياسات احتلال مناطق الـ 67)، بضرورة احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة عام 1967، حتى التوصل لتسوية سلمية. هذا ترك إسرائيل مع واقع إدارة المناطق المحتلة وسكانها دون التعرض لانتفاضة من قبل السكان لسنوات طويلة، كان على إسرائيل أن تفعل ذلك مع تحسين مستويات المعيشة للسكان الفلسطينين، ودون السماح للأراضي المحتلة بأن تصبح عبئًا اقتصاديًا عليها، بالنسبة لديان، كانت الطريقة المفضلة لإدارة المناطق المحتلة قائمة على منح الحكم الذاتي للفلسطينيين، و"التكامل" الاقتصادي مع إسرائيل. **ولم يقبل ديان الاقتراح القائل بضرورة أن تبقى الضفة الغربية وقطاع غزة كيانين اقتصاديين منفصلين، من أجل الحفاظ على وضعهما كورقة مساومة[1091].**

طرح ديان فكرة "التسوية الوظيفية"، وهي عبارة عن محاولة لفصل الأرض المحتلة وسكانها، لكنها في الواقع محاولة لدمج الضفة الغربية وقطاع غزة في أراضي إسرائيل، دون دمج السكان الفلسطينيين في المجتمع الإسرائيلي. عارض ديان اقتراح خصمه السياسي وشريكه في الحكومة يغال ألون، والمعروف بـ "التسوية الإقليمية"، والذي دعا فيه إلى إعادة رسم حدود الدولة، وتبني "الحل الأردني" الذي بموجبه يتم عقد اتفاق سلام مع الأردن، من أجل الحصول على أقصى درجات الأمن والحد الأقصى من الأراضي لإسرائيل، وذلك بأقل عدد من العرب. لم يكن ديان في عجلة من أمره لتقديم أي تنازلات إقليمية، وبدلًا من ذلك اقترح منح الفلسطينيين شكلًا من أشكال الحكم الذاتي. أصبح عدم رغبة إسرائيل في دمج السكان الفلسطينيين (لكنها دمجتهم اقتصاديًا) والتمييز الذي قامت به بين السكان وأرضهم؛ هو المنطق الشامل الذي يعمل بموجبه

Eliaa Zureik, The Palestinians in Israel: a study in internal colonialism, London, Boston: Routledge & K.Paul, 1979.
Raja Khalidi, The Arab Economy in Israel: Dependency or Development, Journal of Palestne, Vol. 13, No. 3, (spring 1984), pp: 63-86.

إمطانس شحادة، إعاقة التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الاقلية القومية العربية، حيفا: مدى الكرمل، 2006.

[1089] يائير بويميل، في ظل أرزق أبيض، مصدر سابق، ص: 14.

[1090] يحيئيل ادموني، عشرية من التفكير في الاستيطان ما بعد الخط الأخضر 1967-1977، مركز يسرائيل جليلي لبحث قوة الدفاع- يد تبنكين: الكيبوتس الموحد، 1992، ص 62. (بالعبرية).

[1091] Ronald Ranta, The Wasted Decade Israel's Policies towards the Occupied Territories 1967-1977, London: London's Global University, 2007, p: 71.

الاحتلال، وهو منطق لم يتغير إلا قليلًا على مر السنين، بينما تغيرت العديد من جوانب الحكم العسكري الإسرائيلي بشكل كبير[1092].

فُتِح المجال أمام المتنافسين الرئيسيين في الحكومة الإسرائيلية (ديان وألون) لوضع رؤيتهما موضع التنفيذ، رغم وجود تناقض بينهما، إلا أن كلًا منهما عمل على فرض الوقائع على الأرض حتى تصبح رؤيته قابلة للتبني من قبل الحكومة. فعمد ألون إلى تنفيذ خطته الاستيطانية القائمة على بناء خط من المستوطنات في الأغوار الفلسطينية. في المقابل قام ديان بترسيخ حالة "التطبيع" والدمج الاقتصادي. نتج هذا الوضع بسبب عدم اتخاذ الحكومة الإسرائيلية أي قرار بخصوص مستقبل الضفة الغربية، وعدم تبني خطة ألون أو ديان بشكل رسمي[1093].

قام ديان فعليًا بإلغاء الحدود بين المستعمرة الأولى والمستعمرة الثانية[1094]. بالرجوع إلى جلسات لجنة المدراء العاميين، سنجد كيف تم ربط البنية التحتية المادية بين المنطقتين، من خلال ربط شبكة الكهرباء والماء والاتصالات وحتى المواصلات. ولم تكن معظم الرسوم الجمركية والتعريفات والحواجز التي تميز تبادل السلع عبر الحدود الدولية موجودة، فتم دمج الضفة الغربية وقطاع غزة باتحاد جمركي مع إسرائيل. علاوة على ذلك تم دمجهما في الاقتصاد الكلي الإسرائيلي من خلال فرض اتحاد نقدي (الليرة وفيما بعد الشيكل)، فكانت البضائع الإسرائيلية تتدفق إلى الأراضي المحتلة، وفي الاتجاه المعاكس يتم استغلال اليد العاملة الفلسطينية داخل إسرائيل. مما أدى إلى تحويل فلسطين الانتدابية إلى وحدة اقتصادية واحدة.

يمكننا القول بأنّ هنالك تغير وتحول في الاقتصاد السياسي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، فبعدما كان التوجه للاندماج (في الموجة الاستيطانية الأولى)، برز في فترة الانتداب البريطاني السعي إلى إقامة اقتصاد منفصل عن الاقتصاد الفلسطيني، لكن وبعد إقامة الدولة تحول نحو نهب الاقتصاد الفلسطيني في مناطق 48 ومحوه وتذويبه في الاقتصاد الإسرائيلي، واستغلال الموارد واليد العاملة. لينتقل في عام 1967 في تعامله مع اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خلق حالة من الاعتمادية المتبادلة والتبعية، فبقدر اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على العمالة في إسرائيل، اعتمد الاقتصاد الإسرائيلي على اليد العاملة الفلسطينية، وقد تجسد ذلك

[1092] Neve Gordon, *Israel's Occupation* (Berkeley/ London: University of California Press, 2008), p:6.

[1093] ينظر:
أرشيف دولة اسرائيل، ليفي أشكول: رئيس الوزراء الثالث/ شهادات مختارة من حياته (1895-1969)، القدس: كيتر، 2001، ص: 574. (بالعبرية).. وأيضاً
Ronald Ranta, op. cit., p: 32.

[1094] يستخدم السقا مصطلحي المستعمرة الأولى والثانية، لتوصيف المناطق المستعمرة سنة 1948 (كمستعمرة أولى)، والمناطق المستعمرة سنة 1967 (كمستعمرة ثانية) (المصدر: أباهر السقا، نحو إعادة التفكير في الأطر المفاهيمية لتحليل السياق الفلسطيني الاستعماري، عمران العدد 39، المجلد 10، شتاء 2022).

بالاستغلال الاقتصادي للموارد. وهذا يدفعنا للاستنتاج بأن تنظير وولف للاقتصاد السياسي للاستعمار الاستيطاني، على أساس أن اقتصاد المستعمرين اقتصاد منفصل، ينطبق بشكل أساسي على مرحلة ما قبل إقامة دولة إسرائيل، لكنه لا يصلح كأداة تحليلية لما بعد ذلك. لكن ما زلنا بحاجة لفحص مقولة وولف بأنّ منطق الاستعمار الاستيطاني هو المحو/إزالة، وهذا ما سنتناوله في السطور اللاحقة.

2. العنف الاستعماري: محو[1095] وتطهير عرقي[1096] أم تحكم وضبط وسيطرة:

نظّر زئيف جابوتنسكي لاستخدام العنف في السياق الاستعماري الصهيوني، من خلال طرح عقيدة "الجدار الحديدي"، التي يعتبرها الكثيرين بمثابة الأساس الذي بنيت عليه العقيدة العسكرية للحركة الصهيونية منذ العشرينات وحتى يومنا[1097]. والمقصود ب"الجدار الحديدي" هو "السعي إلى فرض سلسلة من الظروف السياسية التي تحرم العرب من التدخل في المشروع الصهيوني، وذلك عبر استعراض القوة وفي حالات الضرورة، استخدام القوة المادية الفعلية،...، يتعين على السياسة الصهيونية أن لا تترك مجال للشك في العقل العربي بأنّ اليهود، واليهود فقط، سيكونون أصحاب السيادة في أرض إسرائيل، وأنّ العرب سيقيمون هم أنفسهم، كما هو مخطط له، فيها بصفتهم أقلية قومية"[1098].

يشير وولف إلى أنّ المستعمرين في الاستعمار الاستيطاني يأتون بنية البقاء[1099]. ويجادل بأنّه مرتبط بالمحو والإلغاء، ولكن ليس بالضرورة مرتبط بالإبادة الجماعية، مع إصراره على أنّ الإبادة الجماعية في الاستعمار الاستيطاني لا تمارس لمرة واحدة بل هي حالة تدمير مستمرة. ويحاج بأنّه يتمحور حول الأرض[1100]. في المقابل يميل فيراشيني في توصيفه للحالة الاستعمارية في فلسطين إلى استخدام مصطلح الترحيل (transfer) بدل الإزالة والمحو[1101].

[1095] المقصود هنا المحو الديموغرافي بمعنى الترحيل القسري للأصلانيين خارج حدود الكيان الاستعماري، فقد توسع البعض في استخدام هذا المصطلح لينحتوا منه مفاهيم ومصطلحات من بينها: المحو الاجتماعي (sociocide) لصالح عبد الجواد، والتطهير المكاني (Spacio cide) لساري حنفي. وكذلك منطق المحو السياسي، الذي نجده في الكتابات التي تتناول محو الصوت السياسي للفلسطينيين. علاوة على الكتابات التي تتناول المحو الثقافي (culturecide).

[1096] لا يوجد تعريف دقيق لهذا المفهوم، لكن لجنة من الأمم المتحدة في يوغسلافيا عرفته: " جعل منطقة ما متجانسة عرقيًا عن طريق استخدام القوة أو الترهيب لإبعاد أشخاص من مجموعات معينة من المنطقة"، ونفس اللجنة عرفته سنة 1994: "سياسة هادفة صممت من قبل مجموعة عرقية أو دينية بواسطة العنف والرعب من أجل إزالة سكان مدنيين من مجموعة عرقية او دينية أخرى، من منطقة جغرافية محددة". (المصدر:
United Nations, Definitions: Ethnic Cleansing, 2022. https://bit.ly/3vibZxv)
"a purposeful policy designed by one ethnic or religious group to remove by violent and terror-inspiring means the civilian population of another ethnic or religious group from certain geographic areas"

[1097] نبيه بشير، قراءة جديدة لعقيدة الجدار الحديدي، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد 69، 2018، ص: 40.

[1098] المصدر نفسه، ص: 42.

[1099] Patrick Wolfe, Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology, op, cit., p: 2.

[1100] Patrick Wolfe, "Settler colonialism and the elimination of the native", op. cit.

[1101] Lorenzo Veracini, Settler Colonialism: A Theoretical Overview. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2010.

أمّا بابيه فيعتبر أن العدسة المناسبة لدراسة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني هي التطهير العرقي. معتبرًا أنّ "الهدف الرئيسي للحركة (الصهيونية) تطهير فلسطين بأسرها تطهيرًا عرقيًا شاملًا"[1102]. والذي يصنف في المعاهدات الدولية كجريمة ضد الإنسانية[1103]. حيث قامت الهيئة الاستشارية التي شكلها دافيد بن غوريون للإشراف على عملية إعلان دولة إسرائيل، بوضع خطة "د" (دالت) والتي تتضمن طرد الفلسطينيين بشكل منهجي[1104]. بدأ التطهير في ديسمبر 1947 بسلسلة من الهجمات اليهودية على القرى العربية، مما تسبب بترحيل 75 ألف فلسطيني. في مارس 1948 تم تنفيذ خطة دالت، فارتكبت مجزرة دير ياسين التي اقتلع على إثرها 250 ألف فلسطيني من أرضهم[1105].

يوثق صالح عبد الجواد 76 مذبحة ارتكبتها القوات الصهيونية ضد الفلسطينيين خلال ما اصطلح عليه بـ "حرب 1948"[1106]. فيما يشير بابيه إلى حدوث 31 مجزرة في المناطق المستعمرة عام 1948، في الفترة ما بين 12/11/ 1947- 1949/1/19، من المجزرة في طيرة حيفا، إلى خربة علين (الخليل)، (نتج عن هذه المجازر تهجير أكثر من 800 ألف فلسطيني)، علاوة على ذلك، مجازر كفر قاسم وقبية في الخمسينات، والسموع في الستينات[1107].

أمّا في المناطق المستعمرة عام 1967، فقد تم استبعاد التطهير العرقي على نطاق واسع، بسبب الظروف الخاصة التي اندلعت بعد الحرب (من بينها وجود معارضة دولية لمثل هذه الممارسات). وعلى الرغم من اتخاذ القرار بعدم تكرار عمليات الطرد الجماعي لعام 1948، إلا أن إسرائيل نفذت عمليات تطهير عرقي في المناطق التي احتلتها عام 1967. المجموعة الأولى المستهدفة كانت من سكان الحي اليهودي القديم في البلدة القديمة بتاريخ 6/18/ 1967، طُرد من لم يغادروا الحي طواعية[1108]. **من اليوم الأول للاحتلال**، تم طرد 6,000 فلسطيني من القدس إلى الأردن، كانوا يعيشون في ثلاثة من الأحياء الأربعة القديمة (حي المغاربة الذي تم هدمه بالكامل، والسريان والشرف)[1109].

[1102] إيلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة: أحمد خليفة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007، ص: 7.
[1103] المصدر نفسه، ص: 12.
[1104] إيلان بابيه، مصدر سابق، ص: 37.
[1105] المصدر نفسه، ص: 50.
[1106] صالح عبد الجواد، المذابح الصهيونية خلال حرب "1948" و"خلق" مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مجموعة 194، 2008/5/28. https://bit.ly/2MrVCvm
[1107] ايلان بابيه، مصدر سابق، ص: 288.
[1108] Ilan Pappe, The Biggest Prison on Earth: A History of the Occupied Territories, London: Oneworld Publications, 2017, p: 112.
[1109] Ibid, p: 82.

يظهر أرشيف الأمم المتحدة، خمس حالات للتهجير وهدم البيوت في مناطق الضفة الغربية، الهدم الهائل للمنازل في قلقيلية، ترحيل أعداد كبيرة من الناس من طولكرم، الترحيل الجماعي لحوالي 50 ألف شخص من منطقة أريحا، تدمير ثلاثة قرى في منطقة اللطرون التابعة للقدس (بيت نوبا، يالو، عمواس)، وأخيرًا هدم قريتين في منطقة الخليل. بالإضافة إلى ذلك، تم طرد قرى أخرى، مثل بيت عوا التي يبلغ عدد سكانها 2,500 نسمة وبيت مرسم التي يبلغ عدد سكانها 500 نسمة. وطرد 7,000 فلسطيني من طولكرم، كما تم بشكل متعمد هدم 850 منزلًا من بين 2,000 منزل في قلقيلية[1110]. علاوة على تهجير أكثر من 10,000 شخص يعيشون في قرى اللطرون الثلاث، وتدمير منازلهم[1111]. وفقًا لمصادر الأمم المتحدة، طردت إسرائيل ما يقرب من 180 ألف فلسطيني في الأيام الأولى للاحتلال[1112].

يشير شافير في تناوله للعنف الذي مارسته إسرائيل في مناطق 1967؛ إلى التقنيات البارزة في مصفوفة الهيمنة الإسرائيلية (نظام التصاريح، الاعتقال الإداري، الترحيل، هدم المنازل، التعذيب في السجون)[1113]. فيما تطبق الحكومة الإسرائيلية وتدعم أربع آليات رئيسية لمصادرة الأراضي: (1) إعلان الأرض كممتلكات مهجورة، (2) مصادرة الأراضي للاحتياجات العامة، (3) مصادرة الأراضي لتلبية الاحتياجات العسكرية الأساسية والعاجلة، (4) إعلان المناطق المرغوب مصادرتها كـ "أراضي دولة". وعلى عكس موجات الاستعمار حول العالم، فإن الاستيلاء على الأرض في الحالة الفلسطينية يتخذ نهجًا متقطعًا، باتباع مسارات متوازية للوصول إلى نفس الهدف[1114].

يحاول جوردون في تناوله للعنف الاستعماري الإسرائيلي في مناطق 67، تفسير[1115] سبب العدد القليل نسبيًا من الفلسطينيين الذين قتلوا على يد "الاحتلال"، مقارنة بالاحتلالات العسكرية الآخرى، وخاصة خلال الـ 34 سنة الأولى من الاحتلال، بانيًا على الافتراض بأنّ هناك علاقة عكسية بين العنف المطلق، والذي يستخدم في المقام الأول لقمع المقاومة ولخلق حالة من عدم اليقين وانعدام الأمن المستشري، وأشكال السيطرة التي تهدف إلى تطبيع الاحتلال العسكري، من خلال تسخير وتوجيه طاقات السكان، تجاه الأنشطة التي تتوافق مع مصالح المحتل، وبالتالي فإن زيادة عدد القتلى الفلسطينيين علامة على فشل محاولات إسرائيل

[1110] Ilan Pappe, The Biggest Prison on Earth, op. cit., p: 116.

[1111] Ibid, p: 119.

[1112] Ibid, p: 127.

[1113] Gershon Shafir, A Half Century of Occupation, Oakland, California: university of california press, 2017, p:35.

[1114] Ibid, p: 71.

[1115] يؤخذ على جوردون في تحليله اقتصاره على تناول أشكال السلطة وتحولاتها في مناطق العام 1967، دون الرجوع إلى تجربة الحكم العسكري في مناطق العام 48، والتي تمأسست فيها كثير من الممارسات والمفاهيم لإدراة السكان، وحدث فيها تطورات وتحولات مهمة في كيفية التعامل مع السكان الأصلانيين.

لتطبيع الاحتلال. بحسب جوردن فإنّ مشكلة إسرائيل في تعاملها مع مناطق 67، تكمن في العدد الكبير من السكان الذي بقوا فيها، بعكس مناطق 48 الذين تم تهجير معظمهم في عملية التطهير العرقي التي نفذتها، فيما قامت بتطهير منطقتين فقط في الضفة الغربية، وادي الأردن (باستثناء أريحا) واللطرون (القدس). حيث تم تطهير وادي الأردن جزئيًا لأن إسرائيل أرادت تأمين الحدود مع الأردن، كما تم إخلاء جيب اللطرون من السكان[1116]. (يغفل جوردون عن التهجير الذي حصل في باقي مناطق الضفة، كقلقيلية وطولكرم وبيت عوا والتي أشار لها بابيه).

يفسر جوردون العدد القليل نسبيًا من القتلى من الفلسطينين بالاستناد على مفاهيم فوكو للقوة وأشكال السيطرة. متناولًا الإجراءات القسرية المستخدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات الأولى من الاحتلال، كفرض حظر التجول، وترحيل القادة، وهدم المنازل، والاعتقالات، وتعذيب المعتقلين. يدعي جوردون بأنّ الأجهزة والممارسات التي تهدف للسيطرة والتي تم توظيفها في المناطق المحتلة، تتبع الأنماط الأساسية الثلاثة للسلطة (السيادية، الانضباطية، والبيوسلطة) التي نظّر لها فوكو. فخلال السنوات الأولى للاحتلال، أكدت إسرائيل على السلطة التأديبية والسلطة الحيوية، وقللت من الاعتماد على السلطة السيادية (التي تتضمن القتل). السلطة الانضباطية مستمرة ومنتشرة وتعمل في أدق أجزاء التفاعلات اليومية من أجل إنتاج ونشر مجموعة من المعايير والممارسات الاجتماعية. يعمل الانضباط من الأسفل لأنه يحاول فرض التجانس على السكان في الفكر والسلوك، وبالتالي يسعى جاهدًا لجعل الناس طيّعين. فالانضباط يهدف إلى توليد التطبيع من خلال تنظيم الحياة اليومية، في كثير من الأحيان عن طريق زيادة إنتاجية السكان من حيث المنفعة الاقتصادية مع تقليل ذكاءهم السياسي (political astuteness). فيما تتعامل السلطة الحيوية مع السكان (وليس الفرد) كمشكلة سياسية. وهي لا تعارض نشر السلطة التأديبية، ولكنها تدمجها وتعدلها، وتعمل على نطاق مختلف مع تطبيق سلسلة من الأدوات المتميزة. ففيما الانضباط يسعى إلى إدارة الموضوع الفردي، فإن السلطة الحيوية تدير الفرد فقط بقدر ما هو أو هي عضو في مجموعة سكانية. حيث تنشر السلطة الحيوية مجموعة من المؤسسات التي تنسق وتنظم الرعاية الطبية، وخدمات الرعاية الاجتماعية، والاقتصاد، وما إلى ذلك، بينما تقيد المجال السياسي والمعرفي، ومن أجل إدارة السكان تستخدم السلطة الحيوية الأجهزة الإحصائية والأساليب العلمية وكذلك آليات المراقبة[1117].

[1116] Neve Gordon, op. cit, p: 5.
[1117] Ibid, p: 11-12.

يجادل ممداني بأن التطهير العرقي كسياسة ناتج عن الحداثة الأوروبية في سياق تأسيس الدولة القومية[1118]، وذلك لأنّ الدولة القومية (المنبثقة عن معاهدة ويستفاليا) تسعى إلى "تجانس" أراضيها، من خلال القضاء على الأقليات التي تحول دون ذلك، وذلك بواسطة ممارسة التطهير العرقي الذي يشمل الإبادة الجماعية، أو نقل السكان، بحيث يتم إبعاد الأقلية عن المنطقة لتتركز في جزء ضئيل منها، بعيدًا عن الأغلبية، ومن ثم فإن العنف الاستعماري وممارسة التطهير العرقي ضد السكان الأصلانيين، متأثر بفكر الحداثة الغربية ومفهوم الدولة القومية[1119].

يذهب ممداني إلى اعتبار التطهير العرقي الذي مارسته الصهيونية سنة 1948، إعادة إنتاج لما تم ممارسته في أوروبا ضد اليهود والأقليات الأخرى، وذلك من أجل إقامة الدولة القومية الصهيونية في سياق الحداثة الغربية[1120]. تدفعنا مجادلة ممداني للتساؤل: هل منطق المحو (التطهير العرقي) الذي مارسته الحركة الصهيونية كان مهيمنًا في فترة إقامة الدولة، وحل فيما بعد منطق آخر، بعد أن استتبت الأمور وتم الاطمئنان إلى تشكيل دولة بأغلبية يهودية؟ أم أنّ منطق المحو هو المنطق المهيمن منذ نشأة الحركة الصهيونية وحتى يومنا هذا؟

يمكننا القول بأنّ بعض الباحثين (وعددهم ليس بقليل) الذين يتناولون الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يستبطنون منطق المحو والتطهير العرقي. لكن الوقائع المناقضة لهذا المنطق، تجعلنا نذهب باتجاه إعادة التفكير بذلك. ففي ذروة عملية المحو والتطهير العرقي عام 1948، وبحسب أرشيف الجيش الإسرائيلي كانت الحاجة إلى أيدي عاملة في بعض المجالات (كالعمل في كروم العنب)؛ سببًا في الإبقاء على 1,030 فلسطيني من مدينة اللد (بعدما تم تهجير 20 ألف من سكانها)[1121]. كما يبرز ما حصل مع سكان قريتي الفريديس وجسر الزرقاء، عندما أقنع المستوطنون في المستعمرات المجاورة قادة "الجيش الإسرائيلي"[1122] بعدم طردهم، وذلك لأنهم يحتاجونهم للقيام بالعمل في مزارعهم ومنازلهم[1123]، فتغلب هنا منطق الاستغلال الاقتصادي على منطق المحو. إذا كان المنطق الجامع هو المحو، كيف يمكن تفسير ترحيل المسلمين وإبقاء

[1118] في المقابل تجادل حنة أرندت بأن التطهير العرقي في المستوطنات الاستعمارية (التابعة للاستعمار الأوروبي) هو الذي وفر الأرضية الخصبة لظهور النخب النازية والتطهير العرقي في أوروبا
(Hanna Arendt, The Origins of Totalitarianism, San Deigo, New York, London: A Harvest Book, 1973, p: 206.)

[1119] Mahmood Mamdani, Neither settler nor native : the making and unmaking of permanent minorities, Cambridge, Massachusetts : The Belknap Press of Harvard University Press, 2020, p: 4.

[1120] Ibid, p: 27.

[1121] حاييم يعكوفي، المدن المختلطة: نحو فضاء مديني مضاد؟، مجلة جدل، العدد الثامن عشر/ تشرين الأول 2013، ص: 1.
https://bit.ly/3a7D7Fo

[1122] في تلك الفترة لم يكن الجيش الإسرائيلي قد تأسس وإنما ميلشيات صهيونية مسلحة.

[1123] إيلان بابيه، مصدر سابق، ص: 144.

الدروز[1124]، وكذلك الأمر بالنسبة لجزء من المسيحيين[1125]، كما حدث عام 1948 في قريتي كفرياسيف وبلدة شفاعمرو[1126]. وتكرر ذلك في عدم ترحيل سكان الناصرة التي يبلغ عدد سكانها 16 ألف نسمة منهم حوالي 10 الآف مسيحيين[1127].

يضاف إلى ما سبق، إذا كان المنطق الجامع للاستعمار الاستيطاني الصهيوني هو المحو والتطهير العرقي، لماذا تم إبقاء عشرات الآلاف من الفلسطينيين (أغلبهم مسلمون) في مناطق 48 ولم يتم ترحيلهم أسوة بأغلبية الفلسطينيين. فإذا قيل بأن إسرائيل ندمت على ذلك، واعتبرت نفسها قد وقعت في خطأ استراتيجي عندما لم تقم بترحيل كامل الفلسطينيين عام 1948، لماذا لم تستدرك ذلك عندما سنحت لها الفرصة وواتتها الظروف لتهجير باقي الفلسطينيين، كما حدث عام 1956 عندما قامت بمجزرة كفر قاسم، وأثناء الحرب على سيناء.

الأهم من ذلك؛ هو ما حدث عام 1967. فإذا كان المنطق هو المحو والترحيل والتطهير العرقي، لماذا تم الإبقاء على أغلبية سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. لماذا سُمِح لسكان قلقيلية بالعودة بعد أن تم تهجيرهم، "حسب سجلات البلدية فإن العائدين للمدينة بعد 23 يومًا من النزوح، بلغ 9,446 من أصل 15 ألف"[1128]. صحيح تم ترحيل عشرات الآلاف من المناطق المحتلة عام 1967، لكن بقي مئات الآلاف. بحسب شلومو غازيت فإن سبب تراجع ديان عن تهجير أهل قلقيلية هو صمودهم، فـ "بعد أن اتضح له بأن هذه المجموعة (من سكان قلقيلية) لم يختفوا، وكل ما حدث أنهم هربوا لمسافة 3 كيلومتر وناموا تحت الأشجار، وتسببوا بظهور مشكلة إنسانية، وفي اليوم التالي سيأتي مصورو التلفاز ويصوروهم، عندها قال: لم ننجح، إذًا هيا نعيدهم"[1129]. بحسب الرواية الفلسطينية ساهم في عودة مهجري قلقيلية ما فعله رئيس بلدية قلقيلية

[1124] يجادل عادل مناع بأنّ "تاريخ بقاء الفلسطينيين في الجليل يؤكد وجود سياسة عليا للتطهير العرقي أحيانًا، ويدحضها في حالات أخرى وهذه الحالات التي لا تستوي مع السياسة العامة لها أسبابها المرتبطة بالجغرافيا، وبمعاملة "غير المسلمين" بشكل مختلف. فالدروز تم التعامل معهم بشكل مغاير تمامًا عن التعامل مع بقية السكان العرب، كما عومل المسيحيون بصورة عامة بحساسية ونعومة، خوفًا من ردة فعل الدول الغربية وكنائسها. هذه المعاملة غير المتجانسة للفلسطينيين في حيفا والجليل برزت خلال أشهر الحرب، ولعدة سنوات بعد انتهائها. وتؤكد هذه الأمثلة وغيرها أن حالات "عدم الطرد" لم تكن عفوية، وإنما نتيجة سياسة عليا من القيادة الإسرائيلية، قائمة على مصالحها السياسية ومرتبطة أيضًا بمواقف بعض قيادات تلك الطوائف الدينية والسياسية" (المصدر: عادل مناع، نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل (1948-1956)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016، ص: 21)

[1125] يفسر بابيه ذلك، بأن قادة الدروز تعهدوا بالولاء لإسرائيل، بعكس المسيحيين الذين رفضوا ذلك، "يجب الإشارة هنا إلى أن موقف الدروز تراوح ما بين التعاون مع الصهيونية، والمقاومة المسلحة كما في حالة قريتي يانوح وجت". (أحمد سعدي، مصدر سابق، ص: 149"). يشير بابيه إلى أن بن غوريون اهتم بالرأي العام العالمي، ولذلك لم يرحل سكان الناصرة. لكن هذا التفسير (إن سلمنا بصحته) يؤشر على أن المنطق الجامع للاستعمار ليس المحو والتطهير العرقي، ولو كان كذلك لما ألقت الحركة الصهيونية بالًا لتعهد الدروز بالولاء، فالفكر الصهيوني قائم على إقامة دولة يهودية "نقية". أو للرأي العام العالمي، فهي أصلًا لم تهتم به عندما قامت بالمجازر، فهل ستهتم به عندما تقوم بالترحيل. علاوة على ذلك فقد تم ترحيل أعداد كبيرة من المسيحيين في مناطق متعددة.

[1126] إيلان بابيه، مصدر سابق، ص: 188.

[1127] المصدر نفسه، ص: 199.

[1128] إذاعة صوت فلسطين، "قلقيلية.. حين غيرت نكسة 1967 وجه المدينة"، 2018/6/5. http://vop.ps/page-38290.html

[1129] أرشيف دولة إسرائيل، مقابلات مع أشخاص، א-5002/13، 1985/4/26، ص: 21. (بالعبرية).

حسين صبري ورئيس بلدية نابلس حمدي كنعان، فبعد هدم وحرق بيوت قلقيلية والتهجير القسري للسكان أثناء حرب 1967، رفض أهل قلقيلية الهجرة للأردن، وبقوا يسكنون في الكهوف وتحت الأشجار، فتوجه رئيس البلدية صبري بمساعدة كنعان لخطاب قناصل وسفراء الدول الغربية، ومن بينهم السفير الأميركي في قنصلية القدس، وقد أثمرت هذه الجهود مع صمود الأهالي بعودة ديان عن قراره بتهجير الناس، والسماح لهم بالعودة[1130].

كل ما سبق ذكره يجعلنا نعيد التفكير في المنطق الجامع للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، فلو كان المنطق الجامع هو فقط المحو والترحيل والتطهير العرقي لما تم تجاوزه في أي محطة، دون التقليل من أهمية الفاعلية الفلسطينية Agency في إفشال مخططات الترحيل الصهيونية، فصمود جزء من الفلسطينيين عام 1948 في أراضيهم، بالإضافة إلى صمودهم عقب مجزرة كفر قاسم عام 1956، علاوة على صمود معظم سكان أراضي 1967 عقب الحرب، أضعف من استخدام سياسة الترحيل القسري والمحو، لكنه لم يسقطها بشكل كامل من جدول أعمال دولة إسرائيل.

ما سبق يقودنا إلى البحث بشكل أوسع في مقولة بنيوية الاستعمار الاستيطاني، التي تغفل عن التناقضات في داخل منظومة الاستعمار الاستيطاني، والتي بدورها تساهم في إعادة تشكيل هذه المنظومة وتحديد سياساتها، وهذا ما سيتم تناوله في السطور اللاحقه.

3. التناقضات داخل منظومة الاستعمار الاستيطاني:

نلمس وجود صراعات وتناقضات بين أركان منظومة الاستعمار الاستيطاني تؤثر على بنيته، فاستعراض الوقائع فيما يتعلق بسياسات الحكم العسكري الإسرائيلي في قطاع الزراعة تشير إلى وجود اختلافات وتناقضات، بل وصراعات بين أطراف منظومة الحكم، تبرز بشكل واضح في ثلاثة مجالات متعلقة بالزراعة وهي: الاستيطان، الأيدي العاملة، والجسور المفتوحة، والتي سنتناولها في السطور اللاحقة.

[1130] ازدهار رابي، قلقيلية وحرب حزيران 1967، رسالة ماجستير بجامعة النجاح، 2001، ص: 91. (ملاحظة: أكد هذه المعلومة عبد الرحيم الحنبلي أثناء مقابلته).

1.3: التناقضات والاختلافات حول الاستيطان[1131]:

أبقت الحكومة الإسرائيلية مصير المناطق المحتلة سنة 1967 مفتوحًا وبدون حسم، حتى لا تلزم نفسها باتخاذ أي قرار من شأنه التخلي عن جزء من الأراضي. فقد اجتمعت الحكومة يومي 18 و 1967/6/19 لمناقشة موقفها من الأراضي المحتلة. وقد عقدت هذه الاجتماعات استجابة لطلب أمريكي بأن تكشف إسرائيل عن موقفها قبل المناقشات في الأمم المتحدة في 1967/6/19[1132]. أمّا الاجتماع الثاني فقد عقد في 1967/10/30 بهدف مراجعة قرارات 19 حزيران. فقد قررت الحكومه الموافقة على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان إلى الحدود الدولية مقابل معاهدات السلام. فتم في الاجتماع إعادة صياغة القرار، بالإشاره إلى استعداد إسرائيل للتفاوض مع سوريا ومصر على أساس "حدود آمنة ومعترف بها"، في حين تركت الحكومة التعريف الدقيق لـ "حدود آمنة ومعترف بها" مفتوحًا. من حيث الجوهر، تراجعت الحكومه عن قرارها في 19 حزيران، لكنها لم تنقل القرار الجديد إلى الإدارة الأمريكية (ربما هذا يفسر سبب طمس الرقابة الإسرائيليه لمحضر الاجتماع). لكن وبحسب Ranta لا ينبغي فهم قرار 30 تشرين الأول/أكتوبر على أنه تبني سياسة إقليمية جديدة طويلة المدى، بل كمحاولة متعمدة لجعل هذه الأمور أكثر غموضًا وأقل إلزامًا، وترك إسرائيل بدون سياسة إقليمية متماسكة طويلة المدى. فقد اختارت الحكومة عدم التعامل مع القضية المعقدة للضفة الغربية وتركت القرار بشأن الوضع طويل الأمد لشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان للمفاوضات المستقبلية[1133].

يُظهر ما كشف عنه الأرشيف الإسرائيلي حول جلسات الحكومة الإسرائيلية التي بحثت مستقبل المناطق المستعمرة عام 1967، توجهات الأحزاب السياسية الإسرائيلية، فالحكومة وقتئذ تمثل فيها جميع أطياف الحقل السياسي الإسرائيلي، من يمين ويسار. تظهر جلسة الحكومة بتاريخ 1967/6/19، أن الحكومة الإسرائيلية كانت على استعداد للتخلي عن إجزاء من الأراضي المستعمرة عام 1967 مقابل توقيع اتفاق سلام مع مصر وسوريا، على أن يتم تعديل الحدود بما يضمن "احتياجات إسرائيل الأمنية"، مع ضمان حرية الطيران والملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة وقناة السويس، ومناطق منزوعة السلاح في شبه جزيرة سيناء، مع إبقاء قطاع غزة تحت السيادة الإسرائيلية، وإبقاء مصير الضفة الغربية مفتوحًا بدون قرار بانتظار ما ستسفر عنه الاتصالات مع النظام الأردني. أمّا مشكلة اللاجئين فيترك التعامل معها للأونروا، مع التفكير

[1131] تم نشر هذا القسم؛ ينظر: أشرف بدر، "من دايان حتى ترامب...اكتمال انزياح "اليمين" الإسرائيلي نحو اليسار في منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي"، مركز الزيتونة، شباط/ فبراير، 2021.

[1132] Ronald Ranta, op. cit., p: 51.

[1133] Ibid, p: 84.

بتوطينهم في الدول العربية أو سيناء والضفة الغربية تحت مظلة اتفاق سلام مع الدول العربية، يتضمن توزيع المياه، مع بقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية. وطالما لم يوقع اتفاق سلام ستبقى مناطق 67 تحت السيطرة الإسرائيلية[1134].

يظهر لنا محضر الاجتماع استعداد جميع الأطياف السياسية، من يسار بما فيه حزب "مبام" (ميرتس لاحقًا)، ويمين بما فيهم حيروت (الليكود) والمفدال[1135]، للتنازل عن أجزاء واسعة من المناطق المستعمرة عام 1967 والتي كانت تسيطر عليها مصر وسوريا، مقابل توقيع اتفاق سلام معهما. وإجماع على ضم القدس، والسيادة على قطاع غزة. أصر مناحيم بيغن (حيروت/ الليكود) في الاجتماع على أن تتضمن صيغة أي اتفاق سلام مستقبلي عبارة تنص على: تعديل الحدود بما "يضمن احتياجات إسرائيل الأمنية"، وهي عبارة مطاطية، قد تعني الاحتفاظ بنصف سيناء، حرفيًا نبه لذلك وزير الأديان زيراح فرهابتيغ "المفدال"[1136]، لكن ذلك لم يؤثر على الإجماع بتضمين هذا البند. استند بعض الوزراء في موقفهم المؤيد لهذه الصيغة على الافتراض بأن الدول العربية لن تقبل بعقد اتفاق سلام مع إسرائيل، وبالتالي ستتحول هذه الصيغة إلى مجرد حبر على ورق. عبّر عن ذلك ديان بقوله: "لست أحلم بأن السوريين أو المصريين سيوافقون على اتفاق سلام"[1137].

تركت الحكومة الإسرائيلية مصير الضفة الغربية بدون قرار، مما أفسح المجال أمام المتنافسين الرئيسيين في الحكومة الإسرائيلية على خلافة أشكول، وزير الدفاع ديان، ووزير العمل يغال ألون، لوضع رؤيتهما الخاصة بهما لمستقبل مناطق 67، موضع التنفيذ. ورغم وجود تناقض بينهما، إلا أنّ كلًا منهما عمل على فرض الوقائع على الأرض حتى تصبح رؤيته قابلة للتبني من قبل الحكومة. فعمد ألون إلى تنفيذ خطته الاستيطانية القائمة على بناء خط من المستوطنات في الأغوار الفلسطينية. في المقابل قام ديان بترسيخ حالة "التطبيع" والدمج الاقتصادي.

[1134] أرشيف دولة إسرائيل، جلسات الحكومة الإسرائيلية: جلسة 1967/6/19، الملف: ISA-PMO-GovernmentMeeting-0002ees. (بالعبرية).

[1135] حزب المتدينين الوطنيين (مفدال): حزب سياسي من المتدينين الذين يُعرّفون أنفسهم بأنهم من الوطنيين. تأسس سنة 1956 نتيجة اتحاد بين حزبي (همزراحي) و(هبوعيل همزراحي). ينادي الحزب بـ: بناء دولة إسرائيل وتقويه وجودها من النواحي الدينية والأمنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتنمية حب الوطن بين افراده، وتعميق الاخلاص والانتماء لاسرائيل وكل هذا من منطلق الالتصاق بأُسس الشريعة اليهودية، والتي يجب ان تؤثر على عملية استصدار القوانين، أي أن تكون قوانين إسرائيل مبنية على الشريعة. تحالف هذا الحزب منذ تأسيسه مع حزب (مباي) في تشكيل الائتلاف الحكومي وبقي الائتلاف متوارثا إلى حزب العمل بعد إلغاء (مباي) حتى العام 1977 عندما أخذت تغلب في أوساط (المفدال) توجهات نحو اليمين وخاصة التقارب مع الليكود، وبالفعل كان حزب (المفدال) مساهما في إسقاط حكومة رابين العام 1977 أثناء الانتخابات للكنيست التي فاز بها الليكود، وقد انضم (المفدال) إلى الائتلاف الحكومي الذي كونه بيغين زعيم الليكود. (المصدر: وكالة وفا، أحزاب سياسية في إسرائيل: الحزب الديني القومي "مفدال". https://bit.ly/3gVetKM).

[1136] أرشيف دولة إسرائيل، جلسات الحكومة الإسرائيلية، مصدر سابق، ص: 7.

[1137] المصدر نفسه، ص: 8.

1.1.3: خطة ألون:

بنيت خطة ألون على فكرة الخيار الأردني، (تأثرًا بتشجيع الأميركان لهذا الخيار)، بحيث تبنى المستوطنات في الأغوار وليس في أوساط السكان الذين سوف تنقل إدارتهم للأردن، في حين رفض ديان هذا الخيار وفضل "الخيار الفلسطيني"[1138]. تقدم ألون بتاريخ 1967/7/13 بخطته للحكومة تحت مسمى "مستقبل المناطق وطرق التعامل مع اللاجئين". والتي تضمنت اعتبار نهر الأردن والخط الفاصل للبحر الميت بمثابة حدود لإسرائيل، ومن أجل تحقيق الأمن يتم ضم شريط بعرض 5-10 كم في غور الأردن، والذي يتضمن عددًا قليلًا من السكان، شريط بعرض عدة كيلومترات في شمال شارع البحر الميت القدس، وكل جبل الخليل، أو على الأقل صحراء "يهودا" النقب، مع تعديل حدودي طفيف في منطقة جنوب جبل الخليل واللطرون. بحيث يقام في الأراضي التي سيتم ضمها لإسرائيل مستوطنات وقواعد عسكرية ثابتة لحاجات الأمن. أمّا القدس الشرقية فسيقام بها حي يهودي بالإضافة الى إسكان يهود في المربع اليهودي في المدينة القديمة. على أن يتم فتح مفاوضات مع قادة وممثلي الضفة الغربية لاقامة حكم ذاتي عربي في الأراضي التي لا تضم لاسرائيل، القسم الذي فيه حكم ذاتي عربي سيكون مرتبط مع اسرائيل اقتصاديا، واتفاقيات دفاع مشترك، واتفاقيات ثقافية وايضًا اسكان لاجئي غزة في الضفة. وستعد الحكومة خطة تتضمن حل مشكلة اللاجئين على أساس التعاون الاقليمي ومساعدة دولية، مع توطين للاجئين في الضفة وغزة. فقطاع غزة جزء لا يتجزأ من اسرائيل، ضمه الرسمي لاسرائيل سيكون بعد معالجة موضوع اللاجئين فيه وخروجهم منه. حتى ذلك الوقت سيتعامل معه كمناطق محتلة[1139].

استخدم ألون الاستيطان الزراعي كأداة لرسم الحدود والسيطرة على الأرض فقد صرح بتاريخ 1969/5/20 بأنّ "سلاحنا في ترسيم الحدود هو سلاح الاستيطان الطليعي (كما كان) طوال سنوات الانتداب البريطاني...لم يتغير أي شيء فيما يتعلق بالهدف القومي، والطريقة التي تضمن الوجود اليهودي"[1140]. عدّل ألون فيما بعد على خطته بتخليه عن فكرة ضم قطاع غزة، داعيًا في مقالة له نشرت عام 1976 إلى تحديد ممر من الغرب إلى الشرق تحت السيادة العربية، يسمح بالاتصال غير المنقطع على طول محور أريحا - رام الله، بين المناطق العربية المأهولة بالسكان على الضفة الغربية والشرقية للنهر. وبهذه الطريقة يمكن حل مشكلة الهوية الفلسطينية التي يمكن أن تجد تعبيرًا عنها في دولة أردنية فلسطينية واحدة، ويمكن لقطاع غزة

[1138] عاموس شيفريس، يسرائيل جليلي: حارس المؤسسة وراسم الخط، رمات جان: يد تبنكين، 2010، ص: 324. (بالعبرية).

[1139] يحيئيل ادموني، مصدر سابق، ص: 42.

[1140] سارة روي، قطاع غزة: السياسات الاقتصادية للافقار التنموي، ترجمة: محمد طربية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018، ص: 193.

أن يشكل جزءًا من الوحدة الأردنية الفلسطينية التي ستنشأ شرقي إسرائيل، وتكون بمثابة ميناء لتلك الدولة على البحر المتوسط، عبر توفير طريق بري يربطها ببعضها[1141].

2.1.3: خطة ديان:

وضع ديان خطته أمام الحكومة في آب 1967، والتي حددت خط الأمن في داخل الضفة الغربية، بخلاف خط نهر الأردن في خطة ألون، فمن وجهة نظره الحدود الآمنة بدون سلام أفضل من حدود غير آمنة مع سلام، وسيستمر الاستيطان حتى لو لم يقرب ذلك السلام، وقد ساد هذا الرأي في الحكومة رغم الخلاف حول كون الاستيطان مؤقت أم لا[1142]. بحسب غازيت لم يعتبر ديان الغور خط أمن وإنما اعتبر الجبال كذلك، فقد اعتبر خط الغور جزء من حل سياسي، وهو لم يعارض الاستيطان في الغور وإنما لم يعطه أهمية، أمّا بالنسبه للحل السياسي فكانت وجهة نظره "لنعيش ونرى"[1143].

اقترح ديان من أجل السيطرة على هذا الخط إقامة خمس بؤر استيطانية، ستكون بمثابة يد ممتدة من إسرائيل إلى قمم الجبال. البؤر التي اقترحها: الزبابدة (جنوب جنين)، حوارة (جنوب نابلس)، بيت إيل (شمال رام الله)، غوش عتصيون وأدوريم (شمال وجنوب الخليل). كل واحدة من هذه البؤر ستحوي قاعدة عسكرية، ملاصق لها مستوطنة أو مستوطنات "مدنية"، كل بؤرة تكون متصلة بإسرائيل عبر طريق، خط كهرباء، ماء، واتصالات، ومنفصلة لوجستيًا عن محيطها العربي، وتكون قاعدة عسكرية إذا اندلعت حرب. بخصوص مستقبل الضفة آمن ديان بأنه سيكون هنالك "اتفاق بنّاء"، لكن مع الفلسطينيين من خلال منحهم الحكم الذاتي، دون منحهم المواطنة، وبشرط وعدم بحث قضية اللاجئين[1144].

عبّر ديان عن موقفه من خطة ألون بتاريخ 68/6/18 أمام كتلة المعراخ (العمل) في الكنيست بقوله: "إن خطة ألون جيدة كخطة استكشاف، ولكن ليس كمقترح مفاوضات، إذا كان هنالك اختيار بين سلام مع مصر على أساس الحدود الدولية وبين الهدنة عندما تكون شرم الشيخ بيدنا، أفضل الخيار الثاني. يجب إقامة مستوطنات في الجولان وغور الأردن، وتقوية غوش عتصيون، وإقامة مستوطنات في سيناء، مرة ثانية لا يخطر ببالي الانسحاب من شرم الشيخ...في حال أن الضفة لن تقسم، لن يكون هنالك مكان ممنوع على الجيش الإسرائيلي التحرك فيه، نحن سنقيم قواعد ثابتة على رؤوس الجبال لن نتحرك من هناك، هذه أرض إسرائيل

[1141] Yigal Allon, The Case for Defensible Borders, Foreign Affairs, Vol. 55, No. 1 (Oct., 1976), p: 47-48.

[1142] سارة روي، مصدر سابق، ص: 193.

[1143] أرشيف دولة إسرائيل، مقابلات مع أشخاص، א-13/5002، 1985/4/26، ص: 24. (بالعبرية).

[1144] يحيئيل ادموني، مصدر سابق، ص: 44.

ومن هناك لن نتحرك. أشكول قال بأن الحدود ترسم على طول الأنهر والجبال، يوجد نهر واحد، الأردن، وسلسلة جبال واحدة تمر بالضفة من الشمال الى الجنوب. سأفاجأ إذا الملك حسين قبل خطة ألون. إذا قالوا نعم نحتاج أن نبحث بها بجدية. حتى الساعة لست مؤمنًا بأي اتفاق مع دولة عربية، أنا مع تصوير الواقع كترتيب ثابت"[1145].

بُحِث اقتراح ديان في جلسة الحكومة بتاريخ 68/12/2، وبعد نقاش بين الوزراء رفضت الحكومة اعتماد اقتراحه كسياسة للحكومة. اعتبر ديان أن خطته قائمة على "خارطة سلام". وأنّ أحد المشاكل التي تشغله هي مسألة تخصيص أراضي والتي يمكن إقامة المدن عليها. قائلاً: "في هذه الفترة اقترح أن نصادر (سواء مصادرة أو استئجار لفترة طويلة كما يحدد وزير العدل)، سنقول أن المصادرة لهدف عسكري، وهذا سيمرر الأمر بهدوء، لأن الحديث يدور حول أراضٍ صخرية، ويبدو لي أننا سنستطيع شرائها من أصحابها بدون أي مشكلة. نقيم المدن الأربع بهدف عدم الانسحاب من هناك، لنرى شطحيم بواسطتنا كل السنوات حتى نهاية الزمن (يوم القيامة) متصلات بطرق لدولة إسرائيل، لإحاطة القواعد العسكرية بمستوطنات مدنية، هذا ليس اقتراح جديد لي ولكم. فالقواعد قائمة والطرق موجودة"[1146]. بعد رفض مقترح ديان سئل عن طموحه المستقبلي، فأجاب بعد أن دمج أصابع يديه "كل ما أريده مستقبلًا هو صعوبة الفصل بين إسرائيل والمناطق مثل صعوبة الفصل بين أصابعي المتشابكة"[1147].

قام ديان بمحو الحدود بين المناطق المستعمرة عام 1948 والمناطق المستعمرة عام 1967، بالرجوع إلى جلسات لجنة المدراء العامين، سنجد كيف تم ربط البنية التحتية المادية بين المنطقتين، من خلال ربط شبكة الكهرباء والماء والاتصالات وحتى المواصلات. ولم تكن معظم الرسوم الجمركية والتعريفات والحواجز التي تميز تبادل السلع عبر الحدود الدولية موجودة. علاوة على ذلك تم فرض التعامل بالعملة الإسرائيلية (الليرة وفيما بعد الشيكل)، فكانت البضائع الإسرائيلية تتدفق إلى الأراضي المحتلة، وفي الاتجاه المعاكس يتم استغلال اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة داخل إسرائيل. مما أدى إلى تحويل فلسطين الانتدابية إلى وحدة اقتصادية واحدة.

3.1.3: الخارطة في قلبي:

[1145] يحيئيل ادموني، مصدر سابق، ص: 47.

[1146] المصدر نفسه، ص: 46.

[1147] شلومو غازيت، الطعم في المصيدة (السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-1997)، ترجمة: عليان الهندي، رام الله: مؤسسة باب الواد للإعلام والصحافة، 2001، ص: 172.

تجنبت الحكومة الإسرائيلية اعتماد خطة ألون أو ديان بشكل رسمي. لكن خطة ألون كانت تنفذ على أرض الواقع من خلال وزارة العمل التي يقودها، وبواسطة قسم الاستيطان الذي يترأسه. مشى على خطاه فيما بعد الوزير يسرائيل جاليلي بعد توليه ملف الاستيطان، والذي كان ينتمي لنفس حزب ألون (أحودات هعفوداه/العمل). وعندما سُئل جليلي هل لديه خارطة (لتوحيد إسرائيل أو الاستيطان) أجاب: "يوجد خارطة بقلبي؛ وستبقى بقلبي مهما تم التوقيع عليه (في حال وقع اتفاق سلام)، إذا وقع"[1148]. فعليًا كان جليلي ينفذ الاستيطان بحسب خطة ألون دون أن يعلن عن تبنيها بشكل علني، ويعطينا تصريحه مؤشر على أنه وبالرغم من عدم وجود سياسة معتمده من الحكومة، إلا أنه يحمل رؤية لم يعلن عنها، وقام بفرضها على أرض الواقع.

أيد جليلي خطة ألون دون التطرق للحكم الذاتي الفلسطيني أو الخيار الأردني، وإنما التركيز على حدود إسرائيل المستقبلية، المحرك لجليلي كان الخشيه من الضغط الأميركي للانسحاب من مناطق 1967[1149]. فقد عارض إقامة مستوطنات في قلب الضفة (على سبيل المثال في جبل جرزيم "نابلس")، كان هنالك نقاش داخلي حاد حول خطة ألون، وللمحافظة على الوحدة الداخلية لم يتم اعتمادها بشكل رسمي[1150]. وضح جليلي رؤيته للاستيطان بواسطة تصريحه بالكنيست: "تنبع هذه السياسة أولًا وقبل كل شيء من الفكر (الأيدلوجية) الاشتراكي الصهيوني. نحن نرى الاستيطان على أنه ضرورة أمنية، يعطي بعدًا من العمق والقوة لقبضتنا على الأرض. إنها ثمرة الاعتراف بأن حدود السلام ستتحدد في المفاوضات، وفي غياب السلام نتمسك بجميع خطوط وقف إطلاق النار. لكن لا تتركوا الوضع في فراغ. لا تدع الآخرين يخلقون حقائق سلبية"[1151].

4.1.3: التحول في شكل الاستيطان:

قام الوزراء ألون، ديان، جليلي، حاييم جباتي (وزير الزراعة) بدعم من أشكول بتعزيز الاستيطان تحت مظلة لواء الناحل في الجيش، وتم الترويج لها إعلاميا كقواعد جيش زراعية في الجولان والأغوار وشمال سيناء. في ربيع وصيف 1968 ضغطت عدة أطراف لإقامة مستوطنة في الخليل، رفض أشكول في حزيران 1967 عدة طلبات قدمت له بذلك، لكنه وتحت تأثير الضغط وبتاريخ 1968/3/29 صرح: "إذا قال شخص ما بأنه سيستوطن في الخليل، دون أن يتسبب بطرد أي أحد، فإني لا أرى بذلك خطيئة"[1152].

[1148] عاموس شيفريس، مصدر سابق، ص: 270.
[1149] المصدر نفسه، ص: 276.
[1150] المصدر نفسه، ص: 277.
[1151] دافيد كريتسمر وجرشوم جونبرج، سياسة قانون والمسار القضائي: حالة البجاتس في شطحيم، جامعة حيفا: مجلة القانون والحكومة، المجلد 17، 2006، ص:21. (بالعبرية).
[1152] أرشيف دولة إسرائيل، ليفي أشكول: رئيس الوزراء الثالث/ شهادات مختارة من حياته (1895-1969)، القدس: كيتر، 2001، ص: 633.

برز التناقض بين أطراف الحكم الإسرائيلي فيما يتعلق بإقامة مستوطنة "كريات أربع". عارض جباتي إقامتها[1153]، لأنها خارجه عن تصور الحكومة، وكذلك عارضها ديان، مع أنّ إقامتها تتساوق جزئيًا مع رؤيته للاستيطان، لكنه وبحسب غازيت كان يريد إقامة معسكر للجيش تتشكل من حوله مستوطنة، في كريات أربع لم يكن ممكنا تأسيس معسكر للجيش من ناحية عسكرية (أمنية)، علاوة على ذلك لم يرَ في الخليل أهمية من ناحية عسكرية لأغراض الحرب. فمن وجهة نظر ديان كان يعتبر الفصل بين العرب واليهود أمر مقدس، ويجب عدم اختلاطهم[1154]. في المقابل رضخ ألون لضغوطات المستوطنين واقترح على الحكومة في يناير 1968 إقامة مستوطنة في الخليل، تبعها في 1968/4/11 احتلال الحاخام موشيه ليفنجر فندق (النهر الخالد) في الخليل، ولتقر الحكومه بتاريخ 1968/5/30 الاستيطان في الخليل، في حين أقيمت المستوطنة بذريعة أنها ستوفر الحماية الأمنية للقدس[1155].

برز التحول في التوجهات الاستيطانية في عهد حكومة إسحق رابين، تعتبر حكومة رابين التي خلفت حكومة غولدا مائير عام 1974 امتدادًا لسياسة الاستيطان، إلا أنه طرأ تحول في التوجهات من حيث تجاوز خطة ألون والميل باتجاه خطة ديان، تجسد ذلك بإقامة مستوطنات معاليه أدوميم، وكذلك ألون موريه وسبسطية وعوفره على يد حركة غوش إيمونيم، وبتشجيع من وزير الدفاع وقتئذ شمعون بيرس (الذي كان سابقًا سكرتير لحزب رافي الذي ينتمي له ديان). تجسد التحرر من روح خطة ألون بتاريخ 1974/10/29 عندما بدأ العمل في مستوطنة معاليه أدوميم (القدس) كمنطقة صناعية[1156]. بالتزامن مع ذلك، ساند بيرس جهود حركة غوش ايمونيم للاستيطان بالقرب من مراكز المدن الفلسطينية، في تحول من خطة ألون لخطة ديان، التقت مصالح بيرس "اليساري" مع حركة غوش إيمونيم اليمينية المتدينة، التي كانت تحلم باستيطان أرض الأجداد للتهيئة لعودة المسيح المنتظر، بينما بيرس كان بحاجة لقوة بشرية لتنفيذ مخطط الاستيطان.

يجادل Idith Zertal and Akiva Eldard في كتابهما Lords of the Land بأنّ حركة غوش إيمونيم غزت كل أجهزة وسلطات الدولة في إسرائيل، من أجل تنفيذ أيديولوجيتها المتمثلة في إسرائيل الكبرى. لكن Ilan Pappe يجادل بالعكس، في أنّ الأيديولوجية الصهيونية وداعميها، الذين يؤثرون في فلسطين ويغيرونها منذ عام 1882، كانوا بحاجة إلى مستعمرات ما بعد 1967 لتوسيع وتنفيذ رؤيتها. تم تنفيذ التوجه

[1153] حاييم جباتي، قصة حياتي، الكيبوتس الموحد، 1985، ص: 229-230. (بالعبرية).
[1154] أرشيف دولة اسرائيل، مقابلات مع أشخاص، مصدر سابق، ص: 25.
[1155] عاموس شيفريس، مصدر سابق، ص: 281.
[1156] يحيئيل ادموني، مصدر سابق، ص: 102.

الرئيسي للاستعمار كجزء من استراتيجية الحكومة للاستيطان. وخلال حكومة مائير (1969-1974) أصبح بيرس الراعي الرئيسي للمستوطنين المتدينين، وعمل بثبات لإضفاء الشرعية على استعمارهم الواسع[1157].

تنامى الفكر الديني القومي (فكر غوش إيمونيم) بعد حرب 1967 بواسطة المدارس الدينية، والمبني على ثلاثة أسس (التوراة، الشعب، الأرض)، مع التشديد على الأرض في هذا الثالوث المقدس، ومنح كل قطعة أرض معنى مقدس. ساهمت العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية في تعزيز التيار الديني القومي في الحركة الصهيونية الاستعمارية، على الصعيد الثقافي[1158] لعب تعريف الصهيونية لليهودية بأنّها دين وقومية دورًا مهمًا، مع الأخذ بعين الاعتبار الأسس التي بنيت عليها الصهيونية وهي "أرض الميعاد" و "شعب الله المختار". أمّا على الصعيد الاقتصادي فقد تمثل ذلك بالتحول التدريجي في إسرائيل من الاقتصاد المركزي "الاشتراكي" إلى الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي، وما نتج عن ذلك من سياسة الهويات ولجوء الشرائح الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي إلى الجمعيات الدينية التي توفر المساعدات والرعاية. وفيما يتعلق بالجانب السياسي ساهم الفشل في حرب 1973 في تراجع حزب العمل "العلماني" وصعود التيار اليميني الديني[1159].

يعود تحالف بيرس "العلماني" مع غوش إيمونيم المتدينة إلى المعيقات التي واجهتها الصهيونية منذ بداية حركة الاستيطان في مناطق 1967 من نقص للقوة البشرية، هذا ما عبر عنه أشكول بقوله: "لا توجد قوة بشرية لإقامة عشرات المستوطنات"[1160]. تمظهر النقص في القوة البشرية، في أنّ بعض المستوطنات كانت تضم فقط 40-50 عائلة[1161]، بل إن بعض المستوطنات تم إغلاقها لعدم توفر العنصر البشري كمستوطنة "الطور" في جنوب سيناء[1162]. لذلك تم التوجه نحو التحالف مع غوش إيمونيم التي تمتلك العنصر البشري والدافعية للاستيطان.

[1157] Ilan Pappe, op. cit., p: 133.

[1158] بحسب نديم روحانا "لقد وُظفت الاستعارات والنصوص الدينية في الخطابات الاستعمارية للعديد من المشاريع الاستعمارية والاستعمارية الاستيطانية. وقد استحضرت مجتمعات الاستعمار الاستيطاني. بدرجات متفاوتة، العهد القديم في مشاريعها، بما في ذلك أميركا الشمالية وفي جنوب أفريقيا وإيرلندا الشمالية. لكن ما تفردت به الصهيونية في الالتحام، هو أنها، وبخلاف المشاريع الاستعمارية الاستيطانية الأخرى، استغلت أن لدى الشعب اليهودي صلة ثقافية (ذات بعد ديني بارز) بفلسطين. وبعكس مشاريع الاستعمار الاستيطاني الأخرى ذات الظروف التاريخية والمسارات السياسية المختلفة التي تخلت عن الادعاءات الدينية وسعت لايجاد مصادر بديلة لشرعيتها- مثل النظام الديمقراطي والمواطنة المتساوية- ازداد استناد اتباع الصهيونية إلى هذه التبريرات عمقا، وكانت الصلة الثقافية بالمكان أمرًا حاسمًا في هذا الشأن". (المصدر: نديم روحانا، الصهيونية ومعضلة شرعية الاستعمار الاستيطاني، مصدر سابق، ص: 58.)

[1159] ينظر: أشرف بدر، تغيّر التوجهات الفكرية والسياسية الإسرائيلية نحو اليمين: أسبابه، ومظاهره، وتأثيراته، اسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية، 2017.

[1160] يحيئيل ادموني، مصدر سابق، ص: 41.

[1161] المصدر نفسه، ص: 189.

[1162] يحيئيل ادموني، مصدر سابق، ص: 89.

دفع عزوف المستوطنين عن الاستيطان في مناطق 1967 الحكومة الإسرائيلية إلى تغيير نمط الاستيطان، والتحول من الاستيطان الزراعي إلى الاستيطان الصناعي، تجسد ذلك في الجولان، فقد صرح ألون بتاريخ 1970/3/23 بخصوص الجولان: "حكومة إسرائيل في الهضبة بحاجة لتوطين أكبر قدر ممكن من اليهود ليزيد عددهم عن الدروز الذين يسكنون هناك. حتى اللحظة وافقنا على 12 مستوطنة، بعد كل شيء قمنا بتوسيع هضبة الجولان، أنا أوافق على عدم الموافقة على مستوطنات زراعية جديدة، قبل أن نتلقى معطيات إضافية تتعلق بمشكلة المياه، (كما يطلب وزير الزراعة)،.....، أنا مع إقامة مدينة في مكان مناسب في هضبة الجولان، والتي تؤسس على خدمات أساسية لسكان هضبة الجولان وعلى صناعة تجذب السكان للمكان"[1163].

تم التحول للاستيطان الصناعي بسبب نقص المياه وعزوف المستوطنين، وهكذا تم إقامة مشاريع صناعيه في الجولان (والضفة الغربية)، في مقدمتها توقيع اتفاق مشترك مع الصناعة الجوية يشغل 80 عائلة، فهنالك أشخاص يودون الاستيطان في الجولان للعمل في الصناعة، وحتى لا يخسر القائمون على الاستيطان هؤلاء الأشخاص سعوا إلى إقامة مدينة استيطانية في الجولان، فكان توجه جباتي وألون هو تأجيل إقامة مستوطنات زراعية إضافية في الجولان، والتركيز على الجهود في قطاع الزراعة والصناعة والتطوير المدني. يجب الأخذ بعين الاعتبار ترافق هذه التحول في شكل الاستيطان مع التحولات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي، ففترة ما بعد 1967 مختلفه عن فترة 1948، والتي كان المستوطنون يأتون بدون مأوى ويرضون بأي عمل أو مكان سكن يتم تخصيصه لهم من الوكالة اليهودية، بينما في فترة 1967 يدور الحديث عن مستوطنين "مستقرين" في أماكن سكنهم وعملهم، ومن الصعوبة إقناعهم بالانتقال والسكن إلى مكان جديد إن لم يكن هنالك دافع قوي ومغريات، (من هنا كان نشوء غوش إيمونيم مهم لأن يوفر الدافع للاستيطان، يضاف الى ذلك تأثير حرب الاستنزاف من منتصف 1970 إلى نوفمبر1972)[1164].

تبنت إسرائيل التوجه للاستيطان الصناعي بشكل رسمي في سنة 1974، (تمظهر هذا التحول بإقامة مستوطنة معاليه أدوميم في القدس كمنطقة صناعية)[1165]، وقد أشار يحيئيل أدموني في جلسة لجنة الاستيطان بتاريخ 74/11/18، بأن المستوطنات التقليدية التي تعتمد على الزراعة قد وصلت إلى نهاية طريقها ويجب

[1163] المصدر نفسه، ص: 76.

[1164] المصدر نفسه، ص: 77.

[1165] يدعي إمطانس شحادة وحسام جريس بأن حزب الليكود شرع في التخطيط وإقامة مراكز صناعية جديدة في الضفة الغربية، ومن بينها عطروت ومعاليه أدوميم على مشارف القدس، وكذلك المركز الصناعي في مستوطنة كريات أربع في الخليل (المصدر: إمطانس شحادة وحسام جريس، دولة رفاه المستوطنين "الاقتصاد السياسي للمستوطنات"، رام الله: مدار، 2013، ص: 19). لكن فعليًا الاستيطان الصناعي تم التخطيط له والتأسيس له في عهد حكومة حزب العمل، فحزب الليكود استلم الحكم سنة 1977، بينما المنطقة الصناعية في كريات أربع ترافقت مع تأسيس المستوطنة سنة 1968، وكذلك عطروت سنة 1970، ومعاليه أدوميم التي تم تأسيسها سنة 1974.

التفكير في مستوطنات غير تقليدية لا تعتمد على الزراعة، مما دفع لجنة الاستيطان لإقامة جسم مشترك لوزارة الزراعة وقسم الاستيطان باسم اللجنة المشتركه بين المؤسسات لشؤون الاستيطان، من أجل وضع "المخطط الاستراتيجي لتطوير الزراعة في المستقبل" [1166].

يجادل نظير مجلي بأن توزيع المستوطنات في الجولان قد تم على أساس اقتصادي وليس سياسي، كان التركيز على الزراعة، (مع وجود قريتين صناعيتان و21 مصنع)، حيث تبلغ قيمة الإنتاج الزراعي 80% من مجمل الإنتاج في الجولان. وبحسب المخطط الإسرائيلي المعلن سنة 1979 يتم استصلاح 140 ألف دونم للزراعة، (التفاح والبطاطا المخصصة لاطعام الحيوانات، والاشتال المختلفة تزرع في شمال الجولان بينما تزرع في جنوبه الخضروات والحنطة والقطن والشعير)، واستصلاح 400 ألف دونم تستخدم مراعي للمواشي والأبقار التابعة للمستوطنات[1167].

5.1.3: خطة شارون:

يتقاطع سلوك شارون الاستيطاني مع سلوك حكومة حزب العمل. عقب وصول الليكود للحكم عام 1977، عُيّن شارون كوزير للزراعة ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان. قدّم شارون بتاريخ 1977/9/29 خطته للكابينت الأمني الذي عقد لبحث مستقبل الضفة الغربية. بنيت خطته على خطة "العامود المزدوج"[1168] التي بُحثت في عهد حكومة حزب العمل ولم تستوف إجراءات اعتمادها، والتي تدمج بين خطتي ألون وديان، وقد تضمنت شريط أمني على طول الخط الأخضر. تم إقرار الخطة في الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 1977/10/2، فالخطة تتواءم مع تصور الحكومة ورئيسها بيغن لمستقبل الحل السياسي في الضفة الغربية الغربية وقطاع غزة والقائم على فكرة الحكم الذاتي. جدير بالذكر أنّ الغالبية العظمى من

[1166] المصدر نفسه، ص: 138.

[1167] نظير مجلي، الجولان...ملحمة صمود، عكا: منشورات عرابسك، 1982، ص: 42.

[1168] وضع إبراهام فاكمان على طاولة رئيس الحكومة رابين في شهر يناير 1976 خطة للمدى الطويل للاستيطان، (في حال التوصل لحل سلمي). انطلقت الخطة من الافتراض بأن دولة إسرائيل في تطورها بنيت على عامود فقري واحد في الساحل. سميت الخطة "العامود المزدوج"، العامود الفقري الشرقي والعامود الفقري الغربي، بحيث يتم تطويرهما ووصلهما مع بعضهما، ويدور الحديث هنا حول إسكان 7-8 مليون يهودي في دولة إسرائيل، "العامود الشرقي" سيمتد من الجولان في الشمال وحتى أوفيره (شرم الشيخ) في الجنوب. عرض العامود يختلف من منطقة لأخرى بحسب احتياجات الأمن والترتيبات السياسية. هذا العامود لن يتضمن ضم أعداد كبيرة من العرب لإسرائيل. وسيتضمن تطوير ثلاثة مناطق، الجليل والسهل في الشمال، سهل "أيالون"، وممر القدس، والنقب. تعزز الخطة وضع القدس كعاصمة، كما تتضمن استيطان على شكل مدن، وتشمل أريحا بهدف تعزيز وضع القدس، وتطوير إيلات والجزء الشرقي من سيناء. الخطة وبشكل ضمني تعني التخلي عن السيادة في مناطق بالضفة وقطاع غزة. هدف الخطة وحتى نهاية عام 2000 استيعاب 2 مليون مستوطن في العامود الشرقي. بخلاف خطة ألون لا تتمسك خطة العامود المزدوج بالغور كضرورة أمنية، وإنما كجزء من البنية المطلوبة لدولة اسرائيل، وليس من اعتبار السعي لحيازة أراضي أكثر، بحيث يأخذ النقاش الاقليمي منحى وظيفي وليس كمي، مما يساعد في عملية المساومة (التفاوض)، ومن ناحية المستوطنين هنالك فرق عندما يعلم المستوطن بأنه يسكن في جزء مكمل لدولة إسرائيل، وبين أن يستوطن في منطقة قد تتعرض للإخلاء في أي تسوية سلمية مستقبلية (المصدر: يحيئيل إدموني، مصدر سابق، ص 170-171).

المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية تم بناؤها وفق "خطة شارون". حيث تم بناء حوالي 88 مستوطنة في الفترة مابين 1977-1993[1169].

اعتبر شارون خطته امتداد لخطه حزب العمل الاستيطانيه، عبر عن ذلك أثناء عرض خطته على الحكومه بقوله: "أنا المباي الوحيد في هذه الحكومة"[1170]. وبالفعل أقرت الحكومه خطته. استكمل شارون خطة ألون، لكنه كان يرى بأنّ فيها ثغرة عدم وجود طرق، علاوة على ضرورة السيطرة على المرتفعات والروابي التي تساند الخط الأمامي في الأغوار. وبالتالي عمل على شق كثير من الطرقات الشرقية الغربية، على طول المحاور الاستراتيجية، وبناء مستوطنات تأخذ على عاتقها مهمة مراقبة هذه الطرق[1171]. في تطبيق عملي لمفهوم البانوبتيكون الذي تطرقنا له في الفصل الأول.

تتلخص رؤية شارون الاستيطانية، بوجوب توطيد الأمن من خلال إرساء نقاط ارتكاز يهودية متينة (مستوطنات). عبر عن ذلك بقوله: "لم يكن المقصود أخذ الأراضي الزراعية من العرب. فالمناطق المزروعة الخصبة لم تكن تهمني، فضلًا عن أننا لم نكن في حاجة إليها. في المقابل، كانت مفترقات الطرق والمرتفعات المشرفة على هذه المناطق ذات أهمية حيوية لنا. فتلال السامرة تشرف من علٍ على الشريط الساحلي الضيق لإسرائيل. وأنا ترعرعت في ظل مدن عربية مثل قلقيلية التي كانت قواعد هجوم للجيوش العربية وللعصابات التي ظلت ترهب المزارع والقرى اليهودية طوال عشرات السنين"[1172]. إذًا خطة شاورن كانت تعتمد على أراضٍ جبلية غير زراعية.

استخدم شارون حركة غوش إيمونيم بسبب غياب ذراع استيطاني لحزب الليكود، وكان قد تعرف عليها عن قرب عندما عمل كمستشار لرابين عام 1974، أثناء وساطته لإنهاء أزمة استيطانهم في سبسطية (نابلس) دون موافقة الحكومة. بدون غوش إيمونيم ما كان لشارون أن يحقق مخططه الاستيطاني، صرح بذلك بقوله: "كنت أدرك تمامًا، لولا غوش إيمونيم والروح الرائدة الجديدة التي حشدتها هذه الحركة لبقي مشروع الوجود اليهودي في يهودا والسامرة حبرًا على ورق"[1173]. شارون لم يبتدع جديدًا بالتعاون مع غوش

[1169] شاؤول إريئالي، مسيانية على صخرة الواقع/ مشروع الاستيطان في يهودا والسامرة: رؤية أم وهم 1967-2016، نوفمبر 2017، ص: 20-23. (بالعبرية). https://bit.ly/3oQ3OUh

[1170] Ariel Sharon and David Chanoff, Warrior : the autobiography of Ariel Sharon, London: Macdonald , 1989, p: 359.

[1171] دافيد شانوف، مذكرات إرييل شارون، ترجمة: أنطوان عبيد، بيروت: مكتبة بيسان، 1992، ص: 470.

[1172] المصدر نفسه، ص: 269.

[1173] دافيد شانوف، مصدر سابق، ص: 478.

إيمونيم فقد سبقه إلى ذلك "اليسار" ممثلًا ببيرس عندما كان وزيرًا للدفاع، فيما يتعلق بالاستيطان في سبسطية وعوفره وبيت إيل. وقد مدحهم ديان من قبله؛ بقوله: "هي حركة رائدة ومهمة"[1174].

في الخلاصة؛ بالرغم من هيمنة روح خطة ألون على العملية الاستيطانية، إلا أن الأمور لم تسر دائمًا بحسب خطته، فتعدد الفاعلين عل الساحة الإسرائيلية، قاد الأمور نحو اتجاه آخر. تجسد ذلك في الاستيطان بغوش عتصيون (الخليل) والذي لم يُضمّنه ألون في خطته، ومن بعده الاستيطان في مدينة الخليل وإقامة مستوطنة كريات أربع، وتلاه الاستيطان في سبسطية وقدوم (نابلس)، وبيت إيل وعوفره (رام الله)، ومعاليه أدوميم (القدس). حيث خرجت هذه المستوطنات وغيرها، عن مخطط ألون.

يجسد إقامة المستوطنات المذكورة التحول في المرجعية الفكرية للاستيطان، فبعدما كانت العقلانية والمصلحة الأمنية والسياسية هي المرجع في اختيار المواقع الاستيطانية، أصبحت الأيدلوجيا الدينية هي صاحبة التأثير الأكبر[1175]، وهذا يناقض الفكر الإداري الحداثي "العقلاني" الذي تدعي إسرائيل تبنيه. يفسر لنا ذلك وقوف مجموعة من الضباط الإسرائيليين الكبار ضد الاستيطان في ألون موريه (كما سبق وأشرنا في الفصل الثالث)، فمعارضتهم نابعة من تخوفهم أن تُتخذ القرارات في الحكومة الإسرائيلية على أساس "ديني" وليس على أساس عقلاني.

2.3: الأيدي العاملة:

تطرقنا في الفصل الثالث إلى هجرة الأيدي العاملة، وسنتناول في هذا القسم التناقضات داخل منظومة الاستعمار الاستيطاني المتعلقة بالموقف من الأيدي العاملة، (والتي ترتبط بشكل مباشر وتؤثر على قطاع الزراعة). حصل تناقض في موقف أطراف الحكم الإسرائيلي من تشغيل الأيدي العاملة، يعود التناقض إلى التباين في وجهة النظر حول مستقبل الأراضي المحتلة، هل هو الفصل أم الدمج. بنيت خطط الوزارات الإسرائيلية في بداية الاحتلال فيما يتعلق باليد العاملة في مناطق 67 على عدم السماح لها بالدخول إلى إسرائيل، هذا ما أشار له وزير الزراعة في اجتماعه مع لجنة التخطيط بالوزارة[1176]. مُنع بشكل مطلق في الأشهر الأولى لما بعد حرب 1967 عبور الأيدي العاملة إلى إسرائيل، فعدا عن الأسباب الأمنية والسياسية التي أثرت على هذا التوجه، كان هنالك الوضع التشغيلي السائد في الاقتصاد الإسرائيلي، الذي يعاني من

[1174] يحيئيل ادموني، مصدر سابق، ص: 181.

[1175] يصب في نفس التوجه ما أشرنا له في الفصل الثاني من إقامة مسلخ للأرانب في طولكرم، وما أشرنا له في الفصل الثالث من تبوير الأرض في سنة "شميتا".

[1176] أرشيف دولة إسرائيل، عام-الزراعة في شطحيم "1967/10-1972/12"، ملف: גל-11/43376، مركز التخطيط بوزارة الزراعة، تقرير الجلسة مع وزير الزراعة بتاريخ 11أكتوبر1967، 1967/10/18.

"ركود"، حيث وصلت البطالة في إسرائيل سنة 1966 إلى 7.4% بينما في سنة 1967 بلغت 12% من القوة العاملة[1177].

حدث التحول مع الخروج من حالة "الركود" في منتصف سنة 1968 وتحسن الوضع الاقتصادي، كان هنالك نقص في الأيدي العاملة وخصوصًا في قطاع البناء بمحيط القدس، فنشأت عمالة غير منظمة وغير "قانونية" (عبر التهريب)، وقد زاد الضغط من رجال الأعمال لتشغيل عمال من مناطق 67 الذين كانوا مستعدين للعمل بأجر أقل من الأجور السائدة في إسرائيل. في يوليو 1968 صدر قرار من الحكومة يسمح بتشغيل عمال من الضفة الغربية في إسرائيل، وبمجرد السماح للعمالة من أراضي 67 حصل ارتباك ناتج عن عدة اعتبارات، كانت الفكرة الأساسية المتبناة من الحكم العسكري تقول بأن حل مشكلة البطالة في أراضي 67 يجب أن تكون بتوفير أماكن عمل فيها وليس في إسرائيل. لكن مثل هذا الحل يحتاج إلى استثمار رأس مال، ولا يوجد على المدى القصير مصادر محلية لرأس المال المنشود أو حتى مصادر إسرائيلية أو من خارج البلاد. كان الاختيار المتبلور يراوح بين تخصيص ميزانيات كبيرة لتمويل التشغيل -غير المنتج- وبين حل مشكلة البطالة بالسماح التشغيل في إسرائيل، والذي سيساهم بدوره في نمو الاقتصاد الإسرائيلي ويمنع ضغوط التضخم. على ضوء عدم اليقين السياسي فيما يتعلق بمستقبل أراضي 67، انتهجت الحكومة الإسرائيلية سياسة مرنة، من ناحية سمحت بالعمالة في إسرائيل ومن ناحية أخرى سعت إلى توفير فرص عمل في أراضي 67، وبدأت مكاتب العمل بتوجيه الأيدي العاملة نحو العمل في إسرائيل في نوفمبر 1968، في نهاية السنة كان يعمل في داخل إسرائيل عن طريق مكتب العمل 3,800[1178]، لكن التقديرات تقول أن هنالك 6 الآف يعملون بدون تصريح[1179].

وضعت "لجنة الأساتذة" المعينة من الحكومة سنة 1967 أسس التعامل مع اليد العاملة، فقد أوصت من ناحية بعدم السماح لليد العاملة من مناطق 67 بالعمل في الاقتصاد الإسرائيلي، ومن ناحية أخرى أوصت بالتجارة الحرة بين "شطحيم" وإسرائيل. التوصية الأولى اتخذت على ضوء البطالة العالية في الاقتصاد الإسرائيلي الذي خرج من "الركود" الذي غرق فيه سنة 1966، ومن أجل حل مشكلة العمالة في الضفة وغزة اقترحت اللجنة تنفيذ "مشاريع تطويرية" وبشكل أساسي في قطاع البناء. يضاف إلى ذلك، قدّرت اللجنة بأنّ التكلفة الحقيقة للتمسك بالسيطرة على "شطحيم" على الاقتصاد الإسرائيلي ستكون منخفضة جدًا وحتى

[1177] Mordechi Nisan, Israel and the Territories: A Study in Control 1967-1977, Ramat Gan: Turtledove Publishing, 1978. P:6.

[1178] في ديسمبر 1969 وصل عدد المشتغلين في إسرائيل عن طريق مكتب العمل 13 ألف، في مارس 1970 وصل العدد إلى 18 ألف.

[1179] يعكوف ليفشيتس، مصدر سابق، ص: 59-60.

قريبة من الصفر. حاولت اللجنة الوصول إلى حل وسط في الجدال الدائر حول الاندماج الاقتصادي ومحو الحدود الاقتصادية وبين المحافظة عليها، فأعطت توصياتها بمحو حدود التجارة والمحافظة على حدود العمل. تبلورت السياسات الاقتصادية للحكومة عبر سلسلة من النقاشات بين واضعي السياسات، الذين انقسموا إلى معسكرين واضحين: من ناحية كان ديان، الذي ينادي بالاندماج الاقتصادي لـ "شطحيم"، وفي الجانب الآخر كان هنالك دعاة وضع حدود اقتصادية وعدم الاندماج الاقتصادي، تبريرات ديان ودعاة الاندماج كانت عملية، حيث اعتقدوا بأن حل الضائقة الاقتصادية في "شطحيم" ستقود إلى تقليل معارضة (مقاومة) الحكم العسكري. ويمكن تقليل الضائقة الاقتصادية عبر السماح بالعمل في إسرائيل. ديان عبر عن وجهة نظره في (خطاب بئر السبع) في نوفمبر 1967، والذي دعا فيه إلى العمل على جعل منطقة القدس والخليل وبئر السبع وحدة اقتصادية واحدة منظمة، من أجل إزالة الحواجز والعداء، بقوله: "في الجزء الجنوبي من البلاد المكون من سكن عربي وسكن يهودي يمكننا إقامة حياة مشتركة، توجد عندنا إمكانية في المرحلة الأولى تغيير أمرين: أولاً: نأمل وهذا الأمر متعلق بنا، بأن نزيل الحواجز والتغلب على حالة العداء، وثانيًا : إنتاج اندماج اقتصادي، لوصل شبكة الكهرباء الرئيسية وكذلك المياه، وجهاز مواصلات مشترك...يمكن من ناحية اقتصادية تنظيم ذلك ضمن مظلة واحدة، علاوة على ذلك، يمكن السماح للعرب في الخليل بالعمل في بئر السبع، كونه يوجد نقص في العمل في الخليل ونقص بالأيدي العاملة في بئر السبع، علينا وصل الجزئين مع بعضهما، إذا كنا لا نريد الانفصال عنهما"[1180].

كان ديان من مؤيدي الاندماج دون ضم للأراضي، مع إبقاء السيطرة عليها. ظن ديان بأنّ رفع مستوى المعيشة سيحل محل إعطاء الحقوق السياسية للفلسطينيين، مما دفعه للتفكير بكيان سياسي واحد واقتصاد واحد، في المقابل لم يستطع معارضو الاندماج توفير رؤية بديلة وعملية لذلك لم ينجحوا. كان رأي لجنة الأساتذة الرافض للعمالة الفلسطينية مبني على خشيتهم من التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي بسبب البطالة، لكن عقب الخروج من "الركود" بعد سنة 1968 أصبح خوفهم غير مبرر[1181].

عارضت حكومة أشكول وجهة نظر ديان، على الرغم من أن مجلس الوزراء نفسه أدرك التطورات التي أحدثتها الضغوط الاقتصادية، إلا أنه لم يوافق على جعلها أداة للسياسة. عندما أصبح توظيف عمال الضفة الغربية أكثر انتشارًا في الاقتصاد الإسرائيلي، ناقش مجلس الوزراء الأمر فقط من الجانب المحدود للظاهرة نفسها والحاجة إلى إضفاء الشرعية عليها والسيطرة عليها. وهكذا، قررت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية

[1180] أرئيه أرنون، بين اثنين إلى واحد: الاقتصاد بين البحر والأردن من 1967، مجلة النظرية والتطبيق 31، شتاء 2007، ص: 53 (بالعبرية).
[1181] أرئيه أرنون، مصدر سابق، ص: 54.

في 7 تموز/ يوليو 1968 السماح بتشغيل عمال من الضفة الغربية في الاقتصاد الإسرائيلي، عارض رئيس اللجنة ووزير المالية بنحاس سابير المصادقة على تصريح مجاني وعام، وقد أيده في ذلك وزير العمل ألون. بناء على ذلك؛ تمت صياغة قرار اللجنة على النحو التالي: "السماح بتوظيف عاملين وعاملات من السامرة ويهودا في المناطق الخاضعة للولاية الإسرائيلية ما دام هناك نقص في العمل، وذلك لتخفيف وضع العمل في الضفة. سيتم تحديد مدى التصاريح من قبل وزارة العمل بعد التشاور مع النقابات وبالتنسيق مع الحكم العسكري"[1182].

عارض سابير الاحتفاظ بمناطق 67 والتكامل الاقتصادي معها[1183]. وبحسب رأيه لا يحتاج الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من 5 الآف عامل فلسطيني، فوضعت الحكومة هذا الرقم كحد لها، لكن عدد العمال وصل فعليًا إلى 15 ألف، وفي منتصف 1969 وصل إلى 20 ألف وفي بعض التقديرات 25 ألف[1184]. عمل سابير على إحباط خطة ديان بفتح الاقتصاد الإسرائيلي أمام سكان مناطق 1967، كاشفًا عن سبب اعتراضه، فهو مقتنع بدولة يهودية بحدود تشبه إلى حد كبير "الخط الأخضر"، ويخشى أن يؤدي توظيف عرب من مناطق 67 في داخل إسرائيل إلى تغيير صورة الدولة، وتوقف الإسرائيليين عن كونهم "أمَّة عمال"[1185].

في السياق ذاته؛ عمل وزير الزراعة جباتي على تقليص اعتماد الزراعة الإسرائيلية على الأيدي العاملة الفلسطينية، وحتى بعد رحيل أشكول عبرت جولدا مائير في أول جلسة لها كرئيسة للوزراء عن قلقها من العمالة العربية بقولها: "إنني قلقة جدًا من ظاهرة دخول عمال قطاع غزة للعمل في مصنع (لايلاند) في عسقلان...وإن التفكير بمسألة عمل العمال العرب من غزة في قطاع البناء في القدس يزعجني جدًا"[1186]. عارضت مائير العمالة الفلسطينية وأعربت عن اشتياقها للعمالة العبرية[1187]. لكن الواقع الاقتصادي كان أقوى من كل القرارات الحكومية؛ وزاد عدد العمال تدريجيًا. وضح يوسف شابير وزير التجارة والصناعة المأزق الذي تعيشه إسرائيل بقوله: "لقد وصلنا إلى وضع حيث لا نستطيع العمل بدون قطاع العمال العرب، خلال خمس سنوات (من الاحتلال) ظهر واقع جديد"[1188]. حيث تستغل إسرائيل العمال لكنها في المقابل لا تستطيع الاستغناء عنهم.

[1182] شبتي تيفيث، البركة...، مصدر سابق، ص: 286.

[1183] Mordechi Nisan, op. cit., P: 61.

[1184] شبتي تيفيث، البركة...، مصدر سابق، ص: 287.

[1185] شبتي تيفيث، بيوغرافيا...، مصدر سابق، ص: 351.

[1186] شلومو جازيت، العصا...، مصدر سابق، ص: 190.

[1187] عاموس شيفريس، مصدر سابق، ص: 290.

[1188] Mordechi Nisan, op. cit., p: 38.

حصل تحول جزئي مؤقت في الموقف الحكومي سنة 1972 باتجاه السعي لتشغيل الأيدي العاملة، فقد اكتسب تشغيل العمال في إسرائيل زخمًا سنة 1972 كرد فعل على خطة الملك حسين لتشكيل دولة فيدرالية مع الضفة وغزة (مشروع المملكة المتحدة)، فرفعت الحكومة الإسرائيلية كل القيود عن حرية حركة العمال بين قطاع غزة واسرائيل، كأداة لإفشال المبادرة الأردنية[1189]. رغم هذ التحول بقي سابير معارضًا للعمالة العربية، أعلن عن موقفه في اجتماع سكرتارية حزب العمل بتاريخ 1972/11/9، بقوله: "اعتقد أن اغراق سوق العمل بالعمالة العربية يشكل خطر من ناحية اجتماعية، سياسية، وأخلاقية، وأيضًا أمنية"[1190]. يشير سابير إلى تحول العمال العرب إلى ما يشبه نظام العبودية وتشغيل السود في الولايات المتحدة الأميركية، فما يحدث في إسرائيل عبارة عن تقسيم طبقي واضح، بين من يعملون في "الوظائف النظيفة" و "العمل الأسود". أمّا من الناحية الاقتصادية فالاعتماد على العمالة العربية الرخيصة له تأثير سلبي على عملية التحديث والتطوير، وسيخفض وتيرة الميكنة. وفي جانب آخر سيكون للعمالة أثر سلبي في حال الاعتماد عليها في قطاع كامل كقطاع البناء، فماذا لو أعلنوا الإضراب، مستذكرًا ما حدث في السنوات 1936-1939، عندما أضرب العمال العرب، وتأثير ذلك على ميناء حيفا، وكيف عاش اليهود وقتئذ حالة من القلق والعصبية. يجادل سابير بأن أكثر شيء يدفعه لمعارضة العمالة العربية هو قلقه من تبعاتها الديموغرافية، فمن وجهة نظره لا فرق بالجوهر بين "التطبيع" و"الضم"، فكلاهما في نهاية الأمر سيجلب مليون عربي لدولة إسرائيل، وهذا بدوره سيهدد الوضع الديموغرافي للأغلبية اليهودية، ضمن معدل الزيادة الطبيعية للعرب مقارنة باليهود[1191].

لم يستمر الانفتاح على العمالة العربية طويلًا، ومجددًا فرضت الظروف نفسها على الاقتصاد الإسرائيلي الذي دخل بحالة من الركود بعد سنة 1973 بسبب الحرب، وبالتالي تحولت اليد العاملة بشكل تدريجي إلى الأردن[1192]. وقد أدى التخلي عن نفط سيناء حسب الاتفاقية مع مصر سنة 1975، إلى تحمل إسرائيل العبء المالي لإدارة مناطق 67، ترافق ذلك مع زيادة الإنفاق العسكري على التسلح، مما خلق تراجعًا اقتصاديًا وبالتالي تراجع عدد العمال العرب[1193]. بالرغم من ذلك لم تحصل بطالة بسبب سياسة الجسور المفتوحه، وهجرة اليد العاملة للأردن ودول الخليج والتي تقدر بـ 15 ألف سنويًا، فقد تزامن ذلك مع حصول ازدهار

[1189] سارة روي، مصدر سابق، ص: 187.

[1190] أرشيف دولة إسرائيل، عام-الزراعة في شطحيم...، مصدر سابق، تصريحات وزير المالية بنحاس سابير في النقاش حول مستقبل شطحيم بسكرتارية حزب العمل، 72/11/9، ص: 4.

[1191] أرشيف دولة إسرائيل، عام-الزراعة في شطحيم...، مصدر سابق، تصريحات وزير المالية بنحاس سابير في النقاش حول مستقبل شطحيم بسكرتارية حزب العمل، 72/11/9، ص:5-7.

[1192] M.K. Budeiri, Changes in the Economic Structure of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation, Labour, Capital and Society / Travail, capital et société, Vol. 15, No. 1 (April 1982 /avril 1982), op. cit., p: 62.

[1193] Mordechi Nisan, op. cit., p: 151.

اقتصادي في الأردن سنة 1975[1194]. في الوقت ذاته بقي طموح صانعي السياسات في التخلص من اليد العاملة العربية قائمًا، لكن الظروف لم تسمح بذلك، يتجسد ذلك في الخطة التي قدمتها لجنة تخطيط الاستيطان في عهد حزب العمل، في أغسطس 1977 "العامود المزدوج" (الخطة التي تبناها ونفذها فيما بعد شارون من الليكود)، والتي تنص على أنّ التطوير الصناعي والزراعي في المستوطنات سيتم على **أساس العمل العبري**، من أجل المحافظة على الطابع اليهودي للدولة[1195].

يلخص غازيت ما حدث بخصوص تشغيل اليد العاملة بقوله: "عملية تشغيل سكان المناطق في إسرائيل، لم يتم التخطيط لها، ولم يبادر أحد بها أو أي مؤسسة حكومية معينة، إنها قد فرضت كحقيقة، كواقع حياتي على متخذي القرارات في إسرائيل، وحتى سنة 1973 شهدنا صراع متواصل من أجل منع وايقاف وتقييد وتقليص هذه الظاهره، كما شهدنا العجز عن حل هذه المشكلة"[1196].

في الخلاصة؛ يجب التمييز بين القرار الاستراتيجي، وبين توجه ناتج عن محاولة لاحتواء الواقع والتحكم به والسيطرة عليه، نتج عن تدحرج الأمور على الأرض دون تخطيط مسبق. فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة كان القرار الاستراتيجي الإسرائيلي وبالاستناد على توصية لجنة الاساتذة هو عدم تشغيل الفلسطينيين داخل إسرائيل، لكن حاجة السوق الإسرائيلية وضغط رجال الأعمال دفع صانع القرار الإسرائيلي لتغيير توجهه بالسماح المقيد بعد المنع المطلق، فتم السماح لأعداد محددة وبتصاريح. لكن الأمور خرجت عن السيطرة فيما بعد، وتزايدت الأعداد خارج دائرة ما كان مخطط له، وقد ساهم بذلك تهريب اليد العاملة من مناطق 1967.

3.3: الجسور المفتوحة:

ضمن مسعانا لتفنيد مقولة بنيوية الاستعمار الاستيطاني سنتناول التناقض في موقف المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية تجاه سياسة الجسور المفتوحه (والمرتبطة بالزراعة)، فمن ناحية حاولت إسرائيل تطبيق سياسة الجسور المفتوحة في الجولان أسوة بما حصل مع الأردن، (لكن سوريا رفضت)[1197]، ومن ناحية أخرى كان واضعو الخطط في إسرائيل ينظّرون لسلبيات هذه السياسة دون الايجابيات. فبحسب وجهة النظر الإسرائيلية تكمن الايجابيات في حل مشكلة الفائض الزراعي، وكذلك استمرار الحياة الطبيعية في

[1194] M.K. Budeiri, op. cit., p: 50-52.

[1195] يحيئيل ادموني، مصدر سابق، ص: 174-175.
[1196] شلومو جازيت، العصا...، مصدر سابق، ص: 307.
[1197] نظير مجلي، مصدر سابق، ص: 58.

أراضي 67، والاتصال الخدماتي مع الحكم العسكري، مما قد يقود إلى تفاهمات وتطبيع الوجود الإسرائيلي. أمّا السلبيات فتنحصر في الارتباط بالحكم الأردني، واحتمالية إنتاج مشكلة أمنية، علاوة على الخطر الدائم بحصول أزمة اقتصادية في حال أغلقت المعابر، وقد انعكس هذا التقييم على أساسيات التخطيط الزراعي على المدى الطويل التي أوصى بها وزير الزراعة جباتي، والتي تتمحور حول تقليل الارتباط التجاري مع الضفة الشرقية للأردن، وإعداد خطة بديلة لمعالجة مشاكل الإنتاج الزراعي، في حال أغلقت الجسور بشكل مفاجئ، وتطوير فروع زراعية جديدة في الضفة الغربية تكمل الاقتصاد الإسرائيلي، ومناسبة للتصدير لأوروبا، أو مناسبة للصناعة الاسرائيلية[1198]. نلمس هذه الأساسيات في خطة الخمس سنوات التي اعتمدتها إسرائيل في مناطق 67 والتي هدفت في البند الأول إلى "فك ارتباط التسويق (الزراعي) بالأردن"[1199].

عارض بعض منظري الأمن والوزراء في الحكومة والنواب في الكنيست سياسة الجسور المفتوحة، كخبير الأمن والعضو السابق في الهاجاناة يتسحق شيمكين، الذي دعا إلى وقف العمل بسياسة الجسور المفتوحة، وطرح بديل لحل مشكلة الفائض يتمثل بشراء "الدولة" للمنتجات الزراعية والصناعية في المناطق وتصريفها، حتى لو "أضطررنا لرمي جزء منها في البحر،...، أو توزيعها بشكل مجاني على مخيمات اللاجئين"[1200]. وفي ديسمبر 1969 اقترح ألون على الحكومة إغلاق الجسور ومنع حرية الحركة بين الأردن و"المناطق"، وكذلك إبطال استخدام الدينار كعملة رسمية، بالإضافة إلى منع سكان المناطق من حيازة العملة الأجنبية، أشار ألون في مقترحه بأنه كان يؤيد فكرة الجسور المفتوحة؛ لكنه عدل عن ذلك لأنه وجد بأنها تخدم الأردن والمنظمات "الارهابية"[1201]. انضم لوجهة نظر ألون وزير المالية سابير، لكن سياسة الجسور المفتوحة بقيت قائمة في ظل عدم وجود بديل، والخشية أن يؤثر إغلاقها سلبًا على الاقتصاد الإسرائيلي. كما حدث نتيجة لاندلاع معركة الكرامة سنة 1968، عندما تكدست المنتجات الزراعية وأصبح سعرها منخفض، ومن ثم تم تهريبها لإسرائيل لوجود فرق في الأسعار[1202].

بُحثت سياسة الجسور المفتوحه مجددًا بالكنيست في بداية سنة 1970، حيث اعترض ممثل حزب "المركز الحر" اليميني شموئيل تامير عليها، بذريعة أنّ المستفيد منها هو عبد الناصر والملك حسين وحركة فتح. فكان الرد عليه من الحكومة بأنّ البديل لسياسة الجسور المفتوحة هو تحول المناطق المحتلة إلى "طنجرة

[1198] يغال دروكر، مصدر سابق، ص: 15.
[1199] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 54.
[1200] أرشيف دولة إسرائيل، إدارة شطحيم، גל-2/8134، مذكرة عن سياسة الجسور المفتوحه، 1969/10/10. (بالعبرية).
[1201] عاموس شيفريس، مصدر سابق، ص: 289.
[1202] قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة...، مصدر سابق، ص: 44.

ضغط" قد تنفجر في جميع الاتجاهات، وأن الهدف الأساسي من هذه السياسة خلق حالة من "التطبيع"، وعدم التحول إلى دولة ثنائية القومية كما تريد حركة فتح[1203].

ورد في مذكرة إسرائيلية كُتِبت سنة 1973 أن الإنجاز الحقيقي لهذه السياسة هو المحافظة على أجواء التطبيع التي تساهم في تحقيق هدوء نسبي، وقد ورد في المذكرة بأنه إذا أبطلت الجسور المفتوحة ستكون هنالك ضرورة لتسريع خطوات الدمج الاقتصادي، وإعطاء سكان المناطق حقوقهم السياسية مما يعني ضم بحكم الأمر الواقع، كما أن إغلاق الجسور سيدفع جزء من سكان المناطق للتمرد والانتفاض[1204]. وبحسب غازيت فإنّ إغلاق الجسور يعني ضمنًا إلغاء الخط الأخضر[1205]. وهذا ما كان يخشى منه بعض الساسة الإسرائيليون. يمكننا القول بأنّ الافتقاد إلى وجود بديل والخشية من دمج السكان وتأثير ذلك على الديمغرافيا، هي من الأسباب الرئيسية لانتهاج سياسة الجسور المفتوحة.

الخلاصة والاستنتاجات:

يُسقط فوكو الأبوية من تحليله للاقتصاد السياسي، كونه يعتبر الدولة الحديثة المتبنية للاقتصاد الرأسمالي الليبرالي بعيدة عن انتهاج رعاية الأفراد[1206]. لكن الواقع الاستعماري في مناطق 1967 يشير إلى وجودها، فالنظام الاقتصادي السائد في مناطق 1967 كان أقرب إلى كونه مزيج من الفيزيوقراطية الرأسمالية والأبوية الاستعمارية أكثر منه رأسمالية ليبرالية.

يمكننا الإدعاء بأنّ البيوسلطة الزراعية تهدف إلى التطويع والإخضاع ولا تقتصر على التنظيم فقط (كما يدعي فوكو). حيث عمل الحكم العسكري على إنتاج حالة من الرخاء النسبي في معيشة الواقعين تحت حكمه، والتي استخدمت كآلية للضبط والإخضاع وكبح التمرد والثورة عند السكان، ترافق إنتاج الرخاء مع إنتاج حالة من الحرص لدى المحكومين للمحافظة عليه، وبالتالي تم وضع السكان في مسار ارتبط فيه التمرد على السلطة الاستعمارية مع خسارة حالة الرخاء، وهذا بدوره عزز منظومة التحكم والضبط والسيطرة الاستعمارية.

[1203] أرشيف الكنيست الإسرائيلي، وقائع الجلسة 22 للكنيست السابع، 1970/1/5، ص: 397. (بالعبرية)..

[1204] عاموس شيفريس، مصدر سابق، ص: 292-293.

[1205] أرشيف دولة اسرائيل، مقابلات مع أشخاص، مصدر سابق، ص: 11.

[1206] يتطرق فوكو في دروسه (Security, Territory, Population) إلى السلطة الرعوية (pastoral power) كمفهوم يمكننا القول بأنه قريب من مفهوم الباتريمونيالية التي نظّر لها ماكس فيبر، من حيث رعاية الملك للأفراد، لكن فوكو يجادل بالتطور التاريخي لأشكال السلطة، من السلطة الرعوية إلى دولة القانون في العصور الوسطى، فالدولة الإدارية التي قامت في العصر الحديث تحت مبرر المصلحة العليا للدولة، وعلى إثرها ظهرت الدولة الليبرالية التي ترفض تدخل الدولة في الاقتصاد.

انعكست التناقضات الداخلية في منظومة الاستعمار الاستيطاني والمتعلقة بالزراعة (المستوطنات، الأيدي العاملة، الجسور المفتوحة) على المستقبل السياسي لمناطق 1967، تمحور الصراع الداخلي الإسرائيلي بين وجهتي نظر الفصل والدمج، لكن علاقات القوة المتمثلة بالمتدينين في حالة الاستيطان وكذلك الضغط الخارجي (مصر في سيناء)، ورأسمال المال الإسرائيلي والفاعلية الفلسطينية في حالة الأيدي العاملة والجسور المفتوحة، فرضت نفسها على مشروع إسرائيل الاستعماري وساعد في التحول من الإزالة إلى الإدارة، وتعزيز الدمج الاقتصادي.

يمكننا الادعاء[1207] بأن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني هو عملية وصيرورة ومسار متطور غير خطي يستند إلى التجربة والخطأ، ويتحول في أشكال السلطة التي يتقمصها وأدواتها التي يستخدمها، فقد تحول في علاقته الاقتصادية مع السكان الفلسطينيين من الاندماج إلى الفصل إلى الاستيعاب فالدمج والتبعية والاستغلال الاقتصادي، بما يحقق مصالحه ويخدم مشروعه.

كما أن مياه النهر متغيرة وغير ثابتة، فكذلك الأمر فيما يتعلق بالاستعمار الاستيطاني في فلسطين، لكون الظروف الموضوعية والذاتية المتعلقة به متغيرة وغير ثابتة، فالعوامل الموضوعية المحيطة بنشأة الكيان الصهيوني التي سمحت له بممارسة التطهير العرقي، والعوامل الذاتية المتعلقة بفاعلية الفلسطينيين ومقاومتهم وثباتهم، حالت كلها دون استمرار الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في ممارسة منطق المحو، ودفعته إلى تغيير أدواته وسياساته وحتى المنطق الذي يحتكم إليه. وبما أن البنية "الاقتصادية" والسياسية متغيرة وغير ثابتة، فهذا يقودنا إلى الاستنتاج بأن المنطق الحاكم للسياسات يتغير نتيجة للتأثر بعاملَي الزمان (المرحلة التاريخية)، والمكان (الحيز الجغرافي)، علاوة على الظروف المحيطة (الفاعلون الداخليون والخارجيون).

يجب التمييز بين المنطق الذي تحتكم إليه جميع السياسات وتنبثق منه، والسياسات المتنوعة التي تسود حينًا وتتنحى حينًا آخر، فالقول بأن منطق الاستعمار الاستيطاني هو المحو يتلبس بخطأ منهجي نابع من الاختزالية. إنه اختزال لتاريخ الاستعمار الاستيطاني في لحظات مؤسسة كعام 1948، واختزال لجميع السياسات في سياسة واحدة؛ فالاستعمار الاستيطاني الصهيوني استخدم عدة سياسات لتحقيق هدفه، المتمثل

[1207] تم نشر الاستنتاجات المتعلقة بالاستعمار الاستيطاني ضمن ورقة في مجلة عمران، العدد 39 المجلد 10 لسنة 2022، تحت عنوان: الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بين البنية والصيرورة: محو وإزالة أم تحكم وسيطرة؟

في إقامة دولة يهودية عنصرية، تمحورت حول المحو والاستغلال والتمييز. لكنها في المجمل احتكمت إلى منطق أساسي هو السعي للتحكم في السكان الأصلانيين وضبطهم والسيطرة على الأرض.

وبحسب التسلسل التاريخي لحالة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، يمكننا الادعاء بأنه يضع التحكم في الإنسان (الجسد الاجتماعي) والسيطرة على الأرض على رأس سلّم أولوياته، فبقدر "تدجينه" أو "استلابه" أو "محوه" الجسدي للإنسان المستعمَر يكون الاستعمار الاستيطاني قد نجح، ويأتي استهداف الأرض لأنها مصدر حياة الإنسان، بوصفها وسيلة إنتاج أساسية، ولكونها سبب في استمراره بالتواجد في الحيز المستعمَر من ناحية، والذي هو حيز انطلاق مقاومة الاستعمار الاستيطاني من ناحية أخرى، فإذا سُلبت الأرض حُرم المستعمَر المقاومُ من الحيز الذي ينطلق منه للمقاومة، وإذا تمّت السيطرة على الأرض بالسلب (الغزو) أو الاستيطان تم التحكم في الإنسان والسيطرة عليه. لكن هذه العملية تحمل في أحشائها بذور تشكّل المقاومة، فعملية السلب ستكون دافعًا لمن لم يتم "تدجينهم" أو "استلابهم" أو "محوهم" ثقافيًا كي يقاوموا، وهذه هي معضلة الاستعمار الاستيطاني، وسر العلاقة الجدلية بين الاستعمار الاستيطاني والمقاومة بأشكالها المتعددة.

مارس الاستعمار الاستيطاني "المحو" الديموغرافي على نحو مباشر في فلسطين (أساسًا عام 1948 وفي محطات تاريخية أخرى)، ومارسه على نحو هادئ ومتدرج في مناطق 1967، ما يدفعنا إلى الاستنتاج بأن المحو أداة أساسية ومؤسسة وليس هدفًا في حد ذاته أو منطقًا جامعًا. يمارس الاستعمار الاستيطاني المحو الديموغرافي لخشيته أو لعدم قدرته على السيطرة على هذا الإنسان والتحكم فيه بسبب مقاومته للقوة الاستعمارية. لكن حينما يحقق الاستعمار الاستيطاني الضبط والسيطرة والتحكم في المستعمَر يتنحى السعي للمحو الديموغرافي، ويحل مكانه السعي لإدارة السكان (التحول من الإزالة إلى الإدارة)، والعكس صحيح، وذلك للمحافظة على الضبط والتحكم والسيطرة.

لا شك في أن المحو الديموغرافي والتهجير القسري والتطهير العرقي هي سمات أساسية ومؤسسة للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وقد تجسدت بوضوح في فترة 1948، ولولاها لما قامت دولة إسرائيل، لكن تتبع المسار التاريخي يكشف لنا أن المنطق الجامع له ليس المحو، بل هو الضبط والتحكم والسيطرة، التي قد يتحقق تارةً بالمحو، وتارة بالإدارة أو الاحتواء أو التمييز والفصل أو الدمج، وذلك لتحقيق الهدف النهائي، وهو خدمة المشروع الصهيوني الاستعماري القائم على فكرة الدولة اليهودية العنصرية.

تناقصت الدافعية للاستيطان في مناطق 1967 بسبب التحولات الاجتماعية في داخل المجتمع الصهيوني، فالتحول التدريجي من "الاشتراكية" الصهيونية إلى اللبرلة الاقتصادية عزز من الفردانية داخل

المجتمع الصهيوني، وتراجعت الجمعانية (النابعة من الاشتراكية) التي كانت بمثابة الوقود للعملية الاستيطانية، وبالتالي قلت الدافعية نحو مغادرة المستوطنات "المستقرة" اقتصاديًا وأمنيًا (في مناطق 1948)؛ إلى الاستيطان في مستوطنات تفتقر إلى الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي (بسبب عدم وجود يقين سياسي حول مستقبلها). وهكذا التقت مصلحة الحركة الصهيونية "العلمانية" مع غوش ايمونيم المتدينة، التي يمتلك المنتسبين لها الدافعية للاستيطان والناجمة عن الأيدلوجيا الدينية، وبالتالي وحتى تسترضيهم الحركة الصهيونية قامت بتعديل خططها الاستيطانية.

يناقض السلوك الاستعماري الاستيطاني نظرية فوكو السياسية. فبحسب فوكو تتخذ قرارات السلطة ويدار فن الحكم (من بداية القرن السابع عشر) على أساس العقلانية، فلم تعد القرارات تتخذ على أساس النص الديني كما كان سابقاً، وإنما على أساس الحكمة والحسابات[1208]. في الحالة الاستعمارية الإسرائيلية التي بدأت بتنفيذ خططها الاستيطانية على أسس عقلانية، تحولت بفعل علاقات القوة نحو اتخاذ القرارات على أساس ديني أيدلوجي، يناقض الأسس العقلانية، ويؤشر على مخالفة "فن الحكم" الاستعماري الإسرائيلي لأسس فن الحكم الإداري الحداثي السائدة في العالم.

[1208] ميشيل فوكو، مولد السياسة الحيوية، مصدر سابق، ص: 311.

الخاتمة

ترصد الأطروحة في الفصل الأول من خلال إجراء مسح للأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، الإشكالية المتجسدة بالتناقض ما بين ممارسات منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في قطاع الزراعة، والمتمثلة في "رعاية" مصالح المزارعين الفلسطينيين، من خلال تسهيل زيادة الإنتاج الزراعي، وبين تنظير وولف لمنطق الاستعمار الاستيطاني المبني على المحو. ومن ناحية أخرى؛ إهمال وولف لفاعلية الواقعين تحت حكم منظومة الاستعمار الاستيطاني، وعدم أخذه بعين الاعتبار قدرتهم على تغيير سياسات المستعمِر، ودفعه لإعادة إنتاجها.

يُمَهد للفصل الأول عبر استعراض تاريخي لأبرز التفاعلات لمنظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني مع قطاع الزراعة. ومن ثم يتم الغوص في المفاهيم والأطر النظرية الرئيسية في الأطروحة، والتي تدور حول مفهوم الاستعمار الاستيطاني، ونظرية فوكو السياسية المتعلقة بالسلطة الانضباطية والسلطة الحيوية. يضاف إلى ذلك تناول المنهجية التي اختطتها الأطروحة.

اهتمت الأطروحة في الفصل الثاني بالإجابة على السؤال المتعلق بمعرفة كيفية تعامل الحكم العسكري الإسرائيلي مع قطاع الزراعة في فترة الحكم العسكري 1967-1981، وذلك من خلال المواد الأرشيفية التي تضم جلسات لجنة المدراء، وكذلك عبر إجراء قراءة تحليلية للأوامر العسكرية الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء.

عملنا في الفصل الثاني على رصد وتحليل الأسس التي أقيمت عليها المنظومة الزراعية في الحكم العسكري الإسرائيلي للمناطق المستعمرة عام 1967. حيث أظهر البحث بأنّ الحكم العسكري الإسرائيلي في مناطق 1967 قد تحايل على القانون الدولي، من خلال العمل على إلباس سياساته قناع "القانونية" بواسطة إصدار الأوامر العسكرية، بحيث يتم إخضاع القانون لخدمة مخططات المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية الهادفة للتحكم بالسكان وضبطهم وإخضاعهم، والسيطرة على الأرض.

تصدرت أولوية تحقيق "الهدوء" أجندة واهتمام منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وذلك من خلال ضمان حالة من الرخاء الاقتصادي "النسبي" للواقعين تحت سيطرتها، بهدف نزع فتيل الانتفاض ضدها، ولخلق حالة اجتماعية تجعل من الثورة ضد المستعمِر سببًا في خسارة هذا "الرخاء" الخادع. في الوقت ذاته توجهت منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي نحو تفضيل "تطوير" القطاع الزراعي على حساب القطاع الصناعي، مع أخذها بالحسبان عدم السماح بظهور قوة اقتصادية مستقلة للواقعين تحت الحكم العسكري،

وإبقاء حالة التبعية الاقتصادية، بحيث تتحول الزراعة إلى أداة للتحكم بالسكان الأصلانيين وضبطهم، والسيطرة على الأرض.

يظهر مسح ممارسات منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في قطاع الزراعة حصول تحول من تبني منطق المحو والترحيل القسري في بداية "الاحتلال"، نتيجة صمود السكان الأصلانيين على أرضهم، نحو تبني منطق إدارة السكان على أساس التمييز العنصري، وذلك بعدما فشلت خطط ترحيل معظم سكان مناطق 1967. ساهم في فشل مخططات الترحيل فاعلية السكان الأصلانيين وتمسكهم بأرضهم، واستخلاصهم العبر والدروس من حالة التهجير القسري الكبرى في سنة 1948، ويضاف إلى ذلك وجود بيئة دولية غير مواتية لممارسة عملية التهجير القسري، مع الأخذ بعين الاعتبار بقاء فكرة الترحيل "الهادئ" للسكان قائمة في مخيلة وأجندة وممارسات المنظومة الاستعمارية.

تنتقل الأطروحة في الفصل الثالث للإجابة على سؤال السردية الفلسطينية، ورصد ردة الفعل على الممارسات والسياسات الإسرائيلية، وتتبع أبرز أشكال الفاعلية الفلسطينية في مقاومة البيوسلطة الزراعية الاستعمارية. وكذلك التفاعلات الحاصلة بين منظومة التحكم والسيطرة الاستعمارية، والواقعين تحت حكمها، وكيف ساهم المحكومين بإعادة إنتاج هذه المنظومة لسياساتها.

يتم التمهيد للفصل الثالث نظريًا ومفاهيميًا من خلال تناول مفهومي الحكم غير المباشر، والأبوية الاستعمارية، مع ربطهما ببعض التجارب الاستعمارية حول العالم، والتركيز على سياستي "عدم التدخل" و"عدم التواجد" التي انتهجتهما منظومة الاستعمار الاستيطاني. كما يتم توظيف مصطلحي "الزراعة القسرية" و"الحمائية الاستعمارية" لتحليل منظومة الاستعمار الاستيطاني الزراعية، علاوة على الاستعانة بمفهوم "الأبوية الاستعمارية"، الهادف إلى رفع المستوى المعيشي للسكان وتحقيق "الرخاء المادي".

اهتم الفصل الثالث بتناول فاعلية وتفاعل المزارعين مع السياسات الزراعية الاستعمارية، ورصد كيفية تعاملهم مع الفرص والتحديات التي فرضها وجود الاحتلال الإسرائيلي. حيث يظهر البحث النجاح الجزئي لمنظومة الاستعمار الاستيطاني والحكم العسكري في تطبيق سياسة "عدم الظهور"، وخصوصًا في الجهاز الإداري، بعدما التقت مصلحة الفلسطينيين في تسيير الجهاز البيروقراطي بهدف تثبيت السكان على أرضهم، مع مصلحة الحكم العسكري في "عدم الظهور" وتحمل عبء الإدارة المباشرة للسكان. وليتم تجسيد مفهوم الحكم غير المباشر من أجل تحقيق السيطرة والتحكم بقطاع الزراعة، بواسطة استخدام أسلوب الزراعة القسرية المتضمن التحكم بتصريف الفائض الزراعي.

تمظهر تحكم منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي بالزراعة القسرية، علاوة على إدخال أساليب وتقنيات زراعية حديثة، ساهمت في زيادة الإنتاج الزراعي، لكن هذه الزيادة كانت محكومة بسياسة "الحمائية الاستعمارية" التي تحافظ على مصالح المزارع الإسرائيلي، كما رافقها التحكم بالأيدي العاملة، دون إهمال لمصادرة الأراضي والسيطرة على المياه.

ساهمت فاعلية الفلسطينيين وعملهم من أجل تشكيل كيانية فلسطينية في تحول منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، من تبني آلية الحكم غير المباشر باستخدام هياكل ومؤسسات وطنية، إلى محاولة استحداث مؤسسات وهياكل تابعة لها (روابط القرى)، والتي تستخدم الزراعة كأداة لها، عبر تصميم حالة من الزبائنية، تساهم في تقبل الجمهور الفلسطيني لها. لكنها فشلت في هذا المسعى بسبب رفض الفلسطينيين. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد أفشل المزارعون بعض المخططات الإسرائيلية المتعلقة بالتحول نحو إنتاج بعض المزروعات (زيتون المخللات) التي تخدم سياسة التسويق الاستعمارية.

استند "الخطاب الزراعي" للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على الإكراه غير المباشر، بواسطة خلق مسارات إجبارية للمزارع تجسد البيوسلطة الزراعية الاستعمارية، تضبط وتتحكم وتسيطر على الزراعة الفلسطينية، من خلال التحكم بالمدخلات الزراعية من ناحية، وتصريف المنتجات الزراعية من ناحية أخرى. وذلك بهدف تحقيق التبعية والهيمنة الاقتصادية والسعي لاستغلال المناطق المستعمرة سنة 1967، والمتمظهرة بسيطرة رأس المال الإسرائيلي على المدخلات والمخرجات.

يرصد الفصل الثالث عدة أشكال لفاعلية المحكومين في قطاع الزراعة، بانتهاج "المقاومة بالحيلة" أو من خلال التمرد على بعض الأوامر العسكرية الإسرائيلية. ويمكن القول أن أبرز شكل للفاعلية قد تم رصده، يتمثل في "سياسة الجسور المفتوحة" التي ابتكرها المحكومين، واضطر الحاكم المستعمر لإعادة إنتاج سياساته وتبنيها، في حالة معكوسة لما هو متعارف عليه في أدبيات سياسات إدارة السكان.

أبرز الاستنتاجات التي خلص لها الفصل الثالث عبر تحليل وفحص انتهاج منظومة الاستعمار الاستيطاني أسلوب الحكم غير المباشر والأبوية الاستعمارية، تشير إلى أنّ المنطق المهيمن في منظومة الاستعمار الاستيطاني هو السعي للتحكم والسيطرة، وليس المحو كما يزعم وولف، وإنّ كان المحو يبقى قائمًا ضمن أجندة وسياسات المنظومة الاستعمارية. فمنطق المحو يتعارض مع ما توصلت له الأطروحة من انتهاج منظومة الاستعمار الاستيطاني للأبوية الاستعمارية الهادفة إلى إدارة السكان الأصلانيين، وكذلك انتهاج

أسلوب الحكم غير المباشر المحكوم بتحقيق الاستغلال الاقتصادي، وتحقيق التبعية الاقتصادية، سواء من خلال الزراعة القسرية أو الحمائية الاستعمارية.

يخوض الفصل الرابع من الأطروحة في عملية الربط والتحليل لنتائج البحث والتي تم إيرادها في الفصل الثاني والثالث، وذاك بهدف الإجابة السؤال المركزي للأطروحة وهو: كيف تنعكس المقاربات والمواقف الإسرائيلية المتغيرة تجاه الزراعة الفلسطينية؛ على الديناميات والمصالح والرغبات والإمكانيات المتغيرة في مشروع إسرائيل الاستعماري، وفحص الفرضية التي بنيت عليها الأطروحة والتي تحوي نقد لتنظير وولف حول منطق الاستعمار الاستيطاني، وتتبنى اعتباره عملية خاضعة لتأثير الفاعلين، وليس بنية ثابتة.

تلتقط الأطروحة إسقاط فوكو الأبوية من تحليله للاقتصاد السياسي، من خلال تحليل الاقتصاد السياسي الزراعي للمنظومة الاستعمارية في مناطق 1967، لتخلص إلى نتيجة مفادها إمكانية توصيف الاقتصاد السياسي لهذه المنظومة كمزيج بين الفيزيوقراطية الرأسمالية والأبوية الاستعمارية. مع الأخذ بعين الاعتبار سعيها من خلال البيوسلطة الزراعية إلى التطويع والإخضاع وعدم الاقتصار على التنظيم، من خلال خلق حالة من الرخاء "النسبي"، التي ساهمت بدورها في ضبط السكان وتعزيز منظومة التحكم والسيطرة.

تستنتج الأطروحة بالاستناد على التناقضات الداخلية لمنظومة الاستعمار الاستيطاني والمتعلقة بالزراعة، إلى حصول تحول في منطق الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي من الإزالة (المحو) إلى الإدارة، وتعزيز الدمج الاقتصادي، وبذلك يتعزز لدينا الاستنتاج بأنّ الاستعمار الاستيطاني عبارة عن عملية متغيرة، ومسار متطور متحول غير خطي، يستند إلى التجربة والخطأ ويتأثر بالعوامل الموضوعية والذاتية، بما يحقق مصالح المشروع الصهيوني ويخدمه. ومن ثم فإن النقد الأساسي لقراءة وولف في السياق الفلسطيني يتمحور حول وجود خطأ منهجي يتمثل بالاختزالية، المتمثلة في قراءة مجزوءة للممارسات الاستعمارية في فلسطين، وحصرها في حدث مؤسس وهو النكبة والتطهير العرقي سنة 1948.

يتمثل جديد الأطروحة في نقضها للادعاء السائد في أدبيات الاستعمار الاستيطاني بأنّ المنطق الجامع للسياسات الاستعمارية هو المحو، وبالإضافة النظرية لمفهوم الاستعمار الاستيطاني من خلال رصد أبوية استعمارية في الحالة الفلسطينية. علاوة على الإضافة النظرية في فن إدارة الحكم بزمن الحداثة، والمتمثلة بالإشارة إلى وجود تأثير للأيدلوجيا على فن إدارة الحكم، بما يخالف الأساس المتعارف عليه في الحداثة وهو الاقتصار على العقلانية والمادية، ونبذ أي تأثير ميتافيزيقي على فن الحكم والإدارة.

برزت عدة صعوبات أثناء العمل على الأطروحة من بينها العمل على توفير المادة الأرشيفية، التي يتم إخفائها وحجبها أحيانا من قبل المؤسسة الاستعمارية الإسرائيلية، ووضع العوائق والصعوبات أمام الحصول عليها في حالات أخرى، كما حدث في محاولتنا الحصول على الأوامر العسكرية المتعلقة بالجولان وجنوب سيناء. علاوة على ذلك تحول قوانين المقاطعة الأكاديمية دون إجراء مقابلات مع المستعمر الإسرائيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار وبأنّه حتى لو لم يكن هنالك ما يحول دون إجراء مقابلات مع العاملين في منظومة الحكم العسكري الإسرائيلي، فهنالك معضلة تتعلق بإجراء باحث يعيش تحت سطوة وتأثير المنظومة الاستعمارية مقابلات مع شخصيات متورطة في بناء منظومة القمع والتحكم والسيطرة والاستعمارية، التي ما زالت سائدة في فلسطين.

اهتمت الأطروحة بالإجابة على الأسئلة التي وضعتها، لكن برز خلال البحث أهمية التوسع من خلال أبحاث أخرى مستقبلية في تناول الموضوع، من حيث إجراء مقارنة بين الحكم العسكري في مناطق 48 ومناطق 67، وكذلك إجراء مقارنة بين الحالة الفلسطينية والتجارب الاستعمارية حول العالم. علاوة على دراسة الحالة الفلسطينية في سياق التحول العالمي نحو النيوليبرالية والثورة الخضراء.

المصادر:

مصادر الفصل الأول

المصادر الأولية:

ليفي، موشيه. تطور الزراعة في منطقة يهودا والسامرة من سنة 1967-1976، د. ن، د. م، 1977.

Coordinator of Government Operations in the Administered Territories, *Two Years of Military Government, 1967–1969.* Tel-Aviv: Israeli Defense Forces, 1969.

State of Israel, An Eighteen Year Survey (1967-1985), Tel-Aviv: Ministry of Defense Publishing House, 1986.

UNCTAD, The Agriculture Sectore of the West Bank and Gaza Strip. UNITED NATION, 1993.

المصادر الثانوية:

بالعربية:

أبو الرب، إياد. الأوامر العسكرية الإسرائيلية وآثارها على الأوضاع البيئية في الأراضي المحتلة، صامد الاقتصادي، 1993، 226-220.

أبو رجيلي، خليل. الزراعة اليهودية في فلسطين المحتلة، بيروت: مركز أبحاث م. ت. ف، 1970.

الإدريسي، رشيد. الإصلاح وتبيئة المفاهيم في فكر الجابري، مجلة الآداب، 2016/10/15. https://bit.ly/2PWtLlE

أسعد، أحمد. "من وحي الحياة اليومية للعامل الفلسطيني"، شؤون فلسطينية، 2019، ص: 161.

ألتوسير، لوي. الفلسفة كسلاح ثوري. 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. https://bit.ly/2VbNP5g

إمارة، أحمد ويارا الهواري، توظيف الأصلانية في النضال التحرّري الفلسطيني، شبكة السياسات الفلسطينية، أغسطس 2019. https://bit.ly/3gQfIKf

بدر، أشرف. قانون القومية الإسرائيلي (يهودية الدولة)...الدلالات وردات الفعل، إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية، 2017، ص: 22. https://bit.ly/30Ynz36

بدر، عوني. "الأوامر العسكرية المتعلقة بالتنمية الريفية في الضفة الغربية منذ العام 1967-حزيران 1989"، صامد الاقتصادي، 1990، 221-254.

بسيسو، فؤاد. "الآثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة"، شؤون فلسطينية (2)، 1971.

بشارة، سهاد. كيف يمكن لمفهوم "المجموعات الأصليّة" أن يشرذم الفلسطينيين؟، السفير العربي، 2017/5/15. https://bit.ly/3isG4Co

بطراوي، خالد. قراءة سريعة لبعض الأوامر العسكرية الخاصة بالزراعة، شؤون تنموية، 1993، 92-69

البكري، علاء وحنان ريان، الأوضاع القانونية لملكية الأراضي في الضفة الغربية. القدس: جمعية الدراسات العربية، 1982.

جازيت، شلومو. العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في يهودا وشمرون، قبرص: مؤسسة بيسان، 1984.

حنفي، ساري وعدي أوفير وميخال غيفوني، سلطة الإقصاء: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

داوود، جلال. "الزراعة المروية في الضفة الغربية وأثر السياسات المائية الإسرائيلية"، صامد الاقتصادي (21) 30-54، 1980.

روحانا، نديم. انتصار الصهيونية أو هزيمتها، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2017 العدد 110، 12-24

زريق، إيليا. الصهيونية والاستعمار، عمران، عدد 8، ربيع 2014، 7-34.

شحادة، رجا. قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990.

شوكت، محمود. "الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي"، صامد الاقتصادي (6)، 52 8-23، 1984.

الشيخ، عبد الرحيم. متلازمة كولومبوس وتنقيب فلسطين: جينيالوجيا سياسات التسمية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني، الدراسات الفلسطينية، عدد 83، 2010، 78-109.

الصايغ، أنيس (إشراف). الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية، ترجمة: لطفي العابد وموسى عنز، بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1970.

الصايغ، فايز. الاستعمار الصهيوني في فلسطين، القاهرة: مركز أبحاث "م. ت. ف"، 1965.

صايغ، يوسف. "البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/ الإسرائيلي-الفلسطيني"، مجلة الدراسات الفلسطينية (36)، 1998، 64-93.

صفار، محمد. تفكيك مفهوم القوة عند ميشيل فوكو: إعادة فتح الملف الإيراني، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2017.

عبد الحميد، عيسى. ست سنوات على سياسة الجسور المفتوحة. بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1973.

عبد الرازق، عمر وعودة الزغموري، الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، القدس: مركز العمل التنموي/ معا، 1992.

عزم، أحمد. "الانفكاك والكورونا"..ونهج تنموي جديد، شؤون فلسطينية، العددان 278-279، شتاء 2019-ربيع 2020.

غانم، هنيدة. التأطير المركب لنظام هجين: جدلية الاستعمار الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد، في هنيدة غانم وعازر دكور (محرران) "إسرائيل والأبارتهايد: درسات مقارنة"، رام الله: مدار، 2018.

غانم، هنيدة. السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين، قضايا إسرائيلية، عدد 47، 2012، 94-108.

فرسخ، ليلى. العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة 1967-2007، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتعاون مع مواطن، 2009.

المالكي، مجدي وخميس الشلبي، التحولات الاجتماعية-الاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية، القدس: مركز العمل التنموي/ معا، 1993.

مصلح، روز. "الزراعة في الضفة الغربية: 1967-1979"، مجلة شؤون فلسطينية (107) 11-32، 1980.

ميلسون، مناحيم. سياسة الحكم العسكري في المناطق، القدس: مركز القدس للأبحاث، 1987.

نديم، روحانا. "المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 2014، عدد(97) 18-36.

نيغري، أنطونيو. ومايكل هاردت، "البيوسلطة في مجتمع المراقبة"، إضافات (31-32)، 2015، 222-230.

هلال، جميل. الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948-1974)، بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، 1975.

بالإنكليزية:

Adam, Heribert. Modernizing Racial Domination, Berkeley: University of California Press, 1972, p: 31.

Arnon, Arie. "Israeli Policy towards the Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension, 1967-2007", Middle East Journal, Vol. 61, No. 4, 2007, 573-595.

Aronson, Geoffrey. "Israel's Policy of Military Occupation", Journal of Palestine Studies (28),1978, 79-98.

Asadi, Fawzi. How Viable Will the Agricultural Economy Be in the New State of Palestine, GeoJournal, Vol. 21, No. 4, Some Geographical Aspects of the Israeli-Palestinian Conflict (August 1990), pp. 375-383.

Atran, Scott. The Surrogate Colonization of Palestine, 1917-1939, American Ethnologist, American Anthropological Association, 1989, p: 16

Awartani, Hisham. "Agricultural Development and Policies in the West Bank and Gaza." In The Palestinian economy: studies in development under prolonged occupation, by Abed George T., 139-165. London: Routledg, 1988.

Barakat, Rana. "Writing/righting Palestine studies: settler colonialism, indigenous sovereignty and resisting the ghost(s) of history", Settler Colonial Studies, 2017.

Benvensti, Meron. The West Bank Data Project: asurvey of israel's policies. Washington : American Enterprise Institute for Puplic Policy Research, 1984.

Benvensti, Meron. The West Bank and Gaza Data Base Project: Interim Report No. 1, Interim Report, Jerusalem: West Bank Data Base Project, 1982.

Bracken, Christopher. "Coercive Spaces and Spatial Coercions: Althusser and Foucault", Philosophy and Social Criticism 17, No. 3, 1991, 235-238.

Dana, Tariq and Ali Jarbawi, A Century of Settler Colonialism in Palestine: Zionism’s Entangled Project, The Brown Journal of World Affairs, Fall/Winter 2017 , volume xxiv, issue i.

Davidson, Lawrence. Cultural Genocide, New Brunswick, New Jersy and London: Rutgers University Press, 2012.

Eckberg, Douglas and Lester Hill and Jr., The Paradigm Concept and Sociology: A Critical Review, American Sociological Review, Vol. 44, No. 6 (Dec., 1979), p: 927-928.

Elkins, Caroline and Susan Pedersen, Settler colonialism in the twentieth century : projects, practices, legacies, London & New York: Routledge, 2005.

Elmessiri, Abdelwahab. The land of promise, New Brunswick: North American, Inc., 1977.

Fanon, Frantz. The Wretched of the Earth, Harmondsworth: Penguin, 1967.

Farsakh, Leila. "The Political Economy of Israeli Occupation: What is Colonial about It?, " Electronic Journal of Middle Eastern Studies,2008, No.8, 1-14.

Farsakh, Leila. The Political Economy of Agrarian Change in West Bank and Gaza Strip, Italy: European University Institiute, 2004.

Foucault, Michel. Discipline and Punish: The Birth of Prison, London: Penguin Books, 1997.

Foucault, Michel. Politics, Philosophy, Culture: Interviews and Other Writings, 1977-1984. New York: Routledge, 1988.

Foucault, Michel. Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, New York: Pantheon Books, 1981.

Foucault, Michel. *Security, Territory, Population:* Lectures at the Collège de France, 1977-78, Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan; République Française, 2007.

Foucault, Michel. Society Must Be Defended, New York: Picador, 2003. Foucault, Michel. "Governmentality" In The Foucault Effect: Studies in Governmentality, by Graham Burchell, 87-105. London: Harvester Wheatsheaf, 1991.

Foucault, Michel. The Birth of Biopolitics, New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Foucault, Michel. The Will to Knowledge: The History of Sexuality Volume 1, New York: Pantheon Books, 1978.

Gazit, Shlomo. Trapped Fools: thirty years of Israeli policy in the Territories London :Taylor & Francis e-Library, 2005.

George, Alan. “Making the Desert Bloom" A Myth Examined, Journal of Palestine Studies 8, no. 2, 1979.

Gordon, A. D. On Labor, Studies in Labor Zionism No. 5, 1913.

Gordon, Neve. Israel's Occupation, California: University of California Press, 2008.

Greenstein, Ran. Genealogies of Conflict: Class, Identity and State in Israel/Palestine and in South Africa, Hanover, NH: University Press of New England, 1995.

Gu Lynn, Hyung. "Malthusian Dreams, Colonial Imaginary: The Oriental Development Company and Japanese Emigration to Korea." In Ibid, 21-40.

Haddad, Hassan. "The biblical bases of zionist colonialism" In Settler regimes in Africa and the Arab world: The illusion of endurance, by Ibrahim Abu-Lughod and Baha Abu-Laban, 3-19. Wilmette, Illinois: The Median University Press International, 1974..

Harvey, Elizabeth. "Management and Manipulation: Nazi Settlement Planners and Ethnic German Settlers in Occupied Poland." In Settler colonialism in the twentieth century : projects, practices, legacies, by Caroline Elkins and Susan Pedersen, 95-112, London & New York: Routledge, 2005.

Hever, Shir. Exploitation of Palestinian Labour in Contemporary Zionist Colonialism, Settler Colonial Studies, 2:1, 2012, 124-132.

Hilal, Jamil. "Class Transformation in the West Bank and Gaza", MERIP Reports, No. 53 9-15, 1976.

Hindmarsh, Richard. "Green Biopolitics & the Molecular Reordering of Nature", Mapping Biopolitics: Medical-Scientific Transformations and the Rise of New Forms of Governance. Granada, Spain: European Consortium for Political Research Conference. 1-25, 2005.

Jabbour, George. Settler Colonialism in Southern Africa and the Middle East. Beirut: Palestine Liberation Organization Research Center, 1970.

Kahan, David. Agriculture and Water Resources in the West Bank and Gaza (1967-1987), Jerusalem: The Jerusalem Post, 1987.

Khouri, Rami G. "Israel's Imperial Economics", Journal of Palestine Studies (34), 1980, 71-78.

Kuhn, Thomas. The structure of scientific revolutions, Chicago: University of Chicago Press, 1962.

Lentin, Ronit. Traces of Racial Exception: Racializing Israeli Settler Colonialism, London: Bloomsbury Publishing Plc, 2018, p: 7.

LeVine, Mark. Overthrowing Geography: Jaffa, Tel Aviv, and the Struggle for Palestine, 1880– 1949, Berkeley, CA: California U.P, 2005.

LIoyd, David. " Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel", Settler Colonial Studies, 2012, 2:1.

Mamdani, Mahmood. Settler Colonialism: Then and Now, Critical Inquiry , Vol. 41, No. 3 (Spring 2015).

Mamdani, Mahmood. When does a settler become a native? Reflections of the colonial roots of citizenship in equatorial and south Africa. Cape Town: University of Cape Town, 1998. https://bit.ly/2CCUFfk) .

Marx, Karl. Capital: A Critique of Political Economy, London: Penguin Books, 1982.

Merlan, Francesca. "Replay to Patrick Wolfe", Social Analysis, 41, 1997. Rowse, Tim. "Indigenous Heterogeneity", Australian Historical Studies, 2014.

Mick, Christoph. "Colonialism in the Polish Eastern Borderlands 1919– 1939", In The Shadow of Colonialism on Europe's Modern Past, by Róisín Healy and Enrico Dal Lago, 126-141, New York: Palgrave Macmillan, 2014.

Nissim, Hanna. Why Jewish giving to Israel is losing ground, The Conversation, 15\8\2018. https://bit.ly/3czOFSe

Ortner, Sherry. "Theory and Anthropology Since the Sixties", Comparative Studies in Society and History, 1984, 26(1), p: 127

Ortner, Sherry. High Religion: A Cultural and Political History of Sherpa Buddhism, Princeton: Princeton University Press, 1989, p: 194

Owen, Roger. Settler Colonization in the Middle East and North Africa: Its Economic rational, In Caroline Elkines and Susan "Settler colonialism in the twentieth century : projects, practices, legacies", 171-182, 2005.

Preuss, Ulrich. "The political meaning of constitutionalism" In Constitutionalism, Democracy and Sovereignty: American and European Perspectives, by Richard Bellamy, 11-27. Averbury, 1996.

Quigley, John. The Case for Palestine, An International Law Perspective, London: Duke University Press, 2005.

Ranata, Roland. The Wasted Decade Israel's Policies towards the Occupied Territories 1967-1977, London: University College London, 2009.

Rodinson, Maxime. Israel: A Colonial-Settler State, New York: Monad Press, 1973.

Rouhana, Nadim & Areej Sabbagh-Khoury , Settler-colonial citizenship: conceptualizing the relationship between Israel and its Palestinian citizens, Settler Colonial Studies, 5:3, 2014.

Roy, Sara. The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development, Journal of Palestine Studies, Vol. 17, No. 1, 1987, 56-88.

Sahliyeh, Emile. West Bank Industrial and Agricultural Development: The Basic Problems, Journal of Palestine Studies, Vol. 11, No. 2 (Winter, 1982), pp. 55-69.

Sayigh, Rosemary. The Palestinians: From Peasants to Revolutionaries, London: Zed Books, 1979.

Schoenfeld, Stuart. Types of Environmental Narratives and their Utility for Understanding Israeli and Palestinian Environmentalism, York University: York Centre for International and Security Studies, 2004.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera. "The Occupation of The Senses: The Prosthetic and Aesthetic of State Terror", British Journal of Criminology, 2016, 1-22.

Shenhav, Yehouda and and Yael Berda, "The Colonial Foundations of the State of Exception: Juxtaposing the Israeli Occupation of the Palestinian Territories with Colonial Bureaucratic History", In *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of*

Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories, by Adi Ophir, Michal Givoni and Sari Hanafi, 337-376, 2009, Brooklyne: Zone Books.

Snelgrove, Corey and Rita Kaur Dhamoon, and Jeff Corntassel. "Unsettling settler colonialism: The discourse and politics of settlers, and solidarity with Indigenous nations", Decolonization: Indigeneity, Education & Society, 2014, Vol. 3, No. 2, 1-32.)

Stoler, Ann. Race and the Education of Desire: Foucault's History of Sexuality and the Colonial Order of Things, Duke: Duke University Press, 1995.

Stork, Joe. "Water and Israel's Occupation Strategy." MERIP Reports, No. 116, Israel's Strategy of Occupation 19-24, 1983.

Suresh Kumar, D. and k. Palanisami, Impact of Drip Irrigation on Farming System: Evidence from Southern India, Agricultural Economics Research Review Vol. 23, 2010.

Tamari, Salim and Rita Giacaman, Zbeidat: The Social Impact of Agriculture Technology on the Life of a Peasnt Community in the Jordan Valley. Birzeit: Birzeit University, 1997.

Tamari, Salim. "Building Other People's Homes: The Palestinian Peasant's Household and Work in Israel." Journal of Palestine Studies, Vol. 11, No. 1, 1981, 31-66.

Trouillot, Michel. Silencing and the Past, Beacon, 1995. Joanne Harmon, Research paradigms and conceptual frameworks, University of South Australia. https://bit.ly/2XS6DJy

Tuck, Eve and K. Wayne Yang, "Decolonization is not a metaphor", Decolonization: Indigeneity,Education & Society 2012,Vol.1, No 1, p:4-5.

Uchida, Jun. "Brokers of Empire: Japanese and Korean Business Elites in Colonial Korea." In Ibid, 153-170.

Veracini, Lorenzo. "The Other Shift: Settler Colonialism, Israel and The Occupation", Journal of Palestine Studies, 2013, no. 2.

Veracini, Lorenzo. “Settler Colonialism”: Career of a Concept, The Journal of Imperial and Commonwealth History, 41:2, 2013.

Veracini, Lorenzo. Israel-Palestine Through a Settler-colonial Studies Lens, Interventions, 2019, 21:4, p: 577

Veracini, Lorenzo. Settler Colonialism: A Theoretical Overview, London: Palgrave Macmillan UK, 2010, p: 3.

Veracini, Lorenzo. The Settler Colonial Present. New York: Palgrave Macmillan, 2015..

Wolfe, Patrick. "Settler colonialism and the elimination of the native", Journal of Genocide Research, 2006, 8:4.

Wolfe, Patrick. Recuperating Binarism: a heretical introduction, Settler Colonial Studies, 2013, 3:3-04.

Wolfe, Patrick. Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology, London and New York: Cassell, 1999 .

Wolfe, Patrick. Traces of History: Elementary Structures of Race, London: Verso, 2016.

Young, Robert. "Foucault on race and colonialism", New Formations 57–65, 1995.

Zreik, Raef. ‘When Does a Settler Become a Native?’, Constellations 23, no. 3 (2016).

Zu'bi, Nahla. The Development of Capitalism in Palestine: The Expropriation of the Palestinian Direct Producers, Journal of Palestine Studies, 13, 1, 1981.

Zureik, Elia. The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism, London: Routledge & Kegan Paul Ltd, 1979.

بالعبرية:

تيفيث، شبتاي. البركة الملعونة، القدس وتل أبيب: شوكن، 1969.

شبيرا، يوسف. مائة سنة لمكفيه يسرائيل 1870-1970، موديعين: التربية والتعليم.

شلومو، جازيت. العصا والجزرة: الحكم الاسرائيلي في يهودا وشمرون. موديعين: زمورة بيتن، 1986.
إلعاد، موشيه. إذا أردتم -هذه الضفة- الحكم الإسرائيلي في الضفة في العشرية الأولى (1967-1976)، حيفا: دار برديس للنشر، 2015.

مصادر الفصل الثاني

المصادر الأولية:

أرشيف الكنيست الإسرائيلي، خطة الحكم الذاتي الخاصة برئيس الحكومة مناحيم بيغن. (بالعبرية).
https://bit.ly/3reUxHA

أرشيف دولة أسرائيل، جلسات الحكومة الإسرائيلية: جلسة 1067/6/19، الملف: ISA-PMO-GovernmentMeeting-0002ees. (بالعبرية).

أرشيف دولة إسرائيل، لجنة الخارجية والأمن، ملف א-8/ 8161، الجلسة 84 بتاريخ 1967/9/26. (بالعبرية).

أرشيف دولة إسرائيل، معهد عكيفوت، جلسات لجنة المدراء (210 جلسة)، وتغطي الفترة الزمنية من سنة 1967 إلى 1977 (1977/7/28-1967/6/15). (بالعبرية).

أرشيف دولة إسرائيل، مقابلات مع أشخاص، א-5002/13. (بالعبرية)

الأوامر العسكرية الخاصة بالجولان، 15 كراس، الفترة الزمنية ما بين 1967 إلى 1973.

الأوامر العسكرية الخاصة بالضفة الغربية، مكونة من 50 كراس، للفترة الزمنية ما بين 1967 إلى 1981.

الأوامر العسكرية الخاصة بجنوب سيناء (منطقة شلومو)، للفترة الزمنية ما بين 1967-1975.

الأوامر العسكرية المتعلقة بقطاع غزة وشمال سيناء، 62 كراس، للفترة الزمنية ما بين 1967 إلى 1981.

دروكر، يغال. وزارة الزراعة في يهودا وشومرون يونيو 1967-يونيو 1969، وزارة الزراعة: الفنانين المتحدين. (بالعبرية).

المصادر الثانوية:

بالعربية:

جازيت، شلومو. العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية، قبرص: مؤسسة بيسان، 1984.

فرسخ، ليلى. العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007، ترجمة: سام برنر، رام الله وبيروت: مواطن+مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010.

مركز عدالة، قانون أملاك الغائبين، https://bit.ly/3s54bfw

موقع عرب 48، إسرائيل تتستر على مواد أرشيفية تحوي جرائم حرب، 2018/1/17. (https://bit.ly/3acH8cu)

بالعبرية:

تيفث، شبتي. البركة الملعونة، القدس: شوكن، 1969.

تيفث، شبتي. بيوغرافيا موشيه ديان، تل أبيب والقدس: شوكن، 1970.

العاد، موشيه. إذا أردتم، هذه الضفة الغربية، حيفا: برديس، 2015.

عكيفوت، التأمين ضد المخاطر السياسية: شركة التسويات والتأمين الحكومية يناي. https://bit.ly/2NhPuXu

غازيت، شلومو. الأراضي المستحوذ عليها: السياسات والأفعال، مجلة معرخوت، عدد 204، يناير1970.

موقع كيباه، اسأل الراف: أكل لحم الجمل والأرنب، 2012/5/22. https://bit.ly/2MXEKNI

بالإنكليزية:

Gibbon, P., Daviron, B., & Barral, S., Lineages of Paternalism: An Introduction. Journal of Agrarian Change,2014, 14(2), 165–189

Mendy, Peter. Portugal's Civilizing Mission in Colonial Guinea-Bissau: Rhetoric and Reality, The International Journal of African Historical Studies, Vol. 36, No. 1, Special Issue: Colonial Encounters between Africa and Portugal (2003), p: 49)

Murphy, J. F. Legitimation and Paternalism: The Colonial State in Kenya. African Studies Review, 1986, 29(3)

Reynolds, John. Empire, Emergency and International Law, Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

Scott, James. The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia, Yale university: Yale University Press, 1976.

Shafir, Gershon. A Half Century of Occupation, Oakland, California: university of california press, 2017.

Stephens, Julia. A Bureaucracy of Rejection: Petitioning and the impoverished paternalism of the British-Indian Raj. Modern Asian Studies, 2019, 53(01), 177–202

von Soest, Christian. What Neopatrimonialism Is – Six Questions to the Concept, Background Paper for GIGA- GIGA German Institute of Global and Area Studies Hamburg, 23 August 2010.

مصادر الفصل الثالث

المصادر الأولية:

1- الأرشيف:

أ) أرشيف الكنيست (بالعبرية):

أرشيف الكنيست الإسرائيلي، الجلسة 49 للكنيست السابعة، 9 مارس 1970.

أرشيف الكنيست الإسرائيلي، خطة الحكم الذاتي الخاصة برئيس الحكومة مناحيم بيغن.

أرشيف الكنيست الإسرائيلي، وقائع الجلسة 22 للكنيست السابع، 1970/1/5.

موقع الكنيست الإسرائيلي، أعضاء الكنيست: موشيه ديان، 2021. https://bit.ly/3xzcId0

ب) أرشيف دولة إسرائيل (بالعبرية):

أرشيف دولة إسرائيل، إدارة شطحيم، גל-8134/2، مراكز البحث والإرشاد للبدو في سيناء، 1969/7/20.

أرشيف دولة إسرائيل، الأراضي المستحوذ عليها، ملف: גל-4/61315، معهد عكيفوت. أرشيف دولة إسرائيل، جلسة لجنة الخارجية والامن في الكنيست بخصوص توحيد القدس والسياسات بتاريخ 1967/9/26، الملف: א-8/ 8161. رقم الجلسة 84. (بالعبرية)

أرشيف دولة إسرائيل، ميزانية الأراضي المستحوذ عليها 69/1968، א-19/294.

أرشيف دولة إسرائيل، جلسات الحكومة الإسرائيلية: جلسة 1967/6/19، الملف: ISA-PMO-GovernmentMeeting-0002ees.

أرشيف دولة إسرائيل، عام-الزراعة في شطحيم "1967/10-1972/12"، ملف: גל-43376/11.

أرشيف دولة اسرائيل، مقابلات مع أشخاص، א-13/5002، 1985/4/26.

2. الإحصاء الإسرائيلي: (15 كتاب إحصائي سنوي بالعبرية)

مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، كتب الإحصاء السنوي للسنوات 1968-1982، الأعداد من 18 إلى 33.

3. التقارير والكتب الوثائقية:

96th Congress 2d Session, Foreign Affairs and national defense division congressional research service library of congress, Report prepared for the subcomittee on Europe and the Middle East, The West Bank-Gaza Economy: Problems and Prospects, Washington: U.S, government printing office, 1980,

International Organization for Migration, world migration report 2020, Geneva, 2019

العلمي، سعد الدين. وثائق الهيئة الإسلامية العليا "القدس" 24 تموز 1967-31 كانون أول 1984، القدس: دار الطباعة العربية، 1984.

قيادة منطقة يهودا وشمرون، ملخص نشاطات ثلاثة سنوات في الزراعة في يهودا وشمرون، وزارة الزراعة، إبريل 1970. (بالعبرية).

متتياهو دروبلس، متتياهو. مخطط رئيسي لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة للأعوام 1979-1983، القدس: الهستدروت الصهيوني، قسم الاستيطان، 1979. (بالعبرية).

منسق العمليات الحكومية في يهودا والسامرة ومنطقة غزة، تقرير الستة عشر عامًا (1967-1983)، وزارة الدفاع.

وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ثلاث سنوات حكم عسكري: معطيات عن النشاطات المدنية في يهودا وشمرون وقطاع غزة وشمال سيناء، 1967-1970، وزارة الدفاع، يونيو 1970. (بالعبرية).

وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها 1972/1971: معطيات عن النشاطات المدنية في يهودا وشمرون وقطاع غزة وشمال سيناء، وزارة الدفاع: منشورات النور، سبتمبر 1973. (بالعبرية).

وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، الأراضي المستحوذ عليها، 1973/1972: معطيات عن النشاطات المدنية في يهودا وشمرون. قطاع غزة وشمال سيناء، وزارة الدفاع: منشورات النور، أغسطس 1974. (بالعبرية).

موندليك، يائير وجرشون آفني، تأثير التجارة الحرة مع الأراضي المستحوذ عليها على الزراعة الإسرائيلية، رحوفوت: مركز أبحاث الاقتصاد الزراعي، 1972. (بالعبرية).

ادموني، يحيئيل. عشرية من التفكير في الاستيطان ما بعد الخط الأخضر 1967-1977، مركز يسرائيل جليلي لبحث قوة الدفاع-يد تبنكين: الكيبوتس الموحد، 1992. (بالعبرية).

ليفشيتس، يعكوف. التطورات الاقتصادية في الأراضي المستحوذ عليها، 1967-1969، وزارة الدفاع؛ وحدة تنسيق الأعمال في الأراضي المستحوذ عليها: منشورات النور، 1970. (بالعبرية).

دروكر، يغال. وزارة الزراعة في يهودا وشومرون يونيو 1967-يونيو 1969، وزارة الزراعة، الفنانين المتحدين، 1969. (بالعبرية).

4. اليوميات والمذكرات:

Ariel Sharon and David Chanoff, Warrior: the autobiography of Ariel Sharon, London: Macdonald, 1989.

Moshe Dayan, Diary of the sinai campaign, New York: Harper Row, 1966.

أنور الخطيب التميمي، مع صلاح الدين في القدس: تأملات وذكريات، القدس: دار الطباعة العربية، 1989.

حاتم كمال، تذكرات د. حاتم كمال/ نابلس، إشراف وتقديم: صالح عبد الجواد، بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1995.

حاييم جباتي، قصة حياتي، الكيبوتس الموحد، 1985. (بالعبرية).

دافيد شانوف، مذكرات أرييل شارون، ترجمة: أنطوان عبيد، بيروت: مكتبة بيسان، 1992.

شبتاي تيفث، بيوغرافيا موشيه ديان، تل أبيب والقدس: شوكن، 1971. (بالعبرية).

عاموس شيفريس، يسرائيل جليلي: حارس المؤسسة وراسم الخط، رمات جان: يد تبنكين، 2010. (بالعبرية).

موشيه ديان، يوميات فيتنام، تل أبيب: دفير، 1977. (بالعبرية).

5. المقابلات:

عبد الجواد حمايل، مواليد 1931، قبل حرب 1967بأربعة أشهر انتخب لرئاسة بلدية البيرة وحتى 1973 تم إبعاده، عضو في اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير (1974-79)، عضو مجلس تشريعي، وزير سابق للزارعة في السلطة الفلسطينية. مقابلة شخصية في البيرة بتاريخ (الثانية 2020/4/11).

عبد الجواد حمايل 2020/4/11 (عبر الهاتف).

حاتم الشرباتي، تاجر مواد زراعية (سماد، بذور، مبيدات، ومعدات زراعية). مقابلة شخصية في الخليل، 12/15/ 2019.

يوسف أبو عرام، مزارع من سكان يطا مواليد 1951، مقابلة شخصية في يطا بتاريخ 18/ 2019/12.

خضر سنقرط، مدرس في كلية العروب الزراعية، مقابلة شخصية في الخليل 2020/4/30.

محمد ربيع سنقرط، مدرِّس. مقابلة شخصية في الخليل 2020/6/7.

يوسف أبو ميزر، باحث في التاريخ، مقابلة شخصية في الخليل، 2020/4/15.

يوسف محمد جميل العيسة، مهندس زراعي، مدير عام الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل في السلطة الفلسطينية. (1982 مرشد تعاوني في جمعية أريحا لتسويق الزراعي)، مقابلة شخصية في الخليل 2020/6/7.

جبريل شاور، مهندس زراعي عمل مدير التربة والري في أريحا من 69 إلى 76، ثم انتقل إلى كلية العروب الزراعية. نائب مدير الزراعة في الخليل. مقابلة شخصية في الخليل 2020/7/1.

عادل سمارة، باحث ومتخصص في الشأن الاقتصادي، 2020/10/17. مقابلة عبر الماسنجر.

نعيم السعيد، بكالوريوس انتاج حيواني، موظف في قسم الزراعة 1970-2001، 1970-1974 مرشد انتاج حيواني في طولكرم، 1974- نائب مدير الزراعة في الخليل. مقابلة شخصية في الخليل بتاريخ 2020/7/18.

محمد ميعاري، مواليد سنة 1939، محامي وناشط سياسي وعضو كنيست سابق، مقابلة عبر الزووم، 2020/8/2.

خليل أبو خلف (سائق شحن، ينقل منتجات زراعية عبر الجسور)، مقابلة شخصية في الخليل بتاريخ 2020/4/27. (مواليد 1949).

كمال الدويك، مهندس زراعي تخصص مياه وري، مرشد زراعي لشؤون التربة والري في الأغوار (1970-1980). مقابلة شخصية في الخليل بتاريخ 2020/6/15.

إسماعيل الدعيق، خبير في مجال التمور، مدير الإغاثه الزراعية، وزير الزراعة في السلطة الفلسطينية، 2009-2011، سكان أريحا. مقابلة شخصية في أريحا بتاريخ بتاريخ 2020/6/23.

طارق بصول، باحث في الحكم العسكري الإسرائيلي في مناطق 48، مقابلة شخصية في رام الله 2021/7/17.

نسرين مزاوي، باحثة من سكان مناطق 48، متخصصة في شؤون المال، مقابلة عبر الماسنجر.

نديم روحانا، باحث ومتخصص في الاستعمار الاستيطاني، مقابلة عبر الزووم 2020/8/7.

طاهر ناصر الدين، مهندس، مدير سلطة المياه 1958-2004، مقابلة عبر الهاتف، بتاريخ 2020/9/1.

عبد الرحيم الحنبلي، طبيب بيطري، نابلس، عمل في قسم الزراعة 1965-2000، مقابلة شخصية في نابلس بتاريخ 2020/9/2.

معاوية المصري، مالك أراضي في الأغوار، نائب بالمجلس التشريعي 1996، مقابلة شخصية في نابلس 2020/9/2.

عمر عبد الرازق، باحث ومتخصص بالشأن الاقتصادي، سلفيت، مقابلة شخصية في نابلس 2020/9/2.

محمد عبد الكريم، مهندس زراعي في طولكرم 1975-1982، مقابلة شخصية في نابلس 2020/9/2.

أنور عزات، برقين/ جنين، يعمل حفار للآبار، مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 2020/9/21.

جمال العملة، مدير مركز أبحاث الأرض، مقابلة شخصية في حلحول، 2020/6/30.

سفيان سلطان، مزارع، محاضر جامعي، وزير زراعة سابق، مقابلة شخصية بالخليل 2020/6/30.

صالح سليمان ضراغمه، مزارع ومالك أراضي في طوباس. مقابلة عبر الهاتف، بتاريخ 2021/3/15.

جلال قزمار، مزارع ومالك شركة مواد زراعية، عزبة سلمان/ قلقيليه، مقابلة عبر الهاتف 2021/3/17.

سامر جرار، جنين، أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا والباحث في التنوع الحيوي النباتي، مقابلة عبر الهاتف 2021/3/23.

فارس الجابي، مهندس زراعي، عمل في قسم الزراعه منذ سنة 1968، خبير في الزيتون، مسؤول في قسم الزراعة، مقابلة عبر الهاتف 2021/3/27.

ح. أ، مهندس زراعي، نقيب المهندسين الزراعيين في قطاع غزة، عمل في قسم الزراعه منذ سنة 1975. مقبالة عبر الهاتف 2020/9/22.

أ. ز، أستاذ دكتور ومحاضر في كلية الزراعه بجامعة الأزهر بقطاع غزة، مقابلة عبر الهاتف 2020/9/22.

نبهان عمر، محاضر جامعي في القدس المفتوحه، ومزارع حمضيات في بيت لاهيا/ قطاع غزه، مقابلة عبر الهاتف 2020/9/24.

عبد الناصر ماضي، موظف متقاعد في وزارة الزراعه وله دراسات حول قطاع الصيد البحري، مقابلة مكتوبه بتاريخ 2020/9/25.

هشام عورتاني، عنبتا، باحث في الاقتصاد الزراعي، مقابلة عبر الهاتف 2021/3/28.

لبيب بدر، طبيب بيطري، مقابلة شخصية في الخليل بتاريخ 2020/10/5.

المصادر الثانوية:

باللغة العربية:

أرونسون، جيفري. سياسة الأمر الواقع في الضفه الغربيه: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضه. ترجمه: حسني زينه، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1990.

أوين، روجر. اللورد كرومر: الإمبريالي والحاكم الاستعماري، ترجمة: رؤوف عباس، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

أيوب، نزار وسلمان فخر الدين. الجولان المحتل بين الأعوام 1967-1971: الاحتلال وتوطيد السلطة. الجولان: الجولان لتنمية القرى الريفية. 2001.

بشير، عمر. إسرائيل وروابط القرى: من نشأتها إلى حلها. رسالة ماجستير بجامعة القدس. 2014.

البعباع، مختار. حول أزمة البلديات في الأرض المحتله وأثرها على عملية الصمود. مجلة صامد الاقتصادي. مج 6، ع 49 (أيار -حزيران 1984).

جازيت، شلومو. العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية. قبرص: مؤسسة بيسان. 1986.

روي، سارة. قطاع غزة: السياسات الاقتصادية للإفقار التنموي. ترجمة: محمد طربية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2018.

سعدي، أحمد. الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين. ترجمة: الحارث محمد النبهان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2020.

شحاده، رجا. قانون المحتل: إسرائيل والضفه الغربيه. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيه. 1990.

شعبان، ابراهيم. محكمة العدل العليا في ظل الأوامر العسكرية. القدس: نقابة المحامين النظاميين. 1984.

شيف، زئيف وايهود يعاري. انتفاضة. ترجمة: دافيد سيخيف. القدس: دار شوكن، 1990.

عبد الرازق، عمر وعودة شحادة الزغموري. الاقتصاد الزراعي الفلسطيني 1967-1990. القدس: مركز العمل التنموي "معا". 1992.

عبد الرازق، عمر وماهر أبو صالح. البرك الزراعية في منطقة الأغوار. نابلس: مركز الدراسات الريفية/ جامعة النجاح الوطنية. 1991.

الغازي، غادي. قضية اللاجئين بين نكبة 1948 وحرب 1967. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 113. شتاء 2018.

غازيت، شلومو. الطعم في المصيدة (السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-1997). ترجمة: عليان الهندي. رام الله: مؤسسة باب الواد للإعلام والصحافة. 2001.

فارس، عوني. الكف في مواجهة المخرز.. المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية بلدة سلواد ومجموعاتها الفدائية نموذجًا (1967-1977). (قيد النشر).

فرسخ، ليلى. العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007. ترجمة: سام برنر، رام الله وبيروت: مواطن+مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2010.

كتاب، عطا الله، ورجا شحاده. الإداره المدنيه في الضفه الغربيه المحتله. رام الله: مؤسسة الحق. 1983.

الكرد، ماهر. تفكيك بلديات المدن بناء روابط القرى، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 39، 1982.

ماعوز، موشي. القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية: أسرار، تحركات ومواقف، د.م: د. ن، 1986.

مجلي، نظير. الجولان...ملحمة صمود. عكا: منشورات عرابسك. 1982.

هيرست، دايفيد. البندقيه وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط، ترجمة: عبد الرحمن إياس، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2003.

وايزمن، إيال. أرض جوفاء "الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي"، ترجمة: باسل وطفة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. 2017.

وكالة وفا، أحزاب سياسية في إسرائيل: الحزب الديني القومي "مفدال". https://bit.ly/3gVetKM

2. باللغة الإنكليزية:

Abu-Ayyash, Abdul-Ilah. Israeli Regional Planning Policy in the Occupied Territories, Journal of Palestine Studies, Vol. 5, No. 3/4 (Spring - Summer, 1976).

Allon, Yigal. The Case for Defensible Borders, Foreign Affairs, Vol. 55, No. 1 (Oct., 1976).

Awartani, Hisham. "Agricultural Development and Policies in the West Bank and Gaza." In The Palestinian economy: studies in development under prolonged occupation, by Abed George T., 139-165. London: Routledg, 1988.

Bauml, Yair. MAPAI Committee for Arab Affairs — The Steering Committee for Construction of Establishment Policy towards Israeli Arabs, 1958—68, Middle Eastern Studies, Vol. 47, No. 2 (March 2011).

Breman, Jan. Mobilizing Labour for the Global Coffee Market: Profits From an Unfree Work Regime in Colonial Java (Social Histories of Work in Asia), Amsterdam: Amsterdam University Press, 2015.

Budeiri, M.K. Changes in the Economic Structure of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation, Labour, Capital and Society / Travail, capital et société, Vol. 15, No. 1 (April 1982 /avril 1982).

Cave, Alfred. The Pequot War, Amherst : University of Massachusetts Press, 1996.

Cohen, Shaul. The politics of planting : Israeli - Palestinian competition for control of land in the Jerusalem periphery, Chicago, Ill.: University of Chicago Press 1993.

Dana, Tariq. Israeli conception of 'peace'as indirect colonial rule, The Condition of Democracy and the Fate of Citizenship. Volume 3: Postcolonial and Settler Colonial Contexts, 2021.

Elad, Moshe. The birth of the core issues: the West Bank and East Jerusalem under Israeli administration 1967–76 (part 1), Israel Affairs, 18:4, 2012.

Elmusa, Sharif. Dividing the Common Palestinian-Israeli Waters: An International Water Law Approach, Journal of Palestine Studies, Vol. 22, No. 3 (Spring, 1993).

El-Musa, Sharif. Negotiating Water: Israel and the Palestinians, Washington, D.C: Institute for Palestine Studies, 1997.

Gabriel, Stuart and Danial Levy, Expectations, Information, and Migration: The Case of the West Bank and Gaza, Applied Economics, Taylor & Francis, London, Vol. 20, Iss. 1, 1988, pp: 1-13.

Gazit, Shlomo. Early Attempts at Establishing West Bank Autonomy (The 1968 Case Study), 3 HARV. J. L. & PUB. POL'Y 129, 1980.

Gordon, Neve. Israel's Occupation, Berkeley, Los Angeles, London: University of California Press, 2008.

Graham-Brwon, Sarah. Agriculture and Labour Transformation in Palestine, In Kathy and Pendeli Glavanis (edi.), Peasent Live and Mode of Production, London and New Jersy: Birzeit University and Zed Books Ltd, 1990.

Mamdani, Mahmood. Define and Rule Native as Political Identity, Cambridge: Harvard University Press, 2012.

Mamdani, Mahmood. Neither settler nor native : the making and unmaking of permanent minorities, Cambridge, Massachusetts : The Belknap Press of Harvard University Press, 2020.

Mendy, Peter. Portugal's Civilizing Mission in Colonial Guinea-Bissau: Rhetoric and Reality, The International Journal of African Historical Studies, Vol. 36, No. 1, Special Issue: Colonial Encounters between Africa and Portugal (2003).

Merrino, Serena. Currency and settler colonialism: the Palestinian case, Review of International Political Economy, 2020

Nisan, Mordechi. Israel and the Territories: A Study in Control 1967-1977, Ramat Gan: Turtledove Publishing, 1978.

Pappe, Ilan. The Biggest Prison on Earth: A History of the Occupied Territories, North America, Great Britain and Australia: Oneworld Publications, 2017.

Playfair, Emma (edit.). International law and the administration of occupied territories, Oxford: Clarendon, 1992.

Pollock, Alex. Sharecropping in the North Jordan Valley: Social Relations of Production and Reproduction, In Kathy and Pendeli Glavanis (edi.), Peasent Live and Mode of Production, London and New Jersy: Birzeit University and Zed Books Ltd, 1990.

Porch, Douglas. "Bugeaud, Gallieni, Lyautey: The Development of French Colonial Warfare", in Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age, ed. Peter Paret, USA: Princeton University Press, 1986.

Ranta, Ronald. The Wasted Decade Israel's Policies towards the Occupied Territories 1967-1977, 2007.

Raviv, Omri. Studying an Occupied Society: Social Research, Modernization Theory and the Early Israeli Occupation, 1967–8, Journal of Contemporary History, 0(0) 1–21, 2018.

Reynolds, John. Empire, Emergency and International Law, Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

Runciman, Walter. Relative deprivation and social justice: a study of attitudes to social inequality in twentieth-century England, Berkely: University of California Press, 1966.

Sahliyeh, Emile. West Bank Industrial and Agricultural Development: The Basic Problems, Journal of Palestine Studies, Vol. 11, No. 2 (Winter, 1982).

Samara, Adel. The political economy of the West Bank 1967-1987: from peripheralisation to development, Libcom.org, 9\6\2014. https://bit.ly/3k2Pcln

Shafir, Gershon. A Half Century of Occupation, Oakland, California: university of california press, 2017.

Shamir, Eitan. From Retaliation to Open Bridges: Moshe Dayan's Evolving Approach toward the Population in Counter Insurgency, Civil Wars, 14:1, 2012

Silverstein, Ben. Indirect Rule in Australia: A Case Study in Settler Colonial Difference, In Fiona Bateman, Lionel Pilkington, Studies in settler colonialism: politics, identity and culture, U K: Palgrave Macmillan, 2011.

Stork, Joe. Water and Israel's Occupation Strategy, MERIP Reports, No. 116, Israel's Strategy of Occupation (Jul. - Aug., 1983).

باللغة العبرية:

أرنون، أرئيه. بين اثنين إلى واحد: الاقتصاد بين البحر والأردن من 1967، مجلة النظرية والتطبيق 31، شتاء 2007.

إلعاد، موشيه. إذا أردتم، هذه الضفة الغربية، حيفا: برديس، 2015.

أوزيتسكي/لازار، ساره. عائده المشكوك فيه يأتي بخسارة مؤكده: الجدل حول ضرورة الإدارة العسكرية 1955-1959 وقرار استمرارها، ص: 303-334، في كتاب القرارات المفصلية والقضايا المفتاحيه، تحرير: ديبوره كوهين وموشيه ليسك، سديه هبوكر: جامعة بن غوريون بالنقب، 2010.

بويميل، يائير. أسس سياسات التمييز تجاه العرب في إسرائيل 1948-1968، نظرة في قيام إسرائيل، المجلد 16، 2006.

بويميل، يائير. في ظل أزرق أبيض: سياسات المؤسسة الإسرائيلية وفعالياته في قطاع المواطنين العرب، سنوات التشكل: 1958-1968، حيفا: برديس للنشر، 2007.

تيفيث، شبتاي. البركة الملعونة، القدس وتل أبيب: شوكن، 1969.

غازيت، شلومو. الأراضي المستحوذ عليها: السياسات والأفعال، مجلة معرخوت، عدد 204، يناير1970.

كريتسمر، دافيد وجرشوم جونبرج، سياسة قانون والمسار القضائي: حالة البجاتس في شطحيم، جامعة حيفا: مجلة القانون والحكومة، المجلد 17، 2006.

مصادر الفصل الرابع

المصادر الأولية (بالعبرية):

أرشيف الكنيست الإسرائيلي، وقائع الجلسة 22 للكنيست السابع، 1970/1/5.

أرشيف دولة إسرائيل، إدارة شطحيم، גל-2/8134، مذكرة عن سياسة الجسور المفتوحه، 1969/10/10.

أرشيف دولة إسرائيل، الأراضي المستحوذ عليها، ملف: גל-4/61315، معهد عكيفوت.

أرشيف دولة إسرائيل، جلسات الحكومة الإسرائيلية: جلسة 1967/6/19، الملف: ISA-PMO-GovernmentMeeting-0002ees.

أرشيف دولة إسرائيل، عام-الزراعة في شطحيم "1967/10-1972/12"، ملف: גל-11/43376، مركز التخطيط بوزارة الزراعة، تقرير الجلسة مع وزير الزراعة بتاريخ 11أكتوبر1967، 1967/10/18.

أرشيف دولة إسرائيل، ليفي أشكول: رئيس الوزراء الثالث/ شهادات مختارة من حياته (1895-1969)، القدس: كيتر، 2001.

أرشيف دولة إسرائيل، ليفي أشكول: رئيس الوزراء الثالث/ شهادات مختارة من حياته (1895-1969)، القدس: كيتر، 2001.

أرشيف دولة إسرائيل، مقابلات مع أشخاص، א-5002/13، 1985/4/26.

المصادر الثانوية:

بالعربية:

بابيه، إيلان. التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة: أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2007.

بدر، أشرف. الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بين البنية والصيرورة: محو وإزالة أم تحكم وسيطرة؟ مجلة عمران. العدد 39. المجلد10. 2022.

بدر، أشرف. "من ديان حتى ترامب...اكتمال انزياح "اليمين" الإسرائيلي نحو اليسار في منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي". مركز الزيتونة. شباط/ فبراير. 2021.

بدر، أشرف. تغيّر التوجهات الفكرية والسياسية الإسرائيلية نحو اليمين: أسبابه، ومظاهره، وتأثيراته. إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية. 2017.

بشير، نبيه. قراءة جديدة لعقيدة الجدار الحديدي. مجلة قضايا إسرائيلية. عدد 69. 2018.

بغورة، الزواوي. مدخل إلى فلسفة ميشيل فوكو. بيروت: دار الطليعة. 2013.

رابي، ازدهار. قلقيلية وحرب حزيران 1967. رسالة ماجستير بجامعة النجاح. 2001.

روحانا، نديم. الصهيونية ومعضلة شرعية الاستعمار الاستيطاني: الرد بالدين على المقاومة الفلسطينية. مجلة عمران العدد 38. المجلد 10. خريف 2021.

روي، سارة. قطاع غزة: السياسات الاقتصادية للإفقار التنموي. ترجمة: محمد طربية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2018.

سعدي، أحمد. الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين. ترجمة: الحارث محمد النبهان. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2020.

السقا، أباهر. نحو إعادة التفكير في الأطر المفاهيمية لتحليل السياق الفلسطيني الاستعماري، عمران العدد 39، المجلد 10، شتاء 2022.

شانوف، دافيد. مذكرات إرييل شارون. ترجمة: أنطوان عبيد. بيروت: مكتبة بيسان. 1992.

شحادة، إمطانس وحسام جريس. دولة رفاه المستوطنين "الاقتصاد السياسي للمستوطنات". رام الله: مدار، 2013.

شحادة، إمطانس. إعاقة التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الإقلية القومية العربية. حيفا: مدى الكرمل. 2006.

عبد الجواد، صالح المذابح الصهيونية خلال حرب "1948" و"خلق" مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مجموعة 194، 2008/5/28. https://bit.ly/2MrVCvm

غازيت، شلومو. الطعم في المصيدة (السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-1997). ترجمة: عليان الهندي. رام الله: مؤسسة باب الواد للإعلام والصحافة. 2001.

فوكو، ميشيل. تاريخ الجنسانية "إرادة المعرفة". ترجمة: مطاع صفدي وجورج أبي صالح. بيروت: مركز الإنماء القومي. 1990.

فوكو، ميشيل. مولد السياسة الحيوية: دروس ألقيت في الكوليج دي فرانس 1978-1979. ترجمة: الزواوي بغورة. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية. 2018.

فوكو، ميشيل. يجب الدفاع عن المجتمع. ترجمة: الزواوي بغورة. بيروت: دار الطليعة. 2003.

مجلي، نظير. الجولان...ملحمة صمود. عكا: منشورات عرابسك. 1982.

مناع، عادل. نكبة وبقاء: حكاية فلسطينين ظلوا في حيفا والجليل (1948-1956). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2016.

يعكوفي، حاييم. المدن المختلطة: نحو فضاء مديني مضاد. مجلة جدل. العدد الثامن عشر/ تشرين الأول 2013.

بالعبرية:

ادموني، يحيئيل. عشرية من التفكير في الاستيطان ما بعد الخط الأخضر 1967-1977. مركز يسرائيل جليلي لبحث قوة الدفاع- يد تبنكين: الكيبوتس الموحد. 1992.

أرنون، أرئيه. بين اثنين إلى واحد: الاقتصاد بين البحر والأردن من 1967. مجلة النظرية والتطبيق 31. شتاء 2007.

اريئالي، شاؤول. مسيانية على صخرة الواقع/ مشروع الاستيطان في يهودا والسامرة: رؤية أم وهم 1967-2016. نوفمبر 2017.

بويميل، يائير. أسس سياسات التمييز تجاه العرب في إسرائيل 1948-1968. نظرة في قيام إسرائيل. المجلد 16. 2006.

بويميل، يائير. ربط الاقتصاد العربي بالقطاع اليهودي في إسرائيل 1967-1988. موقع ترابط، 2011/2/6. https://bit.ly/2Isre2M

جباتي، حاييم. قصة حياتي. الكيبوتس الموحد. 1985.

شيفريس، عاموس. يسرائيل جليلي: حارس المؤسسة وراسم الخط. رمات جان: يد تبنكين. 2010.

كريتسمر، دافيد وجرشوم جونبرج. سياسة قانون والمسار القضائي: حالة البجاتس في شطحيم. جامعة حيفا: مجلة القانون والحكومة. المجلد 17. 2006.

بالإنكليزية:

Allon, Yigal. The Case for Defensible Borders, Foreign Affairs, Vol. 55, No. 1 (Oct., 1976).

Arendt, Hanna. The Origins of Totalitarianism, San Deigo, New York, London: A Harvest Book, 1973.

Bauml, Yair, MAPAI Committee for Arab Affairs — The Steering Committee for Construction of Establishment Policy towards Israeli Arabs, 1958—68, Middle Eastern Studies, Vol. 47, No. 2 (March 2011).

Budeiri, M.K..Changes in the Economic Structure of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation, Labour, Capital and Society / Travail, capital et société, Vol. 15, No. 1, April 1982 /avril 1982.

Foucault, Michel. Security, Territory, Population, Lectures At College De France 1977-1978, Edited by Michel Senellart, Translated by Graham Burchell, New York: Palgrave Macmillan, 2009.

Graham-Brwon, Sarah. Agriculture and Labour Transformation in Palestine, In Kathy and Pendeli Glavanis (edi.), Peasent Live and Mode of Production, London and New Jersy: Birzeit University and Zed Books Ltd, 1990.

Khalidi, Raja. The Arab Economy in Israel:Dependency or Development, Journal of Palestne, Vol. 13, No. 3(spring 1984), pp: 63-86.

Khalidi, Raja.The Arab Economy in Israel:Dependency or Development. Journal of Palestne, Vol. 13, No. 3(spring 1984), pp: 63-86.

Kimmerling, Baruch. The Invention and Decline of Israeliness: State, Society and the Military, Berkeley: University of California Press, 2001.

Mamdani, Mahmood. Neither settler nor native : the making and unmaking of permanent minorities, Cambridge, Massachusetts : The Belknap Press of Harvard University Press, 2020.

Morgensen, Scott. The Biopolitics of Settler Colonialism: Right Here, Right Now, Settler Colonial Studies, 1(1), 2011

Nisan, Mordechi. Israel and the Territories: A Study in Control 1967-1977, Ramat Gan: Turtledove Publishing, 1978.

Pappe, Ilan. *The Biggest Prison on Earth: A History of the Occupied Territories* (London: Oneworld Publications, 2017).

Ranta, Ronald. The Wasted Decade Israel's Policies towards the Occupied Territories 1967-1977, London: London's Global University, 2007.

Sabbagh Khoury, Areej. Tracing Settler Colonialism: A Genealogy of a Paradigm in the Sociology of Knowledge Production in Israel, Politics & Society 1-40, 2021.

Segev, Tom. 1949: The First Israelies, New York: An Owel Book, 1998.

Shafir, Gershon. A Half Century of Occupation, Oakland, California: university of california press, 2017.

Shafir, Gershon. *Land, labor and the origins of the Israeli-Palestinian conflict, 1882-1914* (Berkeley: University of California Press, 1996).

Sharon, Ariel and David Chanoff. Warrior : the autobiography of Ariel Sharon, London: Macdonald , 1989.

Veracini, Lorenzo. Settler Colonialism: A Theoretical Overview. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2010.

Wolfe, Patrick. Race and the Trace of History: For Henry Reynolds, In Fiona Bateman, Lionel Pilkington, Studies in settler colonialism: politics, identity and culture, U K: Palgrave Macmillan, 2011.

Wolfe, Patrick. "Settler colonialism and the elimination of the native", Journal of Genocide Research, 2006, 8:4.

Wolfe, Patrick. Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology, London and New York: Cassell, 1999.

Zureik, Eliaa. The Palestinians in Israel: a study in internal colonialism, London, Boston: Routledge & K.Paul, 1979.

الملاحق:

ملحق (1): كميات العنب (بشكل أساسي في الضفة الغربية) وكيفية تصريفها، لعامي 1974 و1975[1209]:

الهدف	كمية العنب الذي سوق لسنة 1974 بالطن	كمية العنب المتوقعه لسنة 1975 بالطن
حاجة محلية	15,500	17,000
للأكل في إسرائيل	4,500	5,500
للصناعة بإسرائيل	2,200	5,000
للصناعة في الضفة (بشكل أساسي الزبيب)	4,000	4,500
لغزة	4,000	4,000
للضفة الشرقية	3,000	5,000
المجموع	33,200	41,000

ملحق (2): الحوافز على تصدير الحمضيات من قطاع غزة إلى الأردن ما قبل وبعد أغسطس 1973[1210]:

مدى القيمة المضافة	الحوافز حتى أغسطس 73	الحوافز من 1 أغسطس 73
26-35	92	95
36-45	95	99
46-55	98	104
56-65	101	107
66+	104	111

[1209] الجلسة 196، البند 3، ص: 1042، 1975/7/24.
[1210] الجلسة 182، البند 1، ص: 916، 1973/8/2.

ملحق (3): تكلفة معدات معاصر الزيتون موزعة حسب المناطق التي الموافقة على استيرادها سنة 1977[1211]:

رقم	القرية	القضاء	تقديرات الاستيراد بالليرة
	أ	ب	ج
1	عصيرة الشمالية	نابلس	830,000
2	دير شرف	نابلس	900,000
3	عزون	طولكرم	1,150,000
4	عرابة	جنين	1,120,000
5	سيريس	جنين	837,000
6	سلواد	رام الله	840,000

ملحق (4): قائمة بالمواد الغذائية وسعرها بالفلس في الضفة الغربية ما بين عامي 1965 و1967[1212]:

المواد الغذائية	متوسط السعر لسنة 1965	الأسعار في 22-23 أغسطس	نسبة التغير	الوزن
قمح رقم 0	50	45.5	100	9.88
قمح رقم 1	42	40	100	8.30
رز مصري رقم 1	77	120	155	3
عدس	50	100	200	0.69

[1211] الجلسة 209، البند 5، ص: 1238، 1977/6/9.
[1212] ملحق ج للجلسة 22، ص: 149، 1967/9/4.

فاصولياء	104	101	97.1	2.5
سكر	47	60	127.7	3.96
لحم عجل	390	5	128.2	1.87
لحم خراف	473	535	113.1	10.72
دجاج	260	242	93.1	0.45
بيض	13	11	84.6	0.09
زيت زيتون	275	328	119.3	4.91
سمنة	200	222	111	8.57
قهوة برازيلية	356		134.8	4.37
شاي سيلاني	883		94.6	6.11
			112.9	60.42

ملحق (5): قائمة بأسعار الخضار والفواكه بالفلس في الضفة الغربية ما بين عامي 1965 و1967[1213]:

خضار وفواكه	متوسط السعر لسنة 1965	الأسعار في 22-23 أغسطس	نسبة التغير	الوزن
بندورة	49	26	53.1	6.9
باذنجان	41.5	18	43.4	1.43
بصل	35.5	35	98	0.85
بطاطا	42	55	130.9	4.47
كوسا	58	35	60.3	2.19

[1213] ملحق ج للجلسة 22، ص: 150، 1967/9/4.

خيار	65.6	69	105.2	2.48
فاصولياء	71	47	66.2	2.19
عنب	53	32	60.4	14.75
بطيخ	23	15	65.2	1.26
شمام	26.5	24	90.6	1.37
مجموع			74	39.58

ملحق (6): قرار صادر في سنة 1980 يحدد نطاق غرس نباتات الزينة في قطاع غزة وشمال سيناء (للفترة ما بين 1980/6/15- 1981/6/14) [1214]، كالتالي:

نباتات الزينة	المساحة بالدونمات
روسكوس	17
أقحوان	212
فشفاش	338.2
قرنفل صغير	115.8
الجصية	375.2

ملحق (7): تفاصيل موازنة كل منطقة لعامي 1975-1976 (بالآف ليرة إسرائيلية)[1215]

يهودا والسامرة	سنة 75	سنة 76	الاضافة	ملاحظات

[1214] كراس 54، قرار "بشأن نطاق غرس نباتات الزينة (منطقة قطاع غزة وشمالي سيناء)"، ص: 5899، 1980/11/9.
[1215] ملحق الجلسة 201 البند 1 فرع و، ص: 1123-1129، 1976/2/10.

1-تشغيل مياه شرب	6,300	5,625	675-	
5-تطوير زراعة	2,020	1,600	420-	
11-الزراعة	12,424	15,530	3,106	الغلاء
قطاع غزة				
6-الزراعة	3,334	4,418	200	تشغيل خط مياه
6-تطوير زراعة	2,140	4,400	2,000	استكمال خط الصرف الساحلي
سيناء				
5-الزراعة	275	344	69	الغلاء
4-تطوير الزراعة	580	635	45	الغلاء
5-تطوير خدمات مياه	450	315	135-	
6-تطوير خدمات صيد	130	350	220	استكمال سوق مركزي للصيد
شلومو (جنوب سيناء)				
4-الزراعة	173	173		
6-تطوير مصادر المياه	520	520		

ملحق (8): جدول يوضح ارتفاع معظم المواد الأساسية (ما عدا القمح المدعوم)، بعد سنة فقط من استعمار الضفة الغربية[1216]:

السلعة	السعر قبل حزيران 1967	السعر حتى 1968/6/5
دقيق	37 أغورة للكيلو	32 أغورة

[1216] ملحق الجلسة 91، البند 4، ص: 458، 1968/11/18.

قمح	33 أغورة للكيلو	25 أغورة
أرز	83 أغورة للكيلو	110 أغورة
بقوليات	لم يطرأ تغير بالسعر	الاستيراد من الأردن بدون جمارك
لحم	4 ليرات للكيلو	7-6 ليرات للكيلو
سكر	35 أغورة للكيلو	66 أغورة للكيلو
قهوة	6.4 ليرات للكيلو	8.8 ليرات للكيلو
شاي	4.8 ليرات للكيلو	6 ليرات للكيلو

ملحق (9): الاستثمارات الإسرائيلية في مجال التصنيع الزراعي في المناطق المستعمر سنة 1967 للفترة الزمنية ما بين 1967-1977[1217]:

المصنع	الجهة	المكان	رأس المال	عدد العمال	ملاحظات
تدخين أسماك[1218]	شركة "ايليت"	العريش	100 ألف ل.إ		
تصدير السمك[1219]	"بلسوم"	بحيرة البردويل	30 ألف دولار		يتم التنسيق مع وزارة المواصلات وسلاح الجو الإسرائيلي بهدف السماح بنقل السمك بواسطة الطيران من مطار العريش
صيد السلطعونات[1220]	نيسيم نامان +شركة نهاية	خليج شلومو			تم الموافقة على المقترحين بشرط عدم

[1217] الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على جلسات المدراء.
[1218] الجلسة 121، البند 5، ص: 567، 1969/9/25.
[1219] الجلسة 124، البند 6، ص: 578، 1969/11/27.
[1220] الجلسة 130، البند 8، ص: 605، 1970/3/19.

	البحر-صيد ايلات-	(جنوب سيناء)			إعطاء حق حصري لأي منهما.
تجهيز وتجميد وتخزين الأسماك[1221]	رجل الأعمال "شجف"	العريش	205 ألف ل.إ	25	لا يمنح للمصنع حصرية بشراء السمك
تصدير السمك[1222]	رجل الأعمال "ركح" الممثل لشركة "ايروفسكه"	بحيرة البردويل			لا يمنح حصرية بشراء السمك
معلبات للأسماك[1223]	رجال الأعمال "موشي ليفي، يوسف كوهن، سلمون أوركزيدرو، ميئور يهودا" المنتظمين كشركة	العريش	74 ألف ل.إ	10	
تصدير أسماك[1224]	رجل الأعمال "ن. ألدو"	بحيرة البردويل			
تجميد أسماك للتصدير[1225]	شركة "يوروفيش"	العريش			

[1221] الجلسة 164، البند 6، ص: 794، 1972/2/3.
[1222] الجلسة 164، البند 7، ص: 794، 1972/2/3.
[1223] الجلسة 178، البند 7، ص: 895، 1973/3/22.
[1224] الجلسة 191، البند 9، ص: 969، 1974/11/28.
[1225] الجلسة 204، البند 7، ص: 1172، 1976/9/2.

انتاج وتصليح صناديق مزارع[1226]	رجل الاعمال "حاييم بن بست"	دير البلح/غزة، وسيناء	40 ألف ل.إ	30 وفي المرحلة الثانية 100	
مصنع معلبات[1227]	رجل الأعمال "كارني"	قطاع غزة	4.3 مليون ل.إ		تقدر الصادرات السنوية بقيمة 1.3 مليون دولار، لرجل الأعمال لن تعطى احتكارية في شراء إنتاج أو تسويق منتجاته، ولن تعطى قروض تطوير
مصنع نباتي (تسمين خراف)[1228]	"سهر"	نابلس والخليل	500 ألف ل.إ		سيتواجد فيها الخراف الصغيرة المستورد من رومانيا. في الموقعين سيسمن حوالي 10 الآف رأس (بكل دورة)، حسب الخطة ستزيد كمية اللحم المستورد بحوالي الثلث بدون مصاريف إضافية من العملة الاجنبية. تم توفير أرض مناسبة لاقامة المحلين بواسطة قائد المنطقة.

[1226] الجلسة 158، البند 4، ص: 723، 1971/9/16.
[1227] الجلسة 170، البند 17، ص: 842، 1972/7/27.
[1228] الجلسة 174، البند 5، ص: 859، 1972/11/23.

ثلاجة تبريد+ مصنع ثلج[1229]	اوفيره	جنوب سيناء (شلومو)	2.8 مليون ل.إ.	10	منح حالة احتكار لمدة 10 سنوات. المبادرين للمشروع "تنوفا"،لوستيجر،ايروفي تش، شركة "كور-بري"
تسمين خراف[1230]	رجل الأعمال "زسلني"	الضفة الغربية	100 ألف ل.إ		تخصص الأرض بواسطة قيادة المنطقة.
تصنيع الريش[1231]	رجل الأعمال "كهت"	العريش	50 ألف ل.إ	20 عامل في المرحلة أ، و60 عامل في المرحلة ب	سيقام المصنع في مبنى قائم في المنطقة سيمنح له.
مصنع خلطات لتغذية المواشي[1232]	رجل الأعمال "درونزي"	قطاع غزة	300 ألأف ل.إ		طلب توسيع مصنع الخلطات الذي يملكه والذي أقيم من 4 سنوات. سيوسع حسب خطة أقرت على يد وزراة الزراعة وانتاجه سيزيد من 12 طن لليوم الى 50 طن لليوم، ويغطي حاجة قطاع غزة ومنطقة سيناء.

[1229] الجلسة 182، البند 8، ص: 918، 1973/8/2.
[1230] الجلسة 183، البند 8، ص: 921، 1973/8/21.
[1231] الجلسة 183، البند 12، ص: 923، 1973/8/21.
[1232] الجلسة 185، البند 8، ص: 936، 1974/2/28.

إنتاج البابيان من ثمار البابايا[1233]	الصيدلانية "روز بيلبول"	أريحا	15 ألف ل.إ		المصنع يقام في مبنى يؤجر لسيدة الأعمال على يد حارس أملاك الغائبين.

ملحق (10): رسوم وإيرادات بحيرة البردويل في شمال سيناء سنة 1975[1234]:

	نوع الرسوم	الرسوم المقترحة	المبلغ المتوقع	ملاحظات
1	أسماك كبيرة	1.5 ليرة للكغم	2,400,000	حسب 1600 طن للسنة، من خلاله 20 أغورة
2	أسماك صغيرة	0.65 ليرة للكغم	260,000	لبلدية العريش حسب 400 طن بالسنة
3	صياد شهري	20 ليرة للصياد	200,000	حسب 1000 صياد لمدة 10 أشهر
4	مركب بمحرك	150 ليرة للمركب	300,000	حسب 200 مركب بمحرك لمدة 10 أشهر
5	مركب بشراع	80 ليرة للمركب	40,000	حسب 50 مركب بشراع لمدة 10 أشهر
6	مركب شراعي	40 ليرة للمركب	8,000	حسب حسب 20 مركب شراع لمدة 10 أشهر
7	صيد بشبكة	330 ليرة للمجموعة	99,000	حسب 30 مجموعة لمدة 10أشهر
8	شبكة منشش	170 ليرة للمجموعة	34,000	حسب 20 مجموعة لمدة 10 أشهر
9	شبكة ثابتة	70 ليرة	140,000	حسب 200 مجموعة لمدة 10 أشهر
	المجموع		3,481,000	

[1233] الجلسة 188، البند 10، ص: 954، 1974/7/11.
[1234] ملحق الجلسة 192، البند 6، ص: 985، 1975/1/16.

ملحق (11): زيادة الرسوم في بحيرة البردويل سنة 1976[1235]:

نوع الرسم	الاسم	حاليًا	المقترح	المجموعات	مراكب	سمك (طن)	صيادين	المجموع
مجموعات	جرف	330	500	15*				75,000
	تشنشوله	170	400	30**				120,000
	عميداه	70	100	200				200,000
	مشلوح	-	200	15				30,000
مراكب	بمحرك	150	250		200			500,000
	مفرش	80	150		30			45,000
	تسال	40	100		30			30,000
أسماك	كل الأنواع	1.5 ل/كغم	2 ل/كغم			2000		4,000,000
تراخيص صيد		20	25				1000	250,000

*تقلص عدد المجموعات جرف مقابل 30 مجموعة وفي السنين السابقة.

**ازدياد عدد مجموعات تشنشوله مقابل 20 مجموعة في السنة السابقة.

*** جباية الرسوم المذكورة بهدف موازنة الميزانية المتوقعه لسنة 1976.

[1235] ملحق الجلسة 202، البند 22، ص: 1142، 1976/5/6.

ملحق (12): مقترح موازنة المصروفات لبحيرة البردويل لسنة 1976 [1236] :

البند	المصاريف	ملاحظات
أ-حفر الفتحات 475,00 م.ك	3,800,000	حسب 8 ليرة ل م.ك
ب-أبحاث	200,000	
ج-ميزانية عادية	850,000	
د-بلدية العريش	400,000	
المجموع	5,250,000	

ملحق 13[1237]: قائمة برسوم المحلات والمتاجر (بالدينار)

المحل	التصنيف	الرسم الحالي	الرسم المقترح
مخازن تبريد	نخب أول	4	10
	نخب ثاني	2	5
لبيع السمك	نخب أول	1	4
	نخب ثاني	-	3
مطحنة قمح وحبوب تشغل بواسطة الآلات	نخب أول	12	12

[1236] ملحق الجلسة 202، البند 22، ص: 1142، 1976/5/6.
[1237] ملحق الجلسة 202، البند 22 فرع ب، ص: 1144-1151، 1976/5/6.

	نخب ثاني	6	6
	نخب ثالث	4	4
مطحنة حبوب تشتغل بقوة المياه		2	2
أماكن بيع الخضار والفواكه	نخب أول	2	4
	نخب ثاني	1	3
	نخب ثالث	-	2
محلات بيع منتجات الألبان، والجبن، والحليب	نخب أول	1	2
	نخب ثاني	-	1
المعاصر ومخازن الزيت	نخب أول	4	6
	نخب ثاني	2	3
وسائل نقل اللحم، السمك، الثلج والحليب		1	4
أماكن حفظ اللحم والسمك واعدادهم		4	6
أماكن حفظ الخضار والفواكه	نخب أول	4	10
	نخب ثاني	-	7
حظيرة بقر ليست لغرض الحلب		2	6
حظيرة بقر للحلب		2	6
أسواق البقر بأنواعها		2	3
حلابات التي يعد بها زبدة وجبنة		4	8
مزارع خنازير		4	8

ملحق (14). جدول رسوم دخول الحدائق العمومية في الضفة الغربية بالليرة الإسرائيلية وتضم (قصر قمران، سبسطية، قصر هشام، هروديون، تل أريحا) للسنوات 1967 إلى 1981 (الجدول من إعداد الباحث). (الدخول مجانًا للجنود)

	الفئة				
السنة	من سن 5 إلى 18	18 سنة فما فوق	مجموعة مكونة من 40 حدث	مجموعة مكونة من 40 شخص	ملاحظات
1967[1238]	0.5	1.5	15	45	لم تكن هروديون وتل أريحا مضافة، الفئة الأولى من 6 إلى 18
1970[1239]	0.5	1.5	15	45	تم إضافة هروديون مع مجانية الدخول، الفئة الأولى من 6 إلى 18
1972[1240]	0.5	2	15	60	أصبح دخول هروديون برسوم كالبقية، الفئة الأولى من 6 إلى 18
1973[1241]	0.75	2.5	22	75	-
1974[1242]	0.75	2.5	22	75	تم إضافة تل أريحا مع مجانية الدخول
1975[1243]	1	4	30	120	تل أريحا ودون الخامسة مجانًا، من هذه السنة أصبحت الفئة الأولى من 5 إلى 18

[1238] كراس 6 أمر 89 "أمر بشأن الحدائق العمومية"، ص: 209، 1967/5/16.
[1239] كراس 22، أمر 373 "أمر بشأن الحدائق العمومية"، ص: 783، 1970/2/8.
[1240] كراس 29، أمر 456 "أمر بشأن الحدائق العمومية، تعديل رقم 3"، ص: 1117، 1972/2/6.
[1241] كراس 33، أمر 527 "أمر بشأن الحدائق العمومية، تعديل رقم 4"، ص: 1291، 1973/11/1.
[1242] كراس 34، أمر 550 "أمر بشأن الحدائق العمومية. تعديل 5"، ص: 1341، 1974/6/21.
[1243] كراس 37، أمر 621 "أمر بشأن الحدائق. تعديل رقم 6"، ص: 44، 1975/11/18.

1976[1244]	1	5.5	30	165	تل أريحا ودون الخامسة مجانا
1977[1245]	1.5	8.5	50	260	تل أريحا ودون الخامسة مجانا
1978[1246]	2	10.5	60	315	تل أريحا ودون الخامسة مجانا
1979[1247]	4	16	120	480	أصبح دخول تل أريحا برسوم كبقية الحدائق، دون الخامسة مجانا
1980[1248]	13	44	469	1281	عادت تل أريحا لتصبح مجانية
1980[1249]	15	55	525	1650	مجددًا أصبح دخول تل أريحا برسوم
1980[1250]	2	7	70.50	222	تحولت العملة إلى الشيكل
1981[1251]	3	11	90	330	-
1981[1252]	3.5	13	105	390	-

ملحق (15): جدول الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية للسنوات 1967-1981 بآلاف الأطنان[1253]:

السنه	67/68	68/69	69/70	70/71	71/72	72/73	73/74	74/75	75/76	76/77	77/78	78/79	79/80	80/81
المحاصيل														
محاصيل حقليه	23.5	42	29.5	46.5	55.3	43.3	63.9	38.3	34.9	41.8	46	33.2	42.5	41.2
خضار وبطاطا	60	65	87	73.4	103.1	93.4	138.5	139.9	147.3	149.4	156.3	140.9	145.4	159.5
بطيخ وشمام	36	20.5	12.7	14	8	3.3	4.2	3.6	4.5	8.9	11.4	8	19.6	42.7
زيتون	28	53.5	15	30	70	21	110	10	50	17	85	21.1	120	45
حمضيات	30	33	35.2	38	47.6	58.6	61.5	63.8	74.1	76.1	80.8	79.1	74.3	73.5
ثمار اخرى	47.9	44.1	45.8	49.6	56.5	58.9	71	78.1	76.6	78.8	95.4	87	85.9	105.9
الحيوانات														
لحم	10.3	12.9	14.1	14	18.7	20.9	22	21.4	22.4	19.2	19.8	23.5	23.1	25.7
حليب	30.3	34.9	37.1	35	43.8	44.3	44.7	46	41.5	39.6	39.9	39.4	36.7	38.8
بيض	25				30	38	38	38	38	40	44.5	44.5	44.5	50

[1244] كراس 38، أمر 656 "أمر بشأن الحدائق رقم 7"، ص: 178، 1976/6/2.
[1245] كراس 40، أمر 703 "أمر بشأن الحدائق العامة. تعديل رقم 8"، ص: 93، 1977/3/28.
[1246] الجلسة 42، أمر 737 "أمر بشأن الحدائق العمومية. تعديل رقم 9"، ص: 415، 1978/1/20.
[1247] كراس 45، أمر 790 "أمر بشأن الحدائق العامة. تعديل رقم 10"، ص: 113، 1979/4/1.
[1248] كراس 46، أمر 833 "أمر بشأن الحدائق العامة. تعديل رقم 10"، ص: 325، 1980/4/1.
[1249] كراس 47، أمر 849 "أمر بشأن الحدائق العمومية. تعديل رقم 11"، ص: 453، 1980/6/17.
[1250] كراس 48، أمر 874 "أمر بشأن الحدائق العمومية. تعديل رقم 12"، ص: 761، 1980/10/1.
[1251] كراس 49، أمر 905 "أمر بشأن الحدائق العمومية، تعديل رقم 14"، ص: 3، 1981/4/16.
[1252] كراس 49، أمر 923 "أمر بشأن الحدائق العمومية. تعديل رقم 15"، ص: 99، 1981/7/7.
[1253] الجدول من إعداد الباحث وتنسيقه، بالاستناد على إحصائيات منشورة باللغة العبرية في الكتب السنوية للإحصاء الإسرائيلي، الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، للسنوات 1972، 1973، 1974، 1976، 1978، 1980، 1982، الأعداد على التوالي 23، 24، 25، 27، 29، 31، 33، الصفحات على التوالي: 664، 720، 708، 716، 793، 701، 759.

ملحق (16): جدول الضفة الغربية للفواكه والخضار والبطيخ حسب المصدر والوجهة للسنوات 1969-81، بالطن[1254]:

	المصدر			الوجهة				
السنة	المجموع	انتاج محلي	إسرائيل	قطاع غزة	استهلاك محلي	الأردن	إسرائيل للتصدير عبر البحر	قطاع غزة
1969/70	259.3	195.9	31.2	32.2	186.2	61.6	7.3	4.2
1970/71	274.6	175.4	47.4	51.7	189.7	68.9	14.1	1.9
1971/72	286.7	214.4	39.1	33.1	209.2	55.6	20.6	1.8
1972/73	260.1	214.1	30.4	15.6	185.8	45.1	25.5	2.7
1973/74	333.2	273.9	44.4	14.9	233.8	41.9	53.6	3.9
1974/75	342.5	484.1	45.3	13.1	246.9	47.1	42.1	6.4
1975/76	354.4	302.5	39.9	12	270	53.3	23.4	7.7
1976/77	390.3	313.3	61.4	15.6	274	67	45.8	3.5
1977/78	421.9	343.8	60.4	17.7	285.2	76.2	56.8	3.7
1978/79	380.9	315.3	54.3	11.3	263.6	59.3	55.1	2.9
1979/80	410.2	330.2	63.2	16.8	270.9	68.3	67.9	3.1
1980/81	470.4	381.6	61.9	26.9	262.5	103.3	99.3	5.3

ملحق (17): جدول قطاع غزة وشمال سيناء للفواكه والخضار والبطيخ حسب المصدر والوجهة للسنوات 1969-81، بالطن[1255]:

	المصدر			الوجهة				
السنة	المجموع	انتاج محلي	اسرائيل	الضفة الغربية	استهلاك محلي	الضفة الغربية والأردن	إسرائيل	للخارج عبر البحر
1969/70	226.1	203.5	18.4	4.2	87.3	62.9	0.7	75.2
1970/71	265	240.1	23.1	1.9	89.2	58.1	12.2	105.5
						الضفة الغربية	اسرائيل للتصدير عبر البحر	الأردن
1971/72	270	246.7	22.9	1.2	90.3	28.7	113.6	38.2
1972/73	297.5	272.7	22.1	2.7	87.3	15.5	156.1	38.6
1973/74	308.5	276.7	27.9	3.9	90.7	14.9	128	74.9
1974/75	312.7	272.6	35.1	5	98.1	13.1	88.8	112.7
1975/76	352.1	309.8	34.6	7.7	95	12	99.6	145.5
1976/77	342.3	304	34.8	3.5	88.2	15.6	78.4	160.1
1977/78	301.9	257.2	41	3.7	93.7	17.7	67.4	123.1
1978/79	301.3	264.4	34.1	2.8	91.2	13.1	66.8	130.2
1979/80	293.9	251.4	39.4	3.1	104.4	16.8	62.7	110
1980/81	328.6	273.9	49.4	5.3	122.3	26.9	130.9	48.5

[1254] الجدول من إعداد الباحث وهو تجميع للمعلومات الورادة في الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، للسنوات من 1971 إلى 1982، الأعداد من 21 إلى 33، أرقام الصفحات على التوالي: 643، 666، 721، 709، 711، 717، 732، 794، 746، 702، 738، 760.

[1255] الجدول من إعداد الباحث وهو تجميع للمعلومات الورادة في الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، للسنوات من 1971 إلى 1982، الأعداد من 21 إلى 33، أرقام الصفحات على التوالي: 643، 666، 721، 709، 711، 717، 732، 794، 746، 702، 738، 760.

ملحق (18) جدول الانتاج الزراعي في قطاع غزة وشمال سيناء للسنوات 1967-1981، بآلاف الأطنان[1256]:

السنة	67/68	68/69	69/70	70/71	71/72	72/73	73/74	74/75	75/76	76/77	77/78	78/79	79/80	80/81
المحاصيل														
الخضار والبطاطا	31.8	36.4	38.6	36.8	38.9	42.5	37.9	46	48	50.8	53.4	51.4	60	72.3
البطيخ والشمام	12.5	7.1	7.8	7.9	4.6	5	6.1	4.7	3	2.9	2.8	3.6	4.3	4.6
الحمضيات	91	142	175	175	178	205.2	207	201.4	243.7	232.3	180.6	189.3	171.5	179.3
ثمار أخرى بما فيها الزيتون	19	18.4	18.9	19	26.3	21.4	26.5	25.2	20.9	21.1	24.8	19.5	21.4	20.8
الحيوانات ومنتجاتها														
لحم	1.7	2.4	2.8	2.6	3	3.5	3.4	3.5	4.4	4.3	4.8	5.1	5.6	6.2
حليب	6.8	7.4	7.2	7.2	9.7	11.2	11.7	12.8	12.8	12	14.8	16.2	14.7	13.9
سمك	3.7	3.4	3.2	3.2	4.2	4.6	3.5	4.3	4.7	5.1	4.5	3.5	1.2	1.4
بيض			10	20	24	30	30	32	32.4	35	40	47.5	42.8	45.6

ملحق (19): جدول الأيدي العاملة بحسب الفرع الاقتصادي ومكان العمل للسنوات ما بين 1970-1981، النسبة المئوية[1257].

	الضفة الغربية وقطاع غزة وشمال سيناء					إسرائيل				
السنة	عدد بالآلاف	الزراعة	الصناعة	البناء	فروع أخرى	عدد بالآلاف	الزراعة	الصناعة	البناء	فروع أخرى
1970	152.7	38.7	13.8	8.4	39.1	20.6	24.4	11.6	54.3	9.7
1972	136.3	33.5	13.9	6.2	46.4	52.4	23.1	17.1	49.5	10.3
1973	133.4	31.3	15	6.4	47.4	61.3	19.3	18.1	51.7	10.9
1974	141.7	33.8	14	6.2	46	68.7	19.1	17.5	52.5	10.9
1975	138.6	31.8	14.5	7.2	46.4	66.3	14.3	18.4	54.4	12.9
1976	140.9	31.4	14.4	8.2	46	64.9	15.4	19.7	50.3	14.6
1977	141.4	30.5	14.2	9.1	46.2	63	16.2	21.3	45.3	17.2
1979	138	28	16.8	10.1	45.1	74.1	14.8	22.8	46.2	16.2
1980	140.6	28.4	16.3	9.6	45.7	75.1	13.7	20.9	47.4	18
1981	140.1	26.3	16	10.7	47	75.8	12.7	18.2	51	18.1
السنة	الضفة الغربية									
1970	99.8	42.5	14.6	8.4	34.5	14.7	17.7	12.9	57.2	12.2
1972	90.3	38	14.6	7.2	40.2	34.9	12.3	18.6	56.8	12.3
1973	87.8	34.2	16.4	7.6	41.8	38.6	8.8	20.7	56.8	13.7
1974	95	37.9	15.1	7	40	42.4	10.6	19.3	56.1	14
1975	91.9	34.6	15.8	8.4	41.2	40.4	10.9	18.6	55	15.5
1976	92.6	33.9	14.9	10	41.2	37.1	12.2	20.9	49.6	17.3
1977	91.9	33.4	15.1	10.4	41.1	35.8	12.7	22.5	44.2	20.6
1979	92.5	31.5	15.9	11.8	40.8	39.8	10.3	23.9	47.7	18.1
1980	94.3	33.2	15.2	10.7	40.9	40.6	9.9	21	50.1	19
1981	93.5	30.5	15.7	11.9	41.9	39.9	9.3	18.1	52.7	19.9
السنة	قطاع غزة	وشمال سيناء								
1970	52.9	31.6	12.1	8.5	47.8	5.9	40.7	8.5	47.4	3.4
1972	46	24.8	12.6	4.1	58.5	17.5	45	14.7	36	4.3
1973	45.6	25.7	12.7	3.9	57.7	22.7	37	13.6	43.2	6.2
1974	46.7	24.8	12.2	4.1	58.9	26.3	32.7	14.8	46.4	6.1
1975	46.7	26.3	12	5.1	56.6	25.9	18.5	18.1	53.3	10.1
1976	48.3	26.5	13.5	4.6	55.4	27.8	19.6	18.5	51.8	10.1
1977	49.5	25.1	12.5	6.7	55.7	27.5	20.4	19.6	46.5	13.5
1979	45.5	21.1	18.2	7	53.7	34.3	20.1	21.6	44.3	14
1980	46.3	18.8	18.6	7.3	55.3	34.5	18.3	20.9	44	16.8
1981	46.6	18	16.5	8.4	57.1	35.9	16.2	18.4	49.5	15.9

[1256] الجدول من إعداد الباحث وتنسيقه، بالاستناد على إحصائيات منشورة باللغة العبرية في الكتب السنوية للإحصاء الإسرائيلي، الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، للسنوات 1972، 1973، 1974، 1976، 1978، 1980، 1982، الأعداد على التوالي 23، 24، 25، 27، 29، 31، 33، الصفحات على التوالي: 664، 720، 708، 716، 793، 701، 759.

[1257] المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل 1982، عدد 33، ص: 754. (بالعبرية).